

الحزام والطريق

تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21

تحرير: جانغ يون لينغ
ترجمة: آية محمد الغازي
مراجعة: د. حسانين فهمي حسين



سيفسافا
SEFSABA PUBLISHING HOUSE
WWW.SEFSABA.NET

الحزام والطريق

تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21

تحرير: جانغ يون لينغ

ترجمة: آية محمد الغازي

مراجعة: د. حسانين فهمي حسين



سلسلة "قراءات صينية" سلسلة كتب مترجمة عن الصينية مباشرة حول الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة الصينية، تصدر عن دار صفصافة للنشر بمصر تحت إشراف الدكتور حسانين فهمي حسين.

آية محمد الغازي /

- معيدة بقسم اللغة الصينية كلية الألسن - جامعة عين شمس.
- حاصلة على ليسانس اللغة الصينية - كلية الألسن جامعة عين شمس عام 2012.
- حاصلة على دبلوم الترجمة الفورية والتحريرية - كلية الألسن عام 2014.
- تقوم حاليًا بإعداد الماجستير في الترجمة بين اللغتين الصينية والعربية.

الحزام والطريق

الطبعة الأولى 2017

رقم الإيداع: 2016/25008

الترقيم الدولي: 978-977-821-000-2

جميع الحقوق محفوظة ©

هذا حالات المراجعة والتقديم والبحث والاقتباس العادية، فإنه لا يسمح بإنتاج أو نسخ أو تصوير أو ترجمة أي جزء من هذا الكتاب، بأي شكل أو وسيلة مهما كان نوعها إلا بإذن كتابي.

No part of this book may be reproduced or utilized in any form or by means electronic or mechanical including photocopying recording or by any information storage and retrieval system without prior permission in writing of the publishers.

الناشر

محمد البعلبي

إخراج فني

علاء التويهي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي دار صفصافة.

B&R Book Program

This book originally published in Chinese under title: China's Foreign Relations: Changes in Situation and Strategic Transformation © Social Sciences Academic Press (China).

صفصافة
SEFSABA PUBLISHING HOUSE
www.sefsaba.net
elbaaly@gmail.com

دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات

5 ش المسجد الأقصى - من ش المنشية - الجيزة - ج م ع.

الحزام والطريق

المحتويات

7	حول إعداد نظرية دبلوماسية تهدف إلى تحول الصين إلى دولة عظمى
35	شي جين بينغ والمفهوم الصيني للأمن العام
49	دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية
79	من استراتيجية المتابعة والحذر إلى استراتيجية العمل بجد وحماسة
131	المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني والمفاهيم والخصائص الجديدة للدبلوماسية الصينية
151	تخطيط الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية في ظل التحول الاستراتيجي
187	هل الابتكارات الدبلوماسية الصينية في حاجة إلى ثورة دبلوماسية؟
219	الكوزموبوليتانية الصينية
247	الصين والولايات المتحدة وبناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى: تقييمات ومقترحات
271	استعادة الصين رؤيتها الإقليمية حول دول الجوار وتبني أنظمة جديدة
311	التوجه اليميني في اليابان والتوجهات الفكرية والقضايا الاستراتيجية في العلاقات الصينية اليابانية
339	القضية الحدودية بين الصين والهند: دراسة تحليلية من منظور نظرية الألعاب
369	العلاقات بين الصين ورابطة جنوب آسيا في ضوء الاستراتيجية الإقليمية الصينية: البناء والتحديات
403	المصالح الصينية في الشرق الأوسط
433	مبادرة "الحزام والطريق"

حول إعداد نظرية دبلوماسية تهدف إلى تحول الصين
إلى دولة عظمى
يانغ جيه ميان



ملخص الدراسة: تشهد الصين في الوقت الراهن تحولا تدريجيًا من كونها دولة كبرى إلى دولة عظمى عالميًا، ومن ثم فإن إعداد الصين لنظرية دبلوماسية تحقق ذلك يتطلب توضيح مهام المراحل المختلفة لتحقيق هذا التحول من ناحية، ومن ناحية أخرى ينبغي تحديد المحاور الأساسية وراء بناء النظرية في كل من هذه المراحل. وإذا نظرنا إلى مراحل تحقيق هذا التحول، سنجد أنها تنقسم إلى ثلاث مراحل مختلفة، تشمل على الترتيب: التعايش السلمي، والتكافل السلمي، والتكافل المتناغم. وفي الوقت الحالي، تنتقل النظرية الدبلوماسية الصينية من المرحلة الأولى وهي تحقيق التعايش السلمي، إلى المرحلة الثانية وهي التكافل السلمي، والصين الآن بصدد وضع نظرية للتكافل السلمي عن طريق تحقيق النمو الداخلي، ودفع التفاعل مع الخارج، وبناء مفهوم التكافل وغيرها من الوسائل. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة طويلة المدى، تتمثل مهمتها في تعزيز نظرية التكافل المتناغم، ما يسهم في الارتقاء بالعلاقات العالمية إلى مستوى أعلى ماديًا ومعنويًا. أما إذا نظرنا إلى المحاور الرئيسية وراء بناء النظرية، فسنجد أنه ينبغي على هذه المحاور في كل مرحلة من المراحل التي ذكرناها سلفًا إرساء حجر الأساس للنظريات الأساسية أو التوجيهية، وكذلك تعزيز نظريات تنفيذية أو إجرائية، مما يضمن أن تحقق النظرية الدبلوماسية الصينية للتحول إلى دولة عظمى توافقًا بين النظرية والتطبيق. وعلى مدار العقود القادمة، ستكون الصين أثناء تطوير نظرياتها بحاجة إلى أفراد نظرية دبلوماسية خاصة تسعى إلى تحويل الصين إلى دولة عظمى، وذلك في ظل الإطار العام للمنظومة النظرية للاشتراكية ذات الخصائص الصينية. ومن أجل تجاوز المسار الفكري التقليدي، وتعزيز وعي الصين وثقتها بنظرياتها، ستحتاج الصين إلى روح ابتكارية رائدة غير مسبوقة، تكون قادرة على التفكير في أبعاد واتجاهات مختلفة، وتلعب دورًا في بناء ونشر وتوجيه النظريات الجديدة، وبالطبع ستترقب الصين في هذا السياق مزيد من الإسهامات من مفكرها ومنظريها.

الكلمات المفتاحية: النظرية الدبلوماسية؛ التكافل السلمي؛ التكافل المتناغم؛ الوعي بالممارسة.

الباحث: يانغ جيه ميان، مدير معهد دراسات القضايا الدولية بشنغهاي.

تشهد الصين في الوقت الحالي انتقالاً تدريجيًا من صفوف الدول الكبرى إلى صفوف الدول العظمى، ولكن البيئة المحيطة بالصين مختلفة اختلافاً واضحاً عن تلك التي كانت تحيط بجميع الدول الكبرى التي نهضت على مدار التاريخ، وبالتالي هناك اختلافات كبيرة سواء على مستوى المتطلبات المادية أو النظرية. فعلى الصعيد المادي، مع تعمق مفهوم التكامل في الأنظمة العالمية أصبح من الصعب جداً تحقيق التنمية بشكل مستقل أو حصري، حيث أصبحت التيارات العالمية تتجه إلى التنمية المشتركة والمتبادلة. وبالتبعية أصبحت هناك حاجة إلى نظرية دبلوماسية صينية موازية تدعو إلى التنمية المشتركة والمتبادلة على الصعيد النظري. بمعنى أدق، فإن إعداد الصين لنظرية دبلوماسية تحقق تحولها إلى دولة عظمى يتطلب توضيح مهام المراحل المختلفة لتحقيق هذا التحول من ناحية، ومن ناحية أخرى ينبغي تحديد المحاور الأساسية الخاصة ببناء النظرية في كل من هذه المراحل. فإذا نظرنا إلى مراحل تحقيق هذا التحول، سنجد أنها تنقسم إلى ثلاث مراحل، تشمل على الترتيب: التعايش السلمي، والتكافل السلمي، والتكافل المتناغم⁽¹⁾. فمنذ عام 1949، انتهت مهام المرحلة الأولى من إعداد النظرية الدبلوماسية الصينية، حيث وضعت الصين وطورت تدريجيًا نظرية للتعايش السلمي⁽²⁾. وفي المرحلة الحالية، تقوم الصين بوضع نظرية للتكافل السلمي عن طريق تحقيق النمو الداخلي، ودفع التفاعل مع الخارج، وبناء مفهوم التكافل، وغيرها من الوسائل. وفي الوقت نفسه ينبغي على الصين أن تأخذ بعين الاعتبار مهام المرحلة المقبلة، وتتعاون مع غيرها من دول العالم أجمع والدول العظمى في تعزيز نظرية للتكافل المتناغم، مما يساعد على الارتقاء بالعلاقات العالمية إلى

1- طبقاً لمعجم "تسه خاي" المحيط في اللغة الصينية، يُقصد بـ"التكافل" أو "التكافل المتبادل" نوع من العلاقات بين الكائنات الحية. ويشير التكافل بشكل عام إلى العلاقة المتبادلة بين نوعين أو أكثر من الكائنات الحية الذين يتشاركون مكاناً واحداً للمعيشة. وعادةً ما يُستخدم هذا التعبير للإشارة إلى العلاقة القائمة على تبادل المنفعة بين نوع من الكائنات الحية وآخر إما يعيش داخله أو يتطفل عليه (انظر معجم "تسه خاي"، إعداد شيا تشنغ نونغ، تشن تشي لي، شنغهاي، دار نشر تسي شو شنغهاي، طبعة عام 2009، ص 731-730). في السنوات الأخيرة أصبحت كلمة "التكافل" من بين الكلمات المستخدمة في مجال العلاقات الدولية، وبدأت تظهر في وثائق الحكومة الصينية (مثل الكتاب الأبيض للتنمية السلمية في الصين) وأيضاً في أبحاث بعض الباحثين. وسوف تقوم هذه الدراسة بتحليل نظريات الدول العظمى من الجانب "الداخلي" (داخل الدولة)، و"الخارجي" (خارج الدولة) و"التكافلي" (أي الاعتماد المتبادل والمشارك في المجتمع الدولي).

2- هناك العديد من الأبحاث حول نظرية التعايش السلمي في الدبلوماسية الصينية، ولكن لم يتم تحليلها من قبل باعتبارها إحدى المهام المرحلية لإعداد النظرية الدبلوماسية الصينية لتحقيق تحول الصين إلى دولة عظمى عالمياً.

مستوى أرفع على المستويين المادي والمعنوي. أما إذا نظرنا إلى المحاور الرئيسية وراء بناء النظرية، فسنجد أنه ينبغي على هذه المحاور في كل مرحلة من المراحل التي ذكرناها أعلاه إرساء حجر الأساس للنظريات الأساسية أو التوجيهية، وكذلك تعزيز نظريات تنفيذية أو إجرائية، ما يضمن أن تحقق النظرية الدبلوماسية الصينية للتحويل إلى دولة عظمى توافقاً بين مفهومي النظرية والتطبيق.

أولاً: التفاعل والتكامل بين النظريات الداخلية والخارجية

بعد أن أنهت الصين مهمة المرحلة الأولى من إعداد النظرية الدبلوماسية الصينية للتحويل إلى دولة عظمى، فإنها تسعى جاهدة في الوقت الراهن إلى تحقيق مهمة المرحلة الثانية، ألا وهي تحقيق التكافل السلمي. وتحتاج الصين في هذا الصدد إلى وضع نظريات دبلوماسية ذات خصائص صينية، وهو ما نطلق عليه النظريات الدبلوماسية الداخلية. وعلى الجانب الآخر، يتوجب على الصين الاستفادة من منجزات الحضارات العالمية المتميزة للارتقاء بالنظريات الصينية وتحسينها، من خلال تحقيق التفاعل الإيجابي بين النظريات الداخلية والخارجية، بهدف تحقيق التكافل السلمي للنظريات الدبلوماسية الصينية، ووضع حجر أساس راسخ لمهمة المرحلة الثالثة، ألا وهي تحقيق التكافل المتناغم.

(1) بناء النظريات الداخلية

على الرغم من أن الصين تتمتع بحضارة يرجع تاريخها لأكثر من خمسة آلاف عام، إلا أنها لم تُدرج في صفوف الدول العظمى حتى اليوم. فبعد أن دخل المجتمع الصيني العصر الحديث، ظل اقتصاد الصين وأوضاعها السياسية في ركود لفترة طويلة، بل قد شهدت تراجعاً في بعض الأوقات، وعندما أُجبرت الصين على الانفتاح على الخارج بعد حرب الأفيون⁽¹⁾، تعرضت إلى اضطهاد وظلم عنيف من قِبَل الغرب. ولا تزال العلاقات الدولية والنظريات الدبلوماسية التي يقودها الغرب تنظر إلى الصين بغطرسة وممارس

1- وقعت حرب الأفيون بين بريطانيا والصين ومرت بمرحلتين، حرب الأفيون الأولى (1840-1842) وحرب الأفيون الثانية (1856-1860)، وانتهت أيضاً لصالح البريطانيين وتحالف معهم الفرنسيون فيها. وفي عام 1858، تم توقيع اتفاقية (تيانجين) بين الصين وكل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا، وهي تعطيهم مزيداً من الامتيازات، ولم تنتهِ حرب الأفيون إلا باتفاقية 8 مايو 1911 (المترجمة).

ضدها تمييزًا، وتعمل أحيانًا على إقصائها ومهاجمتها حتى يومنا هذا⁽¹⁾. ومن ثم تحتاج الصين وبشدة إلى وضع نظريات دبلوماسية خاصة بها مبنية على السياسة الداخلية والعلاقات الدبلوماسية للدولة، وخاصةً النظريات والممارسات الأساسية لتحقيق التنمية السلمية.

أ. توفر الشروط الأساسية لبناء النظريات الدبلوماسية الداخلية لتحقيق تحول الصين إلى دولة عظمى عالميًا:

تُعتبر الصين أولى دول العالم من حيث عدد السكان، والثانية من حيث حجم الاقتصاد، والثالثة من حيث المساحة، كما تُعد من أقوى الدول في المجالين الرياضي والثقافي. وحققت سياستها الإصلاح والانفتاح والتنمية السلمية إنجازات حازت اعتراف العالم أجمع، كما تنمو قوة الدولة الصينية بشكل سريع، وتلعب دورًا في الشؤون الدولية يزداد أهمية يومًا بعد يوم، وأصبحت من الداعين والدافعين إلى الإصلاح في الأنظمة الدولية. وفي الوقت نفسه تزداد النظرية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية نضجًا مع مرور الوقت، فعلى الصعيد الدبلوماسي تُعد النظرية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية ثروة تضم كنوز الفكر الدبلوماسي لكل من الزعيم ماو تسي تونغ، والقائد دينغ شياو بينغ، والرئيس الأسبق جيانغ تسه مين، والرئيس السابق هو جين تاو. كما أن نظريات الصين المتميزة وطريقها التنموي وتجربتها الناجحة ليست فقط تجعل الصين أكثر ثقة في طريقها ونظرياتها ونظامها، بل أصبحت نموذجًا خارج الإطار الغربي، تستفيد منه العديد من الدول في تحقيق تنميتها.

ب. النظريات القديمة والفكر التقليدي للأمة الصينية نبع مهم للنظرية الدبلوماسية الصينية للتحول إلى دولة عظمى:

على مدار سنوات من البحث والتحليل للتطورات التاريخية، كانت الأمة الصينية أولى

1- تشير العديد من الأبحاث إلى أنه لا تزال النظريات الدبلوماسية ونظريات العلاقات الدولية تُعتبر "علمًا أمريكيًا"، انظر الأعمال التالية: Ole Waever, "The Sociology of a Not So International Discipline: American and European Development in International Relations", International Organization, Vol.52, No. 4, 1998, p. 687-727; Robert M. A. Crawford and Darryl S. L. Jarvis, eds., International Relations-Still an American Social Science? Toward Diversity in International Thought, Albany: SUNY Press, 2001; Stanley Hoffmann, "An American Social Science-International Relations", Daedalus, Vol. 106, No. 3, 1977, p.68-820.

الأمم التي شكلت ثقافة تقليدية متميزة حققت التواصل بين الثقافة والتاريخ والفلسفة. وفي الثقافة الصينية التقليدية، لا تُقاس الدول العظمى بقوتها الاقتصادية والعسكرية فحسب، بل تُقاس كذلك بثقافتها وقيمها الأخلاقية. فقد عالج الفلاسفة الصينيون ما قبل أسرة تشين الملكية قضايا نهضة الدولة وسقوطها بالنظر إلى مراحل تطور الأمة الصينية كاملةً، واقترحوا طرقاً عدة لتحقيق نهضة الدولة لا يزال لها دور تنويري حتى يومنا هذا، وكانوا يعتقدون أن أنظمة الدول تعتمد فيما بينها على طبيعة القيادة، ما بين قادة يحكمون بالفضيلة أو قادة يحكمون حكماً استبدادياً.

فكان كونفوشيوس ومنشيوس والحكيم الصينيين شيون تسي يعتقدون أن السلطة على الأرض سلطة أخلاقية؛ لذلك كانوا يعتبرون تهذيب الأخلاق وحكم الدولة بالإحسان من وسائل الحكم بالفضيلة وأيضاً من أسس إدارة الدولة، أي إدارة البلاد بـ"النفوس النبيلة والحكم بالفضيلة". فكان شيون تسي يعتقد أن أصحاب النفوس النبيلة "أصحاب خلق"، والقادرين على الحكم بالفضيلة يستطيعون "فرض النظام"⁽¹⁾. وكان لاو تسي يعتقد أن معاملة الشعب بالقيم الحميدة يُكسب الحاكم تأييد الجماهير، وأساس هذه القيم الحميدة هي تحمل الصعاب عوضاً عن الشعب، كما تلتقي مئات الجداول وتصب في النهاية في البحار الشاسعة، "فلولا أن البحار الشاسعة أكثر عمقاً لما احتوت الأنهار"⁽²⁾. أما خان في تسي فكان يعتقد أنه يمكن تحقيق الحكم بالفضيلة بالاعتماد على القوة العسكرية وسيادة القانون، كما يقول خان في تسي: "على الرغم من أن حاكم أي دولة قد يكون لديه المقدرة على الهجوم على الدول الأخرى، ولكن ينبغي أن يكون القانون أساس حكمه"⁽³⁾. ولقد قارن منشيوس وشيون تسي بين الحكم بالقوة والحكم بالفضيلة بشكل مفصل. فكان منشيوس يعتقد أن الحكم بالفضيلة يعتمد على قوة الأخلاق الحميدة، أما الحكم بالقوة فيعتمد على القوة المادية. ويقول منشيوس: "بالقوة تستطيع السيطرة على الآخرين، ولكن لا يعني هذا أنهم سوف يطيعونك بنفس راضية، أما بالأخلاق الحميدة

1- مقال "خلع القناع" في كتاب "شيون تسي" (شيون تسي فيلسوف ومفكر تربوي صيني من مملكة تشاو أواخر عصر الممالك المتحاربة. له أعمال عديدة منها "شيون تسي"، الذي لخص فيه ما قبله من أفكار فلسفية لكل من مدارس كونفوشيوس، وموه تسي، ولاو تسي وغيرهم قبل عصر أسرة تشين الملكية- المترجمة).

2- الفصل السادس والستون من كتاب "لاو تسي". (يُعتبر لاو تسي أحد أهم الكتب الفلسفية في الصين القديمة التي طرحت مفهوم "الطاو". كتبه لاو تسي الذي كان فيلسوفاً ومؤسساً للطاوية- المترجمة).

3- مقال "الجيوب الخمسة" في كتاب "خان في تسي".

فسيخضع لك الآخرون بنفس راضية"⁽¹⁾. وكان شيون تسي يعتقد أن الحكم بالقوة أو الأخلاق الحميدة كليهما عنصران مهمان لا غنى عن أي منهما، وإن كانت القيم الحميدة أكثر أهمية في إدارة البلاد، كما قال شيون تسي: "على الحاكم أن يهذب من أخلاقه وأفعاله ليميز بين الصواب والخطأ"⁽²⁾.

ت. توافق النظرية الدبلوماسية الصينية للانتقال إلى دولة عظمى مع التيارات التاريخية يضمن لها النجاح:

لا تسعى الصين من خلال بناء نظرية دبلوماسية للانتقال إلى دولة عظمى، للهيمنة على العالم، إنما تسعى إلى تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية عن طريق الوسائل السلمية، وقد أكد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني على هذه النقطة عندما ناقش أهداف الحزب لتحقيق الحياة الرغيدة للشعب الصيني. وعلى مدار فترات طويلة من الممارسة الدبلوماسية، تمسكت الصين بمبادئ تبعد عن السعي إلى الهيمنة أو القيادة. فبعد وقوع الأزمة المالية العالمية عام 2008، وفي الوقت الذي كانت تتوحد فيه الدول في ظل هذه الأزمة، رفضت الصين فكرة "مجموعة الاثنتين G2"⁽³⁾ (أي السيادة الصينية الأمريكية المشتركة). وبعد أن انتقلت السلطة إلى القيادة المركزية الجماعية الجديدة بقيادة الرئيس شي جين بينغ الأمين العام للحزب، أكد الرئيس أكثر من مرة على أن الصين لا تسعى إلى مكانة قيادية عالمياً. ويتضح من ذلك أن الصين تتمسك بنظريات وممارسات تضمن لها التقدم على طريق التنمية السلمية، والحصول على اعتراف وتأييد أكبر من المجتمع الدولي.

1- مقال "جونغ سون تشو الجزء الأول" في كتاب "منشويوس" (جونغ سون تشو هو أحد تلاميذ منشويوس وكتب كتاب "منشويوس" المترجمة).

2- مقال "الحكم الملكي" في كتاب "شيون تسي".

3- مجموعة الاثنتين G2 هو تصور للشراكة بين الولايات المتحدة والصين يقوم على فكرة السيادة العالمية المشتركة بين البلدين، بحيث تجتمع الولايات المتحدة والصين بصفتهما قوتين كبيرتين وتسويان مشاكل العالم بينهما (المترجمة).

ث. النظرية الصينية الدبلوماسية للتحويل إلى دولة عظمى تجمع بين النظرية والبرجماتية:

عندما تتعارض النظرية مع الواقع، لا تلوم الصين الواقع، بل تقوم بتعديل النظرية. ويمكن أن نصف التوجه الاستكشافي والبرجماتي لدى الدولة الصينية على النطاق النظري مجازاً بعبارة "تحسس الحجارة لعبور النهر"، وهذا التوجه من المتوقع استمراره طويلاً خلال بناء الصين لنظرياتها. وبما أن الصين سوف تتحول خلال الثلاثين عاماً أو الأكثر المقبلة من مجرد التخطيط لكيفية الانتقال إلى دولة عظمى، إلى التحول فعلياً إلى دولة عظمى، فسيطلب ذلك بالتبعية تعديلات نظرية تساهم في تحقيق هذا الهدف، على سبيل المثال توسيع قاعدة مفهوم القيم والمصالح، وتوسيع نطاق ومجالات تطبيق النظريات، وتحسين أنظمتها وتوسيع نطاقها، وغيرها من التعديلات الأخرى.

(2) تحقيق التعايش السلمي بين النظريات الخارجية والداخلية

يفرض العصر متطلبات جديدة على تحقيق التفاعل الإيجابي بين النظريات الداخلية والخارجية. ففي ظل العولمة، دخل العالم عصرًا من التكافل والاعتماد المتبادل، وبالتالي لن تحقق الصين التنمية السلمية إلا في ظل بيئة من التكافل مع المجتمع الدولي. لذلك دعا المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني إلى ضرورة نشر روح "المساواة والثقة المتبادلة، والتسامح، وتبادل المعرفة، والتعاون والفوز المشترك" في العلاقات الدولية، ويعكس هذا التوجه المتطلبات الجديدة التي يفرضها العصر على تحقيق الصين للتنمية السلمية. فمنذ انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح، ظلت الصين تنهل من جميع دول العالم مستفيدةً من النظريات والممارسات القيمة، إلا أن الصين كانت تحرص على إضفاء طابعها الخاص على ما تأخذه من الغرب. والعلاقات الدولية بحد ذاتها تتجاوز نطاق الدولة الواحدة، وفي ظل العولمة هناك حاجة أكبر إلى الاستفادة من حكمة دول العالم أجمع لبناء نظريات على المستوى العالمي. وبناءً على ذلك، فإن الصين ليست في حاجة إلى بناء وتطوير نظريات داخلية فحسب، بل في حاجة كذلك إلى الاستفادة بكل ما

هو مناسب من النظريات الخارجية، وتحقيق التعايش السلمي بين النظريات الداخلية والخارجية، وتحقيق التنمية المشتركة وسط بيئة من التعاون والتنافس في الوقت نفسه.

فمن ناحية، تحتاج النظرية الدبلوماسية الصينية للتحويل إلى دولة عظمى، إلى الاستيعاب الكامل للنظريات الخارجية من خلال التفاعل معها. وهنا علينا أن نورد بعض الأمثلة التاريخية. بعد خمسمائة عام من الاكتشافات الجغرافية الكبرى⁽¹⁾ وظهور الرأسمالية في العالم، أخذت تتفاعل الأوساط السياسية والعلمية في الدول الرأسمالية والاستعمارية والإمبريالية، وتشكلت منظومة نظرية كاملة تجمع بين النظريات العالمية العامة والنظريات الفرعية الأخرى في مجالات الاقتصاد والسياسة والعلاقات الدبلوماسية.

وتمكنّت بريطانيا باعتمادها على "نظرية توازن القوى" في عصر الملكة إليزابيث الأولى والقائد العسكري أوليفر كرومويل على تطوير نفسها لتصبح إمبراطورية استعمارية ضخمة قادرة على الحفاظ على علاقاتها مع القارة الأوروبية. وفي فرنسا، دعا ونادي كل من نابليون بونابرت الأول والثالث إلى سياسة التوسع الخارجي. ودعا بسمارك رئيس وزراء مملكة بروسيا إلى توازن السلطة، ذلك الفكر الذي كان أكثر حكمةً من نظرية الإمبراطور الألماني فيلهلم الثاني نحو السيطرة على العالم واحتلاله، حيث استطاع الأول أن يضمن لدولته بيئة دولية مواتية وإن كانت لم تتعاضد قوة دولته بالقدر الكبير في ذلك الوقت. وفي روسيا، اهتمت الإمبراطورة كاترين الثانية والقيصر ألكسندر الأول- خلفاء الفكر التوسعي لدى القيصر بطرس الأكبر- بتعزيز مكانة روسيا بين صفوف الدول في أوروبا والعالم أجمع بشكل "منظومي" و"ممنهج". وفي بداية القرن العشرين، لاحظنا تأثير العصر على الرئيس السياسي الأمريكي وودرو ويلسون، والرئيس فرانكلين روزفلت في نظرتهم للعالم بشكل عام والأنظمة الدولية ومنظومة القيم. وفي ذلك الوقت، تحولت العلاقات الدولية إلى فرع منفصل من العلوم في ظل جهود من الأوساط السياسية والتجارية والعلمية الأمريكية، ولا يزال هذا العلم الأمريكي حتى يومنا هذا يؤثر على النخب في جميع أنحاء العالم. كما يُعد نجاح ائتلاف أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية من أهم مصادر النظريات في العلاقات الدولية.

1- الاكتشافات الجغرافية الكبرى هي رحلات بحرية قامت بها بعض دول أوروبا خلال القرنين 15 و16م، ومكنتها من الوصول إلى مناطق جديدة بإفريقيا وأمريكا وآسيا (المترجمة).

وقد ساهم ذلك التشابه الملحوظ بين الصين والدول النامية الأخرى فيما تعرضوا له من معاناة تاريخية مشتركة وما خططوا له من مهام تاريخية، في وضع أسس سياسية واقتصادية واجتماعية فريدة تحقق التفاعل بين نظريات الطرفين. وفي الوقت الذي كانت فيه العديد من الدول النامية بين دول مُستعمَرة أو شبه مُستعمَرة تبحث عن الخلاص والاستقلال لشعوبها وتسعى للبناء، حاولت أن تضع نظريات أكثر فاعلية ومواءمة للعصر تمزج بين النظريات الخارجية والداخلية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفي أوج مد استقلال وتحرر الشعوب في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، صاغ أحمد سوكارنو، أول رئيس لإندونيسيا، خمسة مبادئ لاستقلال الدولة تُدعى "بانكاسيلا إندونيسيا"، (تنص هذه المبادئ على القومية، والنزعة الدولية، والديمقراطية، وتحقيق الازدهار للمجتمع، والإيمان بإله واحد)؛ وفي غانا، دعا "الزعيم الغاني" كوامي نكروما إلى الوحدة الإفريقية. وفي الأرجنتين، لخص الرئيس الأرجنتيني السابق خوان دومينجو بيرون نظرياته في 3 شعارات أساسية تنادي بـ"السلطة السياسية، والاستقلال الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية"، والتي عُرفت تاريخيًا بـ"الحركة البيرونية". وبعد أكثر من مائة عام من النضال لتحرير الأمة الصينية، تمخض فكر الزعيم ماو تسي تونغ، وتمخضت كذلك فلسفة القائد الصيني صن يات صن المعروفة بـ"مبادئ الشعب الثلاثة" (القومية والديمقراطية والاشتراكية)، والتي أصبحت بمثابة سلاح فكري ونظري جديد للصين والدول النامية بشكل عام.

ومن جانب آخر، تتطلب النظرية الدبلوماسية الصينية للتحويل إلى دولة عظمى إلى وعي يميّز ما هو صالح وينبذ ما هو طالح. ومن ثم رفعت الصين على مدار ما يقرب من مائة عام من البحث والدراسة النظرية شعاراً يدعو إلى "الاعتماد الأساسي على العلوم الصينية مع الاقتباس من العلوم الغربية". وحاولت الصين- بدءاً من السياسي لي خونغ تشانغ حتى صن يات صن- استلهام النظريات من خلال البحث في نظريات القوى العظمى في الغرب، أو صياغة نسخ من النظريات الغربية تتناسب مع ظروف الصين. وخلال الثلاثين عامًا الأولى من حكم الحزب الشيوعي الصيني حيث كانت الحروب والثورات، حقق الحزب إنجازات ولكنه واجه أيضاً الصعوبات على صعيدي النظرية والتطبيق. ولم تسلك الدبلوماسية الصينية على مستوييها النظري والتطبيقي طريقاً أكثر نضجاً وفاعلية إلا مع بدء تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978.

ونقصد بالتفاعل بين النظريات ذلك الاحتكاك بين الأفكار والمفاهيم الصينية والغربية وعقد المقارنات بينهما، والذي يُعد تفاعلاً أكثر عمقاً وشموليةً من التفاعل التقليدي، إذ يتجاوز مفهوم التفاعل بمعناه المادي الملموس إلى التفاعل المعنوي غير الملموس. ولن نتقدم النظريات الصينية الداخلية وتسد ثغراتها إلا بالتفاعل الوثيق مع النظريات الخارجية، فكل النظريات جوانبها الموضوعية والعلمية، ولكن هذا لا ينفي قصورها في جوانب أخرى. ومن ثم تحمل الصين على عاتقها مسؤولية مزدوجة لتحقيق التكامل بين النظريات. فمن ناحية، ينبغي عليها الاستفادة من جميع النظريات المتميزة والمتقدمة في العالم الخارجي؛ ومن جانب آخر، ينبغي عليها تعريف العالم الخارجي بما يمكن أن تلعبه نظرياتها من دور ملهم. فكما استطاعت الصين باعتمادها على قوتها الذاتية الحصول على مكانة مهمة في السوق العالمية خلال الثلاثين عاماً الماضية، يتطلب "خروج" النظريات الصينية إلى العالم الخارجي قدراً أكبر من المبادرة الذاتية. ولكن لن تستطيع نظريات الصين الداعية إلى التنمية السلمية و"إعلاء الدولة دون الهيمنة" تقديم إسهامات في العالم الخارجي إلا إذا تعرّف عليها المجتمع الدولي بشكل أكبر واعترف بها.

ثانيًا: ابتكار نظرية التكافل

إن مهمة المرحلة الثالثة من إعداد النظرية الدبلوماسية الصينية للتحويل إلى دولة عظمى هي الانتقال من تحقيق التكافل السلمي إلى تحقيق التكافل المتناغم. وتحقيق التكافل الدولي ليس وليد اليوم فقط، ولكن في ظل عصر العولمة الحالي أصبح تحقيق التكافل الدولي أمرًا ضروريًا قابلاً للتحقيق. "إن وصول أي دولة إلى قدر من 'تحقيق ذاتها' لا يعتمد فقط على ظروفها الداخلية وجهودها الفردية، بل لا ينفصل عن منجزات الدول الأخرى في هذا الشأن، وبالأحرى لن تحقق أي دولة ذاتها إلا بتحقيق الدول الأخرى ذاتها هي أيضًا"⁽¹⁾. لذلك كان يتوجب على الصين أثناء مسيرة نهضتها ونهضة العديد من الدول الصاعدة الأخرى أن توحد جهودها مع هذه الدول وتعمل معًا لدفع عملية ابتكار نظرية للتكافل.

1. التمسك بالأسس النظرية وتوطيد أسس التكافل:

عادةً ما تنبع النظريات في الدول العظمى حتى يومنا هذا من دولة واحدة وتُقصي الدول الأخرى، كما تتعامل نظريات الهيمنة لدى القوى العظمى في أوروبا وأمريكا وبريطانيا على سبيل المثال بقانون الغاب، الكبير يأكل الصغير والقوي يضطهد الضعيف. ولكن في عصر العولمة ومع تعدد الأقطاب، دفعت الحاجة إلى تحقيق التنمية المشتركة والمتبادلة العالم ولأول مرة إلى البحث عن طرق عملية لتحقيق التكافل بين الدول العظمى. وتعكس بعض المفاهيم مثل مفهوم العالم المتناغم، والتنمية السلمية، وبناء فط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى، الجهود التي بذلتها الصين على المستويين النظري والتطبيقي. كما أن تعزيز العولمة الاقتصادية، وتعدد الأقطاب السياسية، والتنوع الثقافي، والتبادل المعلوماتي يوطد من أسس تحقيق الفوز المشترك والتكافل في المجتمع الدولي. ونظرًا إلى أن العالم الذي نعيش فيه اليوم عالم مادي قبل أي شيء آخر، فإن تعزيز التعاون

1- جين ينغ تشونغ، "تكافل المجتمع الدولي والتنمية السلمية الصينية"، "تعليقات دولية Review International"، عدد رقم 4، 2012، ص44؛ جين ينغ تشونغ، "لماذا يجب دراسة تكافل المجتمع الدولي - نظريات العلاقات الدولية في عصر التنمية السلمية"، مجلة "تطلعات دولية Outlook World"، عدد رقم 5، 2011، ص 1-17.

الاقتصادي والتجاري والمالي والأمني والاجتماعي دائماً ما يأتي في المقام الأول. ولكن المجتمع الدولي يحتاج إلى زاوية رؤية تتجاوز المادة حتى يستطيع التعرف على العالم المحيط بشكل أعمق، ويحتاج كذلك إلى نظام مشترك يحقق الإدارة النموذجية للحقوق والمصالح المشتركة، ومثل مشتركة لتحقيق قدر أكبر من الفوز المشترك القائم على التكافل. وبالإضافة إلى ذلك يتطلب منا - إلى جانب الاهتمام بالثروات المادية- الاهتمام كذلك ببناء ثروة معنوية تزيد من قدر المساهمة في بناء النظريات. ويُعتبر تحقيق المنفعة المشتركة للدولة والإنسانية بشكل عام هو حجر الزاوية للنظرية الدبلوماسية الصينية للتحويل إلى دولة عظمى، وعلى الجانب الآخر، يُعد تعزيز بناء مجتمع إنساني مشترك بين الصين والمجتمع الدولي توجهاً تسعى له المجتمعات الدولية المتكافلة. ولن تتوطد أسس بناء مجتمع دولي متكافل إلا في ظل هذه الرؤية الاستراتيجية طويلة المدى.

2. المشاركة في بناء منظومة نظرية لتحقيق التكافل:

على الرغم من أن بناء نظرية للتكافل بين دول العالم العظمى عملية مقيدة بفترة زمنية وجيزة مقارنةً بعظم المهمة، فهذا لا يبرر التشرذم الموجود في نظريات المجتمع الدولي والميل إلى تحقيق المصالح الذاتية فحسب. ومن هنا نحن في حاجة إلى بناء منظومة نظرية متكاملة، الأمر الذي يتطلب التخطيط الشامل والتأمل الدقيق، الذي يمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

أولاً: ينبغي فهم طبيعة العصر ومتطلباته فهماً عميقاً. وهنا تجدر الإشارة إلى أن عالمنا اليوم يقف في مفترق طريق بين الانتقال من العلاقات الدولية إلى العلاقات العالمية، وإذا استطاع المجتمع البشري استيعاب هذه الفرصة التاريخية، من الممكن بل والمحتمل أن يحقق مثالا عظيماً لتحقيق الفوز المشترك والتكافل بين الدول العظمى للمرة الأولى في تاريخ الحضارة الإنسانية من خلال الطرق السلمية. وإذا حدث العكس، فسوف يفوت المجتمع البشري الفرصة ويظل يتحسس طريقه لفترات طويلة.

ثانياً: ينبغي تحديد المفاهيم والشروط الأساسية تحديداً واضحاً. فعلى الرغم من أن المجالات التي تتطرق لها نظرية التكافل بين الدول العظمى يصعب حصرها، إلا أنها ينبغي على الأقل أن تركز بشكل أساسي على "المساواة والثقة المتبادلة، والتسامح وتبادل

المعرفة، والتعاون وتحقيق الفوز المشترك" وغيرها من المفاهيم الجوهرية. وعلى صعيد الشروط، لا يجب فقط أن تتميز صياغة هذه الشروط بالوصف التفاعلي والتصوير المبتكر، بل ينبغي كذلك ابتكار شروط جديدة لتلبية ما يطرأ من تغيرات.

ثالثاً: ينبغي البحث في القواعد والمفاهيم الأساسية. خلال الخمسمائة عام الماضية التي قادتها أوروبا وأمريكا، لاحظنا أن انقلاب القوى يسبب دائماً تغيرات في الموازين السياسية والاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى كشف الدول الناشئة والكبرى أوراقها في المجال العسكري واحتكامها إلى الحرب⁽¹⁾. وتتوقف إمكانية تكرار هذه المفاهيم في الفترة الجديدة بدرجة كبيرة على ردود أفعال المجتمع الدولي وقدراته على تقييم متطلبات العصر والأوضاع الجديدة.

رابعاً: اختبار الممارسة والتعلم منها. يُعد التطبيق هو المعيار الوحيد للحكم على صحة التجربة، فلا يمكن الحكم على مدى صحة أو خطأ النظرية الصينية الدبلوماسية للتحويل إلى دولة عظمى إلا بالتجربة. ومن ثم ينبغي أولاً تحويل المفاهيم الصينية إلى ممارسات، ومع تكرار الممارسات يمكن الانتهاء إلى النظرية. وينبغي على الصين كذلك السعي لدفع غيرها من الفاعلين لتطبيق نظرية التكافل، وأن تقوم بتحسينات والتعديلات المناسبة في النظرية خلال مراحل التطبيق، ما يجعل النظرية أكثر نضجاً واكتمالاً.

3. المواجهة الفعالة للتحديات على المستويين النظري والتطبيقي:

على الرغم من أننا نناضل اليوم سعياً لتحقيق التكافل والفوز المشترك، إلا أن العالم لا يخلو في النهاية من المنافسات والألعاب والصراعات، التي ينبغي علينا أن نتعامل معها بشكل موضوعي وأن نواجهها بشكل فعال. كما أننا نواجه حالياً التحديات على المستويين النظري والتطبيقي نتيجة لزيادة حدة القضايا العالمية يوماً بعد يوم وغياب آليات لإدارة العالمية. فمن التحديات التي نواجهها حالياً نجد ضرورة مواجهة الصين والمجتمع

1- للمزيد من المعلومات عن تنافس القوى العظمى والحرب على الهيمنة، انظر "صعود وسقوط القوى العظمى: التغير الاقتصادي والنزاع العسكري من 1500 إلى 2000"، تأليف بول كينيدي، ترجمة وانغ باو تسون، دار نشر تشيو شي، بكين، 1988؛ تشين يا تشينغ، "منظومة الهيمنة والنزاع الدولي"، دار نشر الشعب بشنغهاي، 1999؛ تشو بي تشي، "نظرية استقرار الهيمنة: النقد والتعديل"، "مجلة المحيط الهادئ العلمية"، العدد الأول 2005، ص 13 - 23.

الدولي لبعض القضايا الملحة كقضايا حماية البيئة، وتغير المناخ، وزيادة عدد السكان، وأمن الطاقة والموارد الاستراتيجية، وأمن الغذاء والماء، وغيرها من القضايا الأخرى، كما ينبغي السعي لتقديم إسهامات على المستويين النظري والمادي في هذا الشأن. أما على صعيد التحديات المستقبلية، فينبغي على الصين والمجتمع الدولي العمل على زيادة وعي المجتمع الدولي حيال النظرية الصينية للتحويل إلى دولة عظمى، وينبغي كذلك التوجه نحو التخطيط للمستقبل، والمساهمة في بناء الأنظمة الدولية، ومعالجة العلاقات بين الدول الصاعدة والكبرى القوية، وتحقيق الإدارة الاجتماعية، والتنوع الثقافي وغيرها من القضايا الأخرى. ويشكل الربط بين التحديات الحالية والمستقبلية في حد ذاته مستوى أعلى من التحديات أمام تحقيق التكافل بين دول العالم العظمى على المستويين النظري والتطبيقي، وبالتالي ينبغي على الصين أن تبدأ من الآن مواجهة ذلك بشكل أكثر فاعلية.

4. تعزيز العنصر الصيني في نظرية التكافل:

شهدت الصين على مدار تاريخها الطويل نهضة غير مسبقة، الأمر الذي يؤثر بالتأكيد على القوى والأنظمة والتوجهات الدولية، نظرًا لما تتمتع به الصين من قوة مادية ضخمة وقدرة تأثير فكرية وثقافية هائلة، الأمر الذي يتطلب الانتباه لبعض الجوانب. أولاً، تتطلب نظرية التكافل بين دول العالم العظمى إلى التنمية على الأساس المادي والمعنوي معًا في نطاق عالمي، والصين لا غنى عنها في هذه العملية لما تتميز به من مكانة مهمة. ثانيًا، تُعتبر نظريات الغرب ولغة الهيمنة لديهم من أبرز ظواهر الظلم في التاريخ، وقد حان الوقت الآن لتصحيح ذلك. فتُعتبر الصين من الدول الأساسية في الشرق، بل نقول إنها مكون مهم مواكب للعصر. فكما تستطيع الدول صاحبة الأسواق الناشئة إضفاء قوة هائلة على الاقتصاد العالمي، تستطيع الصين وغيرها من الدول الصاعدة إضفاء مفاهيم جديدة على النظريات العالمية. ثالثًا، تُعتبر الصين أنجح الدول النامية حتى يومنا هذا؛ لما تتميز به نظرياتها من مغزى عالمي، ومن ثم يترقب العالم ظهور مفاهيم صينية جديدة أخرى إلى جانب مفهوم "توافق بكين"، و"طريق الصين"، و"نموذج الصين"⁽¹⁾.

1- يتطلب من الصين إلى جانب تقديم إسهامات مادية، تقديم إسهامات في المجالات الاستراتيجية والفكرية والأمنية أيضًا. انظر: تشانغ تشون، "عن المهام الثلاثة الكبرى لبناء نظرية دبلوماسية ذات خصائص صينية"، مجلة "تطلعات دولية Outlook World"، العدد الثاني 2012، ص 10-11.

ثالثاً: بناء نظريات توجيهية وإجرائية

تتمثل نقطة الالتقاء التي تجمع بين مهام المراحل الثلاثة لبناء النظرية الصينية للتحويل إلى دولة عظمى في الاهتمام بضرورة العنصر النظري في الجانبين التوجيهي والإجرائي، فلا يمكن الاهتمام بجانب وتجاهل الآخر، وإلا سيتسبب ذلك في انفصال النظرية عن الواقع: فإما أن تحقق النظرية تقدماً ولكن تظل غير قابلة للتفعيل، أو أن تتراجع النظرية وراء التطبيق وتقع في "مأزق نظري".

أولاً: النظريات التوجيهية:

تُعتبر النظريات التوجيهية من النظريات الأساسية المرتبطة بتحقيق التحويل إلى دولة عظمى، ومثال على هذه النظريات نظرية توازن القوى التي طبقتها ألمانيا بدءاً من عصر مملكة بروسيا حتى الحرب الباردة، ونظرية التوسع الاستعماري التي طبقتها بريطانيا في ظل حمايتها لتوازن القوى في القارة الأوروبية، ونظرية "الاستقلالية" التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد تأسيس أمريكا بنحو مائة عام. أما الصين فمُنذ انتهاج سياسية الإصلاح والانفتاح ظلت متمسكة بطريق التنمية السلمية، وتطبيق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية. ويمكننا تناول مفهوم النظرية الإجرائية من جانبين: المغزى العام والمغزى الخاص.

1. المغزى العام:

تشمل النظرية التوجيهية لدى الدول العظمى ثلاثة جوانب:

أولاً: الهدف العام: وتجدر الإشارة هنا إلى أن فكرة "الهيمنة على العالم" ظلت هي هدف معظم الدول الساعية للتحويل إلى دول عظمى منذ العصر الحديث؛ ولذلك اتخذت هذه الدول من الدول المجاورة لها سُلماً لتحقيق مصالحها على حساب الآخرين، ومثال على ذلك هولندا وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا

واليابان. ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، طرأت تغيرات جديدة، وأصبحت هناك أفكار واستراتيجيات متنامية في المجتمع الدولي تدعو إلى زيادة المصالح الخاصة بتوسيع المصالح العامة، وبذلك كانت هناك رغبة مشتركة في الوصول إلى تحقيق التكافل السلمي عن طريق بناء منظومة مشتركة. ولذلك، بعد انقضاء الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم عام 2008، ظهر التنسيق المشترك بين دول المجتمع الدولي بشكل أكبر، في محاولة لتجنب اندلاع أزمة مالية أخرى مثل "الكساد الكبير"⁽¹⁾ الذي شهده العالم في ثلاثينيات القرن العشرين.

ثانيًا: المفاهيم الأساسية: بما أن هناك أهدافًا مختلفة، فهذا يعني في المقابل وجود مفاهيم مختلفة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا على سبيل المثال ظلت النظريات ثابتة رغم الاختلافات العديدة، بما في ذلك اختلاف الجنس المسيطر (الذي يدعو نفسه الجنس المُختار) واختلاف المكان والأيدولوجيات الفكرية (النظام السياسي)⁽²⁾. أما الصين فظلت تتمحور نظرياتها حول التنمية السلمية وأكدت على التعاون وتحقيق الفوز المشترك.

ثالثًا: نشر النظرية: على الرغم من اختلاف الأهداف والمفاهيم، فتشترك جميع الدول بشكل كبير في نفس الوسائل والطرق المستخدمة لنشر النظريات. فاهتمت أمريكا ودول أوروبا في أثناء مسيرة تحولها إلى دول عظمى بالترويج لنظرياتها، حتى أصبحت تروج لها في الرأي العام، والتعليم في المدارس، وفي المؤتمرات، وجميع أشكال التبادلات الإنسانية على أنها نظريات رائدة لها دور توجيهي في المجتمع الدولي.

2. المغزى الخاص:

طبقًا لدستور جمهورية الصين الشعبية ودستور الحزب الشيوعي الصيني، تُعتبر كل

1- الكساد الكبير (Depression Great) اصطلاح يُطلق على الأزمة التي نتجت عن تدهور معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول العالم عام 1929 مرورًا بالثلاثينيات وبداية الأربعينيات. ويُعد الكساد الكبير أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين ويُضرب بها المثل لما قد يحدث في القرن الواحد والعشرين وما مدى سوء الأزمة التي قد تحدث. وقد بدأت الأزمة بأمريكا، ويقول المؤرخون إنها بدأت مع انهيار سوق الأسهم الأمريكية في 29 أكتوبر 1929 المسمى بالثلاثاء الأسود. وكان تأثير الأزمة مدمرًا على كل الدول تقريبًا الفقيرة منها والغنية، وانخفضت التجارة العالمية ما بين النصف والثلاثين، كما انخفض متوسط دخل الفرد وعائدات الضرائب (المترجمة).

من الماركسية اللينينية، وفكر الزعيم ماو تسي تونغ، ونظريات دينغ شياو بينغ، ومفهوم "التمثيلات الثلاثة"⁽¹⁾، ومفهوم التنمية العلمية⁽²⁾، كلها في حد ذاتها نظريات توجيهية غاية في الأهمية في كافة أعمال الصين، ولا نستثني من ذلك النظرية الدبلوماسية الصينية للتحويل إلى دولة عظمى. ولكن تُعتبر مسألة تحويل الصين إلى دولة عظمى قضية جديدة على المستويين النظري والتطبيقي، ومن ثم يُعد تصنيف الماركسية في شكل نظريات اشتراكية ذات خصائص صينية من أهم النظريات التوجيهية وأكثرها تأثيراً بشكل مباشر على مسألة تحويل الصين إلى دولة عظمى.

دعا المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني إلى "إعلاء راية السلام والتنمية والتعاون والفوز المشترك"، والانتقال من تحقيق المصلحة المتبادلة والفوز المشترك اقتصادياً كما جرى سابقاً، إلى تحقيق التعاون والفوز المشترك بشكل شامل في القضايا العالمية التقليدية وغير التقليدية. ويشكل هذا الهدف السامي تحديات للصين نفسها، فتتطلب النظرية الدبلوماسية الصينية للتحويل إلى دولة عظمى تجاوز مصالح الصين الخاصة، وأن تتعامل مع قضاياها والقضايا العالمية بصدر أرحب ورؤية بعيدة المدى، وأن تبحث عن طرق ووسائل لتحقيق هذا الهدف على المستويين النظري والتطبيقي للوصول في النهاية إلى هدف تحقيق الفوز المشترك لجميع الأطراف.

ثانياً: النظريات الإجرائية:

كما هو واضح من اسمها، تشير النظريات الإجرائية إلى قابليتها للتطبيق والتفعيل، وتنقسم هذه النظريات طبقاً للفترة الزمنية إلى ثلاثة أنواع: نظرية طويلة المدى (أكثر من عشر سنوات)، نظرية متوسطة المدى (5-10 سنوات)، ونظرية قصيرة المدى (أقل من 5

1- تُعتبر "التمثيلات الثلاثة" مكوناً مهماً من مكونات المنظومة النظرية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وتُعد من أسس حياة الحزب الشيوعي الصيني ومصدر قوته. ويؤكد هذا الفكر على ثلاث مهام يقوم بها الحزب الشيوعي. أولاً: أن يمثل الحزب دائماً متطلبات التنمية للقوى الإنتاجية في الصين. ثانياً: أن يمثل مسار تقدم الثقافة الصينية. ثالثاً: أن يمثل المصالح الأساسية للغالبية العظمى من الشعب الصيني (المترجمة).

2- مفهوم التنمية العلمية هو عبارة عن أفكار أسسها الرئيس الصيني السابق هو جين تاو. ويُعتبر مفهوم التنمية العلمية عنصراً مهماً أيضاً في المنظومة النظرية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، ويمثل أهمية استرشادية كبيرة بالنسبة للحزب الشيوعي الصيني. ويقوم مبدؤه الأساسي على التنمية، وأهم محاوره هو وضع الإنسان في المقام الأول، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ويعتمد في أسلوبه على التخطيط والتنسيق (المترجمة).

1. النظرية الإجرائية طويلة المدى:

تجمع النظرية الإجرائية طويلة المدى بين الخصائص التوجيهية والإجرائية، ولكنها تركز بشكل أساسي على التخطيط الاستراتيجي والتطبيق الشامل. ولا يخلو تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث من أمثلة لهذه النظرية. على سبيل المثال نظرية "نموذج أسراب الإوز الطائر" اليابانية⁽¹⁾، التي يرجع تاريخها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية. وكذلك نظرية "التكامل الأوروبي"، التي وضعها كل من السياسي الفرنسي روبر شومان والسياسي والاقتصادي الفرنسي جان مونييه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومثال آخر استراتيجية "الخطوات الثلاث"⁽²⁾ لتحقيق نهضة الأمة الصينية. وكما هو معروف، تتطلب القضايا العالمية الراهنة والسياسات الداخلية والأعمال الدبلوماسية في جميع الدول نظريات طويلة المدى وتوجيهات استراتيجية، ولكن نظرًا إلى أن معظم فترات حكومات دول العالم تستمر لفترتين فقط، فعدد قليل جدًا من المنظرين والسياسيين الذين يتمتعون برؤية استراتيجية هم فقط من يسعون إلى نظريات إجرائية ببرنامج سياسي يستمر لأكثر من عشر سنوات، ولا يمكننا أن ننكر أن هذا يُعد عيبًا كبيرًا في النظريات السياسية الدولية ونظريات العلاقات الدولية في عالمنا الحالي.

1- يقوم الإوز بالطيران في شكل أسراب متتالية قد يصل عددها إلى ثلاثة أو أربعة أسراب، ويقوم بقيادة السرب الأقوى منها، ويعرف السرب الأول بأنه السرب السابق، والأخير يعرف بالسرب اللاحق، والوسط يعرف بأنه السرب التالي. وقد وضع الاقتصادي الياباني المشهور "أكاماتسو كانامي" في عام 1937 نظرية اقتصادية اعتمدت على طريقة أسراب الإوز، وعرفت بنظرية "نموذج أسراب الإوز الطائر". وتقوم نظرية الإوز الطائر بتصوير عملية النمو الاقتصادي في دول شرق آسيا على أساس أن اليابان تأتي في مقدمة السرب باعتبار أنها قائد السرب، وتليها مجموعة السرب الأول الذي يضم كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونج وسنغافورة، ثم يأتي السرب الثاني الذي يشمل ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا، أما السرب الثالث فيضم كمبوديا وفيتنام. وبالطبع تفصل بين كل سرب والذي يليه مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه، وهو ما يعكس مرحلة النمو والتطور الاقتصادي في كل دولة (المترجمة).

2- تشير استراتيجية "الخطوات الثلاثة" إلى ثلاث خطوات أساسية طرحها المؤتمر الوطني الثالث عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 1987 لتحقيق التحديث في الصين. الخطوة الأولى: مضاعفة إجمالي الناتج المحلي عما كان عليه في عام 1980 مع نهاية ثمانينات القرن العشرين، وحل أزمة المأكل والملبس لدى شعب الصين؛ الخطوة الثانية، زيادة إجمالي الناتج المحلي مرة أخرى في نهاية القرن العشرين، وارتفاع مستوى معيشة الشعب إلى مستوى الحياة الرغيدة؛ الخطوة الثالثة، وصول متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مستوى الدول المتقدمة مع حلول أواسط القرن الحادي والعشرين (المترجمة).

2. النظرية الإجرائية متوسطة المدى:

كما ذكرنا سلفاً، معظم حكومات الدول تستمر لفترات محدودة، وعادة لا تستطيع سوى وضع خطط إجرائية تستمر بين 5-10 سنوات فقط، ومن ثم يصبح من الصعب جداً أن تتوصل إلى نظريات مُحكمة، وإن توصلت إلى نظريات لا تركز سوى على "المكسب السريع". ولكن بالتأكيد لكل قاعدة شواذ. على سبيل المثال نظرية "الاحتكاك والتحول" بين ألمانيا الفيدرالية وألمانيا الديمقراطية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، وكذلك المفاهيم المحافظة التي استمرت خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ورئيسة وزراء بريطانيا مارجريت هيلدا تاتشر في ثمانينيات القرن العشرين، ومفهوم "الطريق الثالث" الذي طرحه كل من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ورئيس الوزراء البريطاني توني بليز خلال تسعينيات القرن العشرين وحتى بداية القرن الحادي والعشرين.

3. النظرية الإجرائية قصيرة المدى:

تركز الدول الكبرى خلال سعيها للحصول على مكانة بين صفوف الدول العظمى على الوجه الاستراتيجي والتفاعلي للنظرية الإجرائية قصيرة المدى، على سبيل المثال حكومة بيل كلينتون و"نظرية الالتقاء" مع الصين، وسياسة "التوجه شرقاً" مع الحكومة الهندية. وعلى الرغم من أن النظرية الإجرائية قصيرة المدى تركز على الحصول على النتائج السريعة، إلا أنها تتميز بالتخطيط والتنظيم بشكل أكبر مقارنةً بما إذا كانت "تتمتع الدولة بالسياسات فقط دون النظريات"؛ وذلك لأنه عندما تتحول السياسات إلى نظريات تصبح أكثر استقراراً وقابلية للتداول.

رابعًا: مهام المرحلة الحالية

كما يقولون "طريق الألف ميل يبدأ بخطوة". ونظرًا إلى أن بناء نظرية ما يُعد مهمة عظيمة يستوجب الوصول إليها سلوك طريق طويل، ومن ثم فإن الصين بحاجة إلى وضع أهداف واقعية قابلة للتحقيق في المرحلة الحالية (2013-2022)، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

1. اعتراف جميع الدول بالنظريات:

تُعتبر النظرية الدبلوماسية للتحويل إلى دولة عظمى مكونًا مهمًا من مكونات النظريات الدبلوماسية ذات الخصائص الصينية، الأمر الذي يتطلب الوصول إلى مفهوم متفق عليه للنظرية تتعرف عليه دول العالم وتعترف به. ولتحقيق هذا الهدف يجب الانتباه إلى جانبين. أولاً: وضع نظريات سليمة ومعتمدة، وتُعد هذه مهمة تاريخية مهمة تحملها الأوساط السياسية والعلمية الصينية على عاتقها، حيث يسعون إلى إكساب النظريات بُعد منظومي وعلمي. ثانيًا: لا يقتصر بناء النظرية بالضرورة على الدوائر العلمية فقط، وإنما يتطلب التوعية في جانبين آخرين: الأول، رفع وعي ومعرفة القادة في الحزب والحكومة والجيش بالنظريات. فينبغي أن نعترف بأنه خلال الثلاثين عامًا الماضية التي ركزت فيها الصين على البناء الاقتصادي، كان لدى جميع القادة توجهات عملية فردية فقط حيال العلاقات الدولية والدبلوماسية. حتى إنه كان وعي القادة في الكثير من الأحيان يصل إلى نفس مستوى وعي العامة تقريبًا، ما يجعل هناك صعوبة عليهم للعب دور قيادي وتوجيهي في هذا الشأن. الأمر الذي يتطلب منا حاليًا تعويض هذه الفجوة وتعزيز وعي الكوادر بالعلاقات الدولية والنظريات الدبلوماسية. أما الجانب الثاني فيكمن في المشاركة الشعبية الواسعة التي أصبحت سمة واضحة في العلاقات الدولية في الوقت الراهن، ولكن نظرًا للافتقار إلى التوجيه النظري، تظهر الديمقراطية والشعبوية⁽¹⁾ بمعناها الضيق، ومن ثم هناك ضرورة إلى التوعية بالعلاقات الدولية والنظريات الدبلوماسية بين جماهير الشعب.

1- الشعبوية يمكن تعريفها كإيديولوجية أو فلسفة سياسية، أو نوع من الخطاب السياسي الذي يعتمد على العاطفة فيكسب ثقة الجماهير. ويعتمد بعض المسؤولين على الشعبوية لكسب تأييد الناس والمجتمعات لما ينفذونه أو يعلنونه من السياسات، وللحفاظ على نسبة جماهيرية معينة تعطيهم مصداقية وشرعية. وعكس الشعبوية هو تقديم المعلومات، الأرقام والبيانات بمخاطبة عقل الناخب لا عواطفه (المترجمة).

2. إعادة تعيين منظومة القيم والعناصر الأيديولوجية داخل النظريات:

مع التحول التاريخي من بناء نظريات للشورة والحرب إلى بناء نظريات للتنمية السلمية، يتوجب على الصين التعرف من جديد على أهمية الثقافة ومنظومة القيم والأيديولوجيات الفكرية والدور الذي يلعبه كل ذلك في بناء النظريات. وخلال انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح، اتخذت الصين مواقف تعزز من البحث على مستوى الممارسة وإن كانت ابتعدت عن إثارة الجدل على المستوى النظري حيال قضية اقتصاد السوق على سبيل المثال وغيرها من القضايا الأخرى، وعلى الرغم من أن هذه تُعتبر طريقة خاصة تعكس طبيعة الدولة الصينية، ولكن ليس بالضرورة أن تصبح ثابتة لفترة طويلة. فخلال رحلة تحول الصين من دولة كبرى إلى دولة عظمى، لن يكون هناك منأى من نشوب جدال أو احتدام المنافسة حيال القضايا النظرية. ولذلك ينبغي علينا أن نبدأ في تنفيذ مهامنا من الآن، ليتقبل المجتمع الدولي الصين كدولة عظمى على المستوى النظري. وينبغي أن نعتزف بأننا بدأنا بداية موفقة بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك عادةً ما تطرح الصين مبادئ ومفاهيم تتناسب مع تطورات الوضع خلال مراحل بناء النظريات، على سبيل المثال المبادئ الخمسة للتعایش السلمي، ومفهوم "روح آسيا"⁽¹⁾، ومفهوم العالم المتناغم. وتعكس هذه المبادئ والمفاهيم قيم الصين وأيديولوجياتها، ولكن تكمن القضية المهمة هنا في العثور على الرابط المنطقي الذي يحول هذه القيم والمفاهيم تدريجيًا إلى مكون مكمل مهم داخل المنظومة النظرية.

3. إطلاق العنان لقوة الدولة ونقاط تميزها:

هناك "ثلاثة اختلالات" تؤثر على إعداد النظرية الصينية للتحول إلى دولة عظمى: 1. عدم التوازن في التنسيق المشترك بين الأجهزة التنفيذية والأجهزة النظرية الصينية. 2. عدم التوازن في الوعي بمدى أهمية العلوم الطبيعية والاجتماعية. 3. عدم تحقيق التوازن

1- يُقصد بـ"روح آسيا" المفاهيم الأربعة التي طرحها الرئيس الصيني السابق هو جين تاو خلال الكلمة الافتتاحية لمندى بو أو الآسيوي عام 1102، والتي تُعتبر إحدى وسائل بناء القوة الناعمة في آسيا باعتبار الصين أكبر الدول في القارة الآسيوية وثاني أكبر كيان اقتصادي في العالم، وتشمل "روح آسيا" المفاهيم الأربع الآتية: روح النضال العنيد، روح الابتكار الرائد، روح التعلم المتفتح والمتسامح، وروح الوحدة والتضامن في مواجهة الأزمات (المترجمة).

بين النظريات الداخلية والخارجية، والنظريات التطبيقية والأساسية داخل نطاق العلوم الاجتماعية. كما أن هناك عدم توازن في استخدام وتقسيم المصروفات المحدودة لتمويل البحث في نظرية التحول إلى دولة عظمى. ومن هنا يتضح لنا أن تطبيق السمات الخمس الصينية⁽¹⁾ مهمة صعبة، فالطريق أمامنا لا يزال طويلاً.

1- أشار الرئيس شي جين بينغ خلال حفل تكريم عدد من أعضاء الحزب الذي عُقد في 28-6-2012 إلى أن الحزب الشيوعي الصيني قد استطاع بعد نضال لمدة تسعين عاماً أن يحقق نقاط تميز خمساً شملت: التفوق النظري والسياسي والتنظيمي والمؤسسي، بالإضافة إلى القدرة المتميزة على الاتصال بال جماهير. انظر "احتفال تكريم أعضاء الحزب المتميزين"، صحيفة الشعب الصينية، الطبعة الأولى، 2012-6-03.

خامساً: الخاتمة

تحتاج الصين لكي تصبح دولة عظمى حقيقة إلى قاعدة مادية قوية، وكذلك قاعدة نظرية راسخة، وعلى الرغم من أن هاتين المهمتين شاقتان، إلا أن مسألة بناء النظرية تعد أكثر صعوبة. ويمكننا إيجاز مهام الصين المطلوبة لتحقيق التطوير النظري في السنوات العشر المقبلة في الجوانب الأربعة التالية:

أولاً: يتطلب بناء نظرية للتكافل بين الدول العظمى إلى العمل في ظل إطار نظري أكبر. وستتمخض نظرية التكافل هذه نتيجة للتفاعل بين التطبيق في داخل الصين وخارجها، وستنمو وتترعرع نتيجة للاحتكاك بين النظريات الخارجية والداخلية. ومن ثم تتطلب نظرية التكافل تجاوز المعنى الضيق للنظرية الدبلوماسية، حيث يتم بناؤها وتطويرها في ظل بحث وتطبيق أوسع للنظرية، الأمر الذي يتطلب بناء منظومة فرعية خاصة لنظرية التكافل تندرج داخل الإطار العام للمنظومة النظرية للاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

ثانياً: ينبغي أن تتجاوز النظرية الدبلوماسية الصينية المسار الفكري التقليدي. وتعمل الصين حالياً على توضيح بعض النظريات والمفاهيم، مثل مفهوم التعايش السلمي والعالم المتناغم وغط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى، ولكن تفتقر هذه المفاهيم إلى فهم عكسي، مما قد يسبب صداماً بين الرغبات الشخصية والواقع، أو انفصلاً بين النظريات التوجيهية والفكر الاستراتيجي، أو عدم تزامن بين النظريات الإجرائية والسياسات الواقعية، ومن ثم ينبغي على الصين البحث عن حلول لهذه القضايا خلال مراحل التطور المقبلة.

ثالثاً: ينبغي على الصين أن تعزز من وعيها وثقتها بنظرياتها لبناء نظرية التكافل بين الدول العظمى. وإن تم التعامل مع النظريات بنرجسية أو وضعها جانباً وإهمالها، سوف يكون من الصعب أن تنتشر على النطاق العالمي أو يُعترف بها، ومن ثم لن يكون لها دورها التوجيهي. تسعى الصين حالياً إلى سلوك طريق بناء دولة عظمى مبني على التنمية السلمية، وهذا في حد ذاته له مغزى عصري جديد، ومن ثم يتطلب روح ابتكار

رائدة غير مسبقة، تعمل على بناء نظريات جديدة ونشرها وتوجيهها.

رابعًا: يتطلب بناء نظرية التكافل فكرًا مميزًا ومنظرين متميزين. وقد أسهم الحكام الصينيون في هذا المجال وكان لهم دور مشهود، ولكننا لا نزال في حاجة إلى جهود مشتركة بين المفكرين والسياسيين والاستراتيجيين والدبلوماسيين والمتخصصين في الشؤون الدولية وعلماء الاقتصاد والقانون والاجتماع، لتكوين طبقة مميزة من المتخصصين رفيعي المستوى يقومون بوضع الصين على طريق التحول إلى دولة عظمى.

تم نشر هذه الدراسة في العدد الخامس من مجلة "الاقتصاد والسياسة العالمية" لعام 2013.



شي جين بينغ والمفهوم الصيني للأمن العام

يه تسي تشنغ

أستاذ بكلية العلاقات الدولية بجامعة بكين



هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأمن العام الصيني، وتتلخص العوامل الأبرز والأكثر تأثيراً بشكل مباشر في الجوانب التالية:

عوامل داخلية:

أولاً: الفساد وتراخي النظام القانوني اللذان يُعتبران أكبر عاملين يؤثران على الأمن السياسي الصيني في الوقت الحالي. فعلى مدار أكثر من ثلاثين عاماً من انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح، تراكمت العديد من المشكلات التي بدأت تدخل في مراحل حساسة، سهّلت بدورها ظهور هذه المشكلات بشكل مفاجئ وبكثرة ودفعة واحدة. ويُعد كل من الفساد السياسي، وضبابية مفهوم سيادة القانون، وحلول السلطة محل القانون، وعدم المساواة في توزيع الدخل؛ من أبرز هذه المشكلات التي أثارت اضطرابات جماهيرية في أنحاء البلاد. وفوق هذا، يستغل الانفصاليون في تايوان وإقليم شينجيانغ والتبت، وكذلك أتباع طائفة فالون جونغ الشيطانية⁽¹⁾ الفرص لإشعال الاضطرابات وإثارة الفوضى، ما يجعل هناك ضغوطاً كبيرة تحول دون الحفاظ على الأمن السياسي في البلاد.

ثانياً: المشكلات الأمنية التي تقف أمام التحول الاقتصادي الصيني. يشمل التحول الاقتصادي الصيني ستة جوانب، وهي كالآتي: التحول من الاعتماد على التصدير إلى الاعتماد على الاستهلاك المحلي؛ والتحول من الاستهلاك العالي للطاقة وارتفاع معدلات التلوث إلى الاهتمام بحماية البيئة؛ والتحول من قطاع التصنيع إلى قطاع الخدمات؛ والتحول من الاعتماد على القوة العاملة منخفضة التكلفة إلى رأسمال بشري يتميز بإنتاجية عالية؛ وتحول معدل النمو من السرعة العالية إلى المتوسطة، ومن نموذج يهتم بالحجم والكم إلى نموذج يضع الجودة في المقام الأول ويهتم بتحقيق التوازن بين الكم والجودة؛ وأخيراً التحول من عدم التوازن في توزيع الأرباح إلى توزيعها بشكل أكثر عدالةً

1- الفالون جونغ: حركة روحية أسسها لي خونغ جي عام 1992، وتقوم هذه الحركة على مبادئ الكون الرئيسية الثلاثة، وهي: الحق، والرحمة، والصبر. لقيت هذه الحركة انتشاراً كبيراً بعد ظهورها ليس في الصين فقط بل وصلت إلى الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا. ويقوم أتباع هذه الحركة بممارسة تمارين للتأمل بغرض توازن الجسم وفتح قنوات الطاقة بين الروح والجسد. وفي عام 1999 حظرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني نشاط جماعة فالون جونغ وتم إدراجها كحركة محظورة تمارس طقوساً شيطانية بعد أن احتشد أعضاؤها أمام مقر الحكومة المركزية (المرتجمة).

وإنصافاً. إلا أن التحول الاقتصادي قد يتسبب بما يحمله من عوامل متقلبة في تأثيرات معقدة على الأمن القومي للبلاد.

ثالثاً: تلوث الهواء والماء والتربة، الذي أصبح من أبرز المشكلات تأثيراً على الأمن القومي. فقد تسبب التطور الاقتصادي في أضرار بيئية ضخمة في السنوات الأخيرة، مما أثر بشكل خاص على ظهور الضباب الدخاني على مساحات واسعة، وكذلك تلوث موارد المياه وتلوث سطح الأرض بشكل خطير. الأمر الذي لم يرفع من تكاليف حماية الموارد الطبيعية والبيئة بشكل كبير فحسب، بل يؤثر بشكل خطير على الصحة البدنية والنفسية للمواطنين، ويشكل ضغوطاً كبيرة على التنمية المستدامة للاقتصاد الصيني، بل أصبح من الموضوعات التي تُثار في المفاوضات الدبلوماسية بين الصين ودول الجوار.

يشكل شي جين بينغ بفكره الاستراتيجي مفهوماً كاملاً للأمن العام يظهر فيه الطابع الصيني جلياً، ويهدف هذا المفهوم إلى ضمان أمن المواطنين على أساس الأمن السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي والاجتماعي، أخذاً في الاعتبار الاهتمام بالأمن الداخلي والخارجي، وكذلك الأمن في نطاقه التقليدي وغير التقليدي، ويهتم بتحقيق التكامل بين الأمن الذاتي والأمن المشترك، وكذلك الأمن القومي وأمن المواطنين، حيث يتشابك الأمن السياسي والاقتصادي والثقافي في كيان واحد.

عوامل خارجية:

أولاً: عامل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الدول العظمى في عالمنا الحالي التي لديها القدرة بل والنية لخلق تحديات أمام الأمن القومي الصيني. وعلى الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين يرحبون في تصريحاتهم بتعاظم الصين، فهذا لا ينفي وجود قوى هائلة معادية للصين داخل الولايات المتحدة، كما أن الولايات المتحدة لطالما عملت على تطويق الصين، سواء من خلال تسليح تايوان، أو تعزيز تحالفاتها العسكرية مع اليابان وكوريا الجنوبية تحت مسمى "العودة إلى منطقة آسيا

ثانيًا: حماية سيادة الدولة ونشوب النزاعات على بحر الصين الجنوبي. فبعد أن تمكنت الصين من حل تلك المشاكل التي خلفها التاريخ حول حدودها البرية مع الدول المجاورة، أصبح ترسيم الحدود البحرية مسألة غاية في الأهمية لحماية الصين سيادتها على أراضيها، لكن الصين تواجه تحديات خطيرة في هذه القضية. حيث تتعرض الصين إلى استفزازات من اليابان على جزر دياويو؛ وتحتل الدول المجاورة العديد من الجزر المرجانية في بحر الصين الجنوبي، ما يعني أن هناك اعتداءات خطيرة على حقوق الصين ومصالحها البحرية.

ثالثًا: بعض العوامل الخارجية المؤثرة على الأمن الاقتصادي الصيني. الاقتصاد الصيني اقتصاد منفتح؛ لذا فإنه يتأثر بشكل متزايد بالبيئات الخارجية، وينعكس ذلك بشكل أساسي في الجوانب التالية: (1) تتسبب الأنظمة الاقتصادية الدولية الجائرة وغير العقلانية في تحديات خطيرة للغاية في مواجهة الدول النامية. فتسيطر الدول الغربية على تسعير كميات هائلة من السلع، وتهيمن على حقوق براءات الاختراع للتكنولوجيا الأساسية، وتتمتع بحق السيطرة على أهم الأسواق، وحقوق إصدار أهم العملات، وحق اتخاذ القرار في أهم المنظمات الدولية. (2) تعتمد الصين على الخارج بشكل متزايد، ومن ثم تتأثر بتقلبات السوق الدولية بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، استوردت الصين ستمائة وثلاثين مليون طن من الحديد الخام في عام 2009، وبذلك يعتمد 69% من استهلاكها للحديد على الواردات من الخارج، كما استوردت الصين مائتين وستة وخمسين مليون طن من النفط عام 2011، أي تبلغ وارداتها من النفط 56.3% (3). يؤثر الاستثمار الأجنبي بشكل هائل على القطاعات الصينية، مما يجعل تنافسية المؤسسات القومية الصينية في تراجع. ففي كل قطاع من القطاعات الصينية، تهيمن الاستثمارات الأجنبية على حوالي أكبر خمس مؤسسات، كما يسيطر الاستثمار الأجنبي على أصول 21 قطاعًا صناعيًا من إجمالي أهم 28 قطاعًا صناعيًا صينيًا. (4) تازم الأمن المالي، ففي ظل عصر العولمة وثورة المعلومات، أصبحت العناصر المالية تنتقل إلى جميع أنحاء العالم، ما يعني أنه قد تصل

1- هي استراتيجية وضعتها الولايات المتحدة عام 2009، تسعى بموجها إلى توطيد علاقاتها السياسية مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والفلبين، وذلك من أجل تعزيز وجودها في هذه المنطقة (المترجمة).

الأزمات المالية الخاصة بالدول الأخرى إلى الصين سريعاً، موجهةً ضرباتها لاقتصاد البلاد وأنظمتها المالية. فعلى سبيل المثال، تسببت الأزمة المالية التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 في انكماش اقتصادي على مستوى العالم، والذي لا يزال العالم يعاني من آثاره السلبية حتى يومنا هذا.

الأمن القومي العام: مفهوم شامل بالغ التعقيد:

ففي ظل كل هذه الظروف السابقة، لم تعد مفاهيم الأمن القومي التي شددت عليها الصين في الماضي تتناسب مع الأوضاع الأمنية المعقدة في يومنا هذا، ومن ثم جاء خطاب الرئيس شي جين بينغ الشهير حول مفهوم الأمن القومي، الذي اعتبر فيه الأمن القومي أولوية عظمى للبلاد، وطرح فيه كذلك مفهوماً جديداً للأمن القومي العام يأخذ في الاعتبار تغيرات وتطورات الأوضاع الخارجية والداخلية.

فإذا أخذنا قضية الغذاء كمثال، سنجد أن توفير الغذاء يحقق الأمن والاستقرار، بينما يتسبب غيابه في اندلاع الفوضى والأزمات. فأولاً يؤثر الغذاء على بقاء الشعوب؛ ومن ثم فهو قضية تتعلق بأمن المواطنين، ومن جانب آخر فإن عدم توفر الغذاء أو نقصانه قد يسبب اضطرابات في المجتمع؛ الأمر الذي يُولد مشكلات تتعلق بالأمن السياسي والاجتماعي في البلاد، ومن ناحية أخرى يُعتبر إنتاج الغذاء ونقله وحفظه كلها قضايا تؤثر على الأمن الاقتصادي، كما أن الغذاء باعتباره من أهم الموارد في الدولة يتعلق توفره بقضية تأمين موارد الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الغذاء باعتباره أحد أنواع السلع الآجلة يسبب مشكلات في الأمن المالي، فإنتاج الغذاء أمر يتأثر بجودة الأراضي والحقول الزراعية؛ ومن ثم فهو قضية تتعلق بسلامة أراضي الدولة، وشراء الغذاء من الخارج قد يسبب مشكلات في الأمن الخارجي؛ حيث إن ضمان سلاسة قنوات نقل الغذاء من قضايا الأمن العسكري، وفوق هذا تتطرق قضية الغذاء إلى مجالات أمنية أخرى غير تقليدية، وبما أنه قد أصبحت كل مرحلة من مراحل إنتاج الغذاء ونقله وحفظه لا تتفصل عن شبكات المعلومات، ويمكن للقوى المعادية أن تدمر هذه الشبكات من خلال جيوشها الإلكترونية؛ فمن ثم يتعلق الغذاء كذلك بمجالات الأمن التقليدية. كما يُعتبر حب الغذاء وتقديره وعدم الإسراف فيه، والحديث عن الالتزام بالأمانة والأخلاق الحميدة والضمير في

عمليات معالجة الغذاء والسلع الغذائية هو في حد ذاته من قضايا الأمن الثقافي؛ ومن هنا يتضح لنا أن قضية الغذاء تتعلق بجميع المجالات الأمنية باستثناء الأمن النووي الذي ليس له علاقة بالغذاء. لذلك فإن أي جانب من جوانب الأمن قضية معقدة، فلا يمكن الاعتماد على جهة واحدة أو هيئة معينة لتضمن تحقيق الأمن، وإلا فسوف يتسبب ذلك في خلل ومشكلات هائلة.

يشير مفهوم "الأمن القومي العام" إلى منظومة بالغة التعقيد. وكما أشار الرئيس شي جين بينغ، فإن مسألة الأمن القومي التي تواجهها الصين حالياً تشمل قدرًا أوفر من العوامل الخارجية والداخلية مقارنةً بأي فترة تاريخية مضت، وتمتد على نطاق زماني ومكاني أوسع مقارنةً بأي مرحلة أخرى من تاريخ البلاد، كما أصبحت العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها أكثر تعقيدًا من أي وقت مضى، وعليه يجب الاهتمام بالأمن الداخلي وكذلك الأمن الخارجي، والاهتمام بأمن أراضي البلاد ومواطنيها، كما يجب الاهتمام بالأمن في نطاقه التقليدي وغير التقليدي، فالأمن القومي منظومة متكاملة تجمع بين أمن أراضي البلاد ومواردها والأمن السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي والمعلوماتي والبيئي والنووي. وعلى الرغم من أن مسألة الأمن في كل مجال محدد داخل منظومة الأمن العام ككل تركز على نقاط بعينها، فإنه ينبغي بل ويتحتم قبل أي شيء الربط بين كل مجال من مجالات الأمن والمجالات الأخرى بشكل وثيق، حيث يعتمد كل مجال على الآخر ولا يمكن الفصل بينها؛ ولذلك لا يمكن في أي وقت من الأوقات التعامل مع قضايا الأمن القومي بشكل سطحي أو منعزل.

جاء مفهوم الأمن العام نتيجة لتطور مفهوم الأمن الشامل الذي طرحته الصين في السنوات الأخيرة. ويشتمل مفهوم الأمن العام بداخله على مفهوم الأمن الشامل، ولذلك فإن مفهوم الأمن العام أكثر شمولية وعمقًا وتفصيلًا من مفهوم الأمن الشامل الذي يجمع بين الأمن السياسي والاقتصادي فقط. أما مفهوم الأمن العام، فإنه عندما يتعامل مع قضايا الأمن السياسي والاقتصادي يضع في الاعتبار كذلك قضايا الأمن الأخرى ذات الصلة، كالأمن العسكري والثقافي والشعبي وأمن الموارد وغيرها من المجالات. ولذلك فإن الأمن العام أكثر شمولية من مفهوم الأمن الشامل.

الطابع الصيني للأمن العام:

يتميز مفهوم الأمن القومي العام في حد ذاته بطابع صيني خاص، فهو مفهوم صيني في المقام الأول، ويظهر فيه الطابع الصيني جلياً سواء من حيث مفهومه أو هيكله التنظيمي، فكما أشار الرئيس شي جين بينغ، إن الأمن العام الصيني يهدف إلى ضمان أمن المواطنين على أساس الأمن السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي والاجتماعي ومن خلال تعزيز الأمن الدولي، فهو طريق خاص له طابع صيني تنتهجه البلاد لتحقيق أمنها القومي.

أولاً: يُعد مفهوم الأمن العام انعكاساً للفكر والثقافة التقليدية الصينية الأصيلة، وينعكس ذلك في النقاط التالية: (1) في الثقافة الصينية يعني الوعي بالأمن أن تكون واعياً بالمخاطر، حيث أشار شي جين بينغ في كلمته أثناء الاجتماع الأول للجنة الأمن القومي الصينية، إلى ضرورة تعزيز الوعي بالمخاطر، والاستعداد دائماً للخطر حتى في أوقات السلم، فهذه من أهم المبادئ التي ينبغي علينا التمسك بها سواء أثناء إدارة الحزب أو الدولة. (2) كما أن الوعي بالأمن يعنى الوقاية من المخاطر، ففي الثقافة التقليدية الصينية لا ينفصل مفهومي الأمن والخطر، فيُقصد بالأمن السلم من المخاطر الخارجية والداخلية. وفي الثقافة الصينية أيضاً، نجد الوعي بالأمن وعياً شاملاً وجامعاً. ويظهر هذا الفكر الشامل جلياً في "كتاب التغيرات"⁽¹⁾، وكما يؤكد كتاب "قوان تسي"⁽²⁾ وغيره من المؤلفات الكلاسيكية الصينية على تكامل مفهوم الأمن في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية.

ثانياً: يركز مفهوم الأمن العام الصيني على الأمن السياسي باعتباره جوهر الأمن العام للبلاد. ونظراً إلى أن الصين دولة مترامية الأطراف، وأوضاعها الداخلية معقدة للغاية،

1- هو أحد أبرز وأهم خمسة كتب في التراث الصيني، بعد كتاب الأغاني، وكتاب التاريخ، وكتاب الربيع والخريف، وكتاب الطقوس، وهي في مجملها الكتب الخمسة الأهم التي نقلها كونفوشيوس عن الأقدمين وأضاف إليها الحواشي والشروح. كتاب التغيرات هو كتاب للتنجيم والتنبؤ بتغيرات الطبيعة والمجتمع من خلال الحساب بال"باقوا" (الثلاثيات الثمانية)، والتي ترمز إلى السماء والأرض والصاعقة والرياح والماء والنار والجبل والنهر (الترجمة).

2- سُمي هذا الكتاب نسبة للسياسي والفيلسوف الصيني الشهير "قوان تشونغ"، رغم عدم تأليفه للكتاب وإنما يعكس أفكاره بشكل كبير. ويجمع الكتاب مقالات تعكس أفكار المدارس الفكرية المختلفة في عصر الدويلات المتحاربة، وتتحدث معظم فصوله عن فنون السلطة وإدارة البلاد. أعد هذا الكتاب في فترة أسرة خان الغربية، وقام بتجميعه "ليو شيانغ" وهو عالم في الكونفوشية والجيولوجيا وأديب في أسرة خان الغربية (الترجمة).

من ثم تُعتبر المعالجة الجيدة للقضايا السياسية في البلاد من أضخم القضايا الأمنية التي تواجهها السلطة الصينية. فإن لم تستطع الصين الحفاظ على عمل أنظمتها السياسية بشكل طبيعي أو عجزت عن الحفاظ على استقرارها السياسي، سيتحول الحديث عن أي قضايا أمنية أخرى مجرد تشديق بكلام فارغ، والعكس صحيح، في ظل أوضاع جيدة للأمن السياسي يمكن حل أي من القضايا الأمنية الأخرى بكل سهولة. وعلى هذا تُعرّف الصين الأمن السياسي بأنه جوهر الأمن العام، ما يعكس أن حفاظ الصين على سلامة الأوضاع السياسية واستقرارها ونظامها وانسجامها عملية معقدة وشاقة وطويلة الأمد.

ثالثاً: يهدف مفهوم الأمن العام إلى تحقيق أمن المواطنين، فكل القضايا الأمنية تتول في النهاية إلى الشعب الذي هو أول من يشعر بها ويحكم عليها ويقيمها؛ ولذلك فإن أي اختلال أمني يؤثر أولاً وبشكل مباشر على جماهير الشعب العريضة. ومن ثم فإن أمن المواطنين ما هو إلا امتداد لذلك الفكر الذي يضع الشعب في المقام الأول في المجال الأمني.

رابعاً: يدعو مفهوم الأمن العام إلى بناء مجتمع آمن يهدف إلى تحقيق الأمن المشترك. وفي هذا الصدد، نرى أن الرئيس شي جين بينغ قد تناول مفهوم المجتمع ذي المصير المشترك في الكثير من خطاباته في السنوات الأخيرة. وفي أول اجتماع للجنة الأمن القومي الصينية، طرح الرئيس شي قضية بناء مجتمع آمن، وأشار إلى ضرورة اهتمام الصين بالأمن الذاتي والأمن المشترك وبناء المجتمع ذي المصير المشترك، مما يدفع جميع الأطراف نحو هدف أمني مشترك لتحقيق المنفعة المشتركة. ويُعتبر مفهوم المجتمع الآمن تطويراً لمفهوم الأمن المشترك الذي طُرِح في الماضي، وهو توجه لتطبيق مسألة بناء مجتمع يجمعه مصير مشترك على أرض الواقع.

بناء الأمن العام يحتاج إلى طفرة في الأمن الثقافي:

لم تعد أكبر مخاوف الصين الأمنية اليوم تكمن في احتلال المعتدي الأجنبي أو تهديدات الحرب، كما أنه ليس هناك في الصين اضطرابات سياسية خطيرة أو مؤشرات لعدم الاستقرار. فالقضايا الأمنية السياسية والاقتصادية والعسكرية في الصين يمكن توقعها ومن ثم يمكن ضمانها بشكل من الأشكال، أما قضايا الأمن الثقافي فهي على العكس من ذلك. ونظراً لتشابك العوامل الخارجية والداخلية، تقف الصين اليوم في حالة اختلال

خطيرة في الأمن الثقافي.

ما دامت الثقافة مزدهرة ازدهرت الدولة، أما إذا سقطت الثقافة فإن الدولة تسقط معها. إن ما ذكرناه سلفاً من الأمن السياسي والاقتصادي كلها مفاهيم ملموسة، ومعظمها يعرفها الجميع، ومن ثم أصبحت من أبرز الموضوعات التي تحتاج إليها الدولة لحماية أمنها القومي، أما الأمن الثقافي رغم أنه مفهوم غير ملموس، فإنه في الواقع أصبح قضية أمنية خطيرة في الصين؛ حيث إن أي دولة أو قومية دون منظومة من المعتقدات أو القيم هي وحدها الأقل أمنًا. تُعتبر قضية الأمن الثقافي القضية الأبرز من بين القضايا الأمنية التي ظهرت خلال مجرى سياسة الإصلاح والانفتاح الصينية. فبخلاف أن الصين لا تجيد تسويق ثقافتها بشكل جيد يساعدها على بناء ثقافة متقدمة، هناك أسباب أخرى وراء اختلال الأمن الثقافي الصيني اليوم، نعرضها في النقاط الأربع التالية:

أولاً: اجتاحت الثقافة الغربية الصين بقوة، وعندما أخذت الصين تنهل من الغرب، عجز الكثيرون عن تمييز الإنجازات الحقيقية للحضارة الغربية، واعتبروا القيم الغربية قيماً ومبادئ ينبغي الالتزام بها في شتى المجالات في اللاوعي الصيني. كما أن نخب التيارات الثقافية والفكرية الصينية الأساسية استخدمت المفاهيم والأفكار الغربية في التفكير والحكم على شتى الأمور، حتى إنه كان أعداء الأمريكان وأنصارهم يفكرون بفكر أمريكي. وعلى صعيد المجتمع الدولي، كانت الصين تلتمس طريق الغرب بشكل أعمى، وظلت في موقع الدفاع وسط حصار الثقافة الغربية الجبارة، لا تستطيع سوى تفادي الضربات دون أن تقوى على الرد عليها.

ثانياً: إن الصين دولة ذات ثقافة وتاريخ عريقين، ولكن عندما تأثرت بمفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ومفهوم التحليل الطبقي حسب الماركسية التقليدية وغيرها من المفاهيم الغربية، أصبحت الأيديولوجية الأساسية الصينية بوعي أو دون وعي تنظر إلى الإنجازات التاريخية والثقافية الصينية على أنها أيديولوجيات إقطاعية ومتخلفة واستبدادية ومستغلة وديكتاتورية وبعيدة عن الديمقراطية والحرية، وحكمت عليها على هذا الأساس.

ثالثًا: خلال مراحل النهضة الصينية، ظهر شغف بدراسة علم يحيي التاريخ والثقافة الصينية من جديد يُدعى "علم الصينيات"، الأمر الذي أثار بشكل أو بآخر في ثقة الصينيين بثقافتهم، ولكن لم يكن هناك وعي مشترك يحدد ما هي الإنجازات التاريخية والثقافة الصينية المتميزة، ومع الأسف خلط "علم الصينيات" بين المفاهيم الحقيقية المتقدمة والخرافات، فاختلط الحابل بالنابل ولم يعد الصينيون قادرين على تفريق الواقع من الخيال، ما سمح لقوى فالون جونغ وغيرهم من المضللين اجتياح الصين في ذلك الوقت.

رابعًا: كان تأثير الثقافة الصينية في المجتمع الدولي يقتصر على بعض المكونات الأساسية المميزة للثقافة الصينية، رياضة الووشو، والفيلسوف كونفوشيوس، والاختراعات الصينية الأربعة القديمة، وسور الصين العظيم؛ ولذا لم تستطع الصين أن تقدم قيمًا ومفاهيم أفضل أو أكثر تطورًا من أفكار الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان الغربية، ومن ثم كان النموذج الصيني يفتقر إلى قدرة تأثير وجاذبية ثقافية.

منذ أن عُيِّن المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني شي جين بينغ أمينًا عامًا للحزب، عرض شي جين بينغ مفاهيم جديدة عديدة سواء على صعيد السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية. وقد نبعت هذه المفاهيم والأفكار من تلخيص الدروس المستفادة من تجربة تطبيق وتطوير سياسة الإصلاح والانفتاح التي استمرت أكثر من ثلاثين عامًا، وكانت نتاجًا أيضًا لتلخيص وصقل مكونات الثقافة الصينية التقليدية. فتُعد الثقافة الصينية التقليدية هي المنبع الأساسي لمفاهيم إدارة الدولة لدى شي جين بينغ، فيتضح لنا من المفاهيم التي نادى بها شي جين بينغ لإدارة الدولة كمفهوم الحلم الصيني، ووضع الإنسان في المقام الأول، وإدارة الدولة بالقانون، وتناغم الإنسان مع الطبيعة في كيان واحد، ومفهوم بناء نمط جديد للمصالح القومية، يتضح لنا الأثر التاريخي الجليل لمكونات الثقافة التقليدية الصينية على هذه المفاهيم.

لقد طرح المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني فكرة "بناء منظومة لحفظ التراث الثقافي التقليدي الصيني، وإظهار الثقافة الصينية التقليدية وقيمها الأخلاقية، وإظهار الاتجاهات العصرية الجديدة أيضًا؛ ولعل خير مثال على ذلك هو طرح شي جين بينغ الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني إعادة إحياء الفكر والثقافة الصينية التقليدية المتميزة حينما دعا إلى ضرورة الاهتمام بالتعليم بداية من مراحل الطفولة، ثم الاهتمام

بجودة التعليم في المدارس بتطوير المناهج وتحقيق الاستفادة في قاعات الدرس بما ينمي القدرات العقلية وينير العقل. وقد أكد شي جين بينغ في حديثه مع طلاب جامعة بكين على المفاهيم الأمنية التي طرحها كتاب "قوان تسي" منذ أكثر من ألفي عام. فكما جاء في هذا الكتاب، دون الباقية والاستقامة والنزاهة والحياء تسقط الدولة، ومن ثم تُعتبر هذه القيم الجوهرية في الثقافة الصينية التقليدية أساسًا للأمن القومي في الدولة. ولذلك فإن الدعوة إلى إعادة إحياء الثقافة الصينية التقليدية ليس فقط له تأثير عميق على رفع المستوى الأخلاقي والحضاري للقومية الصينية، ومقاومة الاضطرابات الجماهيرية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، بل يساهم أيضًا في بناء مجتمع ينعم بالأمن، ويصد الثقافات الخارجية التي تحاول هدم وحدة القومية الصينية، وله أيضًا تأثير استراتيجي مهم للغاية في تحقيق الأمن والاستقرار الدائم للصين، والرفع من تأثير الصين الثقافي في المجتمع الدولي، ومن ثم فهو منهج إجرائي يهدف إلى إعادة بناء الحضارة الصينية. لن نتجح الصين في بناء حصن أمني ثقافي وفكري قوي يضمن الأمن العام بشكل جذري إلا ببناء منظومة من القيم الأساسية تدعو إلى الاشتراكية ذات الطابع الصيني على أساس الثقافة الصينية التقليدية المتميزة.

بناء منظومة الأمن العام يحتاج إلى تخطيط هرمي:

يُعد تأسيس لجنة الأمن القومي الصينية الخطوة الأولى نحو بناء منظومة للأمن العام، ويحتاج إتمام بنائها إلى جهود هائلة.

أولاً: يجب أن تكون هناك استراتيجيات واضحة تعكس خصائص الوضع الأمني القومي الصيني ومهامه وأهدافه وأغراضه. وعلى الرغم من أن الجهات المعنية تقوم دائماً بدراسات حول استراتيجيات الأمن القومي، إلا أنه حتى وقتنا هذا لم تصدر الدولة تقريراً واحداً حول هذه الاستراتيجيات، ومن ثم فهناك حاجة ملحة إلى الإسراع في إعداد هذه التقارير.

ثانياً: يجب أن يكون هناك قانون للأمن القومي يعكس جوانب الأمن العام في البلاد. فالقوانين واللوائح التي تتناول مفاهيم الأمن العام سابقاً كان يقوم بوضعها كل قطاع، وهي عبارة عن تشريعات أمنية في مجالات معينة، مثل تشريعات لأمن الغذاء وأمن الإنتاج

والنقل والدفاع والسياسة، لا يحكمها قانون عام يلخص قضايا الأمن العام للدولة. كما أن التشريعات الأمنية في بعض المجالات غير مكتملة، على سبيل المثال قضايا كالأمن الاقتصادي والمالي والثقافي وأمن الإنترنت تفتقر إلى تشريعات تحكمها.

ثالثاً: الإسراع في البناء المؤسسي للجنة الأمن القومي ووضع قواعد تحكم عملها. فعلى سبيل المثال، انتقلت مئات المليارات من أصول الدولة إلى الخارج، مما يكشف أن هناك اختراقات ضخمة في جهاز الرقابة الصيني؛ ولذلك ينبغي تأسيس مصلحة للأمن المالي تكون مختصة بالرقابة. ومثال آخر هناك العديد من الصناعات الصينية المهمة سيطرت عليها الاستثمارات الأجنبية؛ لذا ينبغي أن تكون هناك جهة مختصة لفحص وتقييم آثار الاستثمار الأجنبي على الأمن القومي الصيني.

رابعاً: الوعي الثقافي كمفتاح لتعزيز الوعي بأمن الدولة والمجتمع والمواطنين. لا تمس قضايا أمن الدولة فحسب، بل تمس مصير كل مواطن. والمواطن ليس فقط هو المستفيد الأخير من الأمن القومي، بل هو أيضاً قوة محركة قوية تحمي الأمن القومي. فينبغي أن نعرّز من مفهوم الوعي بالأمن لدى المواطنين، بحيث يعي المواطن كل ما يعرض الأمن القومي للبلاد للخطر فيرفضه، ويعي ما يصب في مصلحة الأمن القومي فيحميه، ويتعدى عن أي أمر قد يشكل خطراً على أمن البلاد. وأن يدرك أنه إن بدأ بأبسط الأشياء، وإن بدأ بنفسه، وإن بدأ بعمله سوف يتحقق الأمن القومي المنشود.

تم نشر هذه الدراسة في "مجلة منتدى الشعب" عدد يونيو 2014.

دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية

لي يونغ تشي ويوان تشنغ تشينغ



ملخص الدراسة: في الوقت الذي تشهد فيه الدول الغربية تراجعاً تدريجياً، تقف الصين موقف قوة "في المرتبة الثانية وعينها على المرتبة الأولى". وفي مواجهة التغيرات في الأوضاع الدولية والتقلبات الجديدة في العلاقات بين الصين ودول العالم الأخرى، من الطبيعي أن تواجه الدبلوماسية الصينية اليوم تحديات كبرى وفرص هائلة للتحويل. فبعد أن مرت الصين بمرحلة الدبلوماسية الثورية التي سعت من خلالها إلى بقاء الدولة، ثم مرحلة الدبلوماسية التنموية التي انكبت فيها على التنمية المحلية، تقف الصين اليوم في استقبال مرحلة جديدة، وهي دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية، التي تصب اهتمامها على تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية، والتي يجب أن تتوافق ممارستها مع الأوضاع العالمية والمحلية والمتطلبات الحقيقية على أرض الواقع. وتكمن "الخصائص الصينية" في دبلوماسية الدول الكبرى في ذلك الطريق الدبلوماسي الجديد الذي سوف تسلكه الصين بعيداً عن النزعة الشوفينية⁽¹⁾ وسياسة القوة التقليدية، سعياً إلى تحقيق التنمية السلمية الذاتية، وعملاً في الوقت نفسه على دفع نمط جديد من دبلوماسية الدول الكبرى يقوم على الحياة في عالم متناغم.

الكلمات المفتاحية: دبلوماسية الدول الكبرى؛ الهيمنة؛ صعود الصين؛ عالم متناغم.

الباحثان: لي تشي يونغ (1980 -): أستاذ مساعد بكلية العلاقات الدولية بجامعة الاقتصاد والتجارة الخارجية، قائم بأبحاث ما بعد الدكتوراه في مركز أبحاث الاقتصاد والسياسة العالمية بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. التوجهات البحثية الأساسية: نظريات العلاقات الدولية، الدبلوماسية الصينية، الدبلوماسية العامة، حماية المصالح الخارجية.

يوان تشنغ تشينغ (1966 -): باحث في مركز أبحاث الاقتصاد والسياسة العالمية بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. التوجهات البحثية الأساسية: نظريات العلاقات الدولية، الدبلوماسية الصينية، المنظمات الدولية.

1- مصطلح الشوفينية مصطلح سياسي من أصل فرنسي يرمز إلى المغالاة في التعصب القومي والعداء للأجانب، وبالتالي فإن الشخص الشوفيني يعتبر وطنه أفضل الأوطان وأمهته فوق كل الأمم وخصوصاً عندما تكون هذه المغالاة مصحوبة بكره للأمم الأخرى. وينسب مصطلح الشوفينية إلى جندي فرنسي كان اسمه نيقولا شوفان، حارب تحت قيادة نابليون بونابرت، وكان يُضرب به المثل لتعصبه الشديد لوطنه وكرهه للأجانب. ويستخدم السياسيون هذا المصطلح لنقد الأفكار النازية والفاشية في أوروبا (المترجمة).

يشهد العالم اليوم تغيرات لم يشهدها في تاريخه من قبل، حيث اقتحمت العولمة والثورة المعلوماتية جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وأصبح أبرز ما يميز عالمنا اليوم هو ذلك القدر الكبير من الاعتماد المتبادل والارتباط بين مختلف الدول، كما امتزجت مصالح جميع الدول في كيان يجمعه مصير مشترك، يواجه تحديات عالمية مشتركة متشعبة ومعقدة. وإلى جانب ما تواجهه أمريكا وغيرها من الدول المتقدمة في أوروبا من عراقيل تعوق تطورها، تمر العديد من الدول النامية على رأسها تلك في غرب آسيا وشمال إفريقيا بتقلبات عنيفة هي الأخرى. وعلى العكس من ذلك تمامًا، نجد بعض الدول الناشئة، على رأسها الصين، في نهوض مستمر رغم الأزمات، فبلغ إجمالي الناتج المحلي للصين إلى "المركز الثاني عالميًا، ويطمح إلى الصدارة"، ويحافظ على معدلات نمو ثابتة. وفي مواجهة التغيرات في الأوضاع الدولية والتقلبات الجديدة في العلاقات بين الصين ودول العالم الأخرى، من الطبيعي أن تواجه الدبلوماسية الصينية اليوم تحديات كبرى وفرص هائلة للتحول. في السابع والعشرين من يونيو عام 2013، أشار وزير الخارجية الصيني وانغ يي في كلمته خلال الدورة الثانية من منتدى السلام العالمي إلى أن الصين المعاصرة تبحث سلوك طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية⁽¹⁾. ولكن بالنسبة للصين التي ظلت تتبع استراتيجية "المتابعة والحذر" لفترات طويلة، تُرى ما هو الجديد الذي سوف يضيفه طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية مقارنةً بذلك الطريق الدبلوماسي الذي سلكته الصين منذ تأسيس الصين الجديدة؟ وما هي أهميته التاريخية؟ وتُرى ما الذي جعل الصين، تلك الدولة التي رفضت فكرة "الدولة الكبرى" لفترات طويلة، تسلك اليوم طريق دبلوماسية الدول الكبرى؟ وما هي الخصائص الصينية المشار إليها في طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية؟ وما هو المنهج الصيني أو المفاهيم الصينية التي يمكن أن يقدمها هذا الطريق للحكومة العالمية؟ ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن هذه التساؤلات.

1- "البحث في طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية- كلمة وزير الخارجية الصيني وانغ يي خلال مأدبة غداء في الدورة الثانية من منتدى السلام العالمي"، موقع وزارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية: http://www.fm-pre.gov.cn/mfa_ehn/wjb_602314/wjbz_602318/zyjhs/1053901.shtml

أولاً: التطور التاريخي للدبلوماسية الصينية والمغزى التاريخي لدبلوماسية الدول الكبرى

قال تشارلز فريزر هيرمان، المحلل الشهير في السياسات الدبلوماسية: "التحول سمة عامة في السياسات الدبلوماسية لدى الحكومات"⁽¹⁾. ومنذ أن احتكت الصين بنظام وستفاليا⁽²⁾، ظلت تعدّل في سياستها الدبلوماسية بشكل مستمر بما يساعدها على تحقيق "الحلم الصيني".

1.1 التطور التاريخي للدبلوماسية الصينية ومقارنة بين المراحل التاريخية المختلفة:

إن الصين التي كانت تعتبر نفسها "إمبراطورية السماء" ودولة عظيمة شاسعة تحتوي العديد من الدول، اضطرت إلى التنازل عن كرامتها بوصفها "إمبراطورية السماء"، واضطرت أن تتقبل موجة الحداثة الغربية التي اجتاحتها، بعد أن وجدت نفسها في مواجهة وابل من الاعتداءات من الغرب⁽³⁾. ولعل هذه هي نقطة الانطلاق الأساسية التي يجب الوقوف عندها قبل الشروع في دراسة العديد من قضايا الصين الراهنة. وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يصبح البحث في "كيفية معالجة العلاقة بين الصين والأنظمة الدولية الحديثة (الرأسمالية)، والسعي لاسترداد الصين مكانتها كدولة كبرى" من القضايا الجوهرية

1- Charles F. Hermann, "Changing Course: When Government Choose to Redirect Policy", International Studies Quarterly, Vol.34, No. 1, 1990, P.3.

2- يشير نظام وستفاليا، أو مبدأ وستفاليا، الذي ولد في القرن السابع عشر، إلى مجموعة من المعاهدات بدأ العمل عليها في الفترة بين عامي 1644 و1648، التي أنهت بمجموعها الحروب الدينية في أوروبا بين 1618-1648 أو ما عُرف بحروب الثلاثين عامًا. ومن أهم نتائج تلك المعاهدات أنها أنهت سلطة البابا السياسية، كما عملت على تغيير طبيعة العلاقات بين الدول، من علاقات كان فيها الدور الأكبر للدين والمذهب إلى علاقات تقوم على المصالح الاقتصادية والسياسية بشكل أساسي. إضافة إلى ذلك، وضعت تلك المعاهدات بذور مبدأ حرمة حدود الدول وسيادتها، والذي يمنع تغيير حدود دولة بالقوة، كما يوجب احترام سيادة كل دولة على أراضيها الوطنية، ويقف أمام محاولات أي دولة لممارسة نشاطات داخل حدود دولة أخرى بغير رضا الأخيرة، كما يمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول بأي شكل من الأشكال. يمكننا أن نقول إن نظام وستفاليا يُعتبر الإطار الذي كانت تتحرك ضمنه العلاقات الدولية في العصور الحديثة وقد أرسى نظامًا جديدًا في أوروبا الوسطى مبنياً على مبدأ سيادة الدول (المت ترجمة).

3- لي تشاو شيانغ، "دراسة عن التحول الدبلوماسي الصيني في العصر الحديث"، دار النشر الصينية للعلوم الاجتماعية، 2008، ص.1.

التي تعالجها الدبلوماسية الصينية. إذا انطلقنا من هذا المفهوم، فسنعجد أن الدبلوماسية الصينية قد مرت بمرحلتين: مرحلة التحديات الثورية، ثم مرحلة الاندماج العقلاني، أما الآن فتقف الصين في المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التشكيل الابتكاري. وإذا نظرنا إلى الأهداف الأساسية للدبلوماسية الصينية في المراحل المختلفة، والوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف، فسنعجد أن الدبلوماسية الصينية تنقسم إلى ثلاث مراحل مختلفة تشمل على الترتيب: الدبلوماسية الثورية، والدبلوماسية التنموية، ودبلوماسية النهضة أو دبلوماسية الدول الكبرى. (انظر جدول رقم 1).

جدول (1) مقارنة بين المراحل التاريخية للدبلوماسية الصينية

الفترة الزمنية	المراحل الدبلوماسية	الهدف الأساسي	المفهوم الدبلوماسي	الغاية الأساسية	الهدف المثالي	الدعم الدبلوماسي	الوسيلة الدبلوماسية
1978-1949	الدبلوماسية الثورية	بقاء الدولة	تحديات ثورية	الحصول على الاعترافات الدبلوماسية	الثورية	الأيدولوجية الفكرية	تحالفات استراتيجية
2009-1979	الدبلوماسية التنموية	التنمية الاقتصادية	اندماج عقلاني	جذب الاستثمارات	الحدثة	التنمية المحلية	المتابعة والحذر
2010-.....	دبلوماسية الدول الكبرى	صعود الصين	تشكيل إيجابي	تحمل مسئوليات الدول الكبرى	الانسجام	بناء واجهة الدولة	التطبيق الشامل

بدأت المرحلة الأولى من الدبلوماسية الصينية عام 1949 وانتهت عام 1978 مع بداية تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، وتُعرف هذه المرحلة بالدبلوماسية الثورية. ركزت الدبلوماسية الثورية في أهدافها والوسائل التي استخدمتها على الجانب السياسي، وعالجت الشؤون الدولية انطلاقاً من معالجة تحديات المرحلة، وبالتالي كانت القضايا الاقتصادية

وغيرها من الأهداف الأخرى خاضعة للمتطلبات السياسية في المقام الأول.

عندما قاد الحزب الشيوعي الأمة الصينية نحو التحرير، كانت الصين تواجه ظروفًا داخلية خاصة، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. أسست الصين النظام الاشتراكي، ولكنه لم يتخذ شكله النهائي وكان لا يزال قيد البحث؛
 2. كانت الصين تعيش في بيئة دولية من المقاومة بين أنظمة اجتماعية مختلفة في ظل الحرب الباردة؛
 3. لم تنتهِ الحرب الأهلية داخل الصين بشكل نهائي، حيث كان يتنازع حزب الكومنتانغ والحزب الشيوعي على سلطة البلاد، وكانت تدور المنافسة بين نظامين مختلفين لكل منهما مميزات وعيوبه. وبالتالي، اتخذت الصين موقفًا "متمردًا وثوريًا" في مواجهة الأنظمة الدولية، وتحولت الصين من "الانحياز إلى طرف واحد" إلى "المواجهة في جانبين" ثم إلى "التحالف مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي"، ما أظهر تأثير الأيديولوجية الثورية والطابع السياسي القوي في تلك المرحلة.
- وهناك ستة خصائص اتسمت بها المرحلة الدبلوماسية الثورية الصينية:
1. الهدف الأساسي من الدبلوماسية الصينية في هذه المرحلة هو حماية السلطة وتحقيق الاستقلال السياسي؛
 2. لم تعترف الصين بالأنظمة الدولية القائمة في دول الغرب، وواجهتها بمواقف ثورية متحدية؛
 3. الغاية الأساسية من الدبلوماسية الصينية في هذه المرحلة هي الحصول على اعترافات دبلوماسية أكبر وأوسع؛
 4. الهدف الأسمى في هذه المرحلة هو نشر النزعة الثورية في العالم؛
 5. كانت الأيديولوجية الفكرية هي الدعامة الأساسية للحكم على الدبلوماسية الصينية؛
 6. كانت الوسيلة الدبلوماسية الأساسية المستخدمة في هذه المرحلة هي القيام بتحالفات استراتيجية.

بدأت مرحلة الدبلوماسية التنموية الصينية مع بداية تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، وانتهت مع انعقاد أولمبياد 2008 والاحتفال بالذكرى الستين على تأسيس جمهورية الصين الشعبية. ومن أهم خصائص هذه المرحلة "التركيز على بناء اقتصاد الدولة"، بحيث تخدم الدبلوماسية التنمية الاقتصادية وتحقيق الحداثة في البلاد.

وبعد مرور ثلاثين عامًا من البناء والبحث والتطبيق في المرحلة الأولى من الدبلوماسية الصينية، استطاعت الصين ضمان بقاء السلطة، الأمر الذي وفر بيئة مواتية لتتخلص الصين سريعًا من تأثيرات الحرب الباردة. ورغم ما حققته الصين من إنجازات كبيرة في بناء الاقتصاد الموجه خلال الثلاثين عامًا الأخيرة، كانت الفجوة بين الصين والاقتصاد العالمي لا تزال كبيرة، ولم يتحسن مستوى معيشة الشعب الصيني بشكل ملحوظ. بالتالي كانت هذه المرحلة هي الوقت المناسب ليطرح دينغ شياو بينغ طريقًا تنمويًا يقوم على "البناء الاقتصادي". دخلت الدبلوماسية الصينية في هذه اللحظة مرحلة جديدة تهدف إلى خدمة البناء الاقتصادي وتحقيق الحداثة في البلاد. وبالتالي، اتخذت الصين موقفًا يدعو إلى "الاندماج العقلاني" في مواجهة الأنظمة الدولية، ما قد أضفى طابعًا "براجماتيًا" قويًا على الدبلوماسية الصينية منذ انتهاج الإصلاح والانفتاح.

وتميزت مرحلة الدبلوماسية التنموية الصينية بست خصائص أساسية:

1. تحقيق التنمية الاقتصادية كهدف أساسي من الدبلوماسية الصينية في هذه المرحلة؛
2. مشاركة الصين واعترافها تدريجيًا بالأنظمة الدولية القائمة في دول الغرب، والاندماج العقلاني معها؛
3. جذب الاستثمارات كغاية أساسية من الدبلوماسية الصينية في هذه المرحلة؛
4. بناء الصين دولة قوية عن طريق تحقيق الحداثة؛
5. المصالح الاقتصادية كدعامة أساسية للحكم على الدبلوماسية الصينية؛
6. الالتزام بعدم الانحياز وتطبيق استراتيجية المتابعة والحذر.

وفي عام 2010، تجاوز إجمالي الناتج المحلي الصيني اليابان، وأصبحت الصين ثاني أكبر كيان اقتصادي على مستوى العالم. وبعد أن تأسست القيادة الجماعية المركزية

الجديدة بقيادة شي جين بينغ سكرتير عام الحزب، أصبحت هناك جهود كبيرة تسعى إلى توحيد الشعب الصيني وقيادته لتحقيق أهداف "المئويتين"⁽¹⁾، وتحقيق الحلم الصيني المتمثل في تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية، كما اتخذت الصين إجراءات جديدة على المستوى الدبلوماسي، ورُوِّجت لمفاهيم جديدة، جعلت الدبلوماسية الصينية تتمتع برؤية عالمية وتتميز بروح جديدة تدعو إلى التقدم والمبادرة والإبداع. ويمكن القول إن الصين المعاصرة تبحث سلوك طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية، متأثرةً بالسياسات العامة والعادات الطيبة التي ظلت تتوارثها الصين على مدار ستين عامًا. واليوم أصبحت الصين دولة عظمى، وهذا أمر مسلمٌ به، وبدأت تطرح مفاهيمها الخاصة حول بناء الأنظمة الدولية.

تتميز مرحلة دبلوماسية الدول الكبرى بست خصائص أساسية تشمل:

1. تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية كهدف أساسي من الدبلوماسية الصينية في هذه المرحلة؛
2. أصبحت الصين عضوًا مهمًا في النظام الدولي، له حق المبادرة والابتكار؛
3. تشكيل الدولة بشكل مبتكر وبداية تحمل مسئوليات الدول الكبرى، واحدة من أهم خصائص الدبلوماسية الصينية في هذه المرحلة؛
4. الهدف الأسمى في هذه المرحلة هو بناء عالم متناغم؛
5. يُعتبر الاهتمام ببناء واجهة الدولة هو الدعامة الأساسية للحكم على الدبلوماسية الصينية؛
6. توظيف جميع الوسائل الدبلوماسية بهرونة بما يتناسب مع الأوضاع الدولية، ما يثري الفنون الدبلوماسية الصينية.

1- يُقصد بأهداف المئويتين تلك الأهداف التي وضعها الحزب الشيوعي الصيني عملاً على تحقيق الحلم الصيني على أرض الواقع. وتتمثل هذه الأهداف في بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل، ومضاعفة إجمالي الناتج المحلي ومعدل دخل الفرد للسكان في المدن والأرياف بحلول عام 2021، الذي يصادف الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني؛ وبناء الصين دولة اشتراكية حديثة وغنية وقوية وديمقراطية ومتحضرة ومتناغمة، وأن يصل معدل النمو إلى مستوى الدول المتوسطة بحلول عام 2049، الذي يصادف الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية (المترجمة).

1.2 المغزى التاريخي لدبلوماسية الدول الكبرى الصينية:

بعد اندلاع حرب الأفيون، فرضت الظروف الزمانية والمكانية الخاصة التي واجهتها الصين ماهية القضية المحورية التي تقف في مواجهة الدبلوماسية الصينية، وتتمثل هذه القضية في تحقيق التوازن بين القدرة على الاندماج في النظام الدولي والحفاظ على استقلالية الدولة حتى تستعيد الصين مكانتها كدولة عظمى⁽¹⁾. إذا نظرنا إلى التطور التاريخي للدبلوماسية الصينية، سنجد أن مسألة التوازن هذه تنعكس في المراحل التاريخية المختلفة. على سبيل المثال، قدمت مرحلة الدبلوماسية الثورية الحلول لقضية استقلال الدولة وبقائها، وقدمت مرحلة الدبلوماسية التنموية التالية الحلول لقضية اندماج الصين في النظام الدولي القائم، ولكن في جميع الأحوال يُعتبر هذا النوع من الدبلوماسية، سواء في مرحلة الدبلوماسية الثورية أو التنموية، نوعاً تتخذه الدول الضعيفة أو الصغيرة، حيث ظلت الدبلوماسية الصينية في هاتين المرحلتين محتجزة في "حالة الضحية"⁽²⁾، وتعيش في حالة بائسة باعتبارها "دولة ضعيفة تفتقر إلى الدبلوماسية". وبالتالي يُعد سعي الصين إلى دبلوماسية الدول الكبرى أو دبلوماسية الدول العظمى هو بداية التخلص من "حالة الضحية"، ومحاولة لاستعادة ثقافتها ووعيها واحترامها للدبلوماسية. وبالتالي فإن صعود دبلوماسية الدول الكبرى سوف يثري مفهوم الدبلوماسية الصينية، ويحقق التحول من مرحلتها الدبلوماسية الثورية والدبلوماسية التنموية المعروفتين بدبلوماسية الدول الضعيفة إلى الدبلوماسية الطبيعية للدول الكبرى، ويدفع الصين أيضاً إلى تحقيق التوازن بين مفهومي الاستقلالية والاندماج، مما يسهم في نهاية الأمر في تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية.

ومن هنا يتضح لنا أن الصين "ظلت تسعى لتحقيق التحول إلى 'دولة طبيعية' على مدار أكثر من 150 عاماً، ولكن لم يتحقق هذا الهدف حتى الآن بشكل كامل، ولعل اليوم

1- حول القضية المحورية التي تواجهها الدبلوماسية الصينية، لي تشي يونغ: "القضية المحورية للدبلوماسية الصينية: تحقيق التوازن بين الاندماج والاستقلالية"، "الاقتصاد والسياسة العالمية"، 2010، عدد 2، ص 54-69.

2- حول الصين في "حالة الضحية" وتأثير ذلك على الدبلوماسية، تشيان خاو: "ثقافة التنين والمزاج الوطني في الدول الكبرى والعلاقات الصينية الأمريكية- بحث نظري وتاريخي عن 'حالة الضحية'"، مراجعة دولية 2004، International Review، عدد 2، ص 25-30؛ يوان نان شنغ: الدبلوماسية الصينية منذ آلاف السنوات والمزاج الوطني"، "الوحدة في الشدائد"، 2011، عدد 11، ص 65-68.

هو الفرصة السانحة لتحقيق هذا الهدف"⁽¹⁾. فبالنسبة للصين، يعني التحول إلى "دولة طبيعية"، أن تغير الصين ما عُرف عنها بأنها "دولة غير قادرة على تقديم إسهامات في المجتمع الدولي بما يليق بحجم قوة الدولة الصينية"، وأن تتحول إلى "دولة كبرى مهيبة"، بدلاً من أن تظل "دولة صغيرة مغلوبة على أمرها"⁽²⁾. وبالتالي، فإن التحول الذي سوف تحققه الدبلوماسية الصينية في القرن الحادي والعشرين يختلف كثيراً عن التحولات السابقة؛ وذلك لأن هذا التحول لن يتحقق إلا إذا حققت الصين الاندماج، وواجهت الظروف الخارجية والداخلية الجديدة، واستطاعت أن تحمي مصالحها، وتحمل المسؤوليات التي تتناسب مع حجمها، أي أن تتحول من دبلوماسية الدول الصغرى أو الضعيفة إلى دبلوماسية الدول الكبرى أو القوية. وهذا هو الجوهر الحقيقي والمغزى التاريخي من تحول الدبلوماسية الصينية في الوقت الراهن، فهو ذلك التحول الذي يسمح للصين بالعودة إلى دبلوماسية الدول الكبرى الطبيعية. ونظراً إلى أن هذا التحول يأتي متزامناً مع تحقيق النهضة الصينية بصفة عامة والنهضة العظيمة للأمة الصينية بصفة خاصة، بالتالي فإن نجاح هذا التحول من عدمه سوف يحدد مستقبل الصين بل والعالم برمته؛ ولذلك يُعرف بـ "التحول الأكبر". ولكن كيف لهذه الدولة الاشتراكية التي كانت ترفض فكرة "الدولة الكبرى" أن تطبق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية؟ بمعنى آخر، لماذا لا تستكمل الصين طريق الدبلوماسية التنموية الذي حقق نجاحاً كبيراً منذ بداية انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح؟

1- بانغ تشونغ ينغ، ""دول العالم الكبرى" و"الدول الطبيعية"- نموذج للدولة الطبيعية وإعادة صياغة المفهوم العالمي حول الدول"، "الاقتصاد والسياسة العالمية"، 2002، عدد 11، ص 14.

2- ناقش بانغ تشونغ ينغ مفهوم "الدولة الطبيعية" ومعاييرها بشكل مفصل. وطبقاً لما ناقشه، يرى الباحث أنه ليس هناك معايير موحدة للدولة الطبيعية في المجتمع الدولي. ولكن طبقاً لما هو معروف، عندما تكون هناك فجوة كبيرة بين الدولة والتيار السائد في المجتمع الدولي، تكون هذه الدولة في حاجة إلى "التطبيع". منذ أن تأسست الصين الجديدة، ركزت الدبلوماسية الصينية على توطيد السلطة والحصول على الاعتراف الدبلوماسي، وبعد انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح، طبقت الصين "البرامجاتية الاقتصادية" وسياسة المتابعة والحذر الدبلوماسية، وظلت الدبلوماسية الصينية تخدم شئون الدولة الداخلية، وقليلاً ما كانت تبادر بالتدخل في الشؤون الخارجية، وبالتالي عُرفت الصين بأنها "غير قادرة على تقديم إسهامات في المجتمع الدولي بما يتلاءم مع حجم قوة الدولة، سواء على مستوى المجتمع الدولي أو الصين نفسها، وبالتالي "تطبيع" الدولة بالنسبة للصين هو الحل الأمثل لتتحول إلى "دولة كبرى مهيبة". هذا هو المغزى الدبلوماسي الذي يقصده البحث بعودة الصين إلى حالة "الدولة الطبيعية". بانغ تشونغ ينغ: عن ""دول العالم الكبرى" و"الدول الطبيعية"- نموذج للدولة الطبيعية وإعادة صياغة المفهوم العالمي للدول"، "الاقتصاد والسياسة العالمية"، 2002، عدد 11، ص 16-12.

ثانيًا: دفع دبلوماسية الدول الكبرى وطرح الدبلوماسية ذات الخصائص الصينية

تسعى الدول الكبرى بطبيعة الحال دائماً إلى السلطة. أما في الثقافة والفكر التقليدي الصيني، فيُعد السعي وراء السلطة أمراً غير أخلاقي. ولا تخلو الذاكرة التاريخية الصينية من اعتداءات دول الغرب الكبرى على الصين، وبالتالي تعتبر الصين بعض المصطلحات، مثل القوى العظمى والإمبريالية، ما هي إلا مرادفات لمصطلح الدول الكبرى. ولذلك دائماً ما كانت الدبلوماسية الصينية تتجنب تناول مسألة الدولة الكبرى قدر المستطاع. ولكن الصين دولة كبرى بطبيعة الحال؛ لما تتميز به من ثقافة عريقة، وتاريخ طويل، وعدد سكان هائل، وأراض شاسعة، وبالتالي لا مفر من أن تواجه الدبلوماسية الصينية عاجلاً أم آجلاً طبيعة الصين كدولة كبرى.

على الرغم من أن العديد من العلماء الصينيين عقدوا نقاشات حارة منذ تسعينيات القرن العشرين حول ما إذا كان على الصين تطبيق دبلوماسية الدول الكبرى⁽¹⁾، إلا أنه سرعان ما سكنت هذه النقاشات. ومع دخول القرن الحادي والعشرين، وخاصةً مع اندلاع الأزمة المالية العالمية، بدأت هذه النقاشات تتجاوز مجرد السؤال عن مدى حاجة الصين إلى دبلوماسية الدول الكبرى، بل بدأت تتناول مفاهيم دبلوماسية الدول الكبرى ووسائلها واستراتيجيات تحقيقها⁽²⁾. وبعد أن صرح وزير الخارجية الصيني وانغ يي قائلاً: "إن الصين تبحث الآن عن طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية"، بدأت تتوالى النقاشات حول هذه القضية من جديد.

تحدث يه تسي تشنغ عن ضرورة تطبيق استراتيجية دبلوماسية الدول الكبرى

1- يه تسي تشنغ: "ضرورة تطبيق الصين لاستراتيجية دبلوماسية الدول الكبرى - تأملات في الاستراتيجيات الدبلوماسية الصينية"، "الاقتصاد والسياسة العالمية"، 2000، عدد 1، ص 5-10؛ ليو شينغ شيانغ: "تطبيق الصين لاستراتيجية دبلوماسية الدول الكبرى سابق لأوانه - مناقشة مع يه تسي تشنغ"، "الاقتصاد والسياسة العالمية"، 2000، عدد 7، ص 76-80.

2- جين تسان رونغ: "الدول الكبرى الناضجة متعلقة - معركة بالعقل والقوة وليس اختصاراً"، "مجلة منتدى الشعب"، 2012، عدد S1، ص 22-25؛ تشو فانغ ين: "دبلوماسية الدول الكبرى تجمع بين الشدة واللين"، "مجلة منتدى الشعب"، 2012، عدد S1، ص 21؛ شو جين: "الكاريزما: عنصر جديد في دبلوماسية الدول الكبرى"، "الدورية الأكاديمية الشهرية"، 2012، عدد 9، ص 42-43؛ وو شين بو: "دبلوماسية الدول الكبرى: التحديات والمواجهات"، "صحيفة الشرق الصباحية"، 2013-3-18.

الصينية في نهاية القرن الماضي ومطلع هذا القرن، استناداً إلى ما رآه من خطورة متزايدة في الأوضاع الصينية والدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، والجدير بالذكر أن استراتيجية دبلوماسية الدول الكبرى تهدف في المقام الأول إلى الارتقاء بقوة الدولة، الأمر الذي يُعتبر ضرورة ملحة في هذه المرحلة. كما شهدت الأوضاع الدولية تغيرات هائلة خلال السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين، حيث بدأ العالم يتغنى بالعملة، واجتاحت الثورة المعلوماتية جميع مناحي الحياة، واندلعت أحداث 11 سبتمبر الإرهابية، وتصاعدت الأزمة المالية العالمية، وانقسمت بعض الدول غير الغربية، ونهضت الدول الناشئة بصورة جماعية. وعلى الرغم من أن الصين لا تزال تواجه أوضاعاً دولية خطيرة، ولكن على الجانب الآخر أمامها فرص كثيرة سانحة. "كيف يمكن أن تواجه الصين الضغوط الاستراتيجية المتزايدة حيالها من قبل بقايا السلطة الغربية التي انتصرت في الحرب الباردة؟". هذا السؤال ظل ينتظر إجابة من المتخصصين الصينيين منذ تسعينيات القرن العشرين. ثم تحول هذا السؤال اليوم إلى سؤال آخر: "كيف يجب أن تردّ الصين في ظل تراجع الدول الغربية وتواصل النهضة الصينية؟". قال وزير الخارجية الصيني وانغ يي في هذا الصدد: "بالنسبة لدولة كبرى تتطور بشكل سريع، وتتمتع بتعداد سكان يبلغ 1.3 مليار نسمة، تُرى ما هو الدور الذي سوف تلعبه الصين في الشؤون الدولية، وما هي السياسة الخارجية التي سوت تتبعها، وما التأثير الذي تشكله على العالم؟" يمكننا أن نسأل هنا سؤالاً آخر: ما هي العناصر أو الظروف الخارجية والداخلية التي تفرض ضرورة تطبيق دبلوماسية الدول الكبرى الصينية في القرن الحادي والعشرين؟

أولاً: إن الصين دولة كبرى، وهذه حقيقة موضوعية غير قابلة للجدال؛ وبالتالي لا يمكنها أن تتنصل من مسؤولياتها كدولة كبرى. فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي الياباني في عام 2010 خمسة تريليونات وأربعمائة وأربعة وسبعين مليار ومائتي مليون دولار أمريكي (5.474.200.000.000) أي أقل من الصين بحوالي أربعمائة وأربعة مليارات وأربعمائة مليون دولار أمريكي (404.400.000.000)، وبالتالي تجاوز إجمالي الناتج المحلي الصيني اليابان، وأصبحت الصين رسمياً ثاني أكبر كيان اقتصادي على مستوى العالم. وفوق هذا تتمتع الصين بقوة تأثير قوية على المستوى السياسي والدبلوماسي، وتتطلع قوة الدولة الصينية إلى "الريادة بعد استقرارها في المركز الثاني عالمياً"، وتقف الصين بالفعل في مركز الساحة الدولية، فأصبح لا غنى عن المشاركة الصينية في العديد

من القضايا الدولية. وتحولت الصين من نطاق "دولة عادية" إلى "دولة عالمية"، وبالتالي تتحمل المزيد من المسؤوليات والواجبات في الساحة الدولية الشاسعة، ولديها القدرة على المشاركة الإيجابية في تشكيل العلاقات الدولية وحل القضايا العالمية، كما يمكنها المساهمة في معالجة العلاقات الدولية المعاصرة وتحسين آليات الحوكمة العالمية بما تتميز به من حكمة ومناهج صينية تساعد على تحمل مسؤولياتها كدولة كبرى.

ثانيًا: أصبحت الصين دولةً محوريةً تحدد مصير العالم، ولولا هذا لما كانت بعض القضايا، مثل تحقيق التعايش السلمي بين الصين والولايات المتحدة والخروج من "فخ ثوسيدايديس"⁽¹⁾ من أكثر القضايا إلحاحًا أمام الدبلوماسية الصينية. على الرغم من أن هناك مفاهيم مختلفة حول الأناركية، لكن ليس هناك مجال للشك في أن الأناركية قد أصبحت من أهم خصائص المجتمع الدولي في العصر الحديث، ويتوقف استمرار حالة الأناركية وتأثيرها على السلام العالمي بدرجة كبيرة على إمكانية الحفاظ على السلام بين الدول الكبرى، ولكن مع الأسف تحولت المنافسة بين الدول الكبرى، وخاصة المنافسة بين الدول الصاعدة والدول الكبرى، إلى مواجهات وحتى إلى اشتباكات في بعض الأحيان، والتي سوف تنتهي في النهاية إلى الوقوع في "فخ ثوسيدايديس"، ذلك الأمر الذي تحول إلى مصير تاريخي لا مفر منه، وإشكالية أزلية ستظل تقف أمام نظريات العلاقات الدولية والممارسات الدبلوماسية. لكن ينبغي على الصين، باعتبارها دولة ناهضة في المرتبة الثانية وعينها على المرتبة الأولى، أن تجابه هذا "المصير التاريخي" بدلاً من أن تتغاضى عنه، ولا ينبغي عليها أن تؤمن إيماناً أعمى بالتاريخ، أو أن تتفائل وتسلم تسليمًا أعمى بالوعود الذاتية بالتنمية السلمية، فعليها أن تتوخى الحذر من هذا التفاؤل المفرط، وأن تواجه الواقع القاسي والمعقد بإيجابية، وأن توظف الحكمة الصينية لتسير بخطوات ثابتة

1- فخ ثوسيدايديس (Thuedydides's Trap) يشير إلى أن خوف دولة كبرى قائمة من صعود دولة فتية ووجود اختلافات هيكلية بينهما سوف يؤدي إلى اندلاع حرب لا مفر منها بين الطرفين. وهذا ما يُعرف بـ "القانون الفولاذي" و "المصير التاريخي" في العلاقات الدولية. انظر:

Graham Allison "Cuban Missile Crisis at 50: Lessons for the US Foreign Policy today", vol.91, No.4, Foreign Affairs, 2012; Graham Allison "Avoiding Thueydides's Trap", Financial Times, August 22, 2012

تشن ون شين: "هل ستستطيع العلاقات الصينية الأمريكية تجنب الوقوع في فخ ثوسيدايديس؟"، "جريدة الدفاع الوطني الصينية"، 5-8-2012، طبعة رقم 4. سون ينغ ده، دنغ لي تشي: "تعزيز نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى بعيدًا عن فخ ثوسيدايديس"، "جريدة الدفاع الوطني الصينية"، 6-11-2013، طبعة رقم 10. سون تشه: "الصين وأمريكا وتجنب الوقوع في فخ ثوسيدايديس"، "صحيفة الشعب اليومية"، 5-7-2013، طبعة رقم 5.

على طريق التنمية السلمية. ولذلك يُعد طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية هو الوسيلة الفعالة لمواجهة "فخ ثوسيدايديس"، ذلك المصير التاريخي، ووسيلة عملية تسعى إلى تحقيق الوعود الذاتية بالتنمية السلمية على أرض الواقع.

ثالثاً: يوفر الاعتماد المتبادل ما بين الدول أفقاً أرحب أمام الأنظمة الدولية، وقد أصبحت الإدارة الفعالة للأنظمة الدولية في عصر الحوكمة العالمية الجديد تتطلب المشاركة والدعم من الصين. وقد أدخل هذا الاعتماد المتبادل البشرية في مرحلة من التهديدات العابرة للحدود. "في ظل عالمنا اليوم، هناك اعتماد متبادل بين الأمن القومي والأمن العالمي، فلا تستطيع الدول حماية شعوبها بإجراءاتها الفردية فحسب"⁽¹⁾، وبالطبع لن تستطيع مواجهة شتى القضايا العالمية بفاعلية. وفي ظل حالة الأناركية التي يعيشها العالم، أصبحت الأنظمة الدولية هي المنبر الفعال الوحيد، وإن لم يكن مرضياً تماماً لحل القضايا الدولية. فمع تراجع الولايات المتحدة الأمريكية، ونهضة الصين السريعة، أصبح دور الأنظمة الدولية يعتمد بشكل أكبر على مشاركة الصين وتأييدها وإسهاماتها. فبدون المشاركة الصينية الإيجابية، سيعصب على الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وغيرها من المنظمات الدولية المهمة في وقتنا الحالي، لعب الأدوار المنوطة بها بشكل فعال، وبالتالي سيعصب معالجة العديد من القضايا العالمية الملحة، مثل تغير المناخ، والتدهور البيئي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب.

رابعاً: تحتاج الحوكمة العالمية إلى المشاركة الصينية وأيضاً إلى الاستفادة من المفاهيم والمناهج الصينية؛ حيث تستند العديد من المنهجيات في الحوكمة العالمية إلى التجارب الغربية، ولكن عندما يتم تطبيق هذه المنهجيات خارج الدول الغربية، يظهر الخلل وتأتي النتائج مخيبة للآمال، وبالتالي تعجز هذه المنهجيات عن حل المشكلات، بل تصبح هي في معظم الأحيان أصل المشكلات. أما الصين، التي تمثل حضارة شرق آسيا، والتي ظلت في تواصل مع الغرب لأكثر من مائتي عام، فقد سعت في النهاية إلى سلوك طريق يستند إلى طبيعة الدولة الصينية. منذ بداية القرن الحادي والعشرين، أخذ المجتمع الدولي يتناول بعض القضايا الصينية مثل "تفاهم بكين" و"النموذج الصيني" بالمناقشات الحارة، كما

1- بروس جونز، كارلوس باسكوال، ستيفين جون ستيدمان، ترجمة تشين يا تشينغ: "السلطة والمسئولية: المسئولية الدولية في ظل عصر من التهديدات العابرة للحدود"، دار نشر المعارف العالمية، 9002، ص3.

اهتمت إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية بتجربة الصين في الحكم وإدارة الدولة، ما يعكس أن الدول النامية التي مرت بتجارب مشابهة للصين تعتبر التجربة الصينية أكثر قيمة بالنسبة لها مقارنةً بتجارب الغرب. وبالتالي فإن الحوكمة العالمية، في ظل ذلك العصر الجديد من التهديدات العابرة للحدود، لا تحتاج إلى المشاركة الفعلية من الصين فحسب، بل تتطلب من الصين أن تقدم للعالم بأكمله تجربتها في الحكم وإدارة البلاد، لتحسين المنهجيات القائمة في الحوكمة العالمية، الأمر الذي يتطلب من الصين سرعة البحث عن طريق دبلوماسية الدول الكبرى.

خامسًا: تمثل دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية إجابة واضحة من الصين حيال العديد من التساؤلات التي ينتظر العالم تقديم إجابات لها. كما يعكس الكم الكبير من النظريات التي تنتبأ بمستقبل الصين، على سبيل المثال "نظرية التهديد الصينية" و"نظرية الانهيار الصيني" و"نظرية الفرص الصينية" و"نظرية القوة الصينية"، أن الصين تقف اليوم تحت الأضواء، وينظر إليها العالم بعيون مختلفة، تتفاوت بين التقدير والشك، والثناء والنقد، ولكن لعل أكثر ما نلاحظه هي نظرة الترقب. ماذا تعني الصين القوية بالنسبة للعالم؟ أصبح هذا السؤال من أهم الأسئلة التي ينبغي على الصين الإجابة عنها. إذا قلنا إن تحقيق التنمية السلمية وبناء عالم متناغم، مجرد وعود وإجابات ذاتية، إذن ينبغي أن ننتظر مدى تحقق هذه الوعود في المستقبل حتى نحكم على مصداقيتها، ولكن العالم الذي تسوده الأناركية لا يبني ثقته على مجرد وعود مستقبلية، إنما يبني ثقته على الحقائق فحسب. وبالتالي أصبح البحث عن إجابة موثوقة حقيقية يقبلها العالم، من أهم القضايا التي تشغل الصين اليوم. كما أن طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية هي الإجابة الحقيقية والموثوق بها لجميع أسئلة الرأي العام العالمي.

سادسًا: إن دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية هي امتداد طبيعي وتجسيد فعلي لطريق التنمية الصينية. فعلى مدار أكثر من ثلاثين عامًا من تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، مزجت الصين بين الأحوال العالمية والأحوال الداخلية، وتعلمت من الدروس المستفادة التي اكتسبتها من تجربتها على الجانبين الإيجابي والسلبي، وطبقت هذا كله في بحثها عن طريق تنموي يتميز بخصائص صينية يختلف عن الطريق التنموي الذي تسلكه الدول المتقدمة في الغرب، وإن كانت الصين قد استفادت من تجارب الغرب

في رسمها لهذا الطريق. وبالنسبة للصين التي تثق في طريقها ونظرياتها وأنظمتها، يمثل كل من طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية، وطريق التنمية السياسية ذات الخصائص الصينية، وطريق التنمية الثقافية ذات الخصائص الصينية، التوجه الدبلوماسي الصيني، وتعد جميعها تجسيداً للتوجه الخارجي والملاحم الرئيسية لطريق التنمية السلمية ذات الخصائص الصينية.

سابعاً: دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية هي امتداد وتجاوز للدبلوماسية التنموية. فمنذ بداية الإصلاح والانفتاح، تمسكت الصين بطريق أساسي يعتمد على "البناء الاقتصادي"، وكانت جميع الأعمال الدبلوماسية تصب في مصلحة هذا الطريق. ولكن مع صعود مكانة الصين الدولية، أصبح مجرد التركيز على بناء الاقتصاد المحلي غير كاف لخدمة التوجه البراجماتي للدبلوماسية الصينية، حيث لم يستطع هذا التوجه تلبية متطلبات بناء واجهة الصين كدولة مسئولة كبرى. ولكن نظراً إلى أن التنمية لا تزال تُعتبر من أهم القضايا التي تواجهها الصين؛ لذا ينبغي على الدبلوماسية الصينية أن تستمر في خوض طريق الدبلوماسية التنموية من جانب، وعلى الجانب الآخر ينبغي عليها أن تعزز من قدرتها على التأثير السياسي والمبادرة والاستقلالية، ما يساهم في خدمة التنمية السلمية، وبناء واجهة الصين كدولة كبرى مسئولة، وفي الوقت نفسه يعمل على خدمة التنمية الاقتصادية بشكل أفضل. إن دعوات القيادة الجماعية الجديدة حول مفهوم الأمن في آسيا وأوروبا، وإسهاماتهم في العديد من القضايا الدولية الساخنة، يعكس أن الدبلوماسية الصينية قد تحولت من دبلوماسية الدول الصغرى، التي كان شغلها الشاغل هو المصلحة الاقتصادية فقط، إلى دبلوماسية الدول الكبرى، التي تكمن أولويتها في المصلحة الأمنية والمصلحة السياسية، ما يدفع التنمية السلمية الصينية بشكل أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، طرحت الصين سلسلة من المبادرات الضخمة للتعاون، مثل تأسيس منطقة التجارة الحرة للصين والآسيان، ومبادرة الحزام والطريق، وبنك الاستثمار للبنية التحتية في آسيا، والممر الاقتصادي بين بنجلاديش والصين والهند وميانمار، والممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، وغيرها من المشاريع الضخمة. وفي أثناء اللقاء السادس لقادة دول البريكس الذي حضره الرئيس شي جين بينغ في 2014/7/14، صرح شي جين بينغ في تغطية صحفية مشتركة بين أربع دول في أمريكا اللاتينية قائلاً: "سوف نشارك بقوة وإيجابية في الشؤون الدولية، وسوف نبذل الجهود المضنية لتحسين أنظمة الحوكمة

الدولية، وسوف نوسع من تأثير الدول النامية وحققها في إبداء الرأي حيال الشئون الدولية. كما سنعرض الحكمة الصينية والمناهج الصينية أمام العالم، ونقدم مزيداً من الإسهامات في المجتمع الدولي⁽¹⁾. فنجد أن هذه المبادرات الكبرى والوعود الدبلوماسية تعكس ثقة الصين وحماسها تجاه الوضع الجديد لدبلوماسية الدول الكبرى.

ولكي تستطيع الصين مواجهة ما تقدم من الأوضاع والتوجهات الداخلية والخارجية الجديدة، يجب عليها أن تتمتع برؤية أوسع، وقدرة أكبر على التقدم، وأن تتحمل مسئوليات الدول الكبرى، وتسعى لبناء واجهة جيدة لها كدولة كبرى. كما ينبغي على الصين تلبية متطلبات الدولة ومتطلبات تطور العصر، وأن تلبي المهمة التاريخية التي تتمثل في البحث عن طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية، بما يتناسب مع المتطلبات العالمية والداخلية. فنجاح تحول الدبلوماسية الصينية من دبلوماسية الدول الصغرى إلى دبلوماسية الدول الكبرى، سوف يوسع نطاق مصالح الدولة الصينية، ويسهم في الوقت نفسه في إقرار السلام العالمي بما تقدمه الصين من حكمة ورؤية خاصة.

1- "شي جين بينغ في تغطية صحفية مشتركة بين أربعة دول في أمريكا اللاتينية"، شبكة الشعب
http://politics.people.com.cn/n/2014/0715/c1024-25280466.html.7-2014 ، 15 -

ثالثاً: النموذج الدبلوماسي الصيني وأهدافه

بالنسبة للدول النامية التي عانت من الاستعمار والهيمنة، يحمل مصطلح الدولة الكبرى في فحواه مفهومي القوة والهيمنة، وبالتالي لا تنفصل دبلوماسية الدول الكبرى عن النزعة الشوفينية ونزعة الهيمنة. أما الصين التي تسعى إلى طريق دبلوماسية الدول الكبرى، فقد عانت هي نفسها من مساوئ هذا الطريق، وبالتالي سوف تتجنب تكرار هذه التجربة، وستسعى إلى طريق لدبلوماسية الدول الكبرى ولكن بطابع صيني. يقودنا هذا إلى سؤال مهم: أين يكمن هذا "الطابع الصيني"؟

من الواضح أن الصين التي تكرر نفسها من أجل تحقيق النهضة والتنمية السلمية، لا تنوي استخدام القوة أو الهيمنة، وبالتالي لا تسعى إلى النزعة الشوفينية أو نزعة الهيمنة بأي حال من الأحوال. بل على العكس، سوف تدعو دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية إلى تحقيق المصالح المتبادلة والفوز المشترك، ودفع التنمية المشتركة، وحماية السلام العالمي. يمكننا أن نقول إن هذا هو جوهر دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية وأهم خصائصها. وبالتالي، إذا نظرنا إلى الخصائص التاريخية لدبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية، فسنجد أنها لا تدعو فقط إلى العودة إلى دبلوماسية الدول الكبرى الطبيعية من جانب، بل تدعو على الجانب الآخر - وهو الأهم - إلى توجه يختلف عن المفهوم التقليدي لدبلوماسية الدول الكبرى الذي يدعو إلى القوة والهيمنة، حيث تسعى الصين إلى تعزيز التنمية السلمية الذاتية، وفي الوقت نفسه تدعو إلى بناء نمط سلمي جديد لطريق دبلوماسية الدول الكبرى يسعى إلى تحقيق الحلم العالمي، ألا وهو بناء "العالم المتناغم".

إذا تناولنا دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية بشكل أدق، فسنجد أنها تتألف من العناصر التالية: مفاهيم دبلوماسية لها طابع صيني، هدف دبلوماسي يتمثل في تحقيق النهضة للأمة الصينية، هدف مثالي يسعى إلى تحقيق الحلم العالمي الذي يتمثل في تحقيق السلام الدائم والازدهار، سلوك دبلوماسي يسعى إلى معالجة العلاقات

بين الدول الكبرى والدول الصغرى معاً، وبناء واجهة تليق بالصين كدولة كبرى، وتكوين المزاج الوطني.

3.1 مفاهيم الدولة الكبرى: السلام، التنمية، التعاون، الفوز المشترك:

تمثل هذه المفاهيم رؤية الدول الكبرى حيال قضايا العصر والأوضاع الدولية، التي تحدد بدورها التوجهات الرئيسية لدبلوماسية الدول الكبرى. فعلى سبيل المثال، اعتمدت هذه المفاهيم في مرحلة الدبلوماسية الثورية على رؤية الصين المتفائلة حيال الأوضاع الثورية العالمية. ويكمن جوهر نظرية دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية في بعض المفاهيم الجديدة التي تشمل الآتي: السلام، والتنمية، والتعاون، والفوز المشترك. يُعد السلام والتنمية من أهم قضايا العصر في وقتنا الحالي، وإن كان قد دعا إليهما دينغ شياو بينغ وتم بالفعل التمسك بهما لفترة طويلة كمفهومين أساسيين في الدبلوماسية الصينية. كما أكد المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني على أهمية "التعاون" كمفهوم جديد في الدبلوماسية الصينية، وطُرح مفهوم "الفوز المشترك" في المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني. وبالتالي يمكن القول بأن الدبلوماسية الصينية سوف تركز في الفترة الحالية على تعزيز المصالح المتبادلة والفوز المشترك والتشاور والتعاون، مع الاستمرار في الوقت نفسه في حمل لواء إرساء السلام وتحقيق التنمية، باعتبارهما أهم قضايا العصر. وبالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه المفاهيم الدبلوماسية، المتمثلة في السلام والتنمية والتعاون والفوز المشترك، في تحديد البيئة الدولية المحيطة بدبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية، وتهيئة المناخ الفكري المناسب لكي تسلك الصين طريق التنمية السلمية.

3.2 هدف الدولة الكبرى: تحقيق الحلم الصيني المتمثل في تحقيق النهضة للأمة الصينية:

يشير هدف الدول الكبرى إلى المصلحة الوطنية التي تسعى إليها الدول الكبرى. وتُعد المصلحة الوطنية أهم دافع وراء أي سلوك تتخذه أي دولة حيال الخارج، وتُعد

أكبر عنصر يلعب دوراً مؤثراً ودائماً في السياسة الدولية؛ وبالتالي يعد محركاً للسياسة الدولية ومعياراً أساسياً للدبلوماسية. وعلى هذا الأساس، تُعد قدرة الدول على تحديد مصالحها الوطنية وتحقيقها (أو عدم تحقيقها) أهم ما يؤثر على سلمية الأنظمة الدولية واستقرارها. وبحسب المفاهيم التقليدية، تكمن مصلحة الدول الكبرى دائماً في سلب أراضي الدول الأخرى ومواردها، واحتلالها أو استعمارها كأهداف دبلوماسية، وهو ما يقود الدول إلى النهب والصدام والحرب. أما في الصين، فقد سبق أن أشار الرئيس شي جين بينغ قائلاً: "إن تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية هو أعظم الأحلام التي تتطلع إليها الأمة الصينية في العصر الحديث". فتحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية هو هدف دبلوماسية الدولة الكبرى الصينية، ولا يقوم هذا الهدف على مصالح الآخرين، بل يستند إلى الحضارة الصينية العريقة التي يمتد تاريخها لخمسة آلاف عام. ومن ثم لا يسعى هدف الدبلوماسية الصينية إلى النهب أو الاحتلال أو الهيمنة، بل يسعى إلى تحقيق الحلم الصيني والنهضة الحضارية، اللذين يعتمد تحقيقهما على الجهد والسعي الذاتي، دون التسبب في خسائر أو تهديدات للدول الأخرى.

3.3 الهدف المثالي: تحقيق الحلم العالمي المتمثل في إرساء السلام الدائم وتحقيق الازدهار المشترك:

يُقصد بالهدف المثالي: تصور الدول الكبرى لمصيرها ومصير العالم والأنظمة العالمية الأساسية. وبالتأكيد يحدد حجم الهدف عظم المهمة، فهناك دائماً ارتباط وثيق بين صعود أو سقوط الدولة ونظرتها للأوضاع العالمية من حولها. وفي ظل عصر العولمة، أصبح مصير الدول مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمصير العالم ككل، ومن ثم يعتمد الهدف المثالي لدى الدول الكبرى على تأملها الصحيح للأوضاع العالمية. ولكن بحسب المفاهيم التقليدية، دائماً ما تعتبر الدول الكبرى نفسها مركزاً للعالم بأكمله، وبالتالي تصبح الأنظمة العالمية امتداداً أو انعكاساً لنفوذها. وعلى مدار الخمسمائة عام الماضية، كانت غاية الدول الكبرى هي احتلال العالم والسيطرة عليه وإخضاعه لها بـ"الهيمنة"، وتستهن هذه الغاية الأنانية بحق الآخرين في الحياة والمساواة والتنمية والاستقلال، وتستهن كذلك بكرامة الآخر، فلا ترى إلا نفسها، وتعامل بقانون الغاب بحيث يأكل القوي الضعيف، والنتيجة أنها

عادةً ما تُقابل بالمقاومة من الآخرين، فتضعف في النهاية ولا تستمر طويلاً. وعلى العكس من باقي الدول الكبرى التقليدية، لا تقسم الصينُ الدولَ إلى دول كبيرة وصغيرة، قوية وضعيفة، غنية وفقيرة، بل تؤمن بالمساواة وتحترم التنوع في الحضارات العالمية وتعدد سبل التنمية، وتدعو إلى بناء كيان يشترك فيه مصير البشرية بأكملها، بحيث تسعى الدول إلى مصالحها الخاصة مع احترام الدول الأخرى، والتركيز على أهمية التعاون وتحقيق المصالح المتبادلة والفوز المشترك. وعلى العكس من الدول الكبرى التقليدية التي تسعى إلى الهيمنة وتدعو إلى ترسيخها، تركز الصين نفسها من أجل دفع التواصل بين دول العالم أجمع، وتعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية، وتحقيق التنمية العادلة للأنظمة الدولية. وبالتالي فإن "الحلم الصيني" المتمثل في تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية، يسعى بحد ذاته إلى تحقيق "الحلم العالمي"، وهو بناء عالم منسجم يسعى إلى إرساء السلام الدائم، وتحقيق الازدهار المشترك. وبالتالي لا يتكامل الحلم العالمي مع الحلم الصيني فحسب، بل يتكامل مع أحلام جميع دول العالم الأخرى.

3.4 طبيعة العلاقة بين الدول الكبرى: فط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى:

إذا حللنا تاريخ تحول السلطة في الخمسمائة عام الأخيرة، فسنتكشف أنه لم تكن هناك بالضرورة حاجة إلى اندلاع عنف مباشر بين الدول الكبرى والدول الصاعدة، بل لاحظنا أنه دائماً ما كان تراجع الدول الكبرى يتصاحب ونهضة الدول الصاعدة مع قدر متفاوت من الاشتباك أو حتى الحرب في بعض الأحيان، وهذه حقيقة تاريخية موضوعية. ومع ذلك، يجب أن نعي جيداً أن التاريخ لن يقدم لنا سوى بعض الدروس المستفادة التي يمكن أن تساعدنا في استلهاام المستقبل، ولكنه لن يضع لنا طريقاً أو مساراً ثابتاً نسير عليه. فقد تغيرت العديد من الظروف التاريخية على مدار الخمسمائة عام الماضية. وفي ظل عصر العولمة، تغيرت مصادر السلطات في البلاد، وأساليب التنافس بين الدول، وبالتالي تغيرت طبيعة العلاقات الدولية، وأصبح هناك اتصال وثيق بين مصالح الدول، بحيث يؤدي ربح أحد الأطراف إلى ربح للجميع، وخسارة أحد الأطراف إلى خسارة

للجميع، وهو ما نُطلق عليه مفهوم "المجموع الصفري"⁽¹⁾ في العلاقات بين الدول الكبرى. قال السيد شون بريسليين الباحث الشهير في العلاقات الدولية بجامعة وُرك الإنجليزية: عند تحليل الدور الدولي الذي ستلعبه الصين في المستقبل، من المحتمل جدًا على المدى البعيد أن تغير الصين في أنظمتها ومعاييرها، ولكنها في الوقت نفسه سوف تستخدم طرقًا لا تؤثر على الاستقرار أو تؤدي إلى أزمات عالمية، فأى أزمة سوف تؤثر على قدرة الصين على دفع تنميتها الاقتصادية واستقرارها السياسي. فإن اكتشاف الصين لوسائل تعزز تحولها السلمي لن يؤثر فقط على ما تتحمله من مسؤوليات دولية، بل يؤثر أيضًا على مصالحها الخاصة⁽²⁾. وبالتالي إن تبنت الصين هي أيضًا طريق "الهيمنة لتقوية الدولة"، سوف تصبح غير حكيمة وغير واقعية وسوف تفشل. وعلى هذا الأساس، أخذت الصين تؤكد منذ انتهاء الحرب الباردة على ضرورة تجاوز الانحياز التقليدي واستراتيجية توازن القوى، وأخذت تدعو إلى تأسيس علاقات شراكة استراتيجية تدعو إلى عدم الانحياز أو المواجهة أو التدخل في شئون الآخر؛ حيث أسست الصين نحو 72 نوعًا من علاقات الشراكة الاستراتيجية مع العديد من الدول الكبرى عالميًا والدول العظمى إقليميًا، بالإضافة إلى العديد من المنظمات الدولية، لتسلك بنجاح الطريق السلمي لدبلوماسية الدول الكبرى، الذي يختلف عن علاقات الانحياز التقليدية. ويُعد "بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى يسعى إلى الاستقرار والتنمية السليمة طويلة المدى" مفهومًا جديدًا طرحه المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، الذي يلتقي مفهومه مع مفهوم تأسيس علاقات الشراكة الاستراتيجية، ويتمتع في الوقت ذاته بطابع عصري وتطلعات كبرى. لقد حقق النمط الصيني الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى تطورًا جديدًا في ظل قيادة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بقيادة الأمين العام الجديد الرئيس شي جين بينغ بعد انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني. وأصبح النمط الجديد للعلاقات بين الصين وروسيا، المبني على المساواة والمنفعة والمصالح المشتركة والفوز المشترك والاحترام المتبادل وعدم التدخل في السياسة الداخلية، "نموذجًا" للأمط الجديدة للعلاقات بين الدول الكبرى. وتقوم الصين والولايات المتحدة في الوقت الراهن

1- المجموع الصفري: هو الحالة التي يكون فيها ربح أو خسارة مشارك ما مساويًا بالضبط لمجموع الخسائر أو المكاسب للمشاركين الآخرين (الترجمة).

2- Shaun Breslin, "China's Emerging Global Role :Dissatisfied Responsible Great Power", "Politics", Vol,30 . No.51, 2010, p.60.

بإجراء حوار إيجابي حول بناء نمط جديد للعلاقات بين الصين والولايات المتحدة، يقوم على عدم الصراع أو المواجهة، وتبادل الاحترام والتعاون والفوز المشترك. إن هذا السعي لبحث نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى يقوم على التنمية السلمية، قد مهد طريقاً جديداً للقضاء على "فخ ثوسيدايديس".

3.5 السلوك: المساواة والمشاركة في مصير واحد:

يُقصد بسلوك الدول الكبرى: المواقف والوسائل التي تتخذها هذه الدول لمعالجة علاقاتها مع الدول الأخرى، وخاصةً الدول الصغرى. إن دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية لا تتناول العلاقات الدبلوماسية مع "الدول الكبرى" فحسب، بل يكمن جوهرها الحقيقي في بحث المفاهيم والوسائل والأنماط الدبلوماسية التي يمكن أن تستخدمها الصين، "باعتبارها دولة كبرى"، عند تعاملها مع الدول الصغرى في المجتمع الدولي. وعلى العكس من ذلك، إذا نظرنا إلى السلوك التقليدي الذي تتخذه الدول الكبرى، فسنجد أنه يشمل جميع أشكال وأنماط النزعة الشوفينية، على سبيل المثال: الاستبداد في الرأي، الديكتاتورية، إجراء الصفقات السرية، اضطهاد القوي للضعيف، سيطرة الفائز على كل شيء. أما الدبلوماسية الصينية فتسعى إلى سلسلة أخرى من المبادئ، تشمل: المساواة بين الدول الكبرى والصغرى، محاربة جميع أشكال الهيمنة، دفع الديمقراطية في العلاقات الدولية، رفض اضطهاد الدول الكبرى للدول الصغرى، واضطهاد الدول القوية للدول الضعيفة، واضطهاد الدول الغنية للدول الفقيرة، والدعوة إلى حل المشكلات عن طريق الحوار، ومقاومة سيطرة القوة، وتشجيع الثقافات المختلفة على التسامح وتبادل المعرفة، ودعوة البشرية للمشاركة في كيان واحد يجمعه مصير مشترك، والسعي إلى التنمية المحلية مع دفع التنمية المشتركة بين جميع الدول.

3.6 صورة الدولة الكبرى: دولة كبرى مسئولة:

بالرغم من اختلاف صورة الدولة الكبرى عن الصورة العامة للدولة، إلا أن هناك علاقة وثيقة بينهما، حيث تُعتبر صورة الدولة الكبرى مكوناً مهماً من مكونات الصورة

العامّة للدولة، بينما يكمن الاختلاف بينهما في تلك الصورة الدولية التي تتمتع بها الدول الكبرى لما تتميز به من قدرة على التأثير في الأوضاع الدولية. لقد اهتم الكثير من المنظرين في السياسة الدولية بالمفاهيم النظرية والتطبيقية وراء صعود أو سقوط الدول الكبرى، في حين لم يتناول إلا القليل المسؤوليات الدولية التي تأتي مصاحبةً لسلطة الدول الكبرى. لقد قال هيدلي بول: "تدعي الدول الكبرى أنها تتمتع ببعض الحقوق أو تنعم بها، وهي أن تلعب دوراً قاطعاً في قضايا الأمن والسلام في الأنظمة الدولية برمتها، وتتمتع أيضاً بواجبات، حيث ينبغي عليها تعديل سياستها بما يخدم ما تتحمله من مسؤوليات."⁽¹⁾، وبالتالي لا تتمتع الدول الكبرى بالسلطات والحقوق فحسب، بل عليها تحمل المسؤوليات والواجبات أيضاً. وفي حالة فشل الدولة الكبرى في تحقيق هذه المعادلة بين السلطات والحقوق والواجبات والمسؤوليات، ستفقد صورتها كدولة كبرى.

إذا نظرنا إلى الدبلوماسية الصينية من منظور تاريخي، فسنجد أن مسألة بناء صورة الدولة لم تشغل مكانةً مهمةً في الدبلوماسية الصينية منذ تأسيس جمهورية الصين؛ نظراً للظروف التاريخية حينئذ، ومع ذلك لاحظنا أنه دائماً ما كان هناك سعي من الدبلوماسية الصينية إلى تحمل المسؤوليات. ففي مرحلة الدبلوماسية الثورية، تحولت الدعوة للشورات العالمية إلى مسؤولية من مسؤوليات الدبلوماسية الصينية نظراً للاهتمام الشديد بالأيديولوجية الفكرية في ذلك الوقت. وفي مرحلة الدبلوماسية التنموية، كان تحقيق التنمية الاقتصادية والحدثة يُعتبر أهم مسؤوليات المرحلة، ومع ذلك ظهرت مسؤولية جديدة مهمة أيضاً في ذلك الوقت تدعو إلى بناء أنظمة سياسية واقتصادية دولية جديدة. أما في مرحلة دبلوماسية الدول الكبرى، فتقوم مسؤولية الدبلوماسية الصينية على العلاقة بينها والأنظمة الدولية، بحيث تحقق مسؤولياتها بما يتناسب معها "كدولة كبرى جديدة مسئولة"، وولدت هذه المسؤوليات تدريجياً بعد أن ضمنت الصين بقاء السلطة في البلاد، وحققت التنمية الاقتصادية. وعندما واجهت الصين الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، أعلنت عدم تخفيضها لقيمة اليوان، وقامت بتقديم الدعم الاقتصادي للدول المجاورة، وكانت هذه بداية الصين لتنفيذ مسؤولياتها كدولة كبرى. كما سعت الصين من خلال بناء المفهوم الجديد للأمن القائم على الثقة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتعاون،

1- هيدلي بول، ترجمة تشانغ شياو مينغ، "المجتمع الأناركي: دراسة في الأنظمة السياسية العالمية"، "دار نشر المعارف العالمية"، 2003، ص162.

ومن خلال بناء مفهوم التنمية الجديد الذي يضع الإنسان في المقام الأول، ومن خلال بناء مفهوم النهضة الجديد القائم على التنمية السلمية، سعت إلى بناء مفهوم جديد للنظام العالمي يحقق العيش في عالم متناغم، وركزت على مفاهيم العلاقة الحميمة، والصدق، وتحقيق المنفعة، والتسامح مع الدول المحيطة، كما دعت إلى مفهوم جديد للحضارة يقوم على الاحترام المتبادل والتسامح وتبادل المعرفة، ودعت إلى مفهوم جديد للمصالح يناهز بتقديم الحقوق على المصالح، وقد ساهم كل هذا في تشكيل الصورة الجديدة للصين كدولة كبرى مسئولة. فساهمت الصين في حماية الملاحة في الصومال، وشاركت في أعمال حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وتخفيف عبء الديون، وزيادة الدعم للخارج، ولعبت دور الوساطة الإيجابية في القضية النووية في كوريا الشمالية وإيران، وغيرها من الأعمال الدبلوماسية الخارجية؛ وهو ما عمل على توطيد الصورة الجديدة للصين كدولة كبرى مسئولة. مجمل القول أن الصين الآن لديها الحماسة والقوة لتحمل المزيد من المسؤوليات والواجبات الدولية، وتبني الآن واجهة جديدة تليق بمكانتها كدولة "في المرتبة الثانية وتتطلع إلى المرتبة الأولى".

3.7 المزاج الوطني: الثقة، والاعتدال، والمسئولية:

يُعتبر المزاج الوطني من الاعتبارات المهمة التي تترتب عليها الاستراتيجيات والسياسات الدبلوماسية، وهي التي تؤثر في الأوضاع الدبلوماسية وتقيدتها بشكل كبير⁽¹⁾. ويُقصد بالمزاج الوطني للدول الكبرى: معرفة هذه الدول وشعوبها بالسلطات والمسئوليات التي تأتي مصاحبةً للمكانة التي تتمتع بها، واستعدادها النفسي لتحمل هذه المسئوليات. ولا ينبغي أن يعلق المزاج الوطني آماله عاليًا، فيتحول إلى حالة من الغضب إذا فشل في تحقيق آماله، ولا ينبغي في الوقت نفسه أن يتمسك بتطلعات متدنية للغاية، فيفوت على نفسه فرصًا قد تصب في مصلحته. وإذا نظرنا إلى تاريخ الصين نظرةً شاملةً، فسنجد أن الصين قد مرت بحالات مختلفة، أولاً "مزاج الإمبراطورية السماوية" التي عُرفت بالغرور والتكبر؛ نظرًا لما كانت تتمتع به الصين من مكانة وتجارب دولية متفردة، وحضارة زراعية عريقة. ولكن في العصر الحديث، عانت الأمة الصينية من المهانة وتحولت إلى "حالة الضحية".

-1 يوان نان شنغ: الدبلوماسية الصينية منذ آلاف السنوات والمزاج الوطني، "الوحدة في الشدائد"، 2011، عدد 11، ص 65.

ثم تحول المزاج الوطني بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية إلى "المزاج الثوري"، تأثراً بالأيديولوجية الفكرية التي دعت إلى الحفاظ على الاستقلال السياسي. وقد أدى مرور الشعب الصيني بهذه الأمزجة الثلاثة المختلفة إلى شعوره بالنقص والإعجاب في الوقت نفسه حيال تقدم الغرب، ومشاعر مختلطة من الفخر والريبة حيال الثقافة الغربية ونوايا الغرب السياسية. ويرى تشيان خاو أن عدم التوازن النفسي يؤدي دائماً إلى تلاشي الفكر المنطقي تدريجياً، والانفصال بين الذاتية والموضوعية. وفي هذه الحالة، قد تبالغ الذات في تقديرها لذاتها حتى لا يكتشف الآخر "فراغ الذات الداخلي وشعورها بالنقص"، الأمر الذي قد يؤدي إلى ردود أفعال غير واقعية تضيع في النهاية "هباءً منشوراً"⁽¹⁾. وفي ظل هذه الحالة المزاجية غير المتعقلة، تتحول الصين إلى "سجين تاريخي"⁽²⁾، فإذا نظرنا إلى تاريخ الدبلوماسية الصينية بصورة عامة، سنجد أن الدبلوماسية الصينية عادةً ما تتأرجح بين حالات مختلفة، وهي الغرور، والاستهانة، والاحترام المبالغ فيه بالذات، وبالتالي تحيد بشكل مستمر عن الخط الأساسي للدبلوماسية التي تسعى إلى المصلحة الوطنية، الأمر الذي يسبب خسائر فادحة في الدبلوماسية الصينية. وعلى هذا الأساس، فإن التأثير النفسي الذي سببه خروج الصين من "الماضي الباهر" إلى "العصر الحديث المهيمن" ثم إلى "الحاضر الثوري" قد هبأ الصين نفسياً للنهضة الحقيقية. يذكّرنا هذا بما قاله يه تسي تشنغ في عام 2001: يجب على الصين الاستعداد النفسي من اليوم لتصبح دولة عظمى عالمياً ولا تنتظر حتى يتعاطم شأنها، فهذه قاعدة أساسية لا غنى عنها في دبلوماسية الدول الكبرى⁽³⁾. وبما أننا في القرن الحادي والعشرين، حيث تعاظمت قوة الدولة الصينية بالفعل، ينبغي على الصين أن تهئ المزاج الوطني بما يتناسب مع انضمام الصين إلى صفوف الدول الكبرى.

هنا يطرح هذا السؤال المهم نفسه: تُرى ما هو المزاج الوطني الذي يجب أن تتمتع

1- تشيان خاو: "ثقافة التنين والمزاج الوطني في الدول الكبرى والعلاقات الصينية الأمريكية - بحث نظري وتاريخي عن 'حالة الضحية'"، مراجعة دولية Review International، 2004، عدد 2، ص 25-30.

2- Orville Schell, "Prisoner of Its Past", Salon Magazine, June 1999 8

اقتباس من "حوار طويل المدى بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية"، تأليف تاو مي شين، تشاو مي، دار النشر الصينية للعلوم الاجتماعية، 2001، ص 16.

3- يه تسي تشنغ، لي ينغ، "روح دبلوماسية الدول الكبرى - الطبيعية، الثقة، والتفاوض"، "تعليقات على الاقتصاد الدولي"، 2001، عدد 6-5، ص 22.

به الصين كدولة كبرى؟ إذا نظرنا نظرةً شاملةً إلى التجارب التاريخية الصينية المتفردة وأحوال الدولة الحالية، سنجد أنه يجب أن يجمع هذا المزاج الوطني بين ثلاثة جوانب أساسية على الأقل، وهي الثقة والاعتدال والمسئولية.

أولاً، الثقة: أدت "حالة الضحية" التي سيطرت على الصين إلى افتقار الدولة إلى ثققتها واعتزازها بذاتها عند تعاملها مع الغرب، حتى أصبح يسيطر على العقل الباطن لدى الكثيرين توجه يقدر كل ما هو أجنبي. وإذا نظرنا إلى المعاملة الخاصة التي كان يتعامل بها الصينيون مع الأجانب في المواقف المختلفة، سنجد أنها تختلف عن المعاملة العادية للشعب، وهكذا انتشر ذلك التوجه الذي يقدر كل ما هو أجنبي، الذي جاء نتيجة للتأثير الذي سببه مائة عام من بقاء الصين في "حالة الضحية". ولكن هذه الاستهانة بالذات لا تتوافق مع المكانة الدولية الصينية الحالية، ولا تتوافق مع القواعد الأساسية للتبادل الدولي، الأمر يؤثر بالتأكيد سلباً على حماية المصلحة الوطنية. ومع النهضة الصينية، أصبح هناك ضرورة لأن تكون الصين أكثر ثقةً في مكانتها كدولة كبرى، وفي نظامها الاجتماعي، وأوضاعها السياسية وثقافتها. ومن هذا المنطلق، أشار تقرير المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، إلى ضرورة أن يتمتع الحزب، على جميع مستوياته، بالثقة في طريقه ونظرياته وسياساته. ويمكننا أن نقول إن الصين قد بدأت تنمي ثققتها في نفسها كدولة كبرى منذ ذلك الحين.

ثانياً، الاعتدال: لقد أدى "مزاج الإمبراطورية السماوية" إلى شعور الشعب الصيني بالتعالي والفوقية حيال الآخر، وينعكس هذا بشكل واضح في المسميات الدونية التي أطلقتها الصين على اليابانيين، فلقبوهم مثلاً بـ"بربر الشرق" و"قراصنة اليابان" و"الشياطين اليابانيين". ومع ذلك فإن "مزاج الإمبراطورية السماوية" الذي تأثر بعد ذلك بـ"حالة الضحية" ثم بـ"المزاج الثوري"، لم يشمل مشاعر الفوقية والتعالي فحسب، بل اشتمل أيضاً على حالة المجهون كما في شخصية آكيو⁽¹⁾، والحالة العدوانية عند شخصية دون

1- آكيو: شخصية البطل في "قصة آكيو الحقيقية" للأديب الصيني لوشون (1881-1936) "عميد الأدب الصيني الحديث"، نظراً لدوره الرائد في تاريخ الأدب الصيني الحديث. تُعتبر "قصة آكيو الحقيقية" إحدى أشهر قصص لوشون، تدور أحداثها حول البطل آكيو، وهو عامل زراعي جاهل، يتعرض لسوء المعاملة وكثير من الإهانات التي يقابلها بروح الانتصار المعنوي إلى أن يُعدم في أثناء فوضى أحداث ثورة عام 1911. ويمثل هذا العامل البسيط الشخصية الصينية ضعيفة الإرادة التي تميل إلى تسمية الهزيمة "نصراً معنوياً" (الترجمة).

كيخوتي⁽¹⁾. إن الجمع بين "الفوقية" و"المجون" في نموذج آكيو، و"الحالة العدوانية" في نموذج دون كيوخوتي، قد قادت الدبلوماسية الصينية إلى حالة من التكبر والاعتزاز المبالغ فيه بالذات، وبالتالي لم تستطع الصين أن تتعامل مع عدوانية الدول الأخرى بسلوك هادئ ومعتدل، وبالتالي كان من الطبيعي نشوب الاختلافات والاحتكاكات عند التعامل مع هذه الدول، لدرجة أنه قد تتطور هذه الخلافات إلى مؤامرات واعتداءات. وبالتالي ينبغي على الصين أن تعيد النظر في تاريخها، سواء تاريخ حضارتها القديمة التي ترجع إلى 5000 عام، أو التاريخ القريب الذي مرت فيه بتجارب مهينة على مدار المائة عام الماضية. إذا استطاعت الصين أن تواجه التاريخ بحالة من الاعتدال، فستتمكن من مواجهة الواقع أيضاً بهذا القدر من الاعتدال.

ثالثاً، الشعور بالمسؤولية: تُعتبر استراتيجية "المتابعة والحدز" إنذاراً أطلقه دنغ شياو بينغ للدبلوماسية الصينية استناداً إلى الأوضاع العالمية والمحلية، ولا يزال هذا الإنذار فعالاً حتى يومنا هذا. لكن الصين دولة كبرى، بالتالي يجب أن تقدم إسهامات للعالم، وهذا ما كان يترقبه الجيل القديم من القادة وعلى رأسهم الزعيم ماو تسي تونغ والقائد دينغ شياو بينغ. ينبغي على الصين أن تتمتع بروح المسؤولية باعتبارها دولة كبرى، وأن تتحمل المسؤولية التي تتحملها الدول الكبرى. ولا تشمل هذه المسؤولية حماية السلم الدولي ودفع التنمية العالمية فحسب، بل على الصين أن تسعى كذلك إلى تعزيز الحرية والتنمية الشاملة للبشرية، والإدارة الإيجابية للعديد من القضايا العالمية.

1- دون كيوخوتي: شخصية البطل في رواية للأديب الإسباني "ميجيل دي سيرفانتس" (1547-1616م)، وتُعتبر من أهم الأعمال الروائية. يسخر الكاتب فيها من ظاهرة كانت شائعة آنذاك، وهي البطولة الزائفة، والعدالة المموهة، والنفاق الذي رفع الدسائس والغشاشين والمتملقين، ويرثي للنبلاء (أمثال البطل دون كيوخوتي) الذين يسعون لخير الإنسانية بوسائل عاجزة (المترجمة).

رابعًا: الخاتمة

تمثل دبلوماسية الدول الكبرى بداية تخلص الصين من "حالة الضحية"، واستعادتها لثقتها ووعيها وتقديرها للدبلوماسية، كما تُعد أيضًا بداية تحمل الصين مسئوليات الدول الكبرى بما يتناسب مع مكانتها ضمن مصاف الدول الكبرى. وإذا نظرنا إلى الأوضاع الداخلية والخارجية للصين، سنجد أن تطبيق دبلوماسية الدول الكبرى الصينية أصبح أمرًا ضروريًا؛ لأن الصين دولة كبرى، وإذا لم تطبق دبلوماسية الدول الكبرى فلن تستطيع حماية مصالحها المتنامية في كل بقاع الأرض بشكل فعال، ولن تستطيع تحمل مسئولياتها العالمية المتزايدة. وفي ضوء ما مرت به الدبلوماسية الصينية من تجارب تاريخية فريدة، تحولت دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية من دبلوماسية للدول الصغرى إلى دبلوماسية للدول الكبرى، وهذا التحول لم ولن يسلك طريق دبلوماسية الدول الكبرى التقليدي القائم على النزعة الشوفينية أو سياسة القوة، بل سلكت الصين في ظل الظروف التاريخية الجديدة طريقًا آخر يسعى إلى تحقيق التنمية السلمية الذاتية، وفي الوقت نفسه يعمل على تعزيز مفاهيم المصالح المتبادلة والفوز المشترك والتنمية المشتركة. وفي ظل ما تفرضه العولمة من تحديات وما تقدمه من فرص، ينبغي على الصين أن تتحمل مسئولياتها وواجباتها كدولة كبرى؛ لما تتمتع به من قوة وحكمة، وعليها أن تسعى إلى تحقيق الحلم الصيني المتمثل في تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية، والإسهام في الوقت نفسه في تحقيق الحلم العالمي، ألا وهو بناء عالم متناغم. وبالتالي يمكن القول بأن طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية، يتميز بسماته الخاصة، فهو طريق دبلوماسي تسلكه الصين بعيدًا عن النزعة الشوفينية وسياسة القوة التقليدية، سعيًا إلى التنمية السلمية الذاتية، وعملاً في الوقت نفسه على تعزيز نمط سلمي جديد من دبلوماسية الدول الكبرى يدعو إلى بناء عالم متناغم.

تم نشر هذه الدراسة في العدد الثاني بالمجلد الثالث والعشرين من مجلة "المحيط الهادئ العلمية" في فبراير عام 2015.

من استراتيجية المتابعة والحذر إلى استراتيجية

العمل بجد وحماسة

يان شويه تونغ



ملخص الدراسة: منذ عام 2012، ذكر باحثون من الصين ومن خارجها أن السياسات الدبلوماسية الجديدة التي تُقدم عليها الصين مصيرها الفشل. ولكن بعد دراسة متأنية للإنجازات التي حققتها الدبلوماسية الصينية خلال العامين الماضيين، ترى الدراسة أن العلاقات بين الصين والدول الأخرى لم تتدهور، بل على العكس، حققت تحسناً واضحاً. فقد أحرزت استراتيجية "العمل بجد وحماسة" الجديدة نتائج أفضل مقارنةً باستراتيجية "المتابعة والحدز" من حيث خلق بيئة خارجية مواتية تساعد على تحقيق نهضة الأمة الصينية. تستند هذه الدراسة إلى نظرية الواقعية الأخلاقية في تفسير الدور الذي تلعبه الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية الجديدة، إيماناً بأن القيم الأخلاقية يمكنها أن ترتقي بالقوة السياسية والشرعية السياسية للدول الناهضة. ويكمن الفارق الجوهرى بين استراتيجية المتابعة والحدز واستراتيجية العمل بجد وحماسة الجديدة، في أن الأولى تصب اهتمامها على المصلحة الاقتصادية، بينما تؤكد الثانية على الدعم السياسي. ويفسر هذا السبب وراء اهتمام الاستراتيجية الجديدة بالقيم الأخلاقية، بينما تتجاهلها استراتيجية المتابعة والحدز. ونظراً لأن كل استراتيجية لها هدفها الخاص، بالتالي تختلف كل استراتيجية عن الأخرى من حيث السياسة العامة والخطة التنفيذية والرؤية العملية التي تتبناها. والجدير بالذكر أنه حتى وقتنا الراهن، تجاوزت الإنجازات التي حققتها استراتيجية العمل بجد وحماسة الجديدة تطلعات الشعب من الرئيس شي جين بينغ منذ عام 2012. وبالتالي يمكننا القول بأن القيادة السياسية القوية للرئيس شي جين بينغ ربما تكون أفضل مثال على شرح نظرية الواقعية الأخلاقية.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية المتابعة والحدز؛ استراتيجية العمل بجد وحماسة؛ الواقعية الأخلاقية.

الباحث: يان شويه تونغ، مدير معهد العلاقات الدولية المعاصرة بجامعة تشينغ خوا الصينية.

يُعد عام 2010 نقطة تحول في الدبلوماسية الصينية، سواء من حيث المكانة الدولية التي وصلت إليها الصين، أو علاقات الصين مع بعض دول شرق آسيا. ففي نفس العام، تجاوز إجمالي الناتج المحلي الصيني نظيره في اليابان، لتُصبح الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بينما توترت العلاقات بين الصين والولايات

المتحدة واليابان والفلبين وفيتنام، الأمر الذي أدى إلى جدال عنيف داخل الصين حول مدى جدوى استمرار استراتيجية المتابعة والحدز التي طرحها دينغ شياو بينغ بين عام 1990 و1991⁽¹⁾. وفي الحقيقة، قد استمر هذا الجدل لسنوات عديدة، وفي 2013/10/24، ألقى الرئيس شي جين بينغ كلمةً مهمةً خلال ندوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن العلاقات الدبلوماسية مع الدول المجاورة، أعلن فيها رسمياً عن استراتيجية العمل بجد وحماسة⁽²⁾. وبالتالي تمثل هذه الكلمة نقطة تحول للدبلوماسية الصينية من استراتيجية المتابعة والحدز إلى استراتيجية العمل بجد وحماسة الجديدة. ولكن بعد نشر هذه الكلمة في وسائل الإعلام، تساءل العديد من الباحثين من الصين وخارجها: هل ستوفر استراتيجية العمل بجد وحماسة بيئة دولية أفضل للصين مقارنةً بسياسة المتابعة والحدز؟ رداً على هذا التساؤل، سوف نتطرق هذه الدراسة من نظرية الواقعية الأخلاقية لمناقشة الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الاستراتيجية الجديدة في توفير بيئة دولية مواتية تساعد على تحقيق نهضة الأمة الصينية.

1- داي بينغ قوه: "التمسك بطريق التنمية السلمية"، شبكة أنباء الصين، 2010-12-7
<http://www.chinanews.com/gn/2010/12-07/2704985.shtml>

2- تشيان تونغ: "كلمة الرئيس شي جين بينغ خلال ندوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول الأعمال الدبلوماسية مع الدول المجاورة"، "صحيفة الشعب اليومية"، 2013-10-26، الطبعة الأولى. في الرابع والعشرين وحتى الخامس والعشرين من أكتوبر عام 2013، شارك الأعضاء الدائمون في المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي في هذه الندوة، والتي تُعد من أكبر المؤتمرات رفيعة المستوى في مجال السياسات الدبلوماسية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949. قبل عام 2006، كانت تعقد الحكومة الصينية مؤتمرات على مستوى السفراء فقط، حيث كان الرئيس الصيني أو رئيس مجلس الدولة الصيني من يتحدث في هذه المؤتمرات التي يحضرها السفراء والمستولون الدبلوماسيون. وفي عام 2006، عُقد مؤتمر حول الأعمال الدبلوماسية، وكان أول مؤتمر دبلوماسي يحضره مسئولون وموظفون حكوميون على مستوى المقاطعات، وتحدث الرئيس هو جين تاو فيه، بينما لم يحضر باقي الأعضاء الدائمين في المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني.

أولاً: أسباب التمسك باستراتيجية المتابعة والحذر

في تسعينيات القرن العشرين، لم يشك أحد داخل الصين في استراتيجية المتابعة والحذر التي طرحها دينغ شياو بينغ، أما دولياً فكان هؤلاء الذين يتبنون "نظرية التهديد الصينية" ينظرون إليها على أنها استراتيجية تسعى الصين من خلالها إلى إخفاء قوتها الحقيقية وتنتظر الوقت المناسب للانتقام. وفي عام 2002، بدأ الشك يساور بعض الباحثين الصينيين في مدى فاعلية استراتيجية المتابعة والحذر، خاصةً وأن دينغ شياو بينغ قد طرح هذه الاستراتيجية لمواجهة الأوضاع الدولية في بداية تسعينيات القرن الماضي، وبالتالي لا تتناسب مع وضع الصين الحالي في القرن الحادي والعشرين⁽¹⁾. ومع ذلك، كان التيار السائد في الصين حينئذ يتمسك بهذه الاستراتيجية، ويؤكد على أهمية ضرورة التمسك بها. وبعد أن تولى رئيس الوزراء الياباني جونيتشيرو كويزومي السلطة في عام 2001، تكررت زيارته كل عام إلى ضريح ياسوكوني⁽²⁾ الذي يضم رفات عدد من مجرمي الحرب اليابانيين، الأمر الذي زاد من حدة النزاع الصيني الياباني، وهكذا تصاعد التوجه الذي ينتقد نظرية المتابعة والحذر⁽³⁾. ولكن كان هناك أمر مثير للريبة، رغم تزايد الانتقادات في الصين حول هذه الاستراتيجية، على الجانب الآخر، كانت هناك أصوات متزايدة في الخارج تدعم هذه الاستراتيجية، كان من بينها هؤلاء الذين كانوا يعتبرون استراتيجية المتابعة

1- به تسي تشنغ، "حول استراتيجية المتابعة والحذر وآفاقها المستقبلية: مناقشة دبلوماسية الدول الكبرى الصينية"، مجلة المحيط الهادئ العلمية، عدد 1، 2002، ص 66-62.

2- ضريح ياسوكوني (Yasukuni Shrine) هو ضريح يقع في طوكيو اليابان، وقد أنشأه الإمبراطور مي جي لتكريم من توفوا من أجل خدمة إمبراطورية اليابان ابتداءً من حرب بوشين عام 1867 حتى الحرب العالمية الثانية. ويذكر أن الضريح يضم رفات بعض من هؤلاء الذين توفوا خلال الحرب العالمية الثانية، بما فيهم 14 من كبار الضباط اليابانيين الذين أدينوا كمجرمي حرب بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويزور الضريح القادة والسياسيون اليابانيون، كجزء من طقوس ديانة منتشرة في اليابان تسمى شينتو، الأمر الذي يثير جدلاً واسعاً. وتستنكر الصين تكرار زيارات المسؤولين والسياسيين اليابانيين لهذا الضريح، باعتبار هذا الضريح رمزاً للعدوان والحرب التي شنتها اليابان ضد جيرانها، وبالتالي فإن تكرار هذه الزيارات يعد محاولة لطمس الحقائق بشأن الغزو الياباني، وتجسيدياً للموقف الخاطئ الذي تصر اليابان على تبنيه إزاء التاريخ (المترجمة).

3- خه تسونغ تشيانغ، "الفلسفة الدبلوماسية الجديدة: العالم يدعم استراتيجية المتابعة والحذر الصينية"، جريدة "تقارير عالمية في القرن الحادي والعشرين"، 2013-1-2، <http://2013-1-2.com.sohu.news/53/73/373/205415373.shtml>؛ شينغ يويه، تشانغ جي بينغ، "تأملات في استراتيجية المتابعة والحذر وبناء وجهة دولية للصين"، مراجعة دولية للصين، review International، يونيو 2006، ص 13-19.

والحذر "مؤامرة" صينية. ولكن بصفة عامة، يمكن القول بأن معظم الشعب الصيني كان يدعم استراتيجية المتابعة والحذر على مدار العشرين عامًا الماضية، وحتى بعد أن طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ استراتيجية العمل بجد وحماسة، ظلت هناك أصوات قوية تتمسك بشدة باستراتيجية المتابعة والحذر.

1. تفسيرات الدوائر السياسية:

يؤمن العديد من الشخصيات في الدوائر السياسية الصينية بضرورة استمرار الصين في التمسك باستراتيجية المتابعة والحذر، حتى إن بعض الدبلوماسيين المخضرمين يعتبرون هذه الاستراتيجية بمثابة حجز الزاوية في السياسات الدبلوماسية الصينية. وقد صرح أحد الدبلوماسيين قائلًا: ينبغي على الصين تطبيق استراتيجية المتابعة والحذر لمدة مائة عام على الأقل؛ لأن الصين لا تزال دولة ضعيفة، ولا يزال أمامها طريق طويل لتحقيق حلم النهضة الصينية⁽¹⁾.

وتعد مقالة السيد داي بينغ قوه عضو مجلس الدولة الصيني المنشورة عام 2010 آخر التفسيرات المقدمة من المسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة الصينية حول استراتيجية المتابعة والحذر. وتشير الفكرة الأساسية في المقالة إلى أنه إذا تخلت الصين عن استراتيجية المتابعة والحذر، فلن تستطيع الحفاظ على بيئة سياسية سلمية تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية. كما ذكرنا سلفًا، طُرحت استراتيجية المتابعة والحذر للمرة الأولى على يد الزعيم دينغ شياو بينغ في بداية تسعينيات القرن العشرين⁽²⁾. ووفقًا للمقالة، يتلخص مفهوم استراتيجية المتابعة والحذر في "التواضع والحذر، عدم السعي إلى الريادة، أو إعلاء الراية، أو التوسع، أو الهيمنة، وهو ما يتوافق فكريًا مع مفهوم طريق التنمية السلمية"⁽³⁾. المقصود من "عدم السعي إلى الريادة" و"عدم إعلاء الراية" أن

1- وو تشينغ تساي، لي جينغ، "وو جيان مين يتحدث عن التغيرات في الدبلوماسية الصينية على مدار ستين عامًا: تطبيق استراتيجية المتابعة والحذر سيستمر 100 عام"، شبكة أنباء الصين،

<http://www.chinanews.com/gn/news.1713676/0106/2009/shtml1-6-2009>,

2- "مختارات دنغ شياو بينغ المجلد الثالث (1982-1992)"، بكين، دار النشر للغات الأجنبية، 1994، ص 350. مجلة العلوم السياسية الدولية (عدد 4 - 2014)

3- داي بينغ قوه، "التمسك بطريق التنمية السلمية"، شبكة أنباء الصين،

<http://www.chinanews.com/gn.2704985/0712/2010/shtml7-12-2010>,

الصين لن تتحدى الولايات المتحدة في قيادة العالم، وستتجنب ذلك التنافس الصفري⁽¹⁾ بين الصين سعيًا لتحقيق نهضة الأمة الصينية، والولايات المتحدة عازمةً على تبوء مكانة قيادية عالمية قد حظيت بها بالفعل بعد انتهاء الحرب الباردة دون أن يتجرأ أحد على منازعتها فيها، ما يمنع الولايات المتحدة عن تركيز قواها في كبح نهضة الصين لتصبح قوة عظمى عالميًا. ومعنى أن الصين لا تسعى إلى "التوسع" أو "الهيمنة"، أنه لا داعي لقلق دول العالم من النمو السريع لقوة الدولة الصينية. وكان الرئيس هو جين تاو هو من طرح مفهوم "التواضع والحذر" و"التنمية السلمية". والجدير بالذكر هنا أنه تم تقديم مفهوم "التواضع والحذر" على باقي المفاهيم الأخرى تجنبًا لأي سوء فهم لهذه الاستراتيجية.

ولكن يمكن تفنيد هذه التفسيرات السابقة من ثلاثة جوانب. أولاً: لقد تزايدت الضغوط الدولية على الصين بعد انعقاد أولمبياد بكين عام 2008، وطالب المجتمع الدولي الصين بتحمل مسؤوليات أكبر في القضايا الأمنية. واتهمت الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية الصين بأنها "سلبية" و"غير مسئولة". كما فسروا فكرة "عدم التطلع إلى الريادة" بأنها عذر تطلقه الصين رفضاً لمساهمتها في قضايا الأمن الدولية التي لا تمسها بصفة خاصة، ويعتقدون أيضاً أن الصين تضع نفسها وسط صفوف الدول النامية حتى لا يتوجب عليها تقديم الدعم الاقتصادي لهذه الدول. ثانيًا: في عام 2010، بدأت حكومة أوباما تطبيق استراتيجية "إعادة التوازن تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، محاولةً معادلة التوازن الذي حققته الصين في منطقة شرق آسيا. وبالتالي يرى البعض أن استراتيجية المتابعة والحذر لن تستطيع منع الولايات المتحدة من اعتبار الصين منافسًا استراتيجيًا أساسيًا لها. ثالثًا: في عام 2009، اندلعت من جديد النزاعات بين الصين واليابان والفلبين وفيتنام على الحقوق والمصالح البحرية، مما يعكس عجز هذه الاستراتيجية عن إرضاء دول الجوار. ويتضح لنا من الحقائق السابقة عجز استراتيجية المتابعة والحذر عن توفير البيئة الدولية المواتية للصين. كما أن تفسير استراتيجية المتابعة والحذر بأنها استراتيجية مبنية على "التواضع والحذر" يعكس في حد ذاته مأزقين وقع فيهما واضعو السياسات الصينيين، فمن ناحية انخفضت فاعلية استراتيجية المتابعة والحذر بشكل واضح؛ ومن

1- التنافس الصفري: عندما ترى دولة أو منظمة، دولة أو منظمة أخرى تمنعها من تحقيق أهدافها، ينشب بينها التنافس أو الصراع الصفري الذي يؤدي إلى التصادم والعدوانية، لأنه ينتهي بفوز طرف واحد فقط وخسارة الطرف الآخر كل شيء (المترجمة).

ناحية أخرى سوف تكون هناك صعوبات هائلة أمام تخلي الصين عن هذه الاستراتيجية .

2. دفاع الأوساط العلمية المحلية:

حظيت استراتيجية المتابعة والحذر خلال السنوات الماضية بالتأييد من قِبَل عدد كبير من الباحثين الصينيين، في حين أنها تواجه اليوم تحديات كثيرة. فكما ذكرنا سلفاً، إن الولايات المتحدة طبقت في عام 2010 استراتيجية "إعادة التوازن تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، في محاولة لكبح النهضة الصينية. وفي نفس العام، اشتعلت النزاعات بين الصين واليابان على سيادة جزر دياويو، واحتجزت الحكومة اليابانية سفن صيد صينية كانت بالقرب من هذه المنطقة. الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً بين الباحثين الصينيين حول مدى جدوى استمرار تطبيق استراتيجية المتابعة والحذر. وفي أواخر عام 2011، نشرت صحيفة "جلوبال تايمز الصينية" مناظرات علنية حول تلك الاستراتيجية⁽¹⁾. ورغم التوتر المتزايد في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة واليابان، كان لا يزال هناك العديد ممن يدعمون موقف الصين الرسمي ويدافعون عن استراتيجية المتابعة والحذر. على سبيل المثال السيد تشين يا تشينغ عميد المعهد الدبلوماسي وزعيم المدرسة البنائية في نظريات العلاقات الدبلوماسية الدولية الصينية، الذي ظل يؤكد على مدار سنوات عديدة ضرورة التمسك باستراتيجية المتابعة والحذر. وتنتمي وجهة نظره هذه إلى المدرسة البنائية التقليدية، التي تهتم بدور الثقافة الصينية في مقابل دور القوة المادية⁽²⁾.

إلى جانب تشين يا تشينغ، كان هناك في الفترة بين عامي 2011 و2012 عدد من الباحثين البارزين في الشؤون الدولية من جامعات بكين وفودان وجامعة الشعب الصينية، يدعمون أيضاً ضرورة استمرار الصين في استراتيجية المتابعة والحذر، منهم وانغ جي

1- مناظرات بين المتخصصين حول "استراتيجية المتابعة والحذر": لا تستبعد النهضة السلمية استخدام القوة في مقاومة الاحتلال، الشبكة العالمية، 2011-11-17،

<http://china.huanqiu.com/roll.2273974/122011/html>

2- تشو تشاو جيون، "لقاء خاص مع تشين يا تشينغ: اهتمام الدبلوماسية الصينية بتوجهات الساحة المختلفة بعد المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني"، شبكة صحيفة الشعب،

<http://cpc.people.com.cn/GB.6369987/64099/64093/html.21-10-2007>؛

<http://roll.sohu.com/20130101/n362170348.shtml>؛ وانغ تشاو: "الجمود هو أكثر ما يضر الذات"، شبكة سو هو، 2013-1-1، shtml.

سي، عميد كلية العلاقات الدولية بجامعة بكين، الذي يعتقد أن تعاطف قوة الدولة الصينية أمر ظاهري فحسب، ففي الحقيقة لا تزال الصين دولة صغيرة وضعيفة، وبالتالي عليها أن تتمسك باستراتيجية المتابعة والحذر⁽¹⁾. ويرى شن دينغ لي، نائب مدير مركز الدراسات الدولية بجامعة فودان بشنغهاي، أنه من الخطأ التخلي عن استراتيجية المتابعة والحذر، فالنهضة الصينية عملية تستوجب وقتًا طويلًا؛ وبالتالي ينبغي أن تستمر استراتيجية المتابعة والحذر وقتًا طويلًا أيضًا⁽²⁾. ويعتقد جين تسان رونغ، نائب عميد كلية العلاقات الدولية بجامعة الشعب الصينية، أنه يجب على الصين أن تتمسك باستراتيجية المتابعة والحذر؛ لأن هذه الاستراتيجية سوف تساهم في تحسين الظروف الخارجية، وهو ما يساعد الصين على تركيز جهودها على بناء الدولة⁽³⁾. وتعد جامعات بكين وفودان وجامعة الشعب الصينية أولى الجامعات الصينية التي أسست تخصص السياسة الدولية بتوجيه من السيد شو إن لاي رئيس الوزراء الصيني عام 1964. وبحسب تصنيف وزارة التعليم الصينية في عام 2012، تُعتبر هذه الجامعات أفضل ثلاث جامعات في مجال السياسة الدولية على مستوى الصين⁽⁴⁾.

وبالرغم من أن المختصين السالف ذكرهم ينتمون إلى مدارس مختلفة، إلا أن وجهات نظرهم متقاربة للغاية. فاتفقوا جميعًا على أن الصين أضعف من الولايات المتحدة، وبالتالي عليها أن تتمسك باستراتيجية المتابعة والحذر، لتتجنب الصدام المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن لا يخلو هذا الرأي من القصور. فمنذ عام 1990، ظلت استراتيجية المتابعة والحذر سياسة ثابتة في الدبلوماسية الصينية، ولكن عجز هذا الثبات عن تفسير التغير المستمر في العلاقات الصينية الأمريكية. بعد انتهاء الحرب الباردة، تعرضت العلاقات الصينية الأمريكية لأزمات كثيرة، على سبيل المثال: حادث سفينة نهر المجررة

1- وانغ جي سي: "الصين من القضايا الدولية والفكر الاستراتيجي وراء استراتيجية المتابعة والحذر"، مجلة "دراسات حول القضايا الدولية"، عدد 2، 2011، ص 4.

2- شن دينغ لي: "كلمتي في مؤتمر جلوبال تايمز السنوي"، المكتبة الشخصية على شبكة
http://www.360.doc.com/content.179318980_3163972/11/0114/12/shtml360doc.14-1-2012،

3- جين تسان رونغ: "الدول الكبرى الناضجة متعلقة - معركة بالعقل والقوة وليس اختصارًا"، "شبكة الشعب"
http://theory.people.com.cn/n/0917/2012/c40531.119025384.html.17-9-2012،

4- مركز الدرجات العلمية بوزارة التعليم الصينية: التصنيف العلمي لمؤسسات التعليم العالي: 0302 العلوم السياسية (2012)، شبكة سينا الصينية،
http://edu.sina.com.cn/kaoyan.1112370365/29012013/29-1-2013

عام 1993⁽¹⁾، وحدث انفجار السفارة الصينية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في 1999، وحدث تصادم الطائرات الصينية والأمريكية فوق جزيرة هاينان عام 2001⁽²⁾، بالإضافة إلى المواجهة بين الصين والولايات المتحدة في مؤتمر كوبنهاجن لتغير المناخ عام 2009. وتعكس هذه الوقائع أنه على الرغم من تمسك الصين باستراتيجية المتابعة والحذر، فالولايات المتحدة مع ذلك لا تنوي التخلي عن سياسة المواجهة ضد الصين، وتُعد استراتيجية "إعادة التوازن" التي طبقها الرئيس أوباما عام 2010 خير شاهد على ذلك.

3. الدعم الدولي:

منذ عام 2010، بدأ العديد من الباحثين الأجانب، وخاصةً الأمريكيان، ينظرون بقلق حيال احتمالية تخلي الصين عن استراتيجية المتابعة والحذر. وفي تسعينيات القرن العشرين، كان العديد من الباحثين الأجانب يرون أن استراتيجية المتابعة والحذر ما هي إلا "مؤامرة" صينية، حيث كانت قوة الدولة الصينية آنذاك أضعف كثيراً مما كانت عليه في أعقاب عام 2010. وبعد المواجهة الحادة التي حدثت بين وزير الخارجية الصيني بانغ جيه تشي ووزير الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون خلال منتدى اتحاد دول جنوب شرق آسيا في يوليو عام 2010، بدأ المتخصصون الأجانب يتهمون الصين بأن سياستها "صارمة" (assertive)، ووجهوا لها النصح بالأمتناع عن استراتيجية المتابعة والحذر. وحتى جون ميرشايمر، الباحث الشهير في الواقعية الهجومية، كان يعتقد أيضاً أن على الصين أن تستمر في استراتيجية المتابعة والحذر. قال ميرشايمر: "إن الدول المجاورة تخشى النهضة الصينية؛ لذا تريد عرقلتها. إن كان من صلاحياتي أن أنصح القادة

1- سفينة نهر المجرة: هي سفينة تحمل حاويات شحن صينية تنطلق عادةً من ميناء شينجيانغ بمدينة تيانجين الصينية إلى عدة موانئ مثل ميناء شنغهاي وهونغ كونغ وسنغافورة وجاكارتا ودبي والكويت. في عام 1993، اتهمت الحكومة الأمريكية هذه السفينة بحمل أسلحة كيميائية تنوي تصديرها إلى إيران. ورغم نفي الصين لهذه الأنباء، فإن الولايات المتحدة أصرت على تفتيش السفينة، وتم تفتيشها بالفعل في السعودية على يد فريق سعودي- أمريكي مشترك، وتبين بعد التفتيش أن السفينة لا تحمل أسلحة كيميائية، ومع ذلك رفضت الحكومة الأمريكية الاعتذار (المترجمة).

2- في 1 إبريل عام 2001، حُلقت طائرة استطلاع تابعة للبحرية الأمريكية، وبينما كانت هذه الطائرة تمارس عملها، قام قائدتها بالدخول إلى الحدود الإقليمية الصينية، فحاصرتها طائرتان صينيتان من الجانبين الأيمن والأيسر. وعندما اقتربت إحدى الطائرات الصينية من الطائرة الأمريكية لإجبارها على الهبوط، اصطدمت الطائرة المقاتلة الصينية، ما أدى إلى تحطمها وغرقها وفقدان طيارها وهبوط الطائرة الأمريكية اضطرارياً في مطار جزيرة هاينان الصينية وسلامة طاقمها المكون من 24 فرداً (المترجمة).

الصينيين لقلت لهم أن يتوخوا الحذر، وأن يستمروا في التمسك باستراتيجية المتابعة والحذر. فلا يزال أمام الصين المزيد من الوقت، ولا داعي الآن لإثارة الجلبة"⁽¹⁾. وأضاف أنه: "كلما تعاظمت قوة الصين، صار من الصعب أن توطد علاقاتها مع الدول الأخرى مهما فعلت"⁽²⁾.

وقد عكست آراء جون ميرشايمر ذلك التناقض الموجود في وجهات نظر العديد من الباحثين الأجانب. فمن ناحية، اتهموا استراتيجية المتابعة والحذر بأنها "مؤامرة" قد خطتها الحكومة الصينية لإخفاء قواها الحقيقية، ومن ناحية أخرى انتقدوا الصين لاتخاذها سياسات أخرى إيجابية بدلاً من استراتيجية المتابعة والحذر⁽³⁾. ولكن في الحقيقة تمثل النهضة الصينية في أعقاب الحرب الباردة تهديداً بالنسبة لمعظم المحللين الاستراتيجيين، سواء تمسكت الصين باستراتيجية المتابعة والحذر أو تخلت عنها. ولكن من الواضح أن هذه الآراء كلها لا تزال تعجز عن تفسير السبب وراء تحسن علاقات الصين مع العديد من الدول بعد أن طبقت سياسات استراتيجية أكثر إيجابية في أعقاب عام 2010. ففي عام 2013، عززت الصين من علاقاتها مع معظم الدول المجاورة باستثناء اليابان والفلبين، وهي ظاهرة تعجز الآراء السابقة عن تفسيرها. وفي ديسمبر عام 2013، اتخذت الصين سياسة صارمة غير مسبقة حيال زيارة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي لضريح ياسوكوني؛ حيث قال المتحدث الرسمي باسم وزير الخارجية حينئذ: "لقد أغلق شينزو آبي أي باب للحوار مع القيادة الصينية"⁽⁴⁾. مما يعني أنه لن تكون هناك أية لقاءات رسمية تجمع بين القادة الصينيين والقادة اليابانيين ما دام شينزو آبي في السلطة. ولقد صعدت هذه السياسات الصينية الصارمة من النزاعات الدبلوماسية بين الصين واليابان، ومع ذلك كان هناك نتائج إيجابية، فقد وجّه المجتمع الدولي انتقادات لاذعة للحكومة اليابانية. ولم تكن وسائل الإعلام الغربية فقط من وجهت النقد لليابان،

1- يان شويه تونغ، جون ميرشايمر: "هل ستستطيع الصين تحقيق النهضة؟"، شبكة جونغ شي،

http://www.21ccom.net/articles/qqswwzlwj/article_2013110594793.html, 5-11-2013

2- يان شويه تونغ، جون ميرشايمر: "هل ستستطيع الصين تحقيق النهضة؟".

3- David Pelling, "No One is Immune from Beijing's 'Gravity Machine'", Financial Times, December 11, 2013, <http://www.Ft.com/intl/comment/columnists/davidpelling>.

4- "FM: Abe Shut Door on Dialogue with China," January 7, 2014, http://news.xinhuanet.com/english/video/201401/07/c_133024577.htm.

بل حتى الحكومة الأمريكية، التي تُعتبر أهم حلفاء اليابان، أمرت سفيرها لدى طوكيو بأن يصدر بياناً رسمياً يعرب فيه عن "خيبة أمل" الولايات المتحدة حيال الحكومة اليابانية⁽¹⁾. ولقد كان هذا الموقف الأمريكي الأول من نوعه.

طبقاً لمنطق داعمي استراتيجية المتابعة والحذر، كان ينبغي أن تمنع هذه الاستراتيجية شينزو آبي من زيارة ضريح ياسوكوني، ولو كانت السياسة الصينية حيال اليابان على تلك الدرجة من الصرامة، لتسبب ذلك في توطد العلاقة بين الولايات المتحدة واليابان، ولدعمت الولايات المتحدة اليابان في هذه القضية. ولكن حدث عكس ذلك. ومن ثم يجب أن نفهم أنه أحياناً لا تتفق التوقعات النظرية مع الممارسة الفعلية. فيجب علينا أن نتمتع برؤية نظرية جديدة، تساعدنا على فهم الدور الحقيقي الذي يمكن أن تلعبه استراتيجية المتابعة والحذر في العصر الجديد، وعلاقتها باستراتيجية العمل بجد وحماسة.

1- Takashi Oshima, "U. S. Expresses Disappointment at Abe Visit to Yasukuni Shrine," The AsahiShimbun, December 27, 2013, http://ajw.asahi.com/article/behind_news/politics/AJ201312270048.

ثانيًا: الإطار النظري

بعد أن تحولت الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية من استراتيجية المتابعة والحذر إلى استراتيجية العمل بجد وحماسة على يد الرئيس شي جين بينغ، أخذ العديد من المتخصصين في العلاقات الدولية من الخارج يتنبئون بنتائج هذا التحول. ومع ذلك لم تأخذ هذه التنبؤات، مع اختلافها، في عين الاعتبار البيئة الدولية التي تخلقها كل استراتيجية، ولم تحلل تأثيرات هاتين الاستراتيجيتين المختلفة على السياسة العالمية. وحتى نستطيع استيضاح أي من هاتين الاستراتيجيتين يمكنها أن تقدم بيئة دولية مواتية لتحقيق النهضة الصينية في ظل الثنائية القطبية التي يشهدها العالم، ينبغي أولاً أن نستوضح الدور الذي تلعبه كل استراتيجية. سوف نتخذ الدراسة من الواقعية الأخلاقية إطاراً نظرياً، وتركز على تحليل تأثير استراتيجية العمل بجد وحماسة على العلاقات بين الصين والولايات المتحدة ودول أوروبا والدول النامية واليابان.

1. الواقعية الأخلاقية: زاوية رؤية تحليلية جديدة:

يعتمد التحليل في هذه الدراسة على ثلاث فرضيات أساسية في النظرية الواقعية: أولاً، تُعد الأناركية سمة طبيعية في الأنظمة الدولية، وبالتالي لا يمكن تجنب الأزمات الأمنية. ونظراً إلى أن الفجوة بين قوة إحدى الدول وقوة الدولة المقابلة لها شديدة الحساسية، بالتالي يصعب على ثاني أكبر دولة عالمياً إخفاء قوتها الحقيقية في ظل الأنظمة الدولية ثنائية القطبية. ثانياً: هدف السياسات الدبلوماسية يتمثل في تحقيق المصالح الوطنية، وتُعد السلطة الدولية إحدى أهم المصالح الوطنية التي تسعى لها الدول الكبرى. كما أن المكانة الدولية للدولة هي التي تحدد ترتيب أولوية المصالح الوطنية لديها. فبالنسبة لثاني أكبر دولة في العالم، يُعد تحقيق التعادل مع القوة العظمى الأولى عالمياً، وزيادة حلفائها الاستراتيجيين، أكثر أهمية من تحقيق المصلحة الاقتصادية. ثالثاً: يُعد التنافس على السلطة الدولية صراعاً صفرياً، وبالتالي لا يمكن تجنب التناقضات الهيكلية بين دولة صاعدة وأخرى مهيمنة. وعندما لا تفلح استراتيجية الاندماج بين هاتين الدولتين، يتحول

التنافس الاستراتيجي بينهما إلى تنافس على كسب عدد أكبر من الحلفاء.

وتفترض الدراسة أن استراتيجية العمل بجد وحماسة بإمكانها جذب حلفاء أكثر، مقارنةً باستراتيجية المتابعة والحذر، مما يخدم هدف تحقيق نهضة الأمة الصينية بشكل أفضل. كما أن أحد أهم الشروط التي تضمن نجاح نهضة الدول الكبرى هو بناء قدرة قيادية دولية تقوم على الثقة الاستراتيجية التي يمكن الاعتماد عليها. وعلى هذا، إذا لم تستطع دولة كبرى ناهضة تقديم ضمانات أمنية ومكاسب اقتصادية لغيرها من الدول، خاصةً الدول المجاورة، فستعجز عن بناء مصداقيتها الاستراتيجية الدولية. وتركز استراتيجية المتابعة والحذر على التنمية الاقتصادية التي تتحقق من خلال التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى، بينما تهدف استراتيجية العمل بجد وحماسة إلى تعزيز العلاقات مع عدد أكبر من الشركاء الاستراتيجيين عن طريق السماح للدول الأخرى بالاستفادة من تجارب التنمية الصينية. وبالتالي فإن استراتيجية العمل بجد وحماسة سوف تساعد بشكل أفضل على تحقيق الهدف الاستراتيجي الصيني، ألا وهو تحقيق نهضة الأمة الصينية.

وتهتم الدراسة أولاً بتحليل مواضع الاختلاف بين استراتيجية المتابعة والحذر واستراتيجية العمل بجد وحماسة، وبعد ذلك سوف تتناول تقييم تأثير هاتين الاستراتيجيتين على السياسات الدبلوماسية الصينية، وإن كان يصعب على هذه الدراسة تحديد اللحظة الزمنية المحددة التي شهدت تحول الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية من استراتيجية المتابعة والحذر إلى استراتيجية العمل بجد وحماسة الجديدة. ففي نوفمبر عام 2012، انتُخب شي جين بينغ سكرتيراً عاماً للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، إلا أنه كان قد شارك في وقت سابق في وضع السياسات الدبلوماسية الصينية. ففي فبراير عام 2012، طرح شي جين بينغ خلال زيارته إلى الولايات المتحدة كنائب رئيس الدولة فكرة بناء "نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى"، أي بين الصين والولايات المتحدة⁽¹⁾. وفي السابع من يوليو، ألقى الرئيس شي جين بينغ كلمةً حول السياسات الأمنية الصينية خلال الدورة الأولى من منتدى السلام العالمي المنعقد في جامعة تشينغ هوا الصينية.

1- شي جين بينغ: "نحو غد أفضل لعلاقات التعاون والشراكة بين الصين والولايات المتحدة"، شبكة الشعب، 2012-2-17، <http://theory.people.com.cn/GB.17137277/html>

حيث قال شي جين بينغ: "إذا أرادت أي دولة تحقيق التنمية الذاتية، فعليها أن تضمن التنمية للآخرين؛ وإذا أرادت أن تحقق أمنها الذاتي، فيجب أن تضمن الأمن للآخرين؛ وإذا أرادت أن تعيش حياة كريمة، فيجب أن تضمن حياة كريمة للآخرين"⁽¹⁾. وهكذا أصبحت مبادرة بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى وتحقيق الفوز المشترك من أهم مكونات استراتيجية العمل بجد وحماسة الدبلوماسية التي طرحها شي جين بينغ.

وبعد أن تولى شي جين بينغ مهام الرئيس في مارس عام 2013، نُشرت ثلاث وثائق مهمة ساهمت في تفسير استراتيجية العمل بجد وحماسة بشكل واضح. كانت الوثيقة الأولى هي كلمة وزير الخارجية الصيني وانغ يي في شهر يوليو خلال الدورة الثانية من منتدى السلام العالمي، والوثيقة الثانية هي مقال نشره عضو مجلس الدولة الصيني يانغ جيه تشي في دورية "تشيو شه (البحث عن الحقيقة)" الصينية في أغسطس، والوثيقة الثالثة هي تقرير "صحيفة الشعب اليومية" في السادس والعشرين من أكتوبر عن كلمة الرئيس شي جين بينغ حول الأعمال الدبلوماسية مع الدول المجاورة. تختلف استراتيجية العمل بجد وحماسة التي أطلقها الرئيس شي جين بينغ في كلمته مفهوميًا وأيضًا لغويًا عن استراتيجية المتابعة والحذر. ومع ذلك، لا تعتبر هذه الدراسة كلمة الرئيس شي جين بينغ بمثابة نقطة تحول للسياسات الدبلوماسية الصينية من استراتيجية المتابعة والحذر إلى استراتيجية العمل بجد وحماسة، بل نعتقد في هذه الدراسة أن هذه الكلمة قد وضعت أساسًا شرعيًا لهذا التحول. وحتى نتمكن من فهم استراتيجية العمل بجد وحماسة، يجب علينا أولاً أن نحلل الوثائق الثلاثة سائلة الذكر تحليلًا جادًا.

ستقوم الدراسة أولاً بتمييز الفروق بين هاتين الاستراتيجيتين، وسوف تستخدم أربعة نماذج لاختبار فرضيات الدراسة. وهذه النماذج الأربعة كالاتي: العلاقات الصينية الأمريكية، العلاقات بين الصين وأهم الدول الكبرى في أوروبا، العلاقات بين الصين والدول النامية، العلاقات بين الصين واليابان في الفترة بين 2012 و2013. كما ذكرنا سلفاً، في فبراير عام 2012، طرح الرئيس شي جين بينغ مفهوم بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى، أي بين الصين والولايات المتحدة. وبالتالي سوف تستند الدراسة إلى العلاقات بين

1- Xi Jinping, "Work Together to Maintain World Peace and Security", Foreign Affairs Journal, No. 5, 2013, p. 3.

الصين وبعض الدول المهمة في الفترة بين عام 2012 و2013 في اختبار تأثير استراتيجية العمل بجد وحماسة، وسوف يستند إلى العلاقات الثنائية بين الصين وغيرها من الدول في الفترة بين عام 2000 و2011 لاختبار تأثير استراتيجية المتابعة والحذر على الدبلوماسية الصينية. سوف يختبر نموذج العلاقات الصينية الأمريكية مدى فاعلية استراتيجية المتابعة والحذر واستراتيجية العمل بجد وحماسة في الحفاظ على استقرار العلاقات الثنائية في ظل التناقضات الهيكلية القائمة بين دولة صاعدة (الصين) ودولة أخرى تتمتع بالهيمنة (الولايات المتحدة). وسوف يختبر نموذج العلاقات الصينية الأوروبية الدور الذي تلعبه استراتيجية العمل بجد وحماسة في توطيد التعاون الاستراتيجي بين الصين وأهم الدول الكبرى. وسوف يختبر نموذج العلاقات بين الصين والدول النامية فاعلية استراتيجية العمل بجد وحماسة في تقليل خوف الدول الأقل قوة من دولة أخرى صاعدة. وسوف يختبر نموذج العلاقات الصينية اليابانية صحة وجود علاقة سبب ونتيجة بين تطبيق استراتيجية العمل بجد وحماسة وتدهور العلاقات الصينية اليابانية.

واستناداً إلى نمط التحليل النوعي، سوف تقوم الدراسة أيضاً بتحليل كمي للعلاقات الصينية الأمريكية، والصينية الأوروبية، والصينية اليابانية. وترجع البيانات المستخدمة في هذه الدراسة إلى قاعدة بيانات مركز أبحاث العلاقات الدولية المعاصرة بجامعة تشينغ هوا. ولكن نظراً لعدم توفر بيانات عن العلاقات بين الصين والدول النامية في قاعدة البيانات المذكورة، اعتمدت الدراسة على نمط التحليل النوعي في معالجة هذا النوع من العلاقات.

2. المصادقية الاستراتيجية والأخلاقيات الدولية:

تري الدراسة أن سعي الصين لبناء مصداقية استراتيجية دولية عنصر جوهري في بناء بيئة دولية أفضل تساهم في تحقيق نهضة الأمة الصينية. ففي خلال العشرين عاماً الماضية، نجحت استراتيجية المتابعة والحذر في توفير بيئة دولية مواتية لتحقيق التنمية الاقتصادية الصينية، وليس لتحقيق نهضة الأمة الصينية. وفي الفترة بين عام 1992 و2011، ارتفع إجمالي حجم التجارة الخارجية الصينية من نسبة 0.02% إلى 10%

من إجمالي حجم التجارة العالمية⁽¹⁾. ولكن عجزت تلك البيئة الدولية، التي ساعدت على تحقيق التنمية الاقتصادية، عن جذب مزيد من الحلفاء الاستراتيجيين للصين، ولم تسهم في تحقيق تحسن جوهري في العلاقات بين الصين وغيرها من الدول، كما لم تساعد الصين على تكوين صورة دولية جيدة، وبالتالي ظلت "نظرية التهديد الصينية" قائمة لفترة طويلة. ومن ثم، إن لم تستطع الصين بناء صورة دولية إيجابية استناداً إلى مصداقية استراتيجية دولية، فستعجز عن تحقيق هدفها، وهو تحقيق نهضة الأمة الصينية. ومن هنا اكتسبت استراتيجية العمل بجد وحماسة، التي تؤكد على المصداقية الاستراتيجية، أهميةً كبيرةً في بناء بيئة دولية مواتية تساعد على تحقيق نهضة الأمة الصينية.

تُعد المصداقية الاستراتيجية أقل مستويات الأخلاقيات الدولية. يقول الحكيم الصيني شيون تسي: "بالأخلاق الحميدة يستقيم الحكم، وبالمصداقية تأتي القوة"⁽²⁾. وطبقاً لوجهة نظر شيون تسي، إذا أرادت الدولة التمتع بقدرة قيادية دولية معترف بها من الدول الأخرى، فيجب على أقل التقدير أن تحظى على مصداقية استراتيجية. يعتقد بعض المتخصصين أن الباحث ينتمي إلى مدرسة الواقعة الأخلاقية، لأنه يؤمن بأن الصين لن تستطيع الانتصار على الولايات المتحدة في ظل ذلك التنافس الاستراتيجي الدائر بين الدولتين على تبوء مكانة قيادية دولية، إلا إذا طبقت الصين استراتيجية الحكم بالفضيلة⁽³⁾. في حين يرى الكثيرون أنه لا ينبغي على النظريات الواقعية الاهتمام بدور الأخلاق في السياسة الدولية. قد تتفق هذه الرؤية مع مدرسة الواقعية البنائية والواقعية الهجومية، لكنها تتعارض بالتأكيد مع رأي المنتمين إلى المدرسة النظرية الكلاسيكية، فعلى سبيل المثال نجد مبدئين من المبادئ الستة للواقعية السياسية التي طرحها هانز مورغنثاو، مؤسس الواقعية في العلاقات الدولية، يتناولان المفهوم الأخلاقي. كما نجد أبواباً وفصولاً مخصصة لمناقشة الأخلاقيات الدولية في كتاب "السياسة بين الأمم: النزاع على السلطة والسلام"، الذي يُعد أكثر الكتب شهرة لهانز مورغنثاو. وقد نبه هانز في هذا الكتاب القراء إلى أهمية الدور الذي تلعبه الأخلاقيات الدولية في السياسة الدولية،

1- انظر:

<http://unctadstat.unctad.org>

2- تفسير سون آن بانغ وما ين خوا لـ "شيون تسي"، تاي يوان، دار شانشي للكلاسيكيات، 2003، ص 115.

3- Zhang Feng, "Tsinghua Approach and the Inception of Chinese Theories of International relations", Chinese Journal of International Politics, Vol. 5, No. 1, 2012, p. 96.

ولكن من المحتمل أن يتم استغلالها بشكل سيئ لدوافع أخرى⁽¹⁾. كما نبّه القراء أيضًا إلى ضرورة أن تتجنب النقاشات حول الأخلاقيات الدولية التطرق إلى رؤيتين متطرفتين: الأولى، التقدير الزائد لتأثير المبادئ والقيم الأخلاقية على السياسة الدولية. ثانيًا، الاستهانة بتأثير المبادئ والقيم الأخلاقية على السياسة الدولية، ونكران وجود دوافع أخرى قد تؤثر على الساسة أو الدبلوماسيين خارج نطاق السلطة المادية⁽²⁾.

وطبقًا لجون ميرشايمر، تُعد الأخلاقيات الدولية إما مجرد مبادئ تدّعيها الولايات المتحدة الأمريكية، أو كما عرفها هانز مورغنثاو هي عبارة عن مبادئ أخلاقية "يتم ادعاء الالتزام بها" أو "يُدعى ضرورة الالتزام بها"⁽³⁾، وبالتالي يعتقد جون ميرشايمر أنه إذا اهتمت الصين بالعنصر الأخلاقي في سياساتها الدبلوماسية، فسوف يشكل هذا تهديدًا للدول الأخرى. وبعكس مصطلح "الأخلاقيات المزيفة" الذي طرحه كل من جون ميرشايمر وهانز مورغنثاو، يشير مصطلحي "المصادقية الاستراتيجية" و"الحكم بالفضيلة" المطروحان في هذه الدراسة إلى المعايير الأخلاقية المطبقة بالفعل في المجتمع الدولي، وليس تلك الأخلاقيات المزيفة التي يتم استغلالها لتغطية الاعتداءات العسكرية. وعلى العكس من نزعة الحرية التي تستغل القوة العسكرية في تصدير الديمقراطية والتجارة الحرة وغيرها من الأيديولوجية الفكرية، تحترم الواقعة الأخلاقية مبدأ "قبول الآخر وعدم فرض شيء عليه بالقوة"⁽⁴⁾. ومما لا يدع أي مجال للشك، أن فرض أيديولوجية فكرية أو أخلاقيات معينة على الآخر، سوف يؤدي بالتأكيد إلى صراعات دولية وحتى الحرب. ولكن عندما تصبح الأخلاقيات مبادئ تهذيبية للذات، لن تنشب النزاعات، بل سوف يؤدي ذلك إلى ظهور مبادئ أكثر تحضرًا. وطبقًا للواقعة الأخلاقية، فإن الهدف من تطبيق سياسات دبلوماسية لتهذيب الذات لا يكمن في بناء صورة أخلاقية طيبة للدولة، بل السعي للحصول على دعم دولي أكبر. وفي هذا الشأن، نبه الرئيس شي جين بينغ

1- Hans J. Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace, 7th edition. Revised by Kenneth W. Thompson and W. David Clinton (Beijing: Peking University Press, 2005), p. 12.

2- Hans J. Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace, p.240

3- Hans J. Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace, p.240

4- المصدر: "مقال نشيد الطقوس في كتاب الطقوس".

العاملين في المجال الدبلوماسي قائلاً: "ينبغي علينا أولاً أن نطبق هذه المفاهيم بأنفسنا"⁽¹⁾.

طبقاً لكل من الواقعية الكلاسيكية والواقعة الأخلاقية، تؤثر المبادئ الأخلاقية على عملية بناء السياسات الدبلوماسية، إلا أن هاتين المدرستين تختلفان في ثلاث نقاط. أولاً: طبقاً للواقعية الكلاسيكية، تلعب الأخلاقيات الدولية دوراً في حماية حياة البشرية؛ أما طبقاً للواقعية الأخلاقية، فتساهم الأخلاقيات الدولية في تعزيز شرعية سياسات الدولة وقوتها⁽²⁾. وسوف نناقش هذين الدورين المختلفين تفصيلاً فيما بعد. ثانياً: طبقاً للواقعية الكلاسيكية، إذا التزمت السياسات الدبلوماسية بالأخلاقيات الدولية، فسوف تضحي على أرض الواقع بالمصالح الوطنية. أما طبقاً للواقعة الأخلاقية، فتساعد السياسات الدبلوماسية الملتزمة بالأخلاق الدول الكبرى الناهضة على تحقيق مكاسب استراتيجية⁽³⁾، يُعد أسماها هو بناء نظام عالمي جديد. ومن ثم، إن خالفت السياسات الدبلوماسية في الدول الناهضة الأخلاقيات الدولية، فستعجز عن تحقيق النهضة. ثالثاً، طبقاً للواقعية الكلاسيكية، تفتقر النزعة القومية إلى النزعة الإنسانية؛ أما طبقاً للواقعية الأخلاقية، فإن سياسة الحكم بالفضيلة بطابعها القومي تنادي في حد ذاتها بالإنسانية⁽⁴⁾. في الصين القديمة، يُعد مفهوم الحكم بالفضيلة مفهوماً سياسياً يتناول أعلى مستويات القيادة العالمية، ويعتمد الحكم بالفضيلة على القوة المادية والمبادئ الأخلاقية معاً⁽⁵⁾. أما اليوم، فتستخدم الواقعة الأخلاقية مصطلحات حديثة للتعبير عن مفهوم الحكم بالفضيلة، يمكن تلخيصها في ثلاثة مبادئ: المساواة والعدل والتحضر⁽⁶⁾.

1- تشيان تونغ، "كلمة الرئيس شي جين بينغ خلال ندوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول الأعمال الدبلوماسية مع الدول المجاورة".

2- Hans Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace, pp. 241 -247

3- Hans Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace, p. 244

4- Hans Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace, p. 259

5- Yan Xuetong, Ancient Chinese Thought Modern Chinese Power (Princeton: Princeton University Press, 2011), pp. 86 -88

6- Yan Xuetong, "New Values for New International Norms," China International Studies, Vol. 38, No. 1, 2013, pp. 15-28

3. النفوذ والقوة:

حتى نستطيع استيعاب الدور المهم الذي تلعبه المبادئ الأخلاقية في استراتيجية العمل بجد وحماسة، ينبغي أن نفرق أولاً بين النفوذ السياسي والقوة المادية. نقصد بكلمة "النفوذ" قدرة تأثير الدولة على تصرفات الدول الأخرى، وهذا المفهوم قريب من تعريف هانز مورغنثاو⁽¹⁾. أما "القوة" فيُقصد بها أحد مكونات قدرة الدولة، ويقترّب هذا المفهوم من تعريف كتاب هانز مورغنثاو للقوة عندما قال إنها "عنصر مهم من عناصر نفوذ الدولة"⁽²⁾. أما في علم اللغة، فتشير كلمة "power" الإنجليزية إلى معانٍ مختلفة، فتشمل "السيطرة والسلطة والقدرة على التأثير"، و"القدرة الفعلية والقوة المادية والفاعلية المعنوية أو الأخلاقية"⁽³⁾. ولقد استخدم هانز مورغنثاو كلمة "power" مرات بمعنى "قوة التأثير" ومرات أخرى بمعنى "القدرة"، مما سبب لبساً عند القارئ. أما في اللغة الصينية فإن مفهومي "النفوذ أو السلطة" و"القوة" يتم التعبير عنهما بلفظين مختلفين، وبالتالي لا يحدث خلط بينهما كما يحدث مع كلمة "power" الإنجليزية التي تشير دلاليّاً إلى "قوة التأثير" و"القدرة" في الوقت نفسه. ونظراً لما تشغله الولايات المتحدة الأمريكية من مكانة ريادية في مجال أبحاث العلاقات الدولية، دائماً ما نلاحظ ذلك الخلط بين مفهومي "النفوذ" و"القوة".

سوف تستخدم الدراسة كلمة "النفوذ" باعتبارها الهدف من تطبيق السياسات الدبلوماسية، بينما ستستخدم كلمة "القوة" باعتبارها الأداة التي تُستخدم في تحقيق الأهداف الدبلوماسية؛ وذلك لتجنب الخلط بين هذين المفهومين عند تحليل استراتيجية المتابعة والحذر واستراتيجية العمل بجد وحماسة. وتُعتبر القيادة السياسية عنصراً جوهرياً من عناصر قوة الدولة، التي تتأثر بشكل كبير بالأخلاقيات السياسية. ويعتقد الحكيم الصيني شيون تسي أن حكم الدولة بالفضيلة هو أعلى مستويات القيادة العالمية، التي تستند إلى أخلاق الحاكم في الدول العظمى. إن الالتزام بالأخلاقيات الدولية يُكسب الدولة شرعية لتصرفاتها، ما يعزز من قدرة

1- Yan Xuetong, "New Values for New International Norms," pp. 30,113

2- Yan Xuetong, "New Values for New International Norms," pp. 122 -162

3- Webster's New Collegiate Dictionary (Massachusetts: G & C Merriam Company, 1977), p. 902

هذه الدولة على التعبئة الدولية. عندما تتساوى القوة بين دولتين، نجد الدولة التي تلتزم بالمبادئ الأخلاقية أكثر قدرةً على جذب عدد أكبر من الحلفاء والحصول على دعم دولي أكبر مقارنةً بالدول التي تفتقر إلى المبادئ الأخلاقية. وبشكل عام، يمكننا أن نقول إن السياسات الدبلوماسية التي تولي اهتمامًا أكبر بكسب الدعم الدولي وليس المصلحة الاقتصادية، نجدها أكثر اهتمامًا بالعنصر الأخلاقي. وهذا هو السبب وراء دعوة استراتيجية العمل بجد وحماسة إلى "مفهوم جديد للأخلاق والمصالح" و"بناء كيان يجمعه مصير مشترك"، وكان الظهور الأول لهذين المفهومين في كلمة وزير الخارجية الصيني وانغ يي في يونيو عام 2013 حيث قال: "سوف تعمل الصين بقوة على نشر المفهوم الجديد للأخلاق والمصالح، وسوف تبني كيانًا يجمعه مصير مشترك مع باقي الدول النامية"⁽¹⁾. ومنذ تلك اللحظة، بدأ هذان المفهومان يظهران بشكل كبير في الخطابات والمستندات الرسمية.

4. نهضة الأمة الصينية وبناء التحالفات:

ترى هذه الدراسة أن السعي لتحقيق نهضة الأمة الصينية هو ما أدى إلى طرح استراتيجية العمل بجد وحماسة. أو كما قال الرئيس شي جين بينغ: يُعد السعي لتحقيق النهضة للأمة الصينية هو جوهر الحلم الصيني، ويُعد أسمى الأهداف الاستراتيجية الصينية⁽²⁾. ونقصد حرفيًا بتحقيق نهضة الأمة الصينية: استعادة الصين لمكانتها التاريخية باعتبارها أكثر الدول تقدمًا عالميًا خلال فترة جين جوان (627-649م) في عصر أسرة تانغ الملكية (618-907م)، ولكن أصبح هذا المصطلح يشير اليوم إلى سعي الصين إلى التفوق على الولايات المتحدة الأمريكية سواء من حيث قوة الدولة أو وتأثيرها الدفاعي. وبالتأكيد لن يكون هناك مفر من التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على قيادة العالم، ما دامت الحكومة الصينية تعتبر تحقيق النهضة هدفًا استراتيجيًا، وما دامت الولايات المتحدة، وهي القوة العظمى الوحيدة في العالم، تعتبر قيادة العالم أهم المصالح الوطنية التي تخدمها سياساتها الدبلوماسية. وفي عام 2010، قال الرئيس

1- Wang Yi, "Exploring the Path of Major Country Diplomacy with Chinese Characteristics," Foreign Affairs Journal, No. 5, 2013, p. 19

2- Kristie Lu Stout, "Is Xi Jinping's 'Chinese Dream' a Fantasy?" July 17, 2013, <http://edition.cnn.com/2013/05/26/world/asia/chinese-dream-xi-jinping/index.html>.

أوباما في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي: "لن أقبل أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الثاني عالمياً"⁽¹⁾. وبالتالي سوف يؤدي ذلك التنافس بين الصين والولايات المتحدة على قيادة العالم إلى التنافس فيما بينهما على كسب عدد أكبر من الحلفاء الاستراتيجيين.

لطالما كان التحالف إحدى الاستراتيجيات التقليدية التي تسعى بها الدول الكبرى إلى قيادة العالم. وعلى مدار التاريخ، كان التحالف والاندماج هما الاستراتيجيتين الأساسيتين اللتين تسعى بهما الدول الكبرى إلى قيادة العالم، ولكن بعد أن منع "ميثاق الأمم المتحدة" في عام 1945 الاندماج بين الدول، أصبحت التحالفات هي الاستراتيجية الوحيدة المتاحة. ولعل فشل النازية الألمانية والنزعة العسكرية اليابانية في الحرب العالمية الثانية، يعكس عدم مواءمة استراتيجية الاندماج مع عالمنا الحالي. أما على الصعيد الآخر، فقد أسست الولايات المتحدة حلف الناتو، وأسس الاتحاد السوفيتي حلف وارسو خلال فترة الحرب الباردة. وحفاظاً على قيادتها العالمية، طبقت الولايات المتحدة استراتيجية "إعادة التوازن تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، محاولةً توطيد التعاون مع حلفائها التقليديين، وتأسيس تحالفات مع أصدقاء جدد خارج نطاق حلف الناتو، وبالتالي فتح مجالات للتعاون مع دول أخرى لم تكن حليفة. أما الصين، فكان لا بد لها أن تغير مبدء عدم الانحياز الذي ظلت تلتزم به منذ عام 1982، وإلا فلن تستطيع تحقيق نهضة الأمة الصينية⁽²⁾. وسوف تناقش هذه الدراسة فيما يلي الفروق بين استراتيجية العمل بجد وحماسة التي تهدف إلى "تأسيس الصداقات"، واستراتيجية المتابعة والحذر التي تهدف إلى "كسب المال".

1- "Obama's State of the Union Transcript 2010: Full Text," January 27, 2010, http://www.politico.com/news/stories/0110/32111_Page2.html.

2- خو ياو بانغ، "نحو وضع جديد لبناء الحداثة الاشتراكية"، مختارات من أهم المستندات بعد المؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني (الجزء الأول)، بكين، دار نشر الشعب، 1986، ص 39-40.

ثالثاً: الفرق بين استراتيجية المتابعة والحذر واستراتيجية العمل بجد وحماسة

نلاحظ أن معظم المتخصصين في القضايا الصينية على دراية كبيرة بتفاصيل مفهوم استراتيجية المتابعة والحذر، إلا أنهم ليسوا على نفس القدر من المعرفة حول الفرق بين هذه الاستراتيجية واستراتيجية العمل بجد وحماسة، ويرجع ذلك إلى أن الحكومة الصينية لم تقدم تفسيرات رسمية واضحة في هذا الشأن. وحتى نستطيع عقد مقارنة وافية بين هاتين الاستراتيجيتين، ينبغي علينا قراءة الوثائق الثلاثة التي ذكرناها سلفاً قراءةً دقيقةً، والتي تشمل خطاب الرئيس شي جين بينغ، وكلمة وزير الخارجية الصيني وانغ يي، بالإضافة إلى المقالة التي نشرها السيد يانغ جيه تشي. وسوف نركز بصفة خاصة على خطاب الرئيس شي جين بينغ، الذي سوف يساعدنا بشكل كبير على فهم أهداف استراتيجية العمل بجد وحماسة، وفهم السياسة العامة والرؤية العميلة والخطة التنفيذية التي تتبناها.

1. التوجه السياسي في مقابل التوجه الاقتصادي:

تسعى استراتيجية المتابعة والحذر إلى توفير بيئة سلمية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، كانت أولوية الصين حيال القضية النووية في كوريا الشمالية هي تجنب حدوث الحرب، وليس السعي لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. وتؤكد استراتيجية العمل بجد وحماسة على أهمية السلم والاستقرار في الدول المجاورة أيضاً، ولكن تشدد في الوقت نفسه على ضرورة أن تلبي السياسات الدبلوماسية متطلبات تحقيق نهضة الأمة الصينية وليس متطلبات التنمية الاقتصادية فحسب. ويتزامن الجدول الزمني لتحقيق نهضة الأمة الصينية مع أهداف "المئويتين": وهي بناء مجتمع رغيد بحلول عام 2021، الذي يصادف ذكرى مرور 100 عام على تأسيس الحزب الشيوعي الصيني؛ وكذلك تحقيق بناء دولة حديثة اشتراكية تتمتع بالرخاء والديمقراطية والانسجام الحضاري بحلول عام 2049 الذي يصادف ذكرى مرور 100

عام أيضًا على تأسيس جمهورية الصين الشعبية⁽¹⁾. قال الرئيس شي جين بينغ: "يجب أن تساهم الأعمال الدبلوماسية الصينية مع دول الجوار في تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية، وتوطيد علاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة، وحماية سيادة الدولة وأمنها ومصالحها التنموية، وأن تسعى أيضًا إلى توطيد علاقات الصداقة بين الصين والدول المجاورة في مجال العلاقات السياسية، بالإضافة إلى توطيد التبادلات الاقتصادية، وتعميق التعاون في المجال الأمني، وتوطيد التبادلات الإنسانية"⁽²⁾. ومن هنا يتضح أن أهداف استراتيجية العمل بجد وحماسة لها طابع سياسي، وتختلف عن الأهداف الاقتصادية البحتة التي تسعى إليها استراتيجية المتابعة والحذر. ورغم أن استراتيجية العمل بجد وحماسة تدعو إلى توطيد التبادلات الاقتصادية مع الدول الأخرى، فإن ذلك من منطلق سياسي لا يضع في الاعتبار المصلحة الاقتصادية في المقام الأول. وبالتالي، يمكننا أن نلخص أهداف استراتيجية المتابعة والحذر واستراتيجية العمل بجد وحماسة بأن الأولى تهدف إلى "كسب المال"، والثانية إلى "تأسيس الصداقات".

ولقد أضفى ذلك التحول من تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية بشكل أساسي إلى تلبية متطلبات تحقيق نهضة الأمة الصينية، قوةً محركةً جديدةً على السياسة الدبلوماسية الصينية. لقد جعلت استراتيجية المتابعة والحذر الصين في موقع سلبي يتكيف مع البيئة الدولية المحيطة فحسب، في حين سعت استراتيجية العمل بجد وحماسة إلى جعل الصين أكثر إيجابية ومبادرة في اتخاذ بعض الإجراءات التي تطور البيئة الخارجية نحو خدمة النهضة الصينية. ودعا الرئيس شي جين بينغ العاملين في المجال الدبلوماسي إلى التمتع بأفق واسع، ويُقصد باتساع الأفق "السعي إلى التنمية والإصلاح في البلاد، والعمل على بناء بيئة خارجية طيبة ومستقرة، وحماية سيادة الدولة وأمنها ومصالحها التنموية"⁽³⁾. وبالنسبة للصين، يُعد خلق بيئة دولية مواتية تساهم في تحقيق نهضة الأمة الصينية، أمرًا

1- "النص الكامل لتقرير الرئيس هوجين تاو خلال المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني"، شبكة أنباء شينخوا، 11-17-2012.

http://www.xinhuanet.com/11-17-2012/18cpcnc.com.xinhuanet.news/

2- تشيان تونغ: "خطاب الرئيس شي جين بينغ خلال ندوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول الأعمال الدبلوماسية مع الدول المجاورة"، "صحيفة الشعب اليومية"، 2013-10-26، الطبعة الأولى.

3- تشان تونغ "خطاب الرئيس شي جين بينغ خلال ندوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول الأعمال الدبلوماسية مع الدول المجاورة".

أكثر صعوبةً من السعي إلى بيئة خارجية سلمية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. فحُفّا تُعدّ التسوية طريقة فعالة لتجنب الصراعات، ولكنها ليست بالضرورة الطريقة المثلى التي توفر بيئة مواتية. وبالتالي، حتى تستطيع الصين الحصول على بيئة دولية تساهم في تحقيق نهضة الأمة الصينية، عليها المبادرة بنفسها لخلق هذه البيئة، وليس مجرد الوقوف في موقف سلبي يتكيف مع تغيرات الأوضاع الخارجية. وفي هذا السياق، شجع الرئيس شي العاملين في المجال الدبلوماسي إلى "الجرأة في تحمل المسؤولية، والابتكار والإيجابية في القيام بالأعمال الدبلوماسية مع الدول المجاورة"⁽¹⁾.

2. الجرأة على تحمل المسؤولية في مقابل عدم السعي إلى القيادة:

بما أن أهداف استراتيجية العمل بجد وحماسة تختلف عن أهداف استراتيجية المتابعة والحدز، فبالنظر إلى اختلاف السياسات العامة التي تتبعها كل منهما، يمكننا تفسير السياسة العامة لاستراتيجية العمل بجد وحماسة في أربعة مفاهيم: "العلاقة الحميمة، والصدق، وتحقيق المنفعة، والتسامح"، في حين يمكننا اختصار السياسة العامة لاستراتيجية المتابعة والحدز في "عدم التطلع إلى القيادة، وعدم الانحياز، وإيلاء الأهمية القصوى للعلاقات الصينية الأمريكية". وفقاً للكلمة الرئيسة شي تشير مفاهيم "العلاقة الحميمة، والصدق، وتحقيق المنفعة، والتسامح" إلى ضرورة أن تصبح علاقات الصين مع الدول المجاورة أكثر حميمية، وأن تتبنى الصين مصداقية استراتيجية وسط الدول المجاورة، بما يسمح لهذه الدول الاستفادة من التنمية الاقتصادية الصينية، والسعي إلى تطوير التعاون في المنطقة بصدر رحب⁽²⁾. وبحسب مقالة السيد يانغ جيه تشي، أكد الرئيس شي على ضرورة أن تلتزم السياسات الصينية مع الدول المجاورة بـ"التمسك بالعدل والإنصاف في المجال السياسي، ومراعاة الأولوية للمبادئ الأخلاقية"⁽³⁾. ويعكس ذلك اهتمام السياسات الصينية مع دول الجوار ببناء علاقات استراتيجية، وليس توسيع التعاون الاقتصادي مع هذه الدول.

1- المرجع السابق.

2- تشيان تونغ، "خطاب الرئيس شي جين بينغ خلال ندوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول الأعمال الدبلوماسية مع الدول المجاورة".

3- يانغ جيه تشي، "الابتكار في نظريات وممارسات الدبلوماسية الصينية في ظل الأوضاع الجديدة"، مجلة "تشيو شي"، 2013، عدد 16، ص9.

لا يقتصر مفهوم "العلاقة الحميمة" مع دول الجوار على تحسين العلاقات مع هذه الدول فحسب، بل يعنى ذلك أن الصين لن تقف موقفًا محايدًا من الولايات المتحدة، في حال نشوب النزاعات بين أمريكا والدول المجاورة للصين. ولكن بعد انقضاء الحرب الباردة، كانت الصين تولي اهتمامًا كبيرًا بالعلاقات الصينية الأمريكية. وفي الفترة بين عام 2010 و2011، دخل المتخصصون الصينيون في جدال حول إذا ما كانت استراتيجية "العودة إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ" (المعروفة أيضًا باستراتيجية إعادة التوازن) التي طرحها الرئيس أوباما، مجرد سياسية تكتيكية وضعها للفوز في المعركة الانتخابية، أو أنها سياسة استراتيجية تهدف في المقام الأول إلى كبح النهضة الصينية. وفي نوفمبر عام 2012، اختار الرئيس أوباما السفر إلى دول اتحاد جنوب شرق آسيا في أول جولة خارجية له بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية للمرة الثانية، وبالتأكيد "لم يكن ذلك محض مصادفة"⁽¹⁾. ونستطيع حسم هذا الجدل من خطابات الرئيس أوباما نفسه. ومن هنا أيقن واضعو السياسات الصينيون أنه لا يجب أن تقف الصين موقف المتفرج من الولايات المتحدة وهي تتخذ من الشرق الأوسط منطقة جوهريّة لاستراتيجياتها، فقد وصلت فاعلية استراتيجية المتابعة والحذر إلى الدرك الأسفل. ومنذ ذلك الحين بدأ المسؤولون الصينيون يستخدمون مصطلح "التناقضات الهيكلية" في وصف ذلك التنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة. وقال الرئيس شي: "إن دول الجوار تمثل أهمية استراتيجية كبرى للصين سواء من حيث الموقع الجغرافي أو البيئة الطبيعية أو العلاقات المتبادلة"⁽²⁾. وقد اختار الرئيس شي تعبير أهمية "كبرى"، الأمر الذي يعكس أنه على الرغم من أن الصين لا تعتبر العلاقات مع الدول المجاورة أكثر أهمية من علاقاتها مع الولايات المتحدة، ولكن بدأت الحكومة الصينية تعترف من جديد بأهمية الدول المجاورة، حتى بدأت تعتبرها بنفس القدر من الأهمية للعلاقات مع الولايات المتحدة. ويمكننا أن نستشف هذا التغير من حديث الرئيس شي خلال كلمته في مؤتمر دبلوماسي دول الجوار في أكتوبر عام 2013. ولقد شارك في هذا المؤتمر العديد من الشخصيات، من بينهم جميع الأعضاء الدائمين في المكتب السياسي

1- لي يو شين، "زيارات أوباما المكوكية إلى جنوب شرق آسيا والبيت الأبيض يعتبر آسيا محور السياسة الخارجية الأمريكية"، شبكة أنباء الصين، 19-11-2012،

<http://www.chinanews.com/gj4338670/11-19/2012/.shtml>

2- تشان تونغ، "خطاب الرئيس شي جين بينغ خلال ندوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول الأعمال الدبلوماسية مع الدول المجاورة".

باللجنة المركزية للحزب، وجميع الأعضاء في المكتب السياسي بكيين، وجميع العاملين في الأمانة العامة للحزب، وأعضاء مجلس الدولة، وأعضاء المجموعة القيادية للشؤون الخارجية باللجنة المركزية، والمسئولون في الحزب والحكومة على مستوى المقاطعات، والمسئولون في القطاعات الحزبية والسياسية والعسكرية والمدنية التابعة للجنة المركزية، والمسئولون أيضاً في الأجهزة المالية وأهم المؤسسات الحكومية⁽¹⁾. ويُعد هذا المؤتمر أهم المؤتمرات رفيعة المستوى في مجال الأعمال الدبلوماسية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949.

وفي الفكر السياسي الصيني التقليدي، يُعتبر "الصدق" من أهم سمات القائد المتميز، وبالتالي تُعتبر المصادقية الاستراتيجية محدداً مهماً يفصل بين السلطة أو الهيمنة في الدولة. ويعتبر الرئيس شي "الصدق" أحد السياسات العامة الأربع في السياسة الدبلوماسية الصينية، مما يعكس تحول السياسات الدبلوماسية الصينية من دبلوماسية الدولة الضعيفة إلى دبلوماسية الدولة القوية. وبحسب الوثائق الرسمية الصينية عقب الحرب الباردة، كان مفهوم "دبلوماسية الدول الكبرى" يُستخدم إشارةً إلى الدبلوماسية التي تتخذها الصين حيال الدول العظمى، مثل الولايات المتحدة وروسيا واليابان وألمانيا وفرنسا وإنجلترا. ولكن بعد أن نُشرت كلمة وزير الخارجية الصيني وانغ يي بعنوان "البحث عن طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية" في يونيو عام 2013، شهد مفهوم "دبلوماسية الدول الكبرى" تغييراً هائلاً، فلم يعد هذا المفهوم يشير إلى الدول التي تستهدفها الدبلوماسية الصينية فحسب، بل أصبح يشير إلى الصين نفسها⁽²⁾. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح مفهوم "الصدق" يعكس ضرورة تحمل الصين مسؤوليات أكبر في القضايا الدولية، وخاصة في المجال الأمني. وعلى العكس من ذلك تماماً، بموجب استراتيجية المتابعة والحذر، تتجنب الصين تحمل المسؤوليات الدولية، وترفض لعب دور قيادي، وبالتالي تفتقر هذه الاستراتيجية إلى مفهوم "الصدق"؛ لأن مبدأ "عدم السعي إلى القيادة" ومبدأ "الصدق" مبدآن متضادان.

1- تشان تونغ، "خطاب الرئيس شي جين بينغ خلال ندوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول الأعمال الدبلوماسية مع الدول المجاورة".

2- Wang Yi, "Exploring the Path of Major Country Diplomacy with Chinese Characteristics," pp. 10 -23

مما لا شك فيه أن مفهوم "المنفعة" يشير إلى تقديم الدعم الاقتصادي للدول النامية. وقد ذكر الرئيس شي أنه "يجب أن نسمح لدول الجوار أن تستفيد من التنمية الصينية"، وأنه "يجب علينا تقديم المساعدات للدول النامية قدر المستطاع"⁽¹⁾. كما اتضح لنا من مقال يانغ جيه تشي أن الرئيس شي يؤكد على ضرورة الاهتمام بالمصالح الاقتصادية للدول التي تدعم الصين، وليس الاهتمام بالمصالح الاقتصادية الصينية فحسب. ويُعد هذا المفهوم مفهومًا غريبًا وجديدًا بالنسبة لعدد كبير من المسؤولين الحكوميين الذين ترعرعوا على مفهوم "الفخر بتحقيق الثراء"، فقد لا يستوعبون المغزى من تقديم المبادئ الأخلاقية على المصلحة الاقتصادية في المجال الدبلوماسي، وخاصةً أن المصلحة الاقتصادية ظلت هي الهدف الأول من استراتيجية المتابعة والحذر التي استمرت لأكثر من عشرين عامًا عقب انتهاء الحرب الباردة.

ويجسد مفهوم "التسامح" مبدأ الانفتاح. وقد ذكر الرئيس شي أن: "منطقة آسيا والمحيط الهادئ شديدة الاتساع، ويمكن أن تحتوى التنمية المشتركة للجميع"، وأنه ينبغي على الصين أن "تعزز من التعاون في المنطقة بصدر رحب ومواقف أكثر إيجابية"⁽²⁾. وتشجع كل من استراتيجية العمل بجد وحماسة واستراتيجية المتابعة والحذر على تعزيز التعاون في المنطقة، ولكنَّ هناك اختلافين بين هاتين الاستراتيجيتين. أولاً: تؤكد استراتيجية العمل بجد وحماسة على المبادرة بشكل أكبر من استراتيجية المتابعة والحذر. وطبقاً لمبادئ هذه الاستراتيجية الجديدة، وضعت الحكومة الصينية خطة شاملة لبناء ثلاثة كيانات اقتصادية إقليمية مشتركة، وهي كالآتي: "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" في وسط آسيا، و"الممر الاقتصادي بين الصين والهند وبنجلاديش وميانمار" في جنوب آسيا، و"طريق الحرير البحري" في جنوب شرق آسيا. ثانياً: يقتصر التعاون الإقليمي بحسب استراتيجية المتابعة والحذر على المستوى الاقتصادي فحسب، في حين يشتمل التعاون الإقليمي بحسب استراتيجية العمل بجد وحماسة على المجال السياسي والأمني والثقافي والاقتصادي. كما طرحت الحكومة الصينية ضرورة بناء كيان يجمعه مصير مشترك مع

1- تشيان تونغ، "خطاب الرئيس شي جين بينغ خلال ندوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول الأعمال الدبلوماسية مع الدول المجاورة".

2- تشيان تونغ، "خطاب الرئيس شي جين بينغ خلال ندوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول الأعمال الدبلوماسية مع الدول المجاورة".

الدول المجاورة وتعميق التعاون في المجال الأمني مع هذه الدول. وبحسب كلمة الرئيس شي جين بينغ بعنوان "يدًا بيد نحو بناء كيان يجمعه مصير مشترك بين الصين واتحاد دول جنوب شرق آسيا"، فسر الرئيس مصطلح (كيان يجمعه مصير مشترك) بأنه مفهوم جديد يدعو إلى توطيد الثقة السياسية والاستراتيجية بين الدول، والارتقاء بمستوى مناطق التجارة الحرة، والدعوة إلى الأمن الشامل والمشارك، مما يحمي الاستقرار والسلم في المنطقة، ويعزز من التبادلات الاجتماعية والثقافية، واحترام التعدد الحضاري. وبالتالي فإنه من الواضح أن مفهوم بناء المجتمع ذي المصير المشترك يختلف عن بناء التحالفات العسكرية. وإذا قارنًا مفهوم المجتمع ذي المصير المشترك بمفهوم التحالفات العسكرية، سنتساءل هل الأول أكثر ارتباطًا أم انفصالًا عن الفاعلين الدوليين. وبصرف النظر عن ذلك، فإن التعاون العسكري الذي يتضمنه مفهوم بناء المجتمع ذي المصير المشترك يُعتبر من قضايا التعاون التي تجنبها استراتيجية المتابعة والحذر.

3. الأخلاقيات السياسية في مقابل المكاسب الاقتصادية:

ذكر الرئيس شي فيما يتعلق بالرؤية العملية لاستراتيجية العمل بجد وحماسة: "حتى نستطيع العثور على مواطن مشتركة ونقاط التقاء مع مصالح الدول المجاورة، يجب أن نتمسك بالمفهوم الصحيح للأخلاقيات والمصالح، الذي يحترم المبادئ العامة ومشاعر الصداقة والمبادئ الأخلاقية"⁽¹⁾. وتختلف هذه الرؤية عن استراتيجية المتابعة والحذر في جوانب عدة، نذكرها فيما يلي:

أولاً: تؤكد استراتيجية العمل بجد وحماسة على ضرورة بناء التعاون الاستراتيجي على أساس المصالح المشتركة، بينما تدعو استراتيجية المتابعة والحذر إلى بناء التعاون الاستراتيجي على أساس تعزيز الثقة المتبادلة. ويشير مفهوم "البحث عن مواطن مشتركة ونقاط التقاء مع مصالح الدول المجاورة" إلى أن الصين سوف تبادر فعليًا إلى تنمية التعاون الاستراتيجي مع دول الجوار حتى قبل أن يكون هناك ثقة متبادلة بينها. في الحقيقة، عادة ما تلتزم الدول افتقارها إلى الثقة المتبادلة مع الدول الأخرى عذرًا لتخفي

1- تشيان تونغ، "خطاب الرئيس شي جين بينغ خلال ندوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول الأعمال الدبلوماسية مع الدول المجاورة".

عدم رغبتها الصادقة في التعاون مع هذه الدول. وبالتالي يمثل هذا المفهوم الذي يقوم على التعاون بالبحث عن المصالح المشتركة أهميةً كبيرةً جدًّا بالنسبة للصين، حتى تستطيع فتح مجالات للتعاون الأمني مع الدول المجاورة التي يجمعها مع الصين مستوى متدنٍّ من الثقة المتبادلة.

ثانيًا: يُعد "المفهوم الجديد للأخلاق والمصالح" الذي طرحه الرئيس شي بعد توليه الحكم أحد المفهومين الجديدين اللذين دعا إليهما الرئيس في العلاقات الدولية، ويتمتع أيضًا بمغزى نظري مهم مثل مفهوم "الحلم الصيني" الذي طرحه الرئيس خلال ختام المؤتمر الوطني الثاني عشر لنواب الشعب في مارس عام 2013⁽¹⁾. ويدعو "المفهوم الجديد للأخلاق والمصالح" إلى تقديم المبادئ الأخلاقية على المصالح الاقتصادية، بينما كانت استراتيجية المتابعة والحذر تعطي الأولوية القصوى للمصالح الاقتصادية.

ثالثًا: يعني "الالتزام بالمبادئ، والاهتمام بمشاعر الصداقة والمبادئ الأخلاقية" اعتماد السياسات الصينية على طبيعة العلاقات مع غيرها من الدول في تحديد استراتيجياتها معها. أما خلال فترة تطبيق استراتيجية المتابعة والحذر، فكان العديد من المتخصصين الصينيين يعتبرون تقسيم الدول إلى دول صديقة وأخرى معادية في المجال الدبلوماسي فكرة من أفكار الحرب الباردة⁽²⁾. ولذلك حاولت الصين، في ظل استراتيجية المتابعة والحذر، تطوير علاقاتها مع جميع الدول دون التفريق بين دول معادية أو صديقة. ثم مع تطبيق استراتيجية العمل بجد وحماسة، قسمت الصين علاقاتها مع باقي الدول إلى أربعة أنواع: دول داعمة استراتيجيًا مثل روسيا وباكستان، ودول عادية مثل ألمانيا والهند، ودول منافسة عالميًا وهي الولايات المتحدة فقط، ودول معادية مثل اليابان والفلبين. وتسعى استراتيجية العمل بجد وحماسة إلى بناء مصداقية استراتيجية وسمعة أخلاقية طيبة، من خلال السماح للدول المجاورة بالاستفادة من التنمية الصينية في المجال الاقتصادي. وبالمطبع يختلف هذا التوجه الفكري كثيرًا عن مبدأ المساواة وتبادل المصالح في العلاقات الاقتصادية الذي دعت إليه استراتيجية المتابعة والحذر.

1- "شي جين بينغ يتحدث عن الحلم الصيني في ختام المؤتمر الوطني لنواب الشعب"، "شبكة الشعب"،
http://bj.people.com.cn/n/0317/2013/c34976018308059-.htm2013.17-3-2013.

2- تشانغ شينغ جيون، "الن تتخلى الدبلوماسية الصينية عن مفهوم المجموع الصفري"، الشبكة العالمية،
http://opinion.huanqiu.com/opinion_world4608457/11-2013/.html28-11-2013.

ونظراً إلى أن استراتيجية العمل بجد وحماسة تسعى إلى جذب مزيد من الحلفاء والأصدقاء وليس التركيز على تحقيق المصلحة الاقتصادية، فسوف تركز الدبلوماسية الصينية بشكل أكبر على التوجه السياسي والمبادئ السياسية. ويعني هذا التحول وجود هدف أعلى تسعى إليه الأعمال الدبلوماسية الصينية، مما يتطلب من العاملين في المجال الدبلوماسي الصيني بذل جهود أكبر. وبحسب ما قاله الرئيس شي "علينا أن نسعى بإيجابية أكبر في قيامنا بالأعمال الدبلوماسية مع الدول المجاورة"⁽¹⁾. واكتشف بعض المحللين في السياسة الدولية، أن السياسات الدبلوماسية التي يعلنها الرئيس شي قد تدعو إلى التعاون من حيث الجوهر، ولكن عند التطبيق يتم الدعوة لها بالقوة"⁽²⁾. ويتناسب هذا التقييم كثيراً مع استراتيجية العمل بجد وحماسة، التي تتبنى مفهوم الحكم بالفضيلة الذي تدعو إليه الواقعية الأخلاقية"⁽³⁾. ويعتقد كيفين رود رئيس الوزراء الاستراتيجي السابق أن "المظهر الخارجي لمفهوم الواقعية الأخلاقية يشير إلى النزعة القومية الحادة"⁽⁴⁾.

1- تشان تونغ، "خطاب الرئيس شي جين بينغ خلال ندوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول الأعمال الدبلوماسية مع الدول المجاورة".

2- He Kai and Feng Huiyun, "Xi Jinping's Operational Code Beliefs and China's Foreign Policy," Chinese Journal of International Politics, Vol. 6, No. 3, 2013, p. 211

3- يان شويه تونغ، "القصور التاريخي: الصين والعالم في العشر سنوات المقبلة"، بكين، دار نشر الصين الدولية للاتمان والاستثمار، 2013، ص 180-215. Xuetong Yan, Power Chinese Modern Thought Chinese Ancient, 144—106, 142—99. pp

4- تعليق كيفين رود على "القصور التاريخي".

رابعاً: دور استراتيجية العمل بجد وحماسة

واجهت دبلوماسية القوة التي تدعو إليها استراتيجية العمل بجد وحماسة النقد اللاذع من الغرب في السنوات الأخيرة، كما علت أصوات مشككة كثيرة في الصين ترى أنه سوف تدمر استراتيجية العمل بجد وحماسة علاقات الصين الخارجية. حتى إن الجيل القديم من الدبلوماسيين انتقد ذلك التحول من استراتيجية المتابعة والحذر إلى الاستراتيجية الجديدة بأنه عمل لا يتمتع ببعده النظر⁽¹⁾. وفي عام 2012، كانت الدبلوماسية الصينية لا تزال في مرحلة التحول، وبالتالي كان تأثير استراتيجية العمل بجد وحماسة لا يزال ضئيلاً. ومع حلول عام 2013، بدأنا نلاحظ الدور الإيجابي الذي تلعبه هذه الاستراتيجية بعدما حققت الدبلوماسية الصينية إنجازات على خلفيتها. وفي نفس العام، قام الرئيس الصيني شي ورئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ بزيارات إلى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأوروبا، كما التقوا بأكثر من 300 شخصية سياسية أجنبية، واستقبلوا أكثر من 60 رئيساً ورؤساء حكومات في زيارات متتالية إلى الصين. وكما وقعت الصين نحو 800 اتفاقية تعاون مع مختلف الدول⁽²⁾. وسوف تهتم هذه الدراسة بتقييم تأثير استراتيجية العمل بجد وحماسة على السياسات الدبلوماسية الصينية، من خلال دراسة التغيرات التي طرأت على العلاقات بين الصين والدول الكبرى والدول المجاورة بدءاً من عام 2012 (هما في ذلك فترة تعديل السياسات في 2012).

1. استقرار العلاقات الصينية الأمريكية:

بعدما زار الرئيس الصيني شي جين بينغ الولايات المتحدة في فبراير عام 2012، كانت حكومة أوباما يساورها الشك من أن يكون مقترح الرئيس شي جين بينغ لبناء "خط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى"، أي بين الولايات المتحدة والصين، مجرد شعار

1- "وو جيان مين يتحدث عن تمسك الصين باستراتيجية المتابعة والحذر الدبلوماسية، ورفض البقاء في حالة الدول الصغرى"، شبكة سينا الصينية،

<http://news.sina.com.cn/c.052829139004/02-01-2014/shtml?ADUIN.31995387=2-1-2014>

2- "وانغ بي يلخص إنجازات الدبلوماسية الصينية هذا العام ويتطلع إلى الأعمال الدبلوماسية في العام المقبل"، الشبكة الصينية، <http://news.china.com.cn/19/2013-12/content.30937823.htm19-12-2013>

أجوف هدفه تغطية علاقة "الصداقة الزائفة" بين الدولتين. وظلت واشنطن تشكك في نية الصين، حتى شدد الجانب الصيني على مفهوم هذا المقترح خلال الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة في مايو عام 2012. وأمرت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون الدبلوماسيين الأمريكيين في بكين بالتحقق من المقترح الصيني. ولذلك أخذ الدبلوماسيون الأمريكيين في المناسبات المختلفة يتساءلون عن جوهر ومفهوم "النمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى" أي بين الصين والولايات المتحدة. لم تستوعب حكومة أوباما في البداية أن هذا النمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى ليس علاقة شراكة حميمة، ما هو إلا علاقة تنافس صحية أو سلمية. ويُقصد بـ"النمط الجديد" نوع جديد من العلاقات مختلف عن العلاقات الأمريكية السوفيتية عقب الحرب الباردة، ويُقصد بـ"العلاقات بين الدول الكبرى" تلك العلاقة بين دولة ناهضة وأخرى مهيمنة. وطبقاً لما قاله يانغ جيه تشي، فإن الهدف الأساسي من بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى هو "البحث عن طريقة جديدة للسيطرة على الخلافات (الصينية الأمريكية)"⁽¹⁾.

ثم بدأت واشنطن تعترف تدريجيًا بنية الصين الصداقة حيال سعيها لتحقيق الاستقرار للعلاقات الصينية الأمريكية. وخلال اللقاء بين الرئيس أوباما والرئيس شي في منتجع أنينجج في صني لاندز بولاية كاليفورنيا في يونيو عام 2013، توصل الرئيس الأمريكي إلى تفاهم مشترك حول بناء نمط جديد من التعاون الاستراتيجي مع الصين، وإن كان الرئيس أوباما لم يتقبل فكرة النمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى بشكل كبير. ويرجع أحد الأسباب وراء تشكك الولايات المتحدة من مصطلح "النمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى" هو أن الصين لم تفسر بوضوح ما إذا كان هذا المصطلح يُستخدم في وصف العلاقات بين الصين وجميع الدول الكبرى، أم يقتصر على العلاقات الصينية الأمريكية فقط. وفي هذا السياق، فصل يانغ جيه تشي في المقالة التي نشرها في أغسطس عام 2013 بين طبيعة العلاقات بين الصين والولايات المتحدة وعلاقتها مع باقي الدول الكبرى، حيث قال: "يُعد طرح مفهوم بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى بين الصين والولايات المتحدة، وتحقيق التفاعل الطيب بين الصين وجميع الدول الكبرى، وتعزيز التعاون والفوز المشترك، من أهم مفاهيم إدارة العلاقات مع الدول الكبرى

1- يانغ جيه تشي، "الابتكار في نظريات وممارسات الدبلوماسية الصينية في ظل الأوضاع الجديدة".

التي طرحتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بقيادة السكرتير العام شي جين بينغ⁽¹⁾. وهو ما يشير إلى أن المقصود من النمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى هو العلاقات الصينية الأمريكية فحسب.

وفي نوفمبر 2013، ألقت مستشارة الأمن القومي الأمريكية سوزان إليزابيث رايس كلمة حول السياسات الأمريكية في آسيا، واستخدمت في كلمتها مفهوم نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى، ما يعني أن حكومة أوباما قد قبلت رسمياً هذا المقترح الصيني. قالت رايس: "سوف نسعى لتطبيق نموذج تحول علاقات الدول الكبرى مع الصين. ويعكس ذلك رغبتنا في إدارة التنافس الحتمي بين الصين والولايات المتحدة، مع السعي لتعميق التعاون وتعزيز المصالح المشتركة بين البلدين في آسيا والعالم بأكمله"⁽²⁾.

وفي نوفمبر وديسمبر 2013، وقعت حادثتان كانتا بمثابة اختبار للنمط الجديد من العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. كانت الأولى هي إعلان الصين في الثالث والعشرين من نوفمبر عن بناء منطقة دفاع جوي فوق بحر الصين الشرقي، وقد صمدت العلاقات الصينية الأمريكية أمام هذا الاختبار. أما رد اليابان فكان اندفاعياً للغاية، حيث طالبت اليابان الصين بالرجوع عن منطقة الدفاع الجوي، وطالبت شركات الطيران اليابانية برفض تقديم خطط الطيران للحكومة الصينية⁽³⁾. وفوق هذا، اقترحت الحكومة اليابانية على نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن إصدار بيان أمريكي ياباني مشترك خلال زيارته إلى اليابان المزمع انعقادها في ديسمبر عام 2013، يدعو فيه الصين إلى الرجوع عن منطقة الدفاع الجوي. ولكن جو بايدن رفض هذا الاقتراح، ووصف العلاقات الأمريكية الصينية بأنها "عميقة التأثير"، وأبدى رغبته في استغلال فرص اتصاله مع

1- يانغ جيه تشي، "الابتكار في نظريات وممارسات الدبلوماسية الصينية في ظل الأوضاع الجديدة".

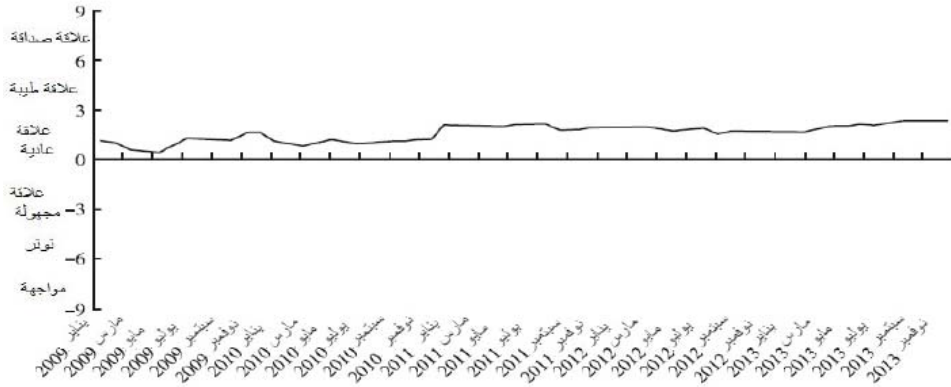
2- "American Future in Asia," Remarks as Prepared for Delivery By National Security Advisor Susan E. Rice at Georgetown University, Gaston Hall, Washington, D. C., November 20, 2013, <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/11/21/7>.

3- Mu Xuequan, "China's Top Legislature Rejects Japanese Resolution on ADIZ," December 12, 2013, http://news.xinhuanet.com/english/china/2013-12/08/c_125823879.htm.

القادة الصينيين للسعي إلى تخفيف حدة الأزمة الصينية اليابانية⁽¹⁾. أما الواقعة الثانية فحدثت في بحر الصين الجنوبي في السادس من ديسمبر 2013، عندما حدثت مواجهات بين سفينة "كوبنز" الحربية الأمريكية المسلحة بصواريخ موجهة وحاملة الطائرات الصينية "لياونينغ" التي كانت ضمن مجموعة سفن حربية صينية، وكانت المسافة بين السفن الحربية للطرفين لا تتجاوز خمسمائة ياردة تقريباً⁽²⁾. وبعد هذه الواقعة، فتح الطرفان على الفور حواراً على مستوى القادة، لتجنب قطع العلاقات بين جيشي البلدين. وعلى مدار العشرين عاماً الماضية، انقطعت العلاقات بين جيشي البلدين بالفعل عدة مرات بسبب أحداث مشابهة. وفي فبراير 2014، التقى الرئيس الأمريكي بالدالي لاما في البيت الأبيض، واختار عقد هذا اللقاء في مكان غير رسمي، حيث عُقد بغرفة الخرائط بدلاً من المكتب البيضاوي الشهير الذي دائماً ما يستقبل الضيوف وسط أعداد هائلة من مصوري الوسائل الإعلامية⁽³⁾. واقتصر رد فعل الصين حيال تلك الزيارة على الاحتجاجات الشفهية فقط دون اتخاذ أي رد فعل انتقامي، مما يعكس أن كلا الطرفين يتخذ سياسة الحيطة في التنافس مع الآخر.

فيما عدا الحادثتين السابقتين، وهي بناء الصين منطقة الدفاع الجوي فوق بحر الصين الشرقي، والمواجهات بين السفن الحربية الصينية والأمريكية في بحر الصين الجنوبي، أوضحت بيانات جامعة تشينغخوا بشأن العلاقات الصينية الأمريكية أن استقرار العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة قد ارتفع بعد تطبيق استراتيجية العمل بجد وحماسة. كما هو موضح في الرسم البياني رقم 1، نلاحظ أن العلاقات الصينية الأمريكية أكثر استقراراً في الفترة بين 2012 و2013 مقارنةً بالفترة بين 2009 و2011.

-
- 1- David Nakamura, "Biden Opens Visit to China Aimed at Easing Tensions in Northeast Asia," The Washington Post, December 5, 2013, http://www.washingtonpost.com/world/asia_pacific/biden-opens-visit-to-china-aimed-at-easing-tensions-in-northeast-asia/2013/12/04/b9466ec2-5cbf-11e3-bc56-c6ca94801fac_story.html?wprrss=rss_homepage.
 - 2- Barbara Starr, "U. S. , Chinese Warships Come Dangerously Close," December 13, 2013, <http://edition.cnn.com/2013/12/13/politics/us-china-confrontation>. <http://nypost.com/2014/02/22/obama-meets-dalai-lama-at-white-house-china-protests>.
 - 3- "Obama Meets Dalai Lama at White House, China Protests," New York Post, February 22, 2014.



الرسم البياني رقم 1: العلاقات الصينية الأمريكية 2009-2013

مصدر المعلومات: معهد العلاقات الدولية المعاصرة بجامعة تشينغخوا، نتائج الأبحاث العلمية، قاعدة بيانات العلاقات الخارجية الصينية، العلاقات الصينية الأمريكية

<http://www.imir.tsinghua.edu.cn/publish/iisen/7523/index.html>, 2013-1950

يتضح لنا من الرسم البياني رقم 1 أن العلاقات الصينية الأمريكية قد حققت في الفترة بين 2009 و2011 نمواً قدره 1.7 (من 0.4 إلى 2.1). وفي الفترة بين عام 2010 و2011، مع الاستمرار في تطبيق استراتيجية المتابعة والحذر، وصل هذا المعدل إلى 1.3 (من 0.8 إلى 2.1). ولكن بعد التحول إلى استراتيجية العمل بجد وحماسة في الفترة بين عام 2012 و2013، انخفض هذا المعدل ليصل إلى 0.7 (من 1.6 إلى 2.3). وكانت قيمة الانحراف المعياري في الفترات الثلاثة السابقة من العلاقات الصينية الأمريكية 0.499 و0.471 و0.227 على الترتيب⁽¹⁾. وتشير زيادة قيمة الانحراف المعياري إلى تراجع استقرار العلاقات. أهم الإشارات في هذا الرسم البياني هو تحسن العلاقات الصينية الأمريكية بدءاً من أغسطس عام 2012. ويتضح لنا من هذه البيانات أن سياسة بناء النمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى ربما تكون قد ساهمت في تخفيف علاقات "الصداقة الزائفة" بين الصين والولايات المتحدة؛ وذلك لأن الدولتين قد اعترفتا بأن جوهر

1- معادلة الانحراف المعياري للعلاقات الصينية الأمريكية؛

حيث إن σ : الانحراف المعياري؛ n: إجمالي عدد القيم؛ xi: القيمة؛ μ : المتوسط الحسابي.

العلاقات بينهما قائم على المنافسة وليس التعاون. وبالتالي، عندما تنظر دولة إلى الأخرى على أنها منافس لها، لا تترقب منها سياسات ودودة، ولا يصبح رد فعلها اندفاعياً حيال سلوكها العدائي⁽¹⁾.

2. توطيد العلاقات الصينية الأوروبية:

بعد قيام الصين بتطبيق استراتيجية العمل بجد وحماسة، لاحظنا أن استقرار العلاقات الصينية الأمريكية قد شهد تحسناً، وتحسنت أيضاً العلاقات بين الصين والدول الكبرى في أوروبا، بما فيها روسيا. ويوضح الرسم البياني رقم 2 هذا التحسن.

كانت العلاقات الصينية الروسية عقب الحرب الباردة أفضل بكثير من العلاقات الصينية الأمريكية. في الحقيقة، تُعتبر العلاقات بين الصين وروسيا هي الأفضل من بين علاقات الصين مع باقي الدول الكبرى. فقد كانت روسيا هي الدولة الوحيدة التي أسست تعاوناً عسكرياً على نطاق واسع مع الصين منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين. وعلى الرغم من أن العلاقات الصينية الروسية حافظت على أعلى معدلات، إلا أننا اكتشفنا أن توطد التعاون الاستراتيجي بين البلدين كان بشكل أكبر بعد التحول من استراتيجية المتابعة والحذر إلى استراتيجية العمل بجد وحماسة. وكما هو موضح في الرسم البياني رقم 2، ارتفع الانحراف المعياري للعلاقات الصينية الروسية خلال عام 2013 بقيمة 0.1.

وبالإضافة إلى ذلك، عكست بعض الوقائع توطد التعاون الاستراتيجي بين الصين وروسيا في الفترة بين عامي 2012 و2013. على سبيل المثال، ذلك التنسيق بين الصين وروسيا في الأمم المتحدة والتصويت بالرفض على مشروع القرار الذي طرحه الغرب (قرار فرض العقوبات على سوريا وإيران). وفي يونيو عام 2012، أصدرت الصين وروسيا بياناً مشتركاً في منظمة شنغهاي للتعاون، رفضتا فيه التدخل العسكري في سوريا⁽²⁾. وبعد

1- Yan Xuetong, "The Instability of China-U.S. Relations," Chinese Journal of International Politics, Vol. 3, No. 3, 2010, pp. 280 -285

2- "بيان منظمة شنغهاي للتعاون رفضاً للتدخل العسكري في سوريا"، "أخبار مرجعية"،
http://china.cankaoxiaoxi.com.46311/0608/2012/shhtml.8-6-2012

انتخاب شي جين بينغ رئيسًا للصين في مارس 2013، كانت موسكو أول محطة في جولات الرئيس شي خارج الصين. وخلال زيارة شي جين بينغ إلى روسيا، أصدرت الدولتان بيانًا مشتركًا، تدعم فيه كل دولة موقف الأخرى من حماية سيادتها على أراضيها⁽¹⁾، ويعكس هذا البيان موافقة البلدين على التعاون فيما بينهما حيال النزاعات على الأرض مع اليابان. على الرغم من أنه كانت قد نشأت النزاعات بين الصين واليابان، وبين روسيا واليابان منذ سنوات بعيدة، إلا أنه لم يكن هناك دعم متبادل صريح بين الطرفين في هذه القضية. في يوليو عام 2013، قامت الصين وروسيا بمناورات عسكرية مشتركة، وكانت المناورات العسكرية البحرية بين الطرفين هي الأوسع مقارنةً بالمناورات العسكرية بين الصين وباقي الدول⁽²⁾. وبالتالي يُعد توطيد التعاون الاستراتيجي بين الصين وروسيا من أهم الإنجازات الدبلوماسية بالنسبة للصين في 2013. وفي أواخر 2013، وضع وزير الخارجية الصيني وانغ يي التطور الذي حققه التعاون الاستراتيجي بين الصين وروسيا على رأس قائمة الإنجازات الدبلوماسية التي حققتها الصين في التقرير السنوي للأعمال الدبلوماسية الصينية⁽³⁾. وفي فبراير 2014، تغيب العديد من قادة الدول الغربية عن حضور الألعاب الأولمبية الشتوية المقامة في مدينة سوتشي الروسية، بينما حرص الرئيس شي على الذهاب إلى روسيا لتهنئة الرئيس بوتين على نجاح الألعاب الأولمبية. وردًا على ذلك، قرر الرئيس بوتين عقد احتفال مشترك مع الصين في العام 2015 لاحتفال بالذكرى مرور سبعين عامًا على الانتصار في الحرب العالمية الثانية، معربًا عن دعم روسيا لموقف الصين من عزل اليابان من دول شرق آسيا⁽⁴⁾. وبعد اندلاع الأزمة الأوكرانية عام 2014، فرضت الدول الغربية عقوبات اقتصادية على روسيا، بينما توصلت الصين إلى اتفاقيات تعاون مع روسيا في مجال الطاقة، وأعرب الرئيس بوتين عن شكره للحكومة الصينية⁽⁵⁾.

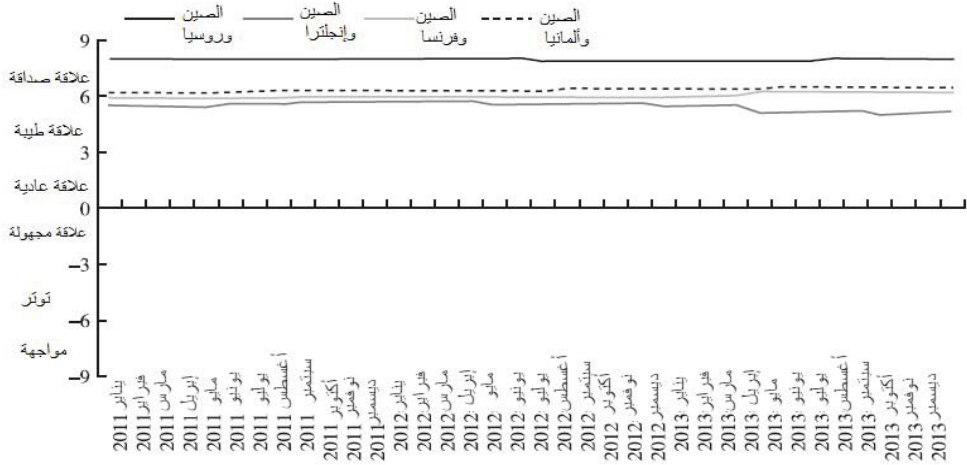
1- "توقيع الرئيس الصيني والروسي على البيان المشترك"، شبكة أنباء شينخوا، <http://news.xinhuanet.com/23/03-2013/c.124494025.htm>, 23-3-2013.

2- Simon Shuster, "The World According to Putin," Time, September 16, 2013, pp. 22-23.

3- "وانغ يي يلخص إنجازات الدبلوماسية الصينية هذا العام ويتطلع إلى الأعمال الدبلوماسية في العام المقبل"، الشبكة الصينية، http://news.china.com.cn/2013-12/19/content_30937823.htm, 19-12-2013

4- "Meeting Putin ,China's Xi Praises Sochi Games ,Cooperation Between 2 Nations ", February, 2014, 7 <http://www.foxnews.com/world/07/2014/02/meeting-putin-china-xi-praises-sochigames-cooperation-between-2-nations>.

5- "روسيا والصين توقعان اتفاقيات للغاز الطبيعي، وقلق أوروبا من التعاون الصيني الروسي في مجال الطاقة"، "المراقب"، 22-5-2014، http://www.guancha.cn/Project/2014_05_22_231545.shtml



الرسم البياني رقم 2: العلاقات بين الصين وأهم الدول الكبرى في أوروبا 2011-2013

مصدر المعلومات: معهد دراسات العلاقات الدولية المعاصرة بجامعة تشينغها، نتائج الأبحاث العلمية، بيانات العلاقات الخارجية الصينية، العلاقات الصينية الروسية (السوفيتية) 1950-2013، العلاقات الصينية الألمانية، العلاقات الصينية الفرنسية، العلاقات الصينية الإنجليزية:

<http://www.imir.tsinghua.edu.cn/publish/iisen/7523/index.html>

كما توطدت العلاقات الصينية الألمانية بشكل أكبر بعد تطبيق الصين لاستراتيجية العمل بجد وحماسة. فعلى مدار سنوات طويلة، كانت ألمانيا أكبر شريك اقتصادي للصين في دول الاتحاد الأوروبي، حيث وصل إجمالي حجم التجارة بين البلدين إلى 161 مليار و130 مليون دولار أمريكي في عام 2012، أي ثلث إجمالي حجم التجارة الصينية الأوروبية⁽¹⁾. وفي عام 2012، وصل حجم الاستثمارات الصينية في ألمانيا مليار و450 مليون دولار أمريكي، محققة زيادة بنسبة 28.5%، وإن كان عدد المشاريع الاستثمارية

1- "Li's Visit to Elevate China's Ties with Germany, Europe," May 24, 2013, http://www.chinadaily.com.cn/china/2013livisit/2013-05/24/content_16529145.htm.

الصينية في ألمانيا يأتي في المركز الثالث بعد الولايات المتحدة وسويسرا⁽¹⁾. على الرغم من أن العلاقات الصينية الألمانية كانت هي الأفضل من بين علاقات الصين مع باقي الدول الكبرى الغربية في عام 2011، إلا أن العلاقات بين الدولتين كانت قد تحسنت بشكل أفضل في الفترة بين عام 2012 و2013؛ حيث زارت رئيسة الوزراء الألمانية أنجيلا ميركل الصين في أغسطس عام 2012، وزار رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ ألمانيا في مايو عام 2013. وصرحت ميركل أكثر من مرة بأن ألمانيا تولي أهمية كبيرة لعلاقاتها مع الصين، وتأمل أن تسعى مع الصين للحفاظ على التبادلات رفيعة المستوى بين البلدين، وتعزيز التعاون وتحقيق التنمية المشتركة⁽²⁾.

وكما هو موضح في الرسم البياني رقم 2، فقد شهد عام 2013 تحسناً ملحوظاً أيضاً في العلاقات الصينية الفرنسية. ففي إبريل عام 2013، زار الرئيس الفرنسي فرنسوا أولاند الصين، وكان الرئيس فرانسوا أولاند أول رئيس من بين رؤساء الدول الكبرى الغربية يزور الصين بعد تولي الرئيس الصيني شي السلطة. وقد صاحب الرئيس أولاند وفد تجاري رفيع المستوى، زار الصين أملاً في الاستفادة من التنمية الاقتصادية الصينية. وفي أثناء هذه الزيارة، وقّعت شركة إيرباص الفرنسية وشركات الطيران الصينية عقود شراء 60 طائرة بقيمة 7 مليارات و770 مليون دولار أمريكي، كما تابحت كل من مؤسسة أريفا النووية الفرنسية وشركة الصين الوطنية للصناعة النووية حول بناء منشأة لمعالجة المخلفات النووية، وشاركت شركة رينو للسيارات أيضاً في المباحثات، واقترحت بناء مصنع في ووخان بقدرة إنتاجية تصل إلى 150 ألف سيارة سنوياً⁽³⁾. وبعد مرور ثمانية أشهر، زار رئيس الوزراء الفرنسي جان مارك أيرو الصين في أغسطس عام 2013 للإشراف على تطبيق المشاريع سالفه الذكر. وفي خلال الزيارة، شهد جان مارك أيرو توقيع خطة بناء

1- "Li Keqiang's Visit to Germany for Managing, Focusing Economic and Trade Issues," May 25, 2013, <http://www.best-news.us/news-4540366-Li-Keqiang-39s-visit-to-Germany-for-managing-focusing-economic-and-trade-issues.html>.

2- "Li Keqiang's Visit to Germany for Managing, Focusing Economic and Trade Issues", May 25, 2013 <http://www.best-news.us/news-4540366-Li-Keqiang-39-s-visit-to-Germany-for-managing-focusing-economic-and-trade-issues.html>.

3- Small Ball, "France Hopes Billion -Dollar China Airbus Deal Is First of Many," April 26, 2013, <http://www.france24.com/en/20130425-china-france-airbus-francois-hollande-business-economy>.

مصنع زركونيوم برأسمال مشترك بين "مؤسسة آريفا" الفرنسية وشركة الصين الوطنية للصناعة النووية، كما تم توقيع عقد مع شركة سيمنس لتقديم عدادات ونظام للتحكم للوحدة الخامسة والسادسة من محطة توليد الكهرباء بالطاقة النووية في فوتشينغ، وتم توقيع اتفاقيات تعاون في مجال الطاقة المتجددة مع شركة قوانغجوو النووية الصينية. واحتفالاً بمرور 50 عاماً على تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين وفرنسا، أعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أنه بدءاً من 27 يناير عام 2014، سوف تصدر تأشيرات سفر السياح الصينيين إلى فرنسا في خلال يومين فقط⁽¹⁾.

كما يُعدّ تحسن العلاقات الصينية الإنجليزية نموذجاً آخر يعكس كيف استطاعت استراتيجية العمل بجد وحماسة تحسين العلاقات الثنائية التي تدهورت بين الصين والدول الكبرى. ففي مايو عام 2012، تجاهل رئيس الوزراء الإنجليزي ديفيد كاميرون التحذيرات الصينية وأصرّ على مقابلة الدالاي لاما في لندن، وأدى هذا التصرف إلى انقطاع اللقاءات رفيعة المستوى بين الدولتين لنحو عام ونصف. ودفعت هذه الحالة إنجلترا إلى السعي لتحسين العلاقات الثنائية بين الدولتين حتى تم دعوة ديفيد كاميرون أخيراً لزيارة الصين في ديسمبر عام 2013، وخلال زيارته إلى بكين، أصدر ديفيد كاميرون بياناً صرح فيه: "يؤكد الجانب الإنجليزي احترامه لسيادة الصين وسلامة أراضيها، ويدعم مبدأ الصين الواحدة، ويحترم المصالح الصينية الجوهرية وقضاياها المهمة"⁽²⁾. وقد لقي هذا التصريح استجابةً إيجابيةً من رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ، فقال: "يقدر الجانب الصيني احترام الجانب الإنجليزي لسيادة الصين وسلامة أراضيها"⁽³⁾. ولقد أدى تحسن العلاقات السياسية إلى تعاون اقتصادي واسع النطاق. فقد اصطحب ديفيد كاميرون في زيارته إلى الصين وفدًا تجاريًا يُعدّ "الأكبر على الإطلاق"، وقال مؤكدًا على كلمة رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ: "يعكس حجم هذا الوفد تطلعاتنا

-
- 1- Laura Zhou, "France to Fast-track Visa Approval for Tourists from China," South China MorningPost, January 15, 2014, <http://www.scmp.com/news/china/article/1405763/francefast-track-visa-approval-tourists-china>.
 - 2- "UK's Cameron Emphasises Business in China Visit," December 2, 2013, <http://news.yahoo.com/uk-cameron-emphasises-business-china-visit-065906352.html>.
 - 3- "British PM Emphasises Business in China Visit," December 3, 2013, <http://au.news.yahoo.com/world/a/20118269/british-pm-emphasises-business-in-china-visit>.

العالية حيال علاقة الشراكة الإنجليزية الصينية. ونأمل أن نبحت جميع الفرص المتاحة للتعاون بيننا خاصةً في المجال الاقتصادي، كما تفتح إنجلترا أبوابها على مصراعها أمام الاستثمارات الصينية⁽¹⁾. وخلال هذه الزيارة أيضاً، شهد ديفيد كامرون ونظيره الصيني لي كه تشيانغ توقيع عشرة وثائق للتعاون بين الطرفين، غطت مجالات تعاون مختلفة منها الفضاء والإعلام وحماية براءات الاختراع وغيرها. كما صرح لي كه تشيانغ بأن الدولتين قد بدأتا مجالات تعاون "كبيرة" في مجالي القطارات السريعة والاستخدام المدني للطاقة النووية⁽²⁾.

3. تحسين العلاقات مع الدول النامية:

كما شهد عام 2013 تحسناً في العلاقات بين الصين والدول النامية. وفي مارس من ذلك العام، زار الرئيس شي القارة الإفريقية، حيث زار تنزانيا والكونغو وجنوب إفريقيا، وحضر أيضاً قمة دول البريكس، والتقى كذلك بالقادة من مصر وإثيوبيا ودول الاتحاد الإفريقي⁽³⁾. وخلال قمة دول البريكس التي عُقدت في ديربان بجنوب إفريقيا، توصل كل من الرئيس شي والرئيس الروسي (بوتين) ورئيس الوزراء الهندي (سينج) والرئيسة البرازيلية (ديلما روسيف) ورئيس جنوب إفريقيا (جاكوب زوما) إلى اتفاقية لتأسيس بنك للتنمية، سوف يوفر الموارد لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة لدول البريكس وغيرها من الدول النامية. كما وافقوا أيضاً على بحث تأسيس شبكة للأمن المالي من خلال إنشاء احتياطي للطوارئ⁽⁴⁾. وفي خلال الحوار الأول بين قادة دول البريكس وقادة القارة الإفريقية، أكد الرئيس شي على أن الصين سوف تعفي الدول غير المتقدمة التي أسست علاقات دبلوماسية مع الصين من الضريبة الجمركية على 97% من المشروعات

1- "UK's Cameron Emphasises Business in China Visit".

2- "British PM Emphasises Business in China Visit".

3- وزارة الخارجية الصينية: "تغطية إعلامية صينية أجنبية لزيارة الرئيس شي جين بينغ لروسيا وتنزانيا وجنوب إفريقيا وجمهورية الكونغو وحضوره الدورة الخامسة من حوار قادة دول البريكس"، موقع وزارة الخارجية الصينية، 2013-3-21.

<http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjby/zjzg/dozys/xwlb/t1023948.shtml>

4- "BRICS Summit Delivers Tangible Results," March 28, 2013, http://www.china.org.cn/world/2013-03/28/content_28381372.htm.

المصدرة إلى الصين⁽¹⁾. ويمثل هذا نموذجًا للسياسة الصينية القائمة على مبدأ "القوي يدعم الأضعف منه"⁽²⁾.

وفي الفترة بين 31 مايو حتى 2 يونيو عام 2013، زار الرئيس شي أمريكا اللاتينية، حيث عقد محادثات ثنائية في ترينيداد وتوباغو مع عدد من قادة الدول المختلفة، منها أنتيغوا وباربودا، وبربادوس، والباهاما، وجمهورية الدومينيكان، وغرينادا، وغيانا، وسورينام، وجامايكا، وذهب بعد ذلك لزيارة كوستاريكا والمكسيك⁽³⁾. وفي سبتمبر من نفس العام، زار الرئيس شي جين بينغ بعض دول آسيا الوسطى، منها تركمانستان، وكازاخستان، وأوزبكستان، وقرغيزستان، وحضر أيضًا قمة مجموعة الـ 20 التي عُقدت في سان بطرسبرج الروسية، وقمة منظمة شنغهاي للتعاون التي عُقدت في بيشكيك بقرغيزستان⁽⁴⁾. وفي أكتوبر، حضر الرئيس شي جين بينغ المؤتمر غير الرسمي الحادي والعشرين لقادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (الأبيك)، وقام بزيارة أهم دولتين في جنوب شرق آسيا وهما إندونيسيا وماليزيا. ولقد تغيب الرئيس أوباما عن هذا المؤتمر بسبب إغلاق مكاتب الحكومة الاتحادية الأمريكية، مما أدى إلى إنجازات كبيرة للرئيس شي جين بينغ في هذا المؤتمر⁽⁵⁾، حيث استطاع شي جين بينغ من خلال طرحه اقتراح بناء "كيان يجمعه مصير مشترك" تجنب دعم إندونيسيا وماليزيا للولايات المتحدة أو الفلبين في مواجهة الصين.

وفي عام 2013، زار رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ بعض الدول النامية، والتقى بعدد كبير من قادة هذه الدول. وفي مايو 2013، زار لي كه تشيانغ كلاً من الهند

1- "BRICS Summit Delivers Tangible Results," March 28, 2013.

2- المصدر "مقال الملك ليانغ خوي في كتاب مينغ تسي".

3- Xi's Latin American Tour to Promote Cooperation," May 3, 2013, http://news.xinhuanet.com/english/china/2013-05/30/c_132417733.htm.

4- Mu Xuequan, "Xi's Central Asia Trip Aimed at Common Development, All-win Cooperation," September 15, 2013, http://news.xinhuanet.com/english/china/2013-09/15/c_125389057.htm.

5- Geoff Hiscock, "Obama Withdrawal Puts China's Xi Jinping in APEC Box Seat," October 7, 2013, <http://edition.cnn.com/2013/10/06/world/asia/apec-obama-xi-putin/index.html>.

وباكستان⁽¹⁾، وعززت الزيارة إلى الهند من الثقة المتبادلة بين البلدين. وعلى الرغم من محاولات الإعلام الهندي لتصعيد النزاعات الحدودية بين البلدين، أصرت الحكومة الهندية على تحسين العلاقات مع الحكومة الصينية. وفي يناير 2014، اقترحت الهند عقد لقاء عسكري بين البلدين، للبحث عن وسيلة فعالة لتجنب أو حل مشكلة تجاوز خط السيطرة الفعلية بين البلدين⁽²⁾. وفي سبتمبر عام 2014، زار الرئيس شي الهند، وتوصل إلى اتفاق مع رئيس الوزراء الهندي، حيث اتفق الطرفان على حل النزاعات الحدودية "بطريقة مقبولة"، وبعد الزيارة سحبت كل دولة قواتها من المناطق الحدودية بين البلدين⁽³⁾.

وفي أكتوبر، حضر رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ الدورة الثامنة من قمة دول شرق آسيا المنعقدة في بروناي، حيث زار كلاً من بروناي وتايلاند وفيتنام. كما حضر أيضاً الدورة الثالثة والعشرين من قمة اتحاد دول جنوب شرق آسيا، حيث أعلن عن خطة لرفع مستوى منطقة التجارة الحرة بين الصين والآسيان، وغيرها من المقترحات، التي شملت تأسيس البنك الآسيوي الاستثماري في البنية التحتية (AIIB)، عملاً على تعزيز بناء البنية التحتية التي تربط بين الصين واتحاد الآسيان⁽⁴⁾. ولقد خففت زيارة لي كه تشيانغ إلى فيتنام من حدة السياسية الفيتنامية بشأن النزاعات في بحر الصين الجنوبي، مما دفع باقي دول اتحاد الآسيان إلى الوقوف في مواقف بعيدة عن سياسة الفلبين حيال هذه النزاعات. وفي نوفمبر، زار لي كه تشيانغ رومانيا، وتعد أول زيارة لقيادي صيني إلى رومانيا منذ 20 عاماً⁽⁵⁾. كما حضر المنتدى الاقتصادي والتجاري بين الصين ودول وسط

1- Ananth Krishnan, "China Announces Premier Li Keqiang's Visits to India, Pakistan," TheHindu, May 14, 2013, <http://www.thehindu.com/todays-paper/tp-national/china-announcespremier-li-keqiangs-visits-to-india-pakistan/article4713049.ece>.

2- "India Invites China for DGMO -level Talks," Deccan Herald, January 16, 2014, <http://www.deccanherald.com/content/380384/india-invites-china-dgmo-level.html>.

3- "Ladakh stand-off: India, China agree to withdraw troops by September 30," The Times of India, September 26, 2014, <http://timesofindia.indiatimes.com/india/Ladakh-stand-off-Chinese-troops-start-withdrawing-from-Chumar/articleshow/43543478.cms>.

4- Hou Qiang, "News Analysis: Li's Visit to Further Strengthen Bilateral Ties between Hanoi and Beijing," October 18, 2013, http://news.xinhuanet.com/english/china/2013-10/18/c_132808810.htm.

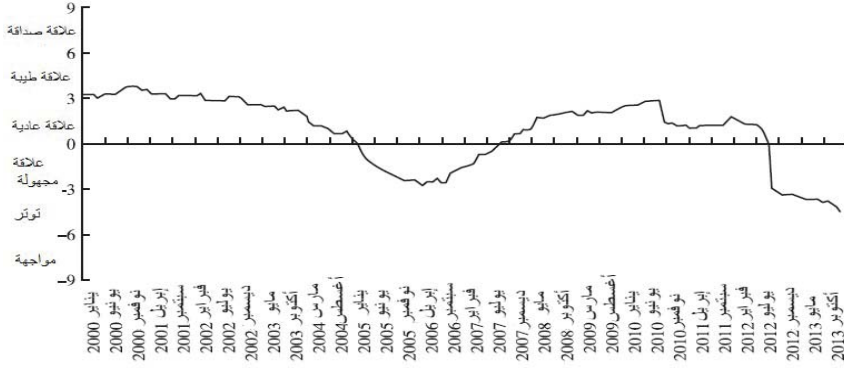
5- Kit Gillet, "China Cosying up to Eastern Europe," Aljazeera, November 26, 2013, <http://www.aljazeera.com/indepth/features/2013/11/china-cozing-up-eastern-europe-2013112513118391613.html>.

وشرق أوروبا المنعقد في بوخارست، والتقى بقيادة نحو ست عشرة دولة من دول المنطقة. ثم اتجه إلى أوزبكستان لحضور المؤتمر الثاني عشر لرؤساء وزارات الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون⁽¹⁾. وإلى جانب حضور هذين المؤتمرين، عقد لي كه تشيانغ محادثات ثنائية مع جميع قادة الدول المشاركة في هذه المؤتمرات.

4. توتر العلاقات الصينية اليابانية:

شهدت الفترة بين عام 2012 و2013 تطوراً في العلاقات الثنائية بين الصين وأهم الدول الكبرى، وذلك باستثناء العلاقات الصينية اليابانية. ويرى البعض أن نموذج العلاقات الصينية اليابانية يعكس عجز استراتيجية العمل بجد وحماسة الجديدة عن لعب دور في تعزيز علاقات الصداقة مع الدول المجاورة. ولكن الواقع ينفي ذلك. لقد تدهورت العلاقات الصينية اليابانية تدهوراً حاداً خلال فترة حكم رئيس الوزراء الياباني جونيتشيرو كوزومي نظراً لإصراره على زيارة ضريح ياسوكوني ست مرات⁽²⁾. وشهدت العلاقات الصينية اليابانية انهياراً آخر في سبتمبر عام 2010، حين اصطدمت إحدى سفن خفر السواحل اليابانية بسفينة صيد صينية بالقرب من جزر دياويو، واحتجزت حكومة (ناوتو كان) ربان السفينة الصينية لمدة 18 يوماً⁽³⁾. والجدير بالذكر أن العلاقات الصينية اليابانية كانت قد شهدت ذلك التدهور بسبب الواقعتين السالفتين ذكرهما خلال فترة تطبيق استراتيجية المتابعة والحذر، مما يثبت عجز هذه الاستراتيجية عن الحد من التدهور الخطير للعلاقات الصينية اليابانية. يوضح الرسم البياني رقم 3 تدهور العلاقات الصينية اليابانية إثر هاتين الواقعتين.

-
- 1- Zhu Ningzhu, "Chinese Premier to Visit Romania, Uzbekistan," November 18, 2013, http://news.xinhuanet.com/english/china/2013-11/18/c_132897930.htm.
 - 2- "Kuizumi Visits Contested World War II Shrine," August 15, 2006, http://www.nbcnews.com/id/14351560/ns/world_news-asia_pacific/t/koizumi-visits-contested-world-war-ii-shrine/#.UslAb4GIWcE.
 - 3- "Zhan Qixiong Back Home in Fujian, Ended Japanese Unlawful Detention," September 25, 2010, <http://www.whatsonxiamen.com/news14781.html>.



الرسم البياني رقم 3: العلاقات الصينية اليابانية 2000-2013

مصدر المعلومات: معهد دراسات العلاقات الدولية المعاصرة بجامعة تشينغها، نتائج الأبحاث العلمية، قاعدة بيانات العلاقات الخارجية الصينية، العلاقات الصينية اليابانية 1950-2013.

<http://www.imir.tsinghua.edu.cn/publish/iisen/7523/index.html>

تُعد المواجهات بين الصين واليابان في الوقت الراهن عاقبة "تأميم" حكومة يوشيهيكو نودا لجزر دياويو في عام 2012. فقد أدت السياسة اليابانية بشأن "تأميم" جزر دياويو إلى مواجهات خطيرة بين البلدين، الأمر الذي أدى إلى التدهور المستمر للعلاقات الصينية اليابانية⁽¹⁾. وازدادت العلاقات سوءاً مع زيارة شينزو آبي ضريح ياسوكوني في ديسمبر عام 2013⁽²⁾. كما هو موضح في الرسم البياني رقم 3، لقد تدهورت العلاقات الصينية اليابانية بشكل أكبر خلال فترة حكم شينزو آبي الثانية مقارنةً بفترة حكم جونيتشيرو كوزومي. وتعد التناقضات الهيكلية بين البلدين أهم الأسباب التي أدت إلى التدهور الحاد

1- Anh Huyen, "Japan's Nationalization of Senkaku Islands Infuriates China," September 11, 2012, <http://vovworld.vn/en-US/Current-Affairs/Japans-nationalization-of-Senkaku-Islandsinfuriates-China/106516.vov>.

2- "China Says Abe not Welcome after War Shrine Visit," The Washington Post, December 30, 2013, http://www.washingtonpost.com/world/asia_pacific/china-says-abe-not-welcomeafter-war-shrine-visit/2013/12/30/bc30314e-7133-11e3-bc6b-712d770c3715_story.html.

للعلاقات الصينية اليابانية في أعقاب عام 2000، فلا تقبل اليابان أن تحل الصين محلها لتصبح ثاني أكبر كيان اقتصادي في العالم. وعلى خلفية ما سبق، يتضح لنا أن العلاقات الصينية اليابانية قد تدهورت لفترات طويلة منذ عام 2001، وكان ذلك قبيل تطبيق استراتيجية العمل بجد وحماسة الحالية، وبالتالي يمكننا أن نقول إن هذه الاستراتيجية لم تلعب دوراً في هذا التدهور.

بالرغم من أن استراتيجية العمل بجد وحماسة الصينية لم تنجح في تخفيف المواجهات بين حكومة شينزو آبي والصين، فإنها نجحت في عزل الحكومة اليابانية عن المنطقة، ووطدت من العلاقات بين الصين وغيرها من الدول. فعلى سبيل المثال، اتخذت كوريا الجنوبية وروسيا والولايات المتحدة مواقف مشابهة للصين تعارض فيها زيارة شينزو آبي لضريح ياسوكوني. حتى إن رئيسة كوريا الجنوبية باك غن هي طبقت سياسة شبيهة للصين حيال اليابان، ورفضت مقابلة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي بعد توليه الحكم في فبراير عام 2013⁽¹⁾. كما طبق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سياسة القوة حيال النزاع الروسي الياباني. وقال وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف): لقد تسبب النزاع الروسي الياباني في عدم توقيع الدولتين على أية اتفاقيات سلمية رسمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولا أعتقد أنه سوف يكون هناك حل لهذا الأمر في المستقبل القريب⁽²⁾. في عام 2014، أجّل الرئيس بوتين زيارته إلى اليابان أكثر من مرة، وبدأت تدهور العلاقات الروسية اليابانية. ومنذ عام 2012، حثت حكومة أوباما اليابان على إعادة 300 كيلوغراماً من البلوتونيوم الذي قدمته الولايات المتحدة لليابان خلال فترة الحرب الباردة لأهداف بحثية⁽³⁾. وخلال القمة الخاصة بين اليابان واتحاد الآسيان المنعقدة في أكتوبر عام 2013، رفضت جميع دول الآسيان، فيما عدا الفلبين، اقتراح اليابان باتخاذ مواقف مشتركة حيال إقامة الصين منطقة دفاع جوي فوق بحر الصين الشرقي⁽⁴⁾.

1- Julian Ryall, "China, South Korea Reject Complaint from Japan over Statue of Assassin," SouthChina Morning Post, January 27, 2014, <http://www.scmp.com/news/asia/article/1360486/china-south-korea-reject-complaint-japan-over-statue-assassin>.

2- Steve Gutterman, "Russia's Putin Accepts Japan Invitation, Minister Says," January 21, 2014, <http://www.reuters.com/article/2014/01/21/us-russia-japan-idUSBREA0K0SF20140121>.

3- "US Presses Japan to Hand Back 300 kg of Plutonium," January 27, 2014, <http://www.vancouverdesi.com/news/us-presses-japan-to-hand-back-300-kg-of-plutonium/706755/>

4- "Japan Unable to Get ASEAN Members on Same Page at Special Summit," The Asahi Shimbun, December 15, 2013, https://ajw.asahi.com/article/behind_news/politics/AJ201312150014.

خامسًا، الخاتمة

حاولت الدراسة تفسير الأسباب وراء قدرة القيادة السياسية المبنية على مفهوم الحكم بالفضيلة، على مساعدة الدول الكبرى الناهضة في بناء نظرية الواقعية الأخلاقية العلاقة بين الأخلاقيات الدولية ومختلف أنواع السلطة، وخلق بيئة دولية مواتية. بالرغم من أن الواقعية الكلاسيكية والواقعة الأخلاقية تؤكدان على أهمية الأخلاقيات الدولية، فإن الواقعية الكلاسيكية لم تميز بين المستويات المختلفة للأخلاقيات الدولية. في حين حللت أن المصادقية الاستراتيجية الدولية هي شرط ضروري يمكن الدول الصاعدة من بناء مكانة قيادية عالمية والحصول على حلفاء أكثر من الدول المهيمنة.

ولقد فرضت الأناركية في الأنظمة الدولية حتمية وجود تناقضات هيكلية بين الدول الصاعدة والدول المهيمنة أو باقي الدول العظمى، تؤدي إلى وقوع الدول الناهضة في "أزمة نهضة". فمع تعاظم قوة الدول الصاعدة، يتعاظم ضغط الأنظمة الدولية عليها. وفقًا لمبادئ الواقعية الأخلاقية، ستتدهور البيئة الدولية المحيطة للدول الصاعدة إلا في حالة مبادرة هذه الدول بخلق بيئة دولية مواتية تخدم نهضتها الذاتية. وحتى تستطيع الدول الصاعدة خلق هذه البيئة، عليها أن تتحمل المزيد من المسؤوليات الأمنية وإلا فسوف تتدهور بشكل طبيعي علاقتها مع الدول المجاورة. وبالتالي عجزت استراتيجية المتابعة والحذر عن توفير بيئة دولية مواتية تساعد الصين على تحقيق نهضة الأمة الصينية؛ لأنه بحسب هذه الاستراتيجية كانت الصين تتهرب من تحمل المسؤولية الأمنية الدولية، ما جعل الدول الأخرى تنظر إلى الصين على أنها دولة كبرى "غير مسئولة". يعتبر القادة السياسيون الذين يحكمون بالفضيلة المصادقية الاستراتيجية أساسًا للسلطة الدولية، وبالتالي يعتبرون بناء المصادقية الاستراتيجية أهم المصالح الوطنية في الدولة. ومن هنا تهدف استراتيجية العمل بجد وحماسة إلى تعزيز المصادقية الاستراتيجية للصين، ويتضمن ذلك تقديم ضمانات أمنية للدول المجاورة. فبحسب الواقعية الأخلاقية، يُعتبر التعاون في المجال الأمني من أهم أسس بناء علاقات استراتيجية موثوق فيها بين الدول الصاعدة وباقي الدول، فالتعاون في المجال الأمني هو فقط ما يستطيع أن يقلل من خوف الدول المجاورة، ويزيد من قدر ثقة الدول الصغرى، مما يؤدي إلى كسب دعم استراتيجي أكبر.

في عام 2013، حققت الصين إنجازات واضحة في المجال الدبلوماسي في ظل استراتيجية العمل بجد وحماسة. وبحسب الواقعية الأخلاقية، يكمن السبب الأساسي وراء هذه الإنجازات في تحول السياسات الدبلوماسية الصينية من التوجه الاقتصادي إلى التوجه السياسي. فبعكس استراتيجية المتابعة والحذر التي تضع الأولوية القصوى للمصلحة الاقتصادية، تعتبر استراتيجية العمل بجد وحماسة الكرامة السياسية مصلحة وطنية أعلى من تحقيق المكاسب الاقتصادية. وللحفاظ على هذه الكرامة السياسية، تعتبر استراتيجية العمل بجد وحماسة "تعزيز علاقات الصداقة" أول أهداف السياسات الدبلوماسية الصينية. ومن هذا المنطلق، تقدم الصين الدعم الاقتصادي للدول الأخرى ليس سعيًا لتعزيز مصالحها الاقتصادية، بل لتعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى، وبالتالي كان من الطبيعي أن تتحسن علاقات الصين مع العديد من دول العالم. وعملاً على بناء بيئة دولية تساعد على تحقيق نهضة الأمة الصينية، طرح الرئيس شي مقترح بناء "كيان يجمعه مصير مشترك" مع الدول المجاورة. وبصرف النظر عما إذا كانت فكرة بناء "كيان يجمعه مصير مشترك" تمثل منظمة دولية أكثر حميمية أو انفصالاً عن المفهوم التقليدي للتحالفات، فإنها على أقل تقدير لا تخلو من التعاون العسكري. وحتى تبني الصين "كياناً يجمعه مصير مشترك"، يتطلب منها ذلك أن تعزز من مصداقيتها الاستراتيجية، وتفعّل سياسات تقدر المبادئ الأخلاقية مع الدول الأعضاء في ذلك "الكيان". وقبل بناء ذلك "الكيان"، سوف تضمن استراتيجية العمل بجد وحماسة على الأقل أن تقف معظم الدول موقف الحياد حيال التنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

بحسب مبادئ الواقعية الأخلاقية، استطاعت استراتيجية العمل بجد وحماسة تحقيق الاستقرار للعلاقات الصينية الأمريكية في الفترة بين عام 2012 و 2013، لأنه قد حولت هذه الاستراتيجية علاقة "الصداقة المزيفة" الصينية الأمريكية، إلى علاقة "تنافس سلمي"، أي ما يُطلق عليه النمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى. وأثناء تمسك الصين باستراتيجية المتابعة والحذر، رفضت الصين والولايات المتحدة الاعتراف بوجود تناقضات هيكلية بينهما، وبالتالي اتخذ الطرفان سياسة "الصداقة المزيفة"، التي كانت وصفاً للعلاقات بين الدولتين من ناحية، واستراتيجية دبلوماسية يتبعها الجانبان من ناحية

أخرى⁽¹⁾. إن "الصدقة المزيفة" باعتبارها استراتيجية دبلوماسية، يمكنها أن تخفف من التوتر بين الصين والولايات المتحدة بشكل مؤقت، ولكنها في الوقت نفسه قد تؤدي إلى توقعات قد تكون ليست في محلها من كل دولة حيال الأخرى. وبالتالي قد تتسبب الآمال العالية في ردود أفعال حادة حيال أي سلوك عدائي من أحد الأطراف مع الآخر. ولذلك كانت العلاقات بين الصين والولايات المتحدة غير مستقرة تمامًا قبل تطبيق استراتيجية العمل بجد وحماسة. بعكس استراتيجية المتابعة والحد، تقوم استراتيجية العمل بجد وحماسة على افتراض وجود تناقضات هيكلية بين دولة صاعدة وأخرى مهيمنة. في أغسطس عام 2011، توصل الرئيس شي ونائب الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى تفاهم مشترك حول التنافس السلمي بين البلدين⁽²⁾. عندما اعترف الطرفان الصيني والأمريكي بأن العلاقة بينهما علاقة تنافسية، لم يعد أي طرف يتقرب سلوكًا ودئيًا من الآخر، مما ساهم في استقرار العلاقات بين الطرفين. وفي أواخر عام 2013، دعم نائب الرئيس الأمريكي هذا المفهوم من الجانب الصيني خلال زيارته إلى الصين، حيث قال: "إنكم صرحاء، وتتمتعون بفكر بناء. وقد تأثرت بهذا كثيرًا منذ البداية"، كما قال أيضًا: "تطوير هذا النمط الجديد من العلاقات بيننا يحتاج بشدة إلى هذه العقلية. فالصراحة تنبع من الثقة. والثقة هي التغيير الحقيقي، وهي أساس التغيير البناء"⁽³⁾.

في ظل الثنائية القطبية في الأوضاع الدولية، أصبح من الصعب على الدول الصاعدة أن تخفي قوتها الحقيقية. بحسب استراتيجية المتابعة والحد، كان على الصين التهرب قدر الإمكان من تحمل المسؤولية الدولية، ولكن لم يقلل ذلك من الضغوط السياسية عليها، فظل المجتمع الدولي يطالبها بضرورة تحمل مسؤوليات دولية أكبر، لدرجة أن الصين كانت تُعتبر دولة "غير ودودة" وحتى "غير أخلاقية". وعلى العكس من ذلك، شجعت استراتيجية العمل بجد وحماسة الصين على تحمل المسؤوليات الدولية التي تأتي نتيجة لتعاظم قوة الصين ومكانتها كدولة كبرى تُعد ثاني أكبر كيان اقتصادي في العالم. وبالتالي

1- Yan Xuetong and Qi Haixia, "Football Game Rather Than Boxing Match: China-U.S. Intensifying Rivalry Does not Amount to Cold War," Chinese Journal of International Politics, Vol. 5, No. 2, 2012, pp. 109 -113.

2- "Remarks by the Vice President at Sichuan University," August 21, 2011, <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/08/21/remarks-vice-president-sichuan-university>.

3- David Nakamura, "Biden Opens Visit to China Aimed at Easing Tensions in Northeast Asia".

كان لهذه الاستراتيجية دور يساعد الصين على بناء صورة طيبة لها كدولة كبرى تلتزم بالمبادئ الأخلاقية وتحمل المسؤولية. وفي الفترة بين عام 2013 و2014 ارتفعت مكانة الصين الدولية بين الدول النامية وخاصةً في إفريقيا. ولم تعد الدول تنظر إلى الصين على أنها تقوم بـ"غزو اقتصادي" لإفريقيا، فقد أرسلت الصين إلى جنوب السودان قوات لحفظ السلام، ما يثبت أن الصين تتحمل مسئولية أمنية دولية⁽¹⁾. استطاعت استراتيجية العمل بجد وحماسة توفير بيئة دولية مواتية لتحقيق نهضة الأمة الصينية، لأنها حملت في فحواها مفهوماً جديداً للأخلاق والمصالح، يقوم جوهره على تقديم المبادئ الأخلاقية على المصالح الاقتصادية، والمقصود بهذه القيم الأخلاقية المساواة والعدل⁽²⁾. يُعد العدل والمساواة قيماً سياسية تمثل المكونات الأساسية في الأخلاقيات الدولية العامة، وبما أنها قيم مشتركة بين معظم الدول، بالتالي ستساعد الصين على الحصول على دعم دولي أكبر. أما استراتيجية المتابعة والحذر فكان جوهرها يقوم على تحقيق المصلحة الاقتصادية فحسب، والسعي إلى المصلحة الاقتصادية فقط يُعد أمراً أنانياً في كل الثقافات. وبالتالي، إذا تمسكت الصين باستراتيجية المتابعة والحذر، فسوف يهدم ذلك بلا أدنى شك صورة الصين الدولية، وستعجز الصين عن خلق بيئة دولية مواتية تساهم في تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية.

وحتى وقتنا الراهن، لا يزال العديد من الباحثين الصينيين والأجانب يرون أن استراتيجية العمل بجد وحماسة محكوم عليها الفشل. لدرجة أن البعض يضع هذه الاستراتيجية على قدم المساواة مع السياسات الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى، والسياسات اليابانية قبل الحرب العالمية الثانية. لم تثبت هذه الدراسة حتمية نجاح النهضة الصينية في ظل استراتيجية العمل بجد وحماسة، بل ناقشت أن هذه الاستراتيجية يمكنها تقديم بيئة دولية أفضل لتحقيق النهضة الصينية مقارنةً باستراتيجية المتابعة والحذر. ولكن يُعد اندلاع المواجهات بين الصين والدول المجاورة أكبر أخطار استراتيجية العمل بجد وحماسة، خاصةً اليابان، وليس نشوب الحرب بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. ونظراً لوجود فجوة متزايدة بين قوة الدولة الصينية والدول المجاورة، من السهل أن ينظر البعض إلى استراتيجية العمل بجد وحماسة بوصفها استراتيجية تقوم على القوة.

1- "الصين ترسل قوات حفظ السلام إلى جنوب السودان للمرة الأولى"، "أخبار مرجعية" 2014-9-26، ص1.

2- يانغ جيه تشي، "الابتكار في نظريات وممارسات الدبلوماسية الصينية في ظل الأوضاع الجديدة".

لذلك ينبغي على الصين أن تطبق استراتيجية العمل بجد وحماسة بمنتهى الذكاء، حتى لا تعتبر الدول الأخرى الصين دولة كبرى متسعة. وفي الوقت نفسه، تحتاج الصين إلى إقناع المجتمع الدولي بعدم دعم تلك الدول التي تعتمد تحدي الصين.

لا يمكننا تقييم دور استراتيجية العمل بجد وحماسة بشكل وافٍ الآن؛ إذ لم يتم تفعيلها إلا لفترة قصيرة. ومع ذلك، لا يمكننا أن ننكر أنها قد حققت إنجازات واضحة في المجال الدبلوماسي، كما قد حققت الحكومة الصينية في الوقت الراهن سمعة طيبة في الداخل والخارج في ظل قيادة الرئيس شي.

تم نشر هذه الدراسة في العدد الرابع من مجلة "العلوم السياسية الدولية" Journal Quarterly Politics International لعام 2014 (العدد رقم 40 من إجمالي الأعداد)، ص 1-35. كما تم نشرها أيضاً في العدد الثاني من "المجلة العلمية الصينية للسياسة الدولية" Journal Chinese The Politics International لعام 2014.

المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني
والمفاهيم والخصائص الجديدة للدبلوماسية الصينية

جين تسان رونغ وانغ خاو



ملخص الدراسة: في مواجهة الأوضاع الدولية والداخلية الجديدة، طرحت اللجنة المركزية للمؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني- بقيادة السكرتير العام شي جين بينغ- سلسلة من المفاهيم الجديدة في الشؤون الخارجية الصينية، كما ظهر أسلوب جديد وخصائص جديدة في ممارسات السياسة الخارجية الصينية. ويدل هذا القدر الكبير من التجديد في المفاهيم والممارسات الدبلوماسية لدى القيادة الصينية الجديدة على أن الدبلوماسية الصينية قد شهدت تغييراً كبيراً جديراً بالاهتمام. فقد اكتسبت الدبلوماسية الصينية بمفاهيمها وخصائصها الجديدة التي جاءت إثر المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني أهميةً كبيرةً ليس بالنسبة للصين فحسب بل للعالم بأسره، وقدمت هذه المفاهيم والخصائص الجديدة إطاراً فعالاً يساعد على متابعة الدبلوماسية الصينية فيما بعد.

الكلمات المفتاحية: التنمية السلمية؛ الحلم الصيني؛ نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى؛ الحدود المبدئية؛ التوازن بين الشرق والغرب.

الباحثان: جين تسان رونغ (1962-)، أستاذ بكلية العلاقات الدولية بجامعة الشعب الصينية ومشرف على رسائل دكتوراه، حاصل على الدكتوراه في القانون، ومتخصص في الدراسات المعنية بالدبلوماسية الأمريكية، والعلاقات الصينية الأمريكية، والسياسة الخارجية الصينية. وانغ خاو (1988-)، باحث في مرحلة الدكتوراه بكلية العلاقات الدولية بجامعة الشعب الصينية.

في نوفمبر عام 2012، انتقلت القيادة الجماعية المركزية للحزب من القيادة القديمة إلى أخرى جديدة بانعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، مما يُعد مؤشراً لدخول عملية الإصلاح الصينية إلى مرحلة جديدة من التطور. وعلى الصعيد الدبلوماسي، بدأت هذه المرحلة الجديدة بانعقاد مؤتمر الدراسة الجماعية الثالث للمكتب السياسي للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب⁽¹⁾ في 28/1/2013. وبالنيابة عن القيادة

1- يُقصد بالدراسة الجماعية للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب: نظام دراسة يعقده المكتب السياسي بصورة منتظمة لمناقشة القضايا الأساسية، يترأسها سكرتير عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ويلقي كلمة فيها، ويحضرها جميع أعضاء المكتب السياسي، ويتم فيها دعوة المسؤولين من الجهات المعنية والخبراء والعلماء لإلقاء محاضرات خاصة في مجالات مختلفة كالقانون والسياسة والتاريخ والثقافة والعلوم والتكنولوجيا وعلم الاجتماع والشؤون العسكرية والخارجية (المترجمة).

الجديدة، طرح شي جين بينغ للمرة الأولى في هذا المؤتمر سلسلةً من المفاهيم الجديدة في الشؤون الخارجية، التي ظل يعمل على تحسينها وتوسيعها وتعميقها منذ ذلك الحين. الأمر الذي أدى إلى ظهور خصائص جديدة كلياً لدى القيادة الجماعية المركزية الجديدة أثناء ممارستها لسياستها الخارجية، التي اعتبرت بداية موفقة لها. سنهتم في هذه الدراسة بتحليل ذلك التجديد في المفاهيم والممارسات الدبلوماسية الصينية التي جاءت إثر المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب، وسوف نبحث ما اكتسبه هذا التجديد من أهمية بالنسبة للصين والعالم من زاوية السياسة الدولية، محاولين أن نقدم إطاراً فعالاً يساعد على متابعة الدبلوماسية الصينية فيما بعد.

أولاً: المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي والمفاهيم الجديدة في الدبلوماسية الصينية

1. الدبلوماسية العامة: إضفاء مغزى عالمي على "الحلم الصيني" على أساس مفهوم التنمية السلمية:

تم طرح تلك السلسلة الجديدة من المفاهيم حول الدبلوماسية الصينية للمرة الأولى - والتي جاءت إثر انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني- في مؤتمر الدراسة الجماعية الثالث للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، حيث ألقى الرئيس شي خلال هذا المؤتمر كلمة بعنوان "التنسيق بين المصالح الخارجية والداخلية، ووضع حجر الأساس لطريق التنمية السلمية"⁽¹⁾. عرض الرئيس في كلمته وبشكل منظم فكرًا شاملاً للقيادة الجماعية المركزية الجديدة حول الشؤون الخارجية. ويمكن تلخيص هذه الكلمة في ثلاث نقاط أساسية: أولاً، التشديد على عزم الصين على اختيار طريق التنمية السلمية؛ ثانياً: التأكيد على ضرورة مواكبة التنمية الصينية للتيارات العالمية، وتحويل الفرص المتاحة للدول الأخرى إلى فرص تستفيد منها الصين، وجعل الفرص الصينية متاحة لبقية دول العالم؛ ثالثاً: عدم التنازل عن حقوق الصين ومصالحها المشروعة، أو التضحية بمصالحها الجوهرية تحت أي ظرف، أي أنه إن سلك الصين طريق التنمية السلمية، ينبغي على باقي دول العالم سلوك ذلك الطريق معها، فلن تستطيع أي من دول العالم تحقيق التنمية المشتركة أو التعايش السلمي فيما بينها إلا من خلال طريق التنمية السلمية.

وترى الدراسة أن من أهم الرسائل التي كشفتها كلمة الرئيس، إصرار الصين على الاستمرار في المضي في طريق التنمية السلمية حتى يكتسب "الحلم الصيني" مغزى عالمياً، وتنعكس تلك المفاهيم الجديدة للدبلوماسية الصينية التي تدفع تحقيق هذا الهدف في

-1 شي جين بينغ، "التنسيق بين المصالح الخارجية والداخلية، ووضع حجر الأساس لسلوك طريق التنمية السلمية"، صحيفة الشعب اليومية، 30-01-2013.

النقطتين الثانية والثالثة من كلمة الرئيس. ونختصر هاتين النقطتين مجازاً في مفهومي "التفاعل بين فرص الصين والعالم" و"تحقيق الوحدة الجدلية للتنمية السلمية". فكما هو معروف للجميع، قام شي جين بينغ - الذي انتخب ليكون السكرتير العام للحزب والعضو الدائم في المكتب السياسي للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني- بزيارة معرض "طريق النهضة" الضخم المنعقد في المتحف الوطني الصيني بمناسبة اختتام المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، وهناك أشار إلى المفهوم الدقيق لـ "الحلم الصيني" عندما قال: "إن تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية هو أعظم الأحلام التي تطلعت لها الأمة الصينية في العصر الحديث"⁽¹⁾. كما قال الرئيس شي خلال لقائه مع الرئيس أوباما في منتجع أئينبرج في صني لاندز بولاية كاليفورنيا أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية في يونيو 2013: "ستسعى الصين جاهدة لتحقيق الحلم الصيني الذي يتمثل في تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية، والحلم الصيني لا يختلف عن أحلام مختلف شعوب العالم كله بما فيها الحلم الأمريكي"⁽²⁾. يتضح من هذا التفسير الذي طرحه الرئيس شي أن الحلم الصيني سوف يكتسب مغزاه العالمي؛ لأنه حلم يسعى إلى التنمية المشتركة، باعتبار أن الصين دولة ناهضة مسئولة تسعى إلى تحقيق حلم يسعى إلى تحقيق المصالح المتبادلة والفوز المشترك مع العالم الخارجي. لذلك سوف نركز هنا على تحليل المفهومين الجديدين في الدبلوماسية الصينية اللذين يدفعان إلى تحقيق هذا الهدف، ألا وهما "التفاعل بين فرص الصين والعالم" و"تحقيق الوحدة الجدلية للتنمية السلمية".

أولاً: مفهوم "التفاعل بين فرص الصين والعالم": يشير هذا المفهوم، للمرة الأولى، إلى أن الصين باعتبارها دولة مسئولة كبرى، ليس فقط عليها استغلال جميع الفرص التي تتيحها العولمة في دفع تنميتها الذاتية، بل يؤكد على ضرورة تطوير الصين لتصبح قوة محركة مهمة تدفع بالتنمية في العالم بأسره. فمنذ انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح، استطاعت الصين تحقيق إنجازات تنموية كانت محط أنظار العالم من خلال الانصهار الإيجابي في بوتقة الأنظمة العالمية وغيرها من الوسائل الأخرى. من منظور

1- جانغ شوه، "ينبغي أن نربط بين الماضي والحاضر، وأن نشق طريق المستقبل، وأن نتقدم بخطوات شجاعة نحو تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية"، صحيفة الشعب اليومية، 2012-11-30.

2- شي جين بينغ، "الحلم الصيني يشبه أحلام شعوب العالم الأخرى". جريدة تشيان جيانغ المسائية، 2013-06-09.

السياسة الدولية، بدأت الأنظمة العالمية المعمول بها حالياً تحول قضايا السياسة الدولية وتياراتها من مفهوم الحروب الاستعمارية والتوسع الخارجي سابقاً إلى مفهوم التعاون السلمي والتنمية المشتركة وذلك مع ظهور "الثقافة اللوكية" (Culture Lockean the)، التي نشأت بقيادة الولايات المتحدة عقب "الحرب العالمية الثانية"⁽¹⁾. ومن ثم فقد استفادت سياسة الإصلاح والانفتاح الصينية قبل أكثر من ثلاثين عاماً، من تطور الثقافة الأناركية الدولية كثيراً، وتستفيد كذلك من القضايا السياسية العالمية الحالية. وكما قال شي جين بينغ في مؤتمر الدراسة الجماعية: "إن التيارات العالمية قوية وجارفة، يحيى من يواكبها، بينما يهلك من يعاكسها. وعلى مدار التاريخ، نجد أولئك الذين اعتمدوا على القوة في شن الغزوات والتوسعات الخارجية انتهوا جميعاً بالفشل. هذا هو قانون الطبيعة. فالعالم المزدهر والمستقر يقدم فرصاً للصين، وتتيح التنمية الصينية فرصاً للعالم كله"⁽²⁾. وترى هذه الدراسة أن الرئيس شي يقصد بهذه الجملة أن الصين ستتحول تدريجياً من مجرد طرف مستفيد إلى طرف يتحمل مسؤولية دولية، وربما سيكون لهذا التحول تأثير عظيم في البحث عن حلول مناسبة للعديد من القضايا العالمية، ودفع الصين لتكون دولة عظمى تحظى بتقدير الجميع. ومن ثم يمكننا أن نعتبر مفهوم "التفاعل بين فرص الصين والعالم" استراتيجية فعالة تعمل على تعميق مفهوم المصلحة المتبادلة والفوز المشترك في ظل ما يمر به العالم من ظروف جديدة⁽³⁾.

ثانياً: مفهوم "تحقيق الوحدة الجدلية للتنمية السلمية": ويشير إلى أن الصين لن تسلك طريق التنمية السلمية إلا إذا مضت باقي دول العالم فيه، فبالنسبة للصين هذا شرط أساسي. ويشير هذا المفهوم كذلك إلى أن الصين، باعتبارها دولة كبرى مسئولة، يجب أن تكون ملمّة وواعية بالقضايا الاستراتيجية، ويجب أن يكون لها مواقف واضحة وثابتة فيما يتعلق بالقضايا المبدئية. فعلى سبيل المثال، عندما تحدث الرئيس شي عن قضية شبه الجزيرة الكورية قال: "لا يجوز لأي شخص أن يحدث اضطرابات

1- Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, Cambridge University Press, 1999, p.246-312.

2- شي جين بينغ، "التنسيق بين المصالح الخارجية والداخلية، ووضع حجر الأساس لسلوك طريق التنمية السلمية"، صحيفة الشعب اليومية، 30-01-2013.

3- جين تسان رونغ، "مسئوليات الدول الكبرى"، دار نشر جامعة الشعب الصينية، بكين، 2011.

في عالمنا أو في أي منطقة بعينها سعيًا وراء المصالح الخاصة"⁽¹⁾، وقد أكد السيد وانغ يي وزير الخارجية الصينية في هذا الصدد قائلاً: "لن نسمح بأي اضطرابات تطرق أبواب المواطنين الصينيين"⁽²⁾. ويتضح من وجهتي النظر السابقتين أنه على الرغم من أن الدبلوماسية الصينية لا تزال تخدم التنمية الاقتصادية المحلية في المقام الأول، ولكن على الجانب الآخر لا تعني التنمية السلمية بالنسبة للصين التهاون في القضايا المبدئية، وإنما تشير إلى ضرورة أن تصبح الصين إحدى القوى المهمة التي تسعى للحفاظ على السلام العالمي. وكما هو معلوم للجميع، فإن الصين، باعتبارها دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، بدأت تبادر بشكل متزايد إلى المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. كما تدعم الصين بحزم شديد الآليات الدولية لمنع الانتشار النووي، ونزع الأسلحة النووية، وتدعو إلى الحل العادل والعقلاني لقضيتي كوريا وإيران النوويتين من خلال الحوار والمشاورات. وفضلاً عن ذلك، عيّنت الصين مبعوثاً خاصاً لدفع عجلة السلام في الشرق الأوسط، وهو يبذل جهوداً كبيرة للتخفيف من حدة الصراعات وحل الأزمات الإنسانية في المنطقة⁽³⁾. مجمل القول أنه مع تحول الصين إلى أحد أهم المشاركين، بل حتى أحد مؤسسي الأنظمة الدولية، لم تُعد التنمية السلمية مجرد خيار استراتيجي بالنسبة للصين، بل أصبحت مسئولية دولية كبرى باعتبار الصين دولة كبرى صاعدة مسئولة.

2. دبلوماسية الدول الكبرى: بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى:

طرح السيد داي بينغ قوه مفهوم "نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى" للمرة الأولى، خلال الجولة الثانية من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في مايو 2010، وكان حينها بمجلس الدولة الصيني⁽⁴⁾. وخلال زيارته إلى الولايات المتحدة في فبراير 2012، أكد شي جين بينغ الذي كان يتقلد منصب نائب

1- شي جين بينغ، "لنبن معاً مستقبلاً أفضل لآسيا والعالم"، صحيفة الشعب اليومية، 08-04-2013.

2- وانغ يي، "لن نسمح بأي اضطرابات تطرق أبواب المواطنين الصينيين"، صحيفة الشعب اليومية، 7/4/2013.

3- جين تسان رونغ، "مسئوليات الدول الكبرى"، دار نشر جامعة الشعب الصينية، بكين، 2011.

4- وكالة شينخوا، "أصل فكرة بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية"

http://news.xinhuanet.com/world/2013-06/06/c_116064614.htm

رئيس الدولة آنذاك قائلاً: "يجب دفع علاقات التعاون والشراكة بين الصين والولايات المتحدة لتحقيق تقدم أكبر، والسعي من أجل تحويل علاقات التعاون والشراكة بين الدولتين إلى نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى يليق بالقرن الحادي والعشرين"⁽¹⁾. عقدت حكومتا الدولتين منذ ذلك الحين العديد من التفاعلات الإيجابية تدور حول بناء "نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى"، وتحول هذا المفهوم الدبلوماسي الجديد في النهاية إلى نقطة تفاهم مشتركة بين الدولتين، وكان ذلك اللقاء الذي جمع بين رئيسي الدولتين في ولاية كاليفورنيا في يونيو عام 2013 خير دليل على هذا التقارب. بالإضافة إلى ذلك، طبقت الحكومة الصينية الجديدة هذا المفهوم في علاقتها مع غيرها من الدول الكبرى المهمة، فعلى سبيل المثال، عندما تقلد شي جين بينغ السلطة كانت أولى زيارته إلى روسيا، ما يدل على أن العلاقات الصينية الروسية قد أصبحت نموذجاً لذلك "النمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى"⁽²⁾. خلاصة القول، إن طرح مفهوم "نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى" بشكل منظومي، والتركيز على تفسيره، والسعي لتطبيقه، كلها توجهات استراتيجية جديدة طرحتها القيادة الجماعية المركزية الجديدة لمعالجة علاقاتها مع الدول العظمى.

وطبقاً لخطابات الرئيس شي في العديد من المواقف، يشير مفهوم "نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى" - أي الصين والولايات المتحدة الأمريكية - إلى ثلاثة جوانب، تشمل: أولاً، عدم النزاع أو المقاومة؛ ثانياً، الاحترام المتبادل؛ ثالثاً، التعاون وتحقيق الفوز المشترك⁽³⁾. وإذا نظرنا إلى تاريخ العلاقات الدولية ووضعها الراهن، نجد أن الهدف الأول من بناء "نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى" - أي الصين والولايات المتحدة - هو محاولة للبحث عن حلول مناسبة للخلافات والتناقضات الكامنة في العلاقات بين الطرفين، وتجنب تكرار "مأساة سياسية للقوى العظمى" أو ما يُدعى بـ"فخ ثوسيدايديس". أما من حيث الممارسات الدبلوماسية، فإن ذلك التفاهم المشترك بين الصين والولايات المتحدة

1- نفس الهامش السابق.

2- يو سوي، "ثمار وفيرة لزيارة شي جين بينغ إلى روسيا، المغزى العالمي للنمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى": http://www.china.com.cn/international/txt/2013-04/03/content_28433981.htm

3- شي جين بينغ، "ملخص النمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى بين الصين والولايات المتحدة: عدم النزاع أو المقاومة، الاحترام المتبادل، التعاون وتحقيق الفوز المشترك":

http://news.xinhuanet.com/politics/2013-06/10/c_116107914.htm

حول بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى، لا يشكل تأثيراً واسعاً على العلاقات بين الدولتين فحسب بل يؤثر كذلك على منطقة آسيا والمحيط الهادئ بل على العالم بأسره، حيث أصبحت هذه القضية إحدى أهم القضايا الساخنة في السياسة العالمية. مما لا يدع مجالاً للشك، أن التأثير الكبير لهذه القضية يرجع إلى ذلك القدر غير المسبوق من التعقيد والأهمية البالغة للعلاقات بين الصين والولايات المتحدة حالياً. من ناحية، فإن الصين والولايات المتحدة باعتبارهما دولتين كبريين عالمياً من حيث حجم الاقتصاد والتأثير الدولي، تعتمد كل منهما على الأخرى بشكل عميق لم تشهده الدولتان في تاريخ علاقاتهما من قبل سواء على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية أو على صعيد التحديات العالمية المشتركة؛ ومن جانب آخر، فإن الصين والولايات المتحدة باعتبارهما دولتين كبريين بينهما اختلافات ثقافية واضحة واختلافات هيكلية في وسائل تحقيق مصالحهما الاستراتيجية، تُعد قضية انعدام الثقة بينهما من أكبر القضايا التي يصعب معالجتها على مدار تاريخ العلاقات بين الدولتين، وخاصةً مع النهضة السريعة والمستمرة للصين، ولا يمكن تجنب ظهور اختلافات هيكلية بين الدولتين على نحو بارز. وعلى هذا فإن مسألة بناء نمط جديد للعلاقات بين الصين والولايات المتحدة، تتميز بقيمة عملية ومغزى تاريخي في الوقت نفسه. باختصار يمكن القول بأن هناك مميزات واضحة وكذلك معوقات عديدة تقف أمام بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى (الصين والولايات المتحدة). ومن ثم يكمن جوهر القضية في مدى قدرة الطرفين على تحقيق المصالح وتجنب المخاطر، و"الإدراك" الدقيق من كل طرف للآخر، ما يضمن تجنب أحكام استراتيجية خاطئة، ويقلل من انعدام الثقة بين الطرفين⁽¹⁾.

وترى هذه الدراسة أن النموذج القابل للتطبيق من النمط الجديد للعلاقات بين الصين والولايات المتحدة هو نموذج "الشراكة الوظيفية" المبني على مفهوم "التحول المشترك" الذي طرحه السياسي الأمريكي الشهير هنري كيسنجر، ويشير هذا المفهوم إلى أن يشترك الطرفان في السلطة الدولية ويتحملا في الوقت نفسه المسؤولية الدولية. وفي مواجهة التحديات العالمية، يساعد هذا المفهوم الطرفين على تحقيق مصالحهما، مما يقدم

1- روبرت جيرفيس، "الإدراك والإدراك الخاطئ في السياسة الدولية" النسخة المترجمة إلى اللغة الصينية، بكين. دار نشر المعارف العالمية، 2003.

3. دبلوماسية دول الجوار: مفهوم العلاقة الحميمة، الصدق، تحقيق المنفعة، التسامح:

عقدت اللجنة المركزية للحزب ندوة عن الأعمال الدبلوماسية مع دول الجوار للمرة الأولى في 2013/10/24. وخلال الندوة، طرح شي جين بينغ السكرتير العام للجنة المركزية، السياسة العامة للدبلوماسية مع دول الجوار، ألا وهي معاملة الدول المجاورة بمودة، واتخاذهم كشركاء للدولة، والتمسك بحسن الجوار، وإثراء هذه العلاقة وتأمينها، مما يجسد مفهوماً جديداً كلياً يقوم على مبادئ العلاقة الحميمة والصدق وتحقيق المنفعة والتسامح⁽²⁾. وترى الدراسة أن هذا المفهوم الجديد للدبلوماسية يعكس الأهمية البالغة التي تمثلها دول الجوار بالنسبة للصين، ويجسد توجه الصين الحالي نحو تعديل أفكارها الدبلوماسية حيال الدول المجاورة استجابةً للتغيرات التي شهدتها الأوضاع الدولية والمحلية.

أولاً: لطالما كانت الدبلوماسية مع الدول المجاورة على رأس القضايا في مفهوم "الدبلوماسية الشاملة" الصينية. وتُعتبر قارة آسيا الساحة الدبلوماسية الأهم بالنسبة للصين باعتبارها دولة كبرى في شرق القارة الآسيوية، ومن ثم فإن قدرتها على إدارة علاقاتها مع الدول المجاورة أمر يؤثر على وضع الدبلوماسية الصينية ككل. فبعد انتهاء الحرب الباردة، تغيرت الساحة الدولية تغيراً جذرياً؛ لذلك بدأت الصين تعزز علاقاتها مع الدول المجاورة بمفاهيم جديدة كلياً سواء على المستوى الاقتصادي أو الدبلوماسي أو الأمني. على المستوى الاقتصادي، بدأت الصين توسع من انفتاحها على الخارج، وتعمق تبادلاتها الاقتصادية والتجارية مع جميع الدول المجاورة؛ وعلى المستوى الدبلوماسي، بدأت الصين تنضم بشكل أوسع إلى مؤسسات ومنظمات محلية متعددة الأطراف، على

1- هنري كسنجر، "عن الصين" النسخة المترجمة إلى اللغة الصينية، بكين، دار نشر الصين الدولية للائتمان والاستثمار، 2012، ص515.

2- خونغ جو، "الحكم الأربع لدبلوماسية دول الجوار ذات الطابع الصيني: العلاقة الحميمة، والصدق، وتحقيق المنفعة، والتسامح" http://news.xinhuanet.com/world/2013-11/08/c_118063342.htm

سبيل المثال انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة للصين والآسيان 10+1، وكذلك منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC)، كما عززت من علاقاتها الدبلوماسية مع جميع الدول المجاورة على أساس تأسيس علاقات ثنائية مع كل من هذه الدول. أما على الصعيد الأمني، فقد اتخذت الصين من "مفهوم الأمن الجديد" استراتيجية خارجية تمثل جوهر استراتيجيتها مع دول الجوار على وجه الخصوص، وتسعى من خلالها إلى القضاء على الشكوك الاستراتيجية وتعزيز الثقة المتبادلة بينها وهذه الدول، وحماية السلام والاستقرار الإقليميين. وبلا شك حققت الدبلوماسية الصينية مع الدول المجاورة نجاحات واضحة في فترة ما بعد الحرب الباردة.

ثانيًا: مع ارتفاع مكانة القارة الآسيوية في الساحة السياسية والاقتصادية الدولية، وتحول مركز اهتمام الاستراتيجية الأمريكية إلى الشرق في السنوات الأخيرة، بدأت تظهر بعض التوجهات الفرعية التي كانت كامنة سابقًا في ظل تيار سائد معني بالتعاون الاقتصادي المحلي، وخاصةً ظهور تلك النزاعات بين الصين وبعض الدول الساحلية المجاورة حول السيادة على الأراضي في بحر الصين الشرقي والجنوبي، التي أصبحت من أكبر القضايا السياسية عالميًا. وفي ظل هذه التغيرات، كانت الصين في أمس الحاجة إلى تعديل استراتيجيتها الدبلوماسية مع دول الجوار، ووضع مفاهيم جديدة كليًا تحكم أعمالها الدبلوماسية مع هذه الدول.

ترى الدراسة أن ذلك المفهوم القائم على العلاقة الحميمة، والصدق، وتحقيق المنفعة، والتسامح هو فكر مواز يواكب العصر. فأولاً: يعد هذا المفهوم القائم على العلاقة الحميمة والصدق وتحقيق المنفعة والتسامح، امتداداً للمفهوم التقليدي للدبلوماسية مع الدول المجاورة، الذي يدعو إلى تعزيز علاقات حسن الجوار والصداقة، ودفع استراتيجية تسعى إلى تحقيق المصلحة المتبادلة والفوز المشترك، والحفاظ على مواقف تتسم بالانفتاح والتسامح. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعكس هذا المفهوم أهمية الدول المجاورة كجزء مهم لتحقيق بناء "مجتمع يجمعه مصير مشترك" بالنسبة للصين، ومن ثم تعزز من الألفة مع الدول المجاورة وقدرتها على التأثير عليها، وتسعى لمحو ما يُدعى بـ"نظرية التهديد الصينية"، لخلق بيئة محيطة تكون أكثر نفعاً في حل المشكلات والتناقضات الكثيرة القائمة في الوقت الراهن. ثانيًا: ترى الدراسة أن مفهوم العلاقة الحميمة والصدق

وتحقيق المنفعة والتسامح في حد ذاته قائم على أساس مفهومي "التفاعل بين فرص الصين والعالم" و"تحقيق الوحدة الجدلية للتنمية السلمية" المطروحين في الدبلوماسية العامة، وخاصة مفهوم "الصدق" الذي يُظهر فكراً جديداً في الدبلوماسية الصينية مع الدول المجاورة، حيث إنه يعزز من مفهوم "المعاملة بالمثل"، لأنه ليس بالضرورة يعني معاملة الآخر بصدق تجنب الخلافات أو القيام بتنازلات لا حدود لها أو لا أساس لها، وإنما يمكن مواجهة وحل المشكلات على أساس المبادئ الخمسة للتعایش السلمي⁽¹⁾. وعلى هذا تؤكد الصين عند معالجتها للقضايا المتعلقة بالنزاع على سلطة أراضيها في المجال البحري، على أمانتها في حل هذه القضايا مع بعض من الدول المجاورة عن طريق المشاورات العادلة والوسائل السلمية. ومع ذلك، فإنه إذا أصرت بعض الدول القليلة الأخرى على المواجهة وتمسكت بمواقفها غير المبررة، فسوف تتعامل الصين مع هذه الدول بطريقة مختلفة انطلاقاً من مفهوم "تحقيق الوحدة الجدلية للتنمية السلمية" ومفهوم "المعاملة بالمثل"، وهذا أمر يتفق مع المنطق، ويعكس مسئولية الصين حيال حماية مصالحها الخاصة الأساسية والحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

1- تشير المبادئ الخمسة للتعایش السلمي إلى الاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامة أراضيها، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعایش السلمي. وطرح رئيس مجلس الدولة الصيني الراحل شو إن لاي هذه المبادئ الخمسة خلال محادثاته في بكين مع الوفد الهندي في بداية المفاوضات التي عُقدت من ديسمبر 1953 إلى إبريل 1954 بين ممثلين عن الحكومتين الصينية والهندية. ومنذ يونيو عام 1954، عندما أدرجت المبادئ الخمسة في البيان المشترك الذي أصدره شو إن لاي ورئيس الوزراء الهندي الراحل جواهر لال نهرو، اعتمدت هذه المبادئ في العديد من الوثائق الدولية الأخرى وحظيت بقبول في العالم باعتبارها مبادئ تحكم العلاقات بين الدول (المترجمة).

ثانيًا: المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني والخصائص الجديدة للدبلوماسية الصينية

شهد مفهوم الدبلوماسية مع دول الجوار، كما أشرنا أعلاه، تعديلات دقيقة جاءت نتيجة لما شهدته الأوضاع المحيطة من تغيرات. صحيح أنه لم تتغير التوجهات الأساسية التي تدعو إلى السلام والتنمية والتعاون، أما على الجانب الآخر، فقد أكدت الصين خلال محاولاتها لحل خلافاتها الحالية على مفاهيم جديدة تدعو إلى المبادرة والحفاظ على الحدود المبدئية ومعالجة كل حالة حسب ما يقتضيه الأمر. وقد انعكست هذه التغيرات البارزة في خصائص جديدة تبنتها الدبلوماسية الصينية إثر انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني.

فبعد انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب، ظهرت خصائص جديدة جديرة بالاهتمام خلال الممارسات الدبلوماسية الصينية. وترى هذه الدراسة أن هذه الخصائص الجديدة ليست فقط مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمفاهيم الجديدة التي تناولها الجزء الأول من البحث بالتحليل، وإنما جاءت تلبيةً لمقتضيات البيئة الدولية المحيطة بالصين. فمن جانب، بات العالم بأسره يتقرب دوراً أكبر تلعبه الصين في القضايا الدولية، خاصةً مع الارتفاع الكبير لقوة الدولة الصينية مؤخراً؛ ومن جانب آخر، أصبح لا مفر من مواجهة الصين لضربات مضادة من العالم الخارجي في مواجهة تطورها السريع وما يصحبه من "ضغوط على النظام الدولي". وفي مواجهة ذلك، تحتاج الصين إلى تعديل ملائم في استراتيجياتها وسياساتها التي تنتهجها خلال ممارساتها الدبلوماسية، ما يضمن للصين حصولها على بيئة خارجية مثلى وسط التقلبات السياسية والاقتصادية العالمية المتشعبة والمعقدة. وبشيء من التفصيل، نقول إن القيادة الجماعية المركزية الصينية الجديدة قد تبنت خصائص جديدة في ممارساتها الدبلوماسية، نذكرها فيما يلي.

1. المبادرة: تقديم الذات في المقام الأول:

ظهر جلياً توجه "المبادرة" في الدبلوماسية الصينية بعد انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب، حيث أصبحت الصين تؤكد على ضرورة "تقديم الذات في المقام الأول" بشكل أكبر من ذي قبل. ومنذ انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح، ونظراً لما تلعبه الدبلوماسية من دور هائل في خدمة بناء الاقتصاد المحلي، ظلت الدبلوماسية الصينية في معظم الأحيان في مجرد حالة "استقبال" أو "توجيه"، أي أنها لا تحل الخلافات إلا عند ظهورها، ومن ثم كان موقفها سلبياً بعض الشيء، وأوضح مثال على ذلك هو موقف الصين من أزمة مضيق تايوان في منتصف تسعينيات القرن العشرين. إلا أن ذلك كان يعود في المقام الأول إلى ضعف الدولة الصينية آنذاك، حيث كانت القضايا الداخلية لها الأولوية الكبرى مقارنةً بالقضايا الدبلوماسية. أما الآن، مع الزيادة الواضحة لقوة الدولة الصينية، وتوسع مصالحها الخارجية بشكل متزايد، وتعمق مشاركتها في الحوكمة العالمية يوماً بعد يوم، فقد احتلت الدبلوماسية مكانة لا تقارن بما كانت عليه من قبل في الاستراتيجية التنموية للدولة، ولذا كان من الحتمي أن تُظهر الدبلوماسية الصينية وجهاً جديداً يدعو إلى المبادرة.

تتركز أهم القضايا الدبلوماسية الصينية حالياً في جانبين أساسيين: أولاً: انعدام الثقة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة؛ ثانياً: النزاعات مع الدول المجاورة على سيادة الأراضي في المجال البحري. وفقاً لما يقتضيه المنطق قديماً، كان لا بد على القيادة الجماعية الجديدة أن تبدأ بهاتين القضيتين فور تقلدها للسلطة. إلا أنه بعد أقل من أسبوع من تسلم الرئيس شي جين بينغ السلطة، ذهب في جولة من الزيارات الرسمية، أولها إلى روسيا وبعض الدول الإفريقية، ثم إلى العديد من الدول في أمريكا اللاتينية، وأخيراً في يونيو ذهب إلى منتجع أنينبرج في صني لاندز بولاية كاليفورنيا للقاء الرئيس أوباما. ويتضح لنا من ذلك، أن الحكومة الصينية الجديدة مهدت أعمالها بفكر جديد يتمثل في "البدء بما هو خارجي ومحيط ثم التوجه إلى الداخل"، نقول مجازاً إنها قامت بتعزيز "جبهة ومؤخرة الجيش"، ثم بعد ذلك تحولت لحل القضايا الداخلية الملحة، مما يعكس توجهها جديداً يدعو إلى المبادرة و"وضع الذات في المقام الأول"، دون السماح للآخرين أن يملوا إرادتهم على الصين أو السيطرة عليها. وكانت نتيجة هذا التوجه مبادرة الجانب الأمريكي بدعوة

الرئيس شي جين بينغ لزيارة الولايات المتحدة في يونيو، وهو ما يثبت أن هذا الخيار الجديد الذي اتخذته القيادة الجديدة قد عزز من مكانة الصين في المحادثات الدولية.

2. الشمولية: الدبلوماسية العامة:

تنعكس خاصية جديدة من خصائص الدبلوماسية الصينية في التوجه "متعدد الاتجاهات". وينعكس ذلك أولاً على نطاق زيارات القيادة الحالية الواسعة التي امتدت تقريباً إلى قارات العالم أجمع. فعلى سبيل المثال، قام الرئيس شي بزيارة جمهورية ترينيداد وتوباغو الكاريبية في يونيو العام الماضي، وبالرغم من أن العلاقات بين الدولتين تعود إلى عام 1974، إلا أنه لم يقم أي من القادة الصينيين بزيارة لهذه الدولة لما يقرب من أربعين عاماً، ومن ثم جاءت زيارة الرئيس شي لسد هذه الثغرة. فضلاً عما قام به الرئيس شي من نشاطات خارجية امتدت إلى روسيا وإفريقيا والأمريكتين ووسط آسيا وجنوب شرق آسيا في العام الماضي، قام لي كه تشيانغ رئيس مجلس الدولة الصيني كذلك بزيارات إلى العديد من الدول في جنوب آسيا ووسط وشرق أوروبا. ثانيًا: أصبحت القضايا التي تنطرق لها الدبلوماسية الصينية تشمل جميع التوجهات. في الماضي، كانت الصين تنطلق دوماً من مصالحها القومية العملية، وتهتم بتطوير علاقاتها مع الدول الكبرى والدول المجاورة، في حين لم تكن تحظى قضايا التعاون الإقليمي باهتمام كافٍ. أما الآن، ومع الظهور المتزايد لقضايا العولمة التي أصبحت تمس جميع بقاع العالم، فقد بدأت الصين تهتم بالمشاركة في الحوكمة العالمية، وتعزز من مفهوم الدبلوماسية العامة. فعلى سبيل المثال أدلى الرئيس شي بتصريحات عديدة حول الحوكمة العالمية خلال الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس منتدى بواو الآسيوي، مما يعكس أن الصين ستصبح مشاركاً رئيسياً في الحوكمة العالمية تقدم إسهامات أكبر في مكافحة الفقر والكوارث، وتحقيق الاستقرار المالي والتجاري⁽¹⁾. وكذلك لا تألو الحكومة الصينية جهداً لتعميق التبادلات الثقافية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتوسيع انتشار اللغة الصينية، مما يعكس الزيادة المستمرة في مكانة الدبلوماسية العامة كجزء مهم من الدبلوماسية الصينية. إجمالاً لما سبق، ترى الدراسة أن هذه التوجهات الجديدة للدبلوماسية الصينية

-1 شي جين بينغ، "لنبن معاً مستقبلاً أفضل لآسيا والعالم"، صحيفة الشعب اليومية، 2013-04-08.

تُعد تجسيدًا حيًا لمفهوم "التفاعل بين فرص الصين والعالم" الذي طرحناه في الجزء الأول من هذه الدراسة.

3. الحفاظ على المصالح الصينية الخاصة والتأكيد على شروط التنمية السلمية:

أكدت الصين في العديد من المناسبات الخارجية على تمسكها بالحفاظ على "الحدود المبدئية"، الأمر الذي يعكس عزم الصين المتزايد على حماية مصالحها الخاصة وتوضيح شروط التنمية السلمية. فعلي سبيل المثال، عندما كان الرئيس شي ورئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ يؤكدان في مواقف مختلفة على أهمية التعاون بين الدول، كانا يؤكدان دومًا على أن الصين لن تتنازل عن مصالحها الجوهرية، وأن مصالحها هذه غير قابلة للمقايضة، وهذا هو ما تقصده الصين بالحفاظ على الحدود المبدئية، مما يعكس أن القيادة الجديدة أصبحت تؤكد على هذا المفهوم بشكل أكثر وضوحًا من ذي قبل، مما يعكس ثقة الصين بنفسها، وأن هذا واجب عليها باعتبارها "دولة مسئولة كبرى". ونرى أنه في ظل ما تواجهه الصين من نزاعات مع الدول المجاورة على سيادة الأراضي في المجال البحري، فإن التأكيد على أهمية التعاون السلمي، وتعريف العالم الخارجي بما هي الحدود المبدئية في هذه القضايا بالنسبة للصين، ليس فقط سيتجنب إثارة القلق حول ما يُدعى بـ"نظرية التهديد الصينية"، بل سيلعب دورًا إيجابيًا في الحد من الشكوك الاستراتيجية ويقلل من مخاطر إثارة حرب مفاجئة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالتواصل بين الصين والولايات المتحدة، فتعريف الولايات المتحدة بالحدود المبدئية الاستراتيجية للصين يصب في مصلحة القضاء على أي سوء فهم استراتيجي قد ينشب بين الطرفين. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الصين تقف على "مسافات مختلفة" من الدول المجاورة والتعامل مع كل دولة بحسب ما يقتضيه الأمر، مما يعكس تأكيدها على احترام "الحدود المبدئية"، وتأكيدها على أن هناك شروطًا للتنمية السلمية، الأمر الذي يساعد على حماية الصين لمصالحها القومية ويعزز من قوة تأثيرها على الدول المجاورة.

4. الاهتمام بالتوازنات: استراتيجية التوجه إلى الغرب والتوسع خارج القارة الآسيوية:

في مواجهة التخطيط الاستراتيجي الأمريكي الذي يدعو إلى العودة إلى القارة الآسيوية، بدأت الصين تهتم بتحقيق "التوازن بين الشرق والغرب"، أي أنها قد وسعت من المكانة التي تحتلها "استراتيجية التوجه إلى الغرب" في الدبلوماسية الصينية، وتدعو في الوقت نفسه إلى "التوسع خارج القارة الآسيوية" بشكل إيجابي. على مدار أكثر من ثلاثين عاماً من انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح، ونظراً لما تتمتع به المناطق الساحلية بشرق الصين من تميز جغرافي يمكنها من التواصل مع الخارج؛ لذا كان الاقتصاد الصيني مرتكزاً على المناطق الساحلية بجنوب شرق الصين، ومن ثم كانت أهم التوجهات الدبلوماسية الصينية تميل نحو المناطق في جنوب شرق القارة. إذا نظرنا إلى الأمر بنظرة موضوعية، فسنجد أنه كان لهذا الخيار الاستراتيجي إسهامات لا يمكن محوها في تحقيق النمو السريع والمستمر للاقتصاد الصيني. ولكن نظراً لما تواجهه الصين الآن من ضغوط استراتيجية متصاعدة في هذا الاتجاه، وخاصة أن الاستراتيجية الأمريكية التي دعت إلى التحول إلى الشرق قد تسببت في "انفجار" قضايا بحر الصين الشرقي والغربي خلال السنتين أو الثلاث الأخيرة، من ثم إذا نظرنا الآن إلى الأمر من زاوية استراتيجية، سنجد أن "التفات الصين إلى الغرب" و"التوسع خارج القارة الآسيوية" يمكنه أن يحقق توازناً في مواجهة الضغوط القادمة من الشرق. فعلى سبيل المثال، لم تكتفِ الصين بدفع "منظمة شنغهاي للتعاون" نحو لعب دور أكبر في المنطقة، بل قام الرئيس شي في سبتمبر العام الماضي بزيارة أربع دول بوسط آسيا، وطرح خلال الزيارات فكرة بناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير"، الذي يُعد سبباً استراتيجياً يسعى إلى تعميق الاتصال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين جميع دول أوروبا وآسيا، وكذلك سوف يعمل على تعزيز المصالح المتبادلة والفوز المشترك بين الدول⁽¹⁾.

-1 شي جين بينغ، "لنعزز الصداقة بين الشعوب، ولنبن مستقبلاً أفضل"، صحيفة الشعب اليومية، 7/9/2013.

5. الاهتمام بالمجال البحري: حماية مصالح الصين البحرية، ودفع التحديث في أنظمة الدفاع الوطني:

بدأت الصين تدفع بالإسراع نحو تحديث أجهزة الدفاع الوطني في الدولة، وتحفيز التوجه إلى المصالح البحرية، التي تُعد مطالب موضوعية لتحقيق التنمية وتلبية التغيرات في قوة الدولة الصينية ومصالحها، كما تعد كذلك طريقاً حتمياً لتحقيق مزيد من التنمية. فعلى سبيل المثال، يُمثل الاقتصاد البحري لدى الصين 10% من مجمل الاقتصاد القومي، ويستمر في التطور بسرعة أكبر من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي GDP. ومن ثم لطالما كانت الصناعات البحرية منذ القدم جزءاً لا غنى عنه في الاقتصاد الصيني؛ ولذلك سوف تلعب دوراً أكثر أهمية في المستقبل. وبناء على ذلك، بدأت الحكومة الصينية تهتم أكثر بمصالحها البحرية، ونظراً لارتباط الاقتصاد البحري بالمصالح الحيوية بالعديد من الصناعات والقطاعات الاجتماعية، نجد أن ضغوط المجتمع المدني نحو المطالبة بحماية المصالح البحرية في زيادة مستمرة⁽¹⁾.

6. السمات الشخصية والخصائص الواضحة للقيادة الصينية الجديدة:

تتميز القيادة الصينية الجديدة بأساليب وخصائص مميزة تمثل عنصراً مهماً في الخصائص الجديدة للدبلوماسية الصينية، ويُعد اجتهادهم في العمل من أكبر دعائم الدبلوماسية العامة الصينية. فعلى سبيل المثال، يستخدم الرئيس شي ورئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ لغةً بسيطةً سهلة الفهم في خطاباتهم، كما يتميزان بغزارة المعرفة والقدرة على الاتصال الفعّال، وعادةً ما يبسطان أفكارهما سواء بطرح الأمثلة أو سرد القصص وغيرها من الطرق الأخرى، مما له أثر طيب وفعّال في تعزيز التفاهم مع الدول الأخرى وتقليص الفجوة بينها.

-1 جين تسان رونغ، وانغ خاو، "خلفية ظهور المشاكل الساحلية الصينية وكيفية مواجهتها"، العلاقات الدولية الحديثة، 2012.

ثالثاً، الخاتمة

شهدت الدبلوماسية الصينية بعد انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب تغييرات كبيرة سواء على مستوى المفاهيم أو الممارسة، حيث قامت القيادة الجماعية المركزية الجديدة بتعديلات إيجابية في استراتيجياتها الخارجية على خلفية الأوضاع الداخلية والخارجية الحالية. وبالتأكيد سيساعد الاهتمام بهذه التغيرات الجديدة على فهم أفضل واستيعاب أكبر لخصائص وتوجهات الدبلوماسية الصينية في الوقت الراهن وفي المستقبل. ومع ذلك لا يمكن أن ننكر أن الدبلوماسية الصينية كما حللناها على المستويين السابقين تتميز أيضاً بأنها امتداد تاريخي، ففي الوقت الذي تدعو فيه الصين إلى التجديد تُحكّم عقلها بنظرتها التاريخية، الأمر الذي يساعد على فهم الدبلوماسية الصينية بشكل أفضل.

تم نشر هذه الدراسة في العدد الثالث من المجلد الحادي والأربعين من "المجلة العلمية لجامعة خوبي (الفلسفة وعلم الاجتماع)" في مايو 2014.

تخطيط الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية
في ظل التحول الاستراتيجي

وانغ فان



ملخص الدراسة: تهتم هذه الدراسة بتحليل التحديات والصعوبات التي تواجهها الصين في ظل التحول الذي تشهده الأوضاع الدولية، كما تحلل أيضًا أهداف ومهام الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية في ظل هذا التحول، مشيرةً إلى ما تواجهه الصين من صعوبات عند التخطيط لاستراتيجيتها الدبلوماسية، وتعرض للمفاهيم الأساسية ونقاط التركيز الرئيسية، في محاولة لتقديم تصور لتلك الخطة الاستراتيجية. تتطلب الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية تخطيطًا موحدًا ونظرةً شاملةً، تساعد على تجنب المخاطر المحتملة، والاستيعاب الجيد للعلاقة بين التنمية والاستقرار، وتحقيق التوازن بين التكلفة والمكاسب، وتطبيق خطة جديدة كليًا.

الكلمات المفتاحية: مرحلة التحول الاستراتيجي؛ الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية؛ الأوضاع الدولية؛ التخطيط الاستراتيجي.

الباحث: وانغ فان، أستاذ في مركز أبحاث العلاقات الدولية التابع للمعهد الدبلوماسي الصيني.

بحسب تقرير المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب، فإن الأوضاع الدولية في خضمّ عملية التحول، وفي ظل تحول الأوضاع الدولية وتغير قوة الدولة، تعيش الدبلوماسية الصينية أيضًا في مرحلة تحول استراتيجي. لكن، تُرى ما هي خصائص هذا التحول الاستراتيجي؟ وكيف تغيرت أهداف ومهام الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية في ظل هذا التحول؟ وكيف يمكن تخطيط الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية بشكل أفضل لمواجهة هذا التحول؟ سوف تتعرض هذه الدراسة للرد على هذه التساؤلات بشكل مبدئي.

أولاً: "مرحلة التحول" وخصائصها العامة

دخلت الأوضاع الدولية مرحلة من التحول في أعقاب الحرب الباردة. والمقصود بمرحلة التحول، تلك التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأوضاع الدولية، والتي لم تتخذ شكلها النهائي أو تستقر، بل ظلت في تحول وتعديل مستمر. فقد تخلخل توازن القوى القديمة، ولم يتحقق توازن القوى الجديدة بعد، وظل العالم يبحث عن توجهات غير معلومة. إننا نقف في هذا المنعطف التاريخي، حيث تشهد العلاقات الدولية أعمق التحولات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾. ومن الواضح أن هذه التحولات لا تزال قائمة، ولم تؤت ثمارها بعد.

تتميز مرحلة التحول عادةً بالخصائص التالية:

أولاً: امتداد المرحلة الزمنية: على الرغم من أن التغيرات المرحلية استمرت لفترات قصيرة، فإن التغيرات الهيكلية لا تزال تشهد بعض التقلبات والتموجات. لقد شهدت الأوضاع العالمية تحولات هائلة منذ انتهاء الحرب الباردة، مرحلة من التغيرات الهائلة منذ انتهاء الحرب الباردة حتى نهاية القرن العشرين. ثم أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 وما سببته من تحولات هائلة في الأوضاع الأمنية الدولية؛ حيث أصبحت مكافحة الإرهاب أهم قضايا العصر، وتحسن التنسيق الأمني بين الدول الكبرى. ثم مرحلة الأزمة المالية العالمية في عام 2008 حتى وقتنا الراهن. أثرت الأزمة المالية العالمية على العالم بأكمله، الأمر الذي أدى إلى تشابك بين الاضطرابات المالية والتحولات المنظومية والإصلاحات في موازين القوى، وسرّع من التحول في الأوضاع العالمية والدولية. وإذا حللنا هذه الفترات الزمنية، فسنجد أنها انقسمت إلى مرحلة أولى استمرت 12 عاماً منذ عام 1989 حتى عام 2001، ثم سبع سنوات أخرى منذ عام 2001 حتى عام 2008، ومرحلة استمرت 30 عاماً مقارنةً بالقرن العشرين، وكانت أكثر المراحل تأثيراً بأحداث مفاجئة هي أقصرها زمناً، مما يعكس التغيرات الزمنية غير المتوازنة بين الفترات المختلفة.

-1 تسوي لي رو، "بعض التأمّلات حول الاستراتيجية الدولية الصينية"، "العلاقات الدبلوماسية في العصر الحديث"، نوفمبر 2011، ص 1.

ثانيًا: التوتر النسبي في العلاقات بين الدول الكبرى: فعلى مدار التاريخ، عادةً ما كان يصاحب مراحل التحول توتر في العلاقات بين الدول الكبرى وتساعد في القضايا الساخنة، قال جيانغ تسه مين: "تميزت الأوضاع الدولية وتطوراتها بخاصية واضحة، حيث خيمت حالة من التوتر والمواجهات الحادة على الأوضاع الدولية والعلاقات بين الدول الكبرى"⁽¹⁾. ولكن مع تغير العصور، أصبح هناك اعتماد متبادل بين الدول، كما أصبحت هناك قيود تؤثر على موازين الردع النووي، وبالتالي تأثرت العلاقات بين الدول الكبرى بأشكال مختلفة. على سبيل المثال، توترت العلاقات الصينية الأمريكية إلى حد ما، لكنها لم تفقد السيطرة، بل بصفة عامة حافظت العلاقات بين الدول الكبرى على قدر طيب من التنسيق.

ثالثًا: تشابه التحولات الداخلية والخارجية: امتدت التغيرات التي سببتها مرحلة التحول إلى الأوضاع الاجتماعية الداخلية لدى مختلف الدول. فإذا نظرنا إلى الأوضاع الداخلية للدول المختلفة، سواء النامية أو المتقدمة، فسنجدها تعاني من بعض المشكلات المشتركة، مثل البطالة واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء وغيرها من المشكلات، كما أصبح السعي لتقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء أهم قضايا العصر لدى جميع الدول. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه جميع الدول، سواء النامية أو المتقدمة، تحولات وتغيرات جديدة اجتماعيًا واقتصاديًا، ومن الوارد أن تؤثر هذه التحولات الداخلية وما تسببه من مشكلات على التحولات الدولية بل تزيدها تعقيدًا. ومثال على ذلك، التحول الاقتصادي الذي شهدته جميع دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ⁽²⁾.

رابعًا: مرحلة التحول وما يصاحبها من تعقيدات مستمرة: سارعت جميع الدول بتعديل سياساتها الداخلية، محاولةً أن تصبح الأكثر تميزًا وتفردًا. كما أصبحت قضايا الحوكمة العالمية أكثر ثراءً، وأصبح البحث عن طرق لتحقيق هذه الحوكمة من القضايا الجديدة في السياسة الدولية.

1- جيانغ تسه مين: "الأوضاع الدولية الراهنة وأعمالنا الدبلوماسية (28 أغسطس 1998)"، "مختارات جيانغ تسه مين" المجلد الثاني، بكين، دار نشر الشعب، 2006، ص 197.

2- وفقًا لما قدمه جيانغ لينغ في (باحث استراتيجي في جامعة تشينغخو الصينية)، تنقسم التحولات الدولية إلى وجهين: أولًا، التحول الصناعي المبدئي في الدول النامية الناشئة؛ ثانيًا، التحول الصناعي الجديد في الدول المتقدمة. جيانغ لينغ في: "الحذر من ضربات التحولات والأزمات على منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، "جلوبال تايمز"، 2012-12-6.

وإذا نظرنا إلى الأحداث العالمية، فسنجد أنه قد تشابكت التناقضات على نحو معقد، وتعددت الكيانات الفاعلة، وأصبح هناك العديد من المتغيرات. وأصبح "التعقيد" من أهم السمات المميزة للعلاقات السياسية والاقتصادية بين دول العالم في ظل عصر العولمة وتعدد الأقطاب. وأصبح هناك قدر غير مسبوق من العناصر المتعددة والمتنوعة والمتداخلة والغامضة والمتغيرة والمجهولة⁽¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تُعد الأخطار والأضرار الأمنية التي تسببت فيها البيئة الطبيعية خطيرة للغاية. فالبيئة الطبيعية في تدهور مستمر، وتتحول الأزمات الطبيعية إلى أزمات اجتماعية. ومع إقبال عصر الصناعة والحضارة البحرية، ارتفع الطلب على موارد الطاقة ارتفاعاً حاداً، مما قد يصعد من النزاعات البحرية. وبالتالي سوف تشمل النزاعات البحرية المستقبلية أنواعاً متعددة، منها نزاعات تجارية، ونزاعات على الطاقة، ونزاعات أخرى على السلطة قد تعتبرها بعض الدول نزاعات جيوسياسية وسياسية. لقد تسبب ذلك القدر من التعدد والتعقيد في التحديات الأمنية إلى صعوبات جديدة: أصبحت تتزامن وتشابك وتتعدد بعض المشكلات التي لم تكن متصلة ببعضها البعض. على سبيل المثال، بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية، حاولت بعض الدول نسب الأزمة إلى غيرها، ما قد أثار الاضطرابات الأمنية وصعد من القضايا الساخنة. كما تزايدت الاضطرابات وارتفعت الأخطار في غرب آسيا وشمال إفريقيا، مما قد يسبب تحولات جيوسياسية جديدة. ومن الواضح أنه قد تزايدت العشوائية في تطورات وتحولات الأوضاع الدولية، فليس هناك قواعد ثابتة لكل الأمور.

مجمل القول أن مرحلة التحول، باعتبارها مرحلة خاصة، بالتأكيد تشمل متغيرات عديدة، وبالتالي سوف يؤدي ما تسببه من توزيع جديد للسلطة والمصالح وحتى المفاهيم، إلى ظهور كيانات تعاون وتوجهات تنموية جديدة واحتمالات ومتغيرات غير مسبوقة. هذا واقع يجب أن نعترف به. وبالتأكيد، سوف يحتدم النزاع بين الدول الكبرى في ظل مرحلة التحول، وخاصة ذلك النزاع الذي يدور حول الاستحواذ على المصالح والمنظمات الدولية وقضايا الساعة الدولية والقدرة على التأثير الدولي. ونظراً إلى أن المجتمع الدولي بما فيه العديد من الدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قد طبق استراتيجية الدبلوماسية الشاملة، أدى ذلك إلى تعقد وعدم استقرار العلاقات بين الدول. فارتبطت العلاقات مع

-1 تسوي لي رو، "بعض التأمّلات حول الاستراتيجية الدولية الصينية"، ص 1.

الدول المجاورة والدول الكبرى بشكل معقد. وبالتالي تواجه الدبلوماسية الصينية في ظل مرحلة التحول متغيرات عديدة، مما قد يرفع من خطر اندلاع بعض الأزمات، ومع ذلك توفر هذه المرحلة فرصاً لإعادة بناء مكانة الدولة وتشكيل الأوضاع الدولية بشكل مناسب. وبالتالي فإن معرفتنا وقدرتنا على استيعاب المرحلة هي ما يمكن أن يحدد ما إذا كانت هذه المرحلة سوف تظل كما هي أم ستقدم للصين فرصاً استراتيجية أفضل.

ثانيًا: تحديد الأهداف والتحديات التي تواجهها الاستراتيجية الصينية في ظل مرحلة التحول

تشهد الأوضاع الدولية مرحلة من التحول الاستراتيجي، وهكذا هي أيضًا الدبلوماسية الصينية، وبالتالي يمكننا أن نقول إن هناك تزامنًا وتوافقًا بين التحول الاستراتيجي الذي تشهده الأوضاع الدولية والتحول الاستراتيجي الذي تشهده الدبلوماسية الصينية. وبشكل موضوعي يمكن القول بأن تحول الأوضاع الدولية يدفع الدبلوماسية الصينية للقيام ببعض التعديلات. وفي الحقيقة، ظلت الصين تواجه ضغوطًا وتحديات داخلية وخارجية منذ انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح، وهي تشمل جانبين رئيسيين: صعوبات في تحقيق النهضة وصعوبات في تحقيق التنمية. ستظل هذه الصعوبات مصاحبةً لمرحلة التحول لفترات طويلة، ومع إقبال مرحلة التحول تزداد الأخطار التي قد تثيرها هذه التحديات.

1. بروز مشكلات مرحلة الصعود:

تكمن أكبر الصعوبات التي تواجهها عملية الصعود الصيني في مدى قدرته على تحقيق الصعود السلمي، وكيفية تحقيقه، والقدرة على تجنب والتخلص من أي طرق أو سبل غير سلمية.

تُعد حماية وحدة البلاد وسلامة أراضيها إحدى الصعوبات الاستراتيجية التي يواجهها الصعود الصيني. إذا نظرنا إلى التاريخ، سنجد أن تحقيق وحدة البلاد هو إحدى شروط تحقيق نهضة الدول الكبرى. فوحدة البلاد هي أساس النهضة، وهي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع أن تخلق بيئة مواتية للنهضة، وتستفز وتحرك مشاعر الشعوب. ولكن حتى تحقق الصين هذه الوحدة، عليها أن تختار بين استخدام القوة أو الوسائل السلمية، وإن كان لا يمكن موضوعيًا التخلي التام عن استخدام القوة. وبالتالي يصبح تدخل القوى الخارجية، على سبيل المثال قضية مثل تسليح تايوان، من أكبر الصعوبات التي تواجهها قضية وحدة الصين.

تمثل حماية سلامة أراضي البلاد إحدى المشكلات الكبرى. ففي ظل الدعم من القوى الخارجية، نشطت في السنوات الأخيرة قوى داعية إلى انفصال التبت وإقليم شينجيانغ، ما أدى إلى تزايد احتمالية انفصال أراضي الدولة على يد قوى خارجية⁽¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ضرورة لحل النزاعات والأزمات البحرية. ولكن لا تأمل الصين في اللجوء إلى القوة لحل النزاعات البحرية، فالقوة ستوجه ضربات قاتلة لما تدعو الصين إليه من استراتيجيات سلمية وتنمية سلمية، وسوف تتسبب بالتأكيد في تصعيد القوة من الجانب الآخر ونشوب تنافسات مسلحة. فإذا استخدمت الصين القوة أو هددت باستخدامها، سوف تتشوه صورتها كدولة داعية إلى التنمية السلمية، وسوف تفقد ثقة باقي الدول. ولكن من ناحية أخرى، تعتقد بعض الدول أن الصين تدعو إلى الحل السلمي لأنها لا تجرؤ على استخدام القوة في حل النزاعات، وبالتالي ظهر توجه يدعو إلى تحطيم هذا الواقع، ما قد يشكل تحديات جديدة أمام ما تدعو إليه الصين من استراتيجيات تدعو إلى الحذر من استخدام القوة والسعي إلى تحقيق التنمية السلمية. لا تؤثر قضية وحدة الصين على أمنها القومي فحسب، بل تؤثر وحدة الدول المجاورة أو انفصالها بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن القومي الصيني بصفة عامة.

إجمالاً لما سبق، يمكننا تلخيص التهديدات الأساسية التي تواجهها الصين في الآتي: (1) من حيث تحقيق الاستقرار والتنمية الداخلية في البلاد، تواجه الصين الأخطار الناجمة عن انفصال أو توحيد القوميات الصينية، والأخطار التي تسببها التحولات الهيكلية بهدف بناء مجتمع عادل. (2) من حيث النزاعات المحتملة مع الدول الكبرى وعواقبها، تواجه الدولة خطر نشوب نزاعات مباشرة وغير مباشرة تؤثر على العلاقات الصينية الأمريكية واليابانية والهندية وغيرها من العلاقات مع الدول الكبرى. (3) من حيث النزاعات المحتملة مع باقي الدول وعواقبها، تُعد احتمالية نشوب النزاعات بين الصين والدول المجاورة أعلى من نزاعاتها مع الدول الكبرى داخل أو خارج المنطقة. وبالتأكيد فإن النزاع بين الصين والدول المجاورة لا يمكن أن يمنع نشوب نزاعات مباشرة أو غير مباشرة مع الدول الكبرى. ونظراً إلى أن الأزمات التي تسببها هذه النزاعات من السهل حدوثها وتكون أكثر تعقيداً، بالتالي تمثل صعوبة أكبر عند حلها.

1- تُعد القضايا الحدودية أهم القضايا التي ينبغي أن تنتبه إليها الاستراتيجيات الصينية. انظر: يوان بنغ، "الاستراتيجية الصينية في العصر الحديث- قراءة لتقرير "المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب"، "العلاقات الدولية في العصر الحديث"، عدد 5، 2013، ص 6.

2. صعوبات التنمية:

هناك تناقض شديد بين التنمية السريعة في الصين والتنمية البطيئة في الدول التقليدية، وبالتالي من المحتمل أن تستولي التنمية الصينية على الموارد الطبيعية المتاحة، ما يؤدي إلى صدمات بينها وبعض الدول التي تسعى إلى حماية الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة. يجب على الصين حل بعض المشكلات التي تأتي مصاحبةً لمعدلات تنميتها السريعة، مثل ارتفاع استهلاك الطاقة، وارتفاع التكاليف، والإضرار بالبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب عليها أن تجد حلولاً بديلة لاعتمادها على مصادر الطاقة الخارجية، وأن تعتمد على رؤية استراتيجية تساعد على معالجة تلك العلاقة المتبادلة بين الاعتماد التام على الخارج للحصول على موارد الطاقة، والاستقلالية التامة للدولة في هذا الشأن. وتشمل صعوبات التنمية أيضاً البحث عن وسائل لحل القضايا الأمنية. فينبغي أن تتمتع الصين بالقدرة على توفير الضمانات الأمنية المعقولة التي لا يمكن الاستغناء عنها سواء على مستوى التنمية الداخلية أو الخارجية، ولكن دون أن يشكل ذلك تهديدات استراتيجية لباقي الدول.

ينبغي على الصين أيضاً أن تندمج بشكل أعمق وأشمل في الأنظمة الدولية، وأن تتحمل ما يفرض عليها من مسؤوليات دولية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تخضع ممارسات الصين في الأنظمة الحالية لقيود وإشراف ومراقبة الأنظمة الدولية. ولكن قد تسبب ذلك في تعقد تلك العلاقة القائمة على الاعتماد المتبادل بين الصين والأنظمة الحالية، ما سبب أخطاراً، ووفر فرصاً جديدةً في الوقت نفسه أمام البيئة الأمنية الصينية. وإذا استطاعت الصين معالجة هذه العلاقة المزدوجة بشكل صحيح، سوف يضمن ذلك بيئة أمنية أفضل للصين.

3. أهداف استراتيجيات الدولة:

حتى نستطيع معالجة صعوبات التنمية والصعود الصيني، ينبغي أن نستوعب

ضرورة تعديل أهداف الاستراتيجية الصينية في ظل مرحلة التحول، والعمل على وضع أهداف جديدة. بمعنى آخر، نقول إنه يجب علينا عند وضع أهداف جديدة للاستراتيجية الصينية أن نأخذ بعين الاعتبار حلولاً يمكنها حل صعوبات التنمية والصعود الصيني بصفة عامة. إن هدف الاستراتيجية الصينية في مرحلة التحول هو تحقيق تحول الصين من دولة كبرى إقليمياً إلى دولة عظمى لها تأثير عالمي على المنطقة ككل. بمعنى أدق، ينبغي أن تتحول الصين إلى دولة كبرى عالمياً على المستوى الاقتصادي، وأن تتمتع بمكانة متفردة في المجال الأمني، وأن يصبح لها قوة تأثير مهمة في القضايا العالمية. باختصار، ينبغي أن تتحول الصين إلى دولة كبرى إقليمياً تتمتع بتأثير عالمي⁽¹⁾. فإذا استطاعت الصين تحقيق هذا التحول، سوف يساعد ذلك بشكل أفضل على حل صعوبات الصعود والتنمية الصينية.

طبقاً لتحليلنا السابق، ينبغي على الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية السعي لحماية وتحقيق الأهداف التالية، حتى تستطيع الصين حل ما تواجهه من صعوبات أمام تحقيق التنمية والصعود الصيني: (1) حماية استقرار البلاد، ومقاومة أي عناصر خارجية أو داخلية قد تزعزع هذا الاستقرار. (2) حماية استقرار سيادة الدولة وسلامة أراضيها. (3) حماية وتوسيع موارد الطاقة والشرائين الاقتصادية للبلاد، والبحث عن مصادر متنوعة للطاقة. (4) حماية استقرار المنطقة والأنظمة العالمية. (5) تقديم الخدمات للمنشآت التجارية والاقتصادية العالمية. ويمكننا ترتيب هذه الأهداف كالآتي: أولاً: سيادة الدولة واستقرارها. ثانياً: المصالح الجيوسياسية. ثالثاً: المكانة الدولية. رابعاً: التأثير الدولي. ولا تنحصر أهداف استراتيجية التحول على حماية سيادة الدولة وسلامة أراضيها فحسب، بل تكمن أيضاً في تحقيق التحول المناسب إلى دولة ذات تأثير دولي واسع.

وفي مرحلة التحول، ينبغي أن نؤكد على أهمية الآتي: (1) بعض القضايا المتعلقة بالأمن السياسي، مثل أمن أراضي الدولة، ووحدتها، وأمن الدول المحيطة بها. ويُعتبر أهم ما تتطرق له هذه القضايا هو خلق بيئة سلمية، ومنع أي دولة من الإضرار بالصين أو الدول المحيطة، والتخفيف من حدة الدول والقوى المعادية أو المقاومة، ومقاومة قوى الانفصال المتطرفة. (2) القضايا المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية، مثل تنمية

-1 تانغ شي بينغ: "خلق بيئة أمنية مثالية للصين"، بكين، دار النشر الصينية للعلوم الاجتماعية، 2003، ص 232.

موارد الطاقة، وبناء القنوات البحرية، وتعزيز قدرة الدولة على الدفاع ومواجهة قوى التدخل. (3) منع ظهور دول مقاومة للصين في المناطق المحيطة.

وحتى تستطيع الصين التغلب على صعوبات تحقيق الصعود والتنمية، ينبغي أن تركز في مرحلة التحول الاستراتيجي على توسيع المجالات التي تستطيع أن تدفع بالنمو الاقتصادي وتعزز من قوة الدولة، على سبيل المثال: تعزيز القوة الناعمة، والبحث عن موارد للطاقة الجديدة، والتنمية في الفضاء الخارجي، وبناء الشبكات، والاهتمام بالمناطق البحرية والقطبية.

ثالثاً: تخطيط الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية في ظل مرحلة التحول

بعد أن تعرفنا على أهداف الدبلوماسية الصينية في ظل مرحلة التحول وما تواجهه من تحديات، ينبغي علينا أن نوضح الخطة الاستراتيجية التي من الممكن اتباعها لمواجهة هذه التحديات وتحقيق هذه الأهداف.

1. المشكلات القائمة في الخطط الاستراتيجية السابقة:

بصفة عامة، كانت هناك مشكلتان رئيسيتان أثرتا على الاستراتيجيات الخارجية الصينية السابقة، سواء على مستوى وضع الاستراتيجية أو تنفيذها.

أ. الافتقار إلى الشمولية:

أولاً: لم تكن هناك رؤية شاملة تنظر إلى الوضع ككل، بل كانت تراقب العالم من وجهة نظر صينية. كما أنه لم يكن هناك وعي يستوعب الوضع العام ومستويات الأنظمة العالمية.

يعتقد إيان ميلز أن الصين تنظر إلى العالم باعتبارها مركز هذا العالم، وبالتالي لا تهتم بأي شيء خارج نطاق "مصالحتها الجوهرية". ورغم وجود إطار موحد، فإن آليات التخطيط الاستراتيجية الصينية لا تزال تولي الاهتمام الأكبر بالقضايا الداخلية والقضايا الجيوسياسية للدول المجاورة. ونظراً إلى أن الصين تطبق سياسة عدم التدخل في شئون الدول السيادية الأخرى، بالتالي فإن نظرة واضعي السياسات الصينيين محدودة، ولا يعيرون أي اهتمام للساحة الاستراتيجية الأوسع. وعلى الرغم من أن هذا يتفق مع الموقف الرسمي الصيني، فإنه قيّد بشكل جليّ وكبير قدرات واضعي السياسات، ما جعلهم في عجز عن التنبؤ بالأحداث الدولية المهمة والتيارات الجديدة، وبالتالي لم يستعدوا جيداً

لمواجهتها"⁽¹⁾. ولكن هذا لا يتفق مع واقع سعي الصين المستمر لتوسيع مصالحها الوطنية في النطاق العالمي، الأمر الذي سبب فجوة أمام تحقيق هدف تحول الصين إلى دولة كبرى ذات تأثير عالمي.

وإذا نظرنا إلى التحولات التي شهدتها العلاقات الصينية مع العالم الخارجي، فسنجد أن اتصال الصين بالعالم اليوم أصبح كثر اتساعاً والتحاماً، كما تعمّقت علاقة الاعتماد المتبادل بين الصين والأنظمة الدولية، وأسست الصين علاقات شراكة استراتيجية مع العديد من الدول في المجالات المختلفة. ومع تطور انفتاح الصين على الخارج، اندمجت في الأنظمة الدولية بشكل أعمق. ولكن بصفة عامة، شهدت الصين أخطاراً منظومية غير مسبقة عندما سعت إلى توسيع مصالحها. فبمجرد أن تتعرض إحدى حلقات النظام إلى أزمة، يؤدي ذلك إلى خلل النظام بأكمله وزيادة حادة في العواقب التي تتحملها الصين. وبالتالي يجب أن تتمتع الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية بالشمولية والمنظومية.

ثانياً: ضعف التنسيق والترابط، اللذين يُعدان أيضاً انعكاساً للافتقار إلى الشمولية. فرغم وجود تنظيم شامل، نجد أن هناك انفصلاً عند التطبيق، وافتقاراً إلى الربط العضوي الكافي بين الأجزاء المكوّنة للكيان الشامل، وبالتالي هناك قصور في التنسيق والجمع بين الجهات المختلفة، ما يؤدي إلى تطبيق الاستراتيجية في كل جهة منفصلة عن الأخرى. ونظراً لغياب مفهوم مشترك واضح للتهديدات، بالتالي تضع كل جهة تهديداتها فوق الجميع، ما يؤدي إلى اختلال وتشردم الاستراتيجيات الصينية سواء على مستوى المفهوم أو التطبيق. وفي بعض الأحيان، يحدث انفصال بين مراحل تطبيق الاستراتيجية، مما يؤثر مباشرةً على تنسيق الخطة الاستراتيجية وتنفيذها. كما تهتم كل جهة بأدائها الحالي، ما يؤدي دائماً إلى الاهتمام بالقضايا الراهنة بشكل أكبر كثيراً من التخطيط على المدى الطويل أو المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، تفتقر قطاعات الشؤون الخارجية والدبلوماسية الصينية إلى مؤسسات لها أدوار توجيهية في صناعة القرارات الاستراتيجية، فتعجز القدرة على التنسيق والإدارة الدولية والداخلية عن تلبية متطلبات التخطيط الاستراتيجي، وبالتالي تعجز عن أداء دورها بشكل مؤثر أو توجيهي أكبر.

1- Iain Mills, "China Turn Its Gaze Outward", World Politics Review, April 24, 2012, <http://www.worldpoliticsreview.com/articles/11877/china-turns-its-gaze-outward>.

ثالثًا: غياب التوازن بين التفاعل الخارجي والداخلي. فعلى الرغم من أن هناك تأكيدًا على ضرورة التنسيق بين الأوضاع الداخلية والخارجية، ومع ذلك عادةً ما تؤثر الأوضاع الداخلية على الأوضاع الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتغير دور الاستراتيجيات الخارجية وما تشغله من مكانة تبعية تغيراً جوهرياً، سواء من حيث القدرة على تقييم الأوضاع أو تطبيق السياسات، ما يؤدي إلى تفاعل غير متناظر بين الجانبين. وهذا لا يتفق مع حقيقة وجود تفاعل مزدوج بين الأوضاع الداخلية والخارجية، بحيث تؤثر الأوضاع الدولية بشكل عميق على الاستقرار الاقتصادي والأمني الداخلي.

ب. الافتقار إلى المرونة:

إن الأنظمة والاستراتيجيات دائماً ما تكون مقيدة بعملية صناعة القرار البيروقراطية شديدة التعقيد، ما يعني أنها تفتقر إلى التخطيط الاستراتيجي الكافي، وتصطدم بالعراقيل والقيود من كافة النواحي في مراحل التطبيق، ما يؤدي إلى تباطؤ الاستراتيجية في تعديل أو تغيير اتجاهها، وعدم وضوح المسؤولية التي تتحملها.

تواجه الصين تحديات تزداد إلحاحاً مع توسع مصالحها الخارجية؛ نظراً لما تفرضه مبادئ سياسة عدم التدخل التقليدية من قيود عليها. فالاعتماد الكلي على الطاقة من الخارج وسلاسل التوريد وخطوط الشحن الخارجية، يحدّ من الخيارات الاستراتيجية الصينية الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، أدى الامتزاج بين الإرهاب، والقوى الانفصالية، واختراق تكنولوجيا الإنترنت، إلى ظهور أخطار جديدة غير مسبوقة أمام الصين. باختصار، تزداد الأوضاع تعقيداً، وتتعدد التهديدات، ومع ذلك ليس هناك خطة استراتيجية واضحة للمواجهة تتسم بالشمولية والمرونة.

فالاستراتيجيات في مرحلة التحول غير ثابتة، وإما في تغيير وتطوير مستمر. وبالتالي ينبغي أن يكون هناك تعديل ومتابعة سريعة وفعالة في مواجهة تغير الأوضاع. ويجب أن تتميز في الوقت نفسه بالصبر والمرونة في مواجهة المبادئ التوجيهية طويلة المدى.

2. المبادئ الأساسية وراء تخطيط الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية:

لم ولن تتغير السمة السلمية المهيمنة على الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية في

ظل مرحلة التحول. وهذا يتطلب منا الاستيعاب الجيد لعلاقات التفاعل بيننا وبين الدول الأخرى، والمعالجة الرشيدة لجميع الأحداث المفاجئة والقضايا الساخنة، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة التعاون في مواجهة التهديدات المشتركة.

أ. الإطار الفكري العام للخطة الاستراتيجية الصينية:

(1) ضرورة التأكيد على السلم والتعاون والتنمية كمبادئ توجيهية عامة. وتمتد الاستراتيجية السلمية الصينية إلى بضع جوانب مهمة، وهي: تحقيق الوحدة السلمية، الحل السلمي للنزاعات، والتنمية السلمية. أما استراتيجية التنمية السلمية، فتتطلب من الصين الانتباه إلى قضيتين مهمتين:

أولاً: وضع الاستراتيجيات على أساس التنمية. هناك فارق كبير جداً بين توجه يضع الاستراتيجيات على أساس مواجهة التهديدات، وتوجه آخر يضع الاستراتيجيات على أساس تحقيق التنمية. وبصفة عامة، تفوق الاستراتيجية الموضوعة على أساس التنمية تلك الاستراتيجية الموضوعة على أساس مواجهة التهديدات. فالثانية تكون قاصرة على الأمن السياسي فقط، بينها تكون الأولى أكثر شمولية. ويمكننا أن نعتبر الاستراتيجية المبنية على مواجهة التهديد بأنها استراتيجية مضادة للحصار، تركز على الحد من احتمالية الوقوع تحت حصار مشترك. وبالتالي فإن من الجلي ضرورة أن تعتمد استراتيجية التنمية السلمية الصينية على استراتيجية شاملة للتنمية.

ثانياً: هناك فارق أيضاً بين الاستراتيجيات التي يتم وضعها لمواجهة التهديدات المشتركة، وتلك التي يتم وضعها لمواجهة التهديدات على مستوى الدولة فقط. تختلف النظريات الصينية حول السلم والتعاون اختلافاً جذرياً عن تلك في بعض الدول الكبرى، فلا تضع الصين الدول الأخرى أو تهديداتها في المقام الأول عند وضع سياساتها، بل تضع التهديدات المشتركة في المقام الأول ونقطة لانطلاق نظرياتها. بمعنى آخر، إننا لا نضع تهديدات الدولة في المقام الأول، إنما نضع التهديدات المشتركة أو أكبر التهديدات التي تواجه البشرية في المقام الأول، فنضع الصين والدول الأخرى ضمن كيان واحد مشترك. وبهذا الشكل فقط يمكننا أن نضمن تطبيق استراتيجية مشتركة للتعاون بين الصين وغيرها من الدول.

إذا أردنا دفع الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية في ظل مرحلة التحول بشكل أكبر، فيجب أن تكون هناك نظرة شاملة تنظر إلى الوضع ككل، وتعمل بجد وعناية، وتميز بين المستويات المختلفة. وينبغي أيضاً وضع الاستراتيجيات لمواجهة التهديدات المشتركة وليس تهديدات الدولة فحسب، ما سوف يساعد بشكل هائل على حل ما نواجهه من أزمات تعوق النهضة، ويساعد أيضاً على تحديد توجهات التنمية السلمية بشكل أوضح.

(2) التأكيد على ضرورة التفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي. فاستراتيجية التحول الصينية هي استراتيجية للتنمية والتطوير، استراتيجية تسعى إلى تحقيق تحول الصين من دولة كبرى إلى دولة عظمى، ومن دولة مهمشة إلى دولة مركزية. والقضية المهمة هنا هي كيف نجعل الدول التي كانت تشغل مركز العالم تتقبل الصين. على المستوى الدولي، تتعاضد الصين داخلياً بشكل مستمر، وتتجه نحو التنمية الخارجية، وبالتالي تجمع بين التنمية الداخلية والخارجية في كيان موحد، يؤثر كل منهما على الآخر، فما دام هناك إصلاح يجب أن يكون هناك انفتاح. ولكن هناك وجهين لتأثير التنمية الخارجية على المجتمع الدولي، فمن ناحية قد تجلب التنمية الخارجية المنفعة، ومن ناحية أخرى قد تسبب ضغوطاً تنافسية. وبالتالي ينبغي التأكيد على مفهوم المصالح المتبادلة والفوز المشترك، حتى تستطيع الصين تحقيق المصالح وتجنب المخاطر، وحتى يتقبلها المجتمع الدولي ويعترف بها.

(3) ضرورة تحقيق التوازن بين الاستقرار والتقدم. يجب على الاستراتيجية الصينية في مرحلة التحول أن تركز بشكل أكبر على العلاقة بين الاستقرار والإنجاز. بحيث تسعى إلى الإنجاز بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب. ومن ثم يُعتبر الاعتدال والتوازن أهم مفاتيح التخطيط الاستراتيجي للدبلوماسية الصينية في مرحلة التحول، فيجب حل المشكلات بإيجابية، والتخفيف من حدة الأزمات، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التوقف في الوقت المناسب، والعمل بما لا يحتمل النفس أكثر من طاقتها. "إن هدف الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية هو التعزيز من

تأثير الصين دوليًا، وفي الوقت نفسه دون أن يستفز هذا "رد فعل مضادًا"⁽¹⁾.

منذ انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح، ظلت استراتيجية الأمن الخارجي الصينية تسعى إلى تخطيط شامل، يشمل الحد من انتشار السلاح النووي، وضمان الاستقرار الإقليمي، وحماية المصالح الجوهرية، مع الحفاظ على التعاون مع الدول الأخرى، وتجنب نشوب حروب محلية بسبب النزاع على الأراضي، مع السيطرة الفعالة والمتعلقة على الأزمات، والسعي إلى علاقات شراكة وتعاون حقيقية، دون التأثير على التعاون مع باقي الدول، أو إقصاء أي طرف على حساب الآخر. بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالتوازن في العديد من القضايا الكبرى. لا نكر أنه قد تحققت إنجازات واضحة بالفعل في هذه الجوانب، ولكنها في حاجة إلى تحسين أكبر، وتتطلب ضمانات وأنظمة أكثر قوة.

(4) التنسيق الجيد بين قوة الدولة وما يقابلها من مسؤوليات دولية. في ظل تطور الصين دوليًا، تحولت الصين من مجرد التساؤل عما إذا كان عليها تحمل مسؤوليات دولية، إلى التساؤل حول كيف تتحمل هذه المسؤوليات. وأصبحت أكثر القضايا إلحاحًا هي التساؤل حول ماهية هذه المسؤوليات، وكيف يمكن تحملها، وما هي الإسهامات التي يمكن أن تقدمها الصين وفي أي المجالات. إذا نظرنا إلى المراحل الحالية والمستقبلية من التنمية، نجد أن الصين يمكن أن تلعب أدوارًا أكثر إيجابية في بعض المجالات، منها: حفظ السلام، وتقديم المساعدات للمناطق المنكوبة، وتقديم المساعدات للتنمية الدولية، وبناء البنية التحتية، ووضع قوانين دولية عادلة، وتوجيه الأخلاقيات الدولية.

ب. المفاهيم الأساسية وراء الاستراتيجية الصينية في ظل مرحلة التحول:

تلخيصًا لما سبق، ينبغي على الخطة الاستراتيجية الصينية أن تتقدم في جملة من المستويات، وأن تتمتع بتخطيط مترابط، يجمع بين التوازن وتجنب المخاطر، ويحافظ على استقلالية الدولة، وتجنب الاعتماد الزائد على الخارج. أي التركيز على

1- (مرجع أمريكي) أفري جولدستين، "الاستراتيجية الصينية والأمن الدولي"، ترجمة وانغ جيون وآخرين، بكين، دار نشر وثائق العلوم الاجتماعية، 2008، ص 14.

النقاط المهمة، والتمتع بالتخطيط الموحد والنظرة الشاملة، والاهتمام بالتوازن الشامل، والقدرة على تحديد ما هو مناسب، مع الأخذ في الاعتبار تأثير جميع العناصر والتفاعل بين المصالح المختلفة. بمعنى آخر، يجب أن تؤكد الاستراتيجية الصينية في مرحلة التحول على الشمولية والمنظومية والتنسيق وخاصة التعاون، والقدرة على التنظيم الشامل للأنظمة المعقدة، وبناء خطة دقيقة وشاملة ومترابطة ومتسلسلة.

كما يجب أن تتميز الخطة الاستراتيجية الصينية بالأفق الواسع، وتبرز أهم النقاط الاستراتيجية، مع توفير الوسائل الاستراتيجية والطرق التطبيقية الواقعية والقابلة للتحقيق.

لقد حوّلت استراتيجية الولايات المتحدة في الحرب الباردة البلاد من دولة كبرى إقليمياً إلى دولة كبرى عالمياً. وعندما كان جورج كينان يخطط لهذه الاستراتيجية، خرج من حدود الرؤية الإقليمية للبلاد، وراقب للمرة الأولى تقلبات القوى العالمية من زاوية رؤية جيوسياسية عالمية شاملة، وطرح خمس قوى كبرى كمفاهيم أساسية وراء أهداف الاستراتيجية، شملت الآتي: الظروف المناخية والقوة الصناعية وأعداد السكان والعادات والتقاليد. كما أكد على مصالح الولايات المتحدة الأساسية في الشؤون العالمية، ما يضمن لها عدم الوقوع في يد أي قوة معادية أخرى. كما أوضح أيضاً أهمية القنوات التي تتطلبها الصناعة والمواد الخام والدفاع. "تُعد السلطة الصناعية- العسكرية من أخطر السلطات القائمة في الساحة الدولية، وبالتالي ينبغي إيلاء أهمية كبيرة لحمايتها والسيطرة عليها. وقال جورج كينان: نظراً إلى أن القدرة محدودة؛ لذا ينبغي ترتيب المصالح بحسب الأهمية"⁽¹⁾.

وبعيداً عن النزاع العسكري المباشر، حلل جورج كينان في خطته الاستراتيجية التي وضعها أثناء الحرب الباردة طبيعة وخصائص الاتحاد السوفيتي باعتباره خصماً كامناً، ثم وضع استراتيجية سلمية تسعى إلى هزيمة وكبح الاتحاد السوفيتي بتأسيس التحالفات على الصعيد العسكري، وعلى الصعيد الاقتصادي دعا إلى تطبيق مشروع مارشال، واتخذ من ألمانيا الغربية نقطة اختراق لاستراتيجيته، ما

-1 شي ين خونغ، "عشرون رؤية استراتيجية"، تيانجين، دار نشر الشعب، 2008، ص286.

حوّل العلاقة من العداوة إلى الصداقة وساعد على السيطرة على أوروبا، مما كان له مغزى مهم بلا شك حيال استقرار مناطق نفوذ الولايات المتحدة بعد الحرب والتقسيم السياسي في أوروبا. ولكن تستند هذه الاستراتيجية إلى المفهوم التقليدي للهيمنة، ما قد صعد من المواجهة والمعارضة في السياسة الدولية.

وعلى مستوى التطبيق، اهتمت استراتيجية الولايات المتحدة في الحرب الباردة باستراتيجية التحالف. فبعد الحرب العالمية الثانية، طبقت الولايات المتحدة استراتيجية عالمية جديدة، اتخذت من استراتيجية التحالف دعامةً أساسية من دعائم استراتيجياتها الخارجية. وبعد سنوات من البناء، أسست الولايات المتحدة شبكة من التحالفات غطت العالم بأكمله وتضمنت أهم الدول المتقدمة، وكان لها دور بارز في دعم الدفاع، وتقاسم المسؤوليات، وتحقيق توازن القوى في المنطقة. يمكننا أن نقول إن تأسيس علاقات الشراكة والتحالفات هي ضمان أساسي اتخذته الولايات المتحدة لحماية هيمنتها، وإن استراتيجية التحالف واستراتيجية الهيمنة الأمريكية كليهما مترابطتان على المستوى السياسي.

بعد انتهاء الحرب الباردة، استغلت الولايات المتحدة الفرصة الاستراتيجية لتصبح القوة المهيمنة الوحيدة، وأكدت على المفاهيم الاستراتيجية التي تشبّه العالم برقعة الشطرنج، واستمرت في إدارة التحولات الجديدة. ومن أهم المفاهيم الاستراتيجية مفهوم الجيوستراتيجية، التي تتخذ من المناطق في وسط أوراسيا وعلى حدودها مكوناً مهماً لاستراتيجيتها، وتتخذ من المناطق داخل الشرق الأوسط وأوراسيا مركز قوة لآسيا الوسطى في قضية الطاقة، لتجنب ظهور قوى متحدية أو تحالفات للقوى في المنطقة، والسيطرة على الموارد الاستراتيجية المهمة في العالم بأكمله. أما المفهوم الاستراتيجي الثاني فهو استراتيجية توازن القوى. وترتبط استراتيجية توازن القوى باستراتيجية التحالف، حيث تعتمد استراتيجية التحالف على خلق الأزمات أو استغلالها كقوة دافعة لتكوين التحالفات. كما أن هناك وفاقاً تاماً بين مفهوم الجيوستراتيجي، واستراتيجية توازن القوى، واستراتيجية التحالف؛ بحيث تكون الجيوستراتيجية هي الجوهر الأساسي، واستراتيجيتا توازن القوى والتحالف الوسائل الأساسية المستخدمة. ويُعد هذان المفهومان

(الجيوستراتيجية واستراتيجية توازن القوة) من أهم المفاهيم المطبقة طيلة فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة حتى يومنا هذا.

تختلف استراتيجية التنمية السلمية الصينية اختلافاً جذرياً عن استراتيجية الهيمنة الأمريكية، ومع ذلك يُعد تخطيط الاستراتيجيات الخارجية بناءً على قوة الدولة وأهدافها الاستراتيجية وسيلةً مشتركةً في الاستراتيجيتين.

أولاً: تعتمد الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية على مبادئ توجيهية عامة، ما يحتم عليها عند وضع الاستراتيجية الانتباه إلى ضرورة أن تغطي الاستراتيجية نطاقاً أكبر في ظل رؤية استراتيجية عالمية جديدة، ما يعني تواجداً أوسع وفعّالاً للاستراتيجية وقدرة على تحقيق التوازن، تمكّنها من كبح وممارسة ضغوط استراتيجية على أي منظمات أو قوى قد تظهر في الأوقات الحرجة لزعة السلم والاستقرار العالمي. هناك اختلاف جوهري بين الاستراتيجية الخارجية الصينية والأمريكية، فلا تسعى الصين إلى استراتيجية للهيمنة، بل تسعى إلى استراتيجية للسلم والتعاون. وبما أن الصين ثاني أكبر كيان اقتصادي على مستوى العالم، فهي بالتالي تنتشر مجالات تعاونها الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، وتوسع مصالحها الوطنية بشكل مستمر، ما يعني أنها تواجه جميع أنواع التحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية. ولذلك يجب أن تتمتع بقدرة فعّالة على حماية استراتيجياتها، بحيث تبرز نقاط القوة، وتسيطر في الوقت نفسه على قنواتها الاستراتيجية، وتشارك بإيجابية في حل الأزمات والقضايا الدولية الساخنة.

ثانياً: الاعتماد على نمط جديد من علاقات التعاون كوسيلة أساسية لتطبيق الاستراتيجية. تتمسك الصين باستراتيجية عدم الانحياز، ولا تطبق استراتيجية توازن القوى التي تهدف إلى قيام التحالفات والهيمنة، ولكنها تؤمن بضرورة تعزيز علاقات الشراكة والتعاون الاستراتيجي وتنميتها وتوطيدها، وضرورة بناء تجمعات وعلاقات جديدة في شكل منظمات للتعاون متعددة الأطراف، على سبيل المثال منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة العشرين. وبالإضافة إلى ذلك، تُعتبر علاقات الشراكة الصينية مفككة إلى حد ما، فهي لا تتميز بهذا القدر من التماسك الموجود في التحالفات، وبما أن علاقات الشراكة تستهدف أهدافاً مختلفة، بالتالي

يصعب حشد القوى لمواجهة التهديدات المشتركة، ما يتطلب تعزيز التنسيق مع الشركاء الاستراتيجيين. وعند اختيار الشريك الاستراتيجي، يجب أن نضع في الاعتبار أهمية الاتحاد مع الأطراف القوية، ولكن دون أن ننسى أنه يكمل القوى الضعيف، ونحاول قدر المستطاع تجنب خسارة أطراف على حساب تعزيز العلاقات مع أطراف أخرى.

ثالثًا: ينبغي توضيح المراحل المختلفة للتحويل الجيوسراتيجي الصيني. تمر الاستراتيجية الصينية بثلاث مراحل لتحقيق التحويل من دولة ضعيفة إلى دولة عظمى. تركز المرحلة الأولى على تطبيق استراتيجيات إقليمية، أي استراتيجيات تقليدية مع دول الجوار. أما المرحلة الثانية فتركز على نطاق أوسع، وتمتد إلى محيط أبعد من مناطق الجوار التقليدية، على سبيل المثال استراتيجيتا المحيط الهادئ والمحيط الهندي، واستراتيجيات بحرية وبرية تمتد غربًا إلى آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وشرقًا إلى ما بعد المحيط الهادئ امتدادًا إلى أمريكا اللاتينية. والمرحلة الثالثة هي مرحلة الاستراتيجيات العالمية، التي لا تسعى إلى الهيمنة، بل تهتم بشكل أكبر بتحقيق التوازن بين الاستراتيجيات الإقليمية والاستراتيجيات البحرية البعيدة، وتهتم كذلك بالجمع بين الاستراتيجيات البحرية وتكتل أوراسيا. لا يزال التركيز في الوقت الراهن على مرحلة تطبيق الاستراتيجيات الإقليمية، التي تركز بشكل أساسي على الحفاظ على الاستقرار والتنمية في المناطق المحيطة، وتجنب تصعيد الأزمات أو اندلاع الحروب. ومع تطبيق الاستراتيجيات الإقليمية، ينبغي ضمان التوازن العام مع الدول الكبرى، ما يتطلب التنسيق والتكامل مع باقي الاستراتيجيات الإقليمية. مع تعمق مرحلة التحويل الاستراتيجي، ينبغي على الصين التحويل من الاستراتيجيات الإقليمية الدفاعية إلى استراتيجيات تتجه إلى محيط أوسع.

يُعد بناء استراتيجيات خارجية واستيعاب الأهداف والفرص المحلية استنادًا إلى قوة الدولة، أمرًا في غاية الأهمية بالنسبة للخطة الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية. فإن المشكلات التي تنتج عن التجاوز الطائش للمرحلة وعدم الانتهاء من المهام في وقتها المناسب خطيرة للغاية، وخاصةً في أثناء مرحلة تحول الصين

من دولة كبرى إلى دولة عظمى إقليمياً، حيث ينبغي عليها تجنب أي تقدم طائش على المستوى الاستراتيجي، وتجنب الوقوع في مشكلات قد تضعها الدول الأخرى للإيقاع بالصين. من الزاوية الاستراتيجية، لقد تفكك الاتحاد السوفيتي بسبب سعي الاستراتيجيات الخارجية السوفيتية حينئذ إلى القوة العسكرية السطحية، ووضعت أهدافاً لا تتفق مع مصالحها الوطنية، بل سعت إلى التنازع على الهيمنة مع الولايات المتحدة، كما سعت إلى التوسع الخارجي دون أي ضوابط. وهذا درس يجب أن نتعلم منه.

3. أهم مفاتيح تخطيط الاستراتيجية الدبلوماسية:

في مواجهة ما تشهده الأوضاع الدولية من تغيرات معقدة، ينبغي على الصين تطبيق استراتيجيات دبلوماسية إيجابية، تتأمل الوضع بشكل شامل، وتحدد أهم النقاط فتركز عليها، وتسعى إلى الريادة والمبادرة.

أ. الاستعانة بالأوضاع واستغلالها والاستفادة منها:

الاستغلال السريع والحريص للوضع المناسب مع تغير العلاقات أو موازين القوى، وخلق الفرص واستغلالها. تحمل كلمة "وضع" مستويين من الدلالة: أولاً: مفهوم يشير إلى الأوضاع العامة الثابتة، مثال: وضع، ظرف، طبيعة. ثانياً: مفهوم يشير إلى توجهات أساسية ديناميكية، مثال: موقف، حالة، توجه. ولا تخلو الأوضاع في حالتها الثابتة من العناصر الديناميكية. تشير كلمة (وضع) إلى النظام الموضوعي وراء تطور الأشياء، وتشير أيضاً إلى المبادرة الذاتية التي يسيطر عليها الفاعل. وفي الثقافة الصينية، تُعتبر الأوضاع أهم ما يحدد نجاح أو فشل الأمور⁽¹⁾.

أحد أهم عناصر تطبيق الاستراتيجية هي تحديد من يجيد الاستعانة بالأوضاع واستغلالها. "المقاتل البارِع يقدّر مدى قوة جيشه ككل، ولا يتوقع الكثير من الأفراد، وبذلك يصبح قادراً على اختيار الرجال المناسبين والاستفادة من اتحاد القوات"، "إن القوة التي تتجلى من المقاتلين الباسلين، هي مثل القوة الدافعة التي يكتسبها الحجر

1 بان تشونغ تشي، "من «مسايرة الأوضاع» إلى «الاستفادة منها»"، "الاقتصاد والسياسة العالمية" 2010، عدد 2، ص 7.

الدائري الصغير المتدحرج من قمة جبل يرتفع آلاف الأمتار، هذا هو موضوع القوة"⁽¹⁾. والاستعانة بالوضع يساعد على الاصطفاف الأمثل للقوات، قد تبدو قوة الجيش ضعيفة ولكن باصطفافه يبدو قويًا، مثل نمو ريش الإوز على جناحه بغزارة"⁽²⁾. تُعد العولمة الاقتصادية والاعتماد المتبادل، من التوجهات التي يمكن استغلالها بشكل كامل، "تُعد السيطرة على علاقة الاعتماد المتبادل أهم الأسباب وراء استثمار الولايات المتحدة في الموارد الطبيعية للفوز بسلطة قيادية دولية، وهو ما يعد أيضًا جوهر استراتيجيتها الجديدة"⁽³⁾.

يجب أن يجيد السياسيون استغلال الأوضاع والاستفادة منها. وبحسب لعبة الغو⁽⁴⁾ الصينية، لا يقوم مفهوم اللعبة على النزاع بين قوتين وإنما يدعو إلى التفكير في الوضع ككل. وتؤكد الدبلوماسية الصينية على ضرورة الاستفادة من الأوضاع، والتركيز على الاستفادة طويلة المدى وليس الفوز أو الخسارة المؤقتة. فيجب البدء بالتكيف مع الأوضاع، ثم الانطلاق باستغلالها والتغير بمقتضاها.

يجب أن تهتم الخطة الاستراتيجية بالاستفادة من الأوضاع. إن التغير بمقتضى الأوضاع مهم، ولكن خلق الأوضاع والاستفادة منها مستوى أعلى من التخطيط. وتُعد الاستفادة من الأوضاع أعلى مستويات التخطيط الاستراتيجي، فهي تدفع ببناء بيئة وآليات مواتية تساعد على تحقيق التنمية الذاتية. على سبيل المثال، ينبغي تحسين الأنظمة الدولية حتى مع الاندماج فيها، وتحويل القدرة على التأثير العالمي الواسعة إلى قدرة استراتيجية قادرة على حل المشكلات.

ب. بناء الأنظمة والقوانين:

يشير أحد المؤلفات إلى أنه "تُعرف القوة في الوقت الراهن بأنها القدرة على

1- سون تسي، "فن الحرب- فصل القوة". انظر: لي لينغ، "الخداع للفوز في الحرب- قراءتي لسون تسي"، بكين، دار النشر الصينية، 2006، ص 199-200.

2- بو ينغ خوا، خوا مينغ ليانغ، "سته وثلاثون تكتيكًا"، بكين، دار نشر المستندات الصينية، 1994، ص 135.

3- جوزيف ناي، "هل محكوم على الولايات المتحدة القيادة- تحول طبيعة السلطة الأمريكية"، ترجمة ليو خوا، بكين، دار نشر جامعة الشعب الصينية، 2012، ص 201.

4- الغو: لعبة استراتيجية صينية قريبة من الشطرنج، تُلعب على لوحة منقسمة إلى تسعة عشر سطرًا قائمًا وتسعة عشر سطرًا تقطعها في زوايا قائمة. يلعبها لاعبان يتبادلان وضع صخرات من لونين (أسود وأبيض)، ويتبارى اللاعبان في الإحاطة بأكبر عدد من صخرات اللاعب الآخر. على الرغم من بساطة قواعد اللعبة فإن استراتيجيتها معقدة إلى درجة كبيرة (الترجمة).

السيطرة على الأنظمة في مجال أو عدد من المجالات في ظل التنافس الدولي"⁽¹⁾. تُعد قدرة الدولة على نشر ثقافتها وبناء سلسلة من القوانين والأنظمة التي تساعد على تحقيق التنمية الذاتية وتمكّنها من قيادة مجالات مختلفة من الأنشطة الدولية أهم مصادر السلطة⁽²⁾. وينبغي أن تضم الخطة الاستراتيجية الدبلوماسية مخططاً يسعى لتنمية القوة الناعمة، ويؤكد على أهمية العناصر الاستراتيجية المعنوية. وفي المجتمع الدولي، هناك علاقة حتمية بين المكانة الدولية التي يمكن أن تصل لها الدولة وقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، كما أن هناك علاقة وثيقة بين قدرة الدولة على التأثير دولياً وما تتمتع به من مكانة دولية، وينعكس مدى قوة أو ضعف تأثير الدولة على قدرتها على وضع القوانين في الأنظمة الدولية.

تمثل القدرة على وضع الأنظمة أهميةً استراتيجية كبيرة؛ نظراً لما تلعبه من دور مهم في وضع الأنظمة الدولية، الأمر الذي ليس فقط يساعد الدولة على سعيها لمصالحها الذاتية، بل يساعد الدول الأخرى أيضاً على التعرف على الدولة والاعتراف بها، ويساعد أيضاً على بناء نموذج أفضل للتعاون المشترك.

إذا نظرنا إلى التاريخ، فسنجد أن هناك علاقة وثيقة بين المكانة التي وصلت إليها وطورتها الولايات المتحدة باعتبارها دولة كبرى، وقدرتها على وضع القواعد والأنظمة داخل الأنظمة الدولية. وبعد الحرب العالمية الثانية، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على دعامتين رئيسيتين للتحكم في مواقع الهيمنة: الأولى هي منظمة الأمم المتحدة في المجال الأمني. والثانية هي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية في المجال الاقتصادي، والتي ساعدت الولايات المتحدة على بناء "هيمنة منظومية". وبخلاف "دبلوماسية البوارج"⁽³⁾ التي اعتمدت سابقاً على الأسلحة النارية، اعتمدت الهيمنة المنظومية على وسائل

1- (مرجع فرنسي) باسكال بونيفاس، "تفكيك وتحليل العالم المعاصر"، ترجمة شو تيه بين، تيانجين، دار نشر الشعب، 2005، ص 62.

2- نفس المرجع السابق، ص 28.

3- دبلوماسية البوارج: مصطلح يُستخدم في السياسة الدولية، ليشير إلى ممارسة الدول الكبرى الأوروبية إرهاباً على الدول الأخرى لحماية التجارة أو الامتيازات الأخرى، عن طريق استعراض قوتها العسكرية المتفوقة كتهديد مباشر بالحرب، حيث تقوم بإيفاد سفنها الحربية أو أسطول من السفن التابعة لها إلى شواطئ الدول الأضعف. ولقد ألغى هذا التقليد في معاهدة دراكو- پورتر في عام 1907 (المترجمة).

القوة الناعمة، التي تُعد أكثر نفاذيةً واستمرارية. تستند الهيمنة الأمريكية إلى قاعدتين: أولاً، قاعدة داخلية، أي القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والتكنولوجية والثقافية للدولة؛ ثانياً، قاعدة دولية، كما قال زبغنيو بريجنسكي: "لقد اكتسبت القوة الأمريكية أهمية عالمية كبيرة، نظرًا إلى أنها هي التي قامت ببناء النظام العالمي"⁽¹⁾. وانطلاقًا من هذا المفهوم، تتمثل الهيمنة الأمريكية في سلسلة من مجالات التعاون الدولي والآليات المرتبطة بها، التي تقوم الولايات المتحدة بتنميتها، على سبيل المثال: أنظمة التحالف العالمية، والأنظمة النقدية الدولارية التي تشرف الولايات المتحدة على بنائها. "إن المؤسسات الدولية التي تساهم الولايات المتحدة في بنائها لم تؤثر على الوسائل التي تتخذها الدول الأخرى في سعيها إلى مصالحها فحسب، بل أثرت أيضًا على الوسائل التي تتخذها لتحديد مصالحها وسلوكياتها"⁽²⁾.

ومع نهضة الصين وغيرها من الدول الناشئة الجديدة، تغير التشكيل السياسي والاقتصادي العالمي، واختلفت أيضًا المصالح، وتزايد طلب الدول الناشئة على تغيير الأنظمة الدولية الحالية، وفي الوقت نفسه تزايدت الضغوط والقيود المنظومية التي فرضتها الأنظمة الدولية على الصين وغيرها من الدول الصاعدة بقيادة الدول العظمى التقليدية. وفي ظل غياب النظام وفقدان السيطرة على الأوضاع الدولية، ينبغي على الصين استغلال الفرصة ولعب دور مهم في ذلك التحول الذي تشهده الأنظمة الدولية.

إذا تناولنا الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية المستقبلية، فسوف تسعى الصين إلى التعددية، وسوف توسع من قوة تأثيرها في المنابر متعددة الأطراف، ما سوف يضاعف من فاعليتها. وتُعد القدرة على بناء الأنظمة هي أهم ما سيضمن للصين توسيع تأثيرها في المنابر متعددة الأطراف. وإلى جانب تعزيز القدرة على وضع الأنظمة، ينبغي على الصين أيضًا أن تدعو إلى الالتزام والصدق، وتوسيع أفق التعاون.

1- (مرجع أمريكي) زبغنيو بريجنسكي، "رقعة الشطرنج الكبرى- الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية"، ترجمة مركز أبحاث القضايا الدولية الصيني، شنغهاي، دار نشر الشعب، 1998، ص 33.

2- جوزيف ناي، "هل محكوم على الولايات المتحدة القيادة- تحول طبيعة السلطة الأمريكية"، ص 161.

هـ . اختيار الطريق المناسب:

يجب أن تسعى الخطة الاستراتيجية إلى توفير السبل المختلفة، ما يحد من الاعتماد المستمر على سبيل واحدة فقط. يجب توفير سبل وخيارات متعددة للوصول إلى الهدف الواحد. على سبيل المثال، توفير مصادر متنوعة للطاقة، وخطط بديلة لمواجهة أخطار الأزمات.

عند اختيار الطريق، يجب أولاً التركيز على الوقاية، ثم إيلاء الأولوية للابتكار، وأخيراً المفاضلة بين الخطط المختلفة.

الوقاية: يتجاوز مفهوم الوقاية تقديم الحلول، فتعني الوقاية التركيز على كيفية السيطرة على الأزمة وليس التركيز على حلها بعد وقوعها بالفعل وفقدان السيطرة. فعند اندلاع الحروب على سبيل المثال، يكون التركيز على كيفية تجنب الحرب، وليس مواجهة الحرب بعد وقوعها. وبالتالي يكون الاستعداد للحرب بالوقاية منها.

الابتكار: وهو الإقدام على اكتشاف طرق جديدة، بدلاً من التشبث بالطرق القديمة البعيدة عن المخاطر. والأفضل من اكتشاف الطرق الجديدة هو تغيير تلك الأفكار التي تشبث بوضع الضمانات في المقام الأول، أو الحفاظ على الأوضاع الراهنة. رغم أن اكتشاف الطرق الجديدة لا يخلو من الأخطار، ولكن هذه الأخطار يستحق تحملها في سبيل الحصول على دبلوماسية صينية تستوعب الأوضاع الجديدة.

المفاضلة: يتوقف نجاح أو فشل الاستراتيجيات الصينية المستقبلية على مدى استغلالها الأمثل لمميزاتها، بحيث لا تتوقف الصين عن المفاضلة بين الخطط المختلفة أثناء تخطيط الاستراتيجيات، مما يضمن لها تحقيق أكبر قدر من المكاسب، والوصول إلى نتائج مضاعفة بمجهود أقل، وتحقيق المكاسب بأقل التكاليف. وهذا يتطلب أيضاً حساب الظروف الطارئة، واستغلال الفرص السانحة، والانتباه إلى التوازن بين الهجوم والدفاع.

4. نقاط تركيز الاستراتيجية في ظل مرحلة التحول:

تركز الاستراتيجيات في مرحلة التحول على تجاوز نطاق منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتوسيع نطاق تغطية الاستراتيجية، وتجنب أي متغيرات أو أخطار ممكنة، والسعي إلى

التوسع الاستراتيجي. واستناداً إلى ما سبق، سوف تركز الخطة الاستراتيجية في مرحلة التحول على حل المشكلات الآتية:

أ. التخطيط الجيوستراتيجي:

يجب أن نربط بين التخطيط الجيوستراتيجي الصيني وقدرة الصين على توسيع استراتيجياتها الخارجية، وقدرة هذه الاستراتيجيات على التحمل والتكيف. وبالتالي تحتاج الصين إلى تخطيط جيوستراتيجي جديد.

في السنوات الأخيرة، اكتسب الفضاء الجيوسياسي أهمية كبيرة، وازدادت أهمية الجغرافيا البحرية بشكل كبير. ولكن ظلت الدراسات الجيوسياسية الصينية متأخرة عن بعض الدول الكبرى، مما أدى إلى تأخر التنمية الصينية في العصر الحديث إلى حد ما. أما اليوم، فتزداد البيئة المحيطة تعقيداً يوماً بعد يوم، وتمتد استراتيجية التنمية الصينية إلى الخارج بشكل مستمر، وبالتالي يجب أن تتكيف الصين مع التغيرات الجديدة، وأن تتحول إلى فضاء أوسع. لذلك أصبح التوجه البحري أحد الخيارات الضرورية في هذا السياق. ولكن تواجه الصين عوامل شديدة التعقيد والخصوصية على المستوى البحري، لدرجة أنه قد يتحول النزاع البحري في المستقبل إلى نقاط ارتكاز وانطلاق بعض الدول من أجل كبح النهضة الصينية. وبالتالي أصبحت مسألة حماية الحقوق والمصالح البحرية من القضايا الجديدة التي تتناولها الدبلوماسية الصينية.

بما أن الصين دولة مركزها أراضٍ برية، بالتالي لا تتمتع بتميز جغرافي طبيعي، كما أن نطاق تأثير قوتها محدود. كما تفتقر الصين جغرافياً إلى مناطق فاصلة ومناطق عازلة وسيطة. ونظراً إلى أن الصين دولة كبرى تجمع بين الحدود البرية والبحرية، بالتالي يمكننا أن نقول إنها تواجه تهديدات بحرية وبرية مباشرة، وهو ما يختلف تماماً عن البيئة الآمنة التي تتميز بها الولايات المتحدة الأمريكية. من الزاوية الأمنية الجغرافية، عادةً ما تتميز الدول الكبرى بمخرجين بحريين على الأقل، أما الصين فليس لديها سوى مخرج بحري وحيد يؤدي إلى المحيط الهادئ، وبالتالي مساحات واسعة من الأراضي الصينية مغلقة تقريباً. ولكن تلتقي مساحات واسعة من الأراضي الصينية في آسيا الوسطى بمناطق في وسط أوراسيا، كما تتميز شرقاً بخط ساحلي طويل، وتتصل بحراً بسلسلة من الدول المجاورة، وبالتالي تتميز بسيادة برية ولديها القدرة لتوسيع سيادتها البحرية.

ومن ثم يجب أن يتناول التخطيط الجيوسراتيجي الصيني تلك العلاقة البرية البحرية المركبة. منذ بضع سنوات، تناولت الدوائر العلمية الصينية النزاعات البحرية والبرية⁽¹⁾. في الحقيقة، طبقاً للخصائص الجغرافية الصينية، ينبغي أن ينتبه التخطيط الجيوسراتيجي الصيني إلى التنمية على الجانبين البحري والبري، دون تمييز أحد هذين الجانبين على حساب الآخر. بالنظر إلى الجيوسراتيجية الصينية التي تجمع بين الجانبين البحري والبري، ينبغي على الصين أن تعزز من تميزها الجغرافي بشكل كامل، إما بالتوسع غرباً أو شرقاً، بما يتناسب مع التخطيط الاستراتيجي البحري البري المركب، مع التنمية البحرية والبرية في الجانبين الشرقي والغربي، سعياً إلى رقعة شطرنج مشتركة تجمع منطقة أوراسيا، وتعزز من المميزات الجغرافية لهذه المنطقة. بهذه الطريقة تستطيع الصين التغلب على أي المحاولات من الدول الكبرى لكبحها أو حصارها، ويوفر روافد متنوعة لنقل موارد الطاقة والتجارة. يُعد توحيد أوراسيا في كيان واحد من الأهداف التنموية طويلة المدى في الجيوسراتيجية الصينية، كما يُعد التوجه البحري والدمج بين الجانبين البحري والبري إحدى توجهات التنمية الصينية. باختصار، يمكننا أن نقول إن الاستراتيجية البرية تتجه إلى التوسع غرباً، بينما تتجه الاستراتيجية البحرية إلى التوسع شرقاً، وبما أن الصين دولة مركبة بحرياً وبرياً، بالتالي يعد التركيز الاستراتيجي في هذا الجانب غاية في الأهمية.

إذا أخذنا في الاعتبار التوجه الصيني للتنمية الشاملة في المستقبل، فيجب أن نقول إنه سيتضمن التنمية في كافة الاتجاهات، شرقاً وغرباً وجنوباً وشمالاً، دون إغفال أي اتجاه. تشير استراتيجية التوسع إلى الشرق إلى التوسع البحري نحو المحيط الهادئ بشكل أساسي، وعندما يصل هذا التوسع إلى المناطق الشاسعة في شمال شرق وجنوب شرق القارة الآسيوية، سيتحتم البحث عن وسائل لحل سلسلة من النزاعات البحرية، تضم قضية احتياطي الموارد الاستراتيجية والمخارج البحرية وتوسيع المجال الاستراتيجي وتوفير موارد متعددة للطاقة من الخارج. كما سوف تشمل الاستراتيجية التركيز على بناء حواجز استراتيجية بحرية، وحماية المحاور الاستراتيجية، بالإضافة إلى تأمين

1- تنقسم العلاقة بين السيادة البحرية والبرية لدى الأوساط العلمية الصينية إلى ثلاثة آراء: رأي يضع الأولوية للسيادة البحرية، ورأي يرى السيادة البحرية تابعة للسيادة البرية، ورأي آخر يضع السيادة البحرية والبرية على قدم المساواة ويهتم بتحقيق التوازن بينهما.

شرايين الطاقة والممرات الاستراتيجية المهمة. ومن الناحية العسكرية، ينبغي أن تشمل استراتيجية التوسع إلى الشرق مهمتين أساسيتين: أولاً، القدرة على الدفاع في المجال البحري القريب. ثانياً، القدرة على القتال في المجال البحري البعيد. وبالتأكيد يجب أن تبني الدولة أسطولها البحري بشكل معقول ومناسب، بما لا يخالف السياسة العامة في استراتيجية التنمية السلمية الصينية، ويأخذ في الاعتبار أيضاً أمن الدول البحرية المجاورة، وأن يكون هناك تقييم متعقل لردود أفعال بعض الدول الكبرى حيال هذه الاستراتيجية. على سبيل المثال تعتبر الولايات المتحدة تطوير الصين لأساطيلها في المجال البحري البعيد نزاعاً بين الدولتين على السيادة البحرية، وبالتالي لا يجب الاستهانة بالأهمية الاستراتيجية لهذه القضية. ومن ثم يُعد الخيار الأمثل بالنسبة للصين في هذه القضية هو تطوير قوات بحرية رادعة⁽¹⁾.

تُعد استراتيجية التوسع إلى الغرب (المعروفة أيضاً باستراتيجية الانفتاح على الغرب) استراتيجية برية بشكل أساسي، وتشير إلى ربط المناطق في وسط أوراسيا، أي آسيا الوسطى وأوروبا الوسطى والشرقية. ويتم الآن في آسيا الوسطى تطوير التعاون الاقتصادي والأمني من خلال منظمة شنغهاي للتعاون، كما بدأ بالفعل الربط الجغرافي مع القارة الأوروبية من خلال مشروع بناء "طريق الحرير الجديد".

أما استراتيجية التوسع إلى الجنوب، فتشمل كل من الهند وباكستان، ويسعى هدفها الأساسي إلى بناء استراتيجية المحيط الهندي كاستراتيجية موازية لاستراتيجية المحيط الهادئ، تمكن الصين من الامتداد إلى المجال البحري عبر راكدين مختلفين. تضم استراتيجية التوسع إلى الجنوب عنصراً آخر مهماً، وهي ميانمار، التي تُعد من أهم القنوات لنقل الطاقة إلى الصين، حيث تستطيع أن تخلص الصين إلى حد ما من خط الشحن البحري الوحيد من المحيط الهندي إلى المحيط الهادئ.

أما استراتيجية التوسع إلى الشمال، فتهدف إلى تعزيز التعاون التقليدي مع روسيا، وتنمية التعاون الاقتصادي مع منغوليا. وأيضاً تنمية التعاون في مجال الطاقة بين مناطق شمال شرق آسيا وروسيا، وتنمية التعاون الاقتصادي بين الصين وروسيا وكوريا في شبه الجزيرة الكورية. بالإضافة إلى المشاركة في تنمية مناطق القطب الشمالي.

-1 - تانغ شي بينغ: "خلق بيئة أمنية مثالية للصين"، ص 227.

يجب أن تتميز الاستراتيجيات الجيوستراتيجية في المستقبل بقدر أكبر من الشمولية والكلية، وأن تدفع بالتكامل الاقتصادي الإقليمي بشكل أفضل، ما يجعل لها قوة تأثير أكبر. يجب أن يخدم التنظيم الجيوستراتيجي الصيني الاستراتيجيات الاقتصادية الصينية للانفتاح على الخارج، ويساهم في خلق بيئة أمنية وسلمية موثوقة للصين. بمعنى آخر، يجب أن تكون هناك خطوط شحن آمنة متعددة، ومناطق عازلة استراتيجية، وعلاقات شراكة استراتيجية صامدة في كل الأجزاء، وعلاقات استراتيجية متميزة، كما يجب أن تكون هناك استراتيجيات بحرية تخدم التجارة والتنمية البحرية، كما يجب أن تكون هناك في المستقبل استراتيجيات في مجال الفضاء. كما ينبغي أن تتمتع الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية بأفكار استراتيجية شاملة ووافية تتناسب معها.

باختصار، يجب إعلاء مجالات التعاون الأمني غير التقليدية، وتنظيم وتخطيط أنماط جديدة لعلاقات الشراكة والتعاون الاستراتيجي، مع التوسع المستمر في دائرة شركاء التعاون الاستراتيجي. ومن الناحية الجغرافية، يجب السعي إلى هدف جيوستراتيجي طويل المدى يدعو إلى بناء كيان أوروبي آسيوي مشترك يمكن تحقيقه من خلال استراتيجية الانفتاح على الغرب، ودفع التنمية الاستراتيجية في المحيط الهادئ بتعزيز التعاون مع الدول المجاورة من خلال استراتيجية الانفتاح على الشرق، وتحقيق الاتصال البري والبحري في الاتجاه الشرقي والغربي والشمالي والجنوبي.

أ. تجنب المخاطر أو التخفيف من حدتها:

من الصعوبات التي تواجهها استراتيجيات التنمية، عدم إتاحة سوى خيار واحد فقط، فعلى سبيل المثال تضطر الدول إلى المجازفة وتعريض نفسها للخطر بسبب الأزمات في الموارد الاستراتيجية. ولتجنب مثل هذه الأوضاع، يجب أن تحافظ الدولة على استقلالها وتبتعد عن الاعتماد الزائد على العالم الخارجي؛ حيث تؤثر درجة اعتماد الدولة على الخارج في مدى استقلالها، كما يقلل من الخيارات المتاحة أمامها. وبالتالي يجب أن تكون هناك حدود معقولة لمدى اعتماد الدول على الخارج.

في الوقت الراهن، يتزايد طلب الصين على الطاقة بشكل مستمر، ولكن الطاقة الجديدة غير مستدامة. وكلما زاد اعتماد الدولة على الخارج للحصول على الطاقة، زادت المخاطر. لأن الاعتماد المبالغ على طلب الطاقة من الخارج يساوي وضع التنمية الاقتصادية للدولة

تحت رحمة عناصر دولية لا يمكن التحكم فيها، فإن التقلبات والأخطار التي تشهدها السوق الدولية والأوضاع السياسية والاجتماعية للدول الأخرى، تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار والتنمية الاقتصادية للدولة. وانطلاقاً من هذه الزاوية، يمكننا أن نقول إن الدولة التي تستطيع التخلص من الاعتماد الزائد على العالم الخارجي للحصول على الطاقة أو غيرها من المواد الاستراتيجية، وتستطيع أيضاً التخلص من أزمات الطاقة، سوف تكون لها الأسبقية في هذا المجال وسوف تكون الأكثر تميزاً.

وللحد من اعتماد الدولة على الخارج، يجب تقنين هذا الاعتماد بقدر مناسب يستند إلى أسس علمية، والاهتمام بالتنمية المتوازنة، والتأكيد على أهمية توفير احتياطي استراتيجي، واعتبار توسيع وتحسين الأسواق الداخلية خياراً استراتيجياً أفضل ويمكنه الاستمرار لمدى أطول. ينبغي على الصين الاستمرار في تعزيز احتياطي الموارد الاستراتيجية، وإعداد خطط بديلة متعددة، وتجنب أن يؤثر الاعتماد المبالغ على الخارج في الخيارات الاستراتيجية الخارجية المتاحة. ومن هنا أصبح شراء احتياطي النفط في الوقت المناسب من أكثر القضايا الملحة في الوقت الراهن. وبالإضافة إلى ذلك، يُعد لاحتياطي الذهب أهمية كبيرة في الأنظمة النقدية متعددة الأقطاب. لمعالجة تلك العلاقة المركبة بين الاعتماد الخارجي واستقلالية الدولة، ينبغي تعزيز قدرة الاستراتيجية على التحمل والتكيف، وتوسيع الاستراتيجية بشكل أكبر، وإن كان أبرز الحلول هو تعزيز قدرة الاستراتيجية على التكيف.

هـ . تعزيز القدرة على السيطرة على الأزمات:

تتكرر وتتشابك الأزمات الصينية القديمة والجديدة، فهناك أخطار اقتصادية ومالية على المستوى الدولي، وهناك صعوبات أيضاً على مستوى الحوكمة العالمية، بالإضافة إلى المشكلات الأمنية بين الصين والدول المجاورة، يُعد أصعبها هو ذلك الجدل الدائر حول السيادة الصينية، وقضية "الانفصالات الثلاثة" (أي انفصال تايوان والتبت وإقليم شينجيانغ)، وهناك أيضاً قضية السيطرة على التسليح الخارجي، ومنع الانتشار النووي. وإذا تحدثنا عن الأمن النووي، سنجد أن القضية النووية في كوريا الشمالية تُشكل أكبر مصادر الأزمات بالنسبة للصين. إن العديد من الأزمات التي تمس الصين معقدة وممتدة وصعبة ولها خلفية تاريخية، بالتالي لا يمكن حلها بين ليلة وضحاها. وإن فقدت الصين

السيطرة على أي من هذه الأزمات، سوف يتسبب ذلك في ضربات هائلة للأمن الصيني والتنمية الصينية. وبالتالي ينبغي أن تتمتع الصين بقدرة كبيرة على الوقاية والسيطرة على هذه الأزمات التي يصعب حلها، وأن تقوم بالتنسيق الكامل مع الدول المجاورة وتعزيز الثقة معها، بالإضافة إلى تعزيز الأنظمة على المستويات المختلفة. بصفة عامة، يجب وضع مسألة السيطرة على الأزمات من ضمن إطار الخطة الاستراتيجية، بحيث يتم معالجة هذه الأزمات على المدى البعيد وبصورة شاملة.

يجب أن ننطلق من زاوية شاملة حتى نستطيع حل مشكلات التنمية، والوصول إلى فاعلية حقيقية. وبما أن الصين دولة لم تحقق التقدم إلا مؤخراً؛ يتطلب منها ذلك التخطيط الجيد والشامل لكل الوسائل والمفاهيم التي تدعو لها. وفي ظل الأوضاع المعقدة، ينبغي على الصين ابتكار آليات جديدة ووضع مفاهيم دبلوماسية جديدة حتى تستطيع تحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة

على مدار ثلاثين عاماً من الإصلاح والانفتاح، قامت الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية بتعديل توجهاتها الاستراتيجية؛ فتحوّلت من الدبلوماسية الثورية إلى الدبلوماسية التنموية، ودعت إلى سلسلة من الأهداف العظيمة منها الدعوة إلى "بناء عالم متناغم"، كما وضعت سبلاً لتحقيق هذه الأهداف، على سبيل المثال أسست علاقات مع الدول الكبرى باعتمادها على علاقات الشراكة الاستراتيجية، وأسست علاقات مع الدول المجاورة من خلال الدعوة إلى علاقات حسن الجوار، كما اندمجت في الأنظمة الدولية الحالية، ووضعت استراتيجيات دبلوماسية متعددة الأطراف لها دور إيجابي، وقدمت إسهامات كبيرة للتنمية الاقتصادية وتحقيق الرخاء للشعوب وإرساء السلام العالمي.

تتميز الأوضاع الدولية الحالية بقدر كبير من التعقيد والتحول. وبالتأكيد، يؤدي تغير الأوضاع الدولية إلى أخطار كبيرة. وبالتالي تواجه الصين مسؤوليات هائلة غير مسبقة. ينبغي أن تنتبه الخطة الاستراتيجية في ظل مرحلة التحول بقضايا العصر، وأن تتمتع بعد النظر، والقدرة على التخطيط الشامل، ومراقبة ومعالجة المشكلات برؤية شاملة، والقدرة على استيعاب الوضع كاملاً، مع البحث في التفاعلات والتحوّلات المعقدة على المستويات المختلفة، ووضع أسس راسخة وقوية لتطوير الدبلوماسية الصينية، ورسم خطة واضحة لطريق الصين في المرحلة الأولى من الحداثة.

تصادف الوقت التي تم فيه تسليم هذه الدراسة للنشر مع انعقاد الاجتماع الكامل الثالث للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب، حيث تم تمرير "قرارات اللجنة المركزية للحزب حيال بعض القضايا المتعلقة بتعميق الإصلاح"، وقد تقرر "تأسيس لجنة للأمن القومي الصيني، وتحسين أنظمة واستراتيجيات الأمن القومي، للحفاظ على أمن البلاد"⁽¹⁾. مما يعكس الفهم العميق والاستيعاب الكامل للقيادة العليا الصينية حيال ما تواجهه الصين من أوضاع دولية وإقليمية، وضرورة حماية الأمن القومي الصيني وما يتبع ذلك من خطط استراتيجية وقرارات. باختصار، ينبغي أن تنتبه الخطة الدبلوماسية الصينية

1- "قرارات اللجنة المركزية للحزب حيال بعض القضايا المتعلقة بتعميق الإصلاح"، "صحيفة الشعب اليومية"، 2013-11-16، الطبعة الثالثة.

في المستقبل إلى قضايا العصر، وأن تتمتع ببعد النظر، والقدرة على التخطيط الشامل، واستيعاب تحولات التنمية في مرحلة التحول، كما ينبغي مراقبة ومعالجة المشكلات برؤية شاملة. كما يجب تحديث المفاهيم الفكرية وتجاوز الأفكار التقليدية، ورفع القدرة على التمييز، والتغلب على التطرف والسطحية. كما ينبغي تحديد نقاط التركيز الأساسية، والاهتمام بتحقيق التوازن، والاستفادة من الوضع أحسن استفادة لحل الأزمات، وتجنب الأخطار قدر المستطاع، والاستيعاب الجيد للعلاقة بين التنمية والاستقرار، وتنسيق التوازن بين التكاليف والمكاسب، وتخطيط الاستراتيجيات المستقبلية بشكل علمي ومنظم. وإلا فلن تستطيع الدبلوماسية الصينية تحقيق التحول والتطور بشكل ناجح.

تم نشر هذه الدراسة في العدد السادس من مجلة "استعراض الشؤون الخارجية" لعام 2013.

هل الابتكارات الدبلوماسية الصينية في حاجة إلى
ثورة دبلوماسية؟

تشن جه مين



ملخص الدراسة: توالى مجموعة من السياسات الدبلوماسية الجديدة في الصين خلال العامين الماضيين، وتُعد هذه الفترة أكثر الفترات كثافةً وقوةً منذ انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح من حيث ما شهدته من ابتكارات دبلوماسية. تعالج الدراسة هذه الابتكارات الدبلوماسية من خمسة جوانب أساسية: الابتكار في تحديد هوية الذات، ووضع الاستراتيجيات، وبناء الأنظمة، واستخدام الوسائل الدبلوماسية، واختيار الأساليب. ومن خلال هذه الابتكارات، تبحث الصين سلوك طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية اعتماداً على ممارسات دبلوماسية واعدة. ولكن لا يمكن اعتبار هذه الابتكارات ثورةً دبلوماسية؛ حيث لم تتغير المبادئ والأساليب الدبلوماسية الصينية تغيراً جوهرياً، فلا تزال الصين تعتبر نفسها نمطاً جديداً من الدول الكبرى، ولا تزال التنمية جوهر الأجندة الدبلوماسية الصينية، كما تتمسك الصين بدبلوماسية الصداقة وعدم الانحياز، وتنادي باحترام سيادة الدول والمساواة وحظر استخدام القوة. وانطلاقاً من دراسة التغيرات المحتملة في البيئة الدولية، والتطور المحتمل لمكانة الصين وسط القوى الدولية، ونمو المفاهيم الدبلوماسية الصينية، تناقش الدراسة مدى احتمالية حدوث ثورة دبلوماسية في مستقبل الصين. وترى الدراسة في هذا السياق أنه حتى عام 2030، لن تكون هناك ضرورة للقيام بتغييرات جوهريّة فيما أفرزته سياسة الإصلاح والانفتاح من مبادئ إرشادية وأنماط تطبيقية دبلوماسية احتفظت بشرعيتها لفترات طويلة، إلا في حال شهدت الأوضاع الدولية تدهورات جذرية، وهذا أمر غير مرجح. وبالتالي، لا تحتاج الصين إلى استعجال ثورة دبلوماسية، إنما عليها الاستمرار في القيام بابتكارات دبلوماسية تساعد على لعب دورها كدولة كبرى جديدة.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الصينية؛ الابتكارات الدبلوماسية؛ الثورة الدبلوماسية؛ دبلوماسية الدول الكبرى؛ نمط جديد من الدول الكبرى.

الباحث: تشن جه مين، عميد كلية العلاقات الدولية بجامعة فودان الصينية.

تهيد

على مدار العامين الماضيين، توالى مجموعة من السياسات الدبلوماسية، وانبثقت أفكار وإجراءات جديدة. مما جعل هذه الفترة من أكثر الفترات قوةً وكثافةً منذ انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح من حيث ما شهدته من ابتكارات دبلوماسية. ويُقصد بالابتكار في المجال الدبلوماسي: التغيير والتحديث في الأفكار والممارسات الدبلوماسية السابقة. ومع تعمق الصين في الابتكار، بدأت التساؤلات حول مدى احتمالية حدوث ثورة دبلوماسية في المستقبل. فهل تحتاج الصين إلى القيام بتغييرات جوهرية في المبادئ الإرشادية والأنماط التطبيقية الدبلوماسية في ظل هذه الابتكارات؟

بحسب موسوعة المعارف البريطانية "بريتانیکا"، يتوافق مصطلح "الثورة الدبلوماسية" مع مفهوم "تحول التحالفات"⁽¹⁾. وباختصار، يشير مصطلح الثورة الدبلوماسية إلى تحالف دولة ما مع عدو سابق لمواجهة حليف سابق. وبحسب المفاهيم الدبلوماسية السابقة، يمثل انعكاس علاقات التحالف تحولاً جذرياً في الاستراتيجية الدبلوماسية وممارساتها، وبالتالي فإنه من المناسب أن نسمي هذا التحول ثورةً دبلوماسيةً. وفي هذا السياق، أشار الباحث الصيني شي ين خونغ في إحدى مقالاته إلى أن "الثورة الدبلوماسية" مصطلح شائع الاستخدام في تاريخ مجال الدبلوماسية الدولية، ويرجع أصله إلى ذلك التغير الحاد الذي شهدته تآلفات الدول العظمى المشاركة بصفة مباشرة في الحرب بالنمسا في القرن الثامن عشر، وخاصة ذلك التحول الحاد من علاقات العداوة إلى الصداقة. ويعتقد شي ين خونغ أنه يمكن استخدام "الثورة الدبلوماسية" بالمعنى الأوسع للإشارة إلى تحول العلاقة بين بلدين كانا متعادين إلى التآلف أو الاقتراب من التآلف في ظل تحول الأوضاع الدولية، على أن تتغير العلاقة بينهما بشكل "درامي"، أو أن "يتقاربا" بشكل درامي. وبالتالي، يمكننا من هذا المنطلق على سبيل المثال، اعتبار زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى الصين في عام 1972 "ثورةً دبلوماسيةً"

-1 <http://global.britannica.com/EBchecked/topic/164621/Diplomatic-Revolution> تاريخ الاطلاع والتحميل: 20-8-2014

بين البلدين⁽¹⁾.

يُعد التحول الجذري في استراتيجيات التحالف من أبرز علامات الثورة الدبلوماسية على مدار العصور. ولكن نرى أن طبيعة الدبلوماسية في الدولة لا تتوقف على تحالفاتها فحسب. فهناك جوانب أخرى يجب وضعها في الاعتبار للحكم على طبيعة الدبلوماسية في الدولة إلى جانب ما تتبناه من استراتيجيات للتحالف، على سبيل المثال: الأهداف الدبلوماسية التي تسعى إليها، موقفها من مبدأ السيادة، وأيضاً طريقة استخدامها للقوة. وبالتالي فإن التغيير الجذري في هذه الجوانب يمثل ثورةً أيضاً.

سوف تلخص هذه الدراسة أولاً مفاهيم الابتكار في الدبلوماسية الصينية الحالية، وتحلل أسبابها، وتناقش مظاهرها. ثم انطلاقاً من التعريف السابق للثورة الدبلوماسية، سوف تثبت الدراسة أن الابتكارات الدبلوماسية الصينية الحالية لا تمثل ثورةً دبلوماسيةً حقيقيةً. ثم تناقش بعد ذلك الظروف التي يمكن بموجبها أن تحدث ثورة دبلوماسية في الصين. وأخيراً، سوف تؤكد الدراسة في الخاتمة أنه ليس هناك ضرورة للقيام بتغييرات جذرية فيما أفرزته سياسة الإصلاح والانفتاح من مبادئ إرشادية وأنماط تطبيقية دبلوماسية احتفظت بشرعيتها لفترات طويلة، إلا في حال شهدت الأوضاع الدولية تدهوراً تاماً. فحتاج الصين إلى ابتكارات دبلوماسية، ولكن دون استعجال ثورة دبلوماسية.

1- شي ين خونغ: "اقترب الصين واليابان من الثورة الدبلوماسية"، "الاستراتيجيات والإدارة"، عدد 3، 2003، ص 74.

الابتكارات الدبلوماسية الصينية الحالية

تري هذه الدراسة أن الصين الجديدة كانت قد مرت على مدار تاريخها بثلاث ثورات دبلوماسية على الأقل. كانت الثورة الأولى في بدايات تأسيس الصين الجديدة، وكانت علامتها المميزة هي تطبيق الصين لاستراتيجيتي "الانحياز إلى طرف واحد" و"التنظيف ثم استقبال الضيوف"⁽¹⁾، حيث أعلنت الصين عن انضمامها إلى الجبهة الاشتراكية في الشرق لموازنة القوة ضد الغرب. وكانت الثورة الثانية في عام 1972، حينما تمت المصالحة بين الصين والولايات المتحدة لمواجهة الاتحاد السوفيتي. أما الثورة الثالثة، فبدأت بتلك التغييرات الثورية في أهداف الدبلوماسية الصينية التي نادى بها الاجتماع الكامل الثالث للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني، حيث تحول تركيز الدبلوماسية الصينية من مواجهة الإمبريالية والهيمنة والاستعداد لشن الحرب، إلى التوجه لخلق بيئة خارجية سلمية تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية. ثم في عام 1982، أعلنت الصين عن سياسات دبلوماسية سلمية مستقلة، ووضعت مبادئ جديدة كلياً تدعو إلى دبلوماسية عدم الانحياز. وكانت هذه الأهداف والاستراتيجيات الجديدة، بالإضافة إلى تأكيد الصين مجدداً على المبادئ الخمسة للتعایش السلمي، هي ما قد شكل الثورة الدبلوماسية الصينية الثالثة في أعقاب انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح.

وعلى مدار ثلاثين عاماً من تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، حققت الصين طفرة في التنمية الاقتصادية، وأخذت مكانتها وقوة تأثيرها الدولية ترتفع بشكل ملحوظ. وفي ظل الظروف التاريخية المتغيرة، كانت الدبلوماسية الصينية في حاجة إلى ابتكارات تساعد على التكيف مع البيئة الخارجية والداخلية الجديدة. وبعد أن تقلدت القيادة الصينية الجديدة السلطة، سعت إلى تحقيق إنجازات كبيرة سواء على مستوى السياسة الداخلية للدولة أو شئونها الخارجية، واستطاعت أن تدفع بالتحول الدبلوماسي الصيني من خلال

1- سياسة "الانحياز إلى طرف واحد" Side One to Lean هي سياسة صينية وضعت حجر الأساس للدبلوماسية الصينية في خمسينات القرن العشرين بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وهي تشير إلى تحالف الصين مع الاتحاد السوفيتي، وانحيازها إلى الجبهة الاشتراكية لمواجهة الإمبريالية والرأسمالية الغربية. وسياسة "التنظيف ثم استقبال الضيوف" هي أيضاً من أهم السياسات الدبلوماسية الصينية بعد تأسيس الصين الجديدة، ويُقصد بها ضرورة التخلص من بقايا الإمبريالية في الصين قبل البدء في تأسيس علاقات دبلوماسية مع دول الغرب (المترجمة).

ابتكارات شاملة. وسوف نتناول هذه الابتكارات الدبلوماسية الصينية من خلال الجوانب الخمسة التالية:

أولاً: ابتكار هوية دبلوماسية تتناسب مع المكانة الدولية الجديدة للصين:

في عام 2010، تجاوزت الصين اليابان، لتصبح أكبر كيان اقتصادي في القارة الآسيوية، وثاني أكبر كيان اقتصادي على مستوى العالم، مما يعكس تطور الصين من دولة كبرى على المستوى السياسي والعسكري إلى دولة كبرى تتمتع بقوة شاملة. وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ظل في مستوى الدول النامية، إلا أن معظم المؤشرات احتلت مراكز متقدمة على مستوى العالم. وفي عام 2013، ألقى وزير الخارجية الصيني وانغ يي كلمة مهمة أشار فيها إلى أن الصين المعاصرة تبحث سلوك طريق "دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية"، ما جعل الدبلوماسية الصينية تكتسب هويةً جديدةً⁽¹⁾، ورفع مستوى الوعي الدبلوماسي الصيني باعتبارها دولة كبرى. وفي عام 1987، قال دينغ شياو بينغ أثناء لقائه مع نائب رئيس وزراء سنغافورة السيد غو تشوك تونغ: "إن الصين دولة فقيرة، ومع ذلك تتمتع بمكانة لا غنى عنها في الساحة السياسية الدولية؛ لأنها دولة كبيرة"⁽²⁾. واليوم قد ساهمت هذه "الدولة الكبيرة" بالإضافة إلى القوة الشاملة للدولة الصينية التي تحتل مركزاً متقدماً على مستوى العالم في وضع أسس راسخة للوعي الدبلوماسي الصيني باعتبار الصين دولة كبرى. مما يعني أن الدبلوماسية الصينية سوف تسلط الضوء بشكل أكبر على متطلبات التحول إلى دولة كبرى. فدبلوماسية الدول الكبرى الصينية ليست دبلوماسية تفعلها الصين للتعامل مع الدول الكبرى الأساسية فحسب، بل تعني أن الصين سوف "تبدأ بتنفيذ هذه الدبلوماسية باعتبارها دولة كبرى أيضاً"، بالتالي ستبدأ في تحديد مصالحها وأهدافها، كما سوف تستخدم وسائل دبلوماسية تتواءم مع مكانتها وقدراتها الدولية. وسوف تسعى دبلوماسية الدول الكبرى إلى تحقيق مصالح الصين الوطنية على مستوى

1- وانغ يي، "بحث طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية"، "صناعة القرارات"، عدد 1، 2014، ص 18.

2- مركز بحوث وثائق الحزب اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، "سجل حياة دينغ شياو بينغ (1975-1997)"، بكين، دار نشر وثائق الحزب للجنة المركزية للحزب الشيوعي، طبعة 2004، ص 1191.

العالم بشكل أكبر، كما سوف توسع من قوة تأثيرها في الشؤون الدولية⁽¹⁾. وهو ما يعني أن الصين على استعداد لتحمل مسؤوليات أكبر كدولة كبرى. وبما أن الصين تقف الآن بالفعل في مركز الساحة الدولية، فيجب عليها أن تلعب دورها كدولة كبرى لحل القضايا الإقليمية والدولية.

ثانيًا: ابتكار استراتيجيات دبلوماسية للتكيف مع متطلبات الأوضاع الدولية الجديدة:

بما أن الصين أصبحت دولة كبرى وثاني أكبر كيان اقتصادي على مستوى العالم، فيعني ذلك أنها استطاعت تحقيق قفزات هائلة حتى في أضعف المجالات، وأنها تؤثر في موازين القوى الدولية، ولديها تأثير جيوسياسي واقتصادي مهم. وبالتالي بدأت دول الغرب الكبرى التي ظلت تحتل مكانات رائدة لفترات طويلة في النظام الدولي، تعيد تقييم علاقاتها مع الصين. ولذلك طرحت الولايات المتحدة، والتي تُعتبر القوة العظمى الوحيدة، استراتيجية إعادة التوازن تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في محاولة للكبح من قوة تأثير الصين المتزايدة في هذه المنطقة، وحماية المكانة الرائدة التي تحتلها الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت الولايات المتحدة وغيرها من دول الغرب الكبرى محادثات حول بناء أنظمة اقتصادية وتجارية في مناطق ما وراء المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ لإقصاء الدول الصاعدة من هذه المناطق، محاولةً الحفاظ على حقها في الهيمنة على الأنظمة الاقتصادية والتجارية الدولية. وبعد أن أصبحت الصين أكبر كيان اقتصادي على مستوى القارة الآسيوية، اعتقدت بعض الدول المجاورة للصين أنه ينبغي عليها تقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة والاعتماد عليها في قمع الصين، حتى تستطيع الفوز في جميع النزاعات القائمة مع الصين، الأمر الذي جعل الأوضاع الإقليمية أكثر تعقيدًا. وفوق ذلك، تصاعد التنافس بين روسيا والدول الغربية بسبب النزاع على الهيمنة على المناطق المحيطة بروسيا، لدرجة أنه قد وصل هذا التنافس إلى مواجهات خطيرة. فبعد أن ضمت روسيا القرم إلى أراضيها، وقعت المناطق الشرقية من أوكرانيا في حروب أهلية، كما فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية على روسيا، وجمدت عضويتها

-1 وو شين بوا: "دبلوماسية الدول الكبرى: التحديات والمواجهات"، "صحيفة الشرق الصباحية"، 2013-3-18.

في مجموعة الثماني، وبدأ يلوح شبح حرب باردة جديدة في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، تسبب صعود القوى الراديكالية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط في تهديدات خطيرة أمام استقرار المنطقة. وبالتالي فإنه عند مواجهة هذه الأوضاع الدولية الخطيرة، ينبغي أن تقوم الصين بابتكارات جديدة في دبلوماسيتها حتى تستطيع مواجهة كل هذه التحديات الخارجية، كما ينبغي عليها المبادرة بتخطيط استراتيجيات جديدة حتى تستطيع التأثير على توجهات العالم الخارجي.

وفي ظل هذه الظروف، جعلت الحكومة الصينية الجديدة مفهوم "المبادرة" من أهم الخصائص الأساسية للدبلوماسية الصينية⁽¹⁾. ففي ظل استراتيجية المتابعة والحذر، كانت الدبلوماسية الصينية سابقاً "تطبق سياسة التواري عن الأنظار، وكانت الحالة المسيطرة عليها هي حالة الدفاع وردّ الفعل فقط"⁽²⁾. أما الدبلوماسية الجديدة فدعت إلى التحول إلى المبادرة والإقدام. فلم تعد تنحصر مهام الدبلوماسية الصينية على مواجهة الأزمات والمخاطر من الخارج، والتخفيف من المشكلات الخارجية التي تؤثر على التنمية الصينية، والحفاظ على بيئة خارجية سلمية ومستقرة تساعد على تحقيق التنمية فحسب، بل على الدبلوماسية الصينية أيضاً أن تستفيد من الأوضاع المحيطة للمبادرة والمشاركة في خلق بيئة خارجية طيبة، تساعد على التخلص من التحديات الخارجية من جذورها. ولذلك قامت الحكومة الصينية الجديدة بإصدار سلسلة من المفاهيم الدبلوماسية التي وضعت الأطر الاستراتيجية للدبلوماسية الصينية، حيث قامت بجمع الشعب الصيني على قلب رجل واحد من خلال طرح مفهوم "الحلم الصيني"، وأظهرت عزيمة الصين الدبلوماسية من خلال طرح مفهوم "دبلوماسية الدول الكبرى"، ودعت إلى تعزيز آليات للتعاون بين الدول الصاعدة من خلال منظمة دول البريكس، كما دعت إلى الدبلوماسية مع الدول المجاورة على أساس "العلاقة الحميمة والصدق وتحقيق المنفعة والتسامح"، كما بنت ووسعت شبكة من الشراكة البحرية والبرية من خلال بناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الجديد" و"طريق الحرير البحري"، كما سعت إلى تحقيق الاستقرار مع

1- "وانغ يي يجيب عن تساؤلات الصحفيين الصينيين والأجانب حول السياسة الدبلوماسية الصينية وعلاقاتها الخارجية خلال المؤتمر الصحفي المنعقد على هامش اللقاء الثاني من الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوطني لنواب الشعب"، "صحيفة الشعب اليومية"، 3-9-2014.

2- تسوي لي رو، "تحول الأوضاع الدولية وتحول الدبلوماسية الصينية"، "أبحاث في العلاقات الدولية"، عدد 4، 2014، ص.8.

مراكز القوة الرئيسية في العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال بناء "نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى"، ووطدت ووسعت من علاقاتها مع الدول النامية من خلال طرح "المفهوم الجديد للأخلاق والمصالح" ومفهوم بناء "كيان يجمعه مصير مشترك". الأمر الذي جعل الخطط الاستراتيجية الصينية أكثر تطلعًا، وجعل الأفكار الاستراتيجية أكثر منظومية، وجعل الوسائل الاستراتيجية أكثر وضوحًا.

ثالثًا، ابتكار أنظمة جديدة لتوحيد جهود الأنظمة الاستراتيجية الصينية:

تتميز الصين مقارنةً بباقي الدول بأنظمة تساعد على نشر استراتيجياتها. فعلى سبيل المثال، يعتقد أندرو ناثان وروبرت روس أن "الصين تتمتع بأكبر قدر من حرية التصرف بين جميع الدول الكبرى من حيث قدرتها على السعي المتعقل لمصالحها الوطنية، فتقوم بتحويل تحالفاتها وتطبيق سياسات خارجية طبقًا لمتطلبات استراتيجياتها"⁽¹⁾. ولكن مع تعمق الصين المستمر في تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، بدأت جهات مختلفة سواء حكومية أو غير حكومية تشارك في شئون العلاقات الخارجية للدولة، وبالتالي تعددت الأدوار التي تلعبها المؤسسات المختلفة في الدبلوماسية الصينية⁽²⁾. ما أدى إلى صعوبات في تخطيط وتنسيق السياسات الدبلوماسية؛ ولذلك تعالت الأصوات الداعية إلى ضرورة التزام مستويات الدولة العليا بأعمال التخطيط في هذا الشأن. وبالتالي، قامت الحكومة الصينية الجديدة بإصلاحين أساسيين في المجال الدبلوماسي أو الشئون الخارجية بصفة عامة، ما عزز من القدرة على التخطيط الشامل والتنسيق في هذا المجال. كان الإصلاح الأول في مارس عام 2013، حيث تقرر في خلال الدورة الثانية عشرة من المؤتمر الوطني لنواب الشعب دمج كل من إدارة شئون المحيطات، وجهاز الرقابة الصينية على المحيطات، وخفر السواحل الصينية التابعة لوزارة الأمن العام، ومصلحة شئون الصيد التابعة لوزارة الزراعة الصينية، وشرطة مكافحة التهريب البحري التابعة

1- Andrew Nathan and Robert Ross, Great Wall and the Empty Fortress: China's search for Security, NewYork: W.W. Norton & Company, 1997, p.14.

2- David M. Lampton, ed., The Making of Chinese Foreign and Security Policy in the Era of Reform, 1978- 2000, Stanford: Stanford University Press, 2001,p.12 .Linda Jakobson and Dean Knox, New Foreign Policy Actors in China, SIPRI Policy Paper No.26, September 2010.

للإدارة العامة للجمارك الصينية، وذلك بتأسيس جهاز جديد لإدارة شئون المحيطات تقوم وزارة الأراضي والموارد الطبيعية بإدارته. وستقوم إدارة شئون المحيطات الصينية الجديدة بأعمال حماية السيادة وتطبيق القانون في المجال البحري تحت مسمى إدارة خفر السواحل الصينية، وذلك بتوجيه من وزارة الأمن العام الصينية. وكان الهدف من هذا التعديل هو التخلص من تشرذم وقلة تأثير قوات إنفاذ القانون الصينية في مجالها البحري، وعجزها عن حماية سيادة الصين وغيرها من المشكلات الأخرى. أما الإصلاح الثاني فكان في نوفمبر عام 2013، حيث طرح الاجتماع الكامل الثالث للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب تأسيس "لجنة الأمن القومي الصينية". وفي يناير عام 2014، غير المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب اسم هذه اللجنة الجديدة إلى "لجنة الأمن القومي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني"، ورئيسها هو الرئيس الصيني شي جين بينغ، وكل من لي كه تشيانغ وتشانغ دي جيانغ كنائين لرئيس اللجنة، وضمت أيضاً عدداً من الأعضاء الدائمين والعاديين من المكتب السياسي. وهما أن لجنة الأمن القومي الصينية هي الجهة المسؤولة عن صناعة القرارات وتنسيق الأمور المتعلقة بالأمن القومي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، بالتالي يكون المسؤولون فيها من المكتب السياسي ولجنته الدائمة، فهم المسؤولون عن تخطيط وتنسيق الأعمال المهمة والقضايا الكبرى المتعلقة بالأمن القومي الصيني. ويعتقد بعض الباحثين أن "هدف تأسيس لجنة الأمن القومي الصينية هو تحقيق تضافر الجهود وتعزيز التنسيق بين القطاعات المعنية، والعمل على توحيد جهودها"⁽¹⁾.

رابعاً، ابتكار وسائل دبلوماسية تعكس قوة الدولة المتنامية:

منذ انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح، ظلت المهمة الجوهرية للدبلوماسية الصينية هي خلق بيئة خارجية مواتية تساعد على تحقيق التنمية المحلية. ونظراً إلى أن قوة الصين محدودة؛ لذلك ركزت الصين عند اختيارها لوسائلها الدبلوماسية على استخدام القوة الناعمة والصلابة بشكل جذاب. ويمكن تفصيل ذلك في الجوانب الثلاثة الآتية: أولاً: استغلال الكاريزما الدبلوماسية الأخلاقية الداعية إلى السلم والتعاون. فقال المتحدث

1- منغ شيانغ تشينغ، "الآن هو الوقت المناسب لتأسيس لجنة الأمن القومي الصينية"، "صحيفة جيش التحرير"، 2013-11-22.

الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية تاي جانغ: "إن الصين تنادي بالعدل في الشؤون الدولية، ولا تسعى إلى الهيمنة، بل تدعو إلى التنمية السلمية والتعاون والفوز المشترك، ونحن نرى أن هذه أكبر القوى الناعمة الصينية"⁽¹⁾. ثانيًا: تتمتع بقوة جذب للمكاسب التي يمكن تحقيقها في الأسواق الصينية المنفتحة. فخلال الثلاثين عامًا الماضية، جذبت الصين استثمارات أجنبية مباشرة تُقدر بتريليون دولار أمريكي، ووصل حجم الواردات في عام 2013 إلى تريليون وتسعمائة وخمسين مليار دولار أمريكي، لتصبح ثاني أكبر دولة مستوردة بعد الولايات المتحدة الأمريكية. كما أصبحت الصين أيضًا من أهم مصادر رأس المال الأجنبي بالنسبة للعديد من الدول؛ نظرًا لما تقدمه من استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة. ولقد أدت هذه العلاقات الاقتصادية متبادلة المنفعة إلى اعتماد الصين على اقتصادات العالم، والعكس صحيح، اعتمدت اقتصادات العالم أيضًا على الاقتصاد الصيني، وانطلقت الدول من هذه المصالح الاقتصادية لتطوير وتحقيق الاستقرار لعلاقات التعاون بينها والصين. ثالثًا: تتمتع بقوة جذب للثقافة الصينية ذات الحضارة العريقة. بعد أن قامت الصين بتطبيق استراتيجية القوة الناعمة وبدأت نشر ثقافتها خاصة منذ عام 2007، تزايد اهتمام الشعوب بالثقافة الصينية بشكل كبير، كما ازدادت أعداد معاهد كونفوشيوس على مستوى العالم، وارتفع عدد الطلاب الأجانب الدارسين في الصين بشكل سريع جدًا. ويمكننا أن نقول إن الصين قد اعتمدت على قوة الإقناع في المجال الدبلوماسي بشكل أكبر كثيرًا من اعتمادها على قوة الإكراه، ويمكننا مقارنة ذلك بوضوح شديد مع ما تستخدمه الولايات المتحدة والدول الأوروبية المتقدمة من قوة إقناع ووسائل إكراه⁽²⁾.

وإذا قلنا بأن الدبلوماسية الصينية قد اعتمدت في الماضي على القوة الناعمة بشكل أساسي، حيث كانت تستعين بقوة الإقناع للتأثير في العالم الخارجي وباقي الدول الأخرى، فقد اهتمت الدبلوماسية الصينية في السنوات الأخيرة بالجمع بين القوتين الناعمة والصلبة، حيث عززت الصين من استراتيجيات الإقناع، وركزت في الوقت نفسه على دور القوة

1- "المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية ومدير المكتب الإعلامي تاي جانغ يتحدث عن الدبلوماسية العامة"، تاريخ الاطلاع والتحميل: 2014-9-28، <http://fangtan.people.com.cn/GB.147550/17592355/html>

2- تشن جه مين، تشانغ لو لو، "مصادر السلطة واستخداماتها: مناقشة استراتيجية السلطة في الدبلوماسية الصينية"، "الاقتصاد والسياسة العالمية"، عدد 7، 2012، ص15.

المضادة والقوة الدافعة، ما أدى إلى "زيادة القوة الناعمة نعومةً، وزيادة القوة الصلبة صلابةً". وركزت الصين عند تعزيز استراتيجيات الإقناع على ثلاثة جوانب أساسية: أولاً: الاهتمام بتحمل المسئوليات الدولية التي تفرضها السياسات الدبلوماسية، والدفع بصورة قوية للإجراءات الجديدة التي تساعد على تحقيق المساواة والعدل العالميين، على سبيل المثال التعاون مع دول البريكس. ثانياً: الاهتمام بأن تقدم السياسات الاقتصادية الخارجية الصينية المنفعة للآخرين، وفي هذا السياق رحب الرئيس شي جين بينغ خلال زيارته إلى منغوليا في أغسطس عام 2014 بصعود منغوليا على متن قطار التنمية الصينية، وقال: "يمكنكم القيام بجولة على قطارنا السريع، أو السفر لمسافة فقط، فالكل مرحب به"⁽¹⁾. ثالثاً، الاهتمام بأن تلعب القوة العسكرية الصينية دوراً دولياً في حفظ السلام، حيث أرسلت الصين للمرة الأولى قوات مقاتلة للقيام بأعمال إصلاح في جنوب السودان. وإلى جانب هذا كله، تواجه الصين أية تحديات تمس مصالحها الجوهرية بثبات، وتعتمد على قوة الدولة الشاملة للرد والمواجهة بقوة. فعلى سبيل المثال، بعدما أعلنت اليابان "تأميم" جزر دياويو دخلت قوات إنفاذ القانون البحرية الصينية إلى المياه الإقليمية لجزر دياويو، وعادت سفن الخفر الصينية لوضعها الطبيعي، وأسست موقعاً للدفاع الجوي فوق بحر الصين الشرقي.

خامساً: ابتكار أساليب دبلوماسية عملاً على تعزيز سياسة الأولوية الصينية:

على صعيد العلاقات الثنائية، أسست الصين أنواع مختلفة من علاقات الشراكة مع العديد من الدول، وأسست شبكة من الشركاء على درجات مختلفة من العلاقات. وفي العصر الحديث، اهتمت دبلوماسية الشراكة الصينية بالاستغلال الاستراتيجي للعلاقات المتفاوتة بين الدول، بحيث حددت العلاقات مع بعض الدول والمناطق على أنها أولويات للدبلوماسية الصينية، على سبيل المثال روسيا والقارة الأوروبية والهند واتحاد دول جنوب شرق آسيا، وركزت طاقتها أيضاً على بناء علاقات شراكة لتنمية التعاون والفوز المشترك،

1- شي جين بينغ، "الحماية المتبادلة وبداية عصر جديد لتنمية العلاقات بين الصين ومنغوليا- كلمة الرئيس في برلمان منغوليا"، http://www.fmprc.cn/chn_mfa/cn_zyliao/611306_zyjh/611308_t1184896.shtml، تاريخ الاطلاع والتحميل: 2014-9-22.

وبذلك رسخت الصين نقاط قوة لاستراتيجياتها الدبلوماسية. وعلى الصعيد الآخر، بادرت الصين بتأسيس علاقات باردة مع تلك الدول التي تتحدى المصالح الصينية الجوهرية، على سبيل المثال اليابان والنرويج والفلبين، ما يدفع إلى تغيير درجة العلاقات مع هذه الدول بفرض الضغوط عليها⁽¹⁾.

أما على صعيد العلاقات متعددة الأطراف، اهتمت الصين قديمًا بضرورة التأكيد على المشاركة في الأنظمة الدولية الحالية؛ ولذلك كانت تسعى داخليًا إلى تعديل الأنظمة الحالية للحصول على أنظمة دولية أكثر عدلاً. وبالإضافة إلى ذلك، سعت الصين إلى تأسيس آليات للتعاون متعددة الأطراف، على سبيل المثال تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون، ومنطقة التجارة الحرة للصين والآسيان. وبصفة عامة، تم تأسيس هذه المنظمات لافتقار الأنظمة الدولية الحالية إليها، وبالتالي لا تشكل أية تحديات بالنسبة لها، إنما تعد أنظمة دولية تكميلية. ولقد اعتمدت هذه الأنظمة التكميلية على الوسائل الثلاث التالية: أولاً: تطوير "نظام مواز تكميلي"، يتم تطويره بالتوازي مع الأنظمة الحالية، ويتم تأسيسه في المناطق المُغفلة، على سبيل المثال القمة الآسيوية الأوروبية. ثانيًا: تطوير "نظام تعزيزي" يكمل الأنظمة الحالية، ويركز بشكل أساسي على تعزيز الحوكمة في الأنظمة الحالية، ويعمل على تعويض مناطق القصور. على سبيل المثال، الموافقة على مبادرة شيانغ ماي⁽²⁾ في عام 2010 لبناء صندوق احتياطي من النقد الأجنبي في شرق آسيا بقيمة مائة وعشرين مليار دولار أمريكي. وتتحكم الدول الأعضاء فيه بتقديم 20% فقط منه كدعم للدول الأخرى إذا واجهت أزمات مالية، في حين يتم ربط الـ 80% المتبقية بمشاريع مساعدات صندوق النقد الدولي، والتي يتم توجيهها بقرار من الصندوق. ثالثًا: بناء "نظام يتطلع إلى المستقبل"، والهدف من تأسيس هذا النظام هو بحث نموذج أفضل للعلاقات الدولية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي أو العالمي، على سبيل المثال لقد قدمت منظمة شنغهاي للتعاون نموذجًا لنمط جديد من العلاقات الدولية في مجال الأمن والتعاون على

1- قال تشو فانغ بين: "لقد طبقت الصين سياسات متباينة مع الدول المجاورة، عملاً على تطوير علاقات الصداقة مع هذه الدول بصفة عامة". انظر: تشو فانغ بين، "أهداف الدبلوماسية الصينية الجديدة مع دول المجاورة وسياساتها الدبلوماسية"، "صحيفة الشرق الصباحية"، 2014-1-14.

2- مبادرة شيانغ ماي: هي نظام يسعى إلى تجنب الوقوع في أي أزمة مالية نقدية إقليمية من خلال اتفاقات لتبادل العملات. جاءت المبادرة للمرة الأولى في أعقاب الأزمة التي ضربت القارة الآسيوية في 1998-97. وفي مارس 2000، اجتمع وزراء مالية دول آسيان 3+ في مدينة شيانغ ماي التايلاندية واتفقوا على أنه يجب على كل الدول الأعضاء مساعدة بعضها البعض ماليًا لتجاوز أي أزمة في النقد الأجنبي (المتجمة).

أساس عدم الانحياز ضد طرف ثالث⁽¹⁾.

يعكس رفض الكونجرس الأمريكي في عام 2010 اعتماد اتفاقية تعديل حصص صندوق النقد الدولي، وكذلك رفض الولايات المتحدة واليابان منح الصين حق صناعة القرارات في بنك التنمية في آسيا، أن بعض الدول التي كانت لها مكانة ريادية في الأنظمة الدولية ترفض إجراء التعديلات الضرورية في الأنظمة الدولية القديمة، حتى تتكيف مع موازين القوة الجديدة. وعلى هذه الخلفية، تسعى الصين وغيرها من الدول النامية إلى تأسيس أنظمة دولية جديدة، على سبيل المثال بنك التنمية واحتياطي الطوارئ لدول البريكس، وبنك الاستثمار للبنية التحتية في آسيا. على الرغم من أن هذه الأنظمة الدولية الجديدة تتشابه من حيث ما تقوم به من وظائف مع الأنظمة الحالية، ولكن تستطيع صناعة القرارات بشكل مستقل، وبالتالي فإلى جانب تكاملها مع الأنظمة الحالية، تتمتع بالتنافسية ويمكن استبدالها بالأنظمة الحالية. ومن هنا يمكننا أن نتنبأ بأنه إن لم يتم تعديل الأنظمة الحالية، فسوف تتميز الأنظمة الدولية الجديدة بتنافسية أكبر، ما يدفع الدول المعنية إلى قبول القيام بالتعديلات الضرورية بشكل عاجل في الأنظمة الحالية.

1- انظر: تشن جه مين، "استراتيجية صينية لتحسين أنظمة الحوكمة العالمية"، "العالم المعاصر"، عدد 8، 2014، ص10.

ابتكارات دبلوماسية وليست ثورة دبلوماسية

على الرغم من أن الدبلوماسية الصينية شهدت ابتكارات عديدة، ولكن طبقاً لتعريف الدراسة للثورة الدبلوماسية، لا يمكن أن نعتبر الابتكارات الدبلوماسية الحالية ثورة دبلوماسية. ويمكن أن نلخص أسباب ذلك في النقاط التالية:

أولاً: إن دبلوماسية الدولة الكبرى الصينية هي دبلوماسية لدولة اشتراكية نامية، فهي ليست الطريق التقليدي لدبلوماسية الدول الكبرى التي تسعى إلى تقوية الدولة بالهيمنة. وعلى الرغم من أن تركيز الدبلوماسية الصينية قد تحول إلى دبلوماسية الدول الكبرى، ولكن لم تشهد خصائص الدولة الصينية تغييرات جوهرية باعتبارها دولة كبرى اشتراكية نامية. فلا تزال مهمة الصين الأساسية هي تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستغلال دبلوماسية الدول الكبرى في دعم هذه التنمية. وفي هذا السياق، قال الرئيس شي جين بينغ خلال زيارته إلى ألمانيا: "نعرف جميعاً أن الصين لا تزال أكبر الدول النامية في العالم، لأن رفع جودة ومستوى معيشة مليار وثلثمائة مليون صيني أمر يحتاج منا إلى بذل الجهود المضنية. كما أنه ينبغي أن تركز الصين انتباهها على البناء، الذي يتطلب شرطين أساسيين: الأول هو بيئة داخلية منسجمة ومستقرة. والثاني هو بيئة خارجية سلمية وآمنة"⁽¹⁾. وقد أشار نائب رئيس الدولة الصيني لي يوان تشاو خلال زيارته إلى زامبيا وتنزانيا في يونيو عام 2014، إلى أن إجمالي الناتج المحلي الصيني قد تجاوز تسعة تريليونات دولار أمريكي في عام 2013، ولكن كان متوسط نصيب الفرد ستة آلاف وسبعمائة دولار أمريكي فقط، وتأتي هذه النسبة في المركز الرابع والثمانين على مستوى العالم. كما أن التنمية الإقليمية والتنمية في المدن والقرى لا تزال غير متوازنة، حيث يصل متوسط دخل أكثر من ستمائة مليون فلاح صيني إلى ألف وخمسمائة دولار أمريكي فقط، ويعيش نحو مائتي مليون شخص تحت خط الفقر بحسب معايير البنك الدولي. كما أن متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي لستين بالمائة من السكان في المناطق بوسط وغرب الصين، لا يصل إلى نصف ذلك الذي يحصل عليه سكان المناطق

1- "كلمة الرئيس شي جين بينغ في صندوق كولبرج كرافيس روبرت (KKR) بألمانيا"، 2014-3-28، برلين، تاريخ الاطلاع والتحميل: 2014-8-22، <http://www.gov.cn/xinwen/201403/29/content.2649512.htm>

الساحلية في الدول المتقدمة. كما تصل نسبة التوسع الحضري في الصين إلى 53.7%، في حين تتجاوز هذه النسبة عادةً 80% في الدول المتقدمة. وبالتالي لا يزال الطريق طويلاً أمام الصين لتحقيق هدف بناء مجتمع رغيد الحياة بحلول عام 2020، أو تحقيق الحداثة الشاملة بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين. وعلى هذا الأساس يمكننا أن نقول بأن "هوية الصين باعتبارها أكبر دولة نامية على مستوى العالم، لم تتغير بعد"⁽¹⁾.

وبالإضافة إلى ما سبق، يدعو النظام الاشتراكي الصيني الدبلوماسية الصينية إلى أن تكون أكثر إقداماً وعدلاً. وقد أشار وزير الخارجية الصيني وانغ يي إلى أن خصائص الدبلوماسية الصينية تنبع من المفاهيم الاشتراكية التي تتمسك بها الصين. وبما أن الصين تتمسك بمفاهيم طريقها الاشتراكي؛ لذا عليها أن تسعى إلى المساواة والعدل، وتحقيق الرخاء المشترك، والانسجام الاجتماعي في الداخل، وأن تتمسك أيضاً بالعدل، وتحمي الحقائق الثابتة، وتدعو إلى العدالة في الخارج. كما أن عليها التخلي عن مفهوم قانون الغاب، وأن تتمسك بالمساواة بين الدول الكبرى والصغرى مع مواجهة أي شكل من أشكال الهيمنة، وأن تدفع بالديمقراطية في العلاقات الدولية، وأن ترفض مبدأ الكبير يأكل الصغير، أو القوي يظهد الضعيف، أو الغني يقهر الفقير، وأن ترفض أيضاً التدخل في السياسات الداخلية للدول الأخرى. وفوق هذا، تدعو الصين إلى حل القضايا الدولية والإقليمية الراهنة عن طريق الحوار والمبادرات، كما أنها ترفض استخدام القوة، وتؤمن بضرورة تناوب السلطة، ويُعد هذا كله من المعايير الأساسية للأخلاقيات والعلاقات الدولية⁽²⁾.

ثانياً: يجب أن تخدم الدبلوماسية الصينية قضية الأمن القومي والتنمية الداخلية في الدولة، وبالتالي ليست مهمتها الأساسية هي استبدال الأعمال الداخلية بالأعمال الخارجية. وهو ما يعني أنه يجب على الصين توسيع مشاركتها الخارجية من جانب، وأن تتجنب على الجانب الآخر الوقوع في الطيش أو الانفعال. وهنا يجب الانتباه إلى بعض النقاط. أولاً: يجب تحديد المهام الأساسية للمرحلة الحالية. ولكي تتخلص الصين من "فخ الدخل المتوسط"، وتدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستمر، ينبغي عليها تركيز

1- لي يوان تشاو، "هوية الصين باعتبارها أكبر دولة نامية على مستوى العالم لم تتغير بعد"، تاريخ الاطلاع والتحميل: 2014-8-22، <http://politics.people.com.cn/n/2014/0708/c100125254455.html>.

2- وانغ يي، "بحث طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية"، "صناعة القرارات"، عدد 1، 2014، ص 18.

طاقاتها بشكل أساسي على البناء الداخلي للدولة. ثانيًا: يجب تحديد القوة الشاملة للدولة في المرحلة الحالية. وعلى الرغم من أن الصين ثاني أكبر دولة اقتصادية على مستوى العالم، لكنها تواجه أنظمة تحالف أسستها الدول المتقدمة، ومن أبرزها الولايات المتحدة؛ ولذلك لا ينبغي على الصين أن تعتمد على قوتها وحدها في مواجهة مختلف القوى في الأنظمة الدولية، أو أن تبالغ في تقدير قوة تأثيرها على تشكيل الأوضاع الدولية. ثالثًا: يجب فهم الوضع الخاص للصين في المرحلة الجديدة باعتبارها دولة كبرى ناهضة. تُعتبر الصين أكبر قوة تستطيع توجيه الضربات للأنظمة الدولية الحالية باعتبارها أكبر دولة صاعدة وأسرعها نموًا، الأمر الذي أثار بالفعل حذر الدول التي كانت تتمتع بمكانة رائدة، وأصبحت الصين دولة مستهدفة لبعض الدول التي تحاول استعادة توازنها. ولذلك يجب على الصين تجنب الوقوع في أي أخطاء على مستوى الشؤون الدولية في ظل هذه المرحلة الحساسة التي تشهد تحولات في السلطة. رابعًا: الانتباه إلى التقاليد الدبلوماسية الصينية. بالنسبة إلى شي ين خونغ، تُعتبر "الحماية" إحدى أهم القضايا على مدار تاريخ الصين الطويل؛ لأنها مهمة ثقيلة تستدعي حماية وحدة الصين وسلامة أراضيها باعتبارها دولة ضخمة، والحفاظ أيضًا على الاستقرار والسلم فيها. وقد ظهر ذلك قديمًا في كيفية صمود الصين على مدار التاريخ أمام الاحتلال والاعتداء الخارجي وأيضًا الثورات الداخلية، وانعكس في الصين المعاصرة على مدى ثبات ومرونة وكفاءة القيادة السياسية الصينية وسط جهودها الهائلة والطويلة، حيث استطاعت هذه القيادة الحفاظ على وحدة الدولة واستقرار أنظمة الحكم بل وحتى تحقيق الازدهار الاجتماعي، رغم التغيرات الهائلة التي تسببت فيها عدد من الثورات الاستثنائية⁽¹⁾.

ثالثًا: التخطيط الشامل للدبلوماسية بحيث تدفع كل من قضايا الأمن القومي والتنمية المحلية بشكل متوازن، فلا يجب أن تحل دبلوماسية الأمن القومي محل دبلوماسية التنمية. عملاً على خدمة مهمة الصين الرئيسية المتمثلة في التنمية الاقتصادية، سعت استراتيجيات الأمن الصينية منذ بداية انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح، إلى بذل كل الجهود في سبيل تحقيق "الأمن الأساسي" لضمان "عدم تعرض المصالح الجوهرية

1- شي ين خونغ، "الأفكار الاستراتيجية الخارجية في الصين المعاصرة: الأيديولوجية الفكرية والاستراتيجيات الأساسية والتحديات الحالية والخصائص الصينية"، "الاقتصاد والسياسة العالمية"، عدد 9، 2009، ص22.

الصينية لأية تهديدات"⁽¹⁾. ولكن مع النمو السريع لقوة الدولة الصينية في ظل التنمية الاقتصادية السريعة، تعقدت التحديات الأمنية الداخلية والخارجية، ولم يعد على الصين في المرحلة الحالية تلبية متطلبات الأمن الأساسية فقط، بل عليها في الوقت نفسه العمل على تعزيز الأمن بشكل أكبر، وذلك بالرفع من مستوى الضمانات الأمنية لتحقيق المصالح الجوهرية، وتعزيز مستوى الضمانات الأمنية لمصالح الدولة الأخرى، وتعزيز قدرات وأساليب الدولة للحفاظ على الأمن القومي.

ولكن لا يعني تعزيز الأمن التضحية في المقابل بالتنمية التي تُعد من مصالح الصين الجوهرية، ولا يعني أيضاً أنه ينبغي أن تحل الدبلوماسية الأمنية محل دبلوماسية التنمية، وإنما ينبغي السعي إلى تحقيق التوازن بين الأمن والتنمية ودفع هذين الهدفين معاً. ولذلك ينبغي أن تسعى الاستراتيجيات الأمنية إلى تحقيق الفاعلية، وأن تهتم بتحقيق جميع المصالح الوطنية الجوهرية بشكل متوازن. إن الاستراتيجية الأمنية الفعالة هي التي تسعى إلى تعزيز الأمن النسبي وليس المطلق، الأمن المنفتح وليس المغلق، الأمن المستدام وليس اللحظي، الأمن الشامل وليس التقليدي فقط، الأمن المتطور وليس الراكد، الأمن المشترك وليس أمن الدولة الواحدة، الأمن الشامل وليس المفكك، الأمن القانوني وليس المفرط⁽²⁾.

كما أسست الصين في الوقت الراهن مؤسستين قياديتين لصناعة القرارات في مجال السياسات الدبلوماسية. الأولى هي المجموعة القيادية للشئون الخارجية باللجنة المركزية، التي قد تم تأسيسها منذ فترة طويلة، ويترأسها الرئيس شي شين بينغ، ونائب المجموعة هو نائب رئيس الدولة لي يوان تشاو. أما الثانية فهي لجنة الأمن القومي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني التي تم تأسيسها حديثاً. وفي ظل هاتين المؤسستين، يتم التنسيق لبناء استراتيجيات أمنية ودبلوماسية، والسعي إلى تعزيز الأمن إلى جانب تحقيق الأهداف الجوهرية الأخرى، ما يتطلب منا ترتيب أفكارنا وتحسين أنظمتنا، بما يساعد الجهات العليا على لعب دورها القيادي والتنظيمي بشكل فعال، وتجنب أن تحل الدبلوماسية الأمنية محل دبلوماسية التنمية.

1- ليو جيان في، "استرجاع الدبلوماسية الصينية في السنوات الأخيرة"، "البحث والمنافسة"، عدد 4، 2012، ص 41.

2- انظر: لجنة تحرير التقارير الاستراتيجية لبنك الأفكار في جامعة فودان، "تقرير جامعة فودان حول استراتيجية الأمن القومي الصينية، الأمن والتنمية والتعاون الدولي"، نوفمبر 2014.

رابعًا: إن الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة يستغل مصادر قوة الدولة الصينية بشكل أشمل وأفضل، دون الدعوة إلى التحول من دبلوماسية الإقناع إلى دبلوماسية الإكراه. وتجمع الصين في المرحلة الحالية بين قوة الإقناع ووسائل الإكراه. ونظرًا إلى أن قوة الإقناع عادةً ما ترتبط بالتضحية بمكاسب كبيرة، وعادةً ما يكون مردودها غير مضمون؛ لذلك تلجأ الدول الكبرى التقليدية عادةً إلى استخدام القوة حتى تستطيع تغيير مواقف الدول الأخرى بشكل أسرع، فعلى سبيل المثال فرض العقوبات أو القيام بتدخلات عسكرية. ولكن أثبتت التجارب التاريخية منذ بداية القرن العشرين، أن استخدام وسائل القوة غير المعترف بها من المجتمع الدولي، وخاصةً استخدام الوسائل العسكرية، عادةً ما يتسبب في عواقب غير متوقعة، على سبيل المثال تلك الكوارث التي خلفتها الحرب العالمية الأولى والثانية على البشرية؛ أو جرّ الدول المتدخلة عسكرياً إلى حروب استنزاف طويلة المدى، على سبيل المثال الحرب الأمريكية في العراق؛ أو سقوط الدول المتدخلة عسكرياً في حالة من الفشل حتى وإن قد حققت النصر العسكري، على سبيل المثال الحرب في أفغانستان. وعلى الرغم من ذلك، تعجز الدول التي تتمتع بقوة هائلة عن مقاومة إغراءات السلطة، على سبيل المثال لم تستطع الولايات المتحدة في بداية القرن الحادي والعشرين مقاومة الإغراءات بأن تكون القوة المهيمنة الوحيدة؛ ولذلك دخلت في مخاطر عسكرية بشكل متوالٍ في أنحاء كثيرة من العالم، أدت إلى عواقب جاءت عكس آمالها تمامًا.

مما لا شك فيه، أنه يجب على الدبلوماسية الصينية الحالية أن تكون أكثر شجاعة في استخدام القوة مقارنةً بالماضي. فإن فشلت الوسائل الدبلوماسية السلمية في مواجهة الدول التي تهدد السلم العالمي أو تلك المعروفة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة العنصرية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية، ينبغي على الصين في هذه الحالة التمسك بجميع وسائل القوة المعروفة في المجتمع الدولي، بما في ذلك اللجوء إلى الخيار الأخير وهو التدخل العسكري. أما على صعيد العلاقات الثنائية، فينبغي على الصين أولاً: استغلال الدور الرادع للقوة، لمنع أي من القوى الخارجية من اللجوء إلى سياسات تتعدى على المصالح الجوهرية الصينية. ثانياً: يجب على الصين استغلال الدور الكابح للقوة، لإفشال أي من القوى الخارجية في اللجوء إلى أفعال تتعدى على المصالح الجوهرية الصينية. ثالثاً: يجب استغلال الدور الداعم للقوة، بحيث تدفع الصين الدول إلى استخدام الوسائل السلمية لحل النزاعات. وبالتالي ينبغي على الصين أولاً محاولة استخدام جميع

الوسائل البعيدة عن فرض العقوبات بالقوة، كما أن عليها تطبيق القوانين المدنية لحماية المصالح الجوهرية للدولة قبل استخدام القوة. وعلى الصعيد العسكري، ينبغي ألا تقوم بالهجوم إلا إذا تعرضت للاعتداء.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تنتبه الصين إلى حدود استخدام القوة، فيجب ألا تستغل القوة العسكرية للتدخل أو فرض العقوبات، وأن تلتزم بالمبادئ الدبلوماسية الأساسية التي تدعو إلى حل النزاعات باللجوء إلى الحلول السلمية، وذلك أولاً من خلال الاعتماد على قوة الإقناع في حماية مصالح الصين، والرفع من قدرة تأثير الصين ومكانتها الدولية.

خامساً: الابتكار في الوسائل الدبلوماسية بتعزيز قدرة الصين على بناء العلاقات الثنائية وأنظمة دولية متعددة الأطراف، دون أن تتحول الصين من دبلوماسية الصداقة إلى دبلوماسية التحالف، أو من الحفاظ على علاقات متفاوتة مع الدول إلى علاقات العداوة والصداقة فقط، أو التحول من إصلاح الأنظمة الدولية إلى القيام بثورة دبلوماسية.

تُعد دبلوماسية الصداقة من أهم خصائص النمط الجديد من الدبلوماسية الصينية، وقد حققت بالفعل نتائج مميزة، فقد ساعدت الصين على الحصول على بيئة خارجية مواتية في أعقاب الحرب الباردة، وأيضاً طورت التعاون القائم على تبادل المصالح مع العديد من الدول. ومع النمو السريع لقوة تأثير الصين الخارجية، علت أصوات في الصين تدعو إلى تفعيل دبلوماسية التحالف، داعيةً إلى التخلص من دبلوماسية عدم الانحياز القديمة⁽¹⁾. طبقاً لنظريات التحالف، تستطيع استراتيجيات التحالف تقديم دعم خارجي إضافي للدولة، مما يساعدها على مواجهة التحديات الأمنية الخارجية بشكل أفضل. تتمتع معظم الدول المتقدمة بالإضافة إلى روسيا في الوقت الراهن بأنظمة تحالف خاصة بها، تساعد على رفع المستوى الأمني للدولة، وتعزيز قدرتها على قيادة الشؤون الدولية. ولكن يعني الانضمام إلى تحالف ما تحمل مسؤولية تقديم ضمانات أمنية للحلفاء، كما أنه قد تواجه الدول داخل التحالف خطر الاستبعاد أو التوريط، وقد تواجه أيضاً تصاعدات في القضايا الأمنية خارج التحالف، ما قد يسبب آثاراً سلبية على أمن الدولة. ولذلك ينبغي علينا أن نأخذ في الاعتبار تكاليف ومكاسب الانضمام إلى التحالفات حتى نحكم على إمكانية تطبيقها. في المرحلة الحالية، يجعل الردع النووي الدول النووية الكبرى تعتمد

-1 يان شويه تونغ، "قد تفكر الصين في تغيير استراتيجية عدم الانحياز"، "صحيفة الدفاع" 2011-6-8.

على قوتها في منع الدول الأخرى من الاعتداء عليها. أما دبلوماسية الصداقة فتمكن الصين من تطوير علاقات للتعاون متفاوتة الدرجات مع جميع الدول، ويشمل ذلك علاقات التعاون في المجال العسكري. وبهذا النوع من الدبلوماسية يمكن الاستفادة من مزايا التعاون في علاقات التحالف، مع تجنب عواقبها في الوقت نفسه، مثل تحمل مسؤولية الحفاظ على الأمن، أو خطورة استبعاد إحدى الدول أو توريطها، أو تصعيد المواجهات مع الخارج. وبالتالي تتوافق دبلوماسية الصداقة مع ما نادت به الصين دوماً من مبادئ لعدم الانحياز، وبذلك تُعتبر خياراً متعلقاً ينبغي علينا الاستمرار في التمسك به.

في دبلوماسية الصداقة، ينبغي أن تميز الصين بين المستويات المتفاوتة لعلاقاتها مع جميع الدول. فمن ناحية، يعكس هذا موضوعاً الفروق بين المستويات المختلفة للتعاون؛ ومن ناحية أخرى، يمكن أن تستغل الصين تلك العلاقات المتفاوتة لتعزيز علاقات التعاون مع الدول الصديقة، وممارسة ضغوط على تلك الدول التي لا يربطها بها نفس القدر من علاقات الصداقة، ما سوف يؤثر على الجدل الدائر داخل هذه الدول حيال سياستها تجاه الصين، ويدفعها إلى تطوير هذه السياسات بشكل بناء. ولكن يختلف هذا النوع من الدبلوماسية عن الدبلوماسية القائمة على العداوة أو الصداقة. خلال فترة الحرب الباردة، كانت الصين تعيش في مواجهة ومقاومة للأنظمة الدولية، وبالتالي كان من الطبيعي للغاية أن تفعل دبلوماسية العداوة والصداقة. ولكن اليوم وبعد انتهاء الحرب الباردة، لا توجد دولة تعتبر الصين عدواً مباشراً لها. وعلى الرغم من أن هناك تناقضات واختلافات بين الصين وبعض الدول، ولكن وجود التنافس والتعاون أمران طبيعيين في العلاقات الثنائية. وبالتالي لا ينبغي على الصين أن تعتبر الدول التي لم تعادها دولاً عدوة، أو أن تضعها في خانة العدو كما تنادي المدرسة البنائية؛ لأن هذا لا يتوافق أبداً مع المبادئ الدبلوماسية الصينية، وسوف يعوق مصالحها الوطنية.

أما على صعيد الدبلوماسية متعددة الأطراف، فيجب على الصين أن تنادي بإصلاح الأنظمة الدولية الحالية. وفي ظل تأجيل الدول الغربية المستمر للإصلاحات في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يتطلب من الصين إلى جانب الدعوة إلى استراتيجية للتعديل الداخلي للأنظمة، أن تطور من استراتيجيات للإصلاح خارج نطاق هذه الأنظمة، وبذلك تقوم بـ"دفع الإصلاح الداخلي بالاعتماد على الإصلاح الخارجي". ومن أمثلة قيام الصين باستراتيجيات إصلاحية خارجية تأسيس بنك التنمية لدول البريكس، وبنك الاستثمار للبنية التحتية في آسيا.

متى تتحول الابتكارات الدبلوماسية إلى ثورة دبلوماسية؟

إن لم تكن الصين في المرحلة الحالية في حاجة إلى ثورة دبلوماسية، فما الذي سيدفعها مستقبلاً للسعي إلى ثورة دبلوماسية؟ سوف نتناول في هذا الجزء من الدراسة التغيرات التي قد تشهدها بعض العناصر في الاستراتيجيات الدبلوماسية الصينية، والتي سوف تؤدي إلى تغييرات جذرية في المبادئ والوسائل الأساسية في الدبلوماسية الصينية، وهي تتضمن ثلاثة جوانب: قوة الدولة، البيئة الخارجية، والمفاهيم الدبلوماسية.

أولاً: أفق قوة الدولة: بحسب المدرسة الواقعية، تُعتبر السلطة المحدد الأساسي للمصالح، ويُعتبر هذا من أهم المبادئ في العلاقات الدولية. فبصفة عامة يمكننا أن نقول إن قدر سلطة الدولة يحدد قدر ما تسعى إليه من مصالح. وانطلاقاً من هذه الزاوية، إذا وصلت قوة الدولة الصينية في المستقبل إلى مستوى أعلى، فسوف تتغير بالتأكيد مصالح الصين ووسائل تحقيقها، ومن ثم تتجه إلى ثورة دبلوماسية. وبالنسبة لدولة مثل الصين، ستطلع الدبلوماسية الصينية إلى تجاوز النظرة الواقعية نظراً لكونها دولة اشتراكية كبرى جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تُعد الأوضاع السياسية من أهم الدعائم التي تعتمد عليها الدولة في وضع استراتيجياتها وسياساتها. وهنا ينبغي أن نتساءل: هل سيؤدي تطور الصين المستقبلي على المستوى السياسي إلى ضغوط تدفع بالثورة الدبلوماسية؟

الصين باعتبارها دولة كبرى صاعدة، تمثل أهم القوى التي يمكنها أن تؤدي إلى تغييرات هائلة في الأنظمة الدولية. فتُعد الصين اليوم من أكبر دول العالم سياسياً وعسكرياً، كما أصبحت ثاني أكبر كيان اقتصادي على مستوى العالم رغم كونها دولة نامية. وعلى الرغم من تباطؤ معدلات النمو حالياً، فإن الصين لا تزال تحافظ على معدلات نمو تتجاوز ضعف نظيرتها في دول العالم الريادية. ما يشير بأن نطاق ومكانة القوة الصينية سوف يظل ينمو في المستقبل. وطبقاً لتقديرات خو آن جانغ، فإنه إذا حافظ الاقتصاد الصيني على معدل نمو بقدر 7% في الفترة بين 2010-2020، ومعدل نمو بنسبة 8% في الفترة بين 2020-2030، فسوف يصل حجم الاقتصاد الصيني إلى 19 تريليون و800 مليار

دولار أمريكي بحلول عام 2019، وبذلك سوف يتجاوز اقتصاد الصين الولايات المتحدة، لتصبح الصين أكبر كيان اقتصادي على مستوى العالم. ثم بحلول عام 2030، سوف يصل حجم الاقتصاد الصيني إلى 66 تريليون و400 مليار دولار أمريكي، أي حوالي ضعف حجم الاقتصاد الأمريكي. كما قد يصل متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى أربعين ألف دولار أمريكي. وبالتالي سوف تصبح الصين أكبر الدول المساهمة في العالم، وأكبر محرك للتنمية العالمية، وأكبر دولة تقدم مساعدات لتنمية الدول، وأكبر الدول التي تقود التحولات العالمية⁽¹⁾. ويعتقد يان شويه تونغ أنه بحلول عام 2023 ستستطيع الصين اللحاق بالقوة الاقتصادية الأمريكية، ولكن ستظل متخلفة عن الولايات المتحدة من حيث القوة العسكرية والثقافية. "يمكن تقليص الفجوة بين القوتين الصينية والأمريكية للوصول إلى مستوى مشترك، ولكن لن تستطيع الصين اللحاق بالولايات المتحدة بشكل كامل"⁽²⁾. في حين تتنبأ الاستخبارات الوطنية الأمريكية بأن تتعادل القوتان الصينية والأمريكية مع حلول عام 2030، وذلك طبقاً لتقديراتها لعناصر السلطة الأربعة الأكثر أهمية بالنسبة للدولتين، وهي: إجمالي الناتج المحلي، وعدد السكان، والنفقات العسكرية، والتطورات العلمية والتكنولوجية⁽³⁾.

يمكننا أن نقول إنه إذا استمرت دول العالم في التطور على نفس الوتيرة الحالية، فمن المحتمل أن تتساوى قوة الدولة الصينية مع الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى تتجاوزها بحلول عام 2030، ومن ثم ستتقدم على باقي الدول العظمى والاتحاد الأوروبي كاملاً. وسوف يصبح هذا التحول تحولاً تاريخياً؛ لأنها المرة الأولى التي تتجاوز فيها دولة غير غربية باقي الدول الغربية منذ عصر التحول الصناعي. ما يعني أن الصين يمكنها أن تحقق أهدافها التنموية التي تناضل من أجلها، وتشارك بشكل أعمق في الشؤون الدولية، وتتمتع بقوة أكبر تدعم هذه المشاركة. كما سوف تظهر حتمياً ابتكارات دبلوماسية أكثر قوة.

1- خو آن جانغ وآخرون، "الصين في عام 2030: التطلع إلى الرخاء المشترك"، بكين، دار نشر جامعة الشعب الصينية، 2011، ص-196.

2- يان شويه تونغ، "القصور التاريخي: الصين والعالم في العشر سنوات المقبلة"، بكين، دار نشر الصين الدولية للائتمان والاستثمار، 2013، ص 5.

3- National Intelligence Council, Global Trends 2030: Alternative Worlds, p.16.

ومع ذلك لا يمكننا أن نعتبر هذه التغيرات التاريخية تغيرات ثورية. فطبقاً لتقديرات الاستخبارات الأمريكية، سوف تحتل كل من الصين والولايات المتحدة نسبة 17% من إجمالي السلطة في العالم بحلول عام 2030، وتُعد هذه النسبة أقل من المكانة القوية التي احتلتها الولايات المتحدة في عام 2010 حيث احتلت 4/1 السلطة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، تتجاوز القوة الشاملة لكل من الاتحاد الأوروبي والهند 10% من حجم القوة الإجمالية العالمية⁽¹⁾. بمعنى آخر، يمكننا أن نقول إن العالم سوف يشهد ظهور "قوتين عظميتين وقوات كبرى متعددة" بحلول عام 2030، وسواء لم تستطع الصين أو الولايات المتحدة الوصول إلى تميزات ساحقة على مستوى العالم، فستظل كل منهما تقيد الأخرى وتواجه قيوداً أخرى خارجية. ومن هذا المنطلق، سوف تكون موازين القوى الدولية حتى حلول عام 2030 مواتية للصين، ولكن لا تزال الاحتمالية ضعيفة لأن تصل الصين إلى مكانة متميزة وساحقة. وبالتالي فإن تحسين مكانة سلطة الدولة لن يسبب تحديات جذرية أمام المبادئ والوسائل الدبلوماسية الأساسية الحالية. أما فيما يتعلق بمستقبل التنمية ما بعد 2030، فلم يقيم البحث بمناقشتها لوجود متغيرات كثيرة.

ثانياً: احتمال تدهور البيئة الخارجية تدهوراً جذرياً: يُعد التغير المفاجئ في البيئة الخارجية عنصراً آخر مهماً يؤثر على الاستراتيجيات الدبلوماسية. إن تغيرت القواعد الأساسية التي تعتمد عليها الاستراتيجيات الدبلوماسية الصينية الحالية، وإن تدهورت قضايا السلم والتنمية تدهوراً جوهرياً، فسوف يكون من المحتم أن تتغير الاستراتيجيات الدبلوماسية أيضاً. قال ريتشارد هاس في إحدى مقالاته: سوف ينتهي ذلك العصر الذي امتد لخمسة وعشرين عاماً بعد الحرب الباردة، وسوف يبدأ عصر جديد من الفوضى. في ذلك العصر الماضي، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتل الصدارة، وكان الناس يعيشون حياة مزدهرة، كما ظهرت أنظمة اجتماعية وسياسية أكثر انفتاحاً، وساد السلام بشكل واسع، وكان هناك قدر معقول من التعاون بين الدول الكبرى. ولكن انتهى هذا العصر اليوم، واستبدل بعصر جديد أكثر فوضى وأقل سلمية⁽²⁾. فقد شهدت الأوضاع

1- National Intelligence Council, Global Trends 2030: Alternative Worlds, p. 16, p.101

2- Richard Haas, "The Era of Disorder", Project Syndicate, October 27, 2014, <http://www.projectsyndicate.org/commentary/new-era-of-global-instability-by-richard-n-haas-2014> - 10#qUH31dHfDvSIIZfm.99 تاريخ الاطلاع والتحميل: 30-10-2014

العالمية تغيراً هائلاً منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية، حيث تصاعدت المواجهات بين روسيا والولايات المتحدة وأوروبا، وقامت هذه الدول بفرض عقوبات اقتصادية، كما تم تجميد عضوية روسيا في مجموعة الثماني، حتى لقد اعتبر البعض تلك المواجهات الجديدة بين روسيا والغرب بداية لحرب باردة جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الولايات المتحدة تعزيز علاقات التعاون الأمني مع دول حليفة لها في آسيا، تطبيقاً لاستراتيجية إعادة التوازن تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما اختارت أن تقف موقف المتفرج أمام نزاعات بعض الدول مع الصين على سيادة الأراضي، ما قد أثار التنافس الاستراتيجي مع الصين. ومع التغير الهائل في الأوضاع الجيوسياسية، بدأ الغرب يشك بشكل متزايد في عصر العولمة الذي جلب للصين مكاسب اقتصادية كبيرة، وأخذت ترتفع الأصوات ضد العولمة. كما انخفضت قيمة التجارة بين الصين واليابان والاتحاد الأوروبي بشكل هائل في الفترة بين 2011-2013، وكانت هذه السابقة الأولى منذ انتهاء سياسة الإصلاح والانفتاح. كما أخذت تتوالى إجراءات الحماية التجارية من دول الغرب تجاه الصادرات الصينية، وأصبحت شعوب الدول الغربية تنظر بسلبية إلى تأثيرات العولمة، كما أن الدول الغربية تقوم في الوقت الراهن ببناء أنظمة تجارية عابرة إقليمياً تحاول إقصاء الصين، ومن علامات ذلك المميّزة المحادثات حول "اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ" TTP "و"اتفاق الشراكة التجارية والاستثمارية عبر المحيط الهادئ TTIP". في ظل هذه الظروف، تُرى هل سيظل السلم والأمن من خصائص العصر؟

مما لا شك فيه، أنه قد ظهرت في الفترة الأخيرة عناصر تؤثر سلباً في الأوضاع الدولية، التي لا تتوافق مع السلم والتنمية باعتبارها قضايا العصر الأساسية. ولكن إن نظرنا إلى الأمر برؤية أبعد وبعين أشمل، سنكتشف أنه لا يمكننا أن نضع خطورة تلك المواجهات الحالية بين روسيا والدول الغربية على قدم المساواة مع تلك في فترة الحرب الباردة. وإذا نظرنا إلى نطاق هذه المواجهات، فسوف نجد أنها تقتصر على جزء واحد من أوروبا وليس العالم بأكمله كما كان الحال في الحرب الباردة. وتؤثر هذه المواجهات بصورة عميقة على البيئة الخارجية الروسية، بينما تشكل هذه المواجهات تحديات وتقدم أيضاً الفرص للبيئة الدولية الصينية. فمن ناحية، يُعد كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا وأوكرانيا شركاء للتعاون بالنسبة للصين. ولكن دخل اليوم شركاء التعاون في مواجهات حادة فيما بينهم، ما يؤدي حتماً إلى أزمات أمام الصين في تطوير علاقاتها مع هذه الأطراف

الثالثة. ولكن لم تمس هذه التحديات المصالح الجوهرية الصينية، وعلى الرغم من وجود صعوبات إلا أنه يمكن مواجهتها. ومن الناحية الأخرى، دفعت الأزمة الأوكرانية كلاً من روسيا والاتحاد الأوروبي وأوكرانيا والولايات المتحدة إلى البحث عن علاقات للتعاون مع الصين، إما للحصول على دعم استراتيجي أو مواقف محايدة منها، أو سعيًا وراء الأسواق ورءوس الأموال الصينية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد طبقت استراتيجية إعادة التوازن تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولكن نظرًا للأزمات المالية والاضطرابات في أوروبا والشرق الأوسط، من المحتمل أن يكون دور الولايات المتحدة محدودًا في تدعيم هذه الاستراتيجية الجديدة، حيث لم تحصل على دعم قوي في آسيا إلا من بعض الدول القليلة. ولذلك إذا اتخذت الصين الاستراتيجيات المناسبة، فلن تستطيع أي دولة تطبيق أي استراتيجيات تقويضية على شئونها العسكرية والاقتصادية. طبقًا لتجارب المنافسة بين الصين والولايات المتحدة خلال العامين الماضيين، يمكننا أن نقول إنه قد احتدمت المنافسة الجيوستراتيجية بين البلدين، ولكن يمكن للصين مواجهة التحديات من الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بالاستناد إلى ابتكاراتها في الاستراتيجيات والسياسات. وفي خلال قمة الأبيك في نوفمبر عام 2014، توصل القادة الصينيون والأمريكيون إلى تفاهات مشتركة، بشرت بأفاق مستقبلية لذلك النمط الجديد من العلاقات بين الصين والولايات المتحدة. ولذلك لا ينبغي أن نفقد ثقتنا في السلم باعتباره أهم قضايا العصر.

وبالإضافة إلى ذلك، علينا أيضًا أن نتمتع بثقة كاملة بالتنمية كقضية أخرى مهمة في هذا العصر. فما تواجهه الدول الغربية من أزمات اقتصادية في الوقت الراهن يعكس أن التنمية مهمة ليس لها نهاية. فلن تستطيع الدولة تحقيق مزيد من التقدم في ظل التكامل الاقتصادي المتزايد في العالم إلا بالسعي والمثابرة والابتكار حتى وإن وصلت الدولة إلى مستوى الدول المتقدمة. وفي مواجهة الأصوات والممارسات الداعية إلى التخلص من العولمة، يمكن للصين أن توسع من انفتاحها على الأسواق، وأن تبادر بدفع الانفتاح على اقتصادات الدول المجاورة أو الدول على المستوى العالمي بصفة عامة، وبذلك تدفع الصين التنمية العالمية من خلال تنميتها، وتتجنب حروبًا تجارية تسعى إلى المصالح على حساب الغير. ومع النمو الضعيف للتجارة العالمية في الوقت الراهن، يمكن للصين أن تحقق التواصل البحري والبري من خلال استراتيجية "الحزام والطريق"، وأن تربط بين

اقتصادات جميع الدول بشكل وثيق من خلال الاستثمارات والمساعدات الخارجية التي قد نمت نمواً سريعاً خلال السنوات الماضية.

ثالثاً: تحول المفاهيم الدبلوماسية: على الرغم من أن مكانة قوة الدولة الصينية وبيئتها الخارجية لم تشهد تغييرات ثورية، ولكن إذا شهدت المفاهيم الدبلوماسية الصينية تغييرات ثورية، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى حدوث ثورة دبلوماسية. وبالتأكيد تتغير المفاهيم الدبلوماسية الداخلية مع تغير البيئة المحيطة بشكل عام وتتأثر بها تأثيراً كبيراً. ولكن طبقاً للمدرسة البنائية، تأتي المفاهيم في المقام الأول، ثم تُبنى على أساسها الاستراتيجيات والسياسات. ويرى البحث أنه إذا ظهرت داخل الصين توجهات دبلوماسية جديدة تدعو إلى النزعة المركزية الصينية، وتستفز المشاعر القومية، أو تهاجم النزعة الواقعية، فستشهد الصين ثورة دبلوماسية، ولكنها ليست النوع الذي نرتضيه.

ظلت الصين مركزاً للقارة الآسيوية لفترات طويلة على مدار التاريخ، وحافظت على أنظمة تنظر إلى الصين على أنها مركز القارة. وقد أدت هذه الأنظمة إلى استقرار أكبر مقارنةً بالأنظمة في القارة الأوروبية⁽¹⁾. ولكن يُعد من أهم خصائص هذا النظام، تفريقه الطبقي بين الدول الكبرى والصغرى، الأمر الذي لا يتفق أبداً مع المبادئ الأساسية في الأنظمة الدولية الحالية. ثم بعد تأسيس الصين الجديدة، ظهرت الصين من جديد كدولة كبرى في القارة الآسيوية. وكان رئيس مجلس الدولة الصيني شو إن لاي يهتم اهتماماً خاصاً بتحقيق التوازن بين الدول الكبرى والصغرى، فقال: "إن الصين دولة كبرى، ومن السهل أن تفقد احترامها للدول الصغرى؛ ولذلك ننبه الناس دائماً إلى المشكلات الفكرية التي تسببها هذه النزعة"⁽²⁾، واليوم تصبح الصين من جديد أولى الدول الكبرى في القارة الآسيوية، الأمر الذي قد يتسبب في ظهور النزعة المركزية الصينية باعتبارها دولة كبرى. ولكن إذا أصبح النظام الأبوي التقليدي هو الدعامة الفكرية التي تعالج بها الصين علاقاتها مع الدول الصغرى، فسوف تتلاشى المبادئ الأساسية الداعية إلى احترام السلطة وعدم التدخل في السياسة الداخلية.

1- David Kang, China Rising : Peace, Power, and order in East Asia, New York: Columbia University Press, 2007, p.41.

2- وزارة الخارجية الصينية ومركز بحوث وثائق الحزب للجنة المركزية للحزب الشيوعي، "مختارات شو إن لاي في المجال الدبلوماسي"، بكين، دار نشر وثائق الحزب للجنة المركزية للحزب الشيوعي، 1990، ص132-131.

لقد مرت الصين في تاريخها الحديث بنحو قرن ونصف من الاستعمار، حتى كادت الدولة تهلك. وقد لعبت النزعة القومية المتأثرة بالغرب دوراً مهماً لإنقاذ البلاد. وعلى الرغم من أن الصين قد حققت إنجازات بارزة سواء على مستوى تقوية الدولة أو تحقيق الرخاء فيها منذ تأسيس الصين الجديدة، فإن الصين لم تتوحد بشكل تام، ولم يتوقف التدخل الخارجي في شئونها الداخلية. ولقد استفزت هذه المحن المشاعر القومية الصينية، حيث نادى الصين بتحقيق المصالح في المقام الأول، ووضعت الفوز المشترك والتعاون جانباً، وأصبح استخدام القوة خارجياً أمراً مشروعاً. وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد الصينيون أنه بما أن الدول الغربية يمكنها اليوم القيام بالتحالفات في كل مكان، وتفعيل سياسات الهيمنة تحت كل المسميات، والقيام بالتدخل العسكري في الدول الأخرى، إذن فلماذا لا يمكن للصين الاقتداء بهذا المثل إذا توفرت لها القدرة؟ بالرغم من أن هذه الأفكار لها تواجد حقيقي في الصين، لكن يستبعد البحث أن تصبح هذه الأفكار أفكاراً أساسية في الدبلوماسية الصينية إلا إذا شهدت البيئة الخارجية تغيرات جذرية. فعلى مستوى صانعي القرارات، لا يزال الطريق الدبلوماسي لدى الحزب والدولة يتمسك بالمبادئ الجوهرية في الدبلوماسية الصينية. وعلى مستوى الشعب، يتمتع الشعب الصيني بأفكار ومواقف صحيحة على مستوى الشئون الخارجية. وبحسب دراسة قام بها بعض الباحثين الأستراليين في الفترة الأخيرة، دعم العدد الأكبر من المشاركين في الدراسة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نشر موقف الصين حيال النزاعات البحرية في بحر الصين الشرقي والجنوبي، كما دعم عدد كبير أيضاً اللجوء إلى المحادثات لمعالجة القضايا، بينما دعم أقل من نصف المشاركين في الدراسة اللجوء إلى التدخل العسكري لحل الأزمات⁽¹⁾.

1- Eric Fish, "A Glimpse into Chinese Nationalism", The Diplomat, November 7, 2014, <http://thediplomat.com/2014/11/a-glimpse-into-chinese-nationalism12-11-2014>. تاريخ الاطلاع والتحميل: 2014-11-12.

الختام

يجب على الصين أن تقوم بابتكارات دبلوماسية في ظل العصر الحديث الذي تزداد فيه قوة الدولة الصينية وتتعدد فيه التحديات الخارجية. لقد عالج البحث هذه الابتكارات الدبلوماسية في خمسة جوانب أساسية، ألا وهي: الابتكار في تحديد هوية الذات، ووضع الاستراتيجيات، وبناء الأنظمة، واستخدام الوسائل الدبلوماسية، واختيار الأساليب، ما يعكس أن الصين تشهد تغييرات واسعة وعميقة. ومع ذلك لا يمكننا اعتبار هذه الابتكارات ثورة دبلوماسية. فلم تتغير المبادئ والأساليب الدبلوماسية الصينية تغيراً جوهرياً، فلا تزال الصين تعتبر نفسها نمطاً جديداً من الدول الكبرى، ولا تزال التنمية جوهر الأجندة الدبلوماسية الصينية، كما تتمسك الصين بدبلوماسية الصداقة وعدم الانحياز، وتنادي باحترام سيادة الدولة والمساواة وحظر استخدام القوة. وإذا تأملنا المستقبل، فسنجد أن المبادئ والوسائل الدبلوماسية الأساسية الصينية لن تشهد تغييرات ثورية حتى بحلول عام 2030، إلا إذا شهدت البيئة الخارجية تغييرات جذرية.

ولكن هذا لا يعني أنه ينبغي على الصين التمسك بهذه المبادئ والوسائل تمسكاً أعمى. فعلى الرغم من أن الصين لن تشهد ثورة دبلوماسية، إلا أن الدبلوماسية الصينية سوف تشهد تغييرات مهمة من حيث ما تحدده من أهداف وهوية ذاتية، وما تستخدمه من وسائل واستراتيجيات دبلوماسية. فستظهر خصائص دبلوماسية جديدة باعتبار الصين دولة كبرى، وسوف تلعب دوراً ريادياً على المستوى العالمي. وعلى الرغم من أن المشاركة في الشؤون الخارجية لن تحل محل الدبلوماسية التنموية، إلا أنه سوف تزداد أهميتها بشكل كبير، وستتدخل الصين بشكل أكبر في شؤون الدول الأخرى ولكن مع احترام سيادة باقي الدول. كما سوف تحظى الصين على فضاء أكبر لتعزيز دبلوماسية القوة، وسوف تلعب قوة الجذب ووسائل القوة الصينية دوراً مهماً. وسوف تدفع الصين بالدبلوماسية الثنائية ومتعددة الأطراف بشكل أكبر.

وفي ظل المرحلة الحالية، ينبغي على الصين أن تستفيد من التجارب الإيجابية والسلبية التي مرت بها الدول الرائدة، وأن تتباعد عن أية إغراءات قد تأتي بها السلطة، وأن تتمسك بالمبادئ والقوانين الدبلوماسية، وأن تجمع بين خصائصها الاشتراكية، ومصالحها

العالمية، واستراتيجياتها الداخلية، وأن تعزز دورها كدولة كبرى جديدة اعتماداً على ابتكاراتها الدبلوماسية.

تم نشر هذه الدراسة في العدد الرابع من مجلة "الاقتصاد والسياسة الدولية" في أكتوبر 2014. كما تم نشر جزء منها خلال ورشة عمل عقدتها أكاديمية العلوم الاجتماعية بشنغهاي بتاريخ 20-9-2014 تحت عنوان "الدبلوماسية الصينية في أعقاب المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني: استراتيجيات وتأملات".

الكوزموبوليتانية الصينية
دراسة حول العلاقات الخارجية وأنظمتها
رن شياو



ملخص الدراسة: تناقش هذه الدراسة تحوّل الرؤية الصينية القديمة للعالم إلى ما يُعرف بالكوزموبوليتانية الصينية الجديدة، وما يمكن أن تقدمه من إسهامات فكرية بناءة في عالمنا اليوم. نشأت الكوزموبوليتانية في الصين منذ أسرة تشو الملكية، وتطورت على مدار فترات تاريخية طويلة بدءاً من أسرة تشين خان حتى أسرتي مينغ وتشينغ؛ ولذلك تتميز بمفاهيم متأصلة وتأثيرات عميقة وبعيدة. ويشمل مفهوم الكوزموبوليتانية الصينية بعض العناصر الجوهرية، وهي: امتداد العلاقات الخارجية في شكل دوائر لا حدود لها، ومفاهيم منظومية تحدد مكانة الأطراف داخلياً وخارجياً، وتوجه يدعو إلى انسجام العالم في أسرة واحدة، وبناء ثقافي يتميز بالثقة في النفس والتأمل في مكنونها. وفي ظل هذا البناء الثقافي، قد تتغير هوية الفاعلين؛ لأنه ليس هناك "آخر" مطلق، إنما هناك "ذات" نسبية. وبالتالي يمكن للكوزموبوليتانية الصينية أن تتحول إلى مصدر فكري مهم يثبت أنه يمكن للثقافة الصينية أن تقدم إسهامات فكرية بناءة للعالم، بعدما تتخلص مما تحويه من تفرقة بين الطبقات العليا والدنيا أو بين الرؤساء والتابعين. وتتميز الكوزموبوليتانية الصينية بخمس خصائص مهمة: أولاً، تحتوي الآخر ولا تقصيه. ثانياً، تتمتع بعلاقات متغيرة. ثالثاً، يعتمد التغيير فيها على العنصر الثقافي وليس اللجوء إلى استغلال القوة. رابعاً، تعتمد على قوة الجذب والكاريزما. خامساً، تأتي وسائل التغيير اختيارية وليست إجبارية. خامساً: هدفها الأسمى هو انسجام العالم في أسرة واحدة.

الكلمات المفتاحية: الكوزموبوليتانية؛ الرؤية الصينية للعالم؛ الثقافة الصينية التقليدية؛ الفكر الكونفوشي؛ العلاقات الخارجية الصينية.

الباحث: رن شياو، أستاذ بجامعة فودان، ومدير مركز الدراسات الدبلوماسية الصينية بالجامعة.

أولاً: تهيد:

إن الكوزموبوليتانية هي مفهوم يعالج القضايا العالمية بمفهوم المواطنة العالمية، وتُعرف في اللغة الإنجليزية بـcosmopolitanism. ويرجع أصل هذا المصطلح إلى كلمة cosmo بمعنى "العالم" أو "الكون"، وقد نشأ في الغرب تأثراً بالفكر اليوناني والروماني. فيُقال إنه عندما سُئل سقراط عن موطنه، لم يجب بـ"أثينا" وإنما قال موطنه هو "العالم". وطبقاً للفلسفة الرواقية في اليونان القديمة، يتجاوز مفهوم النظام الاختلافات القانونية والحياتية بين الشعوب المختلفة؛ إذ ينبع من الأنظمة الطبيعية التي يمكن أن يستوعبها المنطق. وامتزجت هذه الفلسفة القديمة بعد ذلك بتعاليم المساواة في الديانة المسيحية. وحفّزت نظرية القانون الطبيعي في الفلسفة الرواقية مفهوم مدينة الإله المسيحي، ثم تطورت في شكل نظرية القانون الطبيعي المعروفة في النظريات السياسية الحديثة. والشخص الكوزموبوليتاني هو الذي يُبعد نفسه عن تقاليد وقوانين الجهات السياسية التي ينتمي إليها على المستوى الفكري أو التطبيقي، ويحكم على الأمور من مستوى أرفع⁽¹⁾. وبحسب آراء بعض الباحثين، يُقصد بالكوزموبوليتانية على مدار تاريخ الفلسفة الغربية: بناء كيان موحد يحتوى الآخر على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي، وتتمتع فيه الشعوب والأفراد بالمساواة⁽²⁾. قد يختلف البعض حول هذا التعريف ويتناولونه بالنقاش، ولكن لا شك في أن الكوزموبوليتانية هي مفهوم فكري ينظر إلى العالم نظرةً مجملّةً ويعتبره كياناً يتمتع بـ"رحابة الصدر".

وفي ضوء ما سبق، نكتشف أن الصينيين ينفردون بمفهوم كوزموبوليتاني خاص بهم. فالكوزموبوليتانية الصينية تضرب بجذور بعيدة في التاريخ، وتتجسد بشكل قوي في رؤية الصين القديمة للعالم، التي تُعرف في اللغة الصينية بـ"تيان شيا" (تعني "تيان" السماء، و"شيا" بمعنى أسفل، أي أن العالم بالنسبة للصينيين هو كل ما تحت السماء).

يُعد مصطلح "تيان شيا" مصطلحاً شائعاً ويستخدم بشكل واسع. ولكن كغيره من

1- Seyla Benhabib, "Cosmopolitanism and Democracy: Affinities and Tensions": The Hedgehog Review, 2009, pp. 30-41.

2- جيانغ نينغ كانغ: "تيان شيا والإمبراطورية"، دار نشر جامعة نانجينغ، 2010، ص14، ملحوظة رقم 2.

المصطلحات، يُستخدم للتعبير عن دلالات مختلفة، الأمر الذي يتطلب تحليلاً دقيقاً من الباحثين. لقد حظي مفهوم "تيان شيا" باهتمام واسع من المتخصصين في العلاقات الدولية وأثيرت حوله المناقشات الساخنة، بعدما تناول الفيلسوف الصيني تشاو تينغ يانغ نظرية تيان شيا في كتابه بعنوان "نظام تيان شيا - دليل فلسفي للأنظمة العالمية"⁽¹⁾ الصادر في عام 2005. وفي عام 2006، ألقى المؤرخ الصيني وانغ جنغ وو محاضرة حول هذه القضية في جامعة هارفارد، ولكنها لم تزل اهتماماً كبيراً⁽²⁾. وبعد ذلك ظهرت العديد من الأبحاث في الصين التي تناقش بعض القضايا ذات الصلة⁽³⁾، منها بحث فنغ وي جيانغ الذي تناول نظام "تيان شيا" من منظور علم الاقتصاد، ولكن كان هذا البحث يفتقر إلى المعالجة التاريخية والفكرية، ولم يضع تعريفاً محدداً لـ "نظام تيان شيا". وبالإضافة إلى ذلك، لاحظنا أخطاء خطيرة وقعت فيها أبحاث البعض حول هذه القضية (معظمهم من الباحثين الأجانب)، حيث ربطت بين المفاهيم الأكاديمية والسياسات الرسمية، معتقدين أن النقاشات حول مفهوم "تيان شيا" تعكس محاولات الصين للسعي إلى الهيمنة⁽⁴⁾. ويُعد تفسير تشاو تينغ يانغ لمفهوم "تيان شيا" منقوصاً، لأنه اكتفى بإعادة شرح المفهوم على المستويين الفلسفي والفكري فقط، دون التطرق إلى الوقائع التاريخية، ولذلك ينتقده البعض بأنه "مثالي". وعلى الرغم من ذلك لا ننكر أن كثيرين قد اعترفوا بأهمية هذه الدراسات. وتنطلق التأملات السابقة من استعراضنا لأبرز القضايا في عالمنا المعاصر المليء بالفوضى، والتي يعجز الفكر الغربي عن مواجهتها. ففي نهايات الحرب الباردة، صرح فرانسيس فوكوياما أن التاريخ قد انتهى بانتشار الليبرالية والديمقراطية. ثم بعد بضع

1- تشاو تينغ يانغ: "نظام تيان شيا - دليل فلسفي للأنظمة العالمية"، دار نشر جيانغسو التعليمية، نانجينغ، 2005.

2- Wang Gungwu, "Tianxia and Empire: External Chinese Perspective", Inaugural Tsai Lecture, Harvard University, May 4, 2006.

3- نُشرت هذه الأبحاث خلال السنوات الأخيرة في مجلة "الاقتصاد والسياسة العالمية". وهي كالاتي بحسب ترتيب تواريخ النشر: شاو تينغ يانغ، "عرض بسيط لنظام تيان شيا"، "الاقتصاد والسياسة العالمية"، 2008، عدد 10، ص 65-57. فنغ وي جيانغ، "مناقشة خصائص نظام تيان شيا، وأسباب نشأته وسقوطه، وموروثاته"، "الاقتصاد والسياسة العالمية"، 2011، عدد 8، ص 4-29. لي مينغ مينغ، "السياسة والحوكمة في فكر تيان شيا"، "الاقتصاد والسياسة العالمية"، 2011، عدد 12، ص 109-125.

4- William A. Callahan, "Chinese Visions of World Order: Post-hegemonic or a New Hegemony?" International Studies Review, Vol. 10, No. 4, 2008, pp. 749-761.

سنوات، لاحظ صامويل هانتنتغتون ظهور بوادر لصدام الحضارات في السياسة الدولية⁽¹⁾. وفي عام 2001، هزّت أحداث الحادي عشر من سبتمبر العالم بأكمله، وأصبحت قضية صراع الحضارات حقيقةً على أرض الواقع. ولذلك شنت الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان والعراق، ولكن جاءت النتائج محزنة ومخيبة للآمال. وظلت الولايات المتحدة والدول الغربية في حيرة من أمرها في مواجهة العالم الإسلامي المعقد. ثم في النصف الأول من عام 2014، اندلعت الأزمة الأوكرانية التي جذبت انتباه العالم. وبعد عزل فيكتور فيدوروفيتش يانوكوفيتش، تخللت التوازنات التي كانت قائمة بين شرق وغرب أوكرانيا وبين روسيا وباقي الدول الغربية. ولذلك تحركت روسيا على الفور واستولت على القرم، ولجأت الحكومة الأوكرانية في كييف إلى القوة في المنطقة الشرقية بدعم من الغرب. ولكن الغرب الذي ينادي بـ"الحرية والديمقراطية" عجز عن حل القضايا العالمية، بل على العكس أثير المزيد من الفوضى والاضطرابات في مواقف عديدة. وبالتالي تثبت الحقائق أن اللجوء إلى الأفكار الغربية يعجز عن حل القضايا العالمية المعقدة. فهناك حاجة إلى استحداث أفكار جديدة، تقوم بالمعالجة المناسبة للقضايا العالمية، ليصبح العالم أكثر نظامًا وانسجامًا.

وعلى هذه الخلفية، ينبغي على الفكر الصيني أن يقدم إسهاماته للعالم، وهو أمر يمكن تحقيقه حسبما اعترف العديد من المفكرين. ولعلنا لا نزال نسمع صدى حكمة العالم الصيني في شياو تونغ حتى يومنا هذا، حيث قال: "عندما تحترم ثقافات وقيم الغير كما تحترم ثقافتك وقيمك، يصبح العالم كيانًا منسجمًا"⁽²⁾. ولكن المشكلة هي أن هذه الإسهامات الفكرية تحتاج إلى جهود استكشافية عميقة وتحولات مبتكرة، ويتفق هذا التوجه مع ما ذكره الباحث الصيني المشهور في الولايات المتحدة لين يو شونغ عندما قال: "ينبغي علينا إعادة وضع مفاهيم معاصرة للسمات الجمالية في العلوم الإنسانية الصينية"

1- Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?" Foreign Affairs, Vol. 72, No. 3, 1993, pp.22-49

2- طبقًا لما ذكره فو شياو تونغ، فقد ابتكر هذه الحكمة خلال "الندوة الدولية للدراسات الاجتماعية في شرق آسيا" المنعقدة في طوكيو بتاريخ ديسمبر عام 1990. انظر: في شياو تونغ، "أبحاثي في الصين - تجربة شخصية"، تحرير مركز الدراسات الاجتماعية والإنسانية في جامعة بكين، "الدراسات الاجتماعية في شرق آسيا"، بكين، دار نشر جامعة بكين، 1993، ص 19-10. في شياو تونغ، "المزيد عن أبحاثي في الصين"، تحرير مركز الدراسات الاجتماعية والإنسانية في جامعة بكين، "الدراسات الاجتماعية في شرق آسيا"، ص 165-161.

التقليدية"⁽¹⁾. ولا يخلو مفهوم "تيان شيا" من هذه "السمات الجمالية"، التي تُعتبر عميقة ومهمة وغنية؛ لأنها ذات طابع صيني، ونشأت على مدار تاريخ الثقافة الصينية الطويل والممتد. وترى هذه الدراسة أنه يمكن للكوزموبوليتانية الصينية المتمثلة في مفهوم تيان شيا أن تقدم إسهامات فكرية جديدة للعالم بعد المرور ببعض التحولات المبتكرة أو الابتكارات التحويلية. وسوف تتناول هذه الدراسة أولاً مفهوم "تيان شيا" من زاوية تاريخية فكرية، لتشرح ماهية هذا المفهوم، ثم بعد ذلك سوف تناقش الكوزموبوليتانية الصينية المتمثلة في رؤية الصين القديمة للعالم (تيان شيا)، محاولاً بعد ذلك الوقوف على ما يمثله مفهوم تيان شيا من مغزى عالمي.

1- لين شو شنغ، "التحول المبتكر في التقاليد الصينية"، مكتبة سان ليان، بكين، 1988، جزء "التمهيد".

ثانيًا: ما هو مفهوم "تيان شيا"؟

"تيان شيا" معناها الحرفي "كل ما تحت السماء". وبالنسبة للقدماء الصينيين، فإن "تيان" أي "السماء" بعيدة غامضة، ولكن لها وجود واضح يهابه الناس، ولذلك يعتبرونها شيئاً مقدساً. ونظراً إلى أن الحضارة الزراعية الصينية تعتمد على الرياح والأمطار الخيرة للحصول على الحصاد الوفير لكل المحاصيل؛ لذلك يقدم الصينيون القرابين إلى السماء طالبين البركة والعناية. وعلى الرغم من أن "السماء" شيء غير ملموس، فبالنسبة للصينيين يمتد وجودها في كل مكان، وتُعتبر كائناً حيّاً لديه القدرة على الحكم على الأمور، وحماية النظام في حياتهم والطبيعة المحيطة بهم. وعلى هذا الأساس، يعتقد الصينيون أن الكوارث الطبيعية عادةً ما تكون نذيراً بانقلاب السلطة⁽¹⁾. ولذلك دائماً ما كان الحكام يستعينون بالسماء لحماية سلطاتهم، فيسمي الإمبراطور نفسه بـ"ابن السماء" ويسمي بلاطه الملكي "مملكة السماء".

ولقد تطور مفهوم "تيان شيا" في حكم أسرة تشو الملكية، ويسميه عالم الصينيات الأمريكي بنجامين تشوارتز بـ"السلم الممتد في ظل حكم أسرة تشو (ica-PaxChou)"⁽²⁾، الذي خلق حالة من النظام والاستقرار في عالم "متحضر" واسع خلال فترة أسرة تشو الملكية.

وطبقاً لبعض الدراسات، نشأ مسمى "الصين" ومفهوم "تيان شيا" بشكل رسمي في بداية أسرة تشو. ثم في أواخر أسرة تشو الغربية، استخدمت كلمة "تيان شيا" للتعبير عن معنيين مختلفتين، أحدهما معنى واسع وآخر ضيق. ويشير المعنى الواسع إلى كل ما تحت السماء، والذي تشع عليه الشمس وتطأ عليه قدم الإنسان. أما المعنى الضيق فيشير إلى جميع أنحاء "الصين" فقط⁽³⁾. وتوارث شعب أسرة تشو مفهوماً مهماً عن أسرة شانغ يفرق بين المستويات الداخلية والخارجية لإدارة شئون الدولة. وبحسب هذا المفهوم

1- لين بي تشاو: "السياسة الدولية والسياسات الدبلوماسية"، شركة وو نان للنشر، 2013، ص195.

2- بنجامين شوارتز: "العالم الفكري في الصين القديمة"، ترجمة تشنغ جانغ، دار نشر الشعب في جيانغسو، 2008، ص59.

3- شينغ بي تيان: "العالم أسرة واحدة- مفهوم تيان شيا عند الصينيين"، نقلاً عن ليو داي: "التيار الدائم"، شركة ليان جينغ للنشر، 1983، ص441-442.

هناك أمراء مسئولون عن الشؤون الخارجية وموظفون حكوميون مسئولون عن الشؤون الداخلية. ويشكل هذا المفهوم هيكلًا دفاعيًا للدولة، يتخذ من ابن السماء (الإمبراطور) مركزًا له، ثم يحيط به من الخارج أمراء الدولة، وتتلوّه بعد ذلك القوميات الأجنبية الأربع (التي كان يطلق عليها الصينيون قديمًا مسمى البربر)⁽¹⁾. ويمثل هذا الهيكل نموذجًا مصغرًا لمفهوم تيان شيا عند الصينيين، الذي ينقسم إلى مفهوم مكاني ومفهوم طبقي.

ولكن هناك مفهوم أعمق وأهم من المفهومين السابقين، وهو المفهوم الثقافي، الذي ينعكس بشكل واضح في تسمية شعب أسرة تشو بقومية "شيا" أو "تشو شيا"، في حين أطلقت الأسماء "يي" و"مان" و"رونغ" و"دي" على القوميات الأجنبية الأربعة الأدنى ثقافيًا وأقل تطورًا. وأخيرًا وليس آخرًا، لقد أطلق شعب أسرة تشو على أنفسهم أيضًا مسمى "خوا شيا" وصفًا لفخامة وسمو ثقافتهم. فإن "شيا" (بمعنى ضخمة) تشير إلى الآداب الاحتفالية الصينية، و"خوا" (بمعنى فخمة) تشير إلى الملابس الفاخرة التي كان يرتديها الصينيون حينئذ. وبهذا الشكل اكتسب مفهوم تيان شيا مغزاه الثقافي، حيث يتألف العالم (تيان شيا) من ثقافة قومية خوا شيا الراقية وثقافة البربر المتدنية.

وبمعنى آخر، أسس شعب أسرة تشو الصينية مفهومًا ثقافيًا يفرق بين "الذات" و"الآخر" وفقًا للفروق الثقافية. وكان اليونانيون القدامى أيضًا يعتبرون الشعوب المحيطة بهم من "البربر"⁽²⁾. ويعتقد بنجامين شوارتز أن "الثقافة هي التي تحول الإنسان من مجرد فرد إلى عضو مستقل في المجتمع البشري"⁽³⁾.

وتعود الفروق بين الثقافات إلى تفاوت مستويات تطور القوى الإنتاجية واختلاف أساليب الحياة، ما تسبب في نشأة الشعور بالفوقية في ثقافة "خوا شيا" عند أهل أسرة تشو. وينعكس هذا الوعي بشكل واضح في "كتاب الطقوس"، الذي قد شرح بشكل منسق مفهوم تيان شيا عند الصينيين: "كان الناس من الاتجاهات الخمسة (الصينيون في المركز وحولهم البربر) كل له طبيعته التي لم تتغير؛ كانت قبائل الشرق تُدعى "يي"، وهم أصحاب شعر أشعث وأجساد موشومة، ومنهم من كان يأكل الطعام نيئًا. وكانت

1- شينغ يي تيان، "العالم أسرة واحدة- مفهوم تيان شيا عند الصينيين"، نقلًا عن ليو داي: "التيار الدائم"، ص 443-445.

2- Robert N. Berki, The History of Political Thought: A Short Introduction, London and Melbourne: Dent, 1977, p.42.

3- بنجامين شوارتز: "العالم الفكري في الصين القديمة"، ص 361.

قبائل الجنوب تُدعى "مان"، وهم أصحاب جباه موشومة وأرجل معوجة، وكان منهم أيضاً من يأكل الطعام نيئاً. وكانت قبائل الغرب تُدعى "رونغ"، وهم أصحاب شعر أشعث ويرتدون الملابس الجلدية، وكان منهم من لا يأكل الحبوب. أما القبائل في الشمال فكانت تُدعى 'دي'، وكانوا يرتدون جلود الحيوانات والطيور، ويعيشون في الكهوف، ومنهم أيضاً من كان لا يأكل الحبوب⁽¹⁾. وقد لاحظنا مما سبق اختلاف القبائل البربرية عن القومية الصينية من حيث المأكّل والملبس، وكيف كانت ثقافات هذه القبائل أدنى في المستوى من قومية خوا شيا الصينية. كما كانت هناك عناصر مختلفة تدخل في إدارة دولة الصين، منها: "الشعر والعلوم والآداب العامة والفنون والقانون"، الذي يبتعد كل البعد عن القبائل البربرية. ويتضح لنا مما سبق أن الصينيين القدامى كانوا يعتبرون أنفسهم كياناً ثقافياً، حيث كانت أنظمة المراسم الاحتفالية والآداب العامة تمثل علامة مميزة للحضارة، في حين كانت المفاهيم حول الحدود السياسية ضعيفة هشة.

وعلى الرغم من أنه كانت هناك فروق بين قومية خوا شيا الصينية وقبائل البربر على المستوى الثقافي، ويختلف الاثنان في مستويات التطور، فإنه لا يمكن فصلهما بشكل قاطع؛ لأنه يمكن أن يقبل كل منهما التغيير. ومما لا شك فيه، تُعد ثقافات قبائل البربر أدنى من ثقافة قومية خوا شيا الصينية، ولكن من الممكن لهذه القبائل أن تتهذب وتصبح أكثر تحضراً نتيجة لاختلاطها بقومية خوا شيا. وعلى الجانب الآخر، على الرغم من أن حضارة خوا شيا أكثر الحضارات سموًا، لكن هذا لا يعني إقصاءها للغير وعدم استفادتها منه، فلقد تعلمت قومية خوا شيا الرماية وركوب الخيل من الآخر، وتأثرت البوذية بالخارج قبل أن يُضفى عليها بعض التعديلات لتتحول إلى عقيدة ذات طابع صيني.

يلخص المؤرخ الصيني شينغ لي تيان مفهوم تيان شيا في كونه "قواعد تجمع بين الثقافة والمكانة والتقسيم الطبقي". وقد أشار إلى أنه "قد نضج مفهوم تيان شيا عند الصينيين تدريجياً منذ فترة الخريف والربيع حتى عصر الممالك المتحاربة. فالعديد من المفاهيم التي كانت متشرذمة في الماضي، إما اندمجت في نظام واحد أو حفزت مفاهيم أخرى جديدة داخل عقول الفلاسفة الصينيين ما قبل أسرة تشين"⁽²⁾. ولقد تشكلت هذه

1- انظر شروح وانغ ون جين "شروح كتاب الطقوس"، بكين، شركة تشونغ خوا للنشر، 2001، ص 176.

2- شينغ بي تيان، "العالم أسرة واحدة- مفهوم تيان شيا عند الصينيين"، نقلا عن ليو داي: "التيار الدائم"، ص 453.

القواعد من اندماج كل من الثقافة والمكانة والتقسيم الطبقي، التي تختلف ما بين القومية الصينية وقبائل البربر. فتتألف الرؤية الصينية القديمة للعالم (المعروفة بـ"تيان شيا") من قومية خوا شيا الصينية وقبائل البربر أيضاً (وهم مان وي ورونغ ودي). والصين أو قومية خوا شيا هي دولة العلوم والفنون، كما تحتل المركز الداخلي على المستوى الطبقي، وتتبوأ المكانة المركزية. في حين تحتل قبائل البربر المكانة الخارجية على المستوى الطبقي، وتحتل المكانة الفرعية. ونظراً إلى أن الصين تحتل مركز العالم من حيث المكانة والمستوى الطبقي، بالتالي يمكنها أن تمد جسور الثقافة إلى الخارج بلا حدود، حتى تحقق هدفها الأسمى، وهو انسجام العالم في أسرة واحدة⁽¹⁾. ويُعد هذا التفسير الدقيق والعميق هو القاعدة الأساسية التي سوف تعتمد عليها هذه الدراسة لمناقشة مفهوم تيان شيا بشكل أعمق فيما يلي.

طبقاً لدراسات تشن لاي حول الفكر الصيني وتحولاته في عصر أسرة تشو الملكية، فقد نشأ الفكر الإنساني الصيني من ثقافة الآداب العامة والفنون في أسرة تشو، ثم نما ونضج بشكل أكبر في فترة الخريف والربيع. ومن أهم خصائص الثقافة والفكر الصيني في فترة الخريف والربيع، تراجع المفاهيم المقدسة، والنهضة الواسعة للتيارات الفكرية الإنسانية. حيث لم تعد الثقافة في أسرة تشو تعتمد على القوانين المقدسة، وإنما اعتمدت على قوانين الآداب العامة التي وضعتها التجمعات البشرية⁽²⁾. وقد شهدت الفترات الأخيرة من فترة الربيع والخريف التي استمرت نحو 300 عام تغيرات اجتماعية، حوّلت ثقافة الآداب العامة والفنون إلى عالم ملموس جديد (عالم سياسي، وأخلاقي، وكوني). وفي خلال فترة الربيع والخريف أيضاً، تحول انتباه الصينيين إلى الآداب العامة من منظور شكلي إلى منظور عقلائي، وعلى الرغم من أن أنظمة المراسم الشكلية لا تزال محتفظاً بها، فقد أصبح هناك اهتمام أكبر بتحويل هذه الآداب إلى مبادئ تطبيقية منطقية. وبالتالي فاق الاهتمام بالمغزى السياسي والتطبيقي للآداب المغزى الشكلي للمراسم والاحتفالات، ما حوّل مفهوم الآداب العامة من "آداب فنية" إلى "آداب سياسية". ويمثل هذا التحول أهمية كبيرة، فلم تعد الآداب تُعتبر مجموع الأنظمة والمراسم، بل ظهرت في شكل مبادئ أخلاقية

1- المرجع السابق، ص 454-455.

2- تشن لاي: "عالم الثقافة والفكر الصيني القديم - الفكر الديني والأخلاقي والاجتماعي في فترة الربيع والخريف"، بكين، مكتبة سان ليان، 2002، ص 9-10.

معيارية ومبادئ جوهرية في الأنظمة السياسية⁽¹⁾. ويمثل تطور ثقافة الآداب الصينية مكوناً مهماً يجسد مفهوم تيان شيا الصيني.

ولقد أشار الباحث التايواني لي بي تشاو إلى أنه طبقاً للفلسفة الصينية، يمثل مفهوم تيان شيا كياناً منسجماً، لا تفرقه حدود بين الدول، وتتزعمه دائماً الثقافات والحضارات⁽²⁾. ويمثل مفهوم تيان شيا أهمية كبيرة؛ لأنه كان يشير إلى وعي "حضاري متقدم"، ثم توسعت العلاقات الخارجية على المستويين الداخلي والخارجي، وامتدت من القاصي إلى الداني بلا حدود. وبما أن هذا الوعي ينطلق من رؤية الذات للعالم الخارجي المحيط بها؛ لذلك تعالج علاقاتها مع الآخر بكونها هي مركز هذه العلاقات. وبالتالي فإن المفهومين "الداخلي" و"الخارجي" نسيبان ومطاطان، يشبهان الصخرة التي تحدث التموجات بإلقائها في الماء. ومن ثم فإن تحقيق "انسجام العالم في أسرة واحدة" ليس بالأمر المستحيل. ولكن بالتأكيد تتحرك هذه التموجات من الداخل إلى الخارج، وتتحول من القوة إلى الضعف. ومن ثم تصبح علاقة السيطرة بين الملك وحاشيته، التي تتمثل في تنفيذ الحاشية أوامر الملك دون تردد حتى لو طلب منها الموت، أمراً غير واقعي وصعب المنال على مستوى الشئون الخارجية.

بحسب ما جاء في كتاب "مينغ تسي"، "سمعنا أن القومية الصينية قد غيرت من قبائل البربر، ولكن لم نسمع أن البربر قد غيروا من القومية الصينية". ولكن هذا لا يعني أن القومية الصينية وقبائل البربر كيانان جامدة، بل من الممكن أن تقبل التغيير. فقد ورد في "محاورات كونفوشيوس" أن كونفوشيوس كان يريد العيش في مكان ناء فقال له البعض: "إن هذه الأماكن بدائية ومتخلفة"، ولكن كونفوشيوس أجاب: "كيف تكون أماكن متخلفة ما دام يعيش فيها أصحاب الأخلاق الحميدة؟". بمعنى آخر، عندما يعيش أصحاب الأخلاق الحميدة في مكان ما، تتغير وتهذب سلوكياته. ولذلك يعتمد التفريق بين القومية الصينية وقبائل البربر على العنصر الثقافي وليس العرقي. فعلى سبيل المثال، بعدما أبادت أسرة تشو أسرة شانغ، لم يتحمل تشي تسي أن يكون من حاشية الأسرة الملكية الجديدة، فذهب إلى كوريا الشمالية، حيث منحه ملك أسرة تشو سلطة كوريا".

1- تشن لاي، "عالم الثقافة والفكر الصيني القديم- الفكر الديني والأخلاقي والاجتماعي في فترة الربيع والخريف"، ص15.

2- لين بي تشاو: "السياسة الدولية والسياسات الدبلوماسية"، ص197.

هناك "عَلَّم تشي تسي الناس الآداب العامة، فتحولت سلوكياتهم البربرية إلى السلوكيات المتعارفة في قومية شيا الصينية"⁽¹⁾. وطبقًا لتشاو تينغ يانغ، "عندما كان مفهوم تيان شيا شائعًا، كانت التفرقة بين القومية الصينية وقبائل البربر ضعيفةً، في حين عندما كانت مفاهيم التفرقة بين القومية الصينية والبربر شائعة، ضعف مفهوم تيان شيا. بمعنى أدق، يعارض مفهوم تيان شيا التفرقة بين القومية الصينية وقبائل البربر"⁽²⁾. ولكن قد يشكك البعض في هذا المفهوم، فعلى الرغم من أن مفهوم تيان شيا يختلف عن مفهوم التفرقة، لكن لا يمكن الفصل بين المفهومين؛ لأن التفرقة بين القومية الصينية والبربر على أساس الفروق الثقافية تُعتبر مكونًا أساسيًا في مفهوم تيان شيا الصيني، ولكن بعد ذلك دعا الناس إلى تشجيع ما هو صالح ونبذ الطالح في هذا المفهوم.

يعتقد المؤرخ والمفكر بنجامين شوارتز أنه "لم تتعرض الصين على مدار تاريخها الطويل لتحديات من الدول الكبرى المحيطة بها، ولم تكن هناك ضرورة إلى التعامل الصيني الحاد على المستوى الثقافي في مواجهة أي دعوات من هذه الدول"⁽³⁾. ولكن يتعارض النصف الأول من هذه العبارة مع الواقع. لأنه قد تعرضت أسرة خان الصينية لتحديات حقيقية من قبائل شيونغ نو، وواجهت أسرة سونغ تحديات ضخمة من أسرة لياو، حتى إنها اضطرت إلى توقيع معاهدات اضطرارية تسمح بالاكْتفاء بالسيادة على جزء من البلاد فقط، وكان ذلك في عصر أسرة سونغ الجنوبية. وذلك بالإضافة إلى التحديات التي تسبب فيها تأسيس الإمبراطورية المغولية. أما النصف الثاني من العبارة فهو صحيح؛ حيث استمرت ثقة الصين في نفسها على المستوى الثقافي لفترات طويلة، ولم تنزعزع حتى لجأ الغرب إلى القوة والحروب في العصر الحديث. وقد لاحظ بنجامين شوارتز أيضًا أنه "هناك تشابه بين الصين وغيرها من الثقافات الزراعية، حيث كانت الصين تعتبر ثقافتها هي أفضل الثقافات. ولذلك لم تُعر الصين أي انتباه إلى دعوات قادة قبائل شيونغ نو أو خاقانات الفرس، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن الصينيين مغرورون متكبرون"⁽⁴⁾.

1- "الصين في السجلات الصينية بشبه الجزيرة الكورية- كلمة لتشانغ بو وي"، "جريدة ون خوي"، 2014-1-27.

2- شاو تينغ يانغ، "عرض بسيط لنظام تيان شيا"، "الاقتصاد والسياسة العالمية"، 2008، عدد 10، ص 58.

3- بنجامين شوارتز، "مفهوم النظام العالمي في الصين"، نقلًا عن في تشنغ تشينغ، ترجمة دو تشي دونغ: "النظام العالمي في الصين"، بكين، دار النشر الصينية للعلوم الاجتماعية، 2010، ص 298-299.

4- بنجامين شوارتز، "مفهوم النظام العالمي في الصين"، نقلًا عن في تشنغ تشينغ، "النظام العالمي في الصين"، ص 298-299.

لأننا لاحظنا مثل هذه التصرفات في مناطق أخرى من العالم، "فكان يعتبر اليونانيون الفرس والمصريين من شعوب "البربر"، في حين كان يعتبر اليونانيون أنفسهم أسمى أجناس البشر"⁽¹⁾. وهي ظاهرة مثيرة للاهتمام، تعكس لنا أن الشعور بالفوقية والمركزية كان شعورًا شائعًا عند القدماء، نظرًا للمعرفة الجغرافية المحدودة والفكر الضيق في ذلك الوقت. وبالتالي اعتبرت القوميات ذات الثقافات المتطورة والناضجة نفسها مركزًا للعالم. وهذا أمر غير مستغرب في ظل المفاهيم السائدة حينئذ. ولكن مع مضي الوقت، أصبح التشبث بمفهوم المركزية هذا أمرًا سلبيًا، خاصة أن الصين تكبرت وتخلت نفسها "إمبراطورية السماء" التي تتبوأ مركز العالم بأكمله.

في ظل مفهوم تيان شيا، لا يمكن الفصل بين الداخل والخارج فصلًا تامًا؛ حيث تُعتبر معالجة العلاقات مع "الخارج" امتدادًا للمبادئ والأنظمة الاجتماعية والسياسية داخل البلاد، والتي تتميز بطابع أخلاقي قوي، يطلق عليها ليانغ شو مينغ مسمى "المجتمع الأخلاقي"⁽²⁾. ومن مميزات العلاقات الأخلاقية أنها تضع مستويات متفاوتة وأنظمة للعلاقات، وتجمع بين مشاعر الصداقة والإنسانية. ولذلك دائمًا ما تعتمد المبادئ التي تقود مثل هذه المجتمعات على مشاعر الصداقة والإنسانية وليس المبادئ القانونية، وتهتم بالواجبات أكثر من الحقوق⁽³⁾. ومن ثم تعتمد الصين على المبادئ الأخلاقية داخليًا وخارجيًا، لأن العلاقات الخارجية تُعتبر امتدادًا للشئون الداخلية. وتنعكس المبادئ الأخلاقية خارجيًا في "رضوخ" الأطراف الخارجية، ويتمثل ذلك في انصياعها للآداب العامة وآداب التحية الصينية، ومن ثم لم تلجأ إلى الأساليب القانونية مثل القانون الدولي في أوروبا، لأن نظام تيان شيا الصيني لم يعتمد على المبادئ القانونية وإنما اعتمد على المبادئ الأخلاقية. ويعتقد خوانغ تشي ليان أن إرساء السلم في القومية الصينية لم يعتمد على وسائل القوة⁽⁴⁾، وإنما اعتمد على الاعتراف بالآخر وقبول مبادئه الأخلاقية. وقال وانغ جنغ وو إن مفهوم "تيان شيا" مفهوم مثالي لرؤية المفكرين الكونفوشيين للعالم، يميز

1- بنجامين شوارتز، "مفهوم النظام العالمي في الصين"، نقلًا عن في تشنغ تشينغ، "النظام العالمي في الصين"، ص 300.

2- ليانغ شو مينغ: "موجز الثقافة الصينية"، شنغهاي، دار نشر شويه لين، 1987، الفصل الخامس.

3- تشن لاي: "عالم الثقافة والفكر الصيني القديم - الفكر الديني والأخلاقي والاجتماعي في فترة الربيع والخريف"، ص 3-4.

4- خوانغ جي ليان، "دراسة حول منظومة الآداب العامة في إمبراطورية السماء" الجزء الأول، "نظام خوا شيا في آسيا: العلاقات بين الصين دول آسيا" بكين، دار نشر جامعة الشعب الصينية، 1992، ص 297.

بين من هو متحضر ومن هو غير متحضر⁽¹⁾.

يُعد تشجيع الدول الخارجية على "دفع الجزية"، ومنح الألقاب للأمراء الأجانب، نتاجاً لوعي الصينيين حينئذ بتحقيق "التوحيد"، و"الهدوء"، و"السلم" و"الانسجام"، وشرطاً مهماً لحماية رؤية الصين للعالم والكون من الانهيار. وبحسب هذه الرؤية الصينية، هناك "إله في السماء"، وهناك نظام كوني واسع على الأرض مركزه هو ذلك "القديس أو الإله" الذي يعتمد عليه الكون في كل شيء⁽²⁾. وفي ظل هذا المفهوم كان لا بد من تطوير سبيل لمعاملة "الغرباء" يقوم على سياسة التقرب والتسامح و"اجتذاب وشراء الدوليات التابعة حتى لا تفكر في الخيانة أو الغدر". ويؤكد نظام تيان شيا أيضاً على "سياسة التقرب والتسامح مع الغرباء"، التي يُقصد بها منح الاعتراف السياسي والمساعدات الاقتصادية للآخر، ما يجعل الآخر يشعر بالامتنان الشديد لمعروف الإمبراطور الصيني.

ويتضح لنا مما سبق أن مفهوم تيان شيا يتميز بالقدرة على الجذب؛ ولذلك "إن لم يخضع الآخر، يتم اجتذابه عن طريق تهذيب الأخلاق". (محاورات كونفوشيوس). والمقصود بالاجتذاب هنا هو القبول والاعتراف بثقافة الآداب العامة الصينية ومكانة الإمبراطور الصيني. وبعد اجتذاب الآخر، يُعرض عليه التطور الثقافي وثراء الموارد، "فتصبح أفضال الإمبراطور لا حصر لها". ويمثل كل ما سبق عناصر في نظام "تيان شيا" الصيني.

1- Wang Gungwu, "Tianxia and Empire: External Chinese Perspective," Inaugural Tsai Lecture, Harvard University, May 4, 2006.

2- خوانغ جي ليان، "دراسة حول منظومة الآداب العامة في إمبراطورية السماء" الجزء الأول، "نظام خوا شيا في آسيا: العلاقات بين الصين ودول آسيا"، ص 223-225.

ثالثاً: مغزى "مفهوم تيان شيا":

إن التيار الفكري السائد في مفهوم تيان شيا هو التيار الكونفوشي، الذي يتجه إلى الحياة العلمانية والإنسانية، حيث لا يكون للدين دور جوهري ومؤثر. ولكن هل الكونفوشية فكر أم ديانة؟ وهل هناك ما يُدعى بـ"الديانة الكونفوشية"؟ في الحقيقة هذه مسألة جدلية. ففي كتاب العالم الألماني ماكس فيبر بعنوان "الكونفوشية والطاوية"، لم يفسر الكاتب بشكل واضح سبب استخدام مسمى "الديانة الكونفوشية". ولكن يعتقد ماكس فيبر أن "الديانة الكونفوشية هي عبارة عن مبادئ أخلاقية منطقية، سوف تقلل من علاقة التوتر بيننا والعالم إلى أدنى مستوى. وبحسب الفكر الكونفوشي، فإن عالمنا هذا هو الأفضل على الإطلاق، كما أن الخير من طبائع وسمات الإنسان على المستوى الأخلاقي. وعلى الرغم من اختلاف مستوى العلاقات بين الأفراد والأشياء، إلا أن جميعها تتميز بطبائع متشابهة، حيث إن كلها لديها القدرة على الوصول إلى الكمال غير المحدود، وتطبيق المبادئ الأخلاقية بشكل تام"⁽¹⁾. ومن هنا يتضح لنا أن ماكس فيبر يعتقد أن "الكونفوشية" مبادئ أخلاقية وليست إلهية، أي أنها مبادئ عامة لتهديب المجتمع وليست ديانة إلهية.

وعلى العكس من ذلك، تؤثر الديانات تأثيراً عميقاً في الفكر الغربي. فالديانة المسيحية على سبيل المثال من الديانات التوحيدية، التي تؤمن بأن أصحاب الأخلاق الفاضلة يُجازون بالفردوس الأعلى، بينما يُعاقب أصحاب الأخلاق الدنيئة بالجحيم، الأمر الذي يقيد تصرفات الإنسان وسلوكياته. ولكن دائماً ما يرجع حل أي مشكلة إلى كيان واحد، فأى شيء غيره يُعد شركاً أو دعوات مضللة. ويختلف الوضع في الصين عن ذلك تماماً؛ لأن الفكر الصيني فكر دنيوي علماني، ولا يؤمن بالذات الإلهية، إنما يهتم بالأمور الحياتية. ويعتقد جو خونغ مينغ أنه طبقاً للتعاليم الكونفوشية فإن تقديم القرابين لتقديس الأسلاف وغيرها من المسؤوليات المقدسة المخلصة كلها، تمنح الصينيين شعور الخلد في الحياة وأيضاً المواساة في الموت، الأمر الذي يتشابه مع المعتقدات الدينية في الدول الأخرى حول الدار الآخرة⁽²⁾. بمعنى آخر، هناك قوى معنوية مختلفة في العالم الغربي تؤدي

1- ماكس فيبر: "الكونفوشية والطاوية"، ترجمة خونغ تيان فو، نانجينغ، دار نشر الشعب في جيانغسو، 1995، ص 257.

2- جو خونغ مينغ: "روح الصينيين"، ترجمة لي تشن شي، نانجينغ، دار نشر بي لين، 2012، ص 32.

نفس وظيفة المواصاة. ويسمي جو خونغ مينغ هذه القوة بـ"المعتقدات العامة". "وتُعتبر المعتقدات العامة في الصين معتقدات تستطيع إرساء النظام بين العامة دون اللجوء إلى القساوسة أو استغلال قوات الشرطة أو الجيش"⁽¹⁾. "وفي الواقع تحافظ الصين على السلم والنظام بين معظم سكان القارة الآسيوية في ظل حكم إمبراطورية ضخمة"⁽²⁾. ويصف جو خونغ مينغ ذلك بـ"النجاح الصيني المميز". وعلى العكس، تعتمد القارة الأوروبية على سلاحين للحفاظ على النظام، وهما الدين والقانون.

يهاب الصينيون "السماء"؛ ولذلك يستمد الحكام شرعيتهم منها أو ما يسمونه بـ"إرادة السماء". أما فيما يتعلق بماهية "السماء" فهي مسألة يمكن استشعارها ولكن يصعب شرحها، ويعود جزء منها إلى تقديس الصينيين القدامى للطبيعة. ولكن كما جاء في "كتاب الأغاني"، "إن قضاء السماء ليس أبدياً". فعلى المدى البعيد، نجد أن إرادة السماء لا يمكن أن تظل ثابتة في أسرة ملكية بعينها. لأن دعم السماء للأمرأ أو الحكام يعتمد على معايير موضوعية و"عامة". فعلى سبيل المثال، فقدت أسرة شانغ تأييد السماء بسبب فشلها العام في أنظمة الآداب العامة والمبادئ الأخلاقية⁽³⁾. وبالتالي عندما حلت أسرة تشو محلها، كان يجب أن تتعلم من الدرس المستفاد، وتعرف جيداً أن إرادة السماء قد دعمت أسرة تشو، لأن اعتمادها على مبادئها الأخلاقية قبل تأسيس عصر الأسر الملكية يثبت أحقيتها في حكم "العالم" (تيان شيا). ومن ثم فإن السماء لها وجود مقدس مهيب؛ ولذلك لا يمكن مخالفتها، بل يجب الاستسلام لإرادتها.

إن العالم يشمل كل شيء، ولذلك يجب إرساء النظام فيه حتى يستطيع البقاء، ولكن إرساء النظام يتطلب الالتزام بمبادئ معينة. وهذه المبادئ عبارة عن أنظمة بدأت في شكل أواصر الدماء والعلاقات الأسرية، ثم امتدت إلى نطاق الدولة، ثم إلى نطاق العالم (تيان شيا)، ويمكن تلخيصها بحسب الثقافة الصينية في نظام يحقق "تهذيب الذات وتوحيد الأسرة وإدارة شئون البلاد وتحقيق الاستقرار للعالم" (تيان شيا). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفكر الصيني فكر متسامح، والدليل على ذلك أن البوذية استطاعت الدخول إلى الصين من الهند، وتم قبولها بعد المرور ببعض التعديلات. كما أن الكونفوشية والطاوية

1- جو خونغ مينغ: "روح الصينيين"، ص 6.

2- المرجع السابق، ص 9.

3- بنجامين شوارتز: "العالم الفكري في الصين القديمة"، ص 60.

والبوذية قد استطاعت أيضاً أن تتعايش في عالم واحد. وعلى العكس من الثقافة الغربية التي تؤمن بوجود إله أعلى قادر على كل شيء، تؤمن الثقافة الصينية بأنه "لا يمكن اكتشاف المبادئ العامة للحياة إلا من خلال التأمل في علاقة التعايش بين البشر... ولا تُحل المشاكل بين البشر إلا من خلال البشر أنفسهم، وليس عن طريق قوة إلهية أو سلطة طبيعية"⁽¹⁾. وبالتالي، فإن الرؤية الصينية للعالم (تيان شيا) رؤية واقعية وديوية محضة.

يتكون مفهوم "تيان شيا" من أربعة عناصر أساسية، ألا وهي: علاقات دائرية متراكزة، نظام يحدد مكانة الأطراف، بناء ثقافي متفاوت، وتوجه يدعو إلى انسجام العالم في أسرة واحدة.

أولاً: هيكل من العلاقات في شكل دوائر متراكزة: يُعد مفهوم تيان شيا الصيني عبارة عن هيكل من العلاقات في شكل دوائر متراكزة تقوم على المبادئ الأخلاقية. وينطلق هذا الهيكل الدائري المتداخل من صلة الدم، مشكلاً هيكلاً يشبه العلاقة الأسرية. وطبقاً لكتاب فو شياو تونغ بعنوان "أرض الصين الوطنية"، فإن كلمة "أسرة" في الصين كلمة مطاطة، فقد تعني بها الزوجة، أو قد تشير إلى العلاقة بينك وأعمامك وأولادهم، وبالتالي يمكنك إدخال من تريد في دائرة أسرتك للتعبير عن قربك الشديد لك. ومن هنا يمكن أن يتسع أو يضيق نطاق أسرتك بما يقتضيه الزمان والمكان، لدرجة أن يصبح العالم كله أسرة واحدة⁽²⁾. ويشبه هذا الهيكل الدائري المتداخل التموجات الدائرية التي يسببها كذف حجارة في الماء، فكل تموج هو دائرة متراكزة، وكلما امتدت هذه الدوائر إلى الخارج وابتعدت أصبحت أكثر ضعفاً، ومشكلةً "مستويات متفاوتة من العلاقات" حسبما يسميها في شياو تونغ. ويعتقد شو دياو يون أن دائرة العلاقات الاجتماعية في الكونفوشية هي أيضاً عبارة عن دوائر متراكزة، تمتد من علاقات وثيقة إلى علاقات أضعف. و"تمتد دائرة العلاقات الاجتماعية هذه إلى علاقات الصين بالجواري في الاتجاهات الأربعة، حيث لا يوجد "آخر" مطلق إنما يوجد "ذات" نسبية⁽³⁾. وهذه نقطة مهمة للغاية، فليس هناك آخر

1- شاو تينغ يانغ، "عرض بسيط لنظام تيان شيا"، "الاقتصاد والسياسة العالمية"، 2008، عدد 10، ص 60.

2- في شياو تونغ، "أرض الصين الوطنية"، بكين، مكتبة سان ليان، 1985، ص 23.

3- شو دياو يون، "الذات والآخر - التقسيم الداخلي والخارجي في تاريخ الصين"، بكين، مكتبة سان ليان، 2010، ص 20.

مطلق بحسب الفكر الصيني؛ لأن العلاقة بين "الذات" والآخر علاقة متغيرة، ووسائل التغيير هذه يجب أن يقبلها الآخر بنفسه ولا تُفرض عليه.

طبقاً لبعض الدراسات حول أسرتي سوي وتانغ، طرح جاو مينغ شي وجهة نظر تقسم الهيكل الدائري للعلاقات إلى ثلاثة مستويات: مناطق للحاشية من الداخل، ومناطق للحاشية من الخارج، ومناطق أخرى مؤقتة. ويُقصد بمناطق الحاشية من الداخل، الأراضي الوطنية الصينية، في حين تنقسم مناطق الحاشية من الخارج إلى نوعين: الأول تُمنح فيه الألقاب وتُفرض فيه الجزية، والآخر تُفرض فيه الجزية ولا تُمنح فيه الألقاب. وفي هذه المناطق لا يحكم الإمبراطور الناس بصفة مباشرة، ولا تتحمل الحاشية من الخارج دفع إيجار الأراضي وغيرها من الواجبات. أما المناطق المؤقتة، فتشمل الدول والمناطق الصديقة، والدول العدو، والمناطق النائية⁽¹⁾. ويمتد نظام تيان شيا الصيني أيضاً من الداخل إلى الخارج، ومن الداني إلى القاصي في شكل طبقات، تنقسم أيضاً إلى مناطق الحاشية الداخلية، ومناطق الحاشية الخارجية، ثم المناطق المؤقتة. وقد تم توضيح ذلك في كتاب تاكيشي هاماشيتا بعنوان "الفرص الدولية في الصين الحديثة"، ولكن لم توضح الأسباب هذا التقسيم. وفي الحقيقة ترجع هذه الأسباب إلى امتداد العلاقات في الدولة من أواصر الدم أو العلاقة الأسرية في شكل هيكل أسري- دولي. وهي علاقات تقوم على المبادئ الأخلاقية وما يلاهما من هياكل. وبالتالي تنقسم العلاقات في نظام تيان شيا إلى مستويات مختلفة حسب درجة قرب هذه العلاقات.

ويتجسد هذا النظام سياسياً في العلاقة بين الحاكم وحاشيته، التي وُصفت في "محاورات كونفوشيوس" بأنها علاقات بين "الحكام والحاشية والآباء والأبناء". وعلى هذه الخلفية، يحاول الحاكم الذين يعتبر نفسه "ابناً للسماء" تقويم العلاقات مع المناطق النائية والبعيدة انطلاقاً من طبيعة العلاقة بين الحاكم وحاشيته. فبمجرد أن يعتبر الآخر الحاكم الصيني ملكاً، ويعتبر نفسه أحد حاشيته، ويعرب له عن طاعته واحترامه، تتأسس علاقة سليمة بين الطرفين، وتسير الأمور على ما يُرام دون حاجة إلى ممارسة القهر. ومن هذا المفهوم نشأ أحد التقاليد الصينية، وهو "انحناء رأس الحاشية أمام الملك" كنوع من التحية التي تعرب عن الخضوع والطاعة، وهو يُعد امتداداً لطبيعة العلاقة بين الحاكم

1- جاو مينغ شي: "دراسة حول نظام تيان شيا ودائرته الثقافية"، شنغهاي، دار نشر شنغهاي، 2008، ص 23-22.

وحاشيته في العلاقات الخارجية.

وبالنسبة لـ"ابن السماء" (الإمبراطور) وبلاطه الملكي، يُعد إرسال الآخر المبعوثين لتقديم هدايا الولاء للإمبراطور تجسيداً لخضوع الآخر وطاقته واحترامه. ولكن تكمن المشكلة الحقيقية في أن هناك اختلافاً كبيراً بين رؤية الطرفين للأمر الواحد. فما يُعتبر تعبيراً عن الولاء بالنسبة للإمبراطور، ما هو إلا اتصالات خارجية للحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية أو الاثنين معاً بالنسبة للأطراف الخارجية. وبالتالي فإن تقليد "تقديم هدايا الولاء للإمبراطور" قد يبدو من الخارج أنه علاقة من عدم المساواة بين الحاكم وحاشيته، ولكنه في جوهره عبارة عن اتصالات قائمة على المساواة الحقيقية وتحقيق المكاسب الفعلية للأطراف الخارجية. وانطلاقاً من هذا المعنى، قدمت الصين إسهامات عامة على مستوى العلاقات الخارجية، ومعظمها قُدمت بالتعاون بين الطرفين⁽¹⁾.

وبالتالي عندما تعجز قوة الدولة الصينية عن دعم هذه الإسهامات، فلا مفر من أن يقترح البلاط الملكي الصيني من الطرف الآخر تقليل مرات تقديم "الجزية". وهذا يثبت على الجانب الآخر جوهر علاقة تقديم هدايا الولاء للإمبراطور.

وعلى هذا الأساس، يعتقد بعض الباحثين أن العلاقات بين الدول في ظل نظام تيان شيا الصيني ليست علاقات تنافسية ولا علاقات عبودية، وبالتأكيد ليست أيضاً علاقات قائمة على اتفاقيات متعادلة، وإنما هي علاقات أخلاقية يختار فيها كل طرف دوره المناسب في ظل هيكل من العلاقات المتفاوتة. وتهتم "المبادئ الأخلاقية" بالاختلاف؛ لأنها نظام متفاوت المستويات. فهناك مستويات مختلفة من العلاقات بين الحكام وحاشيته، وبين الآباء والأبناء، وبين النبلاء والأدلاء، وبين الكبار والصغار، وبين الأقارب والأغراب. ومن ثم نعتبره نظاماً علمائياً، يعكس العلاقات الإنسانية بشكل أساسي. ونظراً إلى أن هذا النظام

1- هناك العديد من الوثائق التي تثبت هذه النقطة. فعلى سبيل المثال، لقد غير الحاكم الياباني أشيكاغا يوشي- ميتسو في خلال فترة موروماشي من حالة الانعزال القديمة وأعلن عن خضوعه لإمبراطور أسرة مينغ الصينية، محاولاً اغتصاب العرش والحصول على السلطة في البلاد عن طريق اعتراف أسرة مينغ بملك اليابان. وهناك جانب آخر، وهو الجانب الاقتصادي. فتُعتبر العملة رمزاً لسلطة الحاكم، وبالتالي فإن قبول العملة كمكافأة هي دليل للخضوع. ولكن في الحقيقة هذا أمر شكلي فقط، وهي تساوي على أرض الواقع شراء أسرة مينغ الجزية من الدول التابعة، وهو نوع من الصفقات غير المعترف بها بين أباطرة أسرة مينغ وحكام الدول التابعة. لكن نظراً إلى أنه عادة ما تدفع أسرة مينغ العملات بما يتجاوز قيمة الجزية، وبالتالي تُعد صفقة مجدبة بالنسبة للطرف الآخر. ومن هنا يتضح لنا جوهر تجارة هدايا الولاء. انظر: تيان تشونغ جيان فو، "بناء وتطوير علاقات الاتصال الدولية في شرق آسيا"، "ترجمات تاريخ العلاقات الصينية الخارجية" (الجزء الثاني)، تحرير الجمعية الأكاديمية لتاريخ العلاقات الصينية الخارجية، دار نشر شنغهاي للنصوص المترجمة، 1985.

نظام أخلاقي، فإن السلم بالتالي أمر أساسي داخل علاقات التعايش بين الفاعلين.

ثانيًا: نظام يحدد مكانة الأطراف: تهتم العلاقات الأخلاقية بمكانة الأطراف وكذلك مفهوم تيان شيا الصيني. ونظرًا إلى أن هوية الحاكم تختلف عن الحاشية وهوية الأب تختلف عن الابن؛ لذلك يتمتع كل طرف بمكانة خاصة به. ويهتم نظام تيان شيا الصيني بتسمية الأمور بمسمياتها الصحيحة؛ لأن "تسمية الأمور بغير مسمياتها يؤدي إلى الفشل". وبالتالي يُطلق على حكام الدول التابعة لقب "الأمرء"، في حين يُطلق لقب الإمبراطور على حاكم الصين في ظل نظام تيان شيا الصيني. وفي حالات قليلة جدًا يخضع الإمبراطور الصيني لأطراف خارجية. وبالتالي على من يحتل المركز "الأعلى" أن يُظهر أخلاقه السامية، وتُعد المكافآت من أهم السبل التي تظهر "أفضال الإمبراطور التي لا تحصى". وليست المكانة أمرًا اعتباريًا في نظام تيان شيا؛ لأنها أساس وضع الأنظمة، فإذا حُددت المكانة بشكل سليم، رسخت الأنظمة. ويُعد تسجيل عهد كل إمبراطور جديد في سجل الأباطرة الصينيين انعكاسًا لهذا النظام وأهمية تحديد مكانة الأطراف.

وفي ظل مفهوم تيان شيا، إذا لم تحدد مكانة كل طرف بشكل سليم، فشل النظام، ومن الوارد حتى قيام حملات انتقامية. ومن هذا المنطلق، فإن قتل الحكام في الدول التابعة يدمر النظام تمامًا. وقد يطلب الموظفون في البلاط الملكي من الإمبراطور التدخل، وفي ذلك الوقت قد يحاول الحكام الصينيون أولاً استيضاح الأمور، وعلى الرغم من أنه لا يعد التدخل بالأمر المستبعد، فعادةً ما يفضل الإمبراطور التعامل بحذر والاعتراف بالحقائق القائمة.

ويختلف هذا تمامًا عن مبادئ العلاقات في الغرب. لأن الأنظمة الغربية أنظمة قانونية، تقوم بتقويم العلاقات والتصرفات بين الفاعلين اعتمادًا على القانون. وبالتالي فإن هناك مساواة بين الفاعلين بشكل طبيعي؛ لأن العلاقات بين الأطراف تعتمد على الاتفاقيات، التي يصبح الجميع سواسية أمامها. وتقرر المحاكم مدى الالتزام بالاتفاقيات كما يقتضيه القانون، وبالتالي فإن النظام القانوني واضح وجامد، فمهما كانت العلاقات بين الأفراد، يظل الجميع سواسية أمام هذه الاتفاقيات. وعلى هذا الأساس، تهتم الأنظمة الغربية بالمساواة أيضًا على المستوى السياسي. فعلى سبيل المثال، عندما أرسل الملك الإنجليزي

اللورد جورج مكارتنلي مبعوثًا إلى الصين، رفض الركوع تحيةً للإمبراطور تشيان لونغ الصيني، واشترط أن يركع الوزراء الصينيون أمام لوحة للملك الإنجليزي حتى يركع هو للإمبراطور الصيني. هذا وقد قال العالم والمؤرخ جوزيف نيدهام: "ينعكس شعور الفوقية لدى الأوربيين بشكل واضح على مبادئهم القانونية... في حين هناك توجه صيني عام يرفض تدوين القوانين؛ لأنه يؤمن بأنه يجب الحكم على الأمور استنادًا إلى الحالات الظاهرية، مع التأكيد على أهمية التسوية والانسجام"⁽¹⁾.

هناك فروق واضحة بين النظامين الصيني والغربي. فالنظام الصيني يركز على "المسميات"، وهي نقطة واضحة جدًا. في حين لا يعالج جوهر العلاقات بشكل متعمق، وهو ما يجعل هذا النظام على قدر من الغموض. ولكن هذا الغموض يجعل الأطراف يعيشون في بيئة من التفاهم، حيث يعالج كل طرف أموره بنفسه دون أن يتدخل في شؤون الآخر. وبالتالي يتضح لنا أن النظام الصيني يهتم بالعلاقات الإنسانية بشكل أكبر مقارنةً بالأنظمة القانونية الغربية⁽²⁾. الأمر الذي يُعد انعكاسًا للفروق الدقيقة والعميقة بين الثقافات.

إن "الآداب العامة" هي أهم ما يجسد النظام الصيني، ويُقصد بالآداب العامة أنظمة الطقوس والمراسم. ولا يخلو نظام تيان شيا أيضًا من هذه الآداب، التي تنعكس بشكل أساسي على طبيعة العلاقة بين الحاكم وحاشيته، وتتجسد أيضًا في "خضوع" الأطراف الخارجية للإمبراطور الصيني. ولقد ظهرت هذه الآداب في سجلات الاتصالات بين الطرفين، حيث يُعد إرسال الأطراف الخارجية المبعوثين إلى الإمبراطور لتقديم هدايا الولاء من الآداب العامة. وتمثل "الآداب العامة" أهمية كبيرة بالنسبة للبلاط الملكي الصيني، لأنها تعرب عن تقدير واحترام الأطراف الخارجية للحكام الصينيين. وتُعد هذه العلاقة امتدادًا للعلاقة بين الحاكم وحاشيته داخل البلاد، كما أن مبادئ تأسيسها متشابهة، حيث تعتمد علاقة "الحاشية" بالملك على "الإخلاص" و"الاحترام"، في حين تعتمد علاقة "الملك" بحاشيته على الرعاية والاهتمام. أما على المستوى الاقتصادي، فإن تحقيق المكاسب الحقيقية للطرف الآخر يجعله يشعر بالامتنان الشديد للأخلاق الحميدة وكرم الطرف

1- جوزيف نيدهام، "في البحار الأربعة"، ترجمة لاو لونغ، بكين، مكتبة سان ليان، 1987، ص 13-14.

2- انظر خوانغ جوانغ قوه، "العلاقات الإنسانية والكرامة: ألعاب السلطة عند الصينيين"، بكين، دار نشر جامعة الشعب الصينية، 2010. وكان لهذا الكتاب دور عميق في كشف العلاقات الإنسانية.

الصيني، وبالتالي يمنعه عن الخيانة والغدر. ومن ثم فإن إرساء المكانة الصحيحة لكل طرف يضمن سلاسة العلاقة. فعادةً لا يتدخل "ابن السماء" (الإمبراطور) في شئون الطرف الآخر، بل يدعه يستمتع بالمكاسب الحقيقية ويشعر بالاستقلالية.

ثالثًا: الثقافة "تغير" الإنسان: ترجع الاختلافات بين القومية الصينية وقبائل البربر إلى اختلاف درجة التطور الثقافي بين الطرفين، وليس إلى أي سبب آخر. وبالنسبة للقومية الصينية، فإن القوميات التي تتغذى على اللحوم النيئة والدماء (قبائل البربر) لم تنفتح على الخارج، ولم تتأثر بأي من "الثقافات المتطورة". في حين تعتبر القومية الصينية (تشو شيا أو شيا) نفسها إحدى هذه الثقافات المتطورة والمتقدمة؛ لذلك دائماً ما تسير في المقدمة.

ولكن يكمن جوهر نظام تيان شيا في أن هذا الاختلاف بين القوميات ليس مطلقاً وإنما متغيراً. حيث يمكن لقبائل البربر التعلم من الآداب العامة الصينية، والاقتراب من قومية خوا شيا الصينية، أو بناء علاقات مناسبة معها. ولذلك يعد "موقف الأطراف" مهماً للغاية في نظام تيان شيا الصيني، فما دام هناك موقف "سليم" لا يجب القلق بشأن الاختلافات الثقافية. وبحسب مفهوم تيان شيا، "يمكن استغلال الآداب العامة لتهذيب الآخر وليس لتقييده"، فيمكن نقل الأنظمة والمفاهيم إلى الآخر عند طريق جذبهم إلى ثقافة الذات، وبالتالي يتقبل الأنظمة والمفاهيم الجديدة من تلقاء نفسه. وتعد هذه إحدى "السبل" الثقافية.

وعلى العكس من ذلك، تركز الثقافة المسيحية في الغرب على "فرض الأنظمة على الآخر"، وإقناعه بتقبل شعائر الديانة المسيحية فيما يسمى بالتبشير بالديانة المسيحية. وهناك رسالة واضحة وراء اجتياز المبشرين بالديانة المسيحية للبحار وصولاً إلى الدول البعيدة، أملاً في أن يعتنق الجميع الديانة المسيحية بين ليلة وضحاها، الأمر الذي يعكس سياسة الهجوم التي تنتهجها الديانة المسيحية في الخارج. وتُعد الحملات الصليبية دليلاً واضحاً على ذلك، ولعل الحرب الأمريكية في العراق تذكّرنا بهذه الحملات الصليبية.

أما الصين فتتمسك، على العكس من ذلك، بـ"استغلال الآداب العامة لتهذيب الذات

وليس لتقييد الآخرين"، وهي ليست بسياسة للهجوم إنما سياسة للدفاع. فلا يعني عدم خضوع الآخر عدم طاعته، وإنما يتطلب من الذات جذب الآخر بالوسائل الأخلاقية. وبعد جذب الآخر ينبغي جعله يشعر بالأمان، ولذلك وسائل عديدة، ولكن معظمها تعتمد على تحقيق الازدهار في أنظمة الآداب العامة، بالإضافة إلى الاجتذاب على المستوى الاقتصادي، ما يجعل الآخر "يهاب السلطة ويشعر بالامتنان لها لما تقدمه من فضائل أخلاقية". وقال تشو شي في هذا السياق: "يجب إدارة الدولة وتهذيب الذات أولاً حتى يخضع الآخر، وإن لم يخضع، يجب اجتذابه بالوسائل الأخلاقية وليس باستخدام القوة"⁽¹⁾. ومن هنا يتضح لنا أهمية "الأخلاق" في مفهوم تشان شيا. لأن "الأخلاق" مفهوم "شخصي" وأيضاً مفهوم "مجتمعي". فبالنسبة للفرد، تُعد "الأخلاق" من الصفات الحميدة في الإنسان. أما بالنسبة للدولة، فيمكن إدارة البلاد بالمبادئ الأخلاقية، أي أن الأخلاق الحميدة تمتد من كونها صفة شخصية إلى ممارسة سياسية حقيقية.

رابعاً: انسجام العالم في أسرة واحدة: ليس هناك شيء يُدعى "العالم الخارجي" بحسب مفهوم تيان شيا الصيني. فبالنسبة للملك، وهو الحاكم ذو الأخلاق الحميدة والذي يمتد سلطانه في كل بقاع الأرض، يُعد الداخل والخارج كياناً واحداً، بل إن العالم أسرة واحدة، لأن تهذيب الأخلاق يقرب القاصي بالداني والقريب بالبعيد⁽²⁾. كما أن مفهوم "تحقيق الانسجام للعالم في أسرة واحدة" مفهوم ثقافي، لأن العناصر المكونة لهذا الكيان على اقترابها وابتعادها تمر بالتهذيب الأخلاقي، ويصبح مفهوم "الأسرة" هو الأقرب لوصف مكانة كل من الذات والآخر في هذا الكيان، حتى تصل في النهاية إلى الانسجام المثالي. والجدير بالذكر أن هذا المفهوم يضرب بجذور عميقة في تاريخ الفكر الصيني بدءاً من "محاورات كونفوشيوس، التي تعكس أن الصينيين القدامى دائماً ما كانوا ينطلقون من أنفسهم، ثم تمتد علاقاتهم من أواصر الدم على مستوى العلاقات الأسرية إلى مستوى الدولة، ثم مستوى العالم.

والجدير بالذكر هنا أن فكرة "العالم أسرة واحدة" قد نشأت من مفهوم "الانسجام". ولكن ما هو "الانسجام"؟ في خلال فترة الربيع والخريف، حلل يان تسي الفارق بين

1- تشو شي: "شروح للكتب الأربعة"، بكين، دار النشر الصينية، 1983، ص 170.

2- "كتاب الطقوس": "انسجام العالم في أسرة واحدة". انظر شينغ يي تيان: "العالم أسرة واحدة- مفهوم تيان شيا عند الصينيين"، نقلاً عن ليو داي: "التيار الدائم"، ص 459.

مفهومى "الانسجام" و"الإضافة"، حيث وضح أن "الإضافة" هي مجرد التكرار للشيء نفسه. أما الانسجام فهو مثل تحضير الحساء، الذي يتم إعداده بمزج المكونات والتوابل المختلفة لتتولد حالة من الانسجام. وبالتالي فإن "الانسجام" هو تأثير أو تقييد العناصر المختلفة لبعضها البعض وتكاملها، أي تحقيق الانسجام بين الصراعات والمواجهات. أما الإضافة فهي إقصاء لكل ما هو مختلف، ما يشكل صعوبة أمام بقاء الأشياء أو استمرارها. ومن هذا المنظور، فإن الاختلاف هو مصدر الحياة. فاختلاف الأشياء هو الذي يجعلها تتجانس، فلو لا اختلافها لما تجانست. ومن هذا المنطلق تتعايش الكائنات الحية، وتعيش المجتمعات⁽¹⁾.

وفي ضوء ما سبق، يتضح لنا أن مفهوم "الانسجام" لا يقضي على الاختلاف، بل يعترف بوجوده ويتغنى به. وكما أشار دو وي مينغ، فإن "شرط تحقيق بناء كيان منسجم (unity great) هو تحقيق الانسجام بين كل ما هو مختلف. وهناك مقولة شهيرة في أحد المؤلفات الكلاسيكية الكونفوشية تقول: "تحقيق الانسجام بين الأمراء رغم الاختلاف" (محاورات كونفوشيوس). وعلى الرغم من أن مفهوم الانسجام يعترف بوجود الاختلافات والتناقضات، فإنه يحاول تحويل أي ضغوط هدامة إلى قوى بناءة، ما يحقق درجة عالية من الانسجام حتى إن كانت العلاقات مليئة بالضغوط"⁽²⁾.

رابعاً: مغزى الكوزموبوليتانية الصينية في المستقبل:

نشأت الكوزموبوليتانية في الصين منذ أسرة تشو الملكية، وتطورت على مدار فترات تاريخية طويلة بدءاً من أسرة تشين خان حتى أسرتي مينغ وتشينغ؛ ولذلك تتميز بمفاهيم متأصلة وتأثيرات عميقة وبعيدة. ويشمل مفهوم الكوزموبوليتانية الصينية بعض العناصر الجوهرية، وهي: امتداد العلاقات الخارجية في شكل دوائر متراكزة لا حدود لها، ومفاهيم منظومية تحدد مكانة الأطراف داخلياً وخارجياً، وتوجه يدعو إلى

1- لو يو لين: "التحول الحديث للفكر التقليدي المنسجم"، نقلاً عن تشانغ لي ون: الانسجام والوعي في شرق آسيا"، دار نشر جامعة خوا دونغ للمعلمين، شنغهاي، 2001، الهامش 3، ص 234-235.

2- دو وي مينغ: "الاشتراكية والفردية في النزعة الإنسانية في الكونفوشية ومفهوم الانسجام"، نقلاً عن وانغ رونغ خوا، "الصين من رؤى مختلفة"، شنغهاي، دار نشر شيويه لين، 2006، ص 156.

انسجام العالم في أسرة واحدة، وبناء ثقافي يتميز بالثقة في النفس والتأمل في مكوناتها. وفي ظل هذا البناء الثقافي، قد تتغير هوية الفاعلين؛ لأنه ليس هناك "آخر" مطلق، إنما هناك "ذات" نسبية. وبالتالي، يمكن للكوزموبوليتانية الصينية أن تتحول إلى مصدر فكري مهم يثبت أن الثقافة الصينية يمكنها أن تقدم إسهامات فكرية بناءة للعالم، بعد أن تتخلص مما تحويه من تفرقة بين الطبقات العليا والدنيا أو بين الرؤساء والتابعين.

انتشر الفكر الغربي منذ سنوات عديدة بشكل واسع في العالم بسبب قوة الغرب الجبارة. ولكن أصبح جلياً أمام الجميع الآن مدى عجز الفكر الغربي عن معالجة القضايا العالمية، بل أصبح يسير دائماً عكس الآمال والتوقعات، وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يُعد "انحياز" الفكر الغربي لبعض المناطق وتهميشه لباقي مناطق العالم ظاهرة صحية، الأمر الذي يتطلب التركيز على تحقيق الفائدة والتوازن، ووضع خطط وسبل أخرى بديلة. وعلى الرغم من أن هناك أصواتاً داخل الكيان الغربي تنتقد الفكر الغربي، فإنها ليست بناءة؛ لأنها تكتفي بالنقد فقط دون تقديم أي خطط أو خيارات بديلة. في حين تمثل الكوزموبوليتانية الصينية وأفكارها أهمية كبيرة في هذا الشأن؛ لما تقدمه من خيارات. فتمتيز الكوزموبوليتانية الصينية بخمس خصائص، تمثل أهمية كبيرة لا يمكن التغاضي عنها؛ لما تلعبه من دور مهم في إعادة تشكيل العالم، وتقليل النزاعات، وتعزيز الانسجام العالمي.

أولاً: إن الكوزموبوليتانية الصينية تحتوي الآخر ولا تقصيه. في حين نجد الكوزموبوليتانية في الديانة المسيحية تركز دائماً على إصلاح الآخر، وتحويل العالم إلى كيان يخضع للشعائر والمعتقدات المسيحية. أما الكوزموبوليتانية الصينية فتؤمن بأن الاختلاف أمر طبيعي، بل إنه شرط لتطور الأشياء. ولذلك لا يتم إقصاء أي شخص أو معتقده الديني، وإنما يتم التواصل معه مهما كان اختلافه. كما تؤمن الكوزموبوليتانية الصينية بالتفاوت الطبقي؛ لأن هذا التفاوت هو جزء من النظام الطبيعي، وبالتالي ينعكس على الحياة الإنسانية، الأمر الذي يتطلب من كل طرف البحث عن دوره المناسب، ليعم السلام في العالم.

ثانياً: إن العلاقات بين الأطراف متغيرة بحسب الكوزموبوليتانية الصينية. فليس هناك "أنا" أو "آخر" مطلق، ولا يمكن الفصل بين "العدو" و"الذات" بشكل قاطع. حتى وإن

كان هناك "عدو" يهدد الذات، فيمكن لعلاقة العداوة هذه أن تتغير أو تتحول. ويختلف هذا التوجه كثيراً عن المفاهيم الفلسفية التي تفرق بين الخير والشر والنور والظلام. وبالتالي فإن الكوزموبوليتانية الصينية عميقة ومتعلقة، وتستحق أن يستوعبها الإنسان ويستفيد منها.

ثالثاً: تعتمد سبل التحول بكل أشكالها على العنصر الثقافي وليس عنصر القوة. ولذلك تهتم الكوزموبوليتانية الصينية بالعنصر الأخلاقي، ودائمًا ما تحاول إبراز ذاتها من خلال قوتها على تهذيب الأخلاق، ما يقنع الآخرين ويجعلهم يخضعون لها، لأنها تعتمد على قوة الجذب والكاريزما. وعلى الرغم من أنه قد سبق ظهورها طرح "القوة الناعمة" في عالمنا الحالي، إلا أن قوة تأثيرها أعمق من "القوة الناعمة" كثيرًا.

رابعاً: إن وسائل التحول في الكوزموبوليتانية الصينية اختيارية وليست إجبارية. أما في الفكر الغربي فهناك مفهوم يؤمن بأنه "إن لم يرغب الآخر في الحرية، فيجب أن تفرضها عليه". وبالتأكيد فإن هذا النوع من "الحكم الاستبدادي" بعيد كل البعد عن "الحكم بالفضيلة" في الصين. فالفكر الصيني خالٍ من هذه الأفكار؛ لأنه يحترم الآخر، وينتظره أن يتقبله هو بنفسه. وفي ظل هذا الفكر، كان من المستبعد بالتأكيد اندلاع حرب مثل الحرب في العراق، والتي ظهرت عواقبها ظهور الشمس اليوم، ما يثبت أنه من المستحيل القضاء على الشر بشر آخر. ولذلك يجب تغيير هذا الفكر، والبحث عن سبيل آخر للخروج.

خامساً: تحقيق انسجام العالم في أسرة واحدة، وهو يُعد الهدف الأمثل للكوزموبوليتانية الصينية. ولا يسعى هذا السبيل إلى "الاندماج" الآلي، بل يسعى إلى الانسجام الذي يكمل به كل طرف الآخر. ولا يسعى أيضاً إلى المزج المطلق بين الخير والشر والميزات والعيوب، وإنما يسعى إلى نوع من التحول المنسجم والمتعادل. ونظراً إلى أن هناك مساواة بين الثقافات المختلفة، لذا تحتوي الأطراف بعضها البعض وتكمل بعضها. وليس هناك حاجة إلى القوة لإثبات ذلك، وإنما سوف يثبت الزمن ذلك من خلال الممارسة. وعلى هذا الأساس يتحول التعايش السلمي إلى التكافل المنسجم.

قال وانغ جنغ وو: "من وجهة نظر الصين، فإن الحديث عن "النهضة السلمية" يشير إلى أن الصين، التي سوف تتمتع بالقوة والرخاء في المستقبل، من الممكن أن تبحث عن رؤية

أخرى معاصرة تستوعب بها العالم. ولن تنظر هذه الرؤية الجديدة إلى العالم باعتبار الصين إمبراطورية توحد العالم. بل على العكس، سوف تتقبل الصين نفسها باعتبارها دولة ضخمة متعددة القوميات طبقاً لقواعد السيادة والمساواة في الأنظمة الدولية الحالية"⁽¹⁾. إن هدف هذه الدراسة هو مناقشة تحوّل الرؤية الصينية القديمة للعالم إلى ما يُعرف بالكوزموبوليتانية الصينية الجديدة، وما يمكن أن تقدمه من إسهامات فكرية بناءة لعالمنا اليوم، ولربما تلهم هذه الدراسة مزيداً من الدراسات على يد باحثين آخرين.

تم نشر هذه الدراسة في العدد الثامن من "مجلة الاقتصاد والسياسة العالمية" لعام 2014.

1- Wang Gungwu, "Tianxia and Empire: External Chinese Perspective", Inaugural Tsai Lecture, Harvard University, May 4, 2006.

الصين والولايات المتحدة وبناء نمط جديد للعلاقات
بين الدول الكبرى: تقييمات ومقترحات

وو شين بوا



ملخص الدراسة: شهد عام 2013 تطورات مهمة في ذلك النمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى ما بين الصين والولايات المتحدة، حيث اتفق الرئيس الصيني شي جين بينغ والرئيس الأمريكي باراك أوباما على هدف بناء ذلك النمط الجديد من العلاقات بين البلدين، كما كان للقاء بين الرئيسين في ولاية كاليفورنيا أهمية وتأثير واضح في توسيع مجالات التعاون بين البلدين. ورغم الاختلافات والاحتكاكات بين البلدين، إلا أن الطرفين نجحا في معالجتها دون المواجهة. وعملاً على دفع بناء هذا النمط الجديد من العلاقات، كان على الصين اقتراح أفكار وإجراءات جديدة لدفع العلاقات الصينية الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وعرض رؤية الصين حيال المنطقة، في محاولة لوضع قواعد مشتركة ومشروع تجريبي لتطوير ذلك النمط الجديد للعلاقات بين البلدين.

الكلمات المفتاحية: نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى بين الصين والولايات المتحدة.

الباحث: وو شين بوا، أستاذ مركز الدراسات الأمريكية بجامعة فودان في شنغهاي.

يُعتبر عام 2013 مرحلةً جديدةً في تاريخ العلاقات الصينية الأمريكية. فأولاً، هناك قيادة جديدة في الدولتين. في الصين، تولت القيادة الجديدة السلطة بقيادة سكرتير عام الحزب السيد شي جين بينغ؛ وفي الولايات المتحدة، بدأت الفترة الرئاسية الثانية للرئيس أوباما، وشهدت الإدارة الأمريكية تغيرات كبيرة. ثانياً، هناك أفكار جديدة. ففي عام 2012 طرحت الصين فكرة بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى مع الولايات المتحدة. ثم في عام 2013 توصل قادة البلدين إلى تفاهات مشتركة حول هذه الأطروحة، ومن هنا أصبحت فكرة بناء "نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى" مفهوماً جديداً يساعد على تطوير العلاقات بين البلدين. ثالثاً، هناك أساليب جديدة. فكان اللقاء بين الرئيسين في صني لاندز بولاية كاليفورنيا في يونيو عام 2013 سابقةً جديدةً في العلاقات بين البلدين سواء من حيث الشكل أو المضمون، وفتح صفحة جديدة في التواصل بين القيادة العليا الصينية والأمريكية. رابعاً، هناك تطورات جديدة. حيث حقق البلدان تطورات جديدة سواء على مستوى العلاقات التجارية والعسكرية بين الطرفين، أو تعزيز الاتصال والتنسيق حول القضايا الساخنة في المنطقة.

أولاً: بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى

يقوم مفهوم النمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى الذي طرحته الصين على "عدم النزاع أو المواجهة، وتبادل الاحترام، ومراعاة المصالح المتبادلة والفوز المشترك". ولهذا الطرح أهمية كبيرة سوف نناقشها في النقاط الثلاثة التالية. أولاً: بعد أن تجاوز حجم الاقتصاد الصيني اليابان في عام 2010 وأصبحت الصين ثاني أكبر كيان اقتصادي على مستوى العالم، تساءلت الولايات المتحدة حكومةً وشعباً تُرى متى قد يتجاوز حجم الاقتصاد الصيني الولايات المتحدة، وبدأت تتأمل أيضاً عواقب حدوث ذلك. وأكد بعض المحللين استناداً إلى نظرية الحتمية والنظرية الواقعية أن صعود دولة كبرى جديدة سوف يؤدي حتماً إلى الصدام مع الدول الكبرى القائمة، وبالتالي فلا مفر من الصدام بين الصين والولايات المتحدة، ومن ثم يجب أن تستعد الولايات المتحدة لمواجهة ذلك. وعلى هذه الخلفية، طرحت الصين فكرة بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى بين الصين والولايات المتحدة، في محاولة لتجنب حدوث مأساة سياسية بين القوى العظمى في ظل ظروف العصر الجديدة، والقضاء على ذلك النمط التقليدي المعروف بنظرية الحتمية، وفتح صفحة جديدة للعلاقات بين دولة كبرى صاعدة ودولة كبرى أخرى قائمة. ثانياً: دفعت الولايات المتحدة باستراتيجية "العودة إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ" خلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس أوباما، كما وسّعت من تواجدها في المنطقة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الأمني، وكان أحد أهم أسباب ذلك هو محاولتها لكبح قوة الصين وتأثيرها المتزايد في المنطقة. وعلى هذه الخلفية، تزايدت الاحتكاكات بين الصين والولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وظهر التنافس الاستراتيجي بين البلدين بشكل واضح. وبالتالي فإنه إذا تطورت الأوضاع بهذا الشكل، من المحتمل أن تنشب الصراعات بين البلدين في المنطقة، مما سوف يهدد العلاقات الثنائية بين البلدين ويضر بالسلم والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولذلك طرحت الصين فكرة انفتاحية جديدة تؤمن بأن "منطقة المحيط الهادئ منطقة شاسعة، يمكن أن تحتوي الصين والولايات المتحدة معاً"، وطرحت أيضاً مفاهيم جديدة تدعو إلى تجنب الصراع والمواجهة

ومراعاة المصالح المتبادلة والفوز المشترك بين البلدين، في محاولة لكبح وتخفيف تلك العلاقة السلبية بين البلدين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبناء علاقات أكثر إيجابية. ثالثاً: تُعد الصين دولة كبرى ناهضة جديدة، تتمسك بطريق التنمية السلمية، وتحرص على مفاهيم "السلم والتنمية والتعاون والفوز المشترك"، ولكن الاختبار الحقيقي أمام مفاهيم الصين الدبلوماسية وممارستها باعتبارها دولة كبرى جديدة، هو مدى قدرتها على معالجة العلاقة بينها والولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكبر قوة عظمى في المنطقة كلها. وبالتالي يمكن أن نعتبر طرح الصين لذلك النمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى مع الولايات المتحدة، هو محاولة منها لابتكار أفكار جديدة تدفع بالمفاهيم والممارسات الدبلوماسية الصينية.

طرحت الصين مبادرة بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ الجولة الرابعة من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين البلدين المنعقد في مايو عام 2012، ولكن لم تحصل الصين على رد رسمي أو إيجابي من الجانب الأمريكي حينئذ حتى عُقد اللقاء بين الرئيس الصيني والأمريكي في يونيو عام 2013، حيث شرح الرئيس شي جين بينغ ضرورة بناء نمط جديد للعلاقات بين البلدين، وأشار إلى أن الهدف من تطوير ذلك النمط الجديد للعلاقات هو "تعزيز الحوار والثقة المتبادلة وتنمية التعاون والسيطرة على الخلافات بين البلدين"⁽¹⁾. وكانت النتيجة أن أعرب الرئيس أوباما عن استعداده للتعاون مع الجانب الصيني لتحقيق هذا الهدف. ثم بعد ذلك وجدنا القادة والمسؤولين الأمريكيين يستخدمون مفهوم "النمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى" في خطاباتهم بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، في العشرين من نوفمبر عام 2013، صرحت مستشارة الأمن القومي الأمريكية سوزان رايس في كلمة لها حول السياسات الأمريكية في آسيا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تبحث تفعيل نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى مع الصين، وهو ما يعني أننا سنعمل على إدارة تلك المنافسة الحتمية بين البلدين، ونعمل

1- موقع وزارة الخارجية الصينية، "لقاء صحفي مشترك بين الرئيس شي جين بينغ والرئيس الأمريكي أوباما"، 2013-6-8، http://www.fmprc.gov.cn/mfa_chn/ziliao_611306/zt_611380/dnzt_611382/xjpdwfw_644623 /zxxx_644625 /t1048842.shtml.

أيضاً في الوقت نفسه على تعميق التعاون في القضايا التي تعود بالمصلحة على الطرفين⁽¹⁾. كما صرح نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال زيارته إلى الصين في شهر ديسمبر بأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى مع الصين، ومن أهم سمات هذه العلاقة الجديدة هي "التعاون البناء، والمنافسة الصحية، واحترام القوانين الجديدة بالإضافة إلى القواعد الدولية للقرن الحادي والعشرين المتعارف عليها"⁽²⁾.

ويتضح لنا أن هناك نقاط اتفاق وأيضاً اختلاف بين الصين والولايات المتحدة حول بناء ذلك النمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى. فهناك اتفاق حول توسيع التعاون والسيطرة على الخلافات وتجنب الصدامات، بينما نجد الاختلافات في أن الجانب الصيني يؤكد على الاحترام المتبادل (مثل احترام كل دولة لسيادة الدولة الأخرى وسلامة أراضيها، وأنظمتها الاجتماعية، وطرقها التنموية، ومصالحها الجوهريّة، واهتماماتها الكبرى)، أما الولايات المتحدة فتؤكد على احترام القوانين، حيث تأمل استغلال قدراتها لوضع هذه القواعد في تقييد وتوجيه تصرفات الجانب الصيني.

وفي الحقيقة، لا تزال هناك آراء مختلفة في الولايات المتحدة، على مستوى الحكومة وحتى العامة، حول ذلك النمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى. فيرى البعض أن طرح الصين لذلك النمط الجديد من العلاقات مهم بالنسبة لها؛ لأن المنافسة العسكرية قد تصاعدت بين البلدين في السنوات الأخيرة، وبالتالي فإن طرح بناء ذلك النمط الجديد سوف يقوم بتوجيه العلاقات بين البلدين على المستوى السياسي، وسيسيطر سياسياً على الاستراتيجيات العسكرية للبلدين بالشكل الذي لا يسمح لأي من جيشي البلدين بتطوير خطة حرب عسكرية خطيرة (على سبيل المثال وضع خطة حربية بحرية جوية متكاملة)؛ وذلك لأن مخططات مثل هذه سوف تصعد من خطر نشوب صدامات بين البلدين، وبالتالي لا يجب أبداً تطبيقها. وعلى الجانب الآخر، يرى آخرون أن مفهوم بناء نمط جديد

1- Remarks as prepared for delivery by National Security Advisor Susan E. Rice at Georgetown University, Washington DC, November 20, 2013, <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/11/21/remarks-prepared-delivery-national-security-advisor-susan-rice>

2- Remarks by the Vice President at a breakfast with the American Chamber of Commerce in Beijing and the U.S.-China Business Council, Beijing, China, December 5, 2013, <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/12/05/remarks-vice-president-breakfast-american-chambercommerce-beijing-and-u>

للعلاقات بين الدول الكبرى ليس واضحاً بالنسبة لهم، فربما هو مجرد طرح صيني جديد حول العلاقات الصينية الأمريكية، ولكن لا تهتم الولايات المتحدة بهذا الطرح الجديد بحد ذاته، وإنما تتابع معالجة الجانب الصيني لسلسلة من القضايا التي تهتم بها الولايات المتحدة، على سبيل المثال أمن الإنترنت، والقضية النووية الكورية.. إلخ. وبالتالي إذا لم يحقق الطرفان تطورات على مستوى التعاون في هذه القضايا، فسوف يتوارى هذا الطرح سريعاً عن الأنظار.

ومما لا شك فيه أن طريق بحث الصين والولايات المتحدة لبناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى سيكون مليئاً بالتحديات؛ نظراً لما تواجهه العلاقات الصينية الأمريكية من خلافات. ومع ذلك، لاحظنا إيجابية واضحة في هذا الأمر منذ أن طرحت الصين هذا المقترح حتى وافق عليه قادة البلدين. ويظهر ذلك في ثلاثة جوانب أساسية. أولاً: لقد أصبحت الصين أكثر مبادرة في معالجة العلاقات الصينية الأمريكية، وأصبح لها قدر أكبر من حرية التعبير. فمن المعروف أن الولايات المتحدة ظلت تحتل مكانة رائدة في العلاقات الصينية الأمريكية لفترات طويلة، حيث كانت هي التي تصدر القرارات وتطالب الصين بالإجراءات، بينما كانت الصين تقف موقفاً سلبياً، ولكن ذلك التفاعل الصيني الأمريكي حول بناء ذلك "النمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى" قد عكس أن الصين أصبحت أكثر مبادرة وإيجابية عما سبق. ثانياً: ظهور مفهوم جديد لتطوير العلاقات الصينية الأمريكية. فمع تعمق الاعتماد المتبادل بين الصين والولايات المتحدة، وزيادة التحديات أمام الحوكمة العالمية، ومع النهضة السريعة للدولة الصينية، والتراجع النسبي للولايات المتحدة في ظل عصر العولمة، كان لبناء ذلك النمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى دور مهم في تخفيف الاحتكاكات وتجنب الصدامات وأيضاً توسيع وتعميق التعاون بين البلدين، مما يضمن تطور العلاقات الصينية الأمريكية بشكل صحي وإيجابي في القرن الحادي والعشرين. ثالثاً: توحيد الأفكار داخل حكومتي البلدين، مما كان له دوره في دفع العلاقات الصينية الأمريكية للتطور بشكل صحي. فمن ناحية موضوعية، عادةً ما كانت تتأثر حكومتا البلدين عند معالجتهما للعلاقات الثنائية بمصالح هيئات الدولة أو مصالح الدولة بصفة عامة، ما يسبب إغفال الهدف الأساسي وهو تنمية العلاقات بين البلدين، ولكن بعد أن وافق قادة البلدين على بناء ذلك النمط الجديد من العلاقات، أصبح ذلك بمثابة رسالة إلى الهيئات الحكومية في كلا البلدين، حيث ينبغي على جميع الجهات أن تركز عند معالجتها للعلاقات الثنائية على دفع الهدف الأساسي.

ثانيًا، اللقاء بين الرئيسين في منتجع أنينبرج

نادى الرئيس أوباما في بداية فترة ولايته الثانية بتحسين العلاقات مع الصين وأيضًا تأسيس علاقات تعاون بناءة مع القيادة الصينية الجديدة، وذلك بعد أن ظهرت شتى أنواع الخلافات في العلاقات الصينية الأمريكية خلال فترة ولايته الأولى. وقد بعثت السياسات الأمريكية الجديدة حيال الصين ببعض الرسائل الإيجابية، فعلى سبيل المثال أوضحت الولايات المتحدة أنها لا تستهدف الصين باستراتيجية إعادة التوازن تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بل إن تعزيز العلاقات الأمريكية الصينية يُعد جزءًا من هذه الاستراتيجية. واستجابةً لتوصيات بعض المتخصصين الأمريكيين، دعت الحكومة الأمريكية إلى ضرورة سرعة ترتيب لقاء بين الرئيس الصيني والأمريكي، حتى يتعرف كل منهما على الآخر بشكل أكبر، ويؤسس علاقات عمل طيبة فيما بينهما. واستجابت الصين بشكل إيجابي للطرح الأمريكي، مما سهّل عقد اللقاء بين الرئيس شي جين بينغ والرئيس أوباما في ولاية كاليفورنيا يومي 7 و8 من يونيو عام 2016.

وتُعد هذه الزيارة سابقة جديدة في تاريخ العلاقات الصينية الأمريكية لما حققته من سلسلة من الإنجازات نوردتها فيما يلي: أولاً: عزز اللقاء من التفاهم والثقة المتبادلة بين الطرفين؛ حيث "كشف" قادة البلدين في خلال لقائهما الأول هذا عن أجندة كل دولة، الأمر الذي جعل كل طرف يتعرف على أفكار ومفاهيم الطرف الآخر بشكل أفضل. كما "كشف" كل طرف عن سياسته نحو الطرف الآخر. فأكد الرئيس شي جين بينغ على تمسك الصين بسلوك طريق التنمية السلمية، والاستمرار في تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، كما شدد على شرح وجهة نظره حيال فكرة بناء مُط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى مع الولايات المتحدة. وصرح الرئيس أوباما بأن الولايات المتحدة تهتم كثيراً بعلاقتها مع الصين، وترحب بأن تستمر الصين في النهضة لتصبح دولة كبرى عالمياً، وأن الولايات المتحدة غير قلقة بشأن تجاوز حجم اقتصاد الصين الولايات المتحدة، وإنما يسعدّها كثيراً أن تحافظ على علاقات تعاون راسخة وقوية مع الصين. وبجانب المحادثات التقليدية،

كانت المأدبة التي حضرها الرئيسان والجمهورية التي قاما بها فرصة طيبة ليتعرف كل طرف على الآخر بشكل أكبر. وكان انطباع الرئيس أوباما عن الرئيس شي جين بينغ خلال هذه الزيارة أنه "شخص جريء ونشيط وواثق من نفسه"⁽¹⁾.

ثانيًا: اتفق الرئيسان على هدف بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى. وهنا نذكر ما عرضه الرئيس شي جين بينغ من عوامل ساعدت على تحقيق هذا الهدف، وهي كالآتي: يتمتع كلا الطرفين باستعدادات سياسية لبناء ذلك النمط الجديد من العلاقات بين الدول الكبرى. وقد ساهمت فترة أربعين عامًا من التعاون بين البلدين في وضع أسس ثابتة للعلاقات بين الطرفين. أسس الطرفان أكثر من تسعين آلية للحوار والتواصل، على سبيل المثال عقد جولات من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي، والقيام بالتبادلات الثقافية، وأيضًا المشاورات بين القيادة العليا، الأمر الذي ساعد على دعم بناء ذلك النمط الجديد من العلاقات بين البلدين. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدت الاتصالات الاجتماعية بين البلدين إلى توفير دعم شعبي عميق. كما أن مستقبل التعاون بين البلدين يتمتع بأفاق واسعة. وقد صرح الرئيس أوباما بأن اللقاء أتاح فرصة طيبة ليتبادل الطرفان وجهات النظر حول مجموعة من القضايا وأيضًا لمناقشة فكرة بناء ذلك النمط الجديد من العلاقات. فالفرصة الآن سانحة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والصين لرفع العلاقات بين البلدين إلى مستوى أعلى، وبالتالي سوف يبذل الطرفان قصارى جهدهما حتى لا يفوتا هذه الفرصة الطيبة⁽²⁾.

ثالثًا: أتاح اللقاء الذي استمر يومين فرصة لرئيسي الدولتين لتبادل وجهات النظر حول العديد من القضايا. فناقش الطرفان كيفية تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والعسكرية بين البلدين، وناقشا أيضًا قضية شبه الجزيرة الكورية، وأعرب كل منهما عن موقفه حيال قضية أمن الإنترنت. ولكن مع تطور العولمة وقوة الدولة الصينية وتأثيرها، اتسع نطاق تغطية العلاقات الصينية الأمريكية، ما قد جلب فرص جديدة للتعاون، ولكن تسبب في الوقت نفسه في ظهور العديد من الخلافات والتناقضات. وكما ذكرنا سلفًا، فإن هدف بناء ذلك النمط الجديد من العلاقات بين الدول الكبرى هو توسيع

1- الشبكة الصينية، "أوباما: الرئيس شي جين بينغ جريء ونشيط"، 2013-6-19، <http://www.cnrnt.com/doc/1025/8/8/4/102588419.html?coluid=0&kindid=0&docid=102588419>.

2- موقع وزارة الخارجية الصينية، "اللقاء صحفي مشترك بين الرئيس شي جين بينغ والرئيس الأمريكي أوباما"، 2013-6-8.

نطاق التعاون والسيطرة على الخلافات بين البلدين. وقد استطاع الطرفان التوصل إلى نقاط مشتركة للتعاون من خلال نقاشاتهما المتعمقة خلال هذا اللقاء، كما حللا بصدق شديد تلك الخلافات والتناقضات القائمة بين الطرفين حتى يمكن معالجتها بشكل فعال. فعلى سبيل المثال، وافق الطرفان على تحسين وتطوير العلاقات العسكرية بين البلدين، ودفع بناء نمط جديد من العلاقات العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت التبادلات بين الطرفين حول القضية الكورية صادقة ومباشرة.

رابعًا: أرسى اللقاء نموذجًا جديدًا للعلاقات بين رئيسي البلدين. لقد كانت التبادلات الثنائية بين رئيسي البلدين سابقًا في شكل زيارات رسمية أو زيارات عمل، وبالتالي كانت تتمسك بشدة بالشكليات، وحتى إن استغل الطرفان فرصة للقاء على هامش لقاءات أخرى متعددة الأطراف، عادة ما يكون اللقاء غير متعمقًا بسبب ضيق الوقت. أما هذا اللقاء فقد تجاوز الشكليات والرسميات المعتاد عليها في الزيارات الرسمية أو زيارات العمل، كما تم استغلال الوقت قدر المستطاع في الحوار بين الطرفين. وبالإضافة إلى ذلك اتسم اللقاء بالتبادلات الصادقة، فلم يجهز الطرفان نقاط معينة للحديث عنها حتى يبتعدا عن البروتوكولات العادية، مما جعل رئيسي البلدين يتحدثان بصدق عن آرائهما حول مختلف القضايا. وبما أنه لم يُصدر الطرفان بيانًا مشتركًا، فقد جعلهما هذا يركزان على الزيارة نفسها وليس على تحضير مستند يسجل إنجازات اللقاء. وكان الطرفان في رضا شديد عن هذا الشكل من التواصل، وأعربا عن رغبتهما في استمرار مثل هذه اللقاءات. والجدير بالذكر هنا أن هذا النموذج الجديد من اللقاءات بين الرئيسين الصيني والأمريكي قد عكس ما يتطلبه تطوير العلاقات بين البلدين من متطلبات موضوعية.

خامسًا: كان لنجاح اللقاء بين الرئيسين تأثير إيجابي واسع. كما ذكرنا سلفًا، أدى تطبيق الرئيس أوباما لاستراتيجية إعادة التوازن تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الفترة الأولى من ولايته إلى توتر العلاقات وتصعيد المنافسة بين البلدين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ ولذلك كانت العلاقات الصينية الأمريكية خلال الفترة الرئاسية الثانية محط أنظار العالم كله. ولقد بعث هذا الشكل الجديد من اللقاءات، الذي جاء في بداية حكم القيادة الصينية الجديدة وبداية الفترة الرئاسية الثانية للرئيس أوباما، برسالة مهمة للعالم، وهي أن رئيسي البلدين يوليان أهمية كبيرة للعلاقات الثنائية، ويأملان في

توسيع التعاون بين البلدين والسيطرة على الخلافات بينهما، وأنهما على استعداد لدفع العلاقات الصينية الأمريكية بشكل إيجابي وبناء. الأمر الذي قد ساعد على تخفيف القلق حول توتر العلاقات الصينية الأمريكية، وقد ساهم أيضاً في إفشال محاولات بعض الدول لاستغلال الولايات المتحدة في كبح الصين، وقد ساهم أيضاً في إرساء السلم والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ثالثاً، توسيع آفاق التعاون

لا تزال العلاقات الاقتصادية والتجارية من أهم الأسس والقوى الدافعة لتطوير العلاقات الصينية الأمريكية. طبقاً للإحصاءات الصينية، تجاوز حجم التجارة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة حاجز الخمسمائة مليار للمرة الأولى في عام 2013، ليصل إلى خمسمائة وواحد وعشرين مليار دولار أمريكي، حيث بلغ حجم الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة 368 مليار و400 مليون دولار أمريكي، بينما بلغ حجم الواردات من الولايات المتحدة 152 مليار و600 مليون دولار أمريكي، بفائض تجاري صيني يصل إلى 215 مليار و800 مليون دولار أمريكي. وفي نفس العام، كانت الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري للصين، وأكبر سوق للصادرات الصينية، وخامس أكبر سوق للواردات الصينية. كما كانت الصين ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، وثالث أكبر سوق للصادرات الأمريكية، وأكبر سوق للواردات الأمريكية. وعلى مستوى الاستثمارات، تجاوزت الاستثمارات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية مائة مليار دولار أمريكي، حيث تجاوز حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الصين 70 مليار دولار أمريكي، وتجاوز حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في الولايات المتحدة 30 مليار دولار أمريكي. وتُعد الولايات المتحدة خامس أكبر سوق للاستثمارات المباشرة الصينية، كما تُعد ثاني أكبر مقصد للاستثمارات الصينية المباشرة، وتتجاوز سرعة نمو الاستثمارات المباشرة الصينية في الولايات المتحدة سرعة نمو الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الصين. وفي خلال الجولة الخامسة من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة المنعقد في شهر يوليو، وافق الطرفان على عقد محادثات حول اتفاقية الاستثمار الثنائي الصيني الأمريكي (BIT) على أساس تقديم المعاملة الوطنية وتطبيق القوائم السلبية. وبدأت المحادثات بين الطرفين حول هذه الاتفاقية منذ الجولة الرابعة من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين البلدين في عام 2008، وفي يوليو عام 2013 قام الطرفان بالجولة التاسعة من المناقشات الفنية، ولكن لم تحقق إنجازات واضحة. إلا أن التوافق الذي توصل إليه الطرفان هذه المرة يعني دخول المحادثات مرحلةً جديدةً. وفي أكتوبر عام 2013، عقد الطرفان الجولة العاشرة من المحادثات، وناقشا كيفية وضع القوائم السلبية وغيرها من التفاصيل.

كما حقق التعاون بين الصين والولايات المتحدة تطوراً جديداً في قضايا مثل تغير المناخ والطاقة النظيفة. في إبريل عام 2013، زار وزير الخارجية الأمريكي جون كيري الصين للمرة الأولى بعد توليه المنصب، حيث اقترح تأسيس فريق عمل صيني أمريكي حول تغير المناخ، لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في هذا المجال. وخلال الجولة الخامسة من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي الصيني الأمريكي المنعقد في شهر يوليو، قرر الطرفان التعاون في خمسة مجالات أساسية في محاولة لمواجهة قضية تغير المناخ، منها التعاون في مجال الشاحنات وغيرها من السيارات، والشبكات الذكية، واستخراج الكربون واستخدامه وتخزينه، وتجميع وإدارة البيانات حول غازات الدفيئة، ورفع كفاءة أعمال البناء والصناعة. وفي شهر سبتمبر، حضر الرئيس شي جين بينغ قمة مجموعة العشرين المنعقدة في سان بطرسبرج، وصرّح في لقائه مع الرئيس الأمريكي خلال هذه القمة بأن قضايا مثل ترشيد الطاقة وحماية البيئة سوف تتحول إلى "نقاط مضيئة في مجالات التعاون الصينية الأمريكية"⁽¹⁾.

بينما تعد العلاقات العسكرية الأهم من بين مجالات التعاون الصينية الأمريكية. ففي عام 2013، حققت العلاقات العسكرية الصينية الأمريكية نمواً ناجحاً. وخلال اللقاء الذي جمع الرئيسين الصيني والأمريكي في ولاية كاليفورنيا، اتفق الطرفان على ضرورة تحسين وتطوير العلاقات العسكرية بين البلدين، ودفع بناء نمط جديد من العلاقات العسكرية. وأكد الرئيس أوباما قائلاً: "إن التعاون العسكري بين البلدين أحد مجالات التعاون التي يمكن أن تحقق تقدماً ملموساً، فهي شاهد على دفع البلدين لبناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى"⁽²⁾. وعلى مستوى الاتصالات بين القيادة العليا، زار رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية مارتين ديمبسي الصين في إبريل من نفس العام، حيث التقى به الرئيس شي وعدد من القادة العسكريين والمسؤولين في الحكومة الصينية، للتشاور المشترك لبناء خطة للنمط الجديد من العلاقات العسكرية بين البلدين. وفي شهر أغسطس، زار وزير الدفاع الصيني تشانغ وان تشوان أيضاً الولايات المتحدة، والتقى بوزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل، وتوصل الطرفان إلى خمس اتفاقيات حول تطوير العلاقات العسكرية بين البلدين، وتبادل الزيارات بين القيادة العليا، ووضع آليات للتبادل وغيرها من المجالات.

1- "الرئيس شي جين بينغ يلتقي بالرئيس أوباما"، "صحيفة الشعب اليومية" (النسخة الأجنبية)، 2013-9-7، الطبعة الأولى.

2- موقع وزارة الخارجية الصينية: "لقاء صحفي مشترك بين الرئيس شي جين بينغ والرئيس الأمريكي أوباما"، 2013-6-8.

وعقد الطرفان الصيني والأمريكي الجولة الرابعة عشرة من المباحثات بين وزارتي الدفاع الصينية والأمريكية، حيث قدّم الجانب الصيني مقترحاته حول تطبيق الاقتراحين الأساسيين اللذين قدمهما الرئيس شي خلال لقائه بالرئيس أوباما (بحث وضع آليات لتبادل الإبلاغ بالعمليات العسكرية الصينية والأمريكية، ووضع معايير للأعمال الأمنية العسكرية البحرية والجوية). وبالإضافة إلى ذلك، تواصل القادة العسكريين من البلدين خلال الحوار في مدينة شانغهاي-لا وغيرها من المناسبات الأخرى، كما أرسل جيشا البلدين ممثلين لحضور الجولة الخامسة من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي الصيني الأمريكي، وكذلك الحوار الأمني الاستراتيجي، والمؤتمر الأول لفريق عمل الإنترنت بين البلدين. وعلى صعيد التبادلات العسكرية بين البلدين، قامت القوات البحرية للبلدين بمناورات مشتركة لمكافحة القرصنة في خليج عدن في مايو عام 2013. وفي سبتمبر من نفس العام، قامت القوات البحرية الصينية والأمريكية أيضاً بعمليات بحث وإنقاذ مشتركة في المجال البحري بالقرب من هاواي. ثم في شهر نوفمبر أرسلت الصين قوات إلى هاواي للقيام بأول مناورات عسكرية صينية أمريكية مشتركة للإنقاذ والإغاثة، وكانت هذه هي المرة الأولى التي ترسل فيها الصين جنوداً إلى الأراضي الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاون الجيشان الصيني والأمريكي في أعمال الإنقاذ والإغاثة الإنسانية والمناورات العسكرية والطبية المشتركة ضمن آليات الاجتماع الموسع على مستوى وزراء دفاع دول الآسيان المنعقد في بروناي. وبالتالي حققت العلاقات الصينية الأمريكية نمواً ناجحاً، الأمر الذي لم يساهم فقط في تعزيز الثقة الاستراتيجية المتبادلة بين البلدين، بل قد وفر فضاءً جديداً وقوةً أكبر للتعاون تدفع بتوسيع وتطوير العلاقات بين البلدين بصفة عامة.

ويُعد التواصل والتنسيق بين البلدين حول القضية النووية الكورية نقطة مضيئة أخرى في العلاقات الصينية الأمريكية خلال عام 2013. فبعد أن أجرت كوريا الشمالية تجربتها النووية الثالثة في فبراير عام 2013، اتخذت الصين إجراءات إيجابية لمنع كوريا الشمالية من دفع مشروعها النووي، ودعت إلى استئناف المحادثات السداسية، انطلاقاً من حرصها على منع الانتشار النووي وحفاظاً على السلم والاستقرار في المنطقة. كما عزز الجانبان الصيني والأمريكي التواصل والتنسيق فيما بينهما فيما يخص هذه القضية. وفي ظل الجهود المشتركة بين الصين والولايات المتحدة، مرر مجلس الأمن في شهر مارس قراراً جديداً بفرض العقوبات على كوريا الشمالية. وخلال لقائه مع الرئيس الأمريكي في ولاية كاليفورنيا في شهر يونيو، شرح الرئيس شي جين بينغ بصدق وعمق موقف الجانب

الصيني من معالجة القضية النووية الكورية، مما قد جعل الجانب الأمريكي يتعرّف على الموقف الصيني بشكل أفضل. كما حافظ المسئولون الصينيون والأمريكيون على اتصالات ومشاورات عميقة حول القضية النووية الكورية والأوضاع في شبه الجزيرة الكورية. وعلى الرغم من أنه لم يتم استئناف المحادثات السادسة في عام 2013، إلا أن التعاون بين الصين والولايات المتحدة حول القضية النووية الكورية قد ساهم في كبح مشروع كوريا النووي، والحفاظ على السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. ويعكس الموقف الصيني حيال القضية الكورية مدى جدية الصين حيال حماية الاستقرار في المنطقة والحفاظ على المنظومة الدولية لمنع الانتشار النووي.

وفي ظل المبادرة والإيجابية والإقدام والطموح الذي تميزت به الدبلوماسية الصينية عام 2013، عززت الصين والولايات المتحدة الأمريكية من الاتصال فيما بينهما حول قضايا الشرق الأوسط. وفي العشرين من يونيو عقد الطرفان الصيني والأمريكي الجولة الثانية من المباحثات على مستوى نائبى الوزراء حول قضايا الشرق الأوسط على هامش الحوار الاستراتيجي والاقتصادي الصيني الأمريكي المنعقد في واشنطن. وتبادل الطرفان وجهات النظر حول الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، والعملية السلمية في سوريا وإيران، بالإضافة إلى قضية أمن الطاقة. واتفق الطرفان على الحفاظ على التواصل والتنسيق فيما بينهما حول شئون منطقة الشرق الأوسط، وبذل الجهود المشتركة لتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة. وخلال لقاء الرئيس شي مع الرئيس أوباما في سان بطرسبرج في شهر سبتمبر 2013، عرض الجانب الصيني موقفه ومبادئه حيال القضية السورية، وأكد على ضرورة الالتزام بحماية القوانين الدولية والقواعد الأساسية في العلاقات الدولية، وحظر استخدام الأسلحة الكيميائية، كما أكد على أن الحل السياسي هو السبيل الأمثل، فالقوة لن تستطيع حل المشكلة بشكل جذري. وساهم الجانب الصيني في طرح حل للأزمة السورية يقوم على "إرساء السلام في مقابل حظر الأسلحة الكيميائية". وفي شهر ديسمبر، بادر الجانب الصيني قبل زيارة وزير الخارجية الصيني الأولى إلى الشرق الأوسط بالتشاور مع الجانب الأمريكي في كيفية دفع المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية، وتبادل وزير الخارجية الصيني وانغ يي ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري الآراء حيال هذه القضية عبر مكاملة هاتفية. وبالإضافة إلى ذلك، شارك الجانب الصيني بإيجابية في الوساطة الدبلوماسية حول القضية النووية الإيرانية، وشارك أيضاً في المحادثات (1+6)، للتوصل إلى اتفاقية حول القضية النووية الإيرانية في ظل الأوضاع الجديدة.

رابعًا: المشكلات والاحتكاكات

على الرغم من أن العلاقات الصينية الأمريكية قد شهدت تحسُّناً في 2013، وتطورت بشكل مستقر بصفة عامة، فقد عجز الطرفان عن حل بعض القضايا المؤرقة. فعلى الصعيد الاقتصادي، لم تحقق الولايات المتحدة ما تطمح إليه من إنجازات لتوسيع سيطرتها على الصادرات التكنولوجية إلى الصين. وعلى الصعيد الأمني، ظلت الاستطلاعات الجوية الأمريكية في الصين كما هي، وفي نهاية عام 2013 وقعت مواجهات بين سفن حربية للبلدين في بحر الصين الجنوبي. كما استمرت الولايات المتحدة في تعزيز التعاون العسكري مع اليابان والفلبين، الأمر الذي صعد من حدة النزاعات في جزر دياويو ونان شا. وعلى الصعيد الدبلوماسي، ظلت الولايات المتحدة تستميل الدول المجاورة للصين، سعياً لكبح قوة تأثير الصين في المنطقة. ولكن أكثر ما جذب انتباه العالم هو ذلك النزاع بين البلدين في قضايا أمن الإنترنت وبناء الصين منطقة دفاع جوي فوق بحر الصين الشرقي.

وتُعد قضية أمن الإنترنت من أبرز القضايا في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة في عام 2013، بل كان لها تأثير درامي كبير. ففي السنوات الأخيرة، ظلت الولايات المتحدة تتهم الصين بالقيام بأعمال تجسس لسرقة معلومات عسكرية وتجارية سرية. وفي مطلع عام 2013، صعدت الولايات المتحدة حكومةً وشعباً من ضغوطها على الصين حول قضية أمن الإنترنت. وأصدرت شركة مانديانت الأمريكية للأمن الإلكتروني تقريراً اتهمت فيه الجيش الصيني بشن هجمات إلكترونية واسعة النطاق على مؤسسات أمريكية، كما تناولت "نيويورك تايمز" هذه القضية أيضاً. وبعد ذلك وجّه طوماس دونيلون، مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي، تنديدات شديدة اللهجة للحكومة الصينية، وطالب بضرورة انتباه الجانب الصيني إلى خطورة هذه القضية وما تسببه من مخاطر، وأن تقوم بالتحقيق ووقف مخترقي الشبكات الصينيين، وأشار إلى ضرورة وضع قواعد

تحكم الفضاء الإلكتروني وعقد حوار بناءً ومباشر بين الطرفين في هذه القضية⁽¹⁾. ثم في شهر مارس وإبريل من العام نفسه، زار كل من وزير المالية، ووزير الخارجية جون كيري، ورئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية مارتين ديمبسي الصين، ما قد فرض ضغوطاً على الصين في قضية أمن الإنترنت. والجدير بالذكر أن قضية أمن الإنترنت كانت ضمن القضايا المثارة في اللقاء بين الرئيسين الصيني والأمريكي في ولاية كاليفورنيا. ومع الزيادة الملحوظة في أهمية قضية أمن الإنترنت بالنسبة للعلاقات الصينية الأمريكية، وافق الجانبان خلال زيارة جون كيري إلى الصين على تأسيس مجموعة عمل خاصة بقضايا الإنترنت ضمن إطار الحوار الأمني والاستراتيجي بين البلدين، ووافقا أيضاً على بدء الحوار حول هذه القضية.

وفي مطلع شهر يونيو، كشف إدوارد جوزيف سنودن، الموظف السابق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (سي آي إيه)، أن الولايات المتحدة تقوم بهجمات ومراقبة إلكترونية منذ فترة طويلة، وبعد هذا التصريح في وسائل الإعلام ذهب سنودن إلى هونغ كونغ. وبعد أن طلبت الحكومة الأمريكية من هونغ كونغ إعادته طالب بالذهاب إلى روسيا، وهناك حصل على موافقة ليكون لاجئاً فيها. لم تُظهر قضية سنودن حقيقة ما ادعته الولايات المتحدة طويلاً من اختراقات إلكترونية فحسب، بل غيرت أيضاً من مواقف الصين والولايات المتحدة الهجومية والدفاعية حول قضية أمن الإنترنت. فقد أظهر ما كشفه سنودن للعالم كله أن الولايات المتحدة الأمريكية "دولة متجسّسة"، ولم يكشف ذلك استغلال واشنطن لتمييزها التكنولوجي وسيطرتها على العالم فحسب، بل كشف أيضاً نفاق الحكومة الأمريكية، لأن الجانب الأمريكي ظل يتهم الصين بالقيام بهجمات إلكترونية على الولايات المتحدة وكأنها ضحية لمخترقي الشبكات الصينيين، ولكن سنودن كشف أن الولايات المتحدة هي المخترق الأكبر في العالم بأكمله. بصفة عامة، يمكننا أن نقول إن الجانب الصيني قد عالج قضية سنودن بشكل صحيح. فأولاً، لم تعتقل الصين سنودن، تجنباً لأن تصبح قضية إعلامية أمريكية ضخمة تؤثر سلباً على المدى البعيد في العلاقات الصينية الأمريكية، وفي الوقت نفسه لم تعده إلى الولايات المتحدة كما طلبت

1- Remarks by Tom Donilon, National Security Advisor to the President: "The United States and the Asia-Pacific in 2013", The Asia Society, New York, March 11, 2013, <http://www.Whitehouse.gov/the-press-office/2013/03/11/remarks-tom-donilon-national-security-advisory-president-united-states-a>.

الحكومة الأمريكية؛ لأن هذا سوف يضر بصورة الصين دولياً وداخلياً، بل أرسلته إلى روسيا، فمن جانب تخلصت الصين من "قضية مثيرة للجدل"، وفي الوقت نفسه حافظت على أمن سنودن. ثانياً، استغلت الصين ما كشفه سنودن من أن الولايات المتحدة تقوم بهجمات إلكترونية على الصين لتبدأ بالتفاوض معها، كما كشفت في وسائل الإعلام الرسمية ما تقوم به الولايات المتحدة من تجسس وسرقة لمعلومات سرية، ما قد غير موقف الصين السلبي في قضية أمن الإنترنت طوال السنوات الأخيرة. ثالثاً، خلال الاجتماع الأول لفريق عمل الإنترنت الصيني الأمريكي الذي عُقد قبل الجولة الخامسة من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بعد قضية سنودن بفترة وجيزة، اقترح الجانب الصيني أن يقوم الجانبان بإجراءات على أرض الواقع، وأن يعززا من الحوار حول القواعد الدولية التي تحكم الفضاء الإلكتروني، وأن يدفعا بالتنسيق والتعاون بين مراكز عمليات طوارئ الإنترنت في البلدين، ما سوف يقلل من الاتهامات التي يوجهها كل طرف للآخر في قضية أمن الإنترنت، ويحول هذه القضية إلى فضاء جديد للتعاون بين البلدين، ما يعكس موقف الصين الإيجابي حيال تنمية العلاقات الصينية الأمريكية.

وبعد إعلان وزارة الدفاع الصينية عن بناء منطقة دفاع جوي فوق بحر الصين الشرقي في نوفمبر عام 2013، لم تعترف الولايات المتحدة بذلك في البداية، وأرسلت طائرتي قصف من طراز B-52 إلى منطقة الدفاع الجوي التي أعلنتها الصين، وتحالفت مع حلفائها في المنطقة مثل اليابان وأستراليا وكوريا وغيرها لفرض ضغوط على الصين. ولكن بعد فشل هذه الضغوط، دعت إدارة أوباما الطائرات المدنية الأمريكية للرضوخ إلى طلبات منطقة الدفاع الجوي الصينية، وأن تقدم للجانب الصيني خطط طيرانها. وبعد أن أعلنت وزارة الدفاع الصينية بناء منطقة دفاع جوي فوق بحر الصين الشرقي، زار نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن منطقة شرق آسيا. أما في اليابان، فقد دعا الجانب الياباني إلى تحالف أمريكي ياباني في شكل بيان مشترك لمطالبة الصين بإلغاء منطقة الدفاع الجوي، ولكن رفض الجانب الأمريكي هذا الاقتراح، واكتفت الولايات المتحدة بتصريحها "بعدم الموافقة" على بناء الصين لمنطقة الدفاع الجوي. وفي خلال زيارته، تحدث جو بايدن عن قضية منطقة الدفاع الجوي الصينية، وفي المقابل شرح له الرئيس شي جين بينغ مواقف ومبادئ الصين حول القضايا النووية. ولكن في مواجهة إصرار الصين على موقفها، لم يجد بايدن ما يفعله سوى أن يدعو الجانب الصيني إلى معالجة هذه القضية بهرونة وحذر، وأن

تعزز الصين من اتصالاتها مع الدول المجاورة، وتبني آليات لمعالجة الأزمات، لتجنب أي اشتباكات مفاجئة أو أخطار نتيجة لأحكام خاطئة.

يمكننا تلخيص موقف الصين من معالجة قضية سنودن وموقف الولايات المتحدة في مواجهة بناء الصين لمنطقة الدفاع الجوي في الآتي: أولاً، تجنب المواجهة. فلم تعتقل الصين سنودن، ولم تطالب كذلك الولايات المتحدة الصين بالرجوع عن منطقة الدفاع الجوي، فقد ترك كل طرف مساحة للطرف الآخر دون أن يتعدى حدوده. ثانياً، وضع مجمل العلاقة الصينية الأمريكية في الاعتبار. فلم يكن رد الفعل الصيني حاداً تجاه ما كشفه سنودن من هجمات إلكترونية أمريكية على الصين، بل دعت إلى التعاون الحقيقي بين البلدين خلال لقاء مجموعة عمل الإنترنت الصينية الأمريكية، مما يعكس موقف الصين الإيجابي ونظرتها إلى مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية. كما أن الولايات المتحدة لم توافق على مقترح اليابان بالتحالف المشترك لفرض الضغوط على الصين حيال قضية منطقة الدفاع الجوي الصينية، بل اكتفت بأن تدعو الصين إلى الحفاظ على ضبط النفس خلال إدارتها لمنطقة الدفاع الجوي، مما يعني أن الولايات المتحدة تنظر إلى علاقتها مع الصين برؤية واسعة. وهو ما يعكس مدى اهتمام كلا الطرفين بعلاقاتهما الثنائية، وقدرتهما على معالجة أي خلافات بينهما بشكل ناضج.

فمن الطبيعي أن تتطور المشكلات والخلافات بين الصين والولايات المتحدة؛ نظراً لأن هناك اختلافات هائلة في العلاقات بين البلدين (على مستوى المفاهيم والمصالح)، ولكن إذا استطاع الطرفان معالجة هذه الخلافات دون المواجهة، وأن يضعا مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية نصب أعينهما، فسوف يستطيعان معالجة هذه الخلافات بشكل إيجابي، مما قد يساعد في تجنب أية انتكاسات قد تصيب العلاقات بين البلدين.

خامساً: التطلع إلى بناء نمط جديد من العلاقات بين الصين والولايات المتحدة

في عام 2013، توصلت كل من الصين والولايات المتحدة إلى تفاهات مشتركة حول هدف بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى، مما أضفى مفاهيم جديدة على العلاقات الثنائية بين البلدين، وشهدت العلاقات إجراءات ونقاطاً مضيئة جديدة في مجال التعاون. وفي المرحلة المقبلة، يجب على الطرفين دفع هذه الإنجازات بإيجابية أكثر، لإثراء مفاهيم ذلك النمط الجديد من العلاقات بين البلدين. فالصين باعتبارها الدولة المقترحة لبناء ذلك النمط الجديد من العلاقات، عليها أن تقوم بدفع هذه العملية وتطويرها اعتماداً على بعض الإجراءات، سنلخصها فيما يلي:

أولاً: اقترح ضرورة أن تتبنى الصين والولايات المتحدة أفكاراً وإجراءات جديدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. يجب أن تؤكد الصين في علاقتها مع الولايات المتحدة على ضرورة تطوير الطرفين لذلك النمط الجديد من العلاقات بين البلدين، وذلك أولاً من خلال سعي كلا البلدين للتحول إلى نمط جديد من الدول الكبرى، ثم الالتزام بمواقف منفتحة في إنجاز ذلك (دون النظر إلى تنمية الدول الأخرى من منظور المجموع الصفري)، وأيضاً من خلال تقبل الأفكار الجديدة (عدم التشبث بالمفاهيم القديمة، ومواكبة متطلبات العصر عند معالجة العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية)، واتخاذ إجراءات إيجابية (بعث برسائل إيجابية وتحقيق التفاعل الطيب مع الطرف الآخر من خلال إجراءات بناءة).

وإذا نظرنا إلى رؤية كلا الطرفين حيال السياسة الدولية، فسنجد أن الصين قد حققت نموها السريع خلال فترة شهدت تطوراً سريعاً للعولمة الاقتصادية في أعقاب الحرب الباردة وفي ظل تعميق التعاون الدولي، وبالتالي فإنه من السهل على الصين أن تتقبل مفاهيم مثل التنمية السلمية والتعاون والفوز المشترك، كما أنها تستفيد من الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها الدول الكبرى على مدار التاريخ، وتأمل سلوك طريق تنموي جديد باعتبارها دولة كبرى جديدة. أما في الولايات المتحدة، فالوضع مختلف. فقد استغلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية لتحل الساحة العالمية، كما أسست بالفعل هيكلًا لسلطتها العالمية

من خلال الحرب الباردة. واهتم الفكر الاستراتيجي في واشنطن بالوسائل العسكرية والعنصر الجيوسياسي، فتطلعت الولايات المتحدة لتحقيق التميز العسكري، وكانت مولعة بالسلطة والسياسة، وتعودت على مفهوم المجموع الصفري، ولكن هذا كله لا يتوافق مع الأوضاع الجديدة في السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين؛ وبالتالي ما كان ليخدم هدف بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى بين الصين والولايات المتحدة. ولذلك كان على الصين توسيع نطاق عملها مع الولايات المتحدة، فترشدها مفهومياً، وتقديم لها نماذج إيجابية تطبيقياً، حتى تساعد الولايات المتحدة في التخلص من أعبائها التاريخية، والتغلب على جمودها الاستراتيجي، والانضمام إلى ركب "التطور المشترك" مع الصين.

ثانياً: طرح رؤية الصين حول منطقة آسيا والمحيط الهادئ. نظراً إلى قلق الولايات المتحدة من أن تستغل الصين قوتها المتنامية في توسيع مصالحها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بل حتى السعي لإقصاء الولايات المتحدة أو تحديها؛ لذلك ينبغي على الصين في المقابل أن توضح هدف سياستها في المنطقة، ألا وهو دفع بناء كيان مشترك للتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخصائص هذا الكيان المشترك كالآتي: السعي إلى مصالح مشتركة لتحقيق التنمية، والاهتمام بتوازن المصالح (احترام المصالح الجوهريّة والشرعية للطرف الآخر)، ووضع قواعد مشتركة تلتزم بالعدل والمساواة، والتعاون في بناء آليات إقليمية منفتحة ومتسامحة.

ثالثاً: محاولة وضع قواعد مشتركة. لقد أكدت حكومة الرئيس أوباما على أهمية احترام قوانين السياسة الدولية، في محاولة للسيطرة على حقوق وضع هذه القواعد وترسيخ مكانة الولايات المتحدة الرائدة في ظل انخفاض قوة الدولة الأمريكية. وتُعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ فضاءً مهماً بالنسبة للولايات المتحدة تستطيع أن تضع فيه قواعد اقتصادية وأمنية جديدة، مستهدفة القوة الصينية المتزايدة. ومن الممكن أن تستغل الصين هذه الرغبة الأمريكية لتعرب عن رغبتها هي الأخرى في وضع قواعد مشتركة، تستطيع من خلالها تقييد أعمال الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونضرب على سبيل المثال القواعد التالية:

(1) سعي الطرفين إلى توسيع التعاون بينهما وتقديم إسهامات أكبر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عملاً على تحقيق السلم والاستقرار والحوكمة الرشيدة في

المنطقة.

(2) إبلاغ كل طرف الآخر بالأنشطة الدبلوماسية التي يقوم بها في المناطق المحيطة للطرف الآخر، حيث تبلغ الولايات المتحدة الصين بعلاقاتها مع الدول المجاورة للصين، وتبلغ الصين الولايات المتحدة بعلاقاتها مع دول أمريكا الشمالية واللاتينية.

(3) عدم بث الفتنة والتفرقة، وعدم شن الهجمات الماكرة أو الإساءة للطرف الآخر أمام الدول الأخرى.

(4) يجب على كل طرف إعلام الآخر قبل القيام بأي مناورات عسكرية في المنطقة الغربية من المحيط الهادئ، وإن كانت المناورات متعددة الأطراف يجب دعوة الطرف الآخر لإرسال من يقوم بالمراقبة.

(5) في حالة قيام أحد الحلفاء أو الشركاء بأعمال استفزازية للطرف الآخر، يجب النصح بوقفها وعدم اقتناص الفرصة لتحقيق المصلحة.

رابعًا: تأسيس مشروع تجريبي لتطوير ذلك النمط الجديد من العلاقات بين الدول الكبرى. وهنا يجب جمع القضايا المهمة المشتركة، واعتبار قضايا مثل قضية العلاقات العسكرية بين البلدين، والقضية النووية الكورية، والقضايا الأمنية مجالات ذات أولوية مشتركة. كما أن تعاون الطرفين بشكل فعال في هذه القضايا، سوف يساهم في تعزيز الثقة المتبادلة، وتوسيع نطاق التعاون، ودفع تطوير العلاقات الصينية الأمريكية.

وفي السنوات الأخيرة، شعرت الولايات المتحدة بالقلق من نمو القوة العسكرية الصينية، ومن أن توسع القوات البحرية الصينية من نطاق أنشطتها. وعلى الجانب الآخر، شعرت الصين بالقلق من أن تستغل الولايات المتحدة استراتيجية إعادة التوازن تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ لكبح الصين، مما سوف يصعد التنافس العسكري بين البلدين. ولكن إذا نظرنا إلى الأمر بنظرة موضوعية، فسنجد أنه على الرغم من أن كل دولة تقيّد الأخرى على المستوى العسكري، لكن قد يتسبب ذلك في تطوير علاقة عسكرية قائمة على الخصومة. وعلى الرغم من أن كل طرف ينظر إلى الآخر على أنه عدو وهمي ويُعد له خطة للحرب، إلا أن كل طرف يحاول تجنب النزاعات العسكرية المباشرة مع

الآخر. وبالإضافة إلى ذلك يقوم الطرفان بتوسيع التعاون بينهما في المجالات الأمنية غير التقليدية. وعلى الرغم من أن العلاقات الاستراتيجية بين البلدين تتأثر بعناصر سياسة وعسكرية واقتصادية وغيرها، فإن العلاقات العسكرية تلعب دوراً مهماً ومميزاً. وبالتالي فإن المهام الرئيسية التي يتحملها الطرفان لتطوير العلاقات بين جيشي البلدين تكمن في بحث سبل لتعزيز الاتصال والثقة المتبادلة وتوسيع التعاون بين الجيشين، والتقليل من التأثيرات السلبية على العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين بسبب شك كل طرف في الآخر على مستوى القضايا الأمنية، بالإضافة إلى تعزيز آليات للتعاون بين الجيشين.

يُعد نزع السلاح النووي وتحقيق السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية كلها أهدافاً تتفق مع مصالح كل من الصين والولايات المتحدة، ولكن في عصر حكم كيم جونغ يون، يجب أن تدفع الدولتان كوريا الشمالية لتغيير سياساتها الداخلية والخارجية، بحيث تتحول السياسات الداخلية إلى التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة الشعب، وتتحول السياسات الخارجية إلى توسيع التعاون مع المجتمع الدولي وتحسين العلاقات مع الدول ذات الصلة. وبعد التجربة النووية الكورية الثالثة، عززت الصين والولايات المتحدة من تنسيقهما وتعاونهما حول القضية الكورية. ونظراً إلى أن الولايات المتحدة تهتم بالقضية النووية الكورية؛ لذا ينبغي على الصين أن تُعلم الولايات المتحدة بأن عملية نزع السلاح النووي من كوريا الشمالية عملية ستستمر لفترة طويلة، ولن يتم تحقيق نزع السلاح النووي إلا إذا حوّلت كوريا الشمالية من سياساتها الداخلية والخارجية. وبالتالي ينبغي على الصين والولايات المتحدة استغلال المشاورات بينهما حول منطقة آسيا والمحيط الهادئ والحوار الاستراتيجي والاقتصادي وغيرها من القنوات الأخرى، لدفع كوريا الشمالية لتحويل سياساتها الداخلية والخارجية بما يخدم هدف نزع السلاح النووي وتحقيق السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

يشمل الأمن البحري أمن الملاحة، والإغاثة البحرية، وحل النزاعات البحرية عبر الوسائل السلمية. وتتمتع كل من الصين والولايات المتحدة بمصالح مشتركة في هذه القضايا (مثل أمن الملاحة والإغاثة البحرية) بينما نجد أيضاً خلافات بينهما (على سبيل المثال النزاعات حول جزر دياويو والنزاعات في بحر الصين الجنوبي). ويمكن أن تقوم الدولتان بدفع التعاون بين الجيشين والجهات المدنية فيما يتعلق بالأمن الملاحى والإغاثة

البحرية، وأن يظهرها رغبة في تقديم الإسهامات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. أما على مستوى النزاعات البحرية، فيجب على الصين تقديم الأدلة التاريخية والقانونية، وأن تؤكد الصين على رغبتها في حل هذه النزاعات بالوسائل السلمية. أما فيما يتعلق بالأفعال الاستفزازية من اليابان والفلبين وفيتنام، فينبغي أن تتقدم بها الصين فوراً إلى الولايات المتحدة وتدعوها إلى التأثير في هذه الدول ودعوتها إلى ضبط النفس. وعلى الجانب الآخر، ينبغي على الصين مهاجمة توجه الولايات المتحدة للتعاون مع اليابان أو الفلبين أو فيتنام بشكل دائم، وتوضح أن هذه التصرفات لن تكون في صالح حماية الأمن في المنطقة أو حل النزاعات بالوسائل السلمية، بل ستضر العلاقات الصينية الأمريكية.

تم نشر هذه الدراسة في العدد الرابع من مجلة جامعة فودان العلمية للعلوم الاجتماعية لعام 2014.

استعادة الصين رؤيتها الإقليمية حول دول الجوار
وتبني أنظمة جديدة
جانغ يون لينغ



ملخص الدراسة: استطاعت الصين على مدار التاريخ الطويل تأسيس أنظمة وعلاقات مستقرة مع الدول المجاورة لها، ولكن انهارت هذه العلاقات التقليدية وأنظمتها مع التدهور الذي شهدته الصين في العصر الحديث. ثم استعادت الصين هذه العلاقات بصورة تدريجية مع تأسيس جمهورية الصين الشعبية، التي أنهت مائة عام من التراجع في تاريخ الصين. ولكن نظراً لما تعرضت له الصين من قيود مختلفة لفترات طويلة؛ ظلت عاجزة عن وضع مفهوم إقليمي يقوم على أساس العلاقات مع دول الجوار. وبعد انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح، وخاصةً بعد انتهاء الحرب الباردة، اتخذت الصين إجراءات جديدة لتطبيع العلاقات مع الدول المجاورة بشكل تدريجي، كما أسست علاقات اقتصادية وثيقة معها، واستغلت قوتها المتنامية وتأثيرها المتزايد لدفع العلاقات الإقليمية للتطور نحو الاتجاه السليم، وقامت بتعديل الأنظمة القديمة وبناء أنظمة جديدة لتحقيق الأمن والتنمية المحلية. ولم يكن هدف الصين من بناء هذه الأنظمة السعي إلى الهيمنة، أو بناء دائرة نفوذ تكون هي مركزها، بل كانت تتطلع إلى بناء بيئة جغرافية شاملة تنعم بالاستقرار والسلم والتعاون والتنمية. وعلى هذا الأساس، بدأت الصين تستعيد مفاهيمها الإقليمية حول الدول المجاورة، وأصبحت فكرة بناء مجتمع يجمعه مصير مشترك ريزةً مهمةً للصين نحو بناء علاقات وأنظمة جديدة مع الدول المجاورة. وحتى نستطيع التعرف على التغيرات التي طرأت على علاقات الصين مع الدول المجاورة وأنظمتها مع المناطق المحيطة، ينبغي أن نتعرف على المسيرة التاريخية الصينية المتقلبة الطويلة ونتناولها بالدراسة.

الكلمات المفتاحية: دبلوماسية دول الجوار؛ الأنظمة الإقليمية؛ الرؤية الإقليمية؛ مجتمع يجمعه مصير مشترك.

الباحث: جانغ يون لينغ، عضو اللجنة الأكاديمية بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، رئيس قسم الدراسات الدولية، ورئيس الجمعية الصينية لدراسات آسيا والباسيفيك.

يحيط بالصين عدد كبير من الدول المجاورة، وتلتقي هذه الدول مع الصين على مساحات شاسعة من المناطق التي تمتد برّاً وبحراً. ولذلك، لطالما كانت الصين تتميز بعلاقات جغرافية متميزة مع الدول المجاورة، شكلت مفاهيم إقليمية محورها المناطق

المجاورة للصين، وساهمت في بناء علاقات وأنظمة فريدة للتعايش الإقليمي مع هذه المناطق.

ولكن مع تحول الصين في العصور الحديثة من حالة القوة إلى الضعف، عانت من اضطرابات داخلية واعتداءات خارجية، أدت إلى تدهور العلاقات والأنظمة التي أسستها الصين مع الدول المجاورة على مدار التاريخ. ولكن مع ميلاد الصين الجديدة انتهت الاضطرابات الداخلية، وبدأت الصين تسير على طريق تحقيق وحدة البلاد والنهضة للأمة الصينية. إلا أنه بسبب الحرب الباردة وغيرها من العوامل المعقدة الأخرى، مرت الصين بصعوبات كبيرة فيما يتعلق ببناء العلاقات والأنظمة مع الدول المجاورة.

إجمالاً، يمكننا القول بأنه مع تغير البيئة والعناصر الداخلية والخارجية، بدأت الصين تستعيد مفاهيمها الإقليمية حيال الدول المجاورة بشكل تدريجي، وبادرت تدريجياً بتأسيس علاقات وبناء أنظمة جديدة مع هذه الدول. سوف ينطلق هذا البحث من الدراسة التاريخية للمفاهيم الإقليمية الصينية، لتحليل كيفية استعادة الصين مفاهيمها الإقليمية حول الدول المجاورة، والتعرف على مراحل وخصائص بناء العلاقات والأنظمة الإقليمية الجديدة، وطرح استراتيجيات جديدة وبناء دعائم استراتيجية مع الدول المجاورة وتأسيس مجتمع يجمعه مصير مشترك في ظل الأوضاع الجديدة.

أولاً: علاقات الصين بدول الجوار على مدار التاريخ

تُعد الصين دولة كبرى تتمتع بحضارة تمتد لآلاف السنين. وعلى مدار تاريخها الطويل، وضعت الصين سلسلة من المفاهيم والقواعد والوسائل الدبلوماسية الفريدة. وطبقاً للأبحاث، يرجع أصل مفهوم "رؤية العالم" في الصين إلى المفاهيم والأنظمة التي وضعتها قومية خوا شيا الصينية القديمة، والتي تعايشت جنباً إلى جنب مع عدد كبير من العشائر والقبائل المجاورة، وطورت علاقات تقوم على الاتصالات المتبادلة معها، وكانت قومية خوا شيا المتقدمة هي مركز هذه العلاقات على مدار فترات طويلة من التاريخ. ثم بعد أن وُحِّدت أسرة تشين الصين، اتسع نطاق إقليم قومية خوا شيا، مما عزز من الثقافة والأنظمة المركزية لهذه القومية بشكل أكبر⁽¹⁾.

وبدأ اتصال الصين بالخارج يتطور منذ بداية أسرة خان، فبدأت الصين تتواصل شرقاً مع شبه الجزيرة الكورية، وليوتشو (جزر ريوكيو حالياً)، والجزر اليابانية؛ أما غرباً، فمرت الصين بممر خشى، وشقت طريق الحرير القديم لتمتد اتصالاتها إلى آسيا الوسطى والبحر الأبيض المتوسط؛ أما جنوباً، فلم تمتد الاتصالات الصينية إلى منطقة جنوب شرق آسيا بأكملها فحسب، بل طوّرت الصين كذلك من علاقاتها التجارية مع جميع دول جنوب آسيا وحتى الدول العربية والإفريقية من خلال طريق الحرير البحري⁽²⁾. ومع

1- خه فانغ تشوان: "حول نظام خوا يي"، "المجلة العلمية لجامعة بكين (الفلسفة والعلوم الاجتماعية)"، عدد 6، 1998، ص 31. نظام خوا يي: هو نظام دولي قديم، طبقته الصين لفترات طويلة في شرق وجنوبي شرق القارة الآسيوية. يتخذ هذا النظام القديم من الصين (المشار إليها بـ"خوا") مركزاً للعالم نظراً لتفوقها الثقافي والاقتصادي والعلمي، وبالتالي كانت القوميات والعشائر الأجنبية (المشار إليها بـ"يي") تقدم فروض الطاعة والولاء لإمبراطور الصين باعتبار الصين هي المركز المتحضر الوحيد في العالم (المتقدمة).

2- على الرغم مما قام به البحار الصيني تشنغ خه برحلاته البحرية السبع الشهيرة خلال فترة أسرة مينغ، ما قد مهد الطريق إلى العلاقات الخارجية الصينية، فقد ظلت التجارة البحرية مع الدول الأجنبية محرمة لفترات طويلة، ويعود ذلك إلى أسباب معقدة، أهمها هي التهديدات الأمنية البحرية. ويعتقد مارتين جاك أن أحد أسباب تحريم التجارة البحرية في ذلك الوقت هو حرص الإمبراطور على الحفاظ على هيمنته، حيث كانت الثقافة الصينية متفوقة على البربر (مسمى يطلق على القبائل الأجنبية والأقليات في الصين القديمة). انظر: Martin Jacques, When China Rules the World: The Rise of the Middle Kingdom and the End of the Western World, London: Allen Lane, 2009, p.78.

ذلك، ظلت التوسعات الصينية تعتمد على المناطق المحيطة والمجاورة بشكل أساسي، فلم تفعل الصين كما فعلت الدول الغربية في العصور الحديثة، حيث قامت ببناء المستعمرات في جميع أنحاء العالم سعياً لتوسيع دوائر نفوذها.

وعلى مدار فترات طويلة من التواصل، أسست الصين علاقات معقدة ومتنوعة مع الدول والمناطق المجاورة لها، وانضمت بعض هذه الدول إلى نظام قومية خوا شيا الصينية ودفعت الجزية للصين. وعلى الرغم من أن معظم الدول المجاورة لم تنضم إلى هذا النظام، إلا أنها حاولت قدر المستطاع الحفاظ على علاقات صداقة مع الصين، مما ساهم في بناء علاقات مستقرة مع دول الجوار⁽¹⁾.

وبما أن الصين كانت أقوى دولة في المنطقة؛ لذا كان من الطبيعي أن تنظر إلى العالم الخارجي وتعالج علاقاتها معه بكونها مركزه، ولذلك أسست "نظام خوا يي" الفريد للتعامل مع دول الجوار. وعملاً على بناء وحماية هذا النظام الفريد، قامت الصين بحماية مكائنها السامية من ناحية، ومن ناحية أخرى حرصت على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى على أساس مبدأ "الانسجام رغم الاختلاف"، كما فعلت أنظمة مرنة للحصول على الجزية من الدول التابعة لها؛ ذلك لأن الصين كانت تسعى لفرض النظام وليس الحصول على الجزية، الأمر الذي يتفق مع مقولة إمبراطور أسرة تشينغ إن "السلطة في البلاد تحقق الأمن للقومية الصينية والقوميات الأجنبية على قدم المساواة دون تفریق"⁽²⁾. وعلى الرغم من أن الصين قد فعلت على مدار تاريخها الطويل "سياسة الترغيب والترهيب" في علاقاتها مع الدول المجاورة، إلا أنه يمكننا أن نقول بصفة عامة إن الصين قد طبقت سياسة "التقريب والتسامح مع الجوار" إلى حد كبير⁽³⁾.

وبما أن الصين تعيش في بيئة معقدة وسط عدد كبير من الدول المجاورة؛ لذا قامت

1- طبقاً للأبحاث، كان عدد الدول التابعة للصين التي تدفع لها الجزية عشر دول فقط وصولاً إلى أكثر الفترات قوة وازدهاراً في أسرة تشينغ. انظر: تسوي بي، "دراسة حول تاريخ العلاقات الدولية في شمال شرق آسيا"، تشانغ تشوين، دار نشر جامعة دونغ بي للمعلمين، 1992، ص 28، نقلاً عن: تشانغ شياو مينغ، "التطور التاريخي للعلاقات بين الصين والدول المجاورة: الأنماط والمراحل"، "دراسات في السياسة الدولية"، عدد 1، 2006، ص 59.

2- نقلاً عن خه فانغ تشوان، "حول نظام خوا يي"، "المجلة العلمية لجامعة بكين (الفلسفة والعلوم الاجتماعية)"، عدد 6، 1998، ص 37.

3- تشانغ شياو مينغ، "التطور التاريخي للعلاقات بين الصين والدول المجاورة: الأنماط والمراحل"، "دراسات في السياسة الدولية"، عدد 1، 2006، ص 60.

تدريجياً بتطوير منظومة قواعد كاملة تحكم علاقاتها مع هذه الدول على مدار تواصلها الطويل مع هذه الدول⁽¹⁾. وقد استرشدت هذه المنظومة بالتسلسل الهرمي الكونفوشي لبناء إطار "مركزي- حدودي" مستقر⁽²⁾. ويُعتقد أن هذه المنظومة مبنية على ضمانتين أساسيتين: (1) أن الصين تتمتع بقوة اقتصادية ساحقة. (2) أن تضمن الصين الأمن للمناطق المجاورة⁽³⁾. وبالتالي، مع تطور الصين، تطور اتساع تغطية وعمق تأثير هذه المنظومة الإقليمية التي تتخذ من الصين مركزاً لها.

وبطبيعة الحال فإن التاريخ لا يستمر على حال واحد؛ ولذلك تعرضت مكانة الصين المركزية إلى تحديات وضربات من الخارج، كما اندلعت بين الحين والآخر الصراعات والحروب ضد بعض الدول والقبائل المجاورة. ولكن بصفة عامة، استطاعت الصين الحفاظ على قوتها، ولم تتعرض مكانتها الريادية إلى تحديات جذرية. بمعنى آخر، لم تتدخل أي قوى خارجية في أنظمة العلاقات الإقليمية التي كانت الصين مركزاً لها. ولذلك ظلت العلاقات بين الصين والدول المجاورة على مدار فترات طويلة من التاريخ تظهر بشكل أساسي في شكل تفاعلات إقليمية داخلية⁽⁴⁾.

وكان لتراكم هذه العلاقات الإقليمية وتطورها لفترات طويلة أهمية كبيرة في تشكيل مفاهيم الصين الإقليمية حيال الدول المجاورة. ويمكننا أن نلخص هذه الأهمية في ثلاثة جوانب أساسية: أولاً: الرؤية الجغرافية الإقليمية، حيث تُعتبر المناطق المجاورة هي القاعدة الأساسية. ثانياً: تُعتبر المناطق المجاورة مناطق مصيرية لتحقيق المصالح الصينية. ثالثاً: الإسهام في وضع قواعد وأعراف للتعامل مع الدول والمناطق المجاورة. فجوهر مقولة "السلطة في البلاد تحقق الأمن للقومية الصينية والقوميات الأجنبية على قدم المساواة دون

1- يسمي بعض الباحثين هذه المنظومة باسم "منظومة حكم إمبراطورية السماء". انظر خوانغ جي ليان، "دراسة حول منظومة طقوس إمبراطورية السماء"، بكين، دار نشر جامعة الشعب الصينية، 1992.

2- يعتقد بعض الباحثين أن نظام خوا نظاماً يقوم على العلاقات الاقتصادية بشكل أساسي، حيث إنه إطار منظومي تعتمد فيه الدول من المنطقة الواحدة أو المناطق المختلفة على القيام بتبادلات تجارية تعود بالنفع لجميع الأطراف. وهنا تلجأ الصين إلى القوة الناعمة وليس القوة الصلبة. انظر: خان دونغ يو، "إطار نظام خوا يي في شرق آسيا وتفاصيل تفككه"، "المجلة العلمية لجامعة دونغ بي للمعلمين (الفلسفة والعلوم الاجتماعية)"، عدد 1، 2008، ص 46.

3- الباحث الياباني تاكيشي هاماشيتا هو صاحب هذا الرأي. نقلاً عن خان دونغ يو، "إطار نظام خوا يي في شرق آسيا وتفاصيل تفككه"، "المجلة العلمية لجامعة دونغ بي للمعلمين (الفلسفة والعلوم الاجتماعية)"، عدد 1، 2008، ص 46.

4- تشانغ شياو مينغ، "التطور التاريخي للعلاقات بين الصين والدول المجاورة: الأنماط والمراحل"، "دراسات في السياسة الدولية"، عدد 1، 2006، ص 59.

تفريق" هو تحمل المسؤولية تجاه الدول المجاورة المرتبطة بالصين ارتباطاً وثيقاً⁽¹⁾.

ولكن مع حلول منتصف القرن التاسع عشر، انهار هذا النوع من الأنظمة بين الصين والدول المجاورة. أولاً، بسبب تراجع الصين تدريجياً؛ ثانياً، قيام أقوى العظمى الغربية بالتوسع شرقاً، كما أنها تدخلت في شئون الصين والدول المجاورة لها. ورضخت الصين أمام توسعات القوى العظمى الغربية واعتداءاتها، وأجبرت على توقيع سلسلة من المعاهدات التي مست سيادة البلاد وأهانته، كما دفعت التعويضات، وتنازلت عن بعض الأراضي، كما احتلت معظم دول الجوار وتحولت إلى مستعمرات للقوى العظمى. واحتل جيش تحالف الدول العظمى الثماني مدينة بكين، فتحطمت السلطة الصينية، وخضعت الدول المجاورة للاستعمار، وانقطعت علاقات الصين المباشرة معها. وهكذا تفككت تلك الأنظمة الإقليمية التي كانت الصين مركزاً لها.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، قامت اليابان الناهضة بتوجيه تحديات مباشرة للصين، وقامت بالاعتداء على الصين واحتلال أراضيها، واستولت على ليوتشو (جزر ريوكيو حالياً)، كما احتلت كوريا الشمالية، ما جعل الصين تفقد ما تبقى لها من "كرامة كدولة كبرى". وخلال مائة عام منذ بداية حرب الأفيون في 1840 حتى هزيمة اليابان في عام 1945، شهدت الصين والمناطق المجاورة لها تغيرات هائلة، حيث فقدت الصين قدراتها الذاتية، وفقدت أيضاً العلاقات الطبيعية والبيئة التي كانت تتمتع بها في المنطقة. وفي ظل هذه الأوضاع، تحطمت المفاهيم الإقليمية الصينية التقليدية، وتحولت المناطق المحيطة إلى مصادر لكارث تهدد أمن الصين وبقائها ومصالحها.

وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، انتهت الاضطرابات الداخلية، وتوقفت الصين عن التراجع. ولكن مرت الصين بتعديلات معقدة في علاقاتها مع الدول المجاورة. فنظراً لتعدد الأوضاع، ظلت علاقات الصين مع الدول المجاورة علاقات سلبية لفترات طويلة. وفي معظم الأحوال، كانت العوامل الخارجية هي التي تحدد خصائص وطبيعة علاقات الصين بالدول المجاورة، وبالتالي ظلت الصين في موقف سلبي. وحاولت

1- في الحقيقة ليس المقصود بالقواعد والأعراف هنا تلك المعاهدات المكتوبة على الورق، بل معظمها تفاهات ضمنية واتفاقات سرية. ويعتقد جوزيف ناي أن المقصود بالقوة الناعمة هو القدرة على التأثير في الآخر وإقناعه. وعلى هذا الأساس، يمكننا أن نقول إن الصين تلجأ إلى القوة الناعمة بشكل كبير. للمزيد عن القوة الناعمة، انظر:

Joseph S. Nye, Jr., Soft Power: The Means to Success in the World of Politics, New York: Public Affairs, 2004, pp.5-6.

الصين الجديدة بذل الجهود لتغيير ذلك الوضع السلبي، ودفع تطوير علاقات جديدة؛ فعلى سبيل المثال، طرحت الصين في خمسينيات القرن العشرين مع كل من ميانمار والهند "المبادئ الخمسة للتعایش السلمي". وكان جوهر هذه المبادئ هو حماية سيادة الدول، وعدم التدخل في السياسة الداخلية، والحفاظ على علاقات الصداقة، وكانت تسعى بشكل أساسي إلى بيئة مستقرة وسلمية تحفظ بقاء الدول وتنميتها. والجدير بالذكر أن هذه المبادئ الصينية حملت مفاهيم جديدة؛ فتخلصت الصين من مفهوم "الصين الكبرى"، وغيّرت من مفاهيمها التقليدية، وبدأت تدعو إلى المساواة والتعايش السلمي مع باقي الدول. ولكن في ظل الحرب الباردة وانفصال الصين عن الاتحاد السوفيتي، تعقدت العلاقات بين الصين والدول المجاورة بشكل كبير، ولم يتم تطبيق مبادئ التعايش السلمي بالشكل الجيد.

بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، ظهرت أكبر التحولات في العلاقات بين الصين والدول المجاورة. فلما كانت سياسة الإصلاح والانفتاح تتطلب بيئة سياسة خارجية مستقرة وسلمية، وبيئة اقتصادية تقوم على الانفتاح والتعاون؛ اتخذت الصين إجراءات إيجابية، وبدأت تدفع بتحسين علاقاتها مع الدول المجاورة، وتعزيز تنمية العلاقات الاقتصادية بينها وبين تلك الدول.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، شهدت الأوضاع في المناطق المجاورة للصين تغيرات كبيرة، الأمر الذي ساعد على تهيئة بيئة ومناخ سياسي جيد لتحسين علاقات الصين من الدول المجاورة من ناحية، ومن الناحية الأخرى، أدت سياسات التنمية المنفتحة التي اتخذتها جميع الدول إلى توفير بيئة جيدة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول المجاورة بشكل أوسع. وبالتالي شهدت علاقات الصين مع الدول المجاورة تغيرات جديدة كلياً: أولاً، قامت الصين بتطبيق علاقاتها مع جميع الدول المجاورة. ثانياً، أسست الصين علاقات اقتصادية وتجارية وثيقة مع الدول المجاورة، وأصبحت من أهم الشركاء الاستراتيجيين لتلك الدول. وتُعد هذه التغيرات تحولات تاريخية هائلة في العصر الحديث، ساعدت الصين على استعادة وعيها الإقليمي تدريجياً. ولكن بالتأكيد لم ولن يعود إلى ما كان عليه خلال تطبيق "نظام خوا يي" القديم، وإنما قام على أساس مفاهيم جديدة وبناء حديث يتناسب مع الأوضاع الجديدة.

ثانيًا: تأسيس علاقات وأنظمة جديدة مع الدول المجاورة

بدأت الصين في ظل الأوضاع الجديدة في الوقت الراهن بتطوير علاقاتها مع الدول المجاورة، وتأسيس علاقات وأنظمة مع المناطق المحيطة. ولكن لا تزال الصين في مرحلة النهضة، فعلى الرغم من أنها تُعتبر أكبر الدول الآسيوية من حيث حجم الاقتصاد، فلا يزال من الصعب اعتبارها أقوى دولة. وعلى الرغم أيضًا من أن قوة الصين تنمو بشكل كبير، لم تتزعزع مكانة الولايات المتحدة المهيمنة. كما أن الصين لم تؤسس "قوة اقتصادية ساحقة رائدة"، ولا تستطيع تقديم ضمانات أمنية للدول المجاورة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ظروف الدول المجاورة معقدة، وهناك تنافس بين مختلف القوى. ولذلك لا تزال الصين تقوم بتشكيل وعيها حول الدول المجاورة، الذي سوف ينتظم ويتضح تدريجيًا مع الوقت. ومن ثم يجب على الصين أن تلعب دورًا مؤثرًا وترفع من قوة تأثيرها في المنطقة سعيًا لبناء هياكل وأطر لعلاقاتها بتلك الدول المجاورة.

1. اتحاد الآسيان "حقل تجارب" لبناء علاقات جديدة:

تلتقي الصين بمنطقة جنوب شرق آسيا وترتبطان معًا برًّا وبحرًا. وبعد الحرب العالمية الثانية، تخلصت دول جنوب شرق آسيا من الاستعمار واستقلت واحدة تلو الأخرى، ولكن علاقاتها مع الصين شهدت تحولات معقدة. ولذلك سلكت الصين "طريقًا مزدوجًا" لبناء علاقات جديدة مع دول المنطقة: فمن ناحية اتخذت الصين من تطوير العلاقات الثنائية مع جميع دول جنوب شرق آسيا قاعدةً أساسيةً، ومن ناحية أخرى عملت على الاستغلال الأمثل لاتحاد دول جنوب شرق آسيا كمنبر لتأسيس علاقات جديدة شاملة في المنطقة، ويُعد السعي في ذلك الجانب تجربةً مهمةً جدًا أمام بناء الصين لعلاقات وأنظمة جديدة مع الدول المجاورة.

وعلى مدار التاريخ، حافظت الصين على علاقات طيبة مع دول جنوب شرق آسيا. ولكن في العصور الحديثة، تعرضت هذه المنطقة للاستعمار والتفكيك، مما غير من

طبيعة علاقات الصين مع هذه الدول، وتلاشت تمامًا العلاقات التقليدية التي كانت تربط بينهما. وبعد تأسيس الصين الجديدة، بدأت الصين إعادة بناء العلاقات الثنائية مع دول المنطقة، ولكن تأثرت بالكثير من العناصر التي جعلت هذه العملية مليئة بالصعوبات. ففي الخمسينيات حتى بداية الستينيات من القرن العشرين، أسست الصين علاقات دبلوماسية مع فيتنام وإندونيسيا وميانمار وكمبوديا ولاوس. ولكن بعد أن شهدت إندونيسيا اضطرابات سياسية في الستينيات وبدأت معاداة الصين، انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين. وبعد أن طبقت فيتنام سياسة التوسع في السبعينيات، انقطعت العلاقات الدبلوماسية أيضًا بين البلدين واندلعت الحرب، كما تدهورت العلاقات أيضًا مع لاوس في تلك الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت السياسة الداخلية في كمبوديا تغيرات هائلة، ما أدى إلى انتكاسات هائلة في العلاقات الثنائية بين البلدين في فترة السبعينيات حتى الثمانينيات. ثم قامت كل من ماليزيا والفلبين وتايلاند بعد ذلك بتأسيس علاقات دبلوماسية مع الصين في فترة السبعينيات، وكانت علاقات مستقرة لم تتعرض لأية انتكاسات. وأسست بعد ذلك كل من سنغافورة وبروناي علاقات دبلوماسية مع الصين في التسعينيات، وفي تلك الفترة أيضًا عادت العلاقات مع فيتنام وإندونيسيا ولاوس إلى طبيعتها. وبالتالي يمكن القول بأن تطبيع العلاقات بين الصين ودول اتحاد دول جنوب شرق آسيا لم يتم إلا في أوائل التسعينيات. إلا أن العلاقات بعد ذلك لم تكن سلسلة تمامًا، فعلى سبيل المثال توترت العلاقات بين الصين وفيتنام والفلبين بسبب النزاعات في بحر الصين الجنوبي، ولكن على الأقل لم تشهد تقلبات هائلة كتلك التي مرت بها من قبل.

أتاح تأسيس وتطوير اتحاد دول جنوب شرق آسيا (اتحاد الآسيان) منبرًا جديدًا للصين أمام تطوير علاقاتها مع دول المنطقة. فمنذ تأسيسه حتى تطوره، كان اتحاد الآسيان انعكاسًا للمكاسب التنموية الشاملة في المنطقة، فلم تشهد المنطقة في تاريخها علاقات من الحوار والتعاون بهذا الشكل إلا من خلال هذا الاتحاد⁽¹⁾.

وفي بداية تأسيس اتحاد الآسيان، ظهرت أفكار قوية مناهضة للشيوعية، وإن كانت الصين في ذلك الوقت تحافظ على اتصالاتها مع الأحزاب الشيوعية في بعض دول جنوب

1- دليل واضح على ذلك، اعتراف جميع الدول بشرعية اتحاد دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) القانونية، كما بدأت العديد من الدول إرسال سفرائها إلى هذه المنطقة، وتطوير علاقاتها مع الاتحاد.

شرق آسيا التي كانت من مؤيديها⁽¹⁾. ولكن مع تغير الأوضاع، وجدت الصين واتحاد الآسيان نقاط التقاء جديدة بين مصالحهما. فمن جانب الصين، بادرت الصين بالتخلي عن السياسات المؤيدة للثورة الشيوعية في دول جنوب شرق آسيا، ودعمت الاستقرار والسلم والتنمية والتعاون في المنطقة. ومن جانب اتحاد الآسيان، وضع الاتحاد مسألة تحقيق السلم في منطقة جنوب شرق آسيا في المقام الأول، وسعى إلى استغلال التعاون في المنطقة لحل النزاعات والصراعات، ومقاومة سياسة التوسع الفيتنامية. وهكذا وجدت كل من الصين واتحاد دول الآسيان (لم تكن فيتنام عضواً فيه بعد) نقاطاً مشتركة للتعاون تتفق فيها مصالحهما، فكلاهما يسعى إلى كبح توسع فيتنام والدفع بعجلة السلام في المنطقة⁽²⁾.

وبعد التوسع الذي شهده الآسيان وانضمام فيتنام، اعتبرت الصين اتحاد الآسيان منظمةً إقليميةً يمكنها بناء علاقات جديدة معها. ودفع ظهور هذا الوضع الجديد الصين إلى تطوير علاقات الحوار والشاركة مع اتحاد الآسيان بشكل إيجابي⁽³⁾. فشاركت الصين بإيجابية في الحوار (1+10) و (3+10) اللذين دعا إليهما اتحاد الآسيان، وكانت الصين أول من وقّع "اتفاقية الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا"، وكانت أيضاً أول من دعا إلى بناء منطقة تجارة حرة وعلاقات شراكة استراتيجية مع الاتحاد، كما وقّعت أيضاً على "الإعلان المتعلق بتصرف الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي" بهدف تحقيق الاستقرار في قضية بحر الصين الجنوبي. ومن الواضح أن الصين تسعى إلى استغلال اتحاد الآسيان باعتباره آلية للتعاون الإقليمي في بناء علاقات إقليمية جغرافية جديدة مع

1- تاريخ الاطلاع والتحميل: ASEAN Declaration, http://en.wikipedia.org/wiki/ASEAN_Declaration, 10-11-2014

2- لقد أثرت هذه الفترة على رؤية الصين حيال اتحاد الآسيان؛ فحافظت الصين على موقفها المؤيد لاتحاد الآسيان حتى بعد انضمام فيتنام، واستمرت في تعزيز وتحسين علاقاتها مع الاتحاد، وأيدت تحالفاته. فبصفة عامة يمكننا أن نقول إن صانعي القرارات الصينيين لا يعتقدون أن اتحاد دول جنوب شرق آسيا يمثل تهديداً للصين. للمزيد من التحليلات في هذا الشأن، انظر: تساو يون خوا، "العلاقات بين الصين واتحاد الآسيان في ظل التغيرات"، "دراسات حول جنوب شرق آسيا"، عدد5، 1995، ص14-11.

3- في عام 1997، عُقد أول لقاء غير رسمي بين قادة الصين وقادة دول اتحاد الآسيان، حيث تأسست "علاقات حسن الجوار والثقة المتبادلة والشاركة"، وتم الاتفاق على أن "اتحاد وازدهار دول اتحاد الآسيان هو قوة مهمة تدفع تحقيق السلم والتنمية في آسيا". انظر: جيانغ تسه مين، "كلمة في المركز الثقافي التايلندي حول تعزيز حسن الجوار والصداقة لبناء مستقبل مجيد"، (تاريخ الاطلاع والتحميل: 10-11-2014) <http://www.people.com.cn/item/ldhd/jiangzm/1999/jianghua/jh0014.html>

دول جنوب شرق آسيا. وفي ظل تصاعد النزاعات في بحر الصين الجنوبي، طرحت الصين مفهوم "التفكير المزدوج"، بحيث تقوم الدول المتنازعة على السيادة بحل النزاعات عبر المحادثات، في حين يعتمد تحقيق الاستقرار في بحر الصين الجنوبي والمنطقة بأكملها على التعاون مع اتحاد الآسيان. وهو ما يعكس الدور الإيجابي الذي تلعبه الصين في اتحاد الآسيان باعتباره منظمة للتعاون الإقليمي، واهتمامها الخاص ببناء علاقات وأنظمة للتعاون مع الدول المجاورة⁽¹⁾.

وبالرغم من أن الصين استطاعت تحقيق تطورات غير مسبقة في علاقاتها مع اتحاد الآسيان، واستوعبت مدى أهمية "بناء العلاقات الإقليمية"، إلا أن بناء الصين لعلاقاتها مع اتحاد الآسيان وخاصةً بناء الأنظمة الإقليمية لم يكن سلساً. فأولاً، كان اتحاد الآسيان يطبق دبلوماسية التوازن مع الدول الكبرى، وبالتالي لم يرغب الاتحاد الاقتراب من الصين كثيراً، فتشير دبلوماسية التوازن مع الدول الكبرى إلى استغلال اتحاد الآسيان لباقى الدول الكبرى في تحقيق التوازن مع الصين. ثانياً، هناك نزاعات بين الصين وبعض أعضاء اتحاد الآسيان في بحر الصين الجنوبي، وعادةً ما تحول هذه النزاعات إلى عوامل مهمة وراء تنافر العلاقات تجاه الصين. وعلى الرغم من أن الصين عقدت محادثات مع اتحاد الآسيان حول بناء منطقة تجارة حرة، إلا أن الاتحاد لا يرغب في تأسيس منظمة تعاون إقليمية موحدة مع الصين، فيحرص الاتحاد على الحفاظ على الاستقلالية والمبادرة كشرط أساسي لتطوير علاقاته مع الصين. وتُعتبر منطقة التجارة الحرة بين الصين واتحاد الآسيان آلية وظيفية، تركز على دفع الانفتاح على أسواق الطرفين وتعزيز التعاون الاقتصادي بينهما. فمن وجهة نظر دول جنوب شرق آسيا، يُعد اتحاد الآسيان كياناً شاملاً، تستغل هذه الدول من خلاله قوتها الجماعية للتعامل مع الصين، مما يحقق "التوازن" مع قوة الدولة الصينية الكبرى. أما من وجهة نظر الصين، فإنه إذا لم يتحول اتحاد الآسيان إلى "قاعدة معادية للصين"، وظل قاعدة "تدعو إلى الاستقرار والنهضة"، فإن الصين سوف تحترم مكانته المركزية ودوره القيادي في التعاون الإقليمي. وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك مشكلات كثيرة بين الصين ودول اتحاد الآسيان، وخاصةً النزاعات على سيادة الأراضي

1- نرى أن مفهوم "التفكير المزدوج" لمعالجة قضايا بحر الصين الجنوبي هو امتداد لمبدأ "الاستراتيجية المزدوجة" التي دعت إليها الصين لتطوير علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا. انظر: وانغ يي، "معالجة قضايا بحر الصين الجنوبي بالتفكير المزدوج"، (تاريخ الاطلاع والتحميل: 2014-11-10) http://www.fmprc.gov.cn/mfa_chn/zyxw/602251_ttl81457.shtml

والمياه الإقليمية، فإن الحكومة الصينية لا تزال تعتبر تطوير العلاقات مع اتحاد الآسيان "اتجاهاً رئيسياً له الأسبقية" في الدبلوماسية الصينية، ولا تزال "لديها ثقة" في مستقبل هذه العلاقات⁽¹⁾.

فبالنسبة للصين، يعني الانضمام لاتحاد الآسيان الحصول على منبر جديد لتطوير العلاقات مع دول جنوب شرق آسيا. ولذلك تهتم الصين بمكانة اتحاد الآسيان ودوره بصفة عامة، وتسعى إيجابياً لتطوير العلاقات معه، فهي تعتبره دعامةً لتطوير علاقات الصداقة والتعاون، ودعامةً استراتيجيةً مهمةً لتوسيع مصالحها وحماية الأمن في المنطقة. وعلى مستوى بناء العلاقات والأنظمة الإقليمية، تُعتبر منطقة اتحاد دول جنوب شرق آسيا هي المنطقة الوحيدة القادرة على بناء كيان مشترك على المستوى الاقتصادي والأمني والاجتماعي والثقافي. وبالتالي فإن من البديهي أن تهتم الصين بمكانة ودور اتحاد الآسيان من هذا المنطلق. فمهما واجهت الصين من انتكاسات، كانت تحافظ على بذل الجهود حتى لا يتدهور ما تتمتع به من قواعد للصداقة والتعاون. فعلى سبيل المثال، عندما تصاعدت النزاعات في بحر الصين الجنوبي عام 2013، بادرت الصين بطرح فكرة تأسيس نسخة محدثة من منطقة التجارة الحرة، وبناء مجتمع يجمعه مصير مشترك مع اتحاد الآسيان، كما استمرت في المحادثات لوضع قواعد للسلوك تحكم النزاعات في بحر الصين الجنوبي، كما وقّعت معاهدات للصداقة وحسن الجوار، وهو ما يثبت أن استراتيجية الصين حيال اتحاد الآسيان تهدف إلى تنمية طويلة المدى⁽²⁾. ومن هذا المنطلق، يُعتبر اتحاد الآسيان بالنسبة للصين "حقلاً للتجارب" لبناء علاقات وأنظمة جديدة مع الدول المجاورة.

1 انظر: وانغ يي، "معالجة قضايا بحر الصين الجنوبي بالتفكير المزدوج"، http://www.fmprc.gov.cn/mfa_chn/zyxw_602251/ (تاريخ الاطلاع والتحميل: 10-11-2014). "وانغ يي يتحدث عن قضايا بحر الصين الجنوبي: لا يجب على الدول المعنية أن تخطئ في تقدير الأوضاع، لا نريد تكرار الأخطاء"، <http://www.chinanews.com/gn/2013/08-02/5118348.shtml> (تاريخ الاطلاع والتحميل: 10-11-2014).

2- يعتقد بعض الباحثين أنه ينبغي على الصين أن تصنع لنفسها دولاً محورية واستراتيجية. وتُعد إندونيسيا هي الأصلح لذلك في اتحاد الآسيان. يعتقد الباحث أن بناء دول محورية واستراتيجية لا يحتاج إلى بناء تحالفات جديدة، وإنما يعني بناء علاقات تعاون وثقة ودعم متبادل تقوم على أساس المصالح الاستراتيجية. انظر: تشو فانغ يين، "كيف تبني الصين دولاً محورية واستراتيجية؟"، "جريدة فنغ خوانغ الأسبوعية"،

943= (تاريخ الاطلاع والتحميل: 16-11-2014)، <http://www.ifengweekly.com/detil.php?id=943.16-11-2014>

2. الاهتمام بالتعاون مع دول شرق آسيا والعمل على تعديل هذا التعاون:

تتمتع منطقة شرق آسيا بأهمية جغرافية فريدة وسط المناطق المحيطة بالصين، وتتمتع الصين بمفهوم إقليمي واضح حيال نمط الحوار "3+10"⁽¹⁾. ومنذ دعوة اتحاد الآسيان كلاً من الصين واليابان وكوريا إلى الحوار في عام 1997، كان موقف الصين إيجابياً للغاية منذ اللحظة الأولى. ويرجع ذلك إلى اهتمام الصين الشديد باتحاد الآسيان هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، يرجع إلى إدراك الصين لـ "ذاتية منطقة شرق آسيا"؛ فجغرافياً تمثل منطقة شرق آسيا إقليمًا مترابطًا بالنسبة للصين، يشمل كلاً من مناطق شمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا. وبالتالي تدفع الصين التعاون في المنطقة بكل جدية وواقعية. فعلى سبيل المثال، دعت الصين خلال حوار القادة "3+10" في عام 1998 إلى بناء آلية للتعاون تحت مسؤولية البنك المركزي ووزارات المالية. وبعد ذلك، دعت الصين إلى إصدار "بيان مشترك حول التعاون في شرق آسيا"، ودعم دراسات "مجموعة رؤية شرق آسيا"، كما بادرت بتنظيم وإعداد دراسة جدوى حول منطقة التجارة الحرة في المنطقة، ودعمت أيضًا "مبادرة شيانغ ماي" التي تهدف إلى التعاون المالي والنقدي، وشجعت المشاركة المتعددة الأطراف في آليات تبادل العملة في ظل إطار هذه المبادرة، وبناء صندوق احتياطي من النقد الأجنبي في شرق آسيا، وتأسيس مكتب اقتصادي للمنطقة، على أن تتولى الصين رئاسة الدورة الأولى.

ومن الواضح أن منطقة شرق آسيا تتمتع بمكانة كبيرة وأهمية خاصة بالنسبة للصين؛ لما تمثله من أهمية استراتيجية ومكاسب إقليمية جغرافية⁽²⁾. وبعد انتهاج الصين سياسة الإصلاح والانفتاح، قامت بدايةً بتطوير المناطق الساحلية لتصبح مراكز اقتصادية.

1- في الحقيقة، يقوم مفهوم الصين الإقليمي والجغرافي حول منطقة شرق آسيا على دول اتحاد الآسيان العشرة، وكوريا الشمالية والجنوبية، واليابان، ومنغوليا.

2- يعرف مارتن جاك منطقة شرق آسيا بأنها "الفناء الخلفي للصين"، ويعتقد أنه حتى نتعرف على معنى النهضة الصينية بالنسبة للعالم، يجب أن تكون شرق آسيا هي نقطة انطلاقنا. فالتعرف على كيفية قيام الصين بالنهضة في منطقة شرق آسيا، وكيفية استغلال سلطتها المتزايدة في المنطقة، يمثل مؤشرًا مهمًا بالنسبة لدول العالم الكبرى تساعدنا على معالجة أمورها. ولكن تشبيه الباحث منطقة شرق آسيا بـ "الفناء الخلفي" من السهل أن يؤدي إلى الخلط. فالصين ليست لديها القوة ولا الاستعداد للهيمنة على منطقة شرق آسيا، كما أن المنطقة لا تمثل علاقات الصين الإقليمية الجغرافية بأكملها. وبالتالي إذا أصبحت شرق آسيا "الفناء الخلفي"، فسوف يؤدي ذلك إلى وقوع الصين في "أزمة إقليمية للنهضة". انظر:

World: The Rise of the Middle Kingdom, and the End of the Western World, the Rules China When, Jacques Martin
p.273

وبالتالي تمثل المناطق من شمال شرق آسيا وحتى جنوب شرق آسيا أهميةً كبيرةً جدًا للتنمية الصينية ومصالحها العامة. وعلى الرغم من أن الصين تدفع التعاون في هذه المنطقة لأسباب اقتصادية في المقام الأول، لكن المنطقة تمثل أهمية سياسية واستراتيجية كبيرة جدًا بالنسبة للصين؛ ولذلك تأمل الصين دفع تطوير الأطر العامة والهياكل التنظيمية للتعاون في المنطقة⁽¹⁾.

كما يُعد تغير العلاقات في منطقة شرق آسيا واختلاف موازين القوة مرآة لتراجع الصين في العصر الحديث، فقد جُردت الصين من مصالحها، وتم الاعتداء عليها، كما عانت المنطقة من ويلات الحروب. ولكن بعد انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح، بدأت الصين تفتح على العالم من هذه المنطقة أيضًا، وأسست أسواقًا ومنابر لتنميتها الاقتصادية (في مجالات التجارة والاستثمار والخدمات). ولكن واجهت الصين ثلاثة عراقيل كبرى أمام بناء التعاون في شرق آسيا. أولاً: تنافس القوى، وينعكس هذا على التنافس بين "اليابان المتحفظة" و"الصين الصاعدة". فتخشي اليابان أن تحصل الصين على قوة تأثير قيادية؛ ولذلك تسعى بكل ما في وسعها لعرقلة مشروعات التعاون التي تسعى لها الصين في المنطقة، كما تقوم في الوقت نفسه باستمالة عدد أكبر من الدول لموازنة قوة الصين والتخفيف من "الأزمة الإقليمية في شرق آسيا"⁽²⁾. ثانياً: يتمسك اتحاد الآسيان بمكانة مركزية. فعلى الرغم من أن الاتحاد يأمل في توسيع مصالحه بالاستعانة بأطر تعاون إقليمية أكبر، لكنه في الوقت نفسه يرفض الانصهار في آليات إقليمية أخرى. ولذلك يتمسك الاتحاد ببناء آليات للحوار والتعاون في شكل "اتحاد الآسيان +..."، ما يعكس حذر الاتحاد حيال تأسيس منظومة في المنطقة. ثالثاً: التدخل الأمريكي. انطلاقاً من قلق الولايات المتحدة من استبعادها من آليات التعاون في شرق آسيا أو تعرض مكانتها الريادية للضرر، تسعى الولايات المتحدة إلى بناء آليات إقليمية بقيادتها (مثل اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ TPP)، كما تدفع بتوسيع آليات

1- تشانغ يون لينغ، "البحث في النزعة الإقليمية لمنطقة شرق آسيا"، "منطقة آسيا والمحيط الهادئ المعاصرة"، عدد 12، 2004، ص 5.

2- تُعتبر اليابان "دولة كبرى قيادية متحفظة" في شرق آسيا على المستوى الاقتصادي، وتتميز بمكانة متميزة من حيث قوتها الاقتصادية وقدراتها التكنولوجية ومشاركتها الاستثمارية والتجارية. وبالتالي فإن قلق اليابان من حلول الصين محلها القيادي هو مجرد "خوف استراتيجي". وفي الحقيقة، تعتبر اليابان منطقة شرق آسيا "منطقة كبرى"، كما أن اليابان دولة مكونة من جزر؛ ولذلك تختلف حدودها الإقليمية عن الصين كثيراً.

الحوار في المنطقة، وتشارك بشكل مباشر في بعضها (قمة دول شرق آسيا)، مما يزيد من قدرة تأثيرها على التعاون في المنطقة.

تواجه عملية التعاون في شرق آسيا التي تعتمد على الشكل (10+3) العديد من الصعوبات؛ نظراً لتعدد أدوار القوى المختلفة، مما أدى إلى ظهور آليات مختلفة متعددة المستويات، وهذا يختلف كثيراً عن تخطيط الصين في البداية حيال المفهوم الإقليمي والاستراتيجي لمنطقة شرق آسيا⁽¹⁾. وقد أجبرت هذه الظروف الصين على إعادة النظر في تعاونها الإقليمي بالمنطقة وتحديد سياساتها من جديد. وانطلاقاً من المصالح الإقليمية العامة، فإن الصين لن تتخلى بالطبع عن سعيها لدفع التعاون في منطقة شرق آسيا، ولكنها قامت بتعديل نقاط تركيزها ووسائلها التي تستخدمها، فعلى سبيل المثال ركزت على البناء الوظيفي البراجماتي بدلاً من البناء المنظومي الشامل.

ومع اهتمام الصين المتزايد بالعلاقات والأنظمة الإقليمية في المناطق المجاورة بشكل شامل، تغير مفهوم الصين واستراتيجياتها حول منطقة شرق آسيا، حيث اعتبرت المنطقة جزءاً من مجمل المنطقة الجغرافية المحيطة الواسعة. وانطلاقاً من هذه الرؤية الواسعة، فإنه إذا "لم تنجح العلاقات في منطقة شرق آسيا، يمكن دفع التعاون في مناطق أخرى". وبالتالي بدأت الصين تتجاوز مفاهيمها الإقليمية التي كانت تعتبر منطقة شرق آسيا "مركزاً"، وبدأت بناء علاقات وأنظمة إقليمية طبقاً لمفاهيم واستراتيجيات جديدة حول المناطق الجغرافية المحيطة الشاسعة.

3. بناء فضاء إقليمي منسجم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ:

طبقاً للمفاهيم الإقليمية الصينية، تُعتبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ مفهومًا جديدًا. وقد تحولت منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى منطقة موحدة، بداية نظراً للتبادلات

1- ذكر البحث أن الهيكل المثالي للتعاون الإقليمي هو الحصول على إطار موحد للتعاون يجمع بين منطقة شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية، من خلال بناء "علاقات في المحيط الهادئ" في ظل أطر للعلاقات بين شرق آسيا وشمال أمريكا، ما يشبه "العلاقات في المحيط الأطلسي" التي تقوم على علاقات التعاون بين أوروبا والولايات المتحدة. لأن الحقائق قد أثبتت أنه "ليس من الواقعي إقصاء الولايات المتحدة خارج آليات التعاون في شرق آسيا". انظر: تشانغ يون لينغ، "البحث في النزعة الإقليمية لمنطقة شرق آسيا"، "منطقة آسيا والمحيط الهادئ المعاصرة"، عدد 12، 2004، ص 6-7. تشانغ يون لينغ، "التغيرات الجديدة في البيئة المحيطة للصين وسياسات المواجهة"، "الجهة الفكرية"، عدد 1، 2012، ص 3-2.

الاقتصادية، وثانيًا للتواصل الأمني. فمن ناحية التبادل الاقتصادي، توفر منطقة آسيا والمحيط الهادئ فضاءً ضخمًا للانفتاح على الخارج، حيث تُعتبر سوقًا رئيسية للتجارة الخارجية الصينية، ومصدرًا رئيسيًا للاستثمارات الأجنبية. أما من ناحية التواصل الأمني، فتُعتبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ منطقة مهمة للصين أمنياً واستراتيجياً، وخاصةً لأنها تتطلب معالجة ذلك النمط الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى بين الصين الناهضة والولايات المتحدة المهيمنة. ولذلك فإن دمج منطقة آسيا والمحيط الهادئ في منطقة واحدة يتيح الفرصة للمشاركة الاقتصادية الصينية، ويوفر أيضاً أمام الصين فضاءً لمعالجة علاقاتها السياسية والأمنية.

كما يُعد منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (الأبيك) منبراً رئيسياً أمام المشاركة الاقتصادية الصينية. وهناك سببان رئيسيان وراء طلب الصين الانضمام إلى منتدى الأبيك: أولاً، أن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية ليس عملية سهلة؛ لذا تأمل الصين بانضمامها إلى الأبيك أن يذلل ذلك العقبات أمام انضمامها لمنظمة التجارة العالمية. ثانياً، فرض الغرب عقوبات على الصين في عام 1989 بسبب الاضطرابات السياسية في البلاد؛ لذلك تأمل الصين من خلال الانضمام إلى الأبيك إظهار عزم الصين على الانفتاح على الخارج، مما يساعدها على تجاوز هذه العقوبات. وانطلاقاً من هذا المعنى، نجد أن مفهوم الصين وتعريفها الإقليمي للأبيك ليس قوياً، إذ يستند بشكل أساسي على الاعتبارات والمصالح الاقتصادية، كما تتخذه الصين كساحة للتدريب على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. ولكن الأبيك يفعل ما يُعرف بـ"أسلوب الأبيك"، الذي يناهز بالاستقلالية والتطوع وتوافق الآراء، ما يُعتبر مناسباً جداً بالنسبة للصين. فقد ظلت الصين لفترات طويلة لا تؤيد الدفع القوي للانفتاح على الأسواق، بل فضلت التقدم بانتظام بخطوة بخطوة. فعلى سبيل المثال، ظلت الصين محافظة على موقفها عندما طرحت كندا في عام 2004 مبادرة تأسيس منطقة تجارة حرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (FTAAP)، وعندما طرحت الولايات المتحدة رسمياً إنشاء هذه المنطقة في عام 2006. ولكن عندما بدأت الولايات المتحدة المحادثات وكانت أول الموقعين على اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ وقامت بإقضاء الصين من هذا الاتفاق، قامت الصين بدفع بناء منطقة التجارة الحرة لآسيا والمحيط الهادئ (FTAAP). وفي عام 2014، أشرفت الصين على سلسلة من مؤتمرات الأبيك، ونجحت في تحويل عملية

بناء منطقة التجارة الحرة لآسيا والمحيط الهادئ إلى رؤية مشتركة⁽¹⁾. الجدير بالذكر أن إدراج عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة لآسيا والمحيط الهادئ يندرج ضمن جدول أعمال الأبيك تحولاً في مفهوم الصين الإقليمي حول المنطقة.

بالرغم من أن الأبيك منظمة اقتصادية تضع دفع انفتاح الأسواق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وافتتاح مجالات التعاون الاقتصادي والتقني على رأس جدول أعمالها، لكن للأبيك أهمية سياسية قوية؛ لأن ما تقدمه من فرص للحوار وأطر للتعاون قد تحول إلى فضاء للأنشطة الدبلوماسية. فعلى سبيل المثال، عندما شهدت العلاقات الصينية الأمريكية انتكاسات في تسعينيات القرن العشرين، استطاع منتدى الأبيك توفير فرص لمعالجة تأزم العلاقات من خلال مؤتمرات على مستوى القادة والوزراء، رغم توتر العلاقات الشديد. وتُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول المؤثرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، خاصةً في المجال الأمني؛ لذلك لن تصبح الصين جزءاً من الأنظمة التي تقودها الولايات المتحدة. ومن ثم، لا تقف الصين في موقف المبادرة في بناء العلاقات والأنظمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولكن نظراً إلى أن الصين تحتاج إلى بيئة مستقرة وسلمية حتى تستطيع تحقيق النهضة؛ لذا تُعتبر معالجة العلاقات مع الولايات المتحدة أمراً في غاية الأهمية بالنسبة لها. وبالتالي فإن الاستراتيجية الأساسية التي تتبناها الصين في المنطقة هي السعي إلى توسيع الفضاء الأمني والاستراتيجي، حتى يستوعب المحيط الهادئ "كلتا الدولتين الصينية والأمريكية"⁽²⁾. وانطلاقاً من هذا المعنى، يمثل الأبيك منبراً آخر مهماً بالنسبة للصين لمعالجة علاقاتها المعقدة مع الدول الكبرى⁽³⁾.

تتعامل الأوساط الأكاديمية مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل مختلف. فيعتقد بعض الباحثين أن استراتيجية الصين الأساسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتمثل في بناء توازن استراتيجي بين قوى الدول الكبرى، بحيث تستغل الصين توازن القوى في

1- لم تكن الصين وحدها التي فعلت ذلك، فقد تم إعادة طرح بناء منطقة التجارة الحرة لآسيا والمحيط الهادئ خلال المؤتمر غير الرسمي لقادة الأبيك المنعقد في اليابان عام 2010، ولم تكن قد قررت اليابان حينئذ الانضمام إلى اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ (TPP).

2- "القيادة الصينية والأمريكية توافقان على بناء نمط جديد للعلاقات بين الدول الكبرى: عدم النزاع أو المواجهة"، http://news.ifeng.com/mainland/special/xjpmzzx/content-3/detail_2013_06/09/26267547_0.shtml (تاريخ الاطلاع والتحميل: 25-9-2014).

3- تهتم الصين دوماً بما تقدمه منابر التعاون الإقليمي من فرص للقاءات الثنائية؛ لذلك تستغل فترة انعقاد مؤتمر الأبيك للقيام بقاءات ثنائية مع قادة الدول.

تحقيق الاستقرار لبيئتها الخارجية⁽¹⁾. في حين يرى آخرون أن الصين لها مصالح كبيرة جدًا في هذه المنطقة؛ ولذلك عليها أن تلعب دورًا مهمًا في معالجة الشؤون المحلية، وتقديم مفاهيم توجيهية ونماذج مقنعة. وبالتالي يجب على الاستراتيجيات الصينية في المنطقة لعب أدوار مهمة على جميع المستويات⁽²⁾. وترى مجموعة ثالثة من الباحثين أنه بما أن الصين تقع في مركز منطقة آسيا والمحيط الهادئ المتنامية؛ فهي بالتالي مركز جذاب و"دولة مركزية جغرافيًا" في المنطقة⁽³⁾. ولكن طبقًا للمفاهيم الإقليمية الجغرافية الصينية، من الصعب جدًا أن تتحول منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى منطقة مركزها الدولة الصينية. فعلى الرغم من أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ نقطة التقاء مصالح الصين الجغرافية، وتُعتبر أيضًا مركزًا لمعالجة العلاقات بين الدول الكبرى، لكن يصعب على الصين تحقيق أهدافها من خلال بناء أنظمة إقليمية. ومع ذلك لا تزال الصين تسعى إلى الاستغلال الأمثل لهذا المنبر الإقليمي من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، واستغلال الأنظمة الإقليمية لتوسيع هذه الاستراتيجيات والمصالح.

4. تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون وبداية مرحلة جديدة:

قبل انتهاء الحرب الباردة، اقتضت العلاقات بين الصين وآسيا الوسطى على العلاقات الثنائية بين الصين والاتحاد السوفيتي. ولكن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، تحولت العلاقات إلى علاقات إقليمية بين عدد من الدول المستقلة، الأمر الذي ساعد على تعقيد العلاقات في المنطقة، فأصبحت هناك حاجة لمعالجة العلاقات الثنائية ومعالجة العلاقات الإقليمية. لذلك أسست الصين علاقات جديدة للشراكة والتعاون الاستراتيجي مع روسيا وطُبعت العلاقات معها. وبعدما حصلت دول آسيا الوسطى الخمس على استقلالها، سعت الصين سريعًا إلى تأسيس علاقات دبلوماسية معها وقامت بترسيم الحدود بينها وبين تلك الدول بعد فترة وجيزة جدًا. وبالتالي أصبحت العلاقات بين الصين وروسيا

1- انظر: جياو بينغ، "تحقيق توازن القوى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: مستقبل الاستراتيجيات الصينية"، "منتدى جيانغ خان"، عدد4، 2014، ص108.

2- انظر: وو شين بوا، "الاستراتيجية الصينية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في حاجة ملحة إلى أفكار جديدة"، "صحيفة الشرق الصباحية"، 2012-11-21.

3- انظر: جو تينغ تشانغ، "حول مكانة الصين المركزية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، "منتدى الاقتصاد والسياسة العالمية"، عدد4، 2010، ص77.

وآسيا الوسطى تتمتع بخصائص العلاقات الثنائية والثلاثية وكذلك خصائص العلاقات الإقليمية. ولكن أدى ذلك إلى تشابك العلاقات، فلو كانت هناك آلية إقليمية للتعاون، لكان من الممكن وضع القضايا ذات الاهتمام المشترك داخل إطار إقليمي واحد، ما يسهل من عملية المعالجة. فخلال فترة الاتحاد السوفيتي، كانت آسيا الوسطى تُعتبر منطقة داخلية فرعية، أما اليوم فقد أصبحت منطقة دولية مستقلة، لها أهمية خاصة ومليئة بالمتغيرات⁽¹⁾.

وتُعتبر منظمة شنغهاي للتعاون أول منظمة للتعاون الإقليمي تدعو الصين إلى تأسيسها⁽²⁾، كما تُعتبر آلية للتشاور ومعالجة العلاقات الدبلوماسية في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي، تقوم أساساً على العلاقات بين الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى المستقلة عن الاتحاد السوفيتي. ومن خلال هذه الآلية، أسست الصين علاقات جديدة تقوم على التعاون والثقة المتبادلة مع روسيا وبعض دول آسيا الوسطى. والجدير بالذكر هنا أن الاستعانة ببناء آليات للتعاون الإقليمي لتطوير العلاقات بين الصين والعديد من الدول، كما أن استغلال وظيفة منظمات التعاون الإقليمية لخلق بيئة إقليمية للتنمية والأمن، كلها تحولات جديدة في مفاهيم الصين الإقليمية بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية.

استطاعت منظمة شنغهاي للتعاون الجمع بين الدول المختلفة؛ لأن الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى تمكنت من العثور على نقطة التقاء وتعاون، وهي تحقيق الأمن المشترك⁽³⁾. وعلى الرغم من أن منظمة شنغهاي للتعاون تتخذ من الأمن محوراً رئيسياً، فإنها تتميز بآليات أمنية تختلف عن تلك التي بين الولايات المتحدة وأوروبا. فلا تسعى منظمة شنغهاي للتعاون إلى التحالفات أو التوسعات العسكرية، بل تسعى إلى تحقيق

1- يمثل استقرار المناطق الشمالية الغربية أهمية كبيرة بالنسبة للصين. وبالتالي يرى البعض أن قلق الصين ينبع من أن تفكك الاتحاد السوفيتي قد يجعل آسيا الوسطى تتحول إلى منطقة نشطة استراتيجياً، ما قد يجذب قوى عديدة للتدخل. انظر: وانغ جيا يين، "آسيا الوسطى والصين بعد تفكك الاتحاد السوفيتي"، دراسات في السياسة الدولية، عدد 1، 1995، ص 23.

2- يُعد أبرز دليل على تجاوز الصين المفهوم الإقليمي الجغرافي الذي يعتبر منطقة شرق آسيا "مركزاً" هو بناء منظمة شنغهاي للتعاون. في عام 1966، وقّعت الصين وروسيا وثلاث دول من آسيا الوسطى (كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان) "اتفاقية حول تعزيز الثقة في المجال العسكري على المناطق الحدودية". ثم في عام 2001 انضمت أوزبكستان. وعلى هذا الأساس قررت هذه الدول الستة تأسيس منظمة إقليمية رسمية، ألا وهي منظمة شنغهاي للتعاون.

3- تواجه جميع الدول تهديدات من ثلاثة أنواع من القوى (الإرهابية والانفصالية والمتطرفة)، ويتميز نشاط هذه القوى على القدرة الانتشار خارج نطاق الدولة.

التعاون في المجال الأمني وخلق بيئة تساعد على الاستقرار والتنمية السلمية على أساس المساواة والتشاور. ويُعتبر هذا النوع من التعاون "خياراً محايداً آخر خارج نطاق الأنظمة الحالية"، وتنعكس وظيفته الأساسية في معالجة القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك لدى جميع الدول الأعضاء، كما أنه يسعى إلى المحافظة على توازن الأمن في منطقة أوراسيا⁽¹⁾. يُعتبر توقيع "معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون طويلة المدى بين دول أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون" إنجازاً كبيراً، وتُعتبر أيضاً أول معاهدة جماعية توقع عليها الصين مع أعضاء في منظمة إقليمية.

كما لا يقتصر اهتمام الصين بآسيا الوسطى على المجال الأمني فحسب، بل تهتم أيضاً بتطوير العلاقات بصفة عامة، وخاصةً دفع التعاون من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. وبالتالي طرحت الصين مجموعة من المبادرات، مثل بناء منطقة تجارة حرة، وبنك للتنمية لمنظمة شنغهاي للتعاون، وتأسيس نادٍ للطاقة، وآليات للتعاون في مجال الأمن الغذائي، وبناء شبكات للبنية التحتية. ولكن لم تستجب دول آسيا الوسطى وروسيا بشكل إيجابي وفوري لبعض المبادرات الصينية، وكان ذلك نابعاً من قلقها حيال نية الصين الحقيقية. فعلى سبيل المثال، كانت دول آسيا الوسطى قلقةً من أن يتسبب بناء منطقة تجارة حرة في احتكار الصين للسوق إن انفتحت هذه الدول على السوق الصينية بشكل تام. وكانت قلقةً أيضاً من أن تقود الصين بنك التنمية لمنظمة شنغهاي للتعاون، وتستخدمه لتمويل الأنشطة الصينية في هذه المنطقة، وكانت روسيا بصفة خاصة قلقة من قيادة الصين لمنطقة آسيا الوسطى، وأن تجرد روسيا من مصالحها التقليدية⁽²⁾. ومع ذلك حققت منظمة شنغهاي للتعاون إنجازات عديدة في المجال الاقتصادي. ونظراً لأهمية منطقة آسيا الوسطى، ثابرت الصين على فتح مجالات للتعاون الإقليمي، ففي عام 2013، طرحت فكرة بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، لدفع التعاون الاقتصادي الشامل

1- انظر: فنغ يو جيون، "تعريف الاستراتيجيات وتوجهات التنمية في منظمة شنغهاي للتعاون"، "العلاقات الدولية الحديثة، عدد 11، 2006، ص 14-16.

2- طرحت الصين بناء بنك التنمية لمنظمة شنغهاي للتعاون في عام 2010. ومن التطورات الجديدة التي تم تحقيقها مؤخراً، ذلك الإعلان الذي تم إصداره في اجتماع قادة منظمة شنغهاي للتعاون المنعقد في سبتمبر 2014، حيث تم إدراج إنشاء صندوق للتنمية وبنك للتنمية تابعين لمنظمة شنغهاي للتعاون في جدول أعمال المنظمة. انظر: <http://news.163.com/14/0913/03/A60B010400014SEH.html>، (تاريخ الاطلاع والتحميل: 15-10-2014).

في المنطقة، وبناء منطقة موسعة للتنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

كما يعد تطوير منظمة شنغهاي للتعاون معجزة في حد ذاته. ويعود ذلك إلى الأسباب التالية: أولاً: تمتع الصين برؤية واستراتيجية إقليمية واضحة. ثانياً: هناك تفاهات مشتركة بين الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى، أهمهما تلك التفاهات الاستراتيجية التي توصلت إليها الصين وروسيا. ثالثاً: ليس هناك تدخلات خارجية من الدول الكبرى بشكل مباشر. وعلى الرغم من أن لم نجاح منظمة شنغهاي للتعاون يكن متوقعاً، إلا أن تطور المنظمة قد فاق التوقعات. وفي الوقت الراهن تتزايد قوة المنظمة وتتسع وظائفها، كما أن هناك استعدادات لضم أعضاء جدد.

من هنا يتضح لنا أن الصين قد دفعت بتأسيس منظمة شنغهاي للتعاون بهدف تأسيس منظمة إقليمية جديدة تعتمد عليها لبناء بيئة سلمية تدعو إلى التعاون والتنمية في غرب آسيا. ومع اتساع نطاق منظمة شنغهاي للتعاون وتوسع وظائفها، يصبح لها قوة تأثير أكبر، تساعد على الرفع من قوة تأثير الصين في المناطق الغربية. وعلى مدار التاريخ، اعتمد التواصل بين غرب الصين والخارج على طريق الحرير القديم، حيث كان يمتد من آسيا الوسطى إلى غرب آسيا وأوروبا. ولكن اليوم قد اكتسبت الصين فضاءً أوسع مع تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون والحزام الاقتصادي لطريق الحرير، ما سوف يساعدها على تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية. وبما أن غرب الصين هو أقل المناطق استقراراً، حيث تواجه تحديات أمنية جديدة (قوى التطرف والانفصال)، بالتالي تسعى الصين إلى بناء آليات طويلة المدى لتحقيق الاستقرار والتنمية والسيطرة في غرب البلاد، وذلك من خلال استراتيجيات شاملة مثل منظمة شنغهاي للتعاون.

1- على سبيل المثال، طرحت الصين توقيع "اتفاقية بين حكومات الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون حول تسهيل النقل الدولي"، وشق ممر للنقل من بحر البلطيق إلى المحيط الهادئ، ومن آسيا الوسطى حتى المحيط الهندي والخليج العربي. انظر: "كلمة الرئيس شي جين بينغ خلال قمة منظمة شنغهاي للتعاون"، 14-9-2013، http://news.xinhuanet.com/mrdx/2013-09/14/c_132719882.htm، (تاريخ الاطلاع والتحميل: 15-10-2014).

5. السعي لتجاوز "الأزمة في شمال شرق آسيا":

تتمتع منطقة شمال شرق آسيا بمكانة مميزة بين المناطق المجاورة للصين. وتُعد هذه المنطقة غاية في الأهمية بالنسبة للصين من جميع الزوايا. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أسست الصين علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي (جزء من شمال شرق آسيا) ومنغوليا وكوريا الشمالية، ولكن تدهورت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ومنغوليا فيما بعد. وفي سبعينيات القرن العشرين طُبعت الصين العلاقات مع اليابان. وبعد الحرب الباردة، أسست الصين علاقات دبلوماسية مع كوريا الجنوبية، وطُبعت العلاقات مع روسيا وأيضاً منغوليا. وعلى مستوى العلاقات الثنائية، قامت الصين بتطبيع العلاقات مع جميع دول شمال شرق آسيا. ولكن كانت هذه المنطقة تعاني من الانفصال، ولم تلتئم الجروح التاريخية والتصدعات التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، ووقعت العلاقات الصينية اليابانية في "منافسة استراتيجية"، كما تأثرت العلاقات الصينية الكورية بعلاقات الجزيرة الكورية الشمالية والجنوبية، وأيضاً تأثرت بالعلاقات الأمريكية الكورية، وبالتالي كانت ظروف هذه المنطقة ظروفًا خاصة وسط ما يشهده العالم من مراحل للإصلاح.

وسعت الصين لحل قضية كوريا النووية، ومعالجة العلاقات في شمال شرق آسيا، والبحث في قضية السلام الدائم من خلال بناء آليات للمحادثات السداسية، ولكن لم تستطع هذه الآليات العمل وتراجعت في وسط الطريق بسبب تعقد العلاقات. وكانت هذه هي المرة الأولى في ظل الظروف الجديدة التي تسعى فيها الصين إلى بناء أطر جديدة للتعاون والعلاقات الإقليمية في منطقة شمال شرق آسيا من المنظور الإقليمي⁽¹⁾. ولكن أثبتت الحقائق أن الصين لا تتمتع بالقوة الكافية التي تمكّنها من لعب أدوار قيادية في المنطقة، كما تفتقر إلى الدعم والدفع المشترك من باقي الدول. لأن الولايات المتحدة وحلفاءها من اليابان وكوريا الجنوبية قاموا فيما بينهم ببناء آليات ثلاثية للتنسيق ضمن إطار المحادثات السداسية، حفاظاً على الاتحاد والمصالح المشتركة التي تجمعهم. وبالرغم من أن كوريا الشمالية والصين تتمتعان بعلاقات تقليدية، إلا أن الأهداف الاستراتيجية

1- يعتقد بعض الباحثين أن هدف الاستراتيجيات الصينية في منطقة شمال شرق آسيا هو حماية استقرار المنطقة، ما يتطلب بناء منظومة تعاون جديدة كلياً، وإعادة تشكيل الأوضاع السياسية في المنطقة، والمساهمة في حل قضية كوريا الشمالية النووية بصفة خاصة. انظر: جين تشيانغ يي، "عن الاستراتيجيات الإقليمية الصينية في منطقة شمال شرق آسيا"، "المجلة العلمية لجامعة يان بيان (العلوم الاجتماعية)" عدد 2، 2004، ص 34.

لكل منهما مختلفة. أما روسيا فهي دخیل لا يستطيع المشاركة بشكل عمیق. وبالتالي في ظل هذه الظروف، نجد أن دور الصين كـ"وسيط" يجعل من الصعب علیها أن تلعب دوراً مهماً أو قيادياً في المنطقة.

كما تسبب امتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي في تغيير هيكل وطبيعة العلاقات في منطقة شمال شرق آسيا، وأدى إلى تدمير أسس آليات التعاون في المنطقة. ويكمن جوهر القضية النووية الكورية في العلاقات الأمريكية الكورية وأهداف الولايات المتحدة من مصالحها واستراتيجياتها في شبه الجزيرة الكورية. وبالتالي فإنه إذا لم تقم كوريا الشمالية بتغييرات كبيرة، فلن تقبلها الولايات المتحدة ولن تعدل من سياساتها تجاهها. والسبب الأساسي وراء عدم ثقة كوريا الشمالية في المحادثات السادسة هي أن هذه المحادثات تهدف بصورة أساسية إلى حل القضية النووية الكورية وليس إلى توفير بيئة تضمن بقاء كوريا الشمالية وتنميتها. وبالتالي فإن أكبر اهتمامات كوريا الشمالية هي معالجة علاقاتها مع الولايات المتحدة، ودفعها لتغيير سياساتها حيالها. ومن الواضح أن هذه القضايا يصعب حلها اعتماداً على آليات للتعاون الإقليمي فحسب. فعلى الرغم من أن كوريا الشمالية اليوم لا تريد التساهل والعودة إلى آليات المحادثات السادسة، لكن الأطراف الأخرى أعربت عن أنه يجب حماية الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها في إطار هذه المحادثات. لكن لا تزال هناك حاجة لتحسين العلاقات الثنائية وخاصةً تعديل السياسات الأمريكية حتى يمكن حل القضية النووية الكورية وتحقيق السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية. ولذلك فإن الاستراتيجيات الصينية لبناء علاقات وأنظمة إقليمية جديدة في منطقة شمال شرق آسيا تحتاج إلى أفكار جديدة.

تقوم آليات التعاون بين الصين واليابان وكوريا على أساس المصالح الاقتصادية، وتأمل الصين أن تتخذ هذه الآليات قنوات رئيسية لتجاوز "الأزمة الإقليمية" في منطقة شمال شرق آسيا. ونظراً لحساسية العلاقات الصينية واليابانية والكورية، مع الأخذ في الاعتبار إطار الحوار "3+10" تحت إشراف اتحاد الآسيان؛ كانت الصين شديدة الحرص في البداية حيال اللقاء الذي تم في إطار الحوار "3+10" بين قادة الدول الثلاثة عام 1999، وحاول المسئولون قدر المستطاع تخفيف المغزى السياسي من هذا اللقاء. ولكن تخلت الصين فيما بعد عن تأييدها له، ما قد أعاد آليات الحوار بين الدول الثلاثة تحت إطار "3+10" إلى

طبيعتها، وتأسست آليات لعقد قمم بين الدول الثلاثة مستقلة عن إطار "3+10"، كما تم تأسيس أمانة عامة، ودفع عملية بناء منطقة تجارة حرة بين الدول الثلاثة. وقد عكس موقف الصين الإيجابي حيال التعاون الصيني والياباني والكوري مدى اهتمامها بمنطقة شمال شرق آسيا⁽¹⁾. فعلى سبيل المثال، نظرًا لاختلاف مستويات التنمية، كانت الصين هي أكثر الأطراف التي واجهت صعوبات خلال المحادثات بين الصين واليابان وكوريا حول بناء منطقة تجارة حرة، ومع ذلك كانت مواقف الصين أكثر إيجابية من اليابان وكوريا الشمالية. فاعتبرت الصين بناء منطقة تجارية حرة بين الصين واليابان وكوريا استراتيجية مواجهة إيجابية في مواجهة دفع الولايات المتحدة المتواصل لاتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ (TPP)، وبناء منطقة التجارة الحرة في شرق آسيا في ظل إطار "3+10"، وبالتالي كانت الصين تأمل من خلال منطقة التجارة الحرة بين الصين واليابان وكوريا دفع عملية بناء منطقة تجارة حرة أخرى في شرق آسيا، لمواجهة تحديات اتفاق الشراكة (TPP). ومع ذلك، كان السبب وراء افتقار التعاون بين الصين واليابان وكوريا هو العلاقات السياسية غير المستقرة. ففي الوقت الذي بدأت تظهر فيه بوادر طيبة للتعاون بين الصين واليابان وكوريا، أدى تدهور العلاقات الصينية اليابانية والكورية اليابانية إلى دخول التعاون في أزمة، فتوقفت أعمال القمة، وتراجعت اللقاءات بين القيادة العليا، وعجزت الدول الثلاث عن دفع مشاريع التعاون، وعلى الرغم من أن المحادثات كانت حول بناء منطقة التجارة مستمرة، لكن كان من الصعب ألا تتأثر بالأوضاع السياسية⁽²⁾.

كما تواجه الصين مشكلات سياسية في منطقة شمال شرق آسيا، وهو ما يعكس أن جميع الأطراف التي تسعى إلى بناء آليات للتعاون الإقليمي في المنطقة تفتقر إلى التفاهات المشتركة. وقد طرح العديد من المتخصصين أفكارًا مختلفة حول التعاون في شمال شرق

1- طبقًا لدراسة استقصائية تمت ليلة اللقاء الثاني بين قادة الصين واليابان وكوريا، وصلت نسبة الصينيين الذي كانوا يأملون أن تلعب الصين دورًا مهمًا في هذا اللقاء إلى 91.8%. انظر: "90% من مستخدمي الإنترنت يأملون أن تلعب الصين دورًا مهمًا في القمة المنعقدة بين الصين واليابان وكوريا"، <http://news.qq.com/a/20091010/000408.htm>, (تاريخ الاطلاع والتحميل: 2-11-2014).

2- يعتقد بعض الباحثين أنه لا يمكن فصل التعاون الصيني الياباني الكوري عن الدعم السياسي، وبالتالي فإن التخطيط لمنطقة التجارة الحرة سوف يتأثر بالأوضاع السياسية. انظر: خاي يانغ، "التكامل بين منطقة التجارة الحرة والأوضاع السياسية - تخطيط وتطبيق الاستراتيجية الصينية اليابانية الكورية لبناء منطقة التجارة الحرة"، "منتدى شمال شرق آسيا"، عدد 6، 2011، ص 39.

آسيا، يُعد أفضلها هو بناء كيان مشترك في المنطقة. ولكن هناك سلسلة من العراقيل التي يمكن أن تعوق بناء هذا الكيان⁽¹⁾. وعلى الرغم من أن الصين تركز خلال سعيها لبناء آليات للتعاون في منطقة شمال شرق آسيا على البناء الوظيفي البراجماتي، فقد واجهت مع ذلك عراقيل هائلة. ما يعكس أن رَأب التصدعات الإقليمية في منطقة شمال شرق آسيا سيحتاج إلى وقت أطول، وبالإضافة إلى ذلك تحتاج الصين إلى استراتيجيات متشعبة حتى تستطيع بناء علاقات وأنظمة إقليمية في المنطقة⁽²⁾.

6. البحث عن مصالح إقليمية مشتركة مع دول جنوب آسيا:

تتمتع منطقة جنوب آسيا بأهمية واضحة طبقاً للمفاهيم الإقليمية الصينية حيال دول الجوار. ويمكن تناول ذلك من الجوانب التالية: أولاً: بما أن الهند دولة كبرى نامية وناهضة؛ لذا فإن الصين تحتاج إلى بناء غط جديد من العلاقات مع الدول الكبرى النامية. ثانياً: يمثل المحيط الهندي أهمية متنامية بالنسبة للصين، وبالتالي تحتاج الصين إلى بناء قنوات بحرية للانفتاح والتعاون. وتناسب منطقة جنوب آسيا مع المصالح الصينية؛ لما تتميز به من استقرار وانفتاح وتنمية وصداقة. ولكن على مستوى العلاقات الثنائية، على الرغم من أن الصين طُبعت العلاقات مع جميع دول جنوب آسيا منذ زمن طويل، فإن هناك تباينات كبيرة في هياكل هذه العلاقات. فالعلاقات بين الصين والهند على سبيل المثال معقدة ومتغيرة بسبب النزاعات بين البلدين على سيادة بعض الأراضي، في حين أن العلاقات بين الصين وباكستان هي علاقات التعاون والشراكة في كل الأجزاء، كما حققت الصين تطورات جديدة في العلاقات مع سريلانكا وبنغلاديش ونيبال. وبالنسبة للهند

1- لقد طرح عدد كبير من الباحثين في كوريا الجنوبية فكرة بناء كيان مشترك في منطقة شمال شرق آسيا، ولكن يعتقد البعض أنه يمكن اعتبار فكرة بناء ذلك الكيان المشترك هدفاً مستقبلياً، فلا يزال الوقت مبكراً على ذلك في الظروف الحالية. انظر: "رئيس اللجنة المالية للتبادل الدولي الكوري رن شنج جيون: كيان إقليمي مشترك في منطقة شمال شرق آسيا"

، (تاريخ الاطلاع والتحميل: 2014-11-10). <http://theory.people.com.cn/GB.9733517/html>

2- كان أحد التطورات المهمة في 2014-9-11، حيث تم اللقاء التاريخي بين قادة الصين ومنغوليا وروسيا، وتم الاتفاق على تطبيع الحوار بين الأطراف وبناء آليات للتعاون. وفي أثناء اللقاء طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ بناء ممر اقتصادي بين الصين ومنغوليا وروسيا، الأمر الذي لاقى تأييداً من منغوليا. والجدير بالذكر أنه قد تم الدعوة لهذا اللقاء من قبل منغوليا التي تفعل استراتيجية "البلد الثالث". ما يعكس أنه لن يعتمد التعاون الإقليمي في شمال شرق آسيا على التعاون الثلاثي بين الصين واليابان وكوريا فقط. الأمر الذي يعطي الصين المبادرة لدفع بناء أنظمة إقليمية جديدة في شمال شرق آسيا. للمزيد انظر: "الرئيس شي جين بينغ يقترح تأسيس ممر اقتصادي بين الصين ومنغوليا وروسيا"

، (تاريخ الاطلاع والتحميل: 2014-11-10). http://news.ifeng.com/a.0_20140912/41951795/shtml

يُعد تعزيز الصين لعلاقاتها مع باقي دول جنوب آسيا أمراً حساساً للغاية. فالصين والهند بينهما نزاعات على سيادة بعض الأراضي، كما أن كل دولة تنافس الأخرى على تحقيق النهضة. وإذا أخذنا في الاعتبار المصالح الاستراتيجية، نجد أن العلاقات المميزة بين الصين وباكستان لا تجعل الهند سعيدة. خاصةً أن حذر الهند الاستراتيجي حيال الصين يزداد في ظل نموها الاقتصادي السريع والارتفاع الكبير في قوتها الشاملة. وبالتالي يُعتبر تجاوز أزمة العلاقات بين الصين والهند، وتوسيع العلاقات مع باقي منطقة جنوب آسيا، اختباراً للعلاقات والأنظمة الإقليمية الصينية في المنطقة.

يُعد الهيكل المثالي للعلاقات في المنطقة هو بناء أطر وآليات تعاون بين الصين ومنطقة جنوب آسيا ككل⁽¹⁾. وقد تم تأسيس منظمة إقليمية في منطقة جنوب آسيا، ألا وهي رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، بالإضافة إلى منطقة للتجارة الحرة. وتأمل الصين بناء علاقات تعاون مع الرابطة، وقد حصلت على الدعم بالفعل من باكستان وبنغلاديش وغيرها من الدول الأعضاء، بينما رفضت الهند. ولكن في ظل دعم كبير من الدول الأعضاء، تم قبول الصين واليابان (أصرت الهند على انضمام اليابان) كأعضاء مراقبين في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ولكن إذا تطلّعنا إلى المستقبل البعيد، فسنجد أن انضمام الصين إلى الرابطة مستحيل تقريباً، فالصين نفسها لن تفكر في الانضمام، وبالتالي فإن الطريقة المثلى هي تأسيس آلية للتعاون من خلال الحوار (1+8) (برعاية الصين) أو (1+8) (برعاية الرابطة)⁽²⁾.

تتمتع العلاقات بين الصين وباقي دول جنوب آسيا بأفاق هائلة للتنمية. ولذلك تحتاج كل الدول إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع الصين للإسراع من التنمية الاقتصادية، وركوب قطار التنمية الصيني. وفي الحقيقة، فإن النمو السريع في العلاقات الاقتصادية الثنائية والتعاون في مجالات عديدة أخرى بين الصين وباقي دول جنوب آسيا، يدفع الهند إلى اتخاذ إجراءات إيجابية حيال الصين، ما يدفعها إلى توطيد علاقاتها مع دول جنوب آسيا

1- يعتقد بعض الباحثين أن النماذج الثنائية ستعجز عن تغطية الملامح الكاملة للعلاقات بين الصين وجنوب آسيا؛ ولذلك يجب بناء آليات للتعاون متعددة الأطراف. انظر: لونغ شينغ تشون، "مناقشة آليات ومراحل التعاون متعدد الأطراف بين الصين ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي"، "دراسات حول جنوب آسيا"، عدد4، 2009، ص2.

2 انظر: لونغ شينغ تشون، "مناقشة آليات ومراحل التعاون متعدد الأطراف بين الصين ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي"، "دراسات حول جنوب آسيا"، عدد4، 2009، ص3.

من ناحية، وتطوير علاقاتها مع الصين أيضًا بشكل إيجابي من ناحية أخرى. وفي سبتمبر عام 2014، زار الرئيس الصيني شي جين بينغ الهند، وتوصل إلى العديد من التفاهات المهمة مع رئيس وزراء الهند الجديد ناريندا مودي، حيث اتفقا على "معالجة العلاقات الصينية الهندية من منظور استراتيجي عام"، وقررا تعميق وتطوير علاقات الشراكة بصفة أساسية، "وتوطيد علاقات شراكة وتعاون استراتيجي تتطلع إلى السلم والازدهار". حيث إن توطيد العلاقات بين الصين والهند يساعد على خلق بيئة جديدة تسهم في الدفع إلى بناء آليات للتعاون بين الصين ومنطقة جنوب آسيا⁽¹⁾. فيجب زيادة المصالح المشتركة بين الصين ومنطقة جنوب آسيا، فبتكثيف العلاقات فقط ستستطيع الصين تدريجيًا بناء علاقات وآليات إقليمية جديدة تدعم العلاقات بينها وبين دول المنطقة.

خلاصة القول، فإنه يتضح لنا من مشاركة الصين الإقليمية وممارساتها، أن الصين تقوم بتعديلات في وعيها الإقليمي طبقًا لتطور الأوضاع في المنطقة وأحوال التنمية الصينية. والواضح أن المشاركة الصينية شهدت تحولًا من مفهومها الذي اعتبر شرق آسيا مركزًا للعلاقات، إلى التخطيط والبناء الشامل للعلاقات في المناطق المجاورة ككل، بمعنى آخر استعادت الصين رؤيتها الإقليمية السابقة تدريجيًا، ألا وهي التركيز على تأسيس علاقات بين الصين والدول المجاورة بصفة عامة. على الرغم من أن المناطق المجاورة شهدت انقسامًا لمرات عديدة، وفي كل مرة كانت هذه المناطق تتمتع بخصائص وأطر مختلفة للعلاقات، لكن بالنسبة للصين تُعتبر هذه المناطق دولًا مجاورة مترابطة مثل سلاسل الجبال والأنهار، وقد خلفت تاريخًا طويلًا ومصالح مشتركة لا يمكن التخلي عنها، فكل هذه الدول والمناطق ترتبط اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا واجتماعيًا وثقافيًا، وبالتالي تعتبر منطقة إقليمية شاملة. ويمثل هذا التوجه مفهومًا إقليميًّا قديمًا عادت إليه الصين في ظل الظروف الجديدة في العصر الحديث.

1- "البيان المشترك بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الهند حول توطيد علاقات الشراكة بين البلدين"، http://news.xinhua-net.com/world/2014-09/19/c_m2555977.htm (تاريخ الاطلاع والتحميل: 10-11-2014).

ثالثاً: تأسيس كيان يجمعه مصير مشترك

قال الرئيس شي جين بينغ خلال ندوة عُقدت في عام 2013 بشأن العمل الدبلوماسي مع الدول المجاورة: "تمثل الدول المجاورة أهمية استراتيجية كبرى للصين سواء من حيث الموقع الجغرافي أو البيئة الطبيعية أو العلاقات المتبادلة. وبالتالي فإن معالجة القضايا مع الدول المجاورة يتطلب رؤية شاملة ومتنوعة وعابرة للزمن"، كما "يجب فتح مجالات للتعاون مع الدول المجاورة على أساس مبدأ تحقيق المنفعة والمصالح المتبادلة، ويجب أيضاً صناعة شبكات مترابطة للمصالح المشتركة، ما يجعل المصالح المشتركة للطرفين تنضهر وترتفع إلى مستوى أعلى، كما يجب أن نسمح للدول المجاورة بأن تستفيد من التنمية الصينية، وأن تحصل الصين أيضاً على النفع والدعم من التنمية المشتركة مع الدول المجاورة"، "ويجب غرس بذور مفهوم بناء كيان يجمعه مصير مشترك مع الدول المجاورة"⁽¹⁾. ويثبت هذا المفهوم الجديد الذي صرحت به القيادة الصينية حول الدبلوماسية مع الدول المجاورة أن الصين بدأت تنظر إلى الدول المجاورة وتتعامل معها وتعرفها على أنها كيان شامل⁽²⁾.

ونظراً لما تتميز به الصين من عدد كبير من الدول المجاورة، وما تتمتع به من علاقات وأوضاع جغرافية مميزة؛ تُعتبر المناطق المجاورة للصين نقطة تركيز مهمة أمامها لحماية حقوقها ومصالحها، وهي أيضاً الخيار الأهم للعب دورها كدولة كبرى، كما أنها نقطة قوة ودعامة استراتيجية مهمة بالنسبة للصين لرفع مكانتها الدولية. وبالتالي فإن اعتبار المناطق المحيطة دعامة استراتيجية مهمة للصين حتى تستطيع سلوك طريقها كدولة كبرى وعظمى، وبناء كيان يجمعه مصير مشترك يدفع بالتنمية والأمن المشترك، مفهوم جديد في علاقات الصين مع الدول المجاورة. ما يعني أن المناطق المحيطة لم تعد مصدرًا

1- "شي جين بينغ: لنغرس بذور الوعي لبناء كيان يجمعه مصير مشترك في الدول المجاورة"، http://news.xinhuanet.com/2013-10/25/c_117878944.htm، (تاريخ الاطلاع والتحميل: 2014-11-10).

2- يعتقد بعض الباحثين أن المبادرة لبناء كيان يجمعه مصير مشترك تعكس توجه الصين الدبلوماسي حيال الدول المجاورة. انظر: ليو تشن مين، "التمسك بالتعاون والفوز المشترك والمشاركة في بناء مجتمع يجمعه مصير مشترك في آسيا"، "دراسات في القضايا الدولية"، عدد2، 2014، ص3.

للتحديات الأمنية بالنسبة للصين، ولا أعباء مستمرة تعرقل الصين، وإنما هي دعامة للتنمية والأمن، وكيان يجمعه مصير مشترك ما بين آلام وأفراح⁽¹⁾.

وحتى تستطيع الصين تحويل التعاون مع المناطق المحيطة إلى دعامة استراتيجية تخدم النهضة الصينية، عليها أولاً تنمية العلاقات الثنائية، وتحقيق الاستقرار للعلاقات بصفة عامة، وتوسيع علاقات حسن الجوار. ثانيًا، علي الصين أن تتخذ من آليات التعاون الإقليمي منبراً لبناء قاعدة عامة للمصالح المشتركة. ويتطلب ذلك تعميق الاتصالات المتبادلة والوثيقة وزيادة الاعتماد المتبادل بين الصين والدول المجاورة على المستوى الاقتصادي، بحيث تصبح الصين أكبر الشركاء التجاريين لعدد كبير من الدول المجاورة، والعمل على توسيع الاستثمارات الصينية في هذه الدول، ما يضمن بناء قاعدة راسخة للمصالح المتبادلة بين الصين والدول المجاورة. أما على المستوى السياسي والأمني، فينبغي فتح مجالات للحوار والتشاور والتعاون، وبناء آليات جديدة للأمن على أساس الأمن المشترك، من خلال وضع مختلف الآليات للتعاون الإقليمي.

وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية، طرحت الصين والدول المجاورة المبادئ الخمسة للتعايش السلمي. وبعد انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح، طرحت الصين سياسة دبلوماسية تقوم على "معاملة دول الجوار بمودة واتخاذهم شركاء"، وتمسكت ببعض المفاهيم التوجيهية مثل تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء لدول الجوار. ثم في ظل الظروف الجديدة، طرحت الصين مفاهيم دبلوماسية جديدة تتمثل في العلاقة الحميمة، والصدق، وتحقيق المنفعة، والتسامح، وبادرت ببناء مجتمع يجمعه مصير مشترك ومصالح مشتركة مع الدول المجاورة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم المجتمع ذي المصير المشترك هو أحدث المفاهيم الصينية حيال الدول المجاورة، وقد جاء هذا المفهوم الجديد نتيجة لمراحل تاريخية استمرت مائة عام من بناء العلاقات والأنظمة مع الدول المجاورة في ظل الاهتمام بتحقيق النهضة الصينية⁽²⁾.

1- يعتقد بعض الباحثين أن الصين تتميز بدعائم استراتيجية مع الدول المجاورة. أولاً، تتمتع بعدد كبير من الدول المجاورة. ثانيًا، تتمتع بفضاء منفتح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. انظر: لي يونغ خوي، "بناء دعائم استراتيجية إيجابية مع الدول المجاورة، ورفع أجنحة النهضة الصينية"، "العلاقات الدولية في العصر الحديث"، عدد 10، 2013، ص 36.

2- طبقاً لمعرفة الباحث، مرت الصين خلال العصر الحديث بمائة عام من التراجع، من عام 1840 حتى 1948. وبعد تأسيس الصين الجديدة، انتهت فترة التراجع، وبدأت مائة عام أخرى من النهضة، من عام 1949 حتى 2049. وطبقاً لهذا المفهوم الاستراتيجي الذي يقسم المسيرة التاريخية الصينية إلى مرحلتين، فإن من المتوقع أن تتحول الصين إلى دولة متقدمة بحلول عام 2050.

بصفة عامة، تُعتبر البيئة المجاورة الحالية هي الأقل تهديدًا بالنسبة للصين منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، فلم تعد هناك دولة أو عدة دول تستطيع احتلال الصين، أو شن الحرب عليها، أو انتهاك مصالحها بصورة سافرة. فمعظم الدول اليوم تأمل في تطوير التعاون مع الصين، والسعي لحماية الاستقرار والسلم العام.

كما أن تحول الصين من الضعف إلى القوة قد أدى بالتأكيد إلى تعديلات عميقة في علاقاتها الإقليمية. فأولاً أدى تحول الصين إلى دولة قوية لزيادة مطالبها نحو تحقيق مصالحها الذاتية، والسعي لحماية وتوسيع فضاء هذه المصالح. ثانياً، تسعى الولايات المتحدة التي تتمتع بمكانة ريادية إلى استغلال جميع السبل للوقاية من النهضة الصينية وتقويضها بدرجة كبيرة، وقد لاحظنا أن عنصر الوقاية كان الأكثر وضوحاً في ظل الاستراتيجية الأمريكية بشقيها "الاحتكاك والوقاية". كما عززت الولايات المتحدة من تواجدها العسكري والاقتصادي في المناطق المجاورة للصين، وقوّدت من توسع الصين الاستراتيجي، من خلال استراتيجية العودة إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واستراتيجية إعادة التوازن في المنطقة. ثالثاً، اتخذت الدول المجاورة سياسة الحصار للتخفيف من التحديات التي تسببها النهضة الصينية السريعة. وعلى الرغم من أن سياسات المواجهة تختلف من دولة إلى أخرى، لكن كلها تلجأ إلى الاعتماد على سياسة "اليدين": يد تسعى لتنمية العلاقات مع الصين، وأخرى ترفع من حذرها تجاه الصين، خاصة اليابان التي تُعتبر دولة كبرى قوية، يجمعها والصين "تنافس استراتيجي"، ومن ناحية أخرى بينهما نزاعات على سيادة بعض الأراضي والمياه الإقليمية، ما يفرض ضغوطاً على الصين؛ ومن ثم كان عليها أن توازن كيفية مواجهة الصين القوية، فصبت تركيزها الاستراتيجي على السعي إلى منع نمو الصين، و"الاعتداء" على مصالحها.

في ظل هذه الظروف، ظهرت أوضاع متوترة جديدة في المناطق المجاورة للصين، حيث شهد بحر الصين الشرقي والجنوبي تناقضات عنيفة، ولاح خطر نشوب نزاعات مسلحة. وبلا شك قد صعدت بعض التناقضات من المخاطر التي أثرت بشكل سلبي على البيئة المحيطة بالصين، ومع ذلك كانت الصين قادرة على السيطرة على الوضع بصفة عامة. والجدير بالذكر أن الفترة الحالية هي أكثر الفترات التي استطاعت فيها الصين السيطرة على الأوضاع المحيطة منذ العصر الحديث. فمع ارتفاع قوة الدولة، أصبح في مقدور الصين

الاعتماد على سعيها الذاتي في تغيير توجه الأوضاع والحد من تدهورها، كما استطاعت استغلال قوتها المتنامية وتأثيرها المتزايد لدفع العلاقات الإقليمية للتطور في اتجاه سليم، والقيام بتعديلات في الأنظمة القديمة لبناء أنظمة أمنية وتنموية محلية جديدة. ولم يكن هدف الصين من بناء هذه الأنظمة السعي إلى الهيمنة، أو بناء دائرة نفوذ تكون هي مركزها، بل كانت تتطلع إلى بناء بيئة إقليمية شاملة مستقرة وسلمية تدعو إلى التعاون والتنمية، وتساعد على تحقيق حلم النهضة الصينية.

وبالنسبة لدولة ترتبط بعدد كبير من الدول المجاورة مثل الصين، ينبغي عليها أن تسعى إلى لعب دور ريادي، وأن يكون لها قوة تأثير مهمة في منابر للتعاون تتجاوز العلاقات الثنائية. ويُعد بناء آليات إقليمية للتعاون تطوراً جديداً في علاقات الصين مع الدول المجاورة. فحتى يومنا هذا، أسست الصين آليات للحوار والتعاون مع جميع الدول المجاورة المعنية سواء في الشرق أو الغرب أو الشمال أو الجنوب. على سبيل المثال، أسست الصين آليات للتعاون مع اتحاد الآسيان، من بينها بناء مناطق تجارة حرة، كما دعت إلى التعاون من خلال الحوار السياسي والأمني في ظل إطار علاقات الشراكة الاستراتيجية. وتم أيضاً تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون، التي تُعد آلية للتعاون الإقليمي بين الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى، تركز بشكل أساسي على التعاون في المجال الأمني، كما تمتد أيضاً إلى مجالات أخرى منها الاقتصاد والتجارة والطاقة وبناء البنية التحتية. والجدير بالذكر هنا أن قوة إقناع وتأثير منظمة شنغهاي للتعاون ترتفع، ما يجعلها منبراً مهماً لبناء علاقات وأنظمة أمنية جديدة في المنطقة. أما في منطقة شمال شرق آسيا، فنجد آليات التعاون الإقليمية أكثر ضعفاً؛ نظراً لبعض الأسباب المعقدة. فقد توقفت المحادثات السداسية التي تهدف إلى حل القضية النووية الكورية، وكذلك تُعد آليات التعاون الثلاثي بين الصين واليابان وكوريا شبه متوقفة. ولكن إذا تطلعنا إلى المستقبل، فسوف نجد أن استئناف المحادثات السداسية ليس أمراً مستحيلاً، كما أن استئناف أعمال القمة الصينية اليابانية والكورية مسألة وقت فحسب. وفي جنوب آسيا، نجد الصين عضواً مراقباً في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ولكن لم تؤسس أطراً للحوار والتعاون مع هذه الرابطة بعد. ولكن بالنظر إلى المستقبل، سنجد أن تأسيس آليات للحوار والتعاون بين الصين ورابطة جنوب آسيا بما في ذلك بناء منطقة تجارة حرة ليس أمراً مستحيلاً.

إجمالاً لما سبق، فإن بناء أطر للحوار والتعاون مع المناطق المجاورة الفرعية قد غير

من هيكّل العلاقات بين الصين والدول المجاورة الذي اعتمد على العلاقات الثنائية فقط، وأيضاً قد عزز من آليات تحقيق التوازن وتوسيع المصالح العامة في المنطقة، ما ساعد على بناء علاقات وأنظمة جديدة في المناطق المحيطة للصين.

يُعدّ بناء كيان يجمعه مصير ومصالح مشتركة دعامةً استراتيجيةً مهمةً للصين في المناطق المجاورة لها. ويعتمد بناء ذلك الكيان على إطارين أساسيين للتعاون: أولاً، إطار يتطلع لتنمية التعاون، يقوم ببناء آليات لتنمية التعاون والانفتاح بين الصين والدول المجاورة، ويؤسس أسواقاً كبرى للانفتاح والتعاون، ويبني شبكات للتواصل، تسمح للدول المجاورة الاستفادة من القوة الاقتصادية الصينية المتنامية، وتوسع من انفتاحها على السوق الصينية واعتمادها عليها. ثانياً، إطار يتطلع إلى تأمين التعاون، يقوم على بناء آليات للحوار والتشاور والتعاون الأمني بين الصين والدول المجاورة، ويعمل على بناء آليات للتعاون تقوم على أساس الأمن المشترك وتحمل المسؤوليات المشتركة، ويعالج النزاعات بروح تدعو إلى التعاون وتهدف إلى تحقيق الأمن المشترك، كما يقلل من خطر نشوب الاشتباكات بين الأطراف⁽¹⁾.

اكتسبت شبكات تواصل الصين مع الدول المجاورة مكانةً ودوراً مميزاً بفضل الاتصال الجغرافي. وتمثل شبكات التواصل هذه شرياناً مهماً في جسد ذلك الكيان ذي المصير المشترك، فبدونه لن يستطيع البقاء أو أداء وظيفته. ومن ثم تكتسب عملية بناء شبكات للاتصال مكانةً جوهريّةً في تعميق انفتاح الصين على أسواق الدول المجاورة أو تطوير التعاون معها. وفي عام 2013، طرحت الصين المبادرة الجديدة لبناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين. يتخذ "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" من التطوير والانفتاح محوراً أساسياً في أراضي منطقة غرب الصين، كما يقوم بتوسيع فضاء إقليمي ضخم يمتد إلى الغرب، ويؤسس مناطق اقتصادية منفتحة وشاسعة للتعاون تمتد من آسيا الوسطى حتى أوروبا. أما "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" فيهدف إلى بناء قنوات بحرية ضخمة للتعاون والانفتاح، وخلق قوة دفع جديدة تدعم التعاون والتنمية الاقتصادية بين الدول الساحلية.

1- يلخص ليو تشن مين مفهوم المجتمع ذي المصير المشترك في الآتي: كيان يقوم على التنمية السلمية بشكل أساسي، ويحافظ على بيئة آمنة من خلال دفع التعاون وبناء الثقة المتبادلة، ويسعى إلى دفع بناء آليات التعاون بالتسامح والانفتاح، ويسعى إلى توسيع التفاهات المشتركة من خلال تبادل المعارف الثقافية، والعمل يداً واحدةً وقلباً واحداً لتعزيز أواصر ومشاعر الصداقة. إن مفهوم بناء مجتمع يجمعه مصير مشترك هو مشروع منظومي شامل يضم المجال السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي والثقافي. انظر: "التمسك بالتعاون والفوز المشترك للمشاركة في بناء المجتمع ذي المصير المشترك في آسيا"، "دراسات حول القضايا الدولية"، عدد2، 2014، ص4-3.

وتدعو مبادرة "الحزام والطريق" إلى مفاهيم تنموية وأمنية وثقافية جديدة، قد استعانت بروح التواصل لتحقيق المصالح والفوز المشترك التي دعا لها طريق الحرير القديم، وتأثرت أيضًا "بالحضارة البحرية" التي افتتحها البحار الصيني تشنغ خه في رحلاته السبع الشهيرة، ما ساعد هذه المبادرة على التنمية البرية وبناء أنظمة بحرية جديدة. وبالتالي لا تقتصر مبادرة "الحزام والطريق" على منطقة أو شكل أو دول مشاركة معينة، وإنما يكمن جوهرها في الانفتاح. وبالتالي يمكن أن نقول انطلاقًا من هذا المعنى إن مبادرة الحزام والطريق هي استراتيجية إقليمية تهدف للتوجه إلى العالم.

يحتاج دعم الاستراتيجيات مع الدول الجوار إلى القوة الناعمة. وتكمن القوة الناعمة الصينية في قدرتها على التأثير بنجاحها التنموي، وتكمن أيضًا في القيم التقليدية الثقافية والفكرية التي تدعو إلى الانسجام رغم الاختلاف والتسامح والاحتواء. أما القوة الناعمة الغربية فتؤكد على تميز وريادة القيم والثقافة الغربية، في حين تدعو الصين إلى تنوع القيم والثقافات، وتؤكد على الاحترام المتبادل وتبادل المعرفة. وعلى الرغم من أن الصين اليوم تعيش في العصر الحديث، إلا أنها تهتم بتوارث الموروثات التاريخية والحضارية، حتى تستطيع أن تحتل مكانة ثقافية ريادية في المستقبل.

تعتمد أوروبا في بنائها لكيان مشترك على بناء الأنظمة، في حين يختلف ذلك عن الكيان المشترك الذي تسعى الصين إلى بنائه مع الدول المجاورة، حيث يمثل هذا الكيان مفهومًا يدعو للتكافل، وعلاقات قائمة على المنفعة المتبادلة، وبالتالي فإنه في إطار الانفتاح والتعاون يتميز بالتنوع وتعدد المستويات⁽¹⁾. يقوم الكيان الذي يجمعه مصير مشترك وسط علاقات متداخلة ومعقدة، ويعتمد بناؤه على تعاون مشترك يدعو للمصلحة المشتركة⁽²⁾. إن الخصائص المميزة للكيان ذي المصير المشترك هو مشاركة ثمار التنمية،

1- يعتقد بعض الباحثين أن دفع بناء كيان إقليمي منفتح هو أفضل خيار أمام بناء الصين لعلاقات وأنظمة جديدة مع الدول المجاورة. انظر: تشانغ شياو مينغ، "التطور التاريخي للعلاقات بين الصين والدول المجاورة: الأنماط والمراحل"، "دراسات في السياسة الدولية"، عدد 1، 2006، ص 71.

2- طبقًا لتعريفات الباحثين من الغرب، يعتمد النظام الدولي على الجمع بين ثلاثة أنواع من القوى: قوة توزيع السلطة، وقوة بناء الأنظمة، وقوة تحديد السلوكيات المعيارية. ولكن النزعة الإقليمية تدعو إلى تنمية مفاهيم جماعية ومنظومية تتجاوز الدولة الواحدة. وبالتالي يُعتبر الكيان الذي يجمعه مصير مشترك الذي تدعو إليه الصين نموذجًا جديدًا. ترجع التعريفات حول الأنظمة أو المناطق الإقليمية إلى المرجع الآتي: Robert Cox, "State, Social Force and World Order" in Robert O. Keohane, ed., Neorealism and its critics, New York: Columbia University Press, 1986, pp.204-254. يعتقد منغ خونغ خوا أن بناء الأنظمة الإقليمية يعتمد على السعي إلى المصالح المشتركة أو تحمل المسؤوليات المشتركة وبناء نزعة إقليمية منفتحة وأنظمة إقليمية للتعاون والأمن. انظر: منغ خونغ خوا، "المنطق وراء بناء الأنظمة الإقليمية"، "الاقتصاد والسياسة العالمية"، عدد 7، 2014، ص 23-20.

وتحقيق الانسجام والتعايش والتعاون والأمن بين شعوب الدول، مع ربط الحلم الصيني المتمثل في تحقيق نهضة الأمة الصينية بأحلام شعوب الدول الأخرى⁽¹⁾. وربما يرتبط هذا مع ما نادت به الصين من قبل، من عالم منسجم وبيئة محيطة منسجمة⁽²⁾.

إن استعادة الصين لمفهومها الإقليمي والجغرافي وأيضاً بناؤها للأنظمة الإقليمية، بالتأكيد قد مر بمسيرة تاريخية طويلة، ما تطلب اعترافاً من الدول المجاورة وتأييداً منها. ولكن تحقيق هذا "الانسجام" و"الاتحاد" في عالمنا الحالي المتغير والمعقد ليس أمراً سهلاً، يتطلب دراسة زمنية وتجارب تاريخية. فهناك تباين واضح في قدر اعتراف الدول المجاورة بالنهضة الصينية، وهناك أيضاً العديد من الشكوك حولها⁽³⁾. وفي الواقع، هذا ليس أمراً مستغرباً، فلقد حدثت النهضة الصينية سريعاً؛ وبالتالي فإن تفاوت إدراك العالم والمناطق المحيطة للإنجازات الصينية الجديدة أمر يتطلب وقتاً طويلاً وتطبيقات عديدة لدراسته.

1- يحاول الرئيس شي جين بينغ خلال زيارته خارج البلاد الجمع بين الحلم الصيني والحلم الأمريكي والكوري وحلم منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ما يعكس انفتاحه ورغبته في التعاون. على سبيل المثال "الحلم الصيني يشبه الحلم الأمريكي"، http://news.xinhuanet.com/world/2013-06/09/c_124836150.htm، (تاريخ الاطلاع والتحميل: 10-11-2014). "التقاء الحلم الصيني والحلم الكوري"، http://paper.people.com.cn/rmrb/html/2014-07/03/nw.D110000renmrb_20140703_203.htm، (تاريخ الاطلاع والتحميل: 10-11-2014). "تمنيات بالنهضة المشتركة للحلم الصيني وحلم منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، http://news.xinhuanet.com/comments/2014-11/14/c_1113241826.htm، (تاريخ الاطلاع والتحميل: 10-11-2014).

2- لقد طرح المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني مفهوم "الكيان البشري ذي المصير المشترك"، حيث أشار إلى أن البشرية كلها تعيش في كوكب واحد، وتتعايش جميع الدول في عالم واحد، ولذلك ينبغي أن نعزز من وعي البشرية حيال ذلك الكيان ذي المصير المشترك. انظر: هو جين تاو، "التمسك الثابت بطريق الاشتراكية ذات الطابع الصيني والنضال من أجل تحقيق بناء مجتمع رغيد الحياة - تقرير المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني"، http://www.xj.xinhuanet.com/2012-11/19/c_113722546_11.htm، (تاريخ الاطلاع والتحميل: 10-11-2014).

3- طبقاً لدراسة استقصائية دولية قامت بها "جلوبال تايمز" في عام 2013، فإن معرفة الدول المجاورة للصين أكثر سلبية من الدول البعيدة. نقلاً عن تشن سونغ تشوان، تشن دي تشانغ، "تحديات القوة الناعمة وسياسات المواجهة أمام استراتيجيات الصين حيال الدول المجاورة"، "العالم المعاصر"، عدد 9، 2014، ص 16.

رابعاً: الخاتمة

تري الدراسة أنه منذ انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح، وخاصة بعد دخول القرن الحادي والعشرين، شهدت العلاقات بين الصين والدول المجاورة ثلاثة تحولات مهمة، نلخصها فيما يلي: أولاً: تحولت الصين من دعوة الدول الأخرى إلى قبولها كـ"دولة تدعو إلى الإصلاح والانفتاح"، إلى "دولة ترتفع قوتها الشاملة بشكل سريع". فعلى سبيل المثال، كان أكثر ما تهتم به الدول الأجنبية في الفترات السابقة، هو التعرف على الإصلاحات الداخلية في الصين وأوضاعها السياسية والاجتماعية، وكانت هذه الدول تأمل التعرف على الأوضاع الداخلية للصين حتى تستطيع معرفة تغيرات السياسات الصينية. ثم بعد ذلك أصبح أكثر ما يتم تناوله هو السياسات الخارجية الصينية، وكيفية استغلال الصين لقوتها المتنامية، وطريقها التنموي في المستقبل.

ثانياً: تحولت الصين من السلبية في مواجهة الضغوط أو الضربات الخارجية إلى المبادرة بخلق بيئة جديدة ووضع آليات وأنظمة للعلاقات مع غيرها من الدول. على سبيل المثال، كان أكثر ما تهتم به الصين في اتصالها مع الخارج في الفترات السابقة هو المشاركة، وكيفية مواجهة الضغوط من الخارج. ثم بعد ذلك تحولت الصين إلى المبادرة في طرح مشاريع ومبادرات صينية، وتقديم الدعم المالي الملموس لهذه المشاريع.

ثالثاً: تحولت العلاقات بين الصين والدول المجاورة من البساطة إلى التعقيد. ويظهر ذلك التعقيد في ثلاثة جوانب: أولاً، أصبح تأثير الدولة الصينية تأثيراً شاملاً يضم المجال الاقتصادي والسياسي والأمني والثقافي. ثانياً، أصبح اهتمام الدول المجاورة بالعلاقات مع الصين أكثر تعقيداً، فلم تعد هذه الدول تهتم بالمصالح فحسب، بل أصبحت تأخذ في الاعتبار أيضاً التأثيرات الشاملة للعلاقات. ثالثاً، أسست الدول المجاورة والقوى الخارجية هياكل متعددة لمواجهة القوة الصينية المتصاعدة، وبالتالي لم تتوقف العلاقات بين الصين والدول المجاورة على العلاقات الثنائية فحسب، بل جمعت بين العلاقات الثنائية والعلاقات متعددة الأطراف. وفي ظل هذه الظروف، واجهت الصين ثلاثة تحديات أمام استعادة مفهومها الإقليمي حيال الدول المجاورة وبناء علاقات وأنظمة جديدة مع هذه الدول، سوف نتناولها فيما يلي:

التحدي الأول: كيفية تقويم العلاقات مع الدول المجاورة. على الرغم من أن هياكل العلاقات بين الصين والدول المجاورة في العصور الحديثة قد شهدت تغيرات جذرية عما كانت عليه على مدار التاريخ القديم، فلا يزال هناك العديد من الاتصالات والموروثات التاريخية، وعادةً ما يتحول هذا التداخل التاريخي للعلاقات والتحول المعاصرة إلى نقاط اختلاف في العلاقات بين الصين والدول المجاورة في الوقت الراهن. ولذلك ينبغي على الصين أن تسعى للتوصل إلى تفاهات مشتركة حول "المشاركة التاريخية" مع الدول المجاورة⁽¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، هناك خلافات معقدة ترجع إلى العصر الحديث، وخاصةً تلك الجروح التاريخية التي خلفتها الاعتداءات اليابانية. ونظرًا إلى أن هناك عددًا من الشخصيات السياسية اليابانية التي تنكر التاريخ، أصبح التاريخ عقبة أمام تطوير العلاقات بين البلدين. وخاصةً أن المصالحات التاريخية قد تشابكت مع تحول موازين القوى الصينية واليابانية، ما قد صعب من تقويم هذه العلاقات بشكل أكبر.

التحدي الثاني: تأسيس علاقات وأنظمة متسامحة تقبلها جميع الأطراف. إن استعادة الصين لمفاهيمها الإقليمية حيال الدول المجاورة يُعتبر تحولًا حتميًا لنظرية المعرفة الصينية حيال المناطق الإقليمية الجغرافية، وهي أيضًا نتيجة حتمية للنهضة الصينية. ولكن يجب على الصين بناء علاقات وأنظمة جديدة استنادًا إلى مفهوم "الصين والمناطق المجاورة"، مع الأخذ في الاعتبار الأوضاع الراهنة والأطر المعقدة للعلاقات. فالصين الناهضة اليوم مختلفة عن الصين القديمة، والدول المجاورة اليوم تختلف أيضًا عن الماضي. وبالتالي فإن المفاهيم الإقليمية التي تستعيدها الصين اليوم لها إطار جغرافي ولكن مفتوحة في الوقت نفسه. وفي ظل هذا الإطار، تسعى الصين إلى لعب أكبر دور ممكن للسيطرة على مجمل الأوضاع من ناحية، ومن الناحية الأخرى يجب أن تلقى الإنجازات الصينية قبولًا من الدول المجاورة. وبالتالي فإن بناء مثل هذه العلاقات والأنظمة عملية تتطلب من الصين لعب دور قوي، وتتطلب قبول الدول المجاورة "الصين القوية".

التحدي الثالث: تحديد هوية الصين. كانت الصين في الماضي دولة كبرى، ثم تدهورت في العصور الحديثة، والآن تسير نحو النهضة. وبالتالي فإن المعالجة السليمة لما فقدته

1- من أمثلة ذلك النزاع بين الصين وكوريا حول غوغوريو، والخلافات التاريخية بين الصين ومنغوليا. بعد تأسيس الصين الجديدة، تغيرت السياسات الخارجية الصينية نظرًا لتعدد الأوضاع وتماشيًا مع طبيعة الدولة الصينية حينئذ، ما قد خلف العديد من "التأثيرات الجانبية"، التي تتطلب من الصين والدول المجاورة معاملتها بالاحتواء والتطلع إلى المستقبل حتى يمكن التخلص منها. وبالتالي فإن تطبيق السياسة الصينية الجديدة التي تدعو إلى العلاقة الحميمة والصدق وتحقيق المنفعة، وبناء الواجهة الجديدة للصين، أمور تحتاج إلى وقت، وتتطلب الجهود المثابرة من الصين.

الصين وما تسعى لاستعادته، أمر يحتاج للقوة وأيضاً الحكمة. تُعتبر القوة أساس تحقيق النهضة، ولكن إذا اعتمدت الصين على القوة فحسب، فسوف تكرر الأخطاء التاريخية التي ارتكبتها الدول الكبرى، أي الاستخدام الغاشم للقوة، واللجوء إليها في توسيع البلاد أو السعي إلى الهيمنة. وبالتالي فإن هناك حاجة إلى الحكمة إلى جانب القوة؛ لأن العلاقات بين الدول معقدة، وهناك خلافات عديدة، وفي بعض الأحيان تتعرض البلاد للمخاطر، ولكن توظيف الحكمة يمكن أن يجنب البلاد الاشتباكات ويحقق الفوز المشترك. ولذلك قطعت الصين سلسلة من العهود على نفسها، فقررت التمسك بالسير على طريق التنمية السلمية، وعدم سلوك طريق النهضة التقليدي، وعدم التطلع إلى الهيمنة، والسعي إلى حل النزاعات بالوسائل السلمية. ولم تقطع أي من الدول الكبرى هذه العهود على نفسها، في حين كانت الصين لديها الجرأة، واستطاعت الوفاء بها، بثقتها في نفسها وعزيمتها القوية.

مرت الصين في العصر الحديث بمائة عام من التراجع. أما اليوم فقد دخلت مائة عام أخرى من النهضة. وعندما نستعيد التحولات الهائلة التي شهدتها الصين خلال مائة عام من التراجع، لا يجب أن نتذكر ما تعرضنا له من آلام فحسب، بل علينا أن نستفيد من الدروس التي تعلمناها من تجاربنا وتجارب الدول الأخرى. فالعهود التي قطعتها الصين على نفسها هي تلخيص لكل دروس الماضي المستفادة. ولقد أكد الرئيس شي خلال ندوة حول العمل الدبلوماسي مع الدول المجاورة "أن السياسة العامة في الدبلوماسية مع دول الجوار هي معاملة دول الجوار بمودة، واتخاذهم شركاء للدولة، والحفاظ على حسن الجوار مع تحقيق الأمن والرخاء لهذه الدول، وإبراز مفاهيم العلاقة الحميمة، والصدق، وتحقيق المنفعة، والتسامح". "ينبغي علينا أن نعامل الدول المجاورة بصدق، حتى نكسب عدداً أكبر من الأصدقاء والشركاء". "علينا أن نسمح للدول المجاورة أن تستفيد من التنمية الصينية، وأن نحصل أيضاً على الاستفادة والدعم من التنمية المشتركة مع الدول المجاورة". "علينا أن ندعو إلى التسامح، وندفع بالتعاون الإقليمي بصدق ومواقف إيجابية"⁽¹⁾. ولكن تحقيق هذه الأهداف ليس أمراً يسيراً في مواجهة الأوضاع والعلاقات المعقدة، ولكن بالمثابرة قد نحقق نتائج تفوق التوقعات.

تم نشر هذه الدراسة في العدد الأول من "مجلة الاقتصاد والسياسة الدولية" لعام 2015.

1- شي جين بينغ، "خطاب الرئيس شي جين بينغ خلال ندوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول العمل الدبلوماسي مع الدول المجاورة"، <http://politics.people.com.cn/n/2013/1025/cl024-23332318.html>, (تاريخ الاطلاع والتحميل: 2014-11-5).

التوجه اليميني في اليابان والتوجهات الفكرية والقضايا
الاستراتيجية في العلاقات الصينية اليابانية
شي ين خونغ



ملخص الدراسة: عجلت اليابان من توجهها اليميني السياسي بعد عودة الحزب الليبرالي الديمقراطي إلى السلطة. وقد ساهمت التعديلات الدستورية اليابانية، والطرح الجديد للدبلوماسية الموجهة بالقيم الإنسانية، ورفع الحظر المفروض على حق الدفاع الجماعي عن النفس، بالإضافة إلى التصريحات والأفعال الاستفزازية اليابانية المتكررة خاصةً حول قضية جزر دياويو وغيرها من القضايا التاريخية، ساهمت جميعها بلا استثناء في تصعيد التوتر الأوضاع في المنطقة واحتمام المواجهة في العلاقات الصينية اليابانية. ومع ذلك، من المرجح أن تستمر العلاقات الصينية اليابانية على حالة تجمع بين النزاع والتعاون معًا. فبالنظر إلى مجمل العلاقات بين البلدين على المدى البعيد، سنجد أن هناك احتمالية لتطور هذه العلاقات نحو مسار طبيعي. وصحيح أن زيارات شينزو آبي لضريح ياسوكوني وتحديه للعدالة العالمية، قوبلت بانتقادات واسعة من المجتمع الدولي، لكن على الجانب الآخر قد وفرت فرصة استراتيجية مهمة أمام الصين للحصول على حقها في المبادرة الدبلوماسية، الأمر الذي يتطلب منها الانتباه إلى توسيع الجهود الدبلوماسية ذات الصلة بما يتناسب مع الأوضاع الجديدة، إلى جانب الحفاظ على الموقف الصيني حيال النزاع في قضيتي جزر دياويو وبحر الصين الشرقي.

الكلمات المفتاحية: التوجه اليميني السياسي الياباني، العلاقات الصينية اليابانية، التوجهات الفكرية، قضية جزر دياويو، ضريح ياسوكوني.

الباحث: شي ين خونغ، أستاذ بكلية العلاقات الدولية بجامعة الشعب الصينية.

في عام 2005، قام رئيس الوزراء الياباني جونيتشيرو كويزومي بزيارات متكررة إلى ضريح ياسوكوني وتقديم القرابين لعدد من مجرمي الحرب من الدرجة أ في الحرب العالمية الثانية، ما أدخل العلاقات الصينية اليابانية في أزمة خطيرة تُعتبر الأولى من نوعها على مدار سنوات عديدة. وبعد اندلاع المواجهات العنيفة بين البلدين حول قضية جزر دياويو في سبتمبر عام 2010 وفي سبتمبر عام 2012، وبعد زيارة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي لضريح ياسوكوني بعد مرور عام على توليه السلطة، ظلت قضية زيارة الضريح الياباني على رأس الصعوبات الأظلية في جدول أعمال العلاقات الخارجية الصينية.

وفي ظل التعاضد المتزايد لقوى الجناح اليميني الياباني، وتأثير هذا التوجه اليميني في المشاعر القومية والرأي العام الياباني في الوقت الراهن، يسعى شينزو آبي إلى تطبيق سياسات عامة تهدف إلى تغيير الأحكام التاريخية المعروفة، ودفع التعديلات الدستورية الراديكالية، وتعزيز المقاومة العسكرية ضد الصين. ومن هنا يمكن أن نتنبأ بأن تلك الخطوة الكامنة في العلاقات الصينية اليابانية سوف تمتد لفترات طويلة، بل يمكن حتى أن يتم تصعيدها بشكل أكبر، ما يحمل آفاقاً مظلمة أمام العلاقات بين البلدين.

وإذا نظرنا إلى التوجهات الثلاثة الكبرى في السياسات الخارجية الصينية التي تدعو إلى "الانتباه إلى الأوضاع الداخلية والخارجية معاً" تحت لواء الدبلوماسية الشاملة، ودبلوماسية دول الجوار، ودبلوماسية الدول الكبرى، وإذا أخذنا في الاعتبار رؤية الصين للتحويل إلى دولة عظمى عالمياً تتمتع بفضاء دبلوماسي أرحب ومكانة دولية أعلى، فسنجد أنه لا مفر من أن تتحكم تلك الصعوبات التي تواجهها الصين في علاقاتها مع اليابان بدرجة كبيرة في أجندة العلاقات الصينية الخارجية. وعلى الرغم من أن في ذلك نفعاً عظيماً للنزاع ضد اليابان، لكنه لا يخلو ذلك من المساوئ، منها على سبيل المثال السلبية الفعلية والكامنة في المجال الدبلوماسي، بالإضافة إلى عدد من المخاطر الاستراتيجية والسياسية ذات الصلة. وحتى تستطيع الصين التخفيف من حدة هذه المساوئ وحتى تقليلها بشكل نهائي، عليها متابعة وإعادة النظر وأيضاً القيام بالتعديلات المناسبة في بعض التوجهات الفكرية الحالية حيال القضايا اليابانية والعلاقات الصينية اليابانية، ثم التأمل والتخطيط، وأيضاً تطبيق بعض الإصلاحات في الاستراتيجيات والسياسات الصينية حيال اليابان، منها على وجه الخصوص ما يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بضخامة المصالح الصينية الأساسية، وحدائث وديناميكية وتعقد العديد من الأوضاع ذات الصلة، ما يرفع من أهمية وقيمة القيام بهذه التعديلات والإصلاحات.

أولاً: التوجه اليميني السياسي في اليابان وتعديل الاستراتيجيات اليابانية حيال الصين

في ديسمبر عام 2012، تم انتخاب شينزو آبي من جديد رئيساً لوزراء اليابان، فعاد الحزب الليبرالي الديمقراطي إلى السلطة من جديد بعد مدة استمرت ثلاث سنوات. وبعد توليه السلطة، دعا شينزو آبي إلى تعديل الدستور السلمي، ورفع الحظر المفروض على حق الدفاع الجماعي عن النفس، كما استبعد ذلك الطرح الذي يؤمن بأنه "لا حسم للاعتداءات والحروب". وتحولت السياسة اليابانية إلى التوجهات اليمينية بشكل حاد بعد زيارات رئيس الوزراء إلى ضريح ياسوكوني، ما قد أثار قلق المجتمع الدولي. وبالتأكيد يؤثر التوجه اليميني السياسي في اليابان على مكانة اليابان الدولية واستقرار حكم شينزو آبي، كما يؤثر على تغير الأوضاع الدولية والأحوال السياسية الداخلية اليابانية على ما تقوم به اليابان من تعديلات في استراتيجياتها حيال الصين.

(1) تغير الأوضاع الدولية والتوجه اليميني السياسي في اليابان:

مما لا يدع مجالاً للشك، أن التوجهات القومية واليمينية في اليابان تتزايد في الوقت الراهن، ما يدفعنا إلى دراسة التوجه اليميني السياسي في اليابان بشكل دقيق للإجابة على بعض الأسئلة: أولاً: ما هي الدرجة التي وصل لها ذلك التوجه في الوقت الحالي؟ ثانياً: ما هي أسبابه، وهل هناك أسباب فردية ليس لها علاقة بالصين؟ ثالثاً: ما هي خصائصه؟ رابعاً: ما هي السياسات المضادة التي يجب أن نتخذها في مواجهة ذلك التوجه؟ وهنا نقول إنه يمكن تقسيم هذه السياسات إلى سياسات يتم تطبيقها في الوقت الراهن، وسياسات أخرى تمتد على المدى المتوسط حتى البعيد.

وإذا نظرنا إلى التوجهات العالمية بشكل عام، فسنجد أن اليابان ستتحول دون أدنى شك، إلى "دولة طبيعية" في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية الحالية، وبالإضافة إلى ذلك، لقد تصاعد هذا التوجه بشكل متزايد منذ أكثر من عشرين عاماً، بصرف النظر عن مدى مصداقية السياسة اليابانية المعروفة باسم "آينومكس". وإلى

جانب ذلك، لطالما كانت اليابان تسعى في الماضي إلى النهضة بالتجارة والرفع من مكانتها الدولية، وكانت استراتيجياتها العامة تهدف إلى تطوير اقتصاد عالمي. ولكن منذ تسعينيات القرن العشرين، شهد الاقتصاد الياباني ركوداً لفترات طويلة، وظل تأثير اقتصادها الدولي وأنماطها التنموية يتراجع، وبالتالي بدأت التساؤلات حول تأثير قواها الناعمة على المستوى العالمي. الأمر الذي عرقل اليابان بشكل كبير بعد أن كانت تعتمد على الاقتصاد كعنصر أساسي للرفع من مكانتها كدولة كبرى، وخاصة بعد أن تجاوز إجمالي الناتج المحلي الصيني نظيره في اليابان، أيقنت اليابان بأن من الممكن أن تظل تتسع الفجوة بين الصين واليابان في المجال الاقتصادي بشكل متزايد. في الواقع، لقد اعتمدت اليابان في فترات طويلة بعد الحرب على تأثيرها في المجال الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي للرفع من مكانتها كدولة كبرى، وقد وصلت إلى هدفها هذا إلى حد معقول. ففي بداية ثمانينيات القرن العشرين، وصلت مكانة اليابان الدولية إلى أعلى مستوياتها. ولكن بحلول منتصف الثمانينيات وخاصة فترة التسعينيات، انكمش الاقتصاد الياباني، وبالتالي انخفض تأثيرها الدولي ومكانتها الاقتصادية بشكل سريع.

وخلال هذه المرحلة، شهدت اليابان خلال سعيها للوصول إلى مكانتها كدولة كبرى تغييرين أساسيين. أولاً: لم تتخلَّ عن سعيها لتحقيق أهدافها كدولة كبرى. ثانياً: زاد إلحاحها للرفع من مكانتها كدولة اقتصادية كبرى حتى بعد التعرض للإخفاقات. فقد تزايدت الصعوبات أمام اليابان للرفع من مكانتها اعتماداً على الاقتصاد كعنصر أساسي؛ لأن تأثيرات الأوضاع الداخلية والخارجية بدأت تظهر تدريجياً، وخاصة التأثيرات السلبية التي خلفتها الأنظمة الدولية في أعقاب الحرب الباردة، كما تسارعت ظاهرة شيخوخة السكان في البلاد، وانكشفت التأثيرات السلبية للأنظمة السياسية والاقتصادية، ولاحظنا الجمود في الهياكل والأنظمة. ما دفع اليابان إلى السعي لرفع مكانتها تدريجياً انطلاقاً من المستوى السياسي والأمني وحتى العسكري.

إذا نظرنا إلى توجهات التنمية اليابانية، فسنجد أن التحول اليميني السياسي سوف يمثل أحد التوجهات العامة للتنمية في اليابان خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة، وتكمن أسباب ذلك في الآتي: أولاً: انكماش الاقتصاد الياباني في السنوات العشرة الأخيرة، ما قد تسبب في القلق والتوتر والتردد لدى الشعب الياباني، وأثر بشكل كبير في كبريائه.

ثانيًا: النهضة الصينية، التي تشعر اليابان أنها حقيقة يصعب تقبلها إلا بعد مرور الوقت. وفي ظل هذه التغيرات، بدأت اليابان تتعامل مع الصين على أنها خصم، بل حتى عدو وهمي.

تُعد النهضة الصينية تهديدًا كبيرًا بالنسبة لليابان، فلطالما كانت اليابان تلجأ إلى النزعة السلمية، ولكن اليوم أصبح استخدام الأسلحة الخفيفة غير مجدٍ تمامًا، ما يتطلب تطويرًا في المجال العسكري. وعلى الرغم من أن اليابان تعتمد على الولايات المتحدة، فإن تحولها العسكري مقيّد بالدستور، وتفتقر إلى الاستراتيجيات الشاملة في هذا المجال. وبصفة عامة، يتطلب تطبيق الاستراتيجيات إلى علاقات من الحوار تسعى إلى التهدئة، الأمر الذي يُعد ضرورة دبلوماسية. ولكن في ظل الصعوبات الراهنة، يحاول القادة اليابانيون الذين يقودون السياسات الخارجية اليابانية تحويل استراتيجيات الدولة الدبلوماسية. وبعد فشل الحزب الديمقراطي، كان من المرجح أن تصعد إصلاحات يابانية أكثر يمينية، تُعد نتيجة للتحول اليميني السياسي وتحفظ التوجهات الاجتماعية في اليابان. ويُقصد بتحول الاستراتيجيات الدبلوماسية اليابانية، إعادة طرح نوع من الدبلوماسية الموجهة بالقيم الإنسانية. وعلى الرغم من أن اليابان أكدت على ضرورة السلم بعد انتهاء الحرب، لكن لا يمكن اعتبار ذلك ضمن إطار الدبلوماسية الموجهة بالقيم الإنسانية، فالיום ينصبُّ الاهتمام على البيئة، في حين فقدت السلمية قوة تأثيرها. وبالتالي بالنسبة لليابانيين، لم تأتِ السلمية أو الليبرالية بأي نفع على اليابان، بل على العكس جعلت اليابان أكثر ضعفًا.

تحولت الأوضاع الدولية وموازين السلطة والنفوذ الحالية، وهو أمر جلي للغاية دون أدنى شك. أولًا: عندما ننظر إلى المستوى الدولي، نجد نهضة وتعاظم مكانة الصين على مدار أكثر من عشرين عامًا، في مقابل تراجع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي وسط المواجهات السياسية والأمنية بين الصين واليابان، تعهدت الولايات المتحدة بتأمين اليابان، الأمر الذي جذب اهتمام اليابان بشكل عميق.

تقوم الولايات المتحدة في الوقت الراهن بتعديل تواجداتها الاستراتيجي والريادي في غرب المحيط الهادئ، كما تقوم بنقل قواعدها العسكرية إلى جزيرة غوام وغيرها من المناطق الأخرى. وهنا يمكن أن نفترض جدلاً أنه مع تطور القوة العسكرية الاستراتيجية الصينية، من الممكن أن تنسحب الولايات المتحدة من منطقة غرب المحيط الهادئ، ولكن

حينئذ سوف تتساءل طوكيو بالتأكيد هل ستخاطر الولايات المتحدة لحماية اليابان؟ هذه ربما قضية هيكلية، تُعد أقل ثقلًا من الأوضاع المحيطة. فعلى سبيل المثال، هناك الأوضاع الخارجية وخاصةً تلك المتعلقة بأنشطة الدولة الدبلوماسية، والتي تلعب الصين دوراً مهماً فيها. فبعد حادث تصادم السفن بالقرب من جزر دياويو في سبتمبر عام 2010 و"شراء اليابان جزر دياويو" في سبتمبر عام 2012، انضمت الحكومة الصينية بل والشعب الصيني كله إلى حركة الدفاع عن جزر دياويو. ما جعل اليابان تشعر بالخوف الشديد، وبدأت تروج بقوة شديدة لـ "نظرية التهديد الصينية"، وحاولت توسيع نطاقها وصولاً إلى شبه الجزيرة الكورية. وعلى الرغم من أن اليابان كانت تنوي تحسين علاقاتها مع كوريا الجنوبية، لكن بعد أن تقلدت باك غن السلطة تدهورت العلاقات اليابانية الكورية بشكل حاد بسبب النزاع على سيادة بعض الأراضي وغيرها من القضايا التاريخية، وذلك بالإضافة إلى القضية النووية الكورية. وعلى الرغم من أن اليابان تتبع الولايات المتحدة، وتمثل أيضاً أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة، حيث تُعتبر أهم حليف عسكري لها على مستوى العالم، إلا أن الصين تمثل أهمية أكبر على مستويات عدة. ومن ثم، فكلما كانت تعهدات الولايات المتحدة لليابان جوفاء، زاد خوف اليابان أكثر.

ولا تزال استراتيجية "إعادة التوازن تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ" الأمريكية تلعب دوراً مشجعاً وجذاباً بالنسبة لليابان. وذلك بالتأكيد إلى جانب الدور المهم الذي تلعبه منطقة جنوب شرق آسيا، حيث تتنازع اليابان مع الصين على بحر الصين الشرقي، وتتنازع بعض دول جنوب شرق آسيا مع الصين على بحر الصين الجنوبي؛ ولذلك كان من الطبيعي أن تعزز اليابان من اتصالاتها في منطقة جنوب شرق آسيا. وفوق هذا، رغم ما تتمتع به الصين والهند من مجالات للتعاون، هناك أيضاً بعض التناقضات العميقة بين البلدين.

ثانياً: يُعد التراجع عن التوجهات المسيطرة بشكل عام على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية داخل اليابان، هو الأطول منذ تسعينيات القرن التاسع عشر ومنذ إصلاحات ميجي، ما تسبب في عدم استقرار الأوضاع السياسية اليابانية، وضعف فاعلية السياسات الخارجية، وزيادة ما تواجهه اليابان من صعوبات. كما أن الحالة النفسية المهيمنة على اليابان هي الإحباط، وفقدان الثقة بالنفس، وعدم التطلع إلى المستقبل.

(2) تعديل اليابان لاستراتيجياتها حيال الصين:

في ظل تغير الأوضاع الدولية والتوجه اليميني السياسي داخل اليابان، أصبحت اليابان في حاجة إلى تغيير استراتيجياتها حيال الصين، وتشمل الاستراتيجيات اليابانية هذه بعض الجوانب الأساسية نذكرها فيما يلي:

أولاً: المواجهة على المستوى السياسي والأمني مع تعظيم الفائدة على المستوى الاقتصادي. فلطالما كانت اليابان تعتبر علاقاتها مع الصين من أهم علاقاتها الثنائية، وإن كانت لهذه العلاقات مستويات مختلفة. فعندما تؤسس اليابان علاقات استراتيجية متبادلة المنفعة مع الصين، تقصد "تبادل المنفعة" بشكل أساسي في المجال الاقتصادي؛ نظراً لما تمثله المصلحة الاقتصادية من أهمية كبيرة بالنسبة لليابان. وبالتالي لاحظنا المواجهة بين البلدين في المجال السياسي والأمني، في حين وجدنا تبادل المنفعة والتعاون في المجال الاقتصادي. واليوم ينبغي على اليابان أن تتمسك بمبدأ "الفصل بين السياسة والاقتصاد"، وتواصل السعي إلى فوائد مادية أكبر من الصين، وهذا يفسر السبب وراء ابتعاد اليابان عن القيام بمواجهات شاملة ضد الصين؛ لأن هذا النوع من المواجهات سوف يؤثر حتماً على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وهو أمر غير مرغوب فيه بالنسبة لليابان.

وإذا نظرنا إلى السياسات اليابانية، سنجد أن شينزو آبي قام بتعديل ترتيب أولويات هذه السياسات، فتحولت أولوية اليابان من تحقيق الاستقرار مع كل من الولايات المتحدة والصين، إلى إيلاء أولوية أكبر للدول المجاورة، خاصةً بعد تدهور العلاقات بين الصين واليابان، وتشمل هذه الدول: دول جنوب شرق آسيا، ودول الآسيان، بالإضافة إلى الهند وأستراليا. وأصبحت التوجهات الفكرية الأساسية في اليابان تدعو إلى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والدول المجاورة على حد سواء، وتحسين العلاقات مع الصين بعد الحصول على رأسمال سياسي ملموس. ولذلك تقوم اليابان الآن بتعزيز تحالفاتها مع الولايات المتحدة، أملاً في استغلال هذا التحالف لتقييد وكبح الصين.

ثانياً: بناء "شبكة لتطويق الصين". أي التعاون مع الدول المجاورة للصين لبناء شبكة لحصارها، والاستغلال الأمثل لهذه الدول لإثارة القلق حول التنمية الصينية في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يخدم المصلحة اليابانية.

ثالثًا: المغالاة في تصوير "نظرية التهديد الصينية"، واختراق المناطق المحظورة. تتحدى اليابان الصين في قضية جزر دياويو وغيرها من القضايا التاريخية، والجدير بالذكر أنها هي التي تريد خلق هذا المناخ من التحديات، بحيث تعتبر الصين خصمًا وعدوًا وهميًا لها، كما تبالغ في تصوير "نظرية التهديد الصينية" لخلق ضغوط خارجية أمام الصين. ولطالما كانت اليابان ماهرة في ذلك على مدار التاريخ. ويعتقد القادة اليابانيون أن التحديات الحالية التي تواجهها العلاقات اليابانية الصينية تتيح فرصة طيبة أمام اليابان لتحرير نفسها، فيمكنها استغلال هذه الفرصة لتعزيز تحالفاتها مع الولايات المتحدة، وتجاوز قيود بعض القواعد والأنظمة في الدستور الياباني. كما يمكن لليابان أن تستغل الفرصة للعب دور أكبر في المجتمع الدولي وتعزيز وجودها، مما يساعدها على المشاركة الإيجابية في وضع الأنظمة في المنطقة، والامتداد إلى مناطق أخرى أبعد، مثل الشرق الأوسط ودول إفريقيا.

ثانيًا: قضية جزر دياويو والاستراتيجيات الصينية حيال اليابان:

على الصين ألا تقوم بتضخيم الدور الاستراتيجي الذي تلعبه السياسات الخارجية اليابانية. فأولاً: إذا لم تكن لدولة ما سياسات خارجية مستقلة، فسوف يحد هذا من دورها الاستراتيجي، وعلى الرغم من أنه لا يمكن إنكار وجود بعض المشكلات في السياسات الصينية حيال اليابان، لكنها تتمتع بدور استراتيجي قوي. ثانيًا: إن الدور الاستراتيجي الذي تلعبه السياسات الخارجية الصينية يتفوق على السياسات اليابانية. ثالثًا: إن القضايا الأساسية التي تواجهها الصين تمتد إلى جوانب خارجية عديدة، ما يتطلب رؤية شاملة، والقدرة على الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات؛ ولذلك تظل مقيدة بالقرارات والسياسات الدبلوماسية. ولكن يختلف هذا تمامًا عند اليابان، فاليابان تعتبر الصين الآن عدوًا لها. ولذلك، على الرغم من أن الدور الاستراتيجي للسياسات الخارجية اليابانية في أعقاب الحرب لا تُعد قويةً على مستوى التطبيق سواء في المجال الفكري أو مجال وضع الأنظمة والسياسات، فإن مهامها مركزة، حيث تركز سياساتها الخارجية بشكل أساسي على مواجهة الصين، وهو ما يعزز ما تدعو له من استراتيجيات وسياسات.

إن الاستراتيجيات الصينية حيال اليابان فيما يتعلق بقضية جزر دياويو استراتيجيات سليمة. ولكن على المدى القصير، تبدو النزاعات بين الصين واليابان حول جزر دياويو بدون حلول جذرية، وهو ما يتطلب من الصين، على المدى البعيد، أن تتأمل سياساتها حيال اليابان بشكل استراتيجي، بما في ذلك سياساتها حيال قضية جزر دياويو.

تمسكت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في ندوتها حول العمل الدبلوماسي مع الدول المجاورة⁽¹⁾ بضرورة الاهتمام بالدول المجاورة، واعتبار الدبلوماسية مع هذه الدول في نفس قدر أهمية العلاقات مع الولايات المتحدة. فإذا لم تستطع الصين بناء

1- عُقدت ندوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي حول العمل الدبلوماسي مع الدول المجاورة بالعاصمة بكين في الرابع والعشرين والخامس والعشرين من أكتوبر عام 2013. وتُعد هذه الندوة من اللقاءات المهمة التي تعقدها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول الأعمال الدبلوماسية مع الدول المجاورة في ظل الأوضاع الجديدة. وقد ألقى الرئيس شي جين بينغ كلمة مهمة خلال هذه الندوة.

علاقات جيدة مع الدول المجاورة، فلن تستطيع بناء علاقات جيدة مع الولايات المتحدة. والجدير بالذكر هنا أن العلاقات الصينية الأمريكية قد شهدت جموداً كبيراً في عام 2001 وفي عام 2012، وكانت نصف الأسباب تعود إلى مشكلات مع الدول المجاورة، على سبيل المثال قضية بحر الصين الشرقي، وقضية بحر الصين الجنوبي، والقضية النووية الكورية. ولذلك قام القادة الصينيون بزيارات متعددة للدول والمناطق المجاورة، عملاً على إنعاش العلاقات مع هذه الدول، ما قد حسّن هذه العلاقات بشكل واضح. ويعود هدف اهتمام الصين بالدبلوماسية مع الدول المجاورة إلى إنعاش التنمية الاقتصادية الصينية من ناحية، ومن ناحية أخرى سعياً إلى خلق بيئة استراتيجية تجبر الولايات المتحدة على توفير الفضاء الاستراتيجي الذي تستحقه الصين. وبالتأكيد لا ننكر أن هناك هدفاً آخر من تحسين العلاقات مع الدول المجاورة، ألا وهو عزل اليابان والفلبين، وإن كنا نعتبر ذلك تكتيكاً وليس هدفاً عاماً. فالهدف العام هو الحصول على ظروف خارجية طيبة تساعد على تحقيق الإصلاح والتنمية والاستقرار في البلاد، وحماية سيادة الدولة وأمنها ومكاسبها التنموية، وحماية السلم والاستقرار العالمي، ودفع التنمية المشتركة⁽¹⁾.

عندما نشبَ قضية جزر دياويو بالحرب، سنجد أنها أقرب إلى حملة لها مراحلها المختلفة سواء من الناحية الموضوعية أو الذاتية، فهناك حملة أولى وثانية وثالثة.. ومن ثم لقد تجاوز النزاع على جزر دياويو المستويات العادية للصراع، فهي حملة لها حتميتها. ولكن عندما شُنت هذه الحملة في العاشر من سبتمبر عام 2012، لم تكن الصين مستعدة بالشكل الكافي، فاستطاع إيشيهارا شنتارو خداع العامة، وجاء قرار يوشيهيكو نودا المفاجئ بـ "شراء جزر دياويو". وتختلف هذه الحملة عن حملة خواي خاي (Campaign Huaihai)، حيث كانت بدايتها مفاجئة وهجومية. وعلى الرغم من أن أهداف هذه الحملة، وطبيعة الصراع فيها، ومراحلها تتسق مع التوجهات التاريخية الصينية العامة، لكنها لم تخلُ من بعض العناصر العرضية وعناصر أخرى غير نابعة كلياً من تخطيطنا الاستراتيجي الذي يدعو إلى المبادرة والإيجابية. لقد مر أكثر من عام على إعلان اليابان "شراء جزر دياويو"، ولكن هناك مشكلة واضحة، فهذه الحملة إلى جانب استراتيجياتنا

1- انظر: "خلق بيئة مجاورة طيبة تساعد على التنمية في الدولة وتحقيق فائدة أكبر للدول المجاورة"، "صحيفة الشعب اليومية"، 10-25-2013.

مع دول الجوار كلها لأهداف حربية، تتمتع بالتنسيق في بعض الجوانب، بينما لا يوجد تنسيق في جوانب أخرى. فكيف يجب التعامل مع غياب هذا التنسيق؟ بمعنى آخر، إذا أخذنا في الاعتبار العنصر الفجائي لهذه الحملة، ما هي فوائدها وعيوبها؟

وقد أكدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في ندوتها حول العمل الدبلوماسي مع الدول المجاورة على ضرورة الانتباه إلى الوضع بشكل شامل، والسعي للسيطرة ومعالجة المخاطر، وتعزيز العلاقات مع دول الجوار. وظلت الاستراتيجيات العامة المتبعة مع الدول المجاورة بدءاً من عصر دينغ شياو بينغ حتى المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني متسقةً وموحدةً، ما يختلف عن استراتيجياتنا العامة اليوم، التي لا تخلو من بعض المواطن غير المتسقة. وعلى الرغم من أن نزاعنا على جزر دياويو حقق إنجازات كبيرة كان لا بد منها، لكن قد تسبب ذلك في "تقييد" كل من الصين واليابان. ولذلك يجب علينا أن نقوم بمعالجة غياب التنسيق الملحوظ بين الحملة التي نشنها على جزر دياويو وأهدافنا الحربية، وعلينا أن نضع استراتيجية عامة للعمل الدبلوماسي مع دول الجوار، وتحقيق الاتساق الداخلي.

يجب على الصين، عاجلاً أو آجلاً، إعلان موقفها أمام اليابان بل حتى العالم بأكمله، إعلان يشرح موقف الصين حيال اليابان في ظل رؤية بعيدة المدى. وهذا أمر في غاية الأهمية، لا يحتمل التقديم أو التأخير؛ لأن الدول الأجنبية تدّعي أن الصين "غامضة"، ما يقلقها من الدولة الصينية. ولذلك يجب أن توضح الصين لليابان ما هي الظروف التي يمكن أن تتقبل فيها اليابان كـ"دولة طبيعية"، والعكس صحيح أيضاً، يجب أن نستوضح ما هي الصين العظيمة التي تتطلع لها الأمة اليابانية. وهنا يجب أن نخطب اليابان التي تعتمد على الولايات المتحدة ونسألها: هل يمكن الاعتماد على الولايات المتحدة بشكل كامل على المدى البعيد؟

ترجع الاتصالات بين الصين واليابان لتاريخ بعيد، وأكثر ما يميزها هو التعقيد. عندما كانت الصين تعالج الشؤون اليابانية في الماضي، كانت أحياناً تحقق الإنجازات الكبرى بشكل تدريجي. أما في ظل المواجهة الصينية اليابانية الحالية، فقد تخلت حكومات بعض المناطق في الصين بالفعل عن التفاعل والتواصل مع اليابان. ولكن إن أمعنا النظر في التاريخ، سنجد أنه على الرغم مما خاضه كل من ماو تسي تونغ وشو إن لاي من حروب

امتدت لسنوات عديدة ضد اليابان، إلا أنهما عملا في الشأن الياباني بشكل جاد للغاية. فإن قلنا إن الصين قد توقفت عن العمل العام في الشؤون اليابانية بسبب ما تواجهه من صعوبات، إذن لن تستطيع الصين تحقيق أي شيء أبداً. وهذا ليس أمراً يخص اليابان فحسب، بل هو توجه عام مع الدول الأخرى، على سبيل المثال ميانمار ومنغوليا (ذهب الرئيس الأمريكي خلال السنوات العشر الأخيرة إلى منغوليا مرة واحدة، وزارها نائب رئيس مجلس الدولة مرتين). وبالتالي نقول إن نجاح أو فشل الصين في بعض الأمور يتوقف إلى حد كبير على مدى الجدية في العمل. فلا ننسى أن عدد سكان الصين يبلغ ملياراً وثلاثمائة مليون نسمة؛ لذلك لا يمكن أن نعتمد على الحكومة فحسب.

علينا أن نستكمل مسيرة الوطنيين العظماء أمثال ماو تسي تونغ وشو إن لاي. فعلى مدار التاريخ الطويل، كان الاستراتيجيون المتميزون والدول الناجحة تتمتع بالخطط والاستراتيجيات والقدرة على توحيد الشعوب. ولقد قامت الصين بتعزيز الاتصال مع اليابان على مستوى بعض المجالات والمناطق والمؤسسات والأفراد، مما كان له دور واضح يجب أن نثابر عليه. لقد ترعرعت بعض البذور التي زرعتها الصين في ثمانينات القرن العشرين، بينما لم تنم الأخرى بل تعفنت مع حلول التسعينيات، ثم فقدت فاعليتها تماماً وتأثرت بعناصر عديدة مع تقلد القيادة اليمينية السلطة في اليابان. ومع ذلك، علينا المثابرة على غرس بذور الأمل لإحداث التغيير ولو تدريجياً كقطرات المياه التي تحفر الصخر.

ثالثاً: التوجهات الفكرية والقضايا الاستراتيجية في

المواجهات الصينية اليابانية

تعود المواجهات التي أثارها النزاع على جزر دياويو بين الصين واليابان إلى جانبين اثنين: أولاً: النمو المستمر للقوة العسكرية الصينية، وهذا ما تتفق معه الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً. ثانياً: اتجهت اليابان بعد الحرب إلى النزعة السلمية والليبرالية الدولية، وظل اليابانيون متأثرين لفترات طويلة بتيار النزعة السلمية، وبالتالي لم يكن من الوارد نسيانه تماماً. ولكن كان اليابانيون يشعرون أن اليابان قد سلكت بعد الحرب الطريق الصحيح، الذي جعل الدولة تعيش حياة أفضل، ولكن لم يشعر اليابانيون بالطمأنينة والأمن الحقيقيين، كما لم تستطع اليابان الحفاظ على مكانتها المتميزة في القارة الآسيوية سواء على المستوى الاقتصادي أو الدبلوماسي. بل في الواقع، شكك اليابانيون كثيراً في التعهدات الأمريكية بالأمن، وبالنسبة لبعض اليابانيين، ظلت الصين هي وحدها التي تهدد الأمن الياباني، وهذا يختلف عن الماضي كثيراً.

إذا استرجعنا النزاعات على جزر دياويو، سنجد أنه على الرغم مما لجأت إليه الصين من استراتيجيات سليمة لمعالجة هذه القضية خاصة بعد نشوب المواجهات بين البلدين، إلا أن هناك بعض التيارات السائدة والتوجهات الفكرية التي يجدر إعادة تأملها.

أولاً: ينبغي أن تنتبه الصين إلى الدور المؤثر الذي تلعبه البيئة الخارجية. ويعود هذا الدور المؤثر إلى الجوانب التالية: (1) الولايات المتحدة الأمريكية في المقام الأول، وإن كان أصبح للصين الناهضة أيضاً دور مؤثر هائل على الدول المجاورة. (2) أن اليابان دولة ضعيفة التأثير، كما يصعب فيها التخلص من الاختلافات أو الوصول إلى تفاهات مشتركة، ولكن الصين لا تنتبه إلى هذا الأمر بالشكل الكافي. (3) أن الحرب عملية تفاعلية، حيث يؤثر تصرف كل طرف على تصرف الطرف الآخر، وبالتالي يجدر الاهتمام بالتفاعل بين الصين واليابان. (4) فيما يتعلق بالقوى المحركة والقيود المؤثرة على الأوضاع السياسية في البلاد، نجد الصين لا تتناول الظروف ذات الصلة بالشكل الكافي. كما أن الأوضاع الداخلية الصينية معقدة جداً، ما يتطلب قيوداً داخلية تحكم استراتيجياتها، والقدرة

على العمل وسط بيئة من التناقضات. (5) تهتم الصين بالقوة بشكل كبير جداً، خاصة القوة الصلبة، أما القوة الناعمة فلا تهتم بها كثيراً خاصةً على الصعيد الدبلوماسي. وعلى الرغم من أن إجمالي الناتج المحلي الصيني تجاوز اليابان، فالصين سجلت نقاطاً قليلة من حيث تطبيقها للقوة الناعمة تجاه اليابان على المستوى الدبلوماسي. بالإضافة إلى ذلك، لا تتمتع الصين بتميز جغرافي كبير، وعلى الرغم من أنها تتميز بزخم أفضل للتنمية مقارنةً باليابان، لكن الصين دولة ضخمة، ما قد يسهل من تشتت التنمية الاستراتيجية فيها، وبالتالي تواجه الصين صعوبات أكبر مقارنةً باليابان من حيث الاستعداد الاستراتيجي.

فيما يتعلق بالقضية اليابانية، عادةً ما يفتقر الكثيرون إلى "المنظور الأدبي"⁽¹⁾، وخاصةً ذلك المنظور المطلوب للتعرف على الجانب النفسي للقومية اليابانية في الوقت الراهن، حيث يكون الاعتماد بصفة خاصة على الدراسات والأبحاث والمفاهيم والتصورات ذات الطابع الصيني. وهذه التوجهات الفكرية التي تفتقر إلى "المنظور الأدبي" الواسع، لا تنتبه إلى الدور المؤثر الذي تلعبه البيئة العصرية والتاريخية على العنصر النفسي. ويمكننا تلخيص هذه البيئة في الآتي: (1) توجهات الدولة اليابانية وأوضاعها الداخلية والخارجية في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى السنوات الأخيرة. (2) وضع اليابان ومكانتها الحرجة في ظل التغير الحاد للأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية. وفيما يتعلق بالجانب النفسي للقومية اليابانية بسبب هذه البيئة وتغيراتها، يمكننا إيجازه في سؤالين اثنين يدوران في أذهان جميع اليابانيين تقريباً، ألا وهما: كيف تؤثر توجهات الدولة اليابانية وأوضاعها الداخلية والخارجية على اليابانيين؟ وهل يمكن لليابانيين الاستمرار في التكيف مع الأوضاع التي تتطلبها الأمة اليابانية بحسب تصورهم؟

1- "من بين الوسائل الفكرية والأساليب البحثية الأساسية التي يتم اتباعها في دراسة القضايا الدولية، هناك أسلوب "المنظور الأدبي" الواسع... إن الشؤون الإنسانية تعتمد على الإنسان في المقام الأول، حيث يلعب الإنسان الذي يتميز بخصائص اجتماعية ونفسية معقدة دوراً أساسياً، وبالتالي فإن مفهوم الشؤون الإنسانية عند القوميات والدول يقوم على طبيعة الملايين من الأشخاص والاتصالات المتشابهة والمتغيرة فيما بينهم، وربما يتفق ذلك مع مقولة المؤرخ الصيني سي ما تشيان 'بالبحث المتعمق في العلاقة بين الطبيعة والإنسان، وفهم ما طرأ من تغيرات منذ العصور القديمة حتى اليوم، يمكن أن يصل الفرد إلى فلسفة خاصة به'. وطبقاً لهذه المقولة، توصف الشؤون الإنسانية بأنها بعيدة عن التقيد الكامل بـ"القواعد"، فالسلوك البشري والعلاقات البشرية دقيقة للغاية وغامضة ومتغيرة ويصعب التكهّن بها. وبالتالي، بدون أسلوب المنظور الأدبي الواسع، من يجرؤ على التصريح بالاقتراب من حقيقة وأسرار هذه الأمور؟" انظر: شي ين خونغ، "أسلوب المنظور الأدبي والتعريف بالروح الأمريكية"، "مجلة جيانغ خاي العلمية"، عدد 4، 2014، ص 24.

بحسب وجهات نظر العديد من اليابانيين، خلال أكثر من ستين عامًا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أي حيث ذاع صيت الأنظمة الاقتصادية الليبرالية الدولية والقوة الأمريكية، اتبعت اليابان توجهات تسعى إلى النزعة السلمية والرخاء التجاري بالاعتماد على مبدأ "بناء الدولة استنادًا إلى التجارة"⁽¹⁾، واهتمت خارجيًا بالدعوة إلى حماية البيئة، وتفعيل المساعدات الإنمائية، وبدأت نشر الثقافة اليابانية، والسعي إلى قوة ناعمة دولية، ولكن تُرى كيف أثر ذلك في نهاية المطاف على اليابانيين؟ نجيب بأن اليابانيين يواجهون اليوم بعض الأوضاع والتوجهات الرئيسية، نذكر منها ما يلي: تراجع الاقتصاد على مدار أكثر من عشرين عامًا، وانكماش الأسواق التجارية العالمية بشكل كبير، وتراجع القوة الأمريكية بشكل ملحوظ، وتزعزع مصداقية الحماية الأمريكية لليابان، وتدهور البيئة العسكرية اليابانية (وفوق هذا لقد صعدت مكانة اليابانيين التبعية بعد الحرب من تعصبهم وتشككهم)، وانخفاض مكانة اليابان الدولية انخفاضًا ملحوظًا، في حين ارتفعت القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية وارتفع تأثيرها الدولي. وفوق هذا كله، من المتوقع أن تصبح هذه الأوضاع والتوجهات قضايا بنيوية ممتدة وليست مجرد قضايا ظرفية مؤقتة. وبالتالي فإنه من السهل جدًا في ظل هذه الظروف أن يستمع اليابانيون ويتقبلوا إرشادات وتشجيعات الجناح اليميني، ومن السهل أيضًا أن يبدؤوا التفكير في قبول تغيير توجهات الدولة اليابانية طبقًا لرغبات الجناح اليميني.

وفي نفس السياق، هناك نقطتان مهمتان جدًا من بين التوجهات الفكرية الصينية التي تستحق التأمل: النقطة الأولى هي صعوبة الوصول إلى تفاهات مشتركة حول خطورة تزايد التوجه اليميني والديمقراطي والعسكري لليابان كـ "دولة طبيعية" (تتمتع بحقوق الدول الكبرى). ويُقصد بـ "الصعوبة" هنا قبول عدد كبير من اليابانيين توجهات الدولة الجديدة التي يشجعها الجناح اليميني بعد العيش أكثر من ستين عامًا في مُط للحياء من أبرز خصائصه الليبرالية والنزعة السلمية والفردية، كما أنه في ظل نهضة وتعظيم الدولة الصينية، وانكماش القوة الأمريكية، والتزعزع التدريجي لمصداقية الحماية العسكرية الأمريكية، تكون هناك الحاجة إلى تحفيزات أمنية خطيرة، تأتي أولاً من الجانب العسكري البحري والجوي وما يُعرف بـ "المجال البحري".

1- Richard Rosecrance, The Rise of Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World, New York: Basic Books, 1985.

أما النقطة الثانية فهي تتعارض بشكل أكبر مع المنطق، ففي ظل القضايا اليابانية والعلاقات الصينية اليابانية في الوقت الراهن، نسي الكثيرون الطبيعة التفاعلية وآليات التفاعل التي تتميز بها السياسة الدولية، الأمر الذي قد أكد عليه كارل فون كلاوزفيتز كطبيعة أصلية في الحروب بعد بحثه ودراسته لهذا المجال. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم الدول الكبرى تؤمن، بخلاف الصين واليابان، بأن المواجهات الصينية اليابانية التي استمرت لسنوات عديدة، وخاصةً تلك التي اندلعت منذ سبتمبر عام 2012، قد أثارته في البداية الحكومة والقوى اليمينية اليابانية، بمعنى آخر كانت بسبب التصرفات الاستفزازية التي قامت بها اليابان محاولةً تغيير الواقع، وبالتالي فإن تصعيدها وزيادتها واستمرارها يرجع إلى التفاعل بين الصين واليابان. فعلى أن ننتبه إلى هذه النقطة جيداً عند بناء توجهاتنا الفكرية وصياغة استراتيجياتنا وسياساتنا، كما ينبغي علينا أن نسعى قدر المستطاع إلى إقناع والتأثير في معظم دول العالم استناداً إلى مبادئنا ومصالحنا الشرعية.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك توجهان آخران ينبغي أن ندرجهما بين التوجهات الفكرية التي ينبغي تعديلها. أولاً: هناك العديد ممن يتابعون ويناقدون تغير الأوضاع السياسية الداخلية وراء المواجهات الصينية اليابانية من جانب واحد، حيث يتابعون ويناقدون الجانب الياباني ويغفلون الأوضاع الداخلية الصينية. تُعد نهضة الروح القومية بصورة قوية من الخصائص التي تتميز بها الصين في الوقت الراهن، التي تضيف قوة جديدة على الصين ليس في الحاضر فقط بل في المستقبل أيضاً، ولكنها من الناحية الأخرى تزيد من الصعوبات التي تواجهها الصين. والأمر الذي يرتبط بذلك ارتباطاً وثيقاً هو التطور السريع للإعلام الصيني وتنوعه المتزايد. وفوق هذا تتنوع الجهات والهيئات الحكومية بشكل متزايد، وربما هذا أمر لا يرتبط بقضيتنا، إلا أنه أصبح هناك صعوبات أكبر مقارنةً بالماضي أمام توحيد التوجهات وتحقيق التنسيق الشامل بين الجهات المختلفة. وتظهر هذه الأمور بصفة خاصة في السياسات الخارجية الصينية المتعلقة بالقضية اليابانية. ولذلك ينبغي أن نتأمل ونقيّم هذه النقطة جيداً، وإلا فلن نتمكن من معرفة مدى قوة المواجهات الصينية اليابانية، وسوف يكون من الصعب تقدير الجهود الداخلية المطلوبة لمعالجة الصعوبات التي تواجهها العلاقات الصينية اليابانية.

ثانيًا: يهتم الكثيرون بالقوة فقط، مما يعكس عدم الاستيعاب الواضح لمدى أهمية كل من القوة والصداقة والقدرة، تلك العناصر الثلاثة التي لا غنى عن أي منها لتحقيق إنجاز حقيقي، ولا نلاحظ ذلك على صعيد العلاقات مع اليابان فحسب، بل نجد في جميع الأنظمة الحاكمة للعلاقات الخارجية الصينية بصفة عامة. وبالإضافة إلى ذلك، نجد العديد يرددون مصطلح "القوة الناعمة" وإن كانوا لا يهتمون به اهتمامًا جادًا خاصة على صعيد العلاقات الصينية اليابانية. فمنذ أن اندلعت المواجهة مرة أخرى بين الصين واليابان بسبب إعلان الحكومة اليابانية "تأميم" جزر دياويو بصفة غير قانونية في سبتمبر عام 2012، تساءلنا: هل تستمر الصين في التمسك بعملها المستمر والجاد مع الشعب الياباني؟ ولا نغفل أن التقصير في هذا الجانب يرتبط بقضية فكرية أخرى، فكم تجاهلنا ما تسببه اليابان من تعقيدات في الرأي العام والسياسات باعتبارها دولة ذات نظام ليبرالي ديمقراطي.

فقد تحدى رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي العدالة العالمية بزياراته إلى ضريح ياسوكوني، وقد صعد ذلك أيضًا من المواجهات الصينية اليابانية والكورية اليابانية، وقد قوبل بالتنديد الدولي الواسع وانتقاد الرأي العام العالمي من قبل حكومات جميع الدول الكبرى، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية. أما بالنسبة للصين، فقد وفر ذلك فرصة استراتيجية (أو على الأقل تكتيكية) مهمة. منذ أن اندلعت المواجهات الجديدة بين الصين واليابان في سبتمبر عام 2012، "تشاركت" البلدان في حق "المبادرة بالقتال" على المستويات العسكرية وشبه العسكرية وأيضًا الدبلوماسية. ولكن تغير اليوم هذا الوضع بعد زيارات شينزو آبي إلى ضريح ياسوكوني، فأصبح حق المبادرة الدبلوماسية الآن للصين. وبالتالي ينبغي الآن في ظل هذه الظروف الجديدة التمسك بالنزاع على جزر دياويو وأيضًا بحر الصين الشرقي، إلى جانب استغلال الوسائل المواتية والوقت المناسب للقيام بالتعديلات في هذه المبادرة الصينية، مع الانتباه بشكل أكبر للجهود الدبلوماسية والتصريحات ذات الصلة التي قد برزت بشكل كبير في الفترات الأخيرة. الأمر الذي يستوجب العمل طبقًا للتوجهات الفكرية والوسائل التطبيقية المعروفة عند دنغ شياو بينغ، أي الانتباه إلى البيئة المحيطة والفاعلية الحقيقية والنتائج الملموسة، بالإضافة إلى الاهتمام وبذل الجهود الكبيرة لتوسيع قدر اعتراف وتقبل المجتمع الدولي والرأي العام بالأوضاع والتصريحات الدبلوماسية الصينية ذات الصلة. وينبغي في هذا السياق الابتعاد عن الانغماس فيما هو

عادي أو بدائي، وتجنب محادثة الذات دون الانتباه إلى تحقيق النتائج.

في ظل الظروف الجديدة، يتوجب على الصين القيام ببعض التعديلات المناسبة في استراتيجياتها وسياساتها حول النزاع الخاص بقضية جزر دياويو. ويتطلب ذلك إلقاء الضوء على سؤال مهم: ما هي الدوافع وراء "تعبئة" اليابان لثورتها على التاريخ، وقيامها بتعديلات دستورية راديكالية والمواجهات ضد الصين؟ إذا حاولنا الإجابة بالنظر إلى الفترة الأخيرة، فسنجد أن هذه الدوافع الأساسية تعود إلى تصرفات شينزو آبي و"الضغوط الخارجية" الصينية. والمقصود بهذه "الضغوط الخارجية" الصينية هو النزاع الصيني ضد اليابان، الذي يجب أن يغير تركيزه، وهذا ما حدث بالفعل، حيث يركز من الآن فصاعداً على منع تصرفات شينزو آبي وما تثيره من ضجة داخل البلاد وخارجها في الفترة القادمة، والسعي قدر المستطاع لعزل شينزو آبي بدرجة كبيرة كما نجحت الصين منذ عدة سنوات في عزل جونيتشيرو كويزومي بعد زيارته المتكررة لضريح ياسوكوني. ويعتمد ذلك في الحقيقة على ما تتطلبه الظروف وما تقدمه من تسهيلات للتخفيف من "الدوافع الصينية" المذكورة سلفاً بالدرجة والوسيلة المناسبة.

وبالتالي، ينبغي على الصين الآن أن تقوم بالآتي:

- (1) إعادة الملاحاة حول جزر دياويو المعلنة السيادة إلى حالتها الطبيعية، وتعديلها بالشكل المناسب، مع المنع الصارم للاشتباكات العسكرية بين الصين واليابان فوق بحر الصين الشرقي.
- (2) المرونة والتوقف المؤقت عن التفعيل "الكامل" لمنطقة الدفاع الجوي الصينية فوق بحر الصين الشرقي، خاصةً تلك القواعد المتعلقة بالطائرات المدنية الأجنبية.
- (3) مواصلة الامتناع عن عقد لقاءات صينية يابانية رفيعة المستوى مع شينزو آبي، مع محاولة استعادة الاتصالات الدبلوماسية الصينية اليابانية رفيعة المستوى التي ظلت متوقفة منذ صيف عام 2013، ما يساعد على تجنب تصعيد المواجهات بين البلدين إلى

(4) الإعلان الصريح عن المنشآت العسكرية الصينية، فهذا الأمر لا يؤثر على العلاقات مع اليابان فحسب بل يؤثر أيضاً على الوضع العام للدبلوماسية والعلاقات الصينية الأمريكية. فكيف يمكن كبح التصعيد الخطير لـ "نظرية التهديد العسكرية الصينية" قدر المستطاع وتحويلها إلى منافسة عسكرية واستراتيجية جادة؟ أو بمعنى آخر، كيف يمكن تحقيق التوازن بين آمال الشعب الصيني نحو تعزيز القوة العسكرية أو الأنشطة العسكرية الاستراتيجية الصينية والمتطلبات الدبلوماسية الاستراتيجية الصينية المعقدة؟⁽²⁾.

(5) استغلال قلق الولايات المتحدة الاستراتيجي من تراجع شينزو آبي، لتغيير موقف الولايات المتحدة الأصلي الذي كان متعاطفاً ومنحازاً لليابان (كما ظهر في بيان وزير الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في 18 يناير 2013⁽³⁾)، في محاولة للإسهام في منع أو حتى كبح تراجع اليابان في القضايا التاريخية وتعديلاتها الدستورية الراديكالية.

1- تُعد السيطرة على المواجهات وتجنب تصعيدها إلى اشتباكات عسكرية مسألة غاية في الأهمية. قبل ثلاثة أسابيع من زيارة شينزو آبي ضريح ياسوكوني، كتب الباحث مخاطباً أحد الباحثين الأجانب في بريد إلكتروني الآتي: "لا يمكن حل هذا النزاع ولا حتى في المستقبل البعيد، وبالتالي فإن السيطرة على المواجهات الصينية الأمريكية وتجنب تصعيدها إلى اشتباكات عسكرية هي المهمة الواقعية الوحيدة القابلة للتحقيق أمام كل من بكين وطوكيو وواشنطن. ولكن هذه المهمة ليست بالسهلة، إذا أخذنا في الاعتبار الدوافع الداخلية والخارجية، والعداء والمواجهات الصينية اليابانية الخطيرة الحالية، والخطر المتزايد لاندلاع الصراعات بين البلدين". "ولهذه الأسباب، نجد أن هذه العواصم الثلاث قد تقوم بتعزيز الوعي نحو محاولة السيطرة على المواجهات. ولكن مع الأسف، نظراً للغياب التام للاتصالات على المستوى الدبلوماسي والدفاعي، والتأثر بالرأي العام القابل للاشتعال، لن تسير الجهود للسيطرة على المواجهات على قدم المساواة بين طرفي المواجهة". "المستقبل القريب غير معلوم، ولكن مصالح منع الاشتباكات العسكرية كبيرة جداً بالنسبة لكل من اليابان والصين والولايات المتحدة. فما هي هذه المصالح؟ القدر المحدود من السلم بين دولتين كبيرتين في شرق آسيا وحتى بين الصين والولايات المتحدة، بالإضافة إلى أن لكل من الحكومة الصينية واليابانية أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم فإن من الممكن الوصول إلى حالة من السلم البارد أو الحرب الباردة بين الصين واليابان في المستقبل القريب".

2- انظر: شي ين خونغ، "الأوضاع السياسية العالمية الحالية وأفق العلاقات الصينية الأمريكية"، "أبحاث استراتيجية"، عدد 3، 2013، ص-9-11.

3- صرحت هيلاري كلينتون قائلة: "أشدد على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية حول جزر سينكاو (جزر دياويو) ومسؤولياتنا المتفق عليها بحسب المعاهدات. كما صرحت قبل ذلك أكثر من مرة، أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تعلن عن موقفها حيال قضية السيادة على هذه الجزر (جزر دياويو)، ولكننا نعترف بأنها تخضع للإدارة والسيطرة اليابانية، ونرفض أية تصرفات فردية تسعى للإضرار بالإدارة والسيطرة اليابانية. انظر:

"Hillary Rodham Clinton, "Remarks With Japanese Foreign Minister Fumio Kishida After Their Meeting", Secretary of State, Washington D.C., January 18 2013, <http://www.State.gov/secretary/20092013clinton/rm/2013/01/203050.htm>

تجدر الإشارة هنا إلى نقطة مهمة، وهي أن الأزمة الدولية الخطيرة التي سقط فيها شينزو آبي بسبب زيارته إلى ضريح ياسوكوني نسبية، يمكن أن نعتبرها مؤقتة؛ لأنه يمكن أن يعدلها، فعلى الرغم من أن شينزو آبي يعتمد على الجناح اليميني، إلا أن آبي واليمين الياباني وحتى العالم بأكمله أصبح يعتمد بشكل غير مسبوق على الولايات المتحدة على المستويين الاستراتيجي والدبلوماسي. وفي الواقع، فإن أكبر الصعوبات الدبلوماسية أمام شينزو آبي هي رد الفعل المتوقع من المجتمع الدولي حيال ما يحلم به من تعديلات دستورية راديكالية مستقبلية. وبالإضافة إلى ذلك، تتسبب المواجهات في بحر الصين الشرقي في ردود أفعال دولية طويلة المدى حيال الصين؛ لأنه في ظل ارتفاع القوة العسكرية الصينية على المدى المتوسط والطويل، ونهضة المشاعر القومية لدى الشعب الصيني، سوف تقوم الصين عاجلاً أو آجلاً بذلك العمل التاريخي الضخم الذي ظل يثير قلق الولايات المتحدة وشركائها الاستراتيجيين، ألا وهو التوسع المحدود للصين في الفضاء الاستراتيجي المسلّم به بالنسبة لها خارج مجالها البحري الضيق. ولذلك لا ينبغي المبالغة في تقدير الظروف الدبلوماسية المتميزة التي تمتعت الصين بها فجأة أو "جلبتها" لها زيارات شينزو آبي إلى ضريح ياسوكوني.

رابعًا: تطلعات حول العلاقات الصينية اليابانية

تحتل اليابان مكانة مهمة للغاية داخل الدبلوماسية الصينية؛ لما تتمتع به من هوية مزدوجة، فهي دولة كبرى تحافظ على علاقات مع الصين من ناحية، وأيضًا من الدول المجاورة للصين من الناحية الأخرى. ومن هنا تظهر أهمية اليابان الكبيرة في الدبلوماسية الصينية. فرغم التناقضات والاحتكاكات المستمرة بين البلدين حتى عند محاولات الصين لمعالجة المواجهات بين الطرفين، لكن يجب أن ننتبه أيضًا إلى أن العلاقات الصينية اليابانية لا تقوم على التنافس فحسب، بل هناك أيضًا أنواع من التعاون. وفي ظل هذه الظروف، يجب على الصين أن تؤكد على أهمية الأوضاع الداخلية والخارجية معًا. صحيح أن الصين لديها أسواق، لكنها في حاجة إلى الاستفادة من اليابان أيضًا، فالصين تتمتع بفضاء كبير يمكن استغلاله، وإذا أرادت تحقيق "أهداف المئويتين"⁽¹⁾ خلال العقود القادمة ينبغي عليها تحقيق الاستقرار للعلاقات الصينية اليابانية واستغلالها بشكل سليم. وبالإضافة إلى ذلك، تُعد اليابان من الدولة المجاورة المهمة للغاية بالنسبة للصين، وبالتالي فإن تحقيق الاستقرار مع اليابان يساعد الصين بشكل كبير في عملها الدبلوماسي مع دول الجوار.

على خلفية ما ذكرناه سلفًا، يمكن للصين تطوير العلاقات الصينية اليابانية في المستقبل بالأخذ في الاعتبار بعض الجوانب الآتية:

أولًا: يجب استيعاب الوضع العام للعلاقات، والتزام الصبر، والسعي لخلق فرص لحل النزاعات على سيادة الأراضي من خلال المحادثات، والحفاظ على الفرص الاستراتيجية التي توفرها المرحلة. ويُعد حفاظ الصين على مفهوم واسع وشامل للوضع العام، مهمًا للغاية بالنسبة للصين في نزاعها مع اليابان، كما يجب أن تعالج الصين العلاقة بين مكاسبها التنموية ومكاسب حماية سيادة الدولة معاملةً جيدةً، حتى تدرك جيدًا أن المكاسب

1- "أهداف المئويتين" هي أهداف تم طرحها للمرة الأولى في المؤتمر الوطني الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني، ثم تم التأكيد عليها في المؤتمر الثامن عشر، وهي تضم الآتي: أولًا، مضاعفة إجمالي الناتج المحلي الصيني ومتوسط دخل الفرد في المدن والقرى عما كان عليه في عام 2010، وبناء مجتمع رغيد يعود بالنفع على أكثر من مليار مواطن بحلول عام 2020، الذي يصادف ذكرى مرور 100 عام على تأسيس الحزب الشيوعي الصيني. ثانيًا، بناء دولة اشتراكية حديثة تتمتع بالرخاء والديمقراطية والانسجام الحضاري بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، الذي يصادف ذكرى مرور 100 عام أيضًا على تأسيس جمهورية الصين الشعبية.

التنموية تمثل أهم المكاسب الأساسية للدولة. ولكن التصلب الشديد في قضية السيادة يجعل من المستحيل أن تصل كل من الصين واليابان إلى حلول للنزاعات بين البلدين حول سيادة الأراضي على جزر دياويو على المدى القصير. ولذلك يجب علينا أن نضع أهدافاً بعيدة المدى، ونسعى لخلق فرص للمحادثات، وأن نمد هذه العملية لمزيد من الوقت.

من الواضح أن اليابان تستغل قضية السيادة كدافع لعرقلة التنمية الصينية. ولذلك يجب أن تواجه الصين ذلك بهدوء، وأن تستعد للمقاومة على أسس مبررة. كما ينبغي على الصين التمييز الصارم بين طبيعة التصريحات والأفعال اليابانية الاستفزازية، وأن تتحرى الحذر الشديد والدراسة الدقيقة حول القضايا المبدئية المتعلقة بالسيادة. فعادةً ما يستغل المسؤولون السياسيون اليابانيون الأساليب اللغوية في استفزاز الصين، وبالتالي أحياناً ما تكون الوسيلة المثلى للرد هي المعالجة الباردة. تتميز الصين بوضع جيد فيما يتعلق بقضية جزر دياويو، ويمكنها أن تحقق الاستقرار للوضع الراهن إذا استمرت على مبدأ "عدم إثارة النزاعات دون الخوف"، والتزمت الصبر، وحافظت على ما حققتة من إنجازات، وتمسكت بالإجراءات الطبيعية لحماية السيادة وتطبيق القانون، وحافظت على منجزات المبادرة على المستوى الدبلوماسي. إن المرحلة التي تشبث بها الصين الآن تمثل مكسباً زمنياً، فمسألة المحادثات المستقبلية بين الصين واليابان مسألة وقت، وبالتالي فإن استيعاب الوضع بصفة شاملة، وتجنب أية تصرفات فجائية، سوف يعود بالنفع للصين.

ثانياً: يجب أن تقوم الصين بإسهامات في المجال الدبلوماسي مع الدول المجاورة. والحقيقة أن العلاقات بين الصين واليابان تعتمد على العلاقات الصينية الأمريكية. فالولايات المتحدة هي التي تصنع الظروف، وهما أنها صنعت هذا الوضع؛ فلا يمكن للصين أن تتقرب منها أي شيء. ولكن علينا أن ننتبه إلى المخطط الاستراتيجي الأمريكي، فالولايات المتحدة تريد جعل الصين واليابان تنغمسان في نزاعات طويلة حتى تستطيع تحقيق هدفها المزدوج، ألا وهو تقييد الصين والسيطرة على اليابان من خلال استغلال محاولات كل طرف لاستنزاف الآخر. ولذلك ربما تختار الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب اليابان في النزاع الصيني الياباني على سيادة الأراضي، وإن كان من المفروض أيضاً أن تهتم بالجانب الصيني. وعلى الرغم من أن هناك اختلافات هيكلية تبرز بشكل متزايد بين الصين والولايات المتحدة في الوقت الراهن، إلا أن الظروف مواتية لتأسيس نمط جديد

من العلاقات بين الدول الكبرى، فالولايات المتحدة تسعى لتقييد الصين من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك خط أحمر استراتيجي واضح جداً يجنبها الدخول في نزاعات عسكرية شاملة ضد الصين. ولذلك ينبغي على الصين أن تعزز من علاقات التعاون بينها والولايات المتحدة في مجالات متعددة، فتحسين العلاقات الصينية الأمريكية، يجنب الصين الخطر الياباني. ولا ننسى أن هناك مشكلات بين كوريا واليابان حول السيادة على بعض الأراضي أيضاً، وأن هذه النزاعات استمرت بين البلدين لفترات طويلة، وبالتالي ينبغي أن تفكر الصين في الاتحاد مع كوريا لفرض مزيد من الضغوط على اليابان.

ثالثاً: على المستوى العسكري، لا يمكن سواء للصين أو اليابان إثارة نزاعات عسكرية شاملة في المرحلة الحالية، ومع ذلك ينبغي على الصين أن تستغل الوقت لتقوم باستعدادات جيدة في مواجهة النزاع العسكري ضد اليابان كوسيلة لحل النزاعات على سيادة الأراضي بين البلدين. فعلى سبيل المثال، ينبغي على الصين أن تعزز من قواها العسكرية في مواجهة النزاع الحالي على بحر الصين الشرقي؛ لأنه لا يمكن الاكتفاء بالمقارنة بين القوة العسكرية لدى الصين واليابان فقط، فهناك أيضاً العنصر الأمريكي. وإذا قارننا بين القوة الصينية واليابانية، سنجد أن الصين أقل من اليابان في بعض المجالات، فعلى سبيل المثال تُعد القوة البحرية الصينية وقدرات المراقبة الاستراتيجية عن بعد لديها أضعف من تلك التي تملكها اليابان. ولكن تتميز الصين أيضاً بنقاط قوة، فهي أقوى من اليابان من حيث القدرة على الهجوم الاستراتيجي؛ لذلك ينبغي عليها أن تقوم بالاستعداد الجاد على المستوى العسكري.

إذا نظرنا إلى ما تطورت إليه الأوضاع في الوقت الراهن، فنجد أن من المستحيل أن تعود العلاقات الصينية اليابانية إلى ما كانت عليه في سبعينيات القرن العشرين، ولا يجب أن نتوهم أنها يمكن أن تعود إلى وضعها في الثمانينيات، حيث كانت العلاقات تقوم على التعاون الاقتصادي بشكل أساسي، فالعلاقات الصينية اليابانية المستقبلية سوف تكون مزيجاً من التعاون والاحتكاك، وربما تتغير ما بين علاقات تقوم على الاحتكاك بشكل أساسي والتعاون بشكل ثانوي أو العكس. وهناك بالتأكيد فضاء واسع نسبياً للتعاون بين البلدين، على سبيل المثال التعاون الإقليمي. ففي عام 2013، لاحظنا بوادر لارتفاع التعاون التجاري بين البلدين. وبالتالي فإنه لا غنى لليابان عن الصين على مستوى

التعاون الاقتصادي الثنائي، ولكن لا ينبغي أن تتوهم الصين أن التعاون يمكن أن يعود إلى ما كان عليه في الماضي. الأمر الذي يتطلب من الصين تغيير مفاهيمها، فلا يجب عليها أن تواجه الواقع الحالي استناداً إلى مفاهيمها القديمة، بل ينبغي عليها استيعاب الوضع الجديد جيداً، ثم البحث عن فكر جديد يتناسب مع المرحلة، يتحول من الاهتمام بعلاقات الصداقة قديماً إلى الاهتمام بالمصلحة، فيجب أن تصبح الصين أكثر واقعية، وأن تتحول إلى الاهتمام بالمصلحة والتنمية، والتفكير في "الفصل بين السياسة والاقتصاد".

إذا تطلعنا إلى مستقبل العلاقات الصينية اليابانية، فسوف نلاحظ بعض التوجهات المتوقعة: (1) سوف يستمر ذلك المزيج من النزاع والتعاون في العلاقات بين الصين واليابان، وإن كان للنزاع النصيب الأكبر. (2) من المتوقع أن تتجه العلاقات الصينية اليابانية نحو التهدئة، ولكن ذلك في حالة توفر الفرصة المناسبة وبعض الظروف المحددة. ولا يمثل "النزاع على الجزر" مجمل العلاقات الصينية اليابانية، فإذا نظرنا إلى العلاقات بين البلدين بشكل شامل، سنجد أنه هناك احتمالية لعودة العلاقات بين البلدين إلى مسارها الطبيعي. كما أنه على المستوى البعيد، لن تستطيع النزاعات التأثير على مجمل العلاقات الصينية الأمريكية في ظل جهود البلدين على المستوى الدبلوماسي والمستويات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن احتمالية نشوب الصراعات بين البلدين وخاصة الصراعات العسكرية ليست كبيرة.

والجدير بالاهتمام أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت بعض الأحداث الحساسة، على سبيل المثال، صادف عام 2014 الذكرى المائة والعشرين لاندلاع الحرب اليابانية الصينية الأولى، كما صادف عام 2015 مرور سبعين عاماً على انتصار الصين واستسلام اليابان في حرب المقاومة ضد اليابان، كما سوف تُقام الانتخابات البرلمانية اليابانية في عام 2016. ومن المتوقع خلال السنوات الثلاث المقبلة أن تستغل اليابان بعض الفرص للعمل على عرقلة التنمية الصينية. كما أنه لن يتغير التوجه اليميني السياسي الياباني، ولن تتوقف خطوات اليابان نحو التعديلات الدستورية. ولم تعد قضية ضريح ياسوكوني قضية تاريخية فحسب، بل أصبحت ورقة تستغلها اليابان لعرقلة التنمية الصينية.

ومن الناحية الأخرى، لن يتغير هدف اليابان لأن تصبح "دولة طبيعية" من خلال تدمير الأنظمة الدولية في أعقاب الحرب، كما أنها لن تتوقف عن عرقلة التنمية السلمية الصينية،

ولن تتخلى عن تطلعاتها لأن تقود القارة الآسيوية بالاعتماد على الولايات المتحدة، بل لأن تصبح دولة كبرى عالمياً على المستويين السياسي والعسكري، ولن تتوقف عن محاولاتها لبناء "شبكة لتطويق الصين" اعتماداً على دول منطقة جنوب شرق آسيا والهند وأستراليا.

أما في المجال العسكري، فيتمثل هدف اليابان الأساسي في بناء قوة عسكرية تتوافق مع قوتها الاقتصادية، وتستطيع أن تضمن مصالحها عالمياً، وأن تكون منافساً مكافئاً للصين. وبالتالي فإن من المتوقع أن تقوم اليابان بتعديل "دليل الدفاع والتعاون الياباني الأمريكي"، وتقوم برفع الحظر على حق الدفاع الجماعي عن النفس، وتحويل قوى الدفاع الجماعي إلى "جيش للدفاع الوطني"، والاستعداد بالقوة الصلبة لتلبية معايير القوى الكبرى. وعلى مستوى البناء العسكري، سوف تسعى اليابان لتعزيز دور الثورة المعلوماتية، والتسلح بالأسلحة الثقيلة والأسلحة المستخدمة عن بعد. وعلى الرغم من أن اليابان قد تتعرض لبعض الصعوبات والعراقيل على مستوى ما تتمتع به من أسلحة هجومية استراتيجية، فإنها سوف تبذل الجهود الكبيرة في مجال بناء القوة التقليدية، حتى تنمي قوة عسكرية مواكبة للعصر. ولقد قامت اليابان بإجراءات مهمة عديدة خلال السنوات الأخيرة خاصة في الحروب المشتركة، ولا تزال بعض الاستعدادات الملموسة قيد التنفيذ، الأمر الذي يتطلب من الصين الحذر الشديد.

تم نشر هذه الدراسة في العدد الثاني من "المجلة العلمية اليابانية" لعام 2014.

القضية الحدودية بين الصين والهند: دراسة تحليلية من
منظور نظرية الألعاب
سوي شين مين



ملخص الدراسة: تعد التفاعلات بين الصين والهند في المناطق الحدودية نوعاً من الألعاب الديناميكية. والحقيقة هي أن الأوضاع الحدودية التي قد تبدو متشابهة أو متقاربة، تحمل في مكوناتها توازنات استراتيجية مختلفة تشمل الآتي: التوازن الاستراتيجي الخالص (pure equilibrium) في نموذج "الصقر والحمامة"، والتوازن المختلط (equilibrium mixed) في استراتيجية "العين بالعين"، والتوازن الترابطي (equilibrium correlated) في ظل آليات التنسيق. ويظهر "التأثير الامتدادي" بشكل واضح في اللعبة الحدودية بين الصين والهند، والذي عمل على كبح تصاعد التوتر أو انتشار الأزمات الحدودية. ولكن نظراً للتباين الواضح بين الصين والهند حيال القضية الحدودية، والافتقار إلى الثقة المتبادلة، وتأثير الأوضاع السياسية الداخلية في كلا البلدين، يصبح من الصعب وصول البلدين إلى حل مناسب بشأن النزاعات الحدودية في المستقبل القريب، حيث ستشهد المناطق الحدودية بين الصين والهند أزمات جزئية في ظل التواجد المسلح لدى البلدين. وإذا توسعنا في العلاقات الصينية الهندية بشكل شامل، فسنجد أن التعاون التنافسي في ظل نموذج الألعاب غير التعاونية سوف يصبح من أهم الخصائص التي تتميز بها العلاقات الثنائية بين البلدين.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الصينية الهندية؛ النزاعات الحدودية؛ التفاعل الاستراتيجي؛ التوازنات.

الباحث: سوي شين مين، أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تشونغ يوان للتكنولوجيا، وأستاذ زائر بقسم العلوم السياسية بجامعة فرجينيا الأمريكية.

عادةً ما ترجع الأزمات الأمنية بين طرفين ما إلى غياب الثقة المتبادلة بينهما، والصعوبة التي يواجهها كل طرف في التأكد من النية الحقيقية وراء أفعال الطرف الآخر، وبالتالي عادةً ما ينظر أحد الطرفين إلى الإجراءات الدفاعية عند الآخر على أنها إجراءات هجومية ضده⁽¹⁾. ولا تخلو الأزمات الأمنية والنزاعات الحدودية بين الصين والهند من هذه المعضلة. فعلى الرغم من أن الدولتين اتخذتا تدابير رقابية في المناطق الحدودية منذ تسعينيات

1- See: Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma", World Politics, Vol. 30. No. 2, 1978, pp.167 - 214.

القرن العشرين، كما يتمتع صانعو القرارات من الطرفين برؤى سياسية استطاعت أن تمنع النزاعات الحدودية عن التأثير في مجالات التعاون الأخرى والإضرار بتطور العلاقات الثنائية بين البلدين، إلا أن القضية الحدودية كانت أحد العناصر المتوترة في العلاقات بين البلدين، كما أنها غالباً ما تشهد الخلل بل حتى "الأزمات" مع تقلب الأوضاع السياسية الداخلية في الهند⁽¹⁾. وستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية: بما أن الأنواع المختلفة من التفاعل بين الدول ترتبط بعناصر مختلفة تشمل تحديد المصالح، واختيار الاستراتيجيات، والقدرة على المساومة، وبناء الثقة، وتبادل المعلومات، إذن فأى منها ستطبق على التفاعل بين الصين والهند في لعبة النزاع الحدودي؟ وما هو الدور الذي تلعبه الآليات أو التدابير الرقابية المطبقة في المناطق الحدودية بين الصين والهند؟ وكيف يمكن تقييم أفق المحادثات الصينية الهندية حول القضية الحدودية؟ سوف تسعى الدراسة لتحليل ما سبق من منظور نظرية الألعاب غير التعاونية.

1- تحولت "النزاعات" إلى سمة طبيعية من سمات التفاعل بين الصين والهند في المناطق الحدودية بسبب المفارقات بين البلدين حيال القضية الحدودية، وتشير كلمتا "خلل" و"الأزمات" هنا إلى درجة وطبيعة تصاعد النزاع بين الطرفين. وعلى هذا الأساس، يمكننا أن نقول إنه من السهل أن تثير الأوضاع السياسية والإعلامية الهندية ذلك الخلل أو الأزمات على الحدود الصينية الهندية.

أولاً: النماذج التطبيقية في لعبة النزاع الحدودي بين الصين والهند

على الرغم من أن اللاعبين في الألعاب غير التعاونية يفتقرون إلى اتفاقيات أو منظمات ملزمة ومقيدة، فإن التفاعل بين أطراف اللعبة والاستراتيجيات والحركات التي يقوم بها كل لاعب يؤثر في نتيجة اللعبة، حيث يقيّم كل لاعب نتيجة اللعبة بشكل مختلف، ويختار استراتيجيته طبقاً لحركات الطرف الآخر. وبالتالي يصبح التأثير المتبادل للاستراتيجيات جوهر تحليل نظرية الألعاب، حيث يتم مراقبة القرارات والتوازنات وراء تصرفات صانعي القرارات، أي دراسة علاقة التأثير المتبادلة بين القرارات والحركات في اللعبة⁽¹⁾. وسوف نستند إلى الفرضيات التالية لتحليل اللعبة الحدودية بين الصين والهند:

فرضية 1: يمكن أن تلجأ كل من الصين والهند إلى استراتيجيتين في مواجهة النزاع الحدودي بينهما، إما اختيار تعبئة الجيوش (mobilization، نشير إليها بالحرف M) أو تسريح الجيوش (demobilization، نشير إليها بالحرف D)، ونستبعد هنا حالة عدم الاحتكاك أو الحوار بين الطرفين في حال لجوئهما معاً إلى استراتيجية تسريح الجيوش (أي الحفاظ على البيئة الحالية الخالية من الألعاب). وإذا لجأ أحدهما إلى تعبئة الجيوش (ما يعني الدخول إلى المناطق المتنازع عليها بين الصين والهند)، فسوف ترتفع احتمالية وقوع أزمات بل حتى حروب حدودية بين البلدين، بينما ستخفض إمكانية عقد معاهدات حدودية لفصل الأراضي المتنازع عليها بشكل سلمي. وفي حال قرر الطرفان تعبئة الجيوش على حد سواء، فسوف تكون محصلة المكاسب المتوقعة بالنسبة لكل منهما، وفي حال قررا تسريح الجيوش، سترتفع احتمالية حل النزاعات الحدودية عن طريق المحادثات السلمية، وبالتالي تكون محصلة المكاسب المتوقعة بالنسبة للطرفين b موجبة. أما إذا قرر أحد الطرفين تعبئة الجيوش والدخول إلى الأراضي المتنازع عليها، بينما قرر الطرف الآخر تسريح الجيوش، وفشل هو نفسه أو أي طرف ثالث في إقناع الطرف الأول بالانسحاب من الأراضي المتنازع عليها، فستصبح محصلة المكاسب المتوقعة بالنسبة للطرف الذي طبق

-1 هذا ما يعرفه كل من توماس شيلينغ وروبرت أومان بـ "نظرية القرار التفاعلي".

استراتيجية تعبئة الجيوش a، وتصبح محصلة المكاسب المتوقعة بالنسبة للطرف الذي اختار تسريح الجيوش c. وسوف تحلل هذه الدراسة مختلف التوازنات الاستراتيجية المتوقعة.

فرضية 2: عندما تقوم كل من الصين والهند بتقدير مكاسب اختيارهما لاستراتيجية حدودية معينة، سيأخذان في الاعتبار مدى قدرة الاستراتيجية على حل النزاعات الحدودية والتأثير الامتدادي على الوضع الحدودي، أي أنهما سيميلان إلى خيار استراتيجي قابل للتنفيذ ويأخذ في الاعتبار عوامل الخصم. ومن المتوقع في هذه الحالة أن تؤثر دالة المكاسب على استراتيجية كل طرف في معالجة الأراضي المتنازع عليها. فمن ناحية نستبعد ما يتوقعه بعض المحللين الأجانب من نشوب حرب باردة في القارة الآسيوية⁽¹⁾ بسبب النزاعات الحدودية بين الصين والهند تشبه الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ومن ناحية أخرى يضعف إلحاح الطرفين لحل القضية الحدودية، بعبارة أخرى، لا تعتبر الدولتان حل النزاعات الحدودية مهمة عاجلة. ويجب عند اختيار استراتيجية حدودية معينة الأخذ في الاعتبار عوامل الامتداد على المستوى المكاني وتأثير التأخير على المستوى الزماني (نشير إلهما في البحث بمصطلح عوامل الخصم⁽²⁾ وهي ثلاثة عناصر أساسية: المكسب الاقتصادي (مشار إليه بالحرف d)، المكسب الأمني (متضمناً الأمن الداخلي، مشار إليه بالحرف e) والمكانة الدولية (مشار إليها بالحرف f). ويعتمد التفاعل بين الصين والهند في المناطق الحدودية على المقارنة بين دالة المكاسب على مستوى الأراضي وعوامل الخصم لاستراتيجية معينة (M/D). إذا كان $a > d + e + f$ ، فستتجه الدول المعنية إلى تعبئة الجيوش. أما إذا كان $b \leq d + e + f$ ، فستتجه الدول المعنية إلى تسريح

1- Bruce Sterling "The New Cold War: India and China are Picking up Where the US and Soviet Union Left off", Wired, May 2003. <http://www.wired.com/wired/archive/11.05/view.html?pg=4>; Jyoti Thottam "China vs. India: Will Rivalry Lead to War?" Time, November 2, 2009. <http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,1931739,00.html>; Jeremy Kahn "Why India Fears China", Newsweek, October 19, 2009. <http://www.newsweek.com/id/217088>; Jeremy Page, "Tension Grows between China and India as Asia Slips into Cold War", The Times, November 12, 2009. <http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/asia/article6913250.ece>

2- قمنا هنا بتعديل بسيط لـ "عوامل الخصم" المستخدمة في نظرية الألعاب (التي كانت تشير إلى درجة الصبر وقدرة التحمل وبعد النظر لدى اللاعبين): حيث تختلف الأراضي عن العملات لأنها لا تنخفض قيمتها بشكل مطلق، فلا يمكن أن تقل قيمة قطعة من الأرض مع انقضاء الزمن؛ ولذلك يعتمد صبر وقدرة تحمل الدول الأطراف في النزاع على دالات شاملة للربح والخسارة تشمل مجالات أخرى خارج مسألة الحصول على الأراضي (التوسع الزمني)، فهي تشمل المجال الاقتصادي والأمني والمكانة الدولية، وكلما ارتفعت قيم الدالة، يعني ذلك ارتفاع عوامل الخصم، وانخفاض مكسب الحصول على الأراضي.

الجيش، وستكون النتيجة إما التوصل إلى اتفاقية لفصل الأراضي من خلال المحادثات، أو الحفاظ على السلم البارد وسط التواجد المسلح للطرفين في المناطق الحدودية المتنازع عليها.

D	M	
a,c	0,0	M
b,b	c,a	D

جدول 1: اللعبة بين الصين والهند في المناطق الحدودية المتنازع عليها

لقد استخدمنا مصفوفة ثنائية لشرح "لعبة تعبئة الجيش" ودالة المكاسب لكل من الصين والهند في المناطق الحدودية المتنازع عليها. إذا اختارت الهند إحدى الاستراتيجيات من الأعمدة الموضحة في الجدول 1، واختارت الصين إحدى الاستراتيجيات الموضحة في صفوف نفس الجدول، فسوف تكون المكاسب الهندية هي الأعلى.

إذا كان $0 < c < b < a$ ، إذن نظرياً يصبح من الوارد أن تظهر جميع أنواع مصفوفات المكاسب، أي نجد توازنين استراتيجيين خالصين وتوازناً مختلطاً واحداً، ومن الواضح أن احتمال الحرب (M, M) هو أسوأ النتائج، وهو الذي يرتبط بنموذج "الصقر والحمامة". أما إذا كان $0 < b < a < c$ ، فسيظهر نموذج "معضلة السجينين"، وهنا يلقي خيار الحرب ترحيباً أكبر من تعبئة الهند الجيش وتسريح الصين الجيش وتعرضها للإهانة، وبالتالي يصبح الخيار M هو الاستراتيجية المهيمنة عند كل من الصين والهند. أما إذا كان $0 < b < c < a$ وأخذنا في الاعتبار عوامل الخصم غير المرتبطة بعامل الأرض، فستصل اللعبة إلى "طريق مسدود"، وعلى الرغم من أن الهزيمة أو الحفاظ على الوضع الراهن للنزاعات تمثل خياراً أفضل من فصل الأراضي المتنازع عليها بشكل سلمي، لكن يظل أيضاً خيار M هو الاستراتيجية المهيمنة لدى الطرفين. وبالتالي تتوقف النتائج التي تصل إليها اللعبة بين الصين والهند في المناطق الحدودية المتنازع عليها على استيعاب كلا الطرفين عوامل الخصم في المراحل المختلفة، وحسابهما للمكاسب والفوائد المحتملة من كل استراتيجية. ومن الواضح تطبيقاً أن التوازنات الاستراتيجية الخالصة والتوازنات المختلطة لن تستطيع حل النزاعات الصينية الهندية بشكل فعال، ويعود هذا من جانب

إلى تعقد القضية الحدودية وتوتر وحساسية العلاقات الصينية الهندية، ويتصل من جانب آخر بشكل وثيق بصعوبة التواصل المعلوماتي ووجود أزمة ثقة بين البلدين. ولكن مع وضع آليات تعزز بالثقة والتواصل والحوار بين البلدين فيما يتعلق بالمناطق الحدودية منذ التسعينيات، بدأ يتشكل تدريجيًا نوع من التوازن الترابطي (equilibrium correlated)⁽¹⁾ في اللعبة الحدودية بين الصين والهند، وسوف يتناوله البحث بشكل مفصل فيما بعد.

1- طرح روبرت أومان مفهوم التوازن (equilibrium correlated) للمرة الأولى في عام 1976. وفي توازن ناش يُعتبر اللاعبون فاعلين مستقلين، وقد أثبت أومان هذه الحقيقة: إذا اختار اللاعبون التحرك طبقًا لقواعد معينة اتفقوا عليها أو إشارات مشتركة لاحظوها، يظهر التوازن، وبالتالي تعود الفائدة على جميع اللاعبين.

ثانيًا: الخيارات الاستراتيجية في اللعبة الحدودية الصينية الهندية وطرق تقدير مكاسبها

مرت الألعاب الديناميكية الصينية الهندية في المناطق الحدودية بأربع مراحل مع تغير البيئة المحيطة: الأولى منذ بداية تأسيس الجمهوريتين حتى التمرد المسلح من القوى الرجعية العليا بالتبّت في مارس عام 1959، والثانية منذ عام 1959 حتى نشوب الحرب الحدودية في عام 1962، والثالثة كانت منذ انتهاء الحرب الحدودية حتى بداية التسعينيات، والرابعة منذ توقيع البلدين اتفاقية حول الحفاظ على السلم والأمن في منطقة خط السيطرة الفعلية حتى يومنا هذا. وتتميز كل مرحلة بتفاعلات مختلفة عن المراحل الأخرى. إن امتداد النزاعات الحدودية بين الصين والهند لأكثر من ستين عامًا دون الوصول إلى حلول، يدل على أن جميع الاستراتيجيات المستخدمة في اللعبة إما غير فعالة أو ضعيفة الفاعلية. وإذا نظرنا إلى المراحل المختلفة، فسيظهر لنا جليًا تطور التفاعل بين الصين والهند في المناطق الحدودية، فلاحظنا التحول من المواجهة والنزاع بل حتى الحرب إلى السلم البارد، ثم التحول إلى الحوار والمحادثات في ظل توفر المعلومات الكاملة، ولاحظنا تعديل الهند الواضح في استراتيجياتها وتصرفاتها. وإذا نظرنا إلى الاستراتيجيات المختلفة، فسنجد التحول من التوازن الاستراتيجي الخالص إلى التوازن الاستراتيجي المختلط، ثم التطور إلى التوازن الاستراتيجي الترابطي في ظل آليات للحوار والتنسيق.

المرحلة الأولى: وهي منذ مطلع عام 1950 حتى مارس عام 1959، حيث كان مركز التفاعل والاستراتيجيات في المناطق الحدودية مركزًا على المناطق الشرقية: كانت الهند تسيطر على المنطقة الشمالية من الخطوط الحدودية التقليدية والأراضي الصينية (المشار

إليها بـ"الأراضي المتنازع عليها"⁽¹⁾ جنوبي خط مكماهون، وكانت السمات المميزة لهذه المرحلة تعبئة الهند الجيوش لضم الأراضي المتنازع عليها، بينما كانت الصين تقف ساكنة، وكان توازن ناش الاستراتيجي الخالص (c,a) هو أكثر الخيارات العقلانية في اللعبة الحدودية بالنسبة للطرفين. ويمكننا تحليل هذا التوازن الاستراتيجي الخالص كالآتي:

في ظل الظروف التاريخية الخاصة، استطاعت "الاتفاقية الخاصة بالعلاقات التجارية والمواصلات بين منطقة التبت الصينية والهند"، والتعاون بين الصين والهند سواء في قضية "تبادل أسرى الحرب في كوريا الشمالية" أو مؤتمر باندونج، إخفاء الخلافات بين البلدين على سيادة الأراضي بشكل مؤقت؛ لأن العلاقات الصينية الهندية كانت في حالة من الصداقة "الوهمية" بسبب سوء الفهم بين الطرفين. فأولاً كان الأمن التقليدي يعد من أولويات الجانب الصيني، وكانت الصين ترى أن الاتجاهات الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية أهم نقاط تركيز استراتيجياتها، في حين لم يُدرج الخط الجنوبي الغربي ضمن أولويات الصين قط. بعبارة أخرى، لم تمثل الهند تهديداً أمنياً بالنسبة للصين. ثانياً، كان موقف الصين في القضية الحدودية ثابتاً، فعلى الرغم من أنها لم تعترف بشرعية "خط مكماهون"، إلا أنها لم تتعدّ هذا الخط ولم تدخل إلى "المناطق المتنازع عليها"، بل انتظرت الفرصة السانحة لحل المشكلات التي خلفتها القضية الحدودية عن طريق المحادثات السلمية. أما على الصعيد الهندي، فقد قامت النخبة السياسية بوضع "نظرية الحتمية التاريخية الحدودية" من خلال المزج بين المفاهيم التاريخية للقومية الهندية ومفاهيم الدولة الحديثة، كما توارثوا الميراث الاستعماري، وكانوا يعتقدون أن "الحدود التاريخية" ليست في حاجة إلى المحادثات بين الدول المعنية لتعيينها، فيكفي أن تعلن إحدى الحكومات

1- نستخدم هنا تعبير "الأراضي المتنازع عليها" فقط لسهولة التعبير، فهذا ليس اعترافاً من الباحث بأن الأراضي الصينية التي التهمتتها الهند تدريجياً والتي تخضع لإدارة الحكومة التبتية الصينية وتقع بين جنوبي خط مكماهون وشمال الخط الحدودي التقليدي، هي "أراض متنازع عليها". لقد قام الباحث الأمريكي ستيفين هوفمان بدراسة تحليلية عميقة حول التطور التاريخي للنزاعات بين الصين والهند على الأراضي الشرقية في بحث بعنوان "إعادة التأمل في العلاقة بين التبت والصراع الحدودي الصيني الهندي"، ويعتقد هذا الباحث أن الحكومة الإنجليزية والهندية حاولتا عزل الحكومة المركزية الصينية عن الشؤون الحدودية الهندية التبتية، ولكن بعد أن أدركا خطأ هذا وعدم شرعيته، مثل كلاً من إنجلترا والهند السير هنري مكماهون في مؤتمر سيملا وقاما بعرض خرائط مختلفة لمزيد من المروعة. وبعد أن استقلت الهند، استمرت على السياسة الإنجليزية، ويُعد هذا من أهم الأسباب التي أدت إلى سوء الفهم بين الطرفين على المناطق الحدودية.

See Steven A.Hoffmann", Rethinking the Linkage between Tibet and the China - India Border Conflict :A Realist Approach , "Journal of Cold War Studies ,Vol ,18.No ,3.Summer ,2006 pp.165-194.

الشرعية خطأ معيناً ليصبح خطأ حدودياً⁽¹⁾. كما ترى الهند أن الاتفاقية التي تم توقيعها بين الصين والهند في عام 1954 أدت إلى تخليها عن امتيازاتها التي توارثتها عن الحكومة الإنجليزية الهندية في التبت؛ لذلك يجب على الصين تعويضاً عن ذلك أن تتقبل المطالب الحدودية التي تدعو لها الهند. ونظراً إلى أن الصين تضع نقاط تركيز استراتيجياتها في الاتجاهين الشمالي الشرقي والجنوبي الشرقي؛ بالتالي فإن التداخل الاقتصادي والتجاري بين البلدين ضئيل، كما أن تطلعات الصين حيال الفاعلية الاقتصادية من اللعبة في المنطقة الحدودية غير مرتفعة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تلقَ الهند أي معارضة من الصين حيال رؤيتها لمكانتها كدولة كبرى واستكشافها للأراضي في المنطقة بخطوات صغيرة سريعة؛ لذلك لا تعتقد الهند أن الصين ستبالغ في ردة فعلها حيال تغلغلها في المناطق الحدودية، وبالتالي لن تنشب الحرب بين البلدين. ومن ثم فإن العائد الاقتصادي d في اللعبة بين الصين والهند في المناطق المتنازع عليها يكاد لا يُذكر. أما فيما يخص العائد الأمني e، فقد توارثت الهند سياسة "المستويات الثلاثة للحدود الاستراتيجية" في الاتجاه الشمالي الشرقي خلال فترة الحكومة الإنجليزية الهندية، وكان مد سيطرة الهند إلى "خط مكماهون" يعد من استراتيجياتها الثابتة، أما الصين فلم تنتبه إلى اللعبة على الحدود الصينية الهندية؛ نظراً لعدم إدراكها للتهديد الأمني من الاتجاه الجنوبي الغربي. حتى إن البعض يبالغ ويقول إن "الهند لم تثر اهتمام الصين، ولذلك لم تكن لها مكانة مهمة ضمن الأجندة الأمنية الدبلوماسية الصينية"⁽²⁾. أما فيما يتعلق بالقوة الناعمة، أي المكانة الدولية f، فقد كانت الهند تعتبر نفسها ناطقاً بلسان الصين في الأمم المتحدة ومؤتمر باندونج؛ نظراً لما تلعبه من دور مستقل في الساحة السياسية الدولية، خاصة وأن الهند قد اكتسبت مكانة دولية متميزة خلال حرب كوريا الشمالية والمحادثات حول الشئون الإندونيسية في جنيف، ما كان له تأثير تمهيدى لـ "فترة وفاق" قصيرة بالنسبة للعلاقات الصينية الهندية⁽³⁾. وربطت الهند بين رد الفعل الصيني واعترافها بمكانة الهند كدولة كبرى،

1- قام نيفيل ماكسويل في بحثه بعنوان "استرجاع النزاعات الحدودية بين الصين والهند" بتحليل موجز حول الروح القومية و"الحدود التاريخية" الهندية لدى كل من ألستر لامب وستيفين هوفمان وأشوتوش فارشني. انظر: (مرجع إنجليزي) نيفيل ماكسويل، "استرجاع النزاعات الحدودية بين الصين والهند" الجزء الأول، (ترجمة تشنغ جينغ يان)، "دراسات حول جنوب آسيا"، عدد 1، 2000، ص 27-29.

2- William H. Overholt, Asia, America, and the transformation of Geopolitics (New York: Cambridge University Press and RAND, 2008), p.198.

3- Jaswant Singh, Defending India (New York: St. Martin's Press INC., 1999), pp.162-171.

مما شكل عنصراً تحفيزياً لاتخاذها استراتيجيات تعزيزية في المناطق الحدودية الصينية الهندية. وقدرت الحكومة الصينية كثيراً ذلك التقدير والاعتراف من الهند، التي تُعد دولة مستقلة جديدة بقيادة غير اشتراكية. وموضوعياً قد أدى السعي إلى تفادي النزاعات، إلى ترسيخ اعتراف الهند بمكانتها كدولة كبرى (بما في ذلك سوء الفهم بين البلدين في القضية الحدودية). وبالتالي فإن القدرة على تحقيق تطلعات الهند حول العائد في مجالاتها الثلاثة الكبرى، أي $f + e + a$ ، وإصرارها على الحصول على "الأراضي المتنازع عليها" قد تحول إلى استراتيجية مهيمنة بالنسبة للهند.

المرحلة الثانية: بدءاً من مارس عام 1959 حتى أكتوبر عام 1962، حيث شهدت الاستراتيجيات والتفاعلات الصينية الهندية في المناطق الحدودية نوعاً من التوازنات الاستراتيجية المختلطة. وكانت هذه المرحلة بداية تصاعد النزاعات والحروب الحدودية، وبداية التسليح الجزئي والمواجهات في المناطق الحدودية بعد الحرب، وظهرت بوادر السلم البارد في العلاقات الثنائية. وفي عام 1959، تسببت نزاعات لانغ جيو ونزاعات مضيق كونغ كا في ظهور النزاعات الحدودية بين الصين والهند، وفي ذلك الوقت شهد نطاق "الأراضي المتنازع عليها" المتسببة في النزاعات بعض التغيرات، التي كانت نتيجة لتجاوز الهند لخط السيطرة الفعلية بين الطرفين وصولاً إلى الجانب الصيني⁽¹⁾، وبهذا الشكل تخطت الهند الخط الأحمر الصيني عندما تجاوزت "خط مكماهون" لضم المزيد من الأراضي الصينية. وبالتالي لم تعد الصين تتشبث بأساليبها "السلبية" على المستوى الاستراتيجي لتجنب نشوب النزاعات، بل اعتبرت الاستراتيجية الهندية استراتيجية لرد الفعل العشوائي تتطلب هجمات "عقابية" عند اللزوم. وهناك احتمالان في القضية الحدودية الصينية الهندية بحسب نظرية الألعاب، الاحتمال الأول هو الحوار والمبادرات، أما الثاني فهو التعبئة (للاشتباكات بل حتى الحرب)، ونشير إليهما بالنتائج (0,0) و (b,b). ولكن نظراً إلى أن الهند تتمسك بـ "الحدود التاريخية"، وترفض أي شكل من المبادرات وتطبق "سياسة الامتداد"؛ فقد أصبح الخيار (0,0) هو النتيجة العقلانية

1- وبحلول صيف عام 1959، تخللت الهند إلى الجانب الصيني من خط السيطرة الفعلية للمناطق المتنازع عليها بين البلدين، وأسست أكثر من ستين نقطة تفتيش على الأقل، أربع وثلاثون منها كانت تقع شمالي "خط مكماهون"، لتعلن الهند بذلك سيطرتها على هذه المناطق. في حين اعتبرت الصين كل هذا دلائل حقيقية على ما تنفذه الهند من مخططات توسعية في منطقة التبت.

See Nadeem Shafiq "India versus China : A Review of the Aksai Chin Border Dispute," *Journal of Political Studies*, Vol ,18 ,No ,2011 ,2 .pp.223- 207.

الوحيدة في التوازن المختلط. وكان من الطبيعي أن تغير الصين ما كانت تتمسك به من استراتيجيات في مواجهة "سياسة الامتداد" الهندية على خطي الحدود الشرقي والغربي، وتغلغلها إلى الجانب الصيني من خط السيطرة الفعلية بين البلدين. كما أن تواطؤ القوى الرجعية العليا بالتب مع الداخل والخارج في مارس عام 1959 للتحريض على التمرد، ونفي الدالاي لاما إلى الهند حيث أسس "حكومة المنفى"، وموقف الحكومة الهندية⁽¹⁾، والتحريض والدعم من القوى الدولية المعادية للصين للقوى "الانفصالية بالتب"⁽²⁾، كل هذا قد جعل الصين تعيد تقييم الأوضاع الأمنية على طول خط الحدود الجنوبية الغربية. وبالتالي دفعت النزاعات الحدودية والتقييم الجديد للأوضاع الأمنية الصين لتعديل استراتيجياتها وأنماطها السلوكية في اللعبة بالمناطق الحدودية بين الصين والهند⁽³⁾. نستخدم هنا الحرف P للإشارة إلى احتمالية نشوب الحرب الحدودية بين الصين والهند في ظل "سياسة الامتداد" الهندية، وبالتالي فإن احتمالية نشوب الحرب بحسب توازن ناش كالآتي:

$$P = (b - a) / (b - a + c) \quad (4)$$

وبما أن الربح والخسارة في الأراضي المتنازع عليها

1- Steven A. Hoffmann, "Rethinking the Linkage between Tibet and the China - India Border Conflict: A Realist Approach," p.182.

2- J.Kenneth Knaus, Orphans of the Cold War: America and the Tibetan Struggle for Survival (New York: Public Affairs/Perseus Books Group, 1999), pp.107-111,118 —119,126 —131,135-136,139-140,142-168,186 -188.

3- في السادس من مايو عام 1959، نشرت "صحيفة الشعب اليومية" افتتاحية بعنوان "الثورة في التبت وفلسفة جواهر لال نهرو"، ما عدل البوادر الأولى للأوضاع. وفي إبريل عام 1960، فشلت محاولة شو إن لاي خلال زيارته إلى نيودلهي عقد محادثات لحل النزاعات الحدودية بين الصين والهند، وقرر الجانب الصيني بعد ذلك تغيير استراتيجياته وأنماطه السلوكية حيال هذه القضية. وأصدر الزعيم ماو تسي تونغ توجيهاته إلى الجهات المعنية ("لن نستسلم، ولكن يجب أن نبذل الجهود لتجنب إراقة الدماء. وفي ظل هذا التشابك، يجب أن نحرص على تواجدها المسلح طويل الأمد"، انظر فريق تأريخ معركة الهجوم الدفاعي على الحدود الصينية الهندية، "تاريخ معركة الهجوم الدفاعي على الحدود الصينية الهندية"، بكين، دار نشر العلوم العسكرية، 1994، ص134) كما ألقى شو إن لاي كلمة مهمة حول هذه القضية (إن الهند مخطئة، اعتقدت أن بإمكانها هزيمتنا، ولكننا حافظنا على ضبط النفس والتسامح فدخلت خطة خطوة.. وظنت أنها ستفعل نفس الشيء في المناطق الشرقية. لقد أخطئوا التقدير عندما ظنوا أننا سوف نظل نتعرض للهجوم"، انظر: "السجل التاريخي للأنشطة الدبلوماسية لشو إن لاي"، تحرير غرفة أبحاث الشؤون التاريخية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، بكين، دار نشر المعارف العالمية، 1993، ص343-344). وتعكس توجيهات ماو تسي تونغ وكلمة شو إن لاي تحول الموقف الصيني من السعي لتجنب الاشتباكات وحلها بالطرق السلمية إلى بناء نقاط تفتيش متشابكة والقيام بمواجهات مسلحة وهجمات تلقن الهند دروسًا.

4- يُعد هذا نموذجًا مبسطًا لاحتمال نشوب الحرب. إذا جمعنا التفاعلات المختلفة على الحدود الصينية الهندية، يمكننا أن نعتبر نموذج تعبئة الجيوش في توازن ناش نموذجًا لاحتمالية نشوب الحرب. بالتأكيد لا تعني "التعبئة" بالضرورة "نشوب الحرب"، ولكن نظرًا إلى أن الصين والهند تفتقران إلى قواعد مقيدة، وأن الطرفين يستبعدان استراتيجية "التخاذل"، بالتالي فإن تعبئة أحد الطرفين (استراتيجية الامتداد الهندية) تعني نشوب الحرب.

يخضع لمنطق "الفائز يستفيد والخاسر يتحمل الخسارة"؛ بالتالي فإن قام الجانب الصيني بتسريح جيوشه في مواجهة "سياسة الامتداد" الهندية، لن يتسبب ذلك في خسارة أكبر للأراضي الصينية فحسب، بل سيتدهور الوضع الأمني الصيني (المشار إليه بالحرف e، بما في ذلك الأمن الداخلي)، كما ستعرض مكانة الصين الدولية (f) لخسائر كبيرة. وبالتالي كلما انخفضت قيمة العائد c عند الصين، ارتفعت احتمالية الحرب P، وإذا تجاوزت تحركات الهند الحدود المعروفة، فسوف يؤدي هذا إلى نشوب اشتباكات وحروب حدودية لا مناص منها بين البلدين.

المرحلة الثالثة: منذ عام 1963 حتى عام 1992، حيث أدت الاستراتيجيات والتحركات والتفاعلات في المناطق الحدودية إلى نوع من السلم البارد في ظل توازنات رادعة. لقد أنهت الحرب الحدودية في أكتوبر عام 1962 "سياسة الامتداد" الهندية، مما أعاد الوضع في المناطق الحدودية الصينية الهندية إلى وضعها ما قبل الأزمة بشكل جزئي. وخلال هذه المرحلة، شهد عام 1967 اشتباكين صغيري النطاق في ناثولا (Nathula) ومضيق تشولا (Chola)⁽¹⁾، وفي عام 1987 شهد وادي سانغ دولو مواجهات وأزمات، وفي نهايات عام عام 1981 تم عقد محادثات حول القضية الحدودية على مستوى نائبى وزيري الخارجية، ولكن لم تغير كل هذه الأحداث في الهيكل الأساسي للتوازن الاستراتيجي المختلط، بل سهل بعض التعهدات الخاصة من الحل السلمي في المناطق الحدودية الصينية الهندية. إن موقف الصين حيال النزاعات الحدودية بين البلدين واضح وثابت، فتصر الصين على أنه لم يتم ترسيم الحدود بين البلدين من قبل، وعلى الرغم من أن الصين لا تعترف بـ "خط مكماهون" إلا أنها مع ذلك لم تتجاوز هذا الخط للدخول إلى الأراضي التي تدعو إلى سيادتها، ما يعكس تعهدات الصين الصادقة حيال هذه القضية، وتمسكها باستراتيجية "رد الفعل" وبالتالي يحق للصين شن هجمات انتقامية على الهند لتجاوزها خط السيطرة الفعلية وتخللها إلى جانب الأراضي الصينية، ويدعى هذا الهجوم الانتقامي بحرب الهجوم الدفاعي الحدودي، وقد أجبر إصرار الصين على الهجوم وقدراتها الصادقة الهند على

1- Jaswant Singh, *Defending India*, p.143.

توخي الحذر⁽¹⁾. وبعد انتهاء الحرب الحدودية، عدلت الهند من مفهومها الخاطئ الذي جعلها تظن "أن الصين سوف تشن الحرب ضد الهند تحت أي ظرف"، وبالتالي أنهت الهند "سياسة الامتداد"، وعادت الأوضاع بين البلدين في المناطق الحدودية بشكل جزئي إلى ما كانت عليه قبل الأزمة حيث "الاشتباكات والاحتكاكات بين الحين والآخر، مع الحفاظ على المواجهات السلمية بصفة عامة". ولكن في ظل غياب الثقة المتبادلة، أصبحت سياسة "هاوية الحرب" هي حلقة الاتصال المشتركة (point focal) بين البلدين. ومصفوفة العائد الثنائية موضحة في الجدول رقم 2. تختار الهند من الاستراتيجيات الموضحة في أعمدة الجدول، ويمثل الرقم الأول من كل مجموعة من الإحداثيات عائد الجانب الهندي). وهنا التوازنان الاستراتيجيان المختطان (حرب، حرب) و(سلم، سلم) كلاهما نتيجتان واردتان، وعائد الفائز في اللعبة المفردة يكون $(4,0) < (3,3) < (1,1)$ ، أما إذا كان اللاعبان متعقلين تمامًا فمن المحتمل أن يصلا إلى أسوأ النتائج وهي $(1,1)$. ولكن طبقًا لتجارب البلدين السابقة في اللعبة الحدودية، وإذا أخذنا في الاعتبار تأثير عوامل الخصم (d, e, f) على المستويين الزمني والمكاني، وتكلفة تطبيق أي سلوك انتقامي، سنجد أن كلاً من الهند والصين سوف تختار الاستراتيجية المختلطة بشكل عشوائي دون اتفاق مسبق، وبالتالي سوف يراقب كل طرف تحرك الآخر الاستراتيجي قبل إصدار رد فعله، ويصبح الخيار القابل للتطبيق بالنسبة لصانعي القرارات في البلدين هو تصعيد مستوى النزاعات بشكل تدريجي وتجنب سياسة "هاوية الحرب"؛ ولذلك حافظت الصين والهند على سلمية المواجهات في المناطق الحدودية، وكانت التوازن الاستراتيجي $(3,3)$. وتُعد أزمة وادي سانغ دولو في عام 1987 مثالاً على "سياسة الهاوية" الصينية الهندية. حيث قامت الهند بعد أن أعادت تقييم الوضع الأمني في بداية الثمانينيات بتعديل "خطة الحرب الدفاعية" التي كانت تطبقها حيال الصين، كما مررت خطة عسكرية جديدة تهدف إلى الإسراع من نشر القوات في منطقة خط السيطرة الفعلية. ومنذ عام 1983 وازبنت الهند على إرسال فرق استخباراتية كل صيف للدخول إلى المناطق الحساسة في وادي سانغ دولو

1- قدم توماس شيلينغ شرحاً دقيقاً وعميقاً حول هذا الأمر في دراسة له بعنوان "مقالة عن المساومة"، أشار فيها إلى أن قدرة أحد أطراف اللعبة على تقييد نفسه تحمل في مكنونها إشارة تهديد حقيقية، كما أن القدرة على الانتقام الحقيقي تجعل اللاعب في مكانة أفضل من القدرة على الهجوم للمقاومة.

See Thomas C. Schelling, "An Essay on Bargaining", The American Economic Review, Vol.46, No.3, June 1956, pp.281 -306.

شمالي نهر كيجي لانغ في الجانب الصيني من خط السيطرة الفعلية، وذلك للقيام بأعمال مراقبة وجمع معلومات استخباراتية، وأيضاً بناء نقاط تفتيش مؤقتة. اهتمت الصين من جانبها بذلك كثيراً وقامت ببناء نقاط تفتيش شبه دائمة بنفس الطريقة بعد انسحاب الهند. وفي مواجهة ما قامت به الهند من مناورات عسكرية واسعة النطاق "عمليات لوحة الشطرنج" ونشرها المتكرر لقواتها في بداية عام 1986، قامت الصين التي كانت تحافظ على أعلى درجات الحذر بنشر قواتها هي الأخرى بالقرب من خط السيطرة الفعلية، وأسست جبهتين عسكريتين للمواجهة ومنع الهند من ضم مزيد من الأراضي الصينية. وعلى الجانب الآخر، قام الجيش الهندي بعمليات صعدت من الأزمة، حيث أصدر الجيش أمراً بشن "عملية صقر" في بداية عام 1987، وأرسل قوات دعم إلى الجبهات على سفح جبل تاغلا، وقام ببناء نقاط تفتيش أخرى تهدد نقاط التفتيش الصينية بشكل مباشر⁽¹⁾. كان رد فعل الجانب الصيني عنيفاً للغاية، فعزز من نشر قواته، وكانت الحرب الحدودية على وشك الانفجار. وفي نهاية صيف العام نفسه، أدت الاتصالات الدبلوماسية واللقاءات بين القيادة العليا لجيشي البلدين، وتقدير كل دولة لمكاسبها وخسائرها، وإطلاق الصين ردعها الحقيقي⁽²⁾، إلى التهدئة السريعة للتوتر على الحدود على نحو درامي، وانسحبت جيوش البلدين من حدود بوتان و"خط مكماهون" وبعض المناطق من وادي جبل قالا، وعادت الحدود على طول الخط الشرقي إلى كونها منطقة غير عسكرية كما كانت قبل الأزمة، ووصلت "سياسة الهاوية" إلى الدرجة القصوى.

1- انظر (مرجع إنجليزي): نيفيل ماكسويل، "استرجاع النزاعات الحدودية الصينية الهندية" (الجزء الثاني)، (ترجمة تشنغ جينغ يان)، "دراسات حول جنوب آسيا"، عدد 2، 2000، ص 38-39. إلى جانب إرسال القوات العسكرية، مر البرلمان الهندي بما فيه مجلس الدولة ومجلس الشعب مشروع قانون يحول المناطق المعروفة باسم "المناطق الخاضعة للإدارة المباشرة المركزية الصينية" الواقعة بين الخط الحدودي التقليدي و"خط مكماهون" والتي ضمتها الهند إلى أراضيها، تحت مسمى "أرونجل برديش" (المنطقة الغربية من التبت الصينية)، ما يعني دعم احتلال الأراضي المتنازع عليها بصفة غير مشروعة.

2- خلال زيارة كل من وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرجر في أكتوبر عام 1986 ووزير الخارجية جورج برات شولتز في مارس عام 1987، أوضح دنغ شياو بينغ نية الجانب الصيني واستراتيجياته حيال الجانب الهندي، فالصين تحاول جاهدة تجنب نشوب النزاعات والحرب، ولكن إذا استمرت الهند في احتلال الأراضي الصينية، فالصين مستعدة بشكل كامل للمواجهة. انظر (مرجع إنجليزي): نيفيل ماكسويل، "استرجاع النزاعات الحدودية الصينية الهندية" (الجزء الثاني)، (ترجمة تشنغ جينغ يان)، ص 40.

السلم	الحرب	
4,0	1,1	الحرب
3,3	0,4	السلم

جدول رقم 2: مصفوفة العائد الثنائية في ظل التوازن الرادع

ثالثاً، التوازن في اللعبة الحدودية الصينية الهندية في ظل آليات التنسيق

سوف تظل مسألة التسليح والسلم سمةً طبيعيةً للمناطق الحدودية بين الصين والهند حتى الوصول إلى حل نهائي للقضية الحدودية، وستبقى صيغة (الوضع الراهن، الوضع الراهن) توازناً استراتيجياً مهيماً صارماً في النزاع الحدودي بين البلدين. وترجع أسباب ذلك إلى الآتي: أولاً: إن آليات التشاور والتنسيق التي تتمتع بفاعلية تنظيمية محددة، تجعل التفاعلات الصينية الهندية في المناطق الحدودية تتمتع بخصائص توازن ناش، ولكن هذا لا يستبعد أسباب فقد الثقة المتبادلة، ففي ظل حالة الأناركية الدولية، تصبح "الثقة" في نفس ندرة "السلطة"، وهو ما يتطلب من الصين والهند اللجوء إلى قدر كافٍ من الموارد الذاتية، أي اللجوء إلى قوة الدفاع للتخفيف من الشعور بانعدام الأمن أو التوجس والخوف. ثانياً: إن استمرار المواجهات المتوترة بين الصين والهند ما هو إلا نوع من السلم باهظ التكلفة، كما أن توازن (الحرب، الحرب) غير قادر أيضاً على حل النزاعات الحدودية، بل يزيد من التكلفة التي تتحملها الأطراف. فحتى إذا حقق أحد الأطراف النصر المؤقت، سوف تنكمش قيمة العائد a ، وإذا أخذنا في الاعتبار عوامل الخصم (d, e, f) ، سوف نجد أن $(a-c) \leq 0$ ، أي الخسارة أكبر من الربح. وإذا نظرنا إلى المكسب الاقتصادي (d) ، فسنلاحظ أن حجم التجارة بين البلدين خلال السنوات الأخيرة حوالي سبعين مليار دولار أمريكي، وهناك جهود أن يتجاوز هذا الرقم حدود المائة مليار دولار عام 2015. وبما أن الدولتين عضوان في منظمة البريكس، فإنهما يرتبطان بمصالح مشتركة واسعة على مستوى القضايا العالمية والمجال الأمني، وبالتالي يُعد العائد الأمني الشامل (e) وتكلفة التعبئة/ الحرب الهائلة من العناصر المهمة التي يجب وضعها في الاعتبار أثناء التفاعل الحدودي بين البلدين. وبالإضافة إلى ذلك، يتعرض صانعو القرار في البلدين لمستويات مختلفة من معوقات النزعة الشعبوية، وبالتالي فإن الحفاظ على حالة التسليح والسلم الحالية في نهاية الأمر هي ثاني أفضل الاستراتيجيات المتاحة. فلقد اعترف المجتمع الدولي بمكانة كل من الصين والهند كدول كبرى صاعدة، ولكن إذا خاضت الدولتان الحرب (سواء كانت النتيجة هي النصر أو الخسارة)، فسوف يؤثر ذلك سلباً على مكانتهما

الدولية (f). ثالثًا: إن اللعبة الديناميكية في الحدود الصينية الهندية تتمتع بالمعلومات شبه الكاملة (أي أن كل طرف يحاول توضيح سياساته للطرف الآخر)، وبالتالي ينتظر كل طرف تحركات الآخر حتى يختار أو يعدل استراتيجياته وتحركاته. وبالتالي يدرك محرك اللعبة أن استراتيجيته وتحركاته تؤثر على اللاعب الآخر. رابعًا: أثبتت التجارب التاريخية (اشتباكان في عام 1959، والحرب الحدودية عام 1962، واشتباكات عام 1967، وأزمة عام 1987) أن القوة ليست هي الحل للنزاعات الحدودية، فقد تعلم صانعو القرار في البلدين من التاريخ وتوصل الطرفان إلى تفاهم مشترك (المصالح المشتركة)؛ ولذلك تتغير الآن وسائل التفاعل في اللعبة الحدودية الصينية الهندية. الجانب الهندي عمل في كتمان شديد للتخلص من أكبر المعوقات التي خلفها جواهر لال نهرو لحل النزاعات الحدودية بين البلدين عن طريق المحادثات، ألا وهي مد الهند قوتها إلى الأراضي التي تنادي بالسيادة عليها استنادًا إلى الحدود المُعينة بين البلدين، وبالتالي رفض الجانب الهندي عقد أية محادثات حول الوضع الراهن للحدود وتوجهاتها إلا بعد السيطرة الكاملة عليها⁽¹⁾. وفي عام 1988، مرر الحزب الهندي الحاكم قرارًا، ينص على ضرورة بحث الهند عن طريقة لحل النزاعات الحدودية بما يتناسب مع "المصالح المشتركة" و"يحظى بقبول شعبي البلدين". وهو ما يعكس أن التعديلات التي شهدتها الهند حول الحدود بين البلدين بدءًا من سياسة الحدود في حكومة أنديرا غاندي حتى فترة حكومة راجيف غاندي، في محلها.

بالإضافة إلى ذلك، أدركت الصين والهند حقيقةً مهمةً من خلال المعالجة بين التفاعل الصيني الهندي في ظل حالة السلم البارد والمواجهات والأزمات الحدودية لعام 1987، ألا وهي أنه يمكن للبلدين الحفاظ على السلم الحدودي إذا لم يتجاوزا خط السيطرة الفعلية على المناطق الحدودية. وقد تأكدت نقطة الاتفاق هذه أكثر من مرة، وتحولت تدريجيًا إلى آلية في الاتفاقيات ذات الصلة منذ تسعينيات القرن العشرين. وتشمل هذه الاتفاقيات الآتي: "مجموعة العمل المشترك للمحادثات حول القضية الحدودية" التي بدأ عملها في عام 1988، و"الاتفاقية بين حكومتي جمهورية الصين الشعبية وجمهورية

1- خلال الأزمة الحدودية/ الحرب الحدودية بين الصين والهند من عام 1960 حتى 1962، لم يتدخل جواهر لال نهرو في الرأي العام أو تصرفات البرلمان، وكانت سياسته سلبية حيال النزاعات الحدودية. ثم مرر البرلمان الهندي قرارًا مطالبًا الحكومة بـ"استعادة" جميع الأراضي الهندية التي احتلتها الصين. بعبارة أخرى، تعني أية تسويات مع الصين التنازل عن الأراضي الهندية، ولكن الدستور لا يمنح الجهات التنفيذية سلطة التنازل عن الأراضي، وبالتالي فإن تنفيذ أية اتفاقيات حدودية تتطلب تعديلات في الدستور الهندي، وهذا صعب دون أدنى شك في ظل الظروف السياسية.

الهند حول إجراءات بناء الثقة في المجال العسكري على خط السيطرة الفعلية للحدود الصينية الهندية" لعام 1993 و1996، و"آليات التشاور بين الممثلين الخاصين بشأن القضية الحدودية" لعام 2003، و"الاتفاقية بين حكومتي جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الهند حول بناء آليات للتشاور والتنسيق بشأن الشؤون الحدودية الصينية الهندية" لعام 2012، و"اتفاقية التعاون حول الدفاع الحدودي" التي وقعها رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ خلال زيارته إلى الصين في عام 2013، و"قواعد السلوك للمناطق الحدودية" التي لا تزال قيد الصياغة⁽¹⁾.

في ظل قواعد التفاعل والاتفاقيات التي ذكرناها سلفاً، تحولت استراتيجية (المحادثات، المحادثات) بين الصين والهند تدريجياً من كونها توازناً استراتيجياً مختلطاً إلى توازن استراتيجي خالص، وهو ما يوضح أنه على الرغم من أنها ليست معيارية ودقيقة لكنها تتميز بخصائص توازن ناش. وكما هو موضح في مصفوفة العائد الثنائية للتفاعل الحدودي الصيني الهندي في ظل التوازن الاستراتيجي الترابطي بالجدول رقم 3، نظراً للزيادة الكبيرة في عوامل الخصم (d, e, f)، تصبح تكلفة الاشتباكات/الحرب أو المواجهات المسلحة عالية للغاية، وحتى إذا انخفضت مكاسب الربح انخفاضاً كبيراً، تصبح دالة العائد (3,3) هي نتيجة اللعبة الحدودية بين الصين والهند، بينما تنعدم احتمالية نشوب الحرب. فيمثل خيار الحرب الحدودية بين الطرفين خسارة أكبر من الربح، ومع الارتفاع التدريجي لدرجة الثقة المتبادلة بين البلدين، بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية والتجارية والتبادلات الإنسانية والاتصالات العسكرية والتعاون في بناء الأنظمة وغيرها من العناصر، تنعدم احتمالية اندلاع حرب حدودية أخرى بين البلدين. ولكن يجب أن تواجه كل من الصين والهند حقيقة وجود تباينات حول خط السيطرة الفعلية واختلافات حدودية بين البلدين؛ ولذلك ينبغي على كلا الطرفين الوقاية من اندلاع أية أحداث مفاجئة، وبالتالي فإن العلاقات الصينية الهندية سوف تظل في حالة تعايش مسلح لفترات طويلة، وسوف تشهد أزمات متقطعة بين الحين والآخر⁽²⁾.

1- يقوم المسؤولون في القطاعات والجهات التابعة لوزارة خارجية البلدين بالإشراف على آليات التشاور والتنسيق، وتتكون أيضاً من عدد من الدبلوماسيين والعسكريين، وتقوم بمعالجة القضايا المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن للمناطق الحدودية. وخلال اللقاء السابع عشر للممثلين الخاصين من الصين والهند في فبراير عام 2014، اقترحت الصين مناقشة مجموعة من "قواعد السلوك للمناطق الحدودية"، لتجنب ما تسببه التباينات وسوء الفهم بين الطرفين من أزمات أو اشتباكات حدودية.

2- Shashank Joshi, "China - India: Awkward Ascent", Orbis, Fall 2011, pp.575 -576.

المحادثات	الحرب	
1 4	0 0	الحرب
3 ,3	1 ,4	المحادثات

جدول رقم 3: مصفوفة العائد الثنائية في ظل التوازن الترابطي

رابعًا: مناقشات وتأملات حول التفاعلات الصينية الهندية في اللعبة الحدودية

لقد توارثت جمهوريتا الصين والهند حديثًا النشأة "الخطوط الحدودية" المعروفة بالخطوط التقليدية بين البلدين، ولكنهما يفتقران إلى "الخطوط الحدودية" التي تمثل إحدى العلامات المميزة للدول الحديثة؛ ولذلك فإنه كان من المؤكد أن تنشب النزاعات حول الحدود بين الصين والهند اللتين تحترمان مبادئ الدول الحديثة في معالجة أمورهما. وبدأت النزاعات الحدودية بين الصين والهند منذ أن تلقت الهند الأوامر في فترة الحكومة الإنجليزية الهندية ببناء سياسية "المستويات الثلاثة من الحدود الاستراتيجية" في المنطقة الشمالية الشرقية، وبدأت تدريجيًا تضم الأراضي الخاضعة لإدارة الحكومة المحلية في التبت الصينية بين الخط الحدودي التقليدي و"خط مكماهون". واستنادًا إلى المبادئ التوجيهية العامة التي ظلت الصين تتمسك بها لمعالجة النزاعات عن طريق تبادل المنفعة والمحادثات السلمية والحفاظ على الأوضاع الراهنة قبل التسوية لحل المشكلات التي خلفها التاريخ، أصبحت الاستراتيجيات الحدودية الهندية وتصرفاتها ذات الصلة منذ بداية خمسينيات القرن العشرين هي نقطة انطلاق اللعبة الصينية الهندية في المناطق الحدودية. وإذا استخدمنا مخططًا شجريًا للعبة، فسوف يساعدنا ذلك على متابعة استراتيجيتي البلدين ووسائل تفاعلها في المناطق الحدودية بشكل أوضح.

في منتصف الخمسينيات، امتدت الهند في المنطقة الشرقية إلى بعض المناطق المهمة بالقرب من "خط مكماهون"، ولكن الجانب الصيني لم يصدر أي رد فعل واضح تجاه هذا الامتداد الهندي، ويمكننا أن نعتبر هذه "السلبية" نوعًا من استراتيجية التسريح أو الحفاظ على الوضع الراهن، وبالتالي كانت نتيجة اللعبة هي سيطرة الهند تدريجيًا على "الأراضي المتنازع عليها" شمالي الخط الحدودي التقليدي وجنوبي "خط مكماهون"، وهي أراض خاضعة للإدارة المحلية التبتية، ومن ثم فإن (c,a) هي نتيجة الجولة الأولى من اللعبة الحدودية بين الصين والهند (انظر المخطط الشجري 4).



المخطط 4: المرحلة الأولى من اللعبة (1950-1958)

خرجت النزاعات الحدودية بين الصين والهند إلى العلن في عام 1959. ودعا الجانب الصيني إلى المحادثات لحل النزاعات الحدودية التي سببها عدم ترسيم الحدود على مدار التاريخ، ولكن الجانب الهندي رفض أية محادثات بدافع من "الحدود التاريخية" و"الحدود العلمية"، واستمرت في التغلغل إلى الجانب التابع للصين شمالي "خط مكماهون"، واتخذت من "خط جونسون-آلدا" حدوداً ثابتة للمنطقة الغربية، كما قامت بتعديل الخرائط القديمة التي أصدرت قبل عام 1950⁽¹⁾، محاولةً بذلك احتلال منطقة أكساي تشين الخاضعة للإدارة الصينية. وقام الجانب الصيني في ذلك الحين بتعديل استراتيجيته في اللعبة الحدودية، حيث اتخذ سياسة رد الفعل العشوائي، أي سياسة "العين بالعين" (Tat for Tit)، وبالتالي قوبلت استراتيجية "الامتداد" الهندية بمواجهة من الصين، وهو ما رفع من احتمالية اندلاع اشتباكات بل حتى حروب حدودية ارتفاعاً كبيراً. ونظراً لارتباط أراضي البلاد بالمصالح الجوهرية لهذه الدولة؛ لذلك قامت الصين بتعديل استراتيجية لمواجهة سياسة "الامتداد" الهندية.

وبالإضافة إلى ذلك، ترى الدراسة الآتي: لقد أثرت استراتيجيات وتصرفات الهند

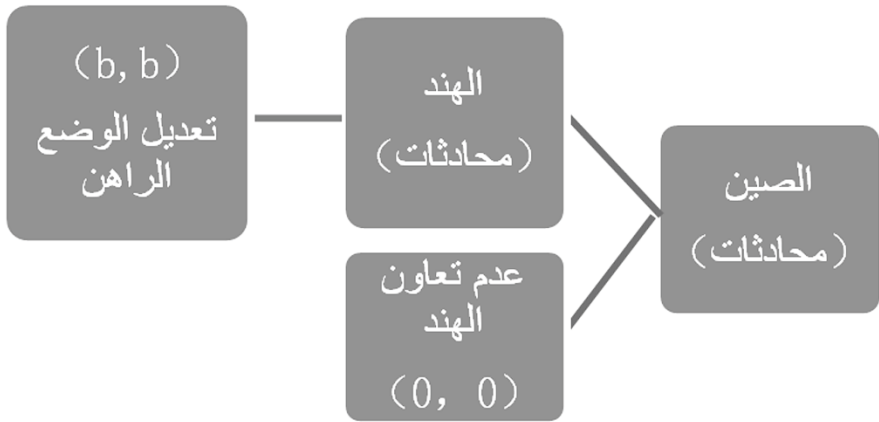
1- يعتقد الباحث الهندي عبد الغفور عبد المجيد نوراني أن اشتباكات أكساي تشين تعود إلى تفسير الهند للحدود غير المُعَيَّنة تاريخياً بشكل فردي، فقد أوضحت الخرائط المرفقة بالكتاب الأبيض للحكومة الهندية المنشور من قبل وزارة الداخلية الهندية بقيادة ساردار فالاباي باتل أنه لم يتم ترسيم الحدود الصينية الهندية الغربية. See Nadeem Shafiq "India versus China: A Review of the Aksai Chin Border Dispute," pp.211-212; وتعليقاً على أمر جواهر لال نهرو في الأول من يوليو عام 1954 بتحويل الحدود غير المعينة في الخرائط القديمة إلى حدود ثابتة، قال نوراني: "هذا التعديل الفردي من الهند غير نافذ قانونياً"، <http://acorn.nationalinterest.in/2004/05/20/mcmahons-line-and-aksai-chin/>

حيال قضية التبت بشكل مباشر في تقييم الجانب الصيني للوضع الأمني وفهمه لأهداف الاستراتيجيات الهندية. وبعدما فشلت القوى الرجعية العليا بالتبت في التحريض على التمرد في مارس عام 1959، فر الدالاي لاما وغيره إلى الهند حيث منحتهم "اللجوء السياسي"، وحصلت العناصر الداعية إلى "انفصال التبت" في الهند على الدعم والتدريب من القوى الدولية المعادية للصين (على سبيل المثال سي آي إيه)، مما هدد الاستقرار الاجتماعي في التبت وهدد أيضاً أمن الصين على الخط الجنوبي الغربي⁽¹⁾. وفي الثاني والعشرين من مارس عام 1959 أرسل جواهر لال نهرو خطاباً إلى شو إن لاي، طالبه فيه بمساحات كبيرة من الأراضي وضم الهند التدريجي للأراضي الصينية. وبالتالي فكرت الصين في تعديل استراتيجياتها، حيث استغلت امتداد الهند القاسي في النزاعات الحدودية للقيام بهجمات عقابية محدودة. ومن ثم كانت النتيجة الوحيدة من مواجهة الصين لاستراتيجية الامتداد الهندية باستراتيجية "العين بالعين" هي تصعيد الصراعات الحدودية إلى الحرب (انظر المخطط رقم 5). ونظراً إلى أن الصين كان تستهدف من وراء هذا الإجراء الدفاع عن أمن أراضيها وليس التوسع؛ فقد انسحبت بعد انتهاء الحرب الحدودية 20 كم من موقعها على خط السيطرة الفعلية قبل السابع من نوفمبر عام 1959، حتى ينفصل جيشا البلدين وتعود المناطق الحدودية الصينية الهندية إلى حالة المواجهات السلمية. واستمرت هذه المواجهات بين البلدين حتى نهاية الحرب الباردة، التي كانت من أهم خصائص المرحلة الثالثة من اللعبة الحدودية بين الصين والهند، ولم تحقق المحادثات خلال هذه الفترة أي تحسناً جوهرياً في الوضع الحدودي أو العلاقات الباردة بين البلدين. وعلى الرغم من ذلك، قدمت المحادثات الحدودية رسالة مهمة للغاية، وهي أن الهند بدأت تعدل من استراتيجياتها الحدودية، فقد غيرت من "سياسة النعامة" التي كانت ترفض أية محادثات مع الصين حول القضية الحدودية، الأمر الذي مهد لتعديل استراتيجيات التفاعل الصيني الهندي في المناطق الحدودية وتحسين العلاقات بين البلدين في المرحلة التالية.

1- Kenneth Conboy and James Morrison, The CIA's Secret War in Tibet, (Lawrence: University Press of Kansas, 2002), pp.26 -28, 66-80, 89-91; A.Tom Grunfeld, The Making of Modern Tibet (New York: M.E. Sharpe Inc., 1996), pp. 151-165.

المخطط 5: المرحلة الثانية من اللعبة (بداية عام 1959- نهاية عام 1952)

بخلاف ما قبل تسعينيات القرن العشرين، تتميز التفاعلات الحدودية الصينية الهندية في الوقت الراهن بآليات محددة، وهذا نتيجة للجهود المشتركة بين الطرفين لتجنب نشوب الاشتباكات بسبب سوء الفهم من الطرفين. وبعد انتهاء المواجهات في وانغ دونغ (المعروفة في الهند بأزمة وادي سانغ دولو) التي بلغ فيها حجم القوات من الطرفين مائتي ألف جندي، استأنفت الصين والهند الحوار والمحادثات حول العديد من المجالات (1). واستجابت الهند لاستراتيجيات الصين التي طالما دعت إلى المحادثات لحل النزاعات الحدودية، كما بدأت التفاعلات بين البلدين في المناطق الحدودية بتقيد بسلسلة من الاتفاقيات أو آليات التشاور، ما قد هيا البيئة لحل النزاعات الحدودية بالوسائل السلمية، والوصول إلى النتيجة (b b) المربحة للطرفين. وتحولت الصين إلى الطرف الدافع في اللعبة، وكانت نقطة الانطلاق هي دعوات الصين للتمسك بالمحادثات والحوار لحل النزاعات الحدودية، وغيرت الهند من سياساتها الراضية للمحادثات، وتقبلت الاقتراح الصيني للحوار، ليدخل البلدان في مرحلة من المحادثات الحدودية، وكانت أولى النتائج هي تنظيم ووضع قواعد للتفاعل بين الطرفين في المناطق الحدودية. ولكن في ظل المرحلة الحالية وحتى المراحل المستقبلية المتوسطة وطويلة الأمد، لن تستطيع اللعبة الديناميكية الحالية التي تتميز بخصائص التوازن الترابطي سوى دفع "تعديل الوضع الراهن"، أي الوصول إلى التعايش بين التسليح والسلم (كما هو موضح في المخطط 6)، مما يصعب توصل الصين والهند إلى اتفاقية حدودية يقبلها الطرفان. وتعود أسباب ذلك إلى الآتي:



المخطط 6: اللعبة الحدودية بين الصين والهند في المرحلة الحالية

أولاً: حكمت التجربة التاريخية والأوضاع الراهنة المعقدة على المحادثات الحدودية بين الصين والهند بأن تكون عملية مطولة. فتُعد "اتفاقية المبادئ التوجيهية السياسية بشأن حل القضية الحدودية"⁽¹⁾ الموقعة عام 2005 ما هي إلا خطوة أولى، وتعد الأسهل من "الخطوات الثلاث" لحل النزاعات الحدودية، فالخطوة الثانية هي الأصعب، حيث تتعلق بالعديد من التفاصيل الخاصة بـ "اتفاقية أطر حل القضية الحدودية"، التي تتطلب دون أدنى شك حواراً ومشاورات طويلة الأمد. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال "خط السيطرة الفعلية" ما هو إلا مفهوم فقط، حيث لم تتوصل الصين والهند إلى تفاهات مشتركة حيال هذا الخط، وفي الواقع هناك بعض المناطق التي تفتقر إلى خط سيطرة واضح؛ وبالتالي فإنه من الحتمي أن تكون هناك مواجهات واحتكاكات بين الصين والهند على الحدود. ومن ثم فإن من المهم للغاية تطبيق خط سيطرة فعلية معترف به من قبل الطرفين.

ثانياً: هناك اختلافات كبيرة بين البلدين فيما يتعلق بنطاق "الأراضي المتنازع عليها"،

1- تتضمن الاتفاقية 11 نقطة مبدئية تشمل الآتي: عدم استخدام الطرفين القوة أو التهديد بالقوة، تجنباً لأن تمتد النزاعات الحدودية إلى مجالات أخرى من العلاقات الثنائية. يتطلب تقسيم الحدود الأخذ في الاعتبار الحقائق التاريخية للطرفين، والمشاعر القومية، والصعوبات الفعلية، والمصالح المشروعة، وحساسية الأوضاع، والوضع الراهن على الحدود. ينبغي على الطرفين أن يحترما خط السيطرة الفعلية، ويعملا معاً على حماية السلم والاستقرار في المناطق الحدودية قبل التوصل إلى اتفاقيات حدودية نهائية.

فعلى سبيل المثال تقدم الهند مقترحات حول مسألة تعيين الحدود بين شينجيانغ وكشمير⁽¹⁾، ولكن لا تقبل الصين أية مقترحات في هذا الشأن. كما أن هناك تبايناً كبيراً في مواقف الطرفين فيما يتعلق بمسألة تعديل أو استبدال بعض الأراضي: حيث ترفض الهند تعديل أو استبدال الأماكن المأهولة بالسكان، وتمثل منطقة دا وانغ الواقعة تحت السيطرة الهندية أهمية كبيرة بالنسبة للصين نظراً لولادة الدلاي لاما السادس تسانغيانغ غياتسو بها. تقليص ومعالجة هذه الخلافات يتطلب الابتكار والشجاعة والصبر والحكمة.

ثالثاً: تُعد قدرة البلدين على السيطرة الفعالة على القضية الحدودية بما لا يؤثر على مجالات التعاون الأخرى سيقاً ذا حدين. فمن ناحية تُعد حصانة للعلاقات الصينية الهندية ضد النزاعات الحدودية، ومن ناحية أخرى تقلل إلى حد كبير من إلحاح حل النزاعات الحدودية.

رابعاً: في ظل انعدام الثقة بين البلدين، لم تعد القضية الحدودية بين الصين والهند تنحصر في النطاق السياسي فحسب، بل ينبغي أن تأخذ أية اتفاقيات حدودية في الاعتبار مدى قبول شعبي البلدين لها، وخاصة أن للنزعة الشعبية تأثيراً على المحادثات والتفاعلات الحدودية، ما يرتبط بشرعية الحكومات ويتطلب الحرص من الطرفين.

خامساً: تُعد الصين والهند دولتين كبيرتين ناهضتين بصورة سريعة؛ وبالتالي فإن الحفاظ على بيئة داخلية وخارجية سلمية ومستقرة وتحقيق أهداف التنمية، يمثل الأولوية الكبرى بالنسبة لهما مقارنة بحل الأزمات أو السيطرة على القضية الحدودية. وبالتالي فإنه في ظل غياب الثقة الكافية واستراتيجية فورية للتسوية وحل النزاعات الحدودية، يُعد الحفاظ على أقل قدر من المواجهة لتحقيق السلم والاستقرار في المناطق الحدودية هو الخيار الواقعي الذي لا مناص منه بالنسبة للطرفين.

1- Francine R. Frankel, "The Breakout of China - India Strategic Rivalry in Asia and the Indian Ocean", Journal of International Affairs, Spring/Summer 2011, Vol. 64, No. 2, p 3.

الختاتمة

على الرغم من ارتفاع حجم التجارة الثنائية بين الصين والهند ارتفاعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، ووجود آليات للاتصال، وتفاعلات طيبة بين البلدين في جميع المجالات، لا يزال الجانبان يفتقران إلى الثقة المتبادلة، وبالتالي سوف تواجه العلاقات الصينية الهندية التحديات على المدى الطويل. "فهناك علامات مشؤومة حول نمو العلاقات في المستقبل، بالإضافة إلى عدم الشفافية في الشؤون العسكرية، والضغائن التاريخية العالقة، ونشر المعلومات من مصادر متعددة، كل هذا صعد من الأزمة الأمنية بين الصين والهند، وتسبب في تشوهات والتواءات عميقة في النزاعات الحدودية بين البلدين، وظهر هذا بوضوح شديد في نيودلهي⁽¹⁾. وفيما يتعلق بالتصريحات الحكومية الرسمية، لا يزال الغموض وانعدام الثقة المتبادلة، من الخصائص المهيمنة على مجتمعي البلدين⁽²⁾. ولكن لحسن الحظ يُعد موقف الحكومة الهندية أكثر حذراً وعقلانيةً من الرأي العام ووسائل الإعلام، حيث تحافظ الهند على قنوات للحوار والمشاورات وتبادلات عسكرية بين القيادات العليا وخطط مشتركة للمناورات العسكرية مع الجانب الصيني، لتجنب التأثيرات السلبية الشبيهة بـ "حرب الرأي العام والإعلام" عام 2009، وتجنب تدهور وتصعيد أزمة "مواجهات الخيام" عام 2013.

ولكن نظراً لوجود اتفاقيات وآليات للحوار والمشاورات تحكم التفاعل في المناطق الحدودية؛ فقد تجاوزت تقديرات الربح والخسارة في "الأراضي المتنازع عليها" نطاقها المعروف، حيث وصلت عوامل الخصم إلى مستوياتها الكافية، كما تصاعدت الخلافات بين

1- Shashank Joshi, "China - India: Awkward Ascent", p. 564.

2- Jonathan Holslag, "Progress, Perceptions and Peace in the Sino - Indian Relationship", East Asia, Vol. 26, No. 1, March 2009, pp. 41 -56; Andrew Shearer and Fergus Hanson, "Not Unpopular in China", The Indian National Interest Review, January 2010. <http://shashankjoshi.files.wordpress.com/2011/02/sino-indian-relations-pdf.pdf>

البلدين حول سيادة الأراضي⁽¹⁾؛ لذلك ستظل اللعبة الحدودية بين الصين والهند على وضع التوازن الترابطي الحالي لفترة طويلة، أي النزاع دون التدمير والمحادثات دون النتائج، كما أنه يمكن أن تخفف الإجراءات لإدارة الأمور الحدودية من القلق الذي يسببه فقدان الثقة، ويحول دون نشوب الاشتباكات أو الحروب غير المتوقعة. ولكن كل هذا لن يؤثر تأثيراً جوهرياً على مجرى المحادثات الحدودية. ولذلك يمكن أن تستمر حالة التعايش بين التسليح والسلم في المناطق الحدودية بأزمات وحتى نزاعات جزئية ضعيفة يمكن السيطرة عليها، أو أن تتعرض لضغوط من "التأثير الامتدادي" للنزاعات الحدودية⁽²⁾. وإذا توسعنا في العلاقات الصينية الهندية بشكل شامل، فسنجد أن التعاون التنافسي سيصبح في ظل نموذج الألعاب غير التعاونية من أهم الخصائص التي تتميز بها العلاقات الثنائية بين البلدين.

تم نشر هذه الدراسة في العدد الرابع من "دورية دراسات جنوب آسيا" لعام 2014.

1- أيقن الجانب الهندي أن تباين مفاهيم البلدين حول الحدود قد تسبب في ظهور أحكام حول أعمال "الاحتلال" و"تجاوز الحدود". See "Chinese Incursions due to Different Perception: India", Express India, February 23, 2008. <http://www.expressindia.com/latest-news/Chinese-incursions-due-to-different-perception-India/276320/>; "Chinese Troops Have not Occupied Indian Territory, Says Armychief", Rediff News, February 23, 2010. <http://news.rediff.com/interview/2010/feb/23/indian-territory-not-occupied-by-Chinese-troops.htm>

2- في ظل ظروف معينة، تؤثر النزاعات الحدودية في التفاعل الصيني الهندي في المجالات الأخرى، فعلى سبيل المثال طلبت الهند في عام 2009 من بنك التنمية الآسيوي قرضاً بقيمة 2.9 مليار دولار أمريكي لبناء البنية التحتية، من بينها 60 مليون دولار لبناء مرافق للمياه في "أروناجل برديش" داخل "الأراضي المتنازع عليها" بين الصين والهند. وبعد أن تم رفض اقتراح الصين سليم النية (بحذف مشروع مرافق المياه من الخطة)، رفضت الصين القرض، فسحبت الهند خطتها. ومثال آخر الموجة التي أثارها "التأثيرات المنفصلة" لعام 2011، حيث أوقفت الهند جميع التبادلات العسكرية بشكل مؤقت فيما عدا اللقاءات حول الشؤون الحدودية.

العلاقات بين الصين ورابطة جنوب آسيا في ضوء
الاستراتيجية الإقليمية الصينية: البناء والتحديات

يانغ سه لينغ



ملخص الدراسة: مع الارتفاع المتزايد للمكانة التي تحتلها منطقة جنوب آسيا داخل الاستراتيجية الإقليمية الصينية، أصبح هناك اهتمام متزايد ببناء علاقات تعاون بين الصين ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي باعتبارها منظمة إقليمية للتعاون في المنطقة. ويمثل بناء علاقات إقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا أهمية واضحة. فمن ناحية، نجد أن معظم دول جنوب آسيا في حاجة إلى بناء علاقات تعاون شاملة مع الصين من خلال منبر إقليمي للتعاون وهو الرابطة. ومن ناحية أخرى، فإن الصين أيضاً على استعداد للمساهمة في بناء علاقات إقليمية مع الرابطة، انطلاقاً من حاجتها إلى تحقيق الأمن السياسي والتنمية الاقتصادية. ولكن نظراً للمشكلات الداخلية في الرابطة والتأثر بالمفاهيم الجيوسياسية الموروثة، فإن بناء علاقات إقليمية بين الصين والرابطة ليس بالأمر اليسير، فهناك العديد من التحديات أمام اختيار السبيل المناسب لبناء هذه العلاقات الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الصين؛ الهند؛ رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي؛ العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

الباحث: يانغ سه لينغ، باحث بمعهد دراسات جنوب آسيا التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية بمقاطعة يونان.

منذ تسعينيات القرن العشرين، بدأت الصين توسع تدريجياً نطاق وقوة مشاركتها في التعاون الأمني والاقتصادي في المنطقة، كما وضعت سياسات إقليمية شاملة استجابة للنزعة الإقليمية في المناطق المحيطة⁽¹⁾. ومن منظور النظرية البنائية، اتخذت الصين من التعاون الاقتصادي وسيلة أساسية للتأسيس لصورة التنمية الصينية السلمية، كما نجحت في بناء علاقات مع بعض الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية، مما أتاح لها الفرص لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي يمكن أن نعتبر الصين مشاركاً و"فاعلاً" إيجابياً في النزعة الإقليمية للعلاقات الدولية. ولكن على الرغم من ارتباط منطقة جنوب آسيا بمصالح الصين السياسية والاقتصادية والأمنية، لا تزال هذه المنطقة حلقة ضعيفة

-1 سون شويه فنغ، تشن خان شي: "التأثير الاستراتيجي للسياسات الإقليمية الصينية"، "الاقتصاد والسياسة العالمية" 2006، عدد 5، ص 26.

داخل الاستراتيجية الإقليمية الصينية، خاصةً وأن الصين لم تؤسس أية آليات أو أُمَاط للتعاون مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي باعتبارها منظمة مهمة للتعاون في المنطقة، مما قد حدَّ بشكل كبير من نطاق التعاون بين الصين ومنطقة جنوب آسيا. وبالتالي فإنه نظراً للارتباط الوثيق بين هذه المنطقة والاستقرار والتنمية الصينية، تصبح عملية بناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي من خلال منبر للتعاون وهو تلك الرابطة، واحدة من المشكلات المهمة التي تتطلب حلولاً سريعة في الوقت الراهن.

أولاً: مغزى بناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب

آسيا للتعاون الإقليمي

نظرياً نجد أن بناء المفاهيم في مجال العلاقات الدولية يتمتع بقدر من النرجسية، حيث يعتبر الفاعلون الدوليون أنفسهم مركزاً للعلاقات الدولية عند بناء علاقات مع غيرهم من الفاعلين. ولكن مع التغير المستمر في الأوضاع الدولية، وخاصةً مع نهضة الفاعلين الدوليين من الدول الأقل نماءً، والارتباط الوثيق بين تنمية العلاقات الجنوبية والشمالية، أصبحت الأنظار تتجه وبشكل متزايد إلى "التوجه العام" في بناء مفاهيم العلاقات الدولية. وانطلاقاً من هذا المنظور، ينبغي عند بناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا الأخذ في الاعتبار المصالح الصينية من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب الانتباه إلى اهتمامات الدول الأعضاء في الرابطة. وبالنسبة للجانب الصيني نجد أن مغزى بناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا يشمل الجوانب الآتية:

أولاً: هناك العديد من المشكلات الأمنية بين الصين ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي على طول خط ممر واخان مروراً بجبال كونلون ووصولاً إلى جبال الهيمالايا. ومما لا شك فيه، تُعد منطقة جنوب آسيا أكثر المناطق المجاورة للصين تعقيداً من حيث الأوضاع والمشكلات الأمنية، وتشمل هذه المشكلات القضايا الحدودية، والمخدرات، والنزاع على موارد المياه، والقوى الانفصالية، والتطرف الديني، والقضية النووية. وبالتالي فقد تحولت كيفية إدارة وحل هذه القضايا السياسية والأمنية من الاعتبارات الاستراتيجية المهمة أمام الصين لبناء العلاقات الإقليمية بينها ورابطة جنوب آسيا. ولقد حققت الصين والدول الأعضاء في الرابطة إنجازات كبيرة في هذه القضايا بالفعل. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن المحادثات حول القضايا الحدودية بين الصين والهند وبوتان لم تحقق تقدماً جوهرياً، إلا أن هذه الدول توصلت إلى تفاهات مشتركة ومبادئ تدعو إلى الحل السلمي، كما رسّخت الصين والهند سلسلة من آليات التعاون حول النزاع الحدودي والحفاظ على السلم والأمن على المناطق الحدودية. وفيما يتعلق بقضية المخدرات، قامت كل من الصين وباكستان وأفغانستان بعمليات مشتركة للقضاء على المخدرات وأسسوا آليات للحوار الثلاثي. كما قامت الدول الثلاث أيضاً بالتعاون لمواجهة قوى الإرهاب والانفصال

والتطرف الديني. وفيما يتعلق بالنزاعات على موارد المياه، توصلت كل من الصين والهند إلى اتفاقية تعاون تقوم الصين بموجبها بتقديم البيانات الهيدرولوجية حول نهر يارلونغ تسانغو إلى الهند. وبالتأكيد لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز التعاون حول قضايا أمنية أخرى، على سبيل المثال قضية الأمن النووي في جنوب آسيا. فكل من الهند وباكستان دولة نووية، إلا أن الدولتين منعزلتان عن الأنظمة الدولية لمنع انتشار السلاح النووي، بالإضافة إلى ذلك عادة ما تقوم الهند بتطوير سلاحها النووي بهدف مواجهة الصين، مما قد يؤثر بشكل سيئ في أمن المنطقة. وبالتالي فإنه انطلاقاً من هذا المنظور، نجد أن السيطرة على الخلافات الأمنية بين الصين وجنوب آسيا في النطاق الإقليمي، والبحث عن الحل الأمثل لهذه الخلافات، يمثل أهمية حقيقة بالنسبة للطرفين.

ثانياً: تتميز رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بمكانة ودور لا غنى عنهما أمام بناء "طريق الحرير البحري". ولقد قام العديد من الباحثين بدراسات حول ما يمثله المحيط الهندي الواقع على "طريق الحرير البحري" من أهمية بالنسبة للصين، وخاصةً دوره المؤثر على الأمن والتنمية الصينية في مجال التجارة والطاقة وتأمين القنوات البحرية. وتتميز بعض الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي مثل بنغلاديش والهند وسريلانكا وجزر المالديف وباكستان، بمواقع غاية في الأهمية على خط المحيط الهندي من مضيق ملقة حتى البحر الأحمر، وبالتالي فإن المعالجة السلمية لعلاقات التعاون مع هذه الدول تمثل أهمية كبيرة جداً بالنسبة للصين لحماية مصالحها السياسية والأمنية على المحيط الهندي والدفع ببناء طريق الحرير البحري. ومن هنا يتضح لنا أن بناء وتطوير العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا له دور ومغزى مهم جداً في حماية أمن القنوات البحرية الصينية.

ثالثاً: تمثل دول جنوب آسيا "قطباً جديداً" بالنسبة للنمو الاقتصادي الصيني؛ لما تتميز به هذه الدول من أسواق ضخمة وإمكانات هائلة للنمو الاقتصادي. وعلى الرغم من الإدانات المتكررة حول التنمية في رابطة جنوب آسيا ومناطق التجارة الحرة التابعة لها، فإن منطقة جنوب آسيا تتميز نظرياً بإمكانات هائلة للنمو الاقتصادي. فقد تجاوز إجمالي عدد سكان الدول الثماني في منطقة جنوب آسيا ملياراً وستمائة مليون نسمة، كما أن النمو الاقتصادي والنهضة الهندية السريعة قد أدهشت العالم بأسره. وبالإضافة

إلى ذلك، فإن قدرات الإنتاج والاستهلاك في منطقة جنوب آسيا في زيادة مستمرة. وعلى الرغم من أن توجهات التنمية الاقتصادية في المنطقة قد تراجعت خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المنطقة لا تزال تتمتع بالظروف المواتية لتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة، على سبيل المثال الموارد تميزها الطبيعية والعمالة الضخمة والرخيصة. ومع ذلك لا يزال هناك إمكانات ضخمة يمكن اكتشافها للتعاون بين الصين ودول جنوب آسيا، فلم يصل حجم التجارة بين الطرفين إلى حاجز المائة مليار دولار بعد، بينما تجاوز حجم التجارة بين الصين واتحاد الآسيان أربع مائة مليار دولار أمريكي. وبالتالي سوف يصبح السعي إلى اكتشاف إمكانات التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ودول جنوب آسيا من أهم توجهات التعاون الاقتصادي الخارجي للصين في المستقبل، ومما لا شك فيه أن العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا سوف تقدم منبراً جيداً لهذا التعاون.

رابعاً: تُعد منطقة جنوب آسيا معبراً مهماً للتنمية الصينية في غرب آسيا وإفريقيا وآسيا الوسطى، كما تُعد أيضاً جزءاً مهماً في "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الجديد". ولطالما كانت منطقة جنوب آسيا قناةً تجاريةً مهمةً تصل بين الشرق والغرب، حيث تقع في الساحل الشمالي للمحيط الهندي، وتلتقي إلى الشرق بدول اتحاد الآسيان والصين، وإلى الغرب بآسيا الوسطى، وتلتقي بالقارة الإفريقية شمالاً عبر البحار، وتلتقي من اتجاه الشمال الغربي بمركز موارد الطاقة على مستوى العالم، وهي غرب آسيا. بعبارة أخرى، تتمتع منطقة جنوب آسيا بتميز جغرافي بارز. والجدير بالذكر هنا أن طريق الحرير القديم في جنوب الصين ينطلق من يونان مروراً بميانمار وصولاً إلى آسام أو مانيبور بالهند، ثم مروراً بحوض نهر السند وصولاً أخيراً إلى أفغانستان، ثم التقى هذا الطريق بطريق الحرير لشمال الصين، وبالتالي أصبح يصل شرقاً إلى شيان. من ثم فإن التعاون بين الصين وجنوب آسيا سوف يوسع من التعاون مع المناطق سالفة الذكر، وسوف يخدم متطلبات بناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الجديد" من خلال بناء العلاقات الإقليمية مع رابطة جنوب آسيا.

وبالنسبة للدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، يمثل بناء العلاقات الإقليمية بين الصين والرابطة أهميةً كبيرةً. والجدير بالذكر هنا أن العديد من الدول الأعضاء في الرابطة قد اهتمت خلال السنوات الأخيرة ببناء هوية للصين في المنطقة، وفي

ظل الجهود المشتركة بين الصين والدول الأعضاء، أصبحت الصين عضواً مراقباً في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ولكن تعجز هذه العضوية عن تلبية احتياجات التنمية والتعاون بين الدول الأعضاء والصين، وعلى هذا الأساس أبدت بعض الدول الأعضاء أملها في أن تصبح الصين دولة عضواً وعقدت المناقشات حيال هذا الأمر⁽¹⁾. ويعكس سعي الدول الأعضاء الإيجابي لبناء علاقات مع الصين مدى انتباههم إلى المغزى المهم لبناء العلاقات الإقليمية بين الصين والرابطة بالنسبة لهم، وسوف نلخص ذلك في الجوانب التالية:

أولاً: إن نجاح بناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا يخدم تطور الرابطة نفسها. ولكن نظراً لسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية، تتعرض الرابطة لانتقادات واسعة من العالم الخارجي⁽²⁾، ولا تحظى إنجازاتها في المنطقة بأي اهتمام. ودليل واضح على ذلك هو أنه في عصرنا الحالي الذي يشهد تطوراً مستمراً لـ"النزعة الإقليمية الجديدة"، لاحظنا أنه لم تقم أية دولة كبرى أو منظمة ببناء أي شكل من مناطق التجارة الحرة مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، بل في الحقيقة تتجاهل بعض الدول الكبرى والمنظمات الإقليمية تواجد الرابطة. وانطلاقاً من هذا المفهوم، فإن بناء العلاقات الإقليمية بين الصين والرابطة يلعب دوراً إيجابياً في تحسين مكانة الرابطة. ويرى الدكتور أشفاق خان، الأستاذ بجامعة باكستان الوطنية للعلوم والتكنولوجيا، أنه في حالة انضمام الصين إلى رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، سوف تحظى الرابطة بمزيد من الاحترام والاهتمام من المنظمات الإقليمية الأخرى⁽³⁾. ويعتقد الدكتور تشينتاماني ماهاباترا، الأستاذ بجامعة جواهر لال نهرو الهندية، أنه إذا تمت دعوة الصين للانضمام إلى رابطة جنوب آسيا، وكانت بكين أيضاً على الاستعداد لذلك، فسوف تتغير الملامح السياسية والاقتصادية للرابطة في المجتمع الدولي بشكل تام. فستنال هذه

-
- 1- Abiderda Md. Abdujjaher: "China as a SAARC Member: A Debate", <http://www.academia.edu/1855572/china-as-a-SAARC-Member-A-Debate>.
 - 2- Shahab Zahid Ahmed and Stuti Bhatnagar, SAARC and Interstate Conflicts in South Asia: Prospects and Challenges for Regionalism, Pakistan Horizon, Volume 61, Number3, July 2005, p. 73.
 - 3- Dr Ashfaque H Khan, "China and SAARC" Dec. 20, 2011, <http://www.thenews.com.pk/TodaysPrintDetail.aspx?ID=83089&Cat=9>.

الرابطة الاحترام نظراً لأنها تضم أسرع كيانين اقتصاديين نموًا على مستوى العالم (أي الصين والهند)، ولن تصبح أكبر سوق في العالم فحسب، بل ستتحول إلى كيان قوي يلعب دوراً كبيراً في صناعة القرارات على مستوى العالم؛ نظراً لأنها تضم ثلاث دول تمتلك السلاح النووي. وقد أشار الدكتور تشينتاماني ماهاباترا إلى أنه لا يجب اعتبار الصين دولة كبرى خارج النطاق الإقليمي؛ لأن حدودها تتشارك مع سبع دول من الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا. ويعتقد أيضاً أنه إذا دعمت الهند الصين لتصبح دولة عضواً في الرابطة، فإن هذا يمكن أن يخفف من انعدام الثقة بين البلدين. وبالتالي، إذا أصبحت الصين جزءاً من الرابطة، فسوف تفشل محاولات الدول المجاورة لاستغلال الصين ورقة لمواجهة الهند⁽¹⁾. وفي الحقيقة، إذا استطاعت الصين والرابطة بناء العلاقات الإقليمية فيما بينهما، سوف تستفيد الرابطة بلا شك كثيراً من تجربة التنمية الصينية، وإذا كانت الهند على استعداد لتقبل الصين داخل إطار الرابطة، فسوف تتخلص الرابطة من حالة "ال فشل" المخجلة، وتصبح أحد أقطاب القوة في المنطقة، وتحظى بالاعتراف والتقدير من قبل العالم الخارجي.

ثانياً: يمثل بناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أهمية كبيرة في تعزيز المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء في الرابطة. فعلى المستوى الاقتصادي، كانت نتائج التنمية في رابطة جنوب آسيا على مدار الثلاثين عاماً الماضية مخيبةً للآمال. وعلى الرغم من أن الرابطة تمتلك 22% من إجمالي عدد سكان العالم، و3.6% من إجمالي مساحة الأرض، إلا أن إجمالي الناتج المحلي للرابطة يحتل 2.5% فقط من إجمالي الناتج العالمي. كما أن متوسط دخل الفرد في دول الرابطة لا يبلغ 1000 دولار أمريكي، أي لا يزال في مستوى الأجور المتدنية. بالإضافة إلى ذلك، يعود 80% من إجمالي الناتج المحلي للرابطة إلى الهند، و10% لباكستان، و7% لبانغلاديش، وتحتل باقي دول جنوب آسيا 3%⁽²⁾. وعلى المستوى الأمني والسياسي، تفتقر الدول الأعضاء إلى الثقة المتبادلة، وتهتم بشكل أكبر بتعزيز علاقات تجارية واستثمارية مع دول خارج المنطقة،

1- Chintamani Mahapatra, "China in SAARC? To what Effect?: A Response", Strategic Analysis, Vol. 35, No. 3, May 2011, pp.511 - 513 .

2- Dr Ashfaque H Khan , "China and SAARC", Dec. 20 , 2011 , <http://www.thenews.com.pk/TodaysPrintDetail.aspx?ID=83089&Cat=9>.

كما تعاني من التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية وغيرها من المشكلات، التي تُعتبر الأسباب الرئيسية لتباطؤ التنمية في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي خلال أكثر من عشرين عامًا ماضية⁽¹⁾. وعلى مدار سنوات عديدة، ظل حجم الصادرات من الهند إلى دول جنوب آسيا يحتل 5% فقط من إجمالي حجم التجارة الخارجية في المنطقة⁽²⁾. ولكن في حالة نجاح العلاقات الإقليمية بين الصين والرابطة، سوف يرتفع إجمالي عدد السكان في الصين ودول الرابطة ليقرب من ثلاثة مليارات نسمة، أي 40% من إجمالي عدد سكان العالم. وتُعتبر الصين ثاني أكبر كيان اقتصادي وأكبر سوق مستهلك على مستوى العالم، ويتجاوز إجمالي عدد سكانها 1.3 مليار نسمة، كما أن القدرة الاستهلاكية لهذا الشعب الكبير في ارتفاع مستمر. وعلى هذا الأساس، يعتقد الباحثون الباكستانيون أنه إذا انضمت الصين إلى رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، فسوف ترتفع مكانة الرابطة الاقتصادية في المجتمع الدولي، وبما أن الصين تمكنت من فرض ضغوط هائلة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال الركود الاقتصادي الذي شهده العالم في عام 2008؛ فبإمكانها بالتأكيد أن تحقق الفائدة لمنطقة جنوب آسيا الفقيرة⁽³⁾. وبحسب السيد كول حنيف، الباحث بمعهد دراسات السياسات العامة الباكستاني بإسلام آباد، تمثل التنمية الاقتصادية الصينية أهمية كبيرة بالنسبة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. فقد لاحظ أنه في الفترة بين عام 1979 و2011 وصل متوسط النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الصيني 10%، وحقق الاقتصاد الصيني نموًا يقدر بثلاثة عشر ضعفًا، وتخلص مئات الآلاف من الصينيين من حالة الفقر المدقع. وتُعتبر الصين اليوم أكبر دولة مصدرة على مستوى العالم، وثاني أكبر دولة مستوردة ومستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر، وكما تُعد أكبر دولة لديها احتياطي من العملة الأجنبية. ولذلك فإذا اقتنصت رابطة جنوب آسيا الفرصة التاريخية السانحة، وأيدت الصين لتصبح دولة عضوًا في الرابطة، فسوف تحصل الرابطة على مكاسب سياسية واقتصادية ضخمة⁽⁴⁾. كما أشار الباحث كول حنيف، فإنه

1- Dr Ashfaq H Khan, "China and SAARC", Dec. 20, 2011.

2- Bikky Khosla, "SAARC region: Land of untapped opportunities", July 9, 2013, [http:// www.smetimes.in/smetimes/editorial/2013/Jul/09/saarc-region-land-untapped-opportunities81261.html](http://www.smetimes.in/smetimes/editorial/2013/Jul/09/saarc-region-land-untapped-opportunities81261.html). Dr Ashfaq H Khan, "China and SAARC", Dec. 20, 2011.

3- Dr Ashfaq H Khan, "China and SAARC", Dec. 20, 2011.

4- Col M Hanif (R), "China should be in SAARC", May 12, 2012, [http:// pakobserver.net/detailnews.asp?id=154901](http://pakobserver.net/detailnews.asp?id=154901).

بما أن الصين تتمتع بموارد مالية ضخمة ولديها متخصصون تكنولوجيون، فبالتالي يمكنها الاستثمار في جنوب آسيا، ذلك الكيان الاقتصادي الذي يفتقر إلى الموارد ولكن يتمتع بالنشاط الكبير. وعلى الرغم من أن الصين قد أسست علاقات تجارية مع العديد من دول جنوب آسيا، لكن إن أصبحت الصين عضواً في الرابطة، سوف تتجه إجراءات صناعة القرارات في الرابطة إلى المسار الصحيح، كما سوف يؤثر ذلك بشكل كبير ويلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل للرابطة. وبالتالي، إن انضمت الصين إلى الرابطة، سوف تصبح جزءاً من منطقة التجارة الحرة في جنوب آسيا، وسوف يتضاعف حجم التجارة بينها وجميع دول المنطقة عدة أضعاف. كما سوف تجذب دول جنوب آسيا استثمارات ضخمة من الصين، خاصةً في مجالات البنية التحتية، والزراعة، والصناعة، والعقارات، وتصنيع الآلات، والمجال المالي. وسوف تساهم الاستثمارات الصينية الواسعة في حل مشكلة العجز المالي لدى دول جنوب آسيا في المجالات السالفة الذكر، كما سوف تضع الحلول لمشكلة البطالة، وتحد من الفقر، وتحسن من مستوى معيشة شعوب منطقة جنوب آسيا⁽¹⁾.

ثالثاً: سيساعد بناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا على إعادة بناء الأنظمة الإقليمية في المنطقة. ويأمل عدد كبير من الدول الأعضاء في الرابطة بناء العلاقات الإقليمية مع الصين من خلال انضمامها للرابطة؛ لأن هذا سوف يساعد على إعادة بناء الأنظمة الإقليمية في منطقة جنوب آسيا، ولعلنا نجد أن رأي الباحث كول حنيف من أهم الآراء في هذا الشأن، حيث يرى أنه إذا أصبحت الصين دولة عضواً في رابطة جنوب آسيا، سوف يكون لها دور مهم في البيئة والأنظمة الإقليمية. فيمكن أن تتعلم دول جنوب آسيا كيفية حل النزاعات الثنائية عن طريق الحوار، وتطوير علاقات الصداقة والتعاون السياسي والاقتصادي استفادةً من الاستراتيجيات الصينية لتحقيق النهضة والتنمية السلمية. وعندما تصبح كل من الصين والهند دولاً أعضاء في الرابطة، سوف يصبح المناخ السياسي مناخاً منسجماً، كما سوف تدعم الصين حل المشكلات الثنائية بين دول جنوب آسيا، على سبيل المثال قضية كشمير. كما أن انضمام الصين لمندى رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي سوف يساعد على تحسين العلاقات الصينية الهندية والهندية

1- Col M Hanif (R), "China should be in SAARC", May 12, 2012.

الباكستانية، كما سوف يساعد على تخفيف قلق بعض دول جنوب آسيا الصغيرة حيال محاولات الهند نحو قيادة المنطقة. ويمثل هذا أيضاً مغزى إيجابياً بالنسبة للهند؛ لأن التبادلات المتكررة مع منتدى رابطة جنوب آسيا، بما في ذلك الصين، سوف يساعد على التوصل إلى تفاهات مشتركة وتعميق التكامل الاقتصادي، وتهيئة الظروف المناسبة لحل القضايا الحدودية بين الصين والهند. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يساعد على إعادة إرساء السلم في أفغانستان. وفوق هذا، إذا أصبحت الصين دولة عضواً في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، من الممكن أن يعزز هذا من مكانة الرابطة في المجتمع الدولي، كما يمكن أن تساعد الصين دول جنوب آسيا للحصول على دعم مادي من الأنظمة المالية الدولية. وانضمام الصين للرابطة سوف يساعد بشكل كبير على تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية في منظمة شنغهاي للتعاون، كما أن قدرات الصين الاستثمارية سوف تساعد دول جنوب آسيا على بناء الطرق السريعة، والشبكات الكهربائية، وبناء أنابيب النفط والغاز من آسيا الوسطى حتى جنوب آسيا، ما يعني أن الصين سوف تصبح جزءاً مهماً في طريق الحرير الأمريكي الجديد⁽¹⁾.

تلخيصاً لما سبق، فإنه ليس هناك تناقض في مفهوم بناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا بالنسبة للطرفين، فعلى المستوى السياسي والأمني، نجد أن الصين ورابطة جنوب آسيا في حاجة إلى منبر إقليمي يتمتع بأنظمة سليمة ويقوم بمعالجة والسيطرة على القضايا ذات الصلة، فمعالجة الخلافات وتجنب الاحتكاكات مطالب متفق عليها عند جميع الأطراف. وعلى مستوى المصالح الاقتصادية، ربما يحفز انضمام الصين طاقة النمو الاقتصادي في منطقة جنوب آسيا، كما أن تميز الصين في مجال الاستثمارات والتكنولوجيا والأسواق وغيرها من المجالات قد يمنح الأمل لأعضاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. باختصار، نجد أن المصالح المشتركة بين الصين والرابطة، قد هيأت الظروف لبناء العلاقات الإقليمية، وقد أتاحت أيضاً إمكانيات لنجاحها.

1- Col M Hanif (R) , "China should be in SAARC", May 12 , 2012.

ثانيًا: جهود الصين لبناء العلاقات الإقليمية مع رابطة جنوب آسيا

بحسب النظرية البنائية عند أليكساندر وندت، فإن هوية الدولة ومصالحها ليست عناصر مسبقة، وإنما هي نتيجة للتفاعل بين الدول⁽¹⁾. ويعتقد وندت أن الدولة هي فاعل له إرادة ووعي ذاتي، أي أن "الدولة إنسان"، وهي رؤية تؤثر على جوهر العلاقات الدولية⁽²⁾، وشريطة مهمة تضمن للدولة بناء أنظمتها الإقليمية. ويؤكد وندت أن النظرية الشمولية في النظرية البنائية، تشدد من حيث المنهجية على دور الجماعة على الفرد، وفي مجال العلاقات الدولية، تعكس دور الهياكل والأنظمة الدولية على الدول⁽³⁾. وانطلاقًا من هذا المفهوم، يمكننا تأمل مغزى رابطة جنوب آسيا بالنسبة للصين، وبناء العلاقات الإقليمية بين الصين والرابطة طبقًا لمفهوم المصلحة. وبالتأكيد، مع التغير المستمر في ممارسات الأنظمة الدولية، ليس بالضرورة أن تستطيع النظرية البنائية عند وندت تفسير بعض الظواهر الجديدة التي تظهر في النزعة الإقليمية تفسيرًا شاملاً. وطبقًا للأنطولوجيا البنائية عند وندت، فإن القوة المادية مهمة بلا شك، والإنسان فاعل له إرادة بطبيعته، ولكن يعتمد مفهوم القوة المادية والإرادة الإنسانية بدرجة كبيرة على بعض المفاهيم المشتركة⁽⁴⁾. وإذا تناولنا رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي من هذا المنظور، فسنجد أن من الصعب جدًا أن تفسر لنا النظرية البنائية عند وندت ظروف تطور هذه الرابطة؛ لأنه صحيح تتمتع الرابطة بعناصر ثقافية⁽⁵⁾، ولكن هناك اختلافات هائلة على مستوى السلطة والمصالح، ما يصعب على الرابطة تحقيق النتائج المتوقعة. وانطلاقًا من

1- (مرجع أمريكي) أليكساندر وندت: "النظريات الاجتماعية في السياسة الدولية"، ترجمة تشين يا تشينغ، دار نشر الشعب بشنغهاي، 2008، ص 4.

2- المصدر السابق، ص 194.

3- المصدر السابق، ص 17.

4- المصدر السابق، ص 193.

5- تختلف الآراء حول هذه القضية؛ طبقًا لآراء بعض الباحثين، إن الديانة الهندوسية والإسلامية ثقافتان مختلفتان تمامًا، حتى إن بعض الباحثين يعتقدون أن المسلمين من الهنود أشخاص أجانب. ولكن طبقًا لباحثين آخرين، فإن معظم المسلمين في الهند هنود غيروا ملتهم، وعلى الرغم من أنهم يدينون بالديانة الإسلامية إلا أنهم يحتفظون بأساليب الحياة الهندية. انظر: تشيو يونغ خوي: "لمحة عامة عن الديانة الهندوسية"، بكين، دار نشر العلوم الاجتماعية، 2012.

هذا المنظور، يمكن أن تسهل الثقافة من تطور النزعة الإقليمية، ولكن لا يجب اعتبار الثقافات (باختلافها) معوقاً أمام بناء العلاقات الإقليمية، فطبقاً لعلم الاجتماع، يمكننا بناء علاقات صداقة مع الشعوب الأجنبية رغم اختلاف الخلفيات الثقافية. ونلاحظ من تطبيقات النزعة الإقليمية منذ بداية القرن الجديد أن المصالح والمفاهيم المشتركة قد أصبحت أساساً مهماً لبناء العلاقات الإقليمية وأنظمتها، وليست لها علاقات واضحة بالثقافات والأنظمة السياسية. ولكن فيما يتعلق ببناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا، عادةً ما يعتبر بعض الباحثين من الدول الأعضاء في الرابطة (الهند بشكل أساسي) الثقافة والأنظمة السياسية أعذاراً لإقصاء جهود الصين وما تلعبه من أدوار.

ونحن هنا لا ننوي الجدل حول ما هو المهم في الأنطولوجيا البنائية عند وندت، وإنما الهدف من تقديم الأنطولوجيا البنائية هو الوصول إلى إطار تحليلي يناقش بناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا. فما هي الجوانب التي قامت الصين بنائها لأجل تطوير العلاقات الإقليمية مع رابطة جنوب آسيا؟ يمكننا إجمال ذلك في الجوانب التالية:

أولاً: بناء اتصالات تاريخية وثقافية بين الصين ومنطقة جنوب آسيا. فمنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، حمل فريق من الباحثين، على رأسه جي شيان لين، على عاتقهم مهمة تسجيل تاريخ التبادلات الثقافية بين الصين والهند، ولا شك أن هذه الكتابات قد أعادت الاتصالات التاريخية والثقافية بين البلدين. وطبقاً للنظرية البنائية عند وندت، فقد ساهم ذلك في بناء اتصالات "معرفية موضوعية" بين الصين وشبه القارة الهندية. وتوضح نتائج النظرية البنائية أنه على الرغم من أن الصين ومنطقة جنوب آسيا تتبعان منظومتين مختلفتين على المستوى الثقافي، إلا أن هاتين الثقافتين تتمتعان بتبادلات وثيقة وعلاقات مؤثرة منذ عصر أسرة تشين خان الصينية. وبالتالي فإن بناء هذه التبادلات الثقافية والتاريخية يمثل مغزى واضحاً لدفع العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا؛ لما تخلقه من مناخ طيب وأسس ثقافية تدفع ببناء هذه العلاقات. واستناداً إلى هذا التواصل الثقافي، قام الباحثون الهنود بوضع المفهوم الإقليمي (Chindia)، أي الكيان الصيني الهندي، بالتالي إذا استرجعنا المفهوم الجغرافي التقليدي للهند ما قبل الاستقلال، يصبح "الكيان الصيني الهندي" (Chindia) قريباً جداً من النزعة الإقليمية

التي ندعو إلى بنائها بين الصين ورابطة جنوب آسيا.

ثانيًا: بناء المصالح "العامة". لقد تجنبنا هنا استخدام مفهوم المصالح "المشتركة"، ولجأنا إلى مفهوم المصالح "العامة" الذي يُعد مناسبًا أكثر للتعبير عن مواطن تشابه مصالح جميع الأطراف في ظل بناء العلاقات الإقليمية؛ لأن المصالح مختلفة بطبيعتها، ولذلك فإن استخدام تعبير مصالح مشتركة قد يستبعد ما يمكن التوصل إليه من خلال التسوية أو التعاون. وفيما يتعلق ببناء هذه المصالح "العامة"، بذلت الصين جهودًا كبيرة لبناء علاقات تعاون سياسية وأمنية واقتصادية مع دول جنوب آسيا. فعلى المستوى السياسي والأمني، حققت الصين نتائج واضحة مع دول جنوب آسيا، فلم تكتفِ بحل المشكلات الحدودية مع أفغانستان وباكستان ونيبال وغيرها من الدول فحسب، بل قامت أيضًا ببناء سلسلة أنظمة للتعاون الثنائي ووضعت مبادئ الحل السلمي لحل المشكلات الحدودية القائمة مع الهند وبوتان. كما قامت أيضًا ببناء آليات مشتركة للقضاء على بعض المشكلات الأمنية الأخرى، على سبيل المثال قضيتا المخدرات والإرهاب. وعلى مستوى التعاون الاقتصادي، نجحت الصين في بناء علاقات اقتصادية ثنائية مع الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، كما أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لمعظم هذه الدول، وحقق حجم التجارة بين الطرفين نموًا سريعًا، والجدير بالذكر أيضًا أن الصين قد حققت إنجازات واضحة في بناء أنظمة للتعاون الاقتصادي الإقليمي مع دول جنوب آسيا، وينعكس هذا في منطقة التجارة الحرة بين الصين والهند الجاري تأسيسها، وينعكس أيضًا في منطقة التجارة الحرة التي تم إنشاؤها مع باكستان. ولم تضع هذه المساعي حجر الأساس لبناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا فحسب، بل وفرت أيضًا الخبرات لإنجاز ذلك.

ثالثًا: بناء القواعد والمبادئ الدولية في ظل المفاهيم العامة. ولقد حققت الصين والدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا إنجازات بارزة في هذا المجال. فمن ناحية، أسست الصين مع الدول الأعضاء مفاهيم عامةً حول القضايا الإقليمية والعالمية. على سبيل المثال قام الطرفان بالدعوة إلى الحفاظ على السلم الإقليمي والعالمي، وبناء أنظمة سياسية واقتصادية جديدة، وإصلاح الأمم المتحدة، ونزع السلاح، وغيرها من القضايا من خلال بيانات مشتركة أو أشكال أخرى من المستندات. ومن الناحية الأخرى، فإن المبادئ الخمسة

للتعايش السلمي التي أسستها الصين مع الهند (كدولة من دول جنوب آسيا) وميانمار (كدولة من دول جنوب شرق آسيا) قد حظيت باعتراف واسع من المجتمع الدولي، ما قد أثرى وطوّر من المبادئ الأساسية في القوانين الدولية، ووضع حجر الأساس الفكري لبناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا، حتى أصبح تطوير العلاقات الإقليمية يلتزم بـ"المبادئ الخمسة للتعايش السلمي".

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الصين قد قامت بالدفع المستمر والإيجابي لبناء علاقات مع دول جنوب آسيا منذ تأسيس الصين الجديدة. ولكن إذا نظرنا نظرة موضوعية، فسنجد أن جميع المساعي سالفة الذكر تمت بين الصين ودول جنوب آسيا، وكانت معظمها ثنائية قبل تسعينيات القرن العشرين، وعلى الرغم من أنها قد دفعت تطور العلاقات الثنائية بين الصين ودول جنوب آسيا بشكل كبير، لكن تظل هذه المساعي غير متوافقة مع النزعة الإقليمية التي تحتاجها هذه الدول والصين. وفي ظل الدفع المستمر للتعاون الإقليمي بين الصين ودول جنوب آسيا اليوم، يصبح البحث في كيفية بناء علاقات بين الصين ورابطة جنوب آسيا، وتحديد هوية الصين أمام هذه الرابطة، من القضايا التي يجب وضع الحلول المناسبة لها لبناء العلاقات الإقليمية بين الجانبين.

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، بذلت الصين جهودًا هائلة في ظل إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وفي خلال القمة الرابعة عشرة للرابطة عام 2007، تم قبول الصين كدولة مراقبة بتأييد من نيبال وبنغلاديش وباكستان. وعلى الرغم من أن الهند كانت ترفض ذلك في البداية، لكن نظرًا إلى رغبتها في انضمام أفغانستان عضوًا رسميًا اضطرت للتنازل. ولكن وفي الوقت نفسه، دعت نيودلهي سريعًا كتدبير مضاد إلى جعل كل من الولايات المتحدة وأستراليا واليابان أعضاء مراقبين أيضًا في الرابطة⁽¹⁾. الأمر الذي حظي باهتمام كبير من الحكومة الصينية في ذلك العام، حيث أرسلت وفدًا على رأسه وزير الخارجية لي جاو شينغ للمشاركة في أعمال القمة. وفي طريقه إلى باكستان، صرح لي جاو شينغ بأن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي هي أفضل آليات التعاون. وخلال القمة، طرح ضرورة فتح مجالات للتعاون داخل إطار الرابطة. ولكن مع الأسف لم تتحقق

1- Ann Online "China for 'SAARC Plus One' summit", Nov.12, 2011, <http://archive.thedailystar.net/newDesign/news-details.php?nid=209813>.

هذه الأمنية حتى يومنا هذا. و خلال القمة السادسة عشرة للرابطة عام 2010، دعت نيال التي تتمتع بعلاقات سياسية طيبة مع الصين إلى انضمام الصين عضواً رسمياً في الرابطة⁽¹⁾. ولقد حظي هذا الطرح بدعم العديد من الدول الأعضاء، وإن كان قد دار جدال عنيف بين الباحثين من دول الرابطة حول ضرورة جعل الصين عضواً رسمياً⁽²⁾. وعلى الرغم من دعم العديد من الأعضاء لذلك، إلا أن الهند استغلت مبدأ "الموافقة بالإجماع" لرفض ذلك الطرح.

وخلال القمة السابعة عشرة لرابطة جنوب آسيا في عام 2011، طرحت الصين بناء آلية التعاون "1+8" بين الصين والرابطة، على غرار نموذج التعاون بين الصين واتحاد الآسيان، لأن الصين تعتقد أنه ما دامت الظروف غير مواتية لتصبح عضواً رسمياً في الرابطة، فيمكنها أن تصبح شريكاً للحوار في بداية الأمر، ولكن فشل هذا الطرح بسبب معارضة الهند. وعلى الجانب الآخر، كانت باقي الدول الأعضاء ترى أنه لا يجب الاكتفاء بالسعي إلى مكانة شريك للحوار في الرابطة فحسب؛ لأن الشراكة لا تمنح حق التصويت⁽³⁾، ولذلك يجب على الصين أن تصبح عضواً رسمياً. وفي عام 2013، أعيد فتح النقاش حول عضوية الصين في رابطة جنوب آسيا، وعقد معهد بنجلاديش للدراسات الدولية والاستراتيجية (BISS) ندوةً في دكا بعنوان "الفرص والتحديات أمام رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في القرن الحادي والعشرين"، حيث تم مناقشة الدول الأعضاء في الرابطة بمنح العضوية للصين. وخلال القمة الثامنة عشرة في عام 2013، أعيد فتح قضية عضوية الصين في الرابطة من جديد، ولكن جاء الرفض الهندي من جديد. وعلى الرغم من قوة مناشدات الدول الأعضاء في الرابطة حول بناء العلاقات الإقليمية مع الصين، لكن يبدو أن الهند لا تزال منغمسة في ترديد ذلك "الكليشه" الذي يؤمن بأن منطقة جنوب آسيا هي دائرة نفوذ الهند⁽⁴⁾. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن الصين تبادر وتبحث

1- Col M Hanif (R), "China should be in SAARC", May12, 2012.

2- Abiderda Md. Abdujjaher, "China as a SAARC Member: A Debate", <http://www.academia.edu/1855572/china-as-a-SAARC-Member-A-Debate>.

3- YubaNath Lamsal, "China's entry would benefit SAARC", [http:// weeklymirror.com.np/index.php?action=news&id=1614](http://weeklymirror.com.np/index.php?action=news&id=1614).

4- Harsh V. Pant, "How China changes SAARC", Apr.28, 2010, <http://www.livemint.com/Opinion/LiVvNjzjuBbnyokfBxxya/How-China-changes-Saarc.html>.

عن السبل لبناء العلاقات الإقليمية بينها وبين رابطة جنوب آسيا. فوفقاً للمصادر، لمحت الصين إلى الهند أنها سوف تحصل على عضوية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في مقابل عضوية الهند في منظمة شنغهاي للتعاون⁽¹⁾. ولكن من الواضح أن الهند لم تستجب لهذا التلميح. والسبب الأساسي وراء ذلك هو أن الهند لا تزال تعتبر منطقة جنوب آسيا دائرة نفوذ خاصة بها، وبالتالي لا تسمح بتدخل أي طرف آخر، فما بالناس بالصين التي تتعامل معها بكثير من الحذر؟ وحتى إن كان مسموحاً لبعض الدول مثل الولايات المتحدة واليابان أن تصبح أعضاء مراقبة، فلا يزال من الصعب للغاية حصول هذه الدول على عضوية رسمية في الرابطة. وبالتالي يتضح لنا في ضوء ما سبق أن الهند تبذل الجهود لتجنب الاحتكاك الرسمي بالصين داخل إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً أمام بناء العلاقات الإقليمية بين الصين والرابطة، ولكن سنوضح أدناه أن الصعوبات في هذا الطريق لا تنحصر على الموقف الهندي فحسب.

1- <http://www.2point61billion.com/news/2010/04/27/india-blocks-china-saarc-membership-5479.html#sthash.iEC4e425.dpuf>.

ثالثاً: التحديات التي تواجه بناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا

نظرياً، تتشابه رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي مع اتحاد دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، حيث إن كليهما منظمة للتعاون الإقليمي. ولكن في الواقع توجد بينهما اختلافات. فقد قام بعض الباحثين بأبحاث متخصصة حول الاختلافات بين هاتين المنظمتين، وطبقاً لنتائج هذه الأبحاث، تختلف المنظمتان من حيث دوافع تأسيس كل منهما، وهياكلهما الجغرافية، وأنظمتها التنظيمية، بالإضافة إلى الأدوار التي تلعبها الدول الكبرى في كل منظمة، والآراء والمفاهيم المختلفة لكل منظمة حيال قضايا الأمن الإقليمي⁽¹⁾. ويمكننا أن نقول إن هذه الاختلافات هي التي أدت إلى عدم ترحيب المجتمع الدولي برابطة جنوب آسيا، وتشكك العالم الخارجي حيال الأدوار التي يمكن أن تلعبها. وبصفة عامة، يمكننا أن نقول إن الصعوبات التي تعوق بناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا لا تقتصر على مشكلات الرابطة فحسب، وإنما تعود إلى عدد من العناصر، منها اختلاف الثقافات والأنظمة السياسية، وهيمنة الهند على المنطقة وحذرهما من الصين، بالإضافة إلى أن العلاقات بين الصين والرابطة تفتقر إلى الآليات الواضحة. وبالتأكيد إذا نظرنا إلى التطور الجيوسياسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فسنجد أن من المحتمل أن تواجه الصين المنافسة مع الدول الكبرى خارج المنطقة أثناء بنائها للعلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا. وفيما يلي نورد التحديات والصعوبات أمام بناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا:

التحدي الأول: تأثير اختلاف الثقافات والأنظمة السياسية على بناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا. طبقاً لأطر النظرية الإقليمية، تُعد الثقافات والأنظمة السياسية من العناصر المهمة التي تدفع بتطور العلاقات الإقليمية. وإذا تناولنا الشق الثقافي، فسنجد أن ثقافة الصين وثقافات الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا تنتمي إلى منظومات مختلفة من الثقافة الشرقية. وإذا أخذنا الثقافة الصينية والهندية نموذجاً،

-1 ما ينغ: "مقارنة بين اتحاد الآسيان ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي"، "مجلة المحيط الهادئ العلمية"، عدد 5، 2005، ص 30-22.

فسنجد أن الباحثين الصينيين قد أعربوا عن تعجبهم الشديد لمدى تعقيد وتناقض وتنوع "الطريق الأبدي" الهندي، ولكن كانوا عاجزين عن فهم لماذا استطاع الباحثون الهنود العثور على مصادر نظرية لأفكار العنف واللاعنف والزهد والمجون معاً في "البهاغافادغيتا". وعلى الجانب الآخر، عجز العديد من الباحثين الهنود عن فهم ما تؤمن به الثقافة الكونفوشية، ولم يستوعبوا لماذا يعتبر الصينيون أنفسهم لادينيين. أما إذا تحدثنا عن الأنظمة السياسية، فسنجد أن الهند بعد استقلالها عادةً ما تفتخر بكونها "أكبر دولة ديمقراطية في العالم"، في حين تُعتبر الصين "أكبر دولة مركزية على مستوى العالم". وفي الحقيقة، يُعد اختلاف الثقافات والأنظمة السياسية بين الصين وجنوب آسيا أحد الأسباب وراء رفض الباحثين من بعض الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا لحصول الصين على عضوية الرابطة. ويعتقد مونس أحمر، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كراتشي الباكستانية، أنه ليس هناك ترابط بين ثقافة الصين وثقافات دول جنوب آسيا؛ ولذلك لا يمكن للصين أن تصبح دولة عضواً في الرابطة. ويعتقد سوجيت دوتا، الأستاذ في معهد دراسات وتحليلات الدفاع الهندي، أنه "نظراً إلى أن الصين أكبر دولة مركزية على مستوى العالم، إذن فانضمامها إلى رابطة جنوب آسيا سوف يعرض العلاقات الإقليمية في المنطقة للمخاطر"⁽¹⁾. ومن هنا يتضح لنا أن اختلاف الثقافات والأنظمة السياسية بين الصين ودول الرابطة يمثل معوقاً مهماً أمام بناء العلاقات الإقليمية بين الطرفين.

التحدي الثاني: إن عيوب الرابطة الحرجة في تخطيط أنظمتها تُفقد بناء العلاقات الإقليمية بين الصين والرابطة قوتها المحركة. نظراً للتناقضات والمشكلات السياسية في المنطقة، ظهرت أعراض الضعف على رابطة جنوب آسيا منذ بداية تأسيسها، وظهرت عيوب حرجة بصفة خاصة في المبادئ التي صاغتها. ويمكننا أن نقول إن ميثاق رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي قد عكس مقاصد الهند الاستراتيجية. فبحسب مبدأ "الموافقة بالإجماع" في المادة الأولى من الميثاق، يتم اتخاذ القرارات في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بموافقة من جميع دول جنوب آسيا، وهو ما يعني أنه يجب أن يكون هناك توافق في آراء جميع الأطراف حتى يمكن إجازة قرارات الرابطة. كما أن باقي المبادئ في الميثاق مقيدة للغاية، مما يضعف مكانة ودور الرابطة بشكل هائل. فعلى سبيل المثال،

1- Abiderda Md. Abdujjaher; "China as a SAARC Member: A Debate", <http://www.academia.edu/1855572/china-as-a-SAARC-Member-A-Debate>.

تقضي المادة الثانية بـ "عدم المداولة في القضايا الثنائية والمتنازع عليها"، مما يعكس عجز الرابطة أمام التناقضات والمشكلات الأمنية في المنطقة. وهنا يكمن الاختلاف البارز بين هذه الرابطة واتحاد الآسيان، فهذا العجز يجعل من الصعب أن تتحول الرابطة إلى منظمة للتعاون الإقليمي تتمتع بقوة التأثير على الأوضاع الدولية في المجتمع الدولي (مثل اتحاد الآسيان). ويقول الباحثون من دول جنوب آسيا تعليقاً على ذلك: "هذا ليس فقط يُفقد عملية التكامل فاعليتها، بل يجعل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ذلك المنبر الذي تستطيع فيه الدول الأعضاء مناقشة القضايا الثنائية اليومية بصدق في بيئة غير رسمية، عاجزة عن لعب أي دور مؤثر"⁽¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تُضعف المادتان الرابعة والخامسة من مكانة الرابطة بشكل أكبر، حيث تقضي المادة الرابعة بأن التحالف والتعاون في منطقة جنوب آسيا ما هو إلا استكمال للتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، وتقضي المادة الخامسة بأنه لا يجب على هذا التحالف والتعاون أن يتضارب مع واجبات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف. وبالنسبة للهند، تتوافق مثل هذه المبادئ مع تنظيماتها الاستراتيجية في منطقة جنوب آسيا. فكما هو معروف للجميع، لطالما حاولت الهند منذ استقلالها السيطرة على الدول الصغيرة في جنوب آسيا، حتى إنها لا تزال حتى يومنا هذا تسيطر وتؤثر في بعض الدول مثل نيبال وبوتان، وبالتالي تلبى هذه المبادئ متطلبات الهند الاستراتيجية لمعالجة علاقاتها مع دول جنوب آسيا السابقة كما يحلو لها. وبالتأكيد فإن إدراج هذه المبادئ في ميثاق الرابطة يعكس أن باقي الدول الأعضاء أيضاً لديها متطلبات شبيهة بالهند، فهي على سبيل المثال ترفض التقيد في ظل أطر الرابطة. ولكن أحياناً تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن، فصحيح أن بعض الدول مثل سريلانكا وبنغلاديش قد نالت ما كانت تتمناه، ولكن خابت آمال بعض الدول مثل نيبال وبوتان حيال التحرر من الهند من خلال التعاون الإقليمي في الرابطة. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت بعض الدول الصغيرة في جنوب آسيا عن عدم رضاها حيال مبدأ الموافقة بالإجماع، مبررةً أن هذا المبدأ يعوق تعاون الرابطة في المجال الاقتصادي وغيره من المجالات⁽²⁾. وتظهر كل هذه العيوب سائلة الذكر في عملية تطوير مناطق التجارة الحرة. فصحيح أن هناك منطقة تجارة حرة في الرابطة،

1- باندي، "تعزيز عملية التكامل في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وأدوار الأعضاء المراقبين — رؤية نيبالية"، نقلاً عن لي تاو، رونغ بنغ: "توجهات تطور التعاون الإقليمي في جنوب آسيا ودراسات حول التعاون بين الصين ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي"، مكتبة باشو التابعة لمجموعة سيتشوان للنشر بمقاطعة تشنغدو، 2009، ص 83.

2- باندي، "تعزيز عملية التكامل في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وأدوار الأعضاء المراقبين - رؤية نيبالية"، ص 83.

ولكن لا يتجاوز مستوى الإعفاء الضريبي بين أعضائها 50%، وهي نسبة ضئيلة جداً أمام نسبة 90% التي قد قررتها منظمة التجارة العالمية⁽¹⁾. ومن ثم فإن عيوب الرابطة وقلة فاعليتها قد حدّت بشكل كبير من تطور الرابطة والدور الذي تلعبه، ما يمكن أن يُضعف الدوافع وراء بناء العلاقات الإقليمية بين الصين والرابطة.

التحدي الثالث: تُعد الهيمنة الإقليمية للهند وحذرهما من الصين، من العراقيل المهمة أمام بناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا. فتُعد الهند "قوة عظمى" في منطقة جنوب آسيا، وتعتبر نفسها المسير لجميع الشئون في المنطقة؛ ولذلك تنتبه كثيراً إلى كل التأثيرات التي تفرضها القوى الخارجية. ومنذ استقلال الهند حتى مطلع تسعينيات القرن الماضي، كانت الهند تعتمد بصورة أساسية على الوسائل العسكرية القوية لفرض هيمنتها على المنطقة، وخاصة في الفترة بين سبعينيات ونهاية ثمانينيات القرن العشرين، فقد شنت الهند سلسلة من العمليات للهيمنة على منطقة جنوب آسيا: حيث فككت باكستان، وضمت سيكيم، وقامت بمناورات عسكرية في تونغ دين، وأرسلت القوات إلى سيريلانكا وجزر المالديف. ولكن في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، تغير شكل الهيمنة الإقليمية الهندية، حيث لجأت إلى التعاون الاقتصادي كوسيلة أساسية، في حين بقت أفكار الهيمنة كما هي في منطقة جنوب آسيا. وفي ظل هذه الأفكار، تعتقد الهند أن تحالف الصين مع باكستان سوف يكون أطول العوامل وأكثرها حسماً نحو كبح الهند، وبالإضافة إلى ذلك تضم الصين وباكستان باستمرار دول جنوب آسيا الأخرى للتحالف معها في كبح الهند. فقد انضمت بنغلاديش بالفعل، والآن تنضم نيبال وسريلانكا، و قريباً ستضم بوتان. وبالتالي فإن استغلال الهند للوسائل الاقتصادية في عام 2013 لتغيير مسار الانتخابات في بوتان، يعكس إصرارها على الهيمنة على منطقة جنوب آسيا وحذرهما من الصين. فقد كانت الاتصالات بين الحزب الحاكم السابق في بوتان والصين اتصالات "وثيقة"، كما أن رئيسي وزراء البلدين عقدا لقاءات تاريخية، ومن هنا نالت قضية عدم تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين اهتماماً عالمياً كبيراً. إلا أنه

1- تقضي اتفاقية منطقة التجارة الحرة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بأنه يمكن لجميع دول جنوب آسيا الاحتفاظ بقوائم للسلع الحساسة (القوائم السلبية). وإذا أدرجت سلعة في هذه القوائم، فلا ينطبق عليها العفو الضريبي المحدد من قبل منطقة جنوب آسيا للتجارة الحرة. ولكن يتسبب ذلك في مشكلة، وهي أن جميع دول جنوب آسيا ستقوم بإدراج صناعاتها الأساسية في قوائم حماية واسعة النطاق، فقد أدرجت بنغلاديش 65% من منتجاتها في قوائم حماية، والهند 38.4%، وجزر المالديف 74.5%، ونيبال 64%، وباكستان 17.2%، وسريلانكا 51.7%، ليصل متوسط الحماية إلى 52.6%.

خلال فترة الانتخابات عام 2013، قامت الهند بقطع الدعم عن الطاقة إلى بوتان، مما قد تسبب في اضطرابات اقتصادية واجتماعية، وهكذا غير حزب المعارضة الداعي إلى "الدفع الإيجابي لتطوير العلاقات مع الهند" من مسار السباق الانتخابي وحكم البلاد. وفي ظل هذه الأفكار والأنماط السلوكية، كان من الحتمي أن تحد الهند من دور الصين في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ويمكننا أن نستشعر هذه الأفكار الهندية إذا استرجعنا تاريخ الصين كعضو مراقب في رابطة جنوب آسيا عام 2007. ففي الليلة السابقة لانعقاد القمة الثالثة عشرة لرابطة جنوب آسيا، رفضت الهند أن تصبح الصين شريكاً للحوار أو عضواً مراقباً في الرابطة، ولكنها في الوقت نفسه كانت تأمل في انضمام أفغانستان. وهنا طرحنا نيال أنه إذا انضمت أفغانستان فإنه ينبغي أن تُعَيِّن الصين عضواً مراقباً. وفي النهاية توصلت الدول الأعضاء في الرابطة إلى التسوية، حيث وافقت على انضمام أفغانستان، وقُبلت الصين وإيران عضوين مراقبين في الرابطة⁽¹⁾. ويظهر لنا مما سبق أن الهند يسيطر عليها الحذر الشديد بشأن بناء العلاقات الإقليمية بين الصين وجنوب آسيا.

التحدي الرابع: افتقار الصين ورابطة جنوب آسيا إلى آليات واضحة للتعاون، يحد بشكل مباشر من بناء العلاقات الإقليمية بين الطرفين. فعلى الرغم من أن الصين أصبحت عضواً مراقباً في الرابطة منذ عام 2007، إلا أن الطرفين لا يزالان يفتقران إلى آليات واضحة من شأنها دفع التعاون بين الطرفين. وفي المرحلة الحالية، لا يزال التعاون يعتمد على العلاقات الثنائية مع الدول الأعضاء في الرابطة. وعلى العكس من ذلك، لقد تقدمت بعض الدول الكبرى خارج المنطقة وسبقت الصين. فعلى سبيل المثال، قام اتحاد الآسيان في نهاية تسعينيات القرن العشرين ببناء آليات للاتصال مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في شكل اجتماعات على مستوى وزراء الخارجية. وأسست اليابان أيضاً "صندوقاً خاصاً بين اليابان ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي". وفي عام 2007، مثل وزير الخارجية الصيني لي جاو شينغ الصين للمشاركة للمرة الأولى كدولة مراقبة في القمة الرابعة عشرة، حيث أعرب لي جاو شينغ عن رغبة الصين في تطوير العلاقات مع الرابطة، إيماناً بأن الرابطة هي أفضل الآليات لتأسيس العلاقات. وفي ظل هذه الآلية طرح لي مجالات عدة للتعاون، من بينها: مكافحة الفقر، وتقديم المساعدات في الكوارث،

1- Qudssia Akhlaque, "India Opposes China's into SAARC", <http://www.dawn.com/news/165250/india-opposes-china-s-entry-into-saarc>.

والموارد البشرية، والطاقة. ولكن مرت سنوات عديدة ولا تزال الصين والرابطة تفتقران إلى آليات واضحة للتعاون، كما لا يزال التعاون بين الطرفين يعتمد على تعاون ثنائي بين الصين وجميع الدول الأعضاء في الرابطة على حدة. وكما أشرنا سلفاً، تعود أسباب ذلك بشكل أساسي إلى اهتمام الهند بمصالحها الاستراتيجية في منطقة جنوب آسيا، وقلقها من أن تهدد الصين هذه المصالح. والجدير بالذكر أن هذا القلق الهندي لا يزال مستمراً حتى يومنا هذا، ففي فبراير 2014 عقدت رابطة جنوب آسيا مؤتمراً على مستوى وزراء الخارجية في جزر المالديف، حيث أعربت الصين عن رغبتها في الانضمام إلى الرابطة، ولكن الهند أعربت عن رفضها القوي، وقال وزير الخارجية الهندي سلمان خورشيد: على الرابطة توضيح طبيعتها وعلاقاتها مع الأعضاء المراقبين⁽¹⁾. وقد حمل هذا التصريح في طياته دعوة إلى التفريق بين الأعضاء المراقبين، وأن الصين سوف تظل دولة مقصاة خارج الرابطة. وبالتالي فإن وضع آليات تعاون واضحة يهيئ الظروف لتطوير العلاقات الإقليمية بين الصين والرابطة، فبدون هذه الآليات سيفتقر الطرفان إلى السبيل المناسب لبناء العلاقات الإقليمية.

التحدي الخامس: تنافس الدول الكبرى خارج المنطقة قد يؤثر على بناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا. نظرياً، تمثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أهمية كبيرة بالنسبة للعديد من الدول الكبرى خارج المنطقة. فعلى سبيل المثال بالنسبة للولايات المتحدة، تمثل المناطق التي تغطيها رابطة جنوب آسيا حلقة مهمة من سلسلة المناطق التي تفعل فيها الولايات المتحدة استراتيجياتها الإقليمية والعالمية، وينعكس ذلك في محاولات الولايات المتحدة دمج آسيا الوسطى وجنوب آسيا في كيان متكامل، واستراتيجيتها لتأسيس "طريق الحرير الجديد"؛ لأن هذه المنطقة تمثل مكانة ودوراً مهماً أمام سيطرة الولايات المتحدة على الممرات الاستراتيجية المهمة على المحيط الهندي، وتضييق الحيز الاستراتيجي بين الصين وروسيا، وحماية الولايات المتحدة لمصالحها العالمية. أما بالنسبة لروسيا، فلطالما كانت منطقة جنوب آسيا مصدراً للإزعاج، حيث يعتمد توجه روسيا إلى المحيط الهادئ وسعيها لتحقيق حلمها كدولة كبرى حقيقية عالمياً، على رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، أو بعض الدول المهمة داخل الرابطة

-1 "الهند ترفض الصين عضواً في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي"، "جلوبال تايمز"، 2014-2-25.

مثل أفغانستان والهند وباكستان. أما بالنسبة لليابان، فيمكن أن تغير المنطقة من حالة الاعتماد الياباني الزائد على الصين على المستوى الاقتصادي في الوقت الراهن، يمكن أن تحول اليابان تجارتها واستثماراتها مع الصين إلى الهند كإحدى الدول في هذه الرابطة. وعلى مستوى الاستراتيجيات الجغرافية، يمكن لليابان الاتحاد مع الهند لكبح الصين. وبالنسبة لاتحاد الآسيان النشط على المستوى السياسي في المنطقة، يمكن أن توفر رابطة جنوب آسيا ساحة واسعة أمام اتحاد الآسيان لتوسيع تعاونه الخارجي رغم مشكلات الرابطة. وبالتالي تقوم الدول الكبرى والمنظمات السابقة بتعزيز تأثيرها على الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا كل بطريقته الخاصة انطلاقاً من المصالح الاستراتيجية لكل طرف. فتستغل الولايات المتحدة الحرب في أفغانستان فرصة لدمج آسيا الوسطى وجنوب آسيا في كيان واحد، وتعطي الضوء الأخضر للدول الأعضاء في الرابطة فيما يتعلق بقضية التسليح النووي، كما تتعهد بمساعدة الهند لتصبح دولة كبرى عالمياً، الأمر الذي جذب اهتمام العالم إلى العلاقات الهندية الأمريكية بصورة خاصة منذ بداية القرن الحادي والعشرين. كما قامت الولايات المتحدة بتعميق تأثيرها الاستراتيجي على باكستان وأفغانستان بمبرر حرب القضاء على الإرهاب. في حين لجأت اليابان إلى الوسائل الاقتصادية، حيث قامت بتقديم مساعدات ضخمة للدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا، وخاصةً المساعدات الإنمائية الرسمية، لتصبح دول الرابطة أكثر الدول حصولاً على المساعدات الإنمائية الرسمية من اليابان. أما روسيا، فسعت إلى تعزيز علاقات الصداقة التقليدية مع الهند، إلى جانب استغلال تجارة الأسلحة لتوطيد وتطوير علاقتها مع الهند كأكبر الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا. وفي الحقيقة، يعود تطوير العلاقات بين الصين ورابطة جنوب آسيا إلى بعض المصالح الصينية أيضاً، وتشمل هذه المصالح كما ذكرنا سلفاً الآتي: السيطرة على جميع الخلافات والتناقضات بين الصين والدول الأعضاء في الرابطة، وتطوير التعاون الاقتصادي معها، وحماية أمن القنوات البحرية. ولكن نظراً للتأثر بالمفاهيم الجيوسياسية المهيمنة خلال فترة الحرب الباردة، تنظر الدول الكبرى خارج نطاق المنطقة بيقظة شديدة إلى مسألة دخول الصين إلى المحيط الهندي وتدشينها مشاريع للتعاون مع الدول المعنية (على سبيل المثال بناء الموانئ)، وإلى جانب هذه اليقظة، هناك أيضاً بعض الدول في الرابطة (الهند) التي تنظر بحذر شديد إلى الصين، الأمر الذي يعقد من الأوضاع بشكل أكبر. بعبارة أخرى، مع الانفتاح المستمر لرابطة جنوب آسيا،

يصبح تأسيس علاقات تعاون بين الدول الكبرى والمنظمات خارج نطاق المنطقة مع دول الرابطة أسهل بعض الشيء، ولكن هذه الدول الكبرى والمنظمات تستغل الحذر المهيمن على الهند وغيرها من الدول الأعضاء حيال الصين في التحالف مع هذه الدول، وإقصاء التعاون بين الصين والرابطة. والدليل على ذلك أن وسائل الإعلام لم تعتبر ذلك التعاون بين الولايات المتحدة واليابان مع الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا تهديداً، بينما روج الإعلام للتعاون بين الصين والدول الأعضاء بأنه محاولات لمحاصرة وكبح الهند وهي أكبر الدول الأعضاء في الرابطة. وفي ظل هذا المناخ، يصبح من الصعب جداً أن يكون لدى رابطة جنوب آسيا الاستعداد الكامل لبناء العلاقات الإقليمية مع الصين، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تغلغل الدول الكبرى والمنظمات من خارج نطاق المنطقة في شكل مشروعات للتعاون مع الرابطة قد خفف من رغبة وحاجة الرابطة إلى التعاون مع الصين.

رابعاً: سبل بناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا:

من الناحية الموضوعية، تمثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أهمية كبيرة بالنسبة للصين على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي، وبالتالي فإن بناء العلاقات الإقليمية بين الصين والرابطة يلعب دوراً مهماً أمام تحقيق الصين لمصالحها في المنطقة. ولكن إذا نظرنا إلى الحقائق الموضوعية، فسنجد أن هناك صعوبات كبيرة أمام بناء العلاقات الإقليمية، وبالتالي أصبح البحث عن وسائل فعالة لبناء هذه العلاقات مشكلة تستدعي البحث عن حلول لها. وطبقاً للظروف الراهنة يمكن الاختيار بين السبل الخمسة التالية:

أولاً: العمل على بناء مفاهيم "عامة" بين الثقافات والأنظمة السياسية لدى الصين ودول رابطة جنوب آسيا. فعلى الرغم من أن هناك اختلافات كبيرة بين الثقافات والأنظمة السياسية لدى الصين ودول رابطة جنوب آسيا، والتي أصبحت مبرراً للباحثين من بعض دول الرابطة لرفض بناء العلاقات الإقليمية بين الصين والرابطة، لكن إذا نظرنا إلى أرض الواقع، سنجد أن هذا المبرر غير كافٍ. فعلى المستوى الثقافي، على الرغم من أن الباحثين الأجانب يرون أن هناك روابط لا حصر لها بين الديانة الهندوسية والإسلامية في منطقة جنوب آسيا، لكن نرى اختلاف أنظمة الحكم بين الهند وباكستان انطلاقاً من خصائص الديانة الهندوسية والثقافة الإسلامية، الأمر الذي لم يعرقل من بناء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي على الأقل شكلياً. وعلى مستوى الأنظمة السياسية، يعتقد الباحث في معهد دراسات وتحليلات الدفاع الهندي سموتري باتانايكر أن الديمقراطية ليست معياراً للحصول على عضوية في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي؛ لأنه في بداية تأسيس الرابطة كانت كل من نيبال وبوتان دولة ذات نظام ملكي مطلق، كما كانت الأنظمة في باكستان وبنغلاديش أنظمة ديكتاتورية، وكانت السلطة في جزر المالديف سلطة مركزية، وبالتالي فإن حصول الصين على عضوية رابطة جنوب آسيا ليس له أي علاقة بكونها دولة ديمقراطية أو دولة ذات سلطة مركزية⁽¹⁾. وانطلاقاً من هذا المنظور،

1- Abiderda Md.Abduljahir "China as a SAARC Member: A Debate", <http://www.academia.edu/1855572/china-as-a-SAARC-Member-A-Debate>.

لا يعتمد انضمام الصين إلى الرابطة على ثقافتها أو نظامها السياسي، وإنما يتأثر بأفكار التنافس الجيوسياسي لبعض الدول الأعضاء في الرابطة. وعلى هذا الأساس، ينبغي على الصين أن تنبّه إلى اختلاف الثقافات والأنظمة السياسية بين الصين ودول الرابطة، وأن تسعى إلى بناء مفاهيم "عامة" وتهيئة البيئة المواتية، حتى تستطيع تخفيف العراقيل أمام بناء العلاقات الإقليمية بين الصين والرابطة. وفي الحقيقة، قام بعض الباحثين بالفعل بمحاولات في هذا الجانب، حيث طرح الهندي جايرام رامش مفهوم "الكيان الصيني الهندي" (Chinidia)، وطرح الباحث الهندي ذو الأصول الصينية تان تشونغ مفهوم "الحضارة الجغرافية" الصينية الهندية، والتي تُعتبر من المفاهيم الإقليمية التي تم التوصل إليها وسط البحث عن خواص "عامة" تجمع بين الثقافتين الصينية والهندية. ورجوعاً إلى موضوعنا الأساسي، ما هي المفاهيم "العامة" في الثقافة الصينية وثقافات دول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي؟ يمكننا أن نستلهم إجابات لهذا السؤال من رد سوامي فيفي كاناندا حول سؤال عن ماهية الديانات، حيث قال: الدين يعنى أن تكون إنساناً صالحاً وتفعل الخير، أما العقائد والشعائر الدينية والكتب المقدسة ودور العبادة فهي أمور ثانوية⁽¹⁾. واستخدم سوامي هنا أسلوباً واضحاً وموجزاً للتعبير عن روح الدين، وهي أمور مشتركة بين الأديان المختلفة. ويمكننا تطبيق هذا المفهوم على الثقافات المختلفة، فعلى الرغم من أن هناك أوجه اختلاف عديدة بين الثقافات، فإن هناك روحاً مشتركة، خاصةً روح الإيجابية والتفاؤل، التي تنتمي إلى النطاق "العام" للثقافات المختلفة. ولعل الثقافة الصينية التي تنادي بأن "العالم للجميع" تتفق مع المفهوم الثقافي الهندي بأن "العالم أسرة واحدة"، فالوسائل مختلفة ولكن النتيجة واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأنظمة السياسية التي تفرزها مختلف الثقافات ليست بالضرورة متناقضة، فسواء كان "النظام الديمقراطي السياسي" الهندي أو "نظام المؤتمر الوطني لنواب الشعب" الصيني، فكل هذه الأنظمة تهدف في النهاية إلى بناء نظم إدارية حكومية سليمة وتحقيق الرخاء للشعوب. ولذلك فإن التوقف على الاختلافات السطحية بين نوعين من الأنظمة السياسية يغفل المفاهيم "العامة" التي تجمع بين الاثنين، ويؤدي إلى مفاهيم متناقضة وسوء للفهم. وانطلاقاً من هذه الرؤية، يجب على الصين باعتبارها فاعلاً إيجابياً في العلاقات الإقليمية، أن تبذل الجهود في بناء مفاهيم "عامة" مع الثقافات والأنظمة

-1 انظر تشيو يونغ خوي: "لمحة عامة عن الديانة الهندوسية"، بكين، دار نشر العلوم الاجتماعية، 2012، ص 215.

السياسة للرابطة، ولقد لاحظنا أن بعض الدول الأعضاء في الرابطة تتبنى نفس المفاهيم، وبالتالي فإن هذا السبيل لبناء العلاقات الإقليمية يتميز بضرورة تطبيقية وقاعدة تنفيذية.

ثانيًا: بناء هوية الصين كدولة عضو في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وفي حالة نجاح هذه الطريقة سوف تتحقق الظروف المثالية لبناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا، ومن أهم فوائدها الحصول على دعم باقي الدول الأعضاء في الرابطة. فقد لاحظت معظم هذه الدول إنجازات التنمية الاقتصادية الصينية وفرص استفادة الرابطة من هذه التنمية، ومع ذلك هناك أصوات معارضة مصدرها الهند. ويمكننا تلخيص مبررات المعارضة الهندية في النقاط التالية: أولاً: تفتقر الصين إلى التواصل الوثيق مع منطقة جنوب آسيا على المستوى الثقافي والتاريخي. وإن كانت تتشارك حدودها مع المنطقة فهذا لا يعني بالضرورة أنها دولة من دول منطقة جنوب آسيا، ولذلك فإنه في حالة منحها عضوية رابطة جنوب آسيا، فسوف يصبح من حق كل من ميانمار، وإيران، ودول آسيا الوسطى الحصول على العضوية أيضاً. ثانيًا: لا تتناسب الأنظمة السياسية والاقتصادية الصينية مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي؛ لأن الصين أكبر دول العالم ذات السلطة المركزية، كما أنها تقدم الدعم للأنظمة المركزية (في جنوب آسيا)، ومن ثم فإن انضمامها إلى الرابطة سوف يعوق العملية الديمقراطية في المنطقة. وعلى المستوى الاقتصادي، فإن الاقتصاد الصيني ليس اقتصاد سوق، وبالتالي يعجز اقتصاد جنوب آسيا الضعيف عن المنافسة معه. ثالثًا: هناك نزاعات حدودية بين الصين والهند وبتان على المستوى الأمني، ما يشكل تحديات معقدة أمام أمن الهند والمنطقة؛ ولذلك فإن انضمام الصين لرابطة جنوب آسيا، سوف يكون هدف علاقاتها الثلاثية مع باكستان ونيبال هو معارضة الهند. رابعًا: نظرًا إلى المشكلات السياسية بين الهند وباكستان، فإن انضمام الصين سوف يعقد من الظروف بشكل أكبر، فبمجرد انضمامها سوف تستغل مبدأ الموافقة بالإجماع لمعارضة خطط تنمية الرابطة، مما يضر بعملية التنمية. وعلى المستوى السياسي، إذا أصبحت الصين دولة عضوًا في رابطة جنوب آسيا، فسوف تتحول الرابطة إلى ساحة سياسية لسلطة محتملة⁽¹⁾. ولكن بصفة موضوعية، نجد أن المعارضة الهندية معارضة واهية متكلفة. لأنه إذا أخذنا "اتحاد الآسيان"، تلك المنظمة الإقليمية

1- Abiderda Md.Abduljahir "China as a SAARC Member: A Debate", <http://www.academia.edu/1855572/china-as-a-SAARC-Member-A-Debate>.

الناجحة نموذجًا، فسوف نكتشف أن تنوع الأنظمة السياسية واختلاف القضايا الأمنية والأنظمة الاقتصادية لم يشكل عائقًا أمام التنمية الإقليمية في المنطقة. وبالتالي فإن الأسباب الحقيقية للمعارضة الهندية تعود إلى استراتيجياتها في المنطقة والعالم بأكمله: حيث تسعى إلى الهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا، كما تعتبر الصين تهديدًا أمنيًا وخصمًا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بل العالم بأكمله. ومنذ عام 2010، تم مناقشة قضية منح الصين عضوية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أكثر من مرة، ولكن فشلت هذه المحاولات بسبب معارضة الهند القوية. وبالتالي فإذا كانت الصين ترغب في تحقيق العلاقات الإقليمية مع الرابطة من خلال الحصول على عضوية الرابطة، فينبغي على الهند أولاً أن تتخلى عن إيمانها بأن منطقة جنوب آسيا هي دائرة نفوذها، وتتخلى أيضًا عن تعصبها ضد الصين، أو أن يتم إصلاح آليات الرابطة وتعديل مبدأ "الموافقة بالإجماع"، ولكن يبدو على المدى القصير أنه من المستحيل أن تقوم الهند بهذه التغييرات، أو أن تؤيد إصلاح آليات الرابطة. ولذلك إن اعتماد الصين على هذا السبيل لبناء العلاقات الإقليمية أمر غير واقعي على الأقل في المرحلة الحالية لأن درجة الصعوبة كبيرة.

ثالثًا: بناء آلية الحوار "1+8" في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وقد تأثرت هذه الآلية بنموذج التعاون بين الصين واتحاد الآسيان، وطرحت الصين فكرة هذا النموذج في القمة السابعة عشرة للرابطة، ولكن قوبلت بالرفض من الهند. وبشكل موضوعي، يتميز هذا النموذج بأنه سوف يلقى الدعم من دول جنوب آسيا، وصحيح أنه يواجه المعارضة الهندية، ولكن هذه المعارضة هي أقل حدة من معارضة الهند القوية في مسألة حصول الصين على عضوية الرابطة. وهدف هذه الآلية هو حصول الصين على مكانة كشريك في الحوار مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وعلى الرغم من أن الهند قد تحدّ من توسيع الصين لتأثيرها داخل نظام الرابطة، ولكن في النهاية نجد أن صلاحيات شركاء الحوار مختلفة عن صلاحيات الأعضاء، فعلى سبيل المثال من المستحيل منح الدول الشركاء حق التصويت في صناعة قرارات الرابطة. ولكن إذا أصبحت الصين شريكًا في الرابطة، فسوف يحق لها المشاركة في جميع المناقشات والحوارات، وأيضًا يحق لها التعبير عن رأيها. وعلى المستوى العملي، يُعد هذا النموذج أكثر قابلية للتطبيق؛ وذلك لأن الهند ترغب في أن تكون دولة كبرى، ولذلك يمكن للصين أن تصل إلى تسويات مع الهند في بعض المنظمات الإقليمية، وأن تدعم بعض الطلبات الهندية (على سبيل المثال طلب

الهند لتصبح شريكاً للحوار في منظمة شنغهاي للتعاون) في مقابل الحصول على الدعم من الهند لتصبح الصين شريكاً للحوار في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

رابعاً: بناء منطقة تجارة حرة بين الصين ورابطة جنوب آسيا. مقارنة بما سبق، يُعد هذا السبيل أقل السبل تعرضاً للعراقيل؛ لابتعاده عن القضايا السياسية والأمنية الحساسة. وعلى الرغم من أن الهند تبذل كل ما في وسعها لتوخي الحذر تجاه الصين، لكن على مستوى التنمية الاقتصادية، لا يمكن أن تفوّت الهند أي فرصة للتعاون مع الصين، ويظهر ذلك جلياً في رغبة الهند في بناء منطقة تجارة حرة مع الصين، وموافقتها على المشاركة مع الصين لبناء الممر الاقتصادي بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار. ولكن على المستوى العملي، من المحتمل أن تظل الهند على موقفها المعارض، وإن كانت المعارضة هنا أضعف مما ذكرناه سلفاً؛ لأنه إذا كانت معارضة الهند في هذا الشأن مبالغاً فيها، فسوف يثير ذلك معارضة قوية من باقي دول جنوب آسيا، وبالتأكيد لا يمكن أن تتجاهل الهند تأثير مثل هذه المشاعر المعارضة على مصالحها الذاتية، وبالتالي فإن الهند من الممكن أن تكون على استعداد لبناء منطقة تجارة حرة بين الصين والرابطة، ما دام هذا لا يتطرق إلى القضايا السياسية والأمنية الحساسة. أما على المستوى النظري، فلا يقلل التعاون الاقتصادي من خطر نشوب الصراعات فحسب، بل من الممكن أن يوفر المناخ والظروف المواتية لحل القضايا السياسية والأمنية. وبالتالي فإن بناء منطقة تجارة حرة بين الصين والرابطة يوفر إطاراً لمناقشة قضايا الطرفين، وأيضاً فرصة لتجاوز النمط الثنائي الحالي، وبالتالي تكون هناك آلية مقيدة للنزاع بين الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن عن طريق تنمية منطقة التجارة الحرة البحث عن سبل ونماذج لحل القضايا السياسية والأمنية، ما يوفر الظروف المواتية للرفع من الثقة المتبادلة بين الصين والرابطة.

خامساً: البحث عن فرصة لبناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا من خلال أنظمة التعاون متعددة الأطراف المشاركة فيها كل من الصين والهند. على الرغم من أنه لطالما كانت الهند تنظر إلى الصين بيقظة وحذر شديدين، إلا أننا لاحظنا خلال السنوات الأخيرة إقبال الهند المتزايد لتعزيز أنظمة التعاون متعددة الأطراف بين الصين والهند، على سبيل المثال منظمة دول البريكس. وقد شهدت منظمة دول البريكس تطوراً جوهرياً بعد انعقاد القمة السادسة في عام 2014، وخاصةً مع تأسيس بنك دول البريكس

وبناء احتياطي الطوارئ، ما يوفر الإمكانية لهذه المنظمة لإعادة بناء الأنظمة السياسية والاقتصادية الدولية، بعد أن كان هدفها هو تنسيق المواقف المشتركة. ولقد أظهرت الهند إيجابية غير مسبقة داخل آليات التعاون متعددة الأطراف في دول البريكس، حيث أعرب رئيس الوزراء الهندي ناريندا مودي عن ضرورة تعاون دول البريكس الوثيق لمواجهة التحديات العالمية، مثل قضايا الإرهاب وأمن الإنترنت وتغير المناخ. كما قد أعرب أيضاً عن ضرورة توافق جميع دول البريكس لبناء عالم سلمي ومتوازن ومستقر⁽¹⁾. وترجع أسباب اهتمام رئيس الوزراء الهندي بمنظمة البريكس إلى أن الآليات متعددة الأطراف داخل المنظمة تساعد الهند للتحويل إلى دولة كبرى عالمياً، كما أنه نظراً لمشاركة العديد من الدول في هذه الآليات، فقد خفف ذلك من قلق وحذر الهند تجاه الصين. ومن آليات التعاون متعددة الأطراف التي تلعب دوراً مماثلاً أيضاً، الممر الاقتصادي بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار، وقد أعربت الهند عن اهتمامها الشديد في السنوات الأخيرة حيال بناء هذا الممر. وبلا شك توفر الآليات متعددة الأطراف هذه سبيلاً جديداً لبناء العلاقات الإقليمية بين الصين والرابطة، أي تعزيز بناء كيان مشترك للمصالح الصينية الهندية من خلال آليات متعددة الأطراف تلعب فيها البلدان أدواراً مشتركة، كما أن إيجابية الصين داخل الآليات متعددة الأطراف، يجعل الهند تستوعب أن دول جنوب آسيا بما فيها الصين هم شركاء لتنمية "الصدقة والمساواة والازدهار" في المنطقة، ما يهيئ البيئة والظروف المواتية لقبول الهند للصين ضمن إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

1- Narendra Modi, "Inclusive Growth: Sustainable Solutions, July 15, 2014", Prime Minister's statement at the Plenary Session of the 6th BRICS Summit, // www.mea.gov.in/.

الختاتمة

اهتمت هذه الدراسة بتحليل المغزى "العام" لبناء العلاقات الإقليمية بين الصين ورابطة جنوب آسيا من منظور النظرية البنائية، كما قامت بتحليل منظومي للجهود الصينية في هذه المسألة، وعالجت الصعوبات التي تحول دون بناء هذه العلاقات الإقليمية. وطبقاً للخبرات الإقليمية الصينية، نعتقد أن الصين تستطيع بناء العلاقات الإقليمية بين الصين والرابطة من خلال اللجوء إلى السبل والخيارات المناسبة. ولكن لا تخلو هذه العملية من التحديات والصعوبات، خاصةً وأن الأفق غامض حيال مدى فاعلية الرابطة على المستوى التنفيذي، كما أن إمكانية تخلص الهند من تعصبها حيال الصين لا تزال مشكلة حقيقية. فمن ناحية، يعتقد الباحثون من دول جنوب آسيا أن الرابطة ليست كياناً قوياً ولا منظمة إقليمية فعالة⁽¹⁾. كما أنهم يأملون أن تستطيع الدول المراقبة لعب أدوار إيجابية من شأنها ترسيخ وتعزيز التعاون في الرابطة⁽²⁾. ولكن الاعتماد على الدول المراقبة فحسب للعب أدوار إيجابية سوف يعود بلا شك بنتائج مخيبة للآمال للباحثين أصحاب هذه الفكرة. لأن تاريخ التنمية في منطقة جنوب آسيا أثبت أنه لا يمكن لأي طرف تحريك التناقضات السياسية بين الدول الأعضاء في الرابطة إلا هذه الدول نفسها. أما على الجانب الآخر، فقد تغيرت نظرة الهند إلى الصين بعض الشيء، خاصةً فيما يتعلق بالسيطرة على النزاعات الحدودية، فقد انعكست نية البلدين الصادرة للتنمية السلمية في أحداث "مواجهات الخيام". ولكن هذه التغيرات لم تؤثر في أحكام الهند القديمة تجاه الصين: الصين منافس للهند ومصدر للتهديدات الاستراتيجية. وفي ظل هذه الظروف، سوف تبذل الهند كل ما في وسعها لمنع الصين من التوسع في منطقة جنوب آسيا، كما سوف تعوق محاولات الصين في توسيع تأثيرها خاصة من خلال آليات مثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ولذلك نقترح على الصين عند اختيار السبيل المناسب لبناء العلاقات

1- باندري، "تعزيز عملية التكامل في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وأدوار الأعضاء المراقبين - رؤية نيبالية"، نقلاً عن لي تاو، رونغ ينغ: "توجهات تطور التعاون الإقليمي في جنوب آسيا ودراسات حول التعاون بين الصين ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي"، مكتبة باشو التابعة لمجموعة سيتشوان للنشر بمقاطعة تشنغدو، 2009، ص96.

2- باندري، "دور الأعضاء المراقبين في تقوية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي"، نقلاً عن لي تاو، رونغ ينغ: "توجهات تطور التعاون الإقليمي في جنوب آسيا ودراسات حول التعاون بين الصين ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي"، مكتبة باشو التابعة لمجموعة سيتشوان للنشر بمقاطعة تشنغدو، 2009، ص79.

الإقليمية أن تبتعد عن القضايا السياسية والأمنية الثنائية الحساسة، وأن تتجه إلى بناء المفاهيم "العامة" بين الثقافات والأنظمة السياسية، وبناء منطقة تجارة حرة بين الصين والرابطة، واستغلال آليات التعاون متعددة الأطراف، لإعادة تخطيط التنمية الشاملة للعلاقات الإقليمية بين الصين والرابطة. وبالتأكيد إذا أخذنا في الاعتبار أهداف التنمية القريبة وخصائص الاستراتيجيات الإقليمية الصينية، فإننا نقترح تفعيل استراتيجية تتبني فكرة بناء مناطق التجارة الحرة، ما يدفع بإمكانية بناء منطقة تجارة حرة بين الصين ورابطة جنوب آسيا. أما فيما يتعلق ببناء المفاهيم العامة بين الثقافات والأنظمة السياسية وأيضاً بناء آليات التعاون متعددة الأطراف، فيمكن أن نعتبرها أهدافاً طويلة المدى، يمكنها تحقيق بناء العلاقات الإقليمية بين الصين والرابطة على المستوى السياسي والأمني وبشكل شامل.

تم نشر هذه الدراسة في العدد الرابع من "دورية دراسات جنوب آسيا" لعام 2014.

المصالح الصينية في الشرق الأوسط
(دراسة تحليلية)

نيو شين تشون



ملخص الدراسة: تأتي المصالح الاقتصادية على رأس المصالح الصينية في الشرق الأوسط، في حين تتشابك وتتداخل المصالح السياسية والاستراتيجية والأمنية وأيضاً المصالح الخارجية بشكل معقد مع المصالح الاقتصادية، فمنها ما يكمل بعضه بعضاً ومنها ما يتناقض ويتعارض. كما أن الصين مقصورة بعض الشيء في حماية مصالحها في الشرق الأوسط، وتفتقر بصفة خاصة إلى الموارد العسكرية الملائمة. ولكن هناك بؤادر لنمو جميع الموارد في المستقبل، وخاصةً الموارد الاقتصادية فلها النصيب الأكبر من إمكانات النمو. ونظراً إلى وجود فجوة بين المصالح وقوة تأثير الصين في المنطقة، إذن ينبغي على الصين أن تسلك طريقاً استراتيجياً جديداً في الشرق الأوسط يختلف عن ذلك الذي سلكته الدول الكبرى على مدار التاريخ.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الصينية؛ الشرق الأوسط؛ المصلحة الوطنية؛ مصادر الطاقة.

الباحث: نيو شين تشون، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط التابع للمعهد الصيني للعلاقات الدولية المعاصرة، وباحث متخصص في مجالات الدبلوماسية الأمريكية، والعلاقات الصينية الأمريكية، وقضايا الشرق الأوسط، والعلاقات الأمريكية التايوانية، وقضايا تايوان. منذ أن أصبحت الصين دولة مستوردة للنفط في عام 1993، ارتفعت أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للصين، وبدأت تتسارع مشكلات المنطقة⁽¹⁾. وحتى تستطيع الصين تخطيط أطر استراتيجية شاملة ومترابطة وواضحة ومتوازنة وطويلة المدى في منطقة الشرق الأوسط، عليها استيضاح مصالحها الأساسية وأهداف سياساتها في المنطقة، واختيار سياسات عملية واقعية طبقاً للتقاليد الدبلوماسية وقوة الدولة والأيدولوجية السياسية الصينية.

1- تشمل دول "الشرق الأوسط" في هذه الدراسة نحو اثنين وعشرين دولة من غرب آسيا وشمال إفريقيا، وهي: الجزائر، والبحرين، ومصر، وإيران، والعراق، وإسرائيل، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وعمان، وفلسطين، وقطر، والسعودية، وسوريا، وتونس، وتركيا، والإمارات، واليمن، والسودان، وموريتانيا. ونظراً لنقص الإحصاءات لدى الحكومة الصينية، فإن معظم الأرقام الإحصائية في هذه الدراسة تم الحصول عليها من وسائل الإعلام وبنوك الأفكار الغربية. مما أوجد شعوراً بشيء من عدم المصداقية.

أولاً: تحليل المصالح الصينية

شهدت أهداف الاستراتيجيات الصينية في الشرق الأوسط على مدار التاريخ تغيرات كبيرة، ففي مطلع تأسيس جمهورية الصين الشعبية كان التركيز على معارضة الإمبريالية الغربية، ودفع حركات تحرير الدول العربية، وفي أعقاب عام 1960، كانت مهمة الصين الأساسية هي مقاومة التأثير الأمريكي والسوفيتي، والحصول على الدعم من دول العالم الثالث، ثم بعد انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح، أولت الصين الاهتمام الأكبر للمجال الاقتصادي، وخلال المؤتمر الحادي عشر للسفراء الصينيين بالخارج عام 2009، أشار الرئيس هو جين تاو إلى أن السعي لتعزيز قوة تأثير الدولة الصينية على المستوى السياسي، والقوة التنافسية على المستوى الاقتصادي، وبناء واجهة من الألفة والتأثير والكاريزما على المستوى الأخلاقي، جميع هذه العوامل تساعد على تهئية الظروف الخارجية والبيئة الدولية الموازية لبناء مجتمع رغيد، وإسراع وتيرة عجلة الاشتراكية والتحديث⁽¹⁾. ويُعتبر هذا التصريح الرسمي انعكاساً للأهداف الدبلوماسية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في الوقت الراهن، وبالتالي فإن المصالح والأهداف الاستراتيجية الصينية في العصر الحديث يجب أن تتوافق مع هذه الرؤية.

يُعتبر الحفاظ على معدلات نمو اقتصادية مستدامة ومستقرة وصحية قضية مهمة بالنسبة للدولة الصينية. إلا أن الاعتماد الاقتصادي الصيني على الخارج عالٍ نسبياً، حيث يتجاوز حجم الواردات والصادرات الصينية 50% من إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي فإن استقرار البيئة الاقتصادية الدولية، وخاصةً استقرار الشركاء التجاريين الرئيسيين، يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الصيني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حصة الشرق الأوسط من التجارة الخارجية الصينية في زيادة مستمرة، ومن المتوقع أن تنمو بشكل أكبر في المستقبل. ففي عام 1999، كان حجم الصادرات الصينية إلى الشرق الأوسط 6.47 مليار دولار أمريكي، وكان حجم الواردات 3.8 مليار دولار. أما في عام 2012، فقد وصل حجم الصادرات الصينية إلى الشرق الأوسط 121 مليار دولار، وكان حجم الواردات 160

1- تشيان رونغ: "الرئيس هو جين تاو وغيره من قادة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني يحضرون المؤتمر الحادي عشر للسفراء الصينيين في الخارج". http://news.xinhuanet.com/politics/2009-07/20/content_11740850_1.htm. (تاريخ الاطلاع والتحميل: 2013-9-13).

ملياراً، أي وصل إجمالي حجم التجارة بين الطرفين إلى 281 مليار دولار، وهو ما يمثل نحو 8% من إجمالي حجم التجارة الخارجية الصينية المقدرة بـ3 تريليون و866.76 مليار دولار. في حين كانت هذه النسبة 4.2% فقط في عام 2005⁽¹⁾، وهي نسبة جديرة بالاهتمام. وعلى الرغم من أن ترتيب منطقة الشرق الأوسط يأتي بعد كل من أوروبا (546 مليار دولار)، والولايات المتحدة (484.6 مليار دولار)، وجنوب شرق آسيا (400 مليار دولار)، واليابان (329.4 مليار دولار) من حيث الترتيب بين شركاء التجارة الخارجية الصينية، إلا أن نصيب منطقة الشرق الأوسط يأتي متقدماً كثيراً عن إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة آسيا الوسطى⁽²⁾.

ومع الزيادة المستمرة لحاجة الصين إلى النفط، والاتساع المتزايد لحجم أسواق الشرق الأوسط، فإن من المؤكد أن يشهد حجم التجارة بين الصين ودول الشرق الأوسط نمواً سريعاً. وبحسب التقديرات، من المتوقع أن يصل حجم التجارة بين الصين والشرق الأوسط في عام 2014 إلى 300 مليار دولار، ومن المأمول أن يصل في عام 2020 إلى 350-500 مليار دولار⁽³⁾. وبالتأكيد فإنه إذا تناولنا حجم التجارة فقط، فسنجد أن تأثير الشرق الأوسط على الاقتصاد الصيني ليس بتأثير حاسم أو استراتيجي، فلا يزال حجم التجارة الثنائية بين الطرفين يأتي بعد اليابان، وبالتالي فإن عدم استقرار أسواق الشرق الأوسط قد لا يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الصيني.

وتعد حصة منطقة الشرق الأوسط من حجم الاستثمارات وسوق المقاولات الصينية أكبر مقارنةً بحجم التجارة بين الطرفين، خاصةً وأن سوق المقاولات تشهد توسعاً كبيراً. فمنذ عام 2003 حتى الأول من يوليو عام 2013، وصل حجم الاستثمارات ومشروعات المقاولات الصينية في الشرق الأوسط إلى 72.92 مليار دولار، أي 10.6% من إجمالي حجم الاستثمارات الخارجية ومشروعات المقاولات الصينية، حيث كان حجم الاستثمارات

1- Jon B. Alterman, "China's Soft Power in the Middle East", in Chinese Soft Power and Its Implication for the United States, A Report for CSIS Smart Power Initiative, March 2009, p. 64.

2- مركز الدراسات السياسية والاقتصادية العالمية التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية: "تقرير عن تطور التجارة الخارجية الصينية لعام 2012"، 2013/0، <http://www.twep.org.cn/upload/2013/0/d120130307160336894.pdf> (تاريخ الاطلاع والتحميل: 9-9-2013).

3- Lee Hudson Teslik, "China-Gulf Economic Relations", <http://www.cfr.org/china/china-gulf-economic-relations/p16398> (تاريخ الاطلاع والتحميل: 9-9-2013).

الصينية في الشرق الأوسط 23.02 مليار دولار، أي 5.35% من حجم التجارة الخارجية الصينية. وكان حجم مشروعات المقاولات 49.9 مليار دولار، أي 19.37% من إجمالي حجم مشروعات المقاولات الخارجية الصينية⁽¹⁾. وبالتالي، فعلى الرغم من أن حجم الاستثمارات المباشرة جدير بالاهتمام مثله مثل حجم التجارة، وخاصة سوق المقاولات الضخمة، إلا أن حجم مشروعات المقاولات الصينية المقدرة بـ49.9 مليار دولار على مدار عشر سنوات غير مؤهل ليمثل أهمية استراتيجية بالنسبة للاقتصاد الصيني.

يُمثل نفط الشرق الأوسط أهمية كبيرة بالنسبة للصين مقارنة بحجم التجارة والاستثمارات مع المنطقة. ففي عام 2000، بلغ نصيب النفط الخليجي 75% من الواردات الصينية من دول الخليج؛ لذلك يُعد النفط سلعة رئيسية في التجارة بين الصين والشرق الأوسط، كما أن نفط الشرق الأوسط يحتل مكانة متميزة ضمن إجمالي النفط الذي تستورده الصين. فقد وصل حجم النفط الذي تستورده الصين من الشرق الأوسط في عام 2000 وعام 2001 إلى 53.6% و56.2% على الترتيب من إجمالي واردات الصين النفطية. ثم انخفضت هذه النسبة إلى 45.2% في عام 2006، و44.6% في عام 2007، ثم ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى 51.5% في عام 2011⁽²⁾. ولكن بعد أن تأثرت صادرات الشرق الأوسط من النفط باندلاع حرب العراق في عام 2003، أيقنت الصين بأهمية الحصول على موارد متعددة للنفط، وبدأت تبحث عن موارد أخرى للطاقة على مستوى العالم. ولكن نظرًا إلى النمو السريع لحجم الواردات الصينية، لم تنخفض درجة اعتماد الصين على الشرق الأوسط لاستيراد النفط، حتى بعد أن عثرت على موارد جديدة للطاقة في آسيا الوسطى وأمريكا الجنوبية وإفريقيا. وبحسب التقديرات، من المتوقع أن يصل حجم الواردات النفطية الصينية من الشرق الأوسط إلى 53% في عام 2030⁽³⁾. وبالتالي لن ينخفض اعتماد الصين على النفط من الشرق الأوسط في المستقبل، وستظل المنطقة أهم

1- تم تقدير هذه الأرقام طبقًا لجدول إحصاءات مؤسسة هيريتيدج فاؤندينشن الأمريكية، The Heritage Foundation, "China Global Investment Tracker Interactive Map", <http://www.heritage.org/research/projection/China-Global-Investment-Tracker-Interactive-Map> (13-9-2013). (تاريخ الاطلاع والتحميل).

2- ما تشون خوي، "استعراض صادرات وواردات الصين من النفط الخام لعام 2011"، "النفط وصناعة البتروكيماويات المعاصرة"، 2012، عدد3، ص15-11.

3- "International Energy Outlook2006", Washington DC: Energy Information Administration, June 2006, DOE/EIA-0484(2006), p.34.

مصادر الطاقة، فهنا تكمن أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية الحقيقية بالنسبة للصين.

يُعد الارتباط بين الشرق الأوسط والصين ضعيفاً على المستوى الأمني، وبالتالي لا تشكل المنطقة تهديداً مباشراً للدولة الصينية. فالجغرافيا تبعد منطقة الشرق الأوسط عن الصين، ولا تجمعها حدود مشتركة مع الصين، وبالتالي ليس هناك أية نزاعات على الأراضي أو خلافات بين الطرفين حول قضايا السيادة. وعلى مستوى الأمن السياسي، لا تمثل الدول الملكية والجمهورية العسكرية والديمقراطية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط أيديولوجية سائدة أو نظاماً سياسياً قوياً على المستوى الدولي، إنما تقف دائماً في موقف الدفاع أمام هجمات الأيديولوجيات الغربية، حيث لا تستطيع أي من هذه الدول توسيع أيديولوجياتها على المستوى العالمي. خاصة وأنه ليست هناك دولة كبرى عالمياً في منطقة الشرق الأوسط، أي لا توجد دولة قادرة على استغلال أيديولوجياتها للتدخل في السياسة الصينية أو تهديد أمنها السياسي.

ولكن لا ننسى أن هناك نحو 23 مليون مسلم داخل الصين، كما أن هناك اتصالات وثيقة وتقاليد تاريخية تجمع بين غرب الصين والشرق الأوسط على المستوى الجغرافي والتاريخي والثقافي والعربي واللغوي والديني، وبالتالي لا مفر من تغلغل الأيديولوجية الدينية والسياسية والثقافية في الشرق الأوسط إلى بعض المجموعات والمناطق المحدودة في الصين. وعلى مدار العقود الماضية، لاحظنا ذلك التغلغل والتبادل على يد بعض الأفراد أو المنظمات المدنية غير الحكومية. وفي بداية القرن العشرين ظهر في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تيارات فكرية تنادي بـ"الوحدتين"، ألا وهما "الوحدة التركية" و"الوحدة الإسلامية"، التي انتقلت بعد ذلك إلى إقليم شينجيانغ بالصين، وشكّلت "حركة الانفصال التركية" حاملةً راية "الإسلام". ثم بعد انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح في ثمانينيات القرن العشرين، بدأت أفكار النهضة الإسلامية تنتشر في شينجيانغ بشكل سريع، مما قد أرسى حجر أساس فكري لأعمال التطرف في المنطقة. ومع بداية الأعمال "الجهادية" الأفغانية على مستوى العالم بين عام 1979 و1989، أصبحت هناك أرض خصبة لتجنيد عناصر وتدريبهم على أعمال الإرهاب والعنف في شينجيانغ. وبالتالي يمكننا أن نقول إن جميع الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط تمتد إلى إقليم شينجيانغ. واليوم، تتمثل أهم المشكلات التي يواجهها أمن غرب الصين في التحديات من "القوى الثلاث"، أي

قوى التطرف الديني، وقوى الانفصال، وقوى العنف والإرهاب. وتُعتبر منطقة الشرق الأوسط وكرّاً لهذه "القوى الثلاث". فبعد عام 2001، تحولت كل من أفغانستان والعراق وسوريا إلى أوكار دولية للإرهاب تمدّ جميع أنحاء العالم بعناصر التطرف، التي تدخل إلى الصين عادةً من خلال آسيا الوسطى ومنطقة جنوب آسيا. وفي الوقت الراهن، تعتمد المنظمات الإرهابية والانفصالية النشطة في إقليم شينجيانغ في تمويلها وتجنيدها عناصرها وتنظيماتها على التواصل مع القوى المتطرفة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى⁽¹⁾.

وعلى المستوى الاستراتيجي، فإن محاولات أي دولة من دول الشرق الأوسط للسيطرة على المنطقة بشكل حصري، يتعارض مع المصالح الصينية. كما أن قوة أي دولة أو نظام سياسي، سواء من الترك أو الفرس أو العرب أو اليهود أو الشيعة أو السنة، يهدد المصالح الصينية. ولا يخلو التاريخ من العديد من الدروس المستفادة في هذا السياق، فعندما اجتاحت الديانات التوحيدية القوية آسيا الوسطى في منتصف القرن السابع، تغيرت ملامح غرب الصين تمامًا، كما فقدت الصين سيطرتها على هذه المنطقة بعدما هُزمت جيوش أسرة تانغ الملكية أمام الجيوش العربية في معركة نهر طلاس⁽²⁾. وبالتالي كلما ظهرت كيانات سياسية ضخمة في الشرق الأوسط، زاد خطر تدخلها في غرب الصين. ولكن في السنوات الأخيرة، نادرًا ما اتخذت دول الشرق الأوسط من القضايا الدينية أو العرقية أو قضايا حقوق الإنسان مبررًا للتدخل في السياسة الداخلية الصينية، باستثناء حالة واحدة فقط. ففي عام 2009، ندد رئيس الوزراء التركي أردوغان بطريقة معالجة الصين للأحداث في شينجيانغ. وكانت الحكومة التركية في ذلك الوقت تدعو إلى دبلوماسية "صفر مشاكل"، ومع ذلك تسعى إلى التوسع جنوبًا وشرقًا، وتفعل كل ما في وسعها في منطقة الشرق الأوسط وتحاصرهما من كل مكان، الأمر الذي عكس تأثير بقايا المملكة العثمانية وأطماعها المتزايدة في المنطقة. ويمكننا هنا أن نفترض أنه إذا ظهرت دولة كبرى في الشرق الأوسط شبيهة بالدولة العثمانية، فسوف تتفوق أطماعها بالتأكيد على أطماع تركيا في عام 2009. وفوق هذا، عادةً ما ينتقل تأثير الشرق الأوسط إلى الصين من خلال آسيا الوسطى ومنطقة جنوب آسيا، وبالتالي فإنه في حالة تمكن أي من دول الشرق

1- ليو جيان، "مصدر القوى الإسلامية في تركستان الشرقية وتأثيرها"، وثائق ومعلومات دولية، 2009، عدد 11، ص 12-19.

2- تشان شي مينغ، "قضية التوسع الغربي في الصين: دراسات وتأملات"، "غرب آسيا وإفريقيا"، 2013، عدد 2، ص 14.

الأوسط من السيطرة على منطقة آسيا الوسطى بصفة حصريّة فسوف يمثل ذلك تهديدًا بالنسبة للصين. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة والصين وروسيا وتركيا وإيران، تتمتع جميعًا بقوة تأثير واضحة على آسيا الوسطى في الوقت الراهن، لكن لا يُقصد تأثير أي من هذه الدول الأطراف الأخرى. وعلى الجانب الآخر، فإن دول آسيا الوسطى دول مستقلة، ولا تمثل تهديدًا استراتيجيًا بالنسبة للصين. أما على المستوى الدولي، فلطالما كانت منطقة الشرق الأوسط بقعةً ساخنةً، وتُعد كل من الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين من أبرز اللاعبين في ساحة الشرق الأوسط. ولكن محاولة أي من القوى الخارجية السيطرة على منطقة الشرق الأوسط بصفة حصريّة يتعارض مع المصالح الصينية. ومنذ سنوات طويلة، تحافظ السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على منع أي من الدول الكبرى خارج المنطقة من السيطرة على منطقة الشرق الأوسط بشكل حصري. وبعد قيام الاتحاد السوفيتي بالاعتداء على أفغانستان في عام 1980، صرح الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، "أن سيطرة أي قوة خارجية على الخليج يُعتبر اعتداءً على المصالح الأمريكية، وسوف ترد الولايات المتحدة بكل الوسائل بما في ذلك وسائل القوة"⁽¹⁾. ويمثل هذا المبدأ حجر الزاوية للسياسات الأمريكية داخل منطقة الشرق الأوسط، ويلتقي مع المصالح الصينية في المنطقة أيضًا. ونظرًا للتعقيد والتناقض الشديد في القضايا التاريخية والسياسية والدينية والعرقية في منطقة الشرق الأوسط، يصبح من المستحيل أن تهيمن أي من دول أو ديانات هذه المنطقة، وبالتالي كان من المستحيل أن تسيطر الولايات المتحدة على المنطقة في الماضي، ومستحيل ذلك أيضًا في الحاضر أو حتى المستقبل. ولكن لا يزال من مصلحة الصين منع الدول الكبرى من التصرف كما يحلو لها في منطقة الشرق الأوسط. ونظرًا إلى أن الصين تعد أكبر دولة نامية واشتراكية على مستوى العالم، فإن هناك فجوة كبيرة بين الصين والدول المتقدمة في الغرب على المستوى التاريخي والثقافي والاقتصادي والأنظمة السياسية والأيدولوجيات الفكرية؛ وبالتالي يُعد الحفاظ على المساواة والكرامة للأيدولوجية السياسية الصينية على المستوى الدولي وتجنب الإقصاء والهجوم من الأيدولوجية الغربية، من مصالح الصين السياسية. وفي منطقة الشرق الأوسط، هناك بعض الدول المتقدمة الديمقراطية مثل إسرائيل، والدول الديمقراطية الإسلامية مثل

1- Jimmey Carter, "State of the Union Address", <http://www.president.uscb.edu/ws/?pid=33079> (تاريخ الاطلاع 8-9-2013: والتحميل)

تركيا التي عادةً ما تقف موقف الدفاع على المستوى الأيديولوجي السياسي، وبالتالي لا تشكل أي تهديد للأيديولوجيات السياسية الصينية. ولكن إذا نظرنا إلى توجهات التنافس الأيديولوجي على المستوى العالمي، فسنجد أن الأيديولوجيات الغربية تنتشر سريعًا وبشكل شامل في منطقة الشرق الأوسط، مما قد يهدد الأيديولوجية الصينية بصفة غير مباشرة، الأمر الذي يتناقض مع المصالح السياسية الصينية.

بمعنى أدق، إن الأيديولوجيات السياسية الصينية وسياساتها الداخلية تعتمد على "المبادئ الأربعة الأساسية"، أما السياسة الدولية فهي مستقلة وتعتمد على المبادئ الخمسة للتعایش السلمي، وتحترم طريق الإصلاح والانفتاح التدريجي لتنمية الدولة. وتعكس مسيرة الإصلاح والانفتاح التي خاضتها الصين لأكثر من ثلاثين عامًا، أن الإصلاح التدريجي طريق إيجابي وفعال، يستطيع الحفاظ على الاستقرار العام من ناحية، وحل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملحة بشكل تدريجي من الناحية الأخرى. أما الثورات العنيفة والجمود فغير مرغوب فيهما. وبالنسبة للصين، يُعد الحفاظ على الطريق الاشتراكي وقيادة الحزب الشيوعي الصيني، مبدئين من "المبادئ الأربعة الأساسية". ما يعني أن حماية حزب واحد لحكم البلاد ليس أمرًا مشروعًا فحسب، بل تم إدراجه في دستور البلاد. والمغزى العام من ذلك هو أن شرعية أي نظام سياسي وحكومة أي دولة أمر يقرره الشعب وليس القوى الخارجية. بالتالي فإن الحكم الطائش على عدم شرعية حكومات الدول الأخرى، أمر غير مشروع. لذلك فإنه في الوقت الذي تسرعت فيه دول الغرب خلال السنوات الثلاثة الماضية بالإعلان عن عدم شرعية حكم مبارك والقذافي والأسد، لم تقتدِ الصين بهذه الدول ولم تشاركهم فيما قالوا. وذلك لأن الصين تلتزم بالاستقلالية والمبادئ الخمسة للتعایش السلمي في مجال السياسة الدولية، كما تلتزم بصفة خاصة بمبدأ عدم الانحياز وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وبما أن الشرق الأوسط يمر في الوقت الحالي بمرحلة تحول تاريخي، وقد تغلغت فيه القوى الغربية بشكل عميق؛ بالتالي فقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط ساحة للتنافس الأيديولوجي بين الشرق والغرب.

يشمل تأمين المصالح الخارجية الصينية حماية المصالح المشروعة للمؤسسات والمواطنين في الخارج. وفي الوقت الراهن هناك نحو عشرين ألف شركة صينية منتشرة في مائتي دولة ومنطقة على مستوى العالم، كما أن هناك نحو ثمانين مليون صيني

يسافرون سنوياً إلى الخارج⁽¹⁾. وبلغ عدد المواطنين الصينيين في الخارج خمسة ملايين مواطن. وبالتالي يصعب إحصاء عدد الصينيين في الشرق الأوسط إحصاءً دقيقاً، فلم يكن عدد الصينيين في ليبيا معروفاً حتى تم إجلاء نحو ثلاثين ألف مواطن صيني من ليبيا عام 2011، ويُقال إن عدد الصينيين في دبي نحو مائتي ألف مواطن⁽²⁾. وطبقاً لإحصاءات اتحاد الجالية الصينيين في الخارج لعام 2010، يبلغ عدد الصينيين والمغتربين الصينيين في الشرق الأوسط نحو خمسمائة وخمسين ألف صيني³. كما أن إحصاءات وزارة التجارة الصينية للاستثمارات ومشروعات المقاولات الخارجية إحصاءات ضئيلة. وطبقاً لإحصاءات مؤسسة هيريتدج فاونديشن الأمريكية، وصل حجم مشروعات المقاولات الصينية في الشرق الأوسط خلال السنوات العشر الأخيرة إلى 48.8 مليار دولار، و6.2 مليار منها فقط في ليبيا⁽⁴⁾. ولكن بعد إجلاء الصينيين من ليبيا في عام 2011 وصل حجم مشروعات المقاولات الصينية في ليبيا إلى 18.8 مليار دولار. وحتى تستطيع الصين حماية مصالحها الخارجية، يمكنها الاعتماد على حكومات الدول الأجنبية في فترات السلم، ولكن في حالة فقدان السيطرة على السيادة في البلاد، لا بد أن يكون الاعتماد الكامل على القوة الصينية. ولقد شهدت منطقة الشرق الأوسط فترات طويلة من الاضطرابات والتفكك، ما جعلها أكثر المناطق خطراً على المصالح الصينية في الخارج، وبالتالي يجب على الصين التزام الحذر الشديد والاستعداد الجيد للمواجهة.

1- وانغ يي، "بحث طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية"، "دراسات في الشؤون الدولية"، 2013، عدد4، ص7.

2- Bryant Edwards, Testimony before the U.S.-China Economic and Security Review Commission, Hearing on "China and the Middle East", June 6, 2013, <http://origin.www.uscc.gov/sites/default/files/transcripts/USCC%20Hearing%20Transcript%20-%20June%206%202013.pdf>. (تاريخ الاطلاع والتحميل: 15-9-2013).

3- تشوانغ قوه تو: "المغتربون الصينيون في الخارج وتوجهات التنمية"، "دراسات ومناقشات"، 2010، عدد4/ <http://qwgzyj.gqb.gov.cn/yjyjt/155/1830.sht-ml> (تاريخ الاطلاع والتحميل: 12-10-2013).

4- The Heritage Foundation "China Global Investment Tracker Interactive Map", <http://www.heritage.org/research/projection/China-Global-Investment-Tracker-Interactive-Map> (تاريخ الاطلاع والتحميل: 13-9-2013).

ثانيًا: أولوية المصالح الصينية

جدير بالذكر أن وجود نوعين أو أكثر من المصالح، يجعل حدوث صدام أو تداخل أو تكرار بينهما أمرًا حتميًا، وبالتالي يجب ترتيب أولويات هذه المصالح. وبحسب الكتاب الأبيض حول "التنمية السلمية في الصين"، تشمل المصالح الجوهرية الصينية الآتي: سيادة الدولة، والأمن القومي، ووحدة البلاد، وسلامة أراضيها، والتي تُعتبر بحسب الدستور الصيني الضمان الأساسي لاستقرار أنظمة الدولة وأوضاعها الاجتماعية والتنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁾. وطبقًا لهذا التعريف يمكن تقسيم المصالح الجوهرية الصينية إلى ثلاث فئات: سيادة الدولة، والأمن السياسي، والتنمية الاقتصادية. وطبقًا لتقرير استراتيجية الأمن القومي الأمريكية، تنقسم المصالح القومية الصينية إلى مصالح جوهرية، ومصالح مهمة، ومصالح عادية. وفي ضوء التعريفين السابقين، يمكن اعتبار مصالح الصين في الشرق الأوسط في مجال الطاقة، مصالح جوهرية. فاليوم تعتمد الصين في 60% من استهلاكها للطاقة على الاستيراد، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 75% بحلول عام 2030، منها 50% من الشرق الأوسط. وبالتالي تؤثر الطاقة من الشرق الأوسط على التنمية المستدامة للاقتصاد الصيني بشكل جوهري، وقس المصالح الجوهرية الصينية. وعلى الجانب الآخر، لا تمثل مصالح الشرق الأوسط الاستراتيجية والأمنية والخارجية تهديدًا خطيرًا مباشرًا على الصين، ولكنها تؤثر بشكل غير مباشر؛ ولذلك تُعتبر من المصالح المهمة للصين في الشرق الأوسط. أما المصالح السياسية للصين في الشرق الأوسط فهي مصالح أيديولوجية بشكل أساسي، ولذلك تُعتبر من المصالح العادية.

يحتاج تحقيق الاستقرار لأسعار موارد الطاقة والإمدادات من الطاقة إلى بيئة سياسية مستقرة، وبالتالي فإن استقرار منطقة الشرق الأوسط يصب في المصالح الجوهرية الصينية؛ لأن واردات الصين من الطاقة تأتي بشكل أساسي من دول الخليج، وتُعتبر الدول الآتية هي المصدر الأساسي لواردات الصين النفطية في عام 2011: السعودية (22%)،

1- المكتب الإعلامي التابع لمجلس الدولة الصيني: "التنمية السلمية في الصين"، <http://politics.people.com.cn/GB/1026/15598619.html> (تاريخ الاطلاع والتحميل: 2012-12-15).

وإيران (12%)، وعمان (8%)، والعراق (6%)، والكويت (4%)، والإمارات (3%)⁽¹⁾، وتشكل هذه الدول كامل حصة صادرات الشرق الأوسط من النفط إلى الصين. وما دامت منطقة الخليج مستقرة، أو على الأقل لا تعاني جميع دول الخليج من الاضطرابات في آن واحد، فإن ذلك يمكن أن يضمن الواردات النفطية الصينية من الشرق الأوسط، وعدم الإضرار بمصالحها الجوهريّة. أما الاضطرابات في المناطق غير المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، فسوف تؤثر بالتأكيد على أمن إسرائيل. كما أن تقلبات الإرهاب ترتبط بشكل كبير بالمصالح الأمريكية، في حين ترتبط ارتباطاً ضئيلاً بالمصالح الصينية.

وقد لا تصل خطورة الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط إلى حد الإضرار بالمصالح الجوهريّة الصينية، لكنها من الممكن أن تؤثر على مصالح الصين الأمنية والسياسية والخارجية. فعلى سبيل المثال، رغم أن ليبيا من الدول النفطية، فإنها ليست من مصادر النفط الرئيسية بالنسبة للصين. ففي عام 2011، استوردت الصين نحو 6 مليون و344 ألف طن من النفط من ليبيا، وتمثل هذه الكمية 2%-3% فقط من إجمالي الواردات. وبالإضافة إلى ذلك، لا تُعتبر ليبيا من الشركاء التجاريين المهمين بالنسبة للصين؛ حيث يُقدر حجم التجارة الثنائية بين البلدين بـ6.576 مليار دولار فقط. كما أن ليبيا لا تُعتبر من الدول المهمة التي يستهدفها الاستثمار الصيني؛ حيث يُقدر حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في ليبيا حتى عام 2009 بعشرين أو ثلاثين مليون دولار فقط. ومع ذلك، تسبب تغير السلطة الليبية في خسائر فادحة لمصالح الصين الخارجية. فقد لجأت الصين إلى جميع الوسائل لإجلاء رعاياها على وجه السرعة، مما تكلف حوالي 300 مليون يوان. كما تُقدر خسائر الممتلكات الصينية في الحرب الليبية بـ1.5 مليار يوان. وكانت قيمة عقود مشروعات المقاولات الصينية في ليبيا تُقدر بـ18.8 مليار دولار، ولكن وصل حجم الخسائر إلى 20 مليار دولار⁽²⁾. وبالإضافة إلى ذلك، وصل حجم التجارة المصرية في الصين إلى 8.8 مليار دولار فقط في عام 2011، وبالتالي تمثل مصر أهمية اقتصادية

1- Dawn C.Murphy, Testimony before the U.S.-China Economic and Security Review Commission, Hearing on "China and the Middle East", <http://origin.www.uscc.gov/sites/default/files/transcripts/USCC%20Hearing%20Transcript%20-%20June%206%202013.pdf> (تاريخ الاطلاع والتحميل: 15-9-2013)

2- وانغ جين يان: "تأثير التقلبات في ليبيا على مصالح الصين الاقتصادية في الخارج"، "دراسات حول العالم العربي"، 2012، عدد2، ص 39-43.

ضئيلة بالنسبة للصين. ولكن تُعتبر مصر أكبر دولة من حيث عدد السكان في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي تؤثر توجهاتها السياسية بشكل كبير على المنطقة. فبعد أن قمع الجيش المصري أعمال عنف جماعة الإخوان المسلمين، بدأت حدة النزاعات السياسية تمتد إلى الخارج وأثارت موجات من الاضطرابات. ولا يختلف الأمر في سوريا، فقد وصل حجم التجارة السورية في الصين إلى 3 مليار دولار فقط في عام 2011، وبالتالي لا تمثل تأثيراً استراتيجياً أو اقتصادياً ملحوظاً بالنسبة للصين. ولكن تدخل القوى الخارجية في السياسة الداخلية السورية يمتد إلى المصالح الأيديولوجية السياسية الصينية. ولذلك صوتت الصين بالرفض ثلاث مرات على مشروع قرار خاص بالقضية السورية في مجلس الأمن، الأمر الذي يُعد سابقة تاريخية. وفوق هذا، فإن حجم الاستثمارات ومشروعات المقاولات الصينية التي تتجاوز المليار في منطقة الشرق الأوسط في الفترة بين عام 2005 و2013 تشمل الدول الآتية: إيران (20.3 مليار)، السعودية (14.9 مليار)، العراق (8.5 مليار)، تركيا (5.4 مليار)، قطر (4.7 مليار)، الجزائر (4.5 مليار)، سوريا (3.7 مليار)، مصر (2.7 مليار)، الكويت (1.8 مليار)، الإمارات (1.6 مليار)، إسرائيل (1.6 مليار)⁽¹⁾. ويتضح لنا مما سبق أن المصالح الخارجية الصينية في الشرق الأوسط تنتشر بشكل واسع؛ حيث تُعد دول الخليج النفطية وبلاد الشام ودول شمال إفريقيا غير النفطية كلها دولاً تستهدفها الاستثمارات الصينية. والجدير بالذكر أن المصالح الخارجية الصينية تمس أمن حياة المواطنين الصينيين في الخارج، فهي مسألة سياسية تتجاوز أهميتها الاعتبارية الاقتصادية. وبالتالي فإن الاضطرابات في أي دولة من دول الشرق الأوسط، سواء دولة خليجية نفطية أو دولة غير نفطية، يضر بمصالح الصين الخارجية. وعلى الرغم من أن بعض القضايا الساخنة التقليدية قد تبدو قضايا جزئية ومحدودة لا تهدد المصالح الصينية بشكل مباشر أو فوري، لكنها تُعتبر أرضاً خصبةً لزيادة حدة النزاعات السياسية وانتشار الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، مما يخلق بيئة غير مواتية للمصالح الصينية في المنطقة.

ويبدو أن اختلاف أماكن ودرجات وطبيعة الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط يشكل

1- The Heritage Foundation, "China Global Investment Tracker Interactive Map", [http:// www.heritage.org/research/projection/China - Global - Investment - Tracker - Interactive - Map](http://www.heritage.org/research/projection/China-Global-Investment-Tracker-Interactive-Map) (13-9-2013 تاريخ الاطلاع والتحميل)

تهديدات متفاوتة للمصالح الصينية في المنطقة، ولكن بصفة عامة تؤثر هذه الاضطرابات تأثيراً سلبياً على مصالح الصين بمستوياتها المختلفة. ومع ذلك، هناك توجه يعتقد أن الاضطرابات في الشرق الأوسط يمكن أن تؤثر على الولايات المتحدة، وتقيّد من الاستراتيجية الأمريكية للتحوّل إلى الشرق، ما يخفف من الضغوط الاستراتيجية على الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ فمن الممكن أن تخيف هذه الاضطرابات الاستثمارات الغربية في الشرق الأوسط، ما يوسع المجال أمام الاستثمارات الخارجية الصينية. قد يبدو هذا التوجه منطقياً، ولكنه ليس بهذه البساطة على أرض الواقع. فالاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط تضر بالمصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والأمنية والخارجية الصينية في المنطقة، ومن الجانب الآخر تقيّد الاستراتيجيات الأمريكية، ما قد يخفف من الضغوط الاستراتيجية على الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولكن حتى نستطيع أن نحكم على مدى استفادة الصين يجب أن نوازن بين أضرار الصين في الشرق الأوسط ومكاسبها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويمكننا فعل ذلك بأخذ الجوانب التالية في الاعتبار: أولاً: يجب معرفة مدى تورط الولايات المتحدة الأمريكية. وعادةً ما يفضل المراقبون الدوليون الاستشهاد ببعض الأمثلة، كالحرب في العراق وأفغانستان، التي تُعد كافية بالفعل لتقييد الولايات المتحدة. فقد شارك نحو مليوني جندي أمريكي في حربي العراق وأفغانستان، كما تُوفي أكثر من ستة آلاف أمريكي وأصيب نحو أربعين ألفاً، ووصلت نفقات الحرب إلى تريليون وخمسمائة مليار دولار أمريكي⁽¹⁾. ولولا حجم هاتين الحربين الهائل وزمنهما الطويل لأثّرت التساؤلات حول ما إذا كانت قادرة على تقييد الاستراتيجيات الأمريكية. وعلى هذا الأساس، لا يعتقد أحدٌ مثلاً أن الحرب في ليبيا قادرة على تقييد الاستراتيجيات الأمريكية. ثانياً: يجب التأكد من مدى قدرة الاضطرابات على إخافة الاستثمارات الغربية من جانب، وحماية أمن الاستثمارات الصينية من الجانب الآخر. فلا ننكر أن الصين دائماً ما تحصل على فرص للاستثمارات الأولية وتتمتع بتأثيرات اقتصادية كبيرة في بعض الدول التي تجمعها علاقات متوترة أو غير مستقرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، على سبيل المثال: السودان، والعراق، وإيران، والجزائر. كما تعتمد استثمارات الصين في مجال الطاقة في منطقة الشرق الأوسط على المشروعات الأولية بشكل

1- Richard N. Haass, "The Irony of American Strategy: Putting the Middles East in Proper Perspective", Foreign Affairs, May/June 2013, p.59.

أساسي، وتُعد شركة بروتوشاينا المحدودة أكبر شركات النفط الأجنبية في العراق، فقد وصل حجم استثماراتها في العراق عام 2008 إلى 3.3 مليار دولار، ووصل الإنتاج اليومي من النفط في ثلاثة مشروعات في عام 2012 إلى سبعمائة وأربعة آلاف برميل، ما يحتل ثلث إجمالي إنتاج شركة بروتوشاينا المحدودة في الخارج⁽¹⁾. وبعد اضطراب الأوضاع السياسية في مصر عام 2011، بدأت الشركات الغربية تنسحب من السوق المصرية. ثم في سبتمبر عام 2013، وقّعت شركة سينوبك (الصين للبترولكيماويات) اتفاقية مع شركة أباتشي الأمريكية للبترول، حيث أنفقت 3.1 مليار دولار لشراء 3/1 حصة الشركة الأمريكية من النفط والغاز في مصر. ومنذ عام 2005، استغلت الشركات الصينية فترة عقوبات الدول الغربية على إيران، وخططت لاستثمارات يصل حجمها خلال خمس سنوات إلى 120 مليار دولار. ولكن كانت هذه الاستثمارات خطيرة للغاية، وبات نجاحها من فشلها مجهولاً. وفي الحقيقة، فعّلت الصين استثمارات بقيمة 6 مليارات دولار فقط في إيران، وبعد تضيق الغرب من العقوبات عام 2012، توقفت تقريباً جميع المشروعات الأولية التي اتفقت عليها الصين مع إيران. كما وصل حجم الاستثمارات الصينية الفاشلة في إيران إلى 22.7 مليار دولار منذ عام 2005⁽²⁾. وبعد التدهور الشديد للأوضاع في العراق عام 2013، واجهت الصين تحديات كبيرة أمام تأمين استثماراتها في البلاد.

وإذا جاز التعبير، لا ينبغي أن تشمت الصين في تورط الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط استراتيجياً، وإن كانت ستعرض بالتأكيد إلى ضربات بسبب اضطرابات المنطقة. ولكن هناك علاقة سبب ونتيجة تجمع بين تورط الولايات المتحدة والاضطرابات في الشرق الأوسط، فإما أن تتسبب الاضطرابات في تورط الولايات المتحدة، على سبيل المثال حرب الخليج عام 1991، أو أن يثير التورط الأمريكي الاضطرابات، كما حدث في حرب العراق عام 2003. وبالتالي لا يجب أن تنظر الصين إلى وجه واحد من العملة دون الآخر. فعلى خلفية الاضطرابات في المنطقة، لقد تسببت الاضطرابات في دول الخليج النفطية في الإضرار بالمصالح الجوهرية الصينية، وأيضاً قد تسببت الاضطرابات في باقي الدول غير

1- "CNPC, Petrofac Make Joint for Rumaila Contracts", International Oil Daily, March 18, 2013; "Unrest Hits CNPC's 2012 Output", International Oil Daily, January 18, 2013.

2- Derek Scissors, "China's Steady Global Investment: American Choices", <http://www.heritage.org/research/reports/2013/07/china-s-Steady-global/investment/american-choices> (21-9-2013 تاريخ الاطلاع والتحميل)

النفطية في الإضرار بالمصالح الصينية المهمة والعادية. ولذلك فإن قدرة الاضطرابات على تقييد الولايات المتحدة أمر معقد ويصعب الحكم عليه من جانب واحد؛ لأنها تتطلب الأخذ في الاعتبار الإطار الزمني والمكاني والظروف المحيطة.

ومع ذلك، لا ينعم الوضع الراهن بالاستقرار. فالأوضاع الراهنة في الشرق الأوسط دائماً غير مستقرة، كما أن توازنات السلطة ضعيفة، وبالتالي يتطلب السعي إلى الاستقرار تغيير الأوضاع الراهنة، والقضاء تدريجياً على جذور الاضطرابات. وتُعد الخلافات بين الدول الإسلامية والغربية، وبين الدول العربية وإسرائيل، وبين دول السنة والشيعة، وبين الإسلام السياسي والقوى السياسية العلمانية، وبين الدول الحليفة للولايات المتحدة والدول غير الحليفة لها، وبين الحكومات الديكتاتورية والشعوب، هي العناصر الأساسية وراء الاضطرابات الطويلة، والضعف الشديد للظروف في منطقة الشرق الأوسط. كما أن تأصل وزيادة حدة هذه الاضطرابات لا يتفق مع المصالح الصينية. وفي الوقت الراهن، تعتمد توازنات السلطة الضعيفة في الشرق الأوسط على الولايات المتحدة. ولكن بصفة عامة، يُعد التدخل الغربي أحد الجذور المهمة للاضطرابات الطويلة في الشرق الأوسط؛ لأن سلبياته تتفوق كثيراً على إيجابياته. وبالتالي فإن انسحاب الغرب من الشرق الأوسط وخاصة الولايات المتحدة، يصب في استقرار المنطقة. ولكن بالطبع هذا لا يعني أن تهرب الولايات المتحدة بشكل غير مسئول، وإنما ينبغي أن تتعد بشكل منظومي ومسئول، لتعود منطقة الشرق الأوسط لأهلها مرةً أخرى. فعلى الأقل، يجب أن تقلل الولايات المتحدة من تدخلها في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط، مما يسمح لجميع قوى الشرق الأوسط بالبحث عن توازناتها الذاتية. فانسحاب القوى الخارجية من الشرق الأوسط بشكل مسئول يصب في مصلحة الصين، أما إذا وسّعت القوى الخارجية من درجة تدخلها، فسوف يتعارض ذلك مع المصلحة الصينية.

إن النزاعات بين دول الشرق الأوسط، والفساد السياسي، والتراجع الاقتصادي، قد فرض قيوداً على إمكانات هذه الدول الاقتصادية، وقد أثر أيضاً على حصة الصين في أسواق الشرق الأوسط. ففي عام 2012، احتل الاحتياطي المؤكد من النفط في الشرق الأوسط 48.4% من الاحتياطي العالمي، بينما احتل حجم الإنتاج 32.5% فقط، في حين احتل الاحتياطي المؤكد الأمريكي 2.1%، ووصل حجم الإنتاج إلى 9.6%. واحتل الاحتياطي

المؤكد من الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط 43%، بينما احتل حجم الإنتاج 16.3% فقط. واحتل الاحتياطي المؤكد الأمريكي 4.5%، بينما وصل حجم الإنتاج 20.4%. كما عجزت إيران والعراق، اللتان تعتبران من الدول النفطية الكبرى، عن استغلال إمكانات الإنتاج بشكل كامل، حيث احتل الاحتياطي المؤكد من النفط في إيران 9.4% فقط من الاحتياطي العالمي، واحتل حجم الإنتاج 4.2% فقط. وفي العراق، احتل الاحتياطي المؤكد 9%، ووصل حجم الإنتاج 3.7% فقط⁽¹⁾. وعلى الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط تتمتع بأعداد سكان هائلة ودول عديدة، لكن انفصلت هذه الدول في أسواق منعزلة ومستقلة، ما جعل سعة كل سوق من هذه الأسواق ضئيلة. كما أن استعادة دول المنطقة لتوازن السلطة فيما بينها وتطبيق إصلاحات اقتصادية وسياسية داخلية، بالتأكيد مرحلة مليئة بالاضطرابات والاشتباكات، ومن الممكن أن تشكل تهديدات للمصالح الصينية على المدى القصير، ولكنها مرحلة لا مفر منها، وكلما كانت أسرع كان أفضل، وإلا فسوف تؤدي إلى ثورات عنيفة. وهنا ينبغي على جميع أطراف الصراع في المنطقة والدول الكبرى في المجتمع الدولي أن يطلقوا العنان للإبداع، لحل القضايا التاريخية المشتركة، والرفع من درجة التكامل الاقتصادي في الشرق الأوسط.

إجمالاً لما سبق، فإن انسحاب القوى الخارجية التدريجي من الشرق الأوسط، وعودة التوازن الداخلي في المنطقة، والقيام بإصلاحات شاملة وتدرجية لتحقيق الحداثة السياسية، وتحقيق الازدهار والاستقرار والتكامل الاقتصادي كلها أمور تتوافق مع المصالح الصينية.

1- "BP Statistical Review of World Energy", June 2013, <http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/statistical-review/statistical-re-view-of-world-energy-2013.pdf>. (تاريخ الاطلاع والتحميل: 13-9-2013)

ثالثاً، قوة التأثير الصينية

ينبغي على الصين بعد ترتيب أولويات مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، أن تقوم بمراجعة ما تتمتع به من موارد استراتيجية. فدائماً ما تكون هناك فجوة بين ما تتمتع به الدولة من موارد وما تتطلع إليه من أهداف، ولأن نقص الموارد يقيد ما تسعى إليه الدولة من أهداف؛ بالتالي ينبغي توزيع الموارد حسب أولوية الأهداف، أو تعديل أولوية الأهداف حسب حجم الموارد وخصائصها. ويجب على الصين عند السعي لمصالحها الخاصة عدم الابتعاد عن تقاليدھا الدبلوماسية أو أيديولوجياتھا الفكرية السائدة أو قوة الدولة.

تتمتع الصين بموارد اقتصادية ضخمة في الشرق الأوسط، ولكن لا تزال قوة تأثيرها كامنة وجزئية ولن تظهر إلا مستقبلاً. وتُعتبر الصين في الوقت الحالي أكبر شريك تجاري لمائة وثمانية وعشرين دولة على مستوى العالم، كما تُعتبر أسرع أسواق الصادرات نموًا، وأكثر الدول الواعدة للاستثمارات، وتُعد أكبر الدول المستوردة لموارد الطاقة⁽¹⁾. وتمثل الصين أهمية كبيرة أيضاً بالنسبة للشرق الأوسط، ففي عام 2012، أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لدول الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، تُعتبر الصين من أكبر الدول المستوردة للنفط من الشرق الأوسط، وتُعد المنطقة أكبر مصادر النفط بالنسبة للصين. وطبقاً لتقديرات "صندوق النقد الدولي"، كلما انخفض إجمالي الناتج المحلي الصيني بنسبة 1%، انخفض سعر الطاقة والمعادن بنسبة 6%⁽²⁾، ما يؤثر بشكل كبير على منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منتجاً مهماً لموارد الطاقة والمعادن. ولكن ذلك الاعتماد الاقتصادي المتبادل لا يمكن أن يشكّل في حد ذاته قوة تأثير كبيرة، فتحول هذا القدر من الاعتماد إلى قوة تأثير حقيقة يعتمد على حساسية وهشاشة هذا الاعتماد. ونقص هنا بالحساسية، مدى سرعة وعمق تأثير تحول السياسات في دولة ما على دولة أخرى. أما الهشاشة فنقصد بها قدر الخسائر التي لا تعوض والتي يمكن أن يسببها تغير السياسات

1- وانغ يي، "بحث طريق دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية"، "دراسات في الشؤون الدولية"، 2013، عدد4، ص1.

2- Kenneth Rapoza, "When China Sneeze, Everyone Gets Sick", Forbes, July24, 2013.

في دولة ما على دولة أخرى⁽¹⁾. وفي المجال التجاري، بلغ حجم الصادرات الصينية إلى الشرق الأوسط 121 مليار دولار في عام 2012، وكانت معظم هذه الصادرات من منتجات الصناعات الخفيفة، مثل: الأجهزة المنزلية وأجهزة الاتصالات والمعدات والآلات والمواد الغذائية، ولكن تُعتبر هذه السلع من السلع التي يسهل الحصول على مورد بديل لها. ومن ثم فإن قدر حساسية وهشاشة اعتماد الشرق الأوسط على الصادرات الصينية ضئيل، وبالتالي لا يمكن أن تستغل الصين هذا الاعتماد للتأثير على الشرق الأوسط. وفي عام 2012 أيضاً، وصل حجم الواردات الصينية من الشرق الأوسط إلى 160 مليار دولار، وكانت معظمها من المنتجات النفطية. وفي الوقت الراهن، لا تزال أسواق النفط تُعتبر أسواقاً للباعه، فتتنافس الدول المستهلكة للنفط على مصادر النفط، ما يضمن استقرار الطلب على النفط واستقرار أسعاره. ومن الناحية الأخرى، تحتاج دول الخليج إلى أسواق نفطية ضخمة ومستقرة، وبالتالي إذا لبّت الصين هذا الشرط، فلن يحل محل الأسواق الصينية أي أسواق أخرى. ومن ثم، فكلما كان قدر حساسية وهشاشة اعتماد كل طرف على الآخر قوياً، لن يستطيع أي طرف التخلي عن الآخر.

على الرغم من أن اعتماد الصين على النفط من الشرق الأوسط يمثل أحد قيود الدولة في الوقت الراهن، ولكن من الممكن أن يتحول هذا الاعتماد في المستقبل إلى مورد استراتيجي مهم. ونظراً لما تشهده سوق النفط من تحولات كبيرة، بالتالي تختلف تقديرات كل طرف حيال المستقبل. فطبقاً لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، سوف يستمر الطلب العالمي على الطاقة في الارتفاع. وتتوقع بريتيش بتروليوم الإنجليزية (BP) أن يرتفع الطلب العالمي على النفط من 89 مليون برميل إلى 104 ملايين برميل يومياً. في حين يتوقع سيتي بنك أنه بعد أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى أعلى رقم وهو 92 مليون برميل يومياً خلال بضع السنوات المقبلة فسوف يتراجع الطلب، في حين سوف يستمر العرض في الزيادة⁽²⁾. وبالتالي، سوف تتبدل حساسية وهشاشة الاعتماد المتبادل على الطاقة بين الصين والشرق الأوسط، وسوف ينتقل النفط من سوق البائع إلى سوق المشتري، وبالتالي ترتفع قوة تأثير الصين على الشرق الأوسط. وعلى المدى البعيد،

1- Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence, Little Brown and Company, 1997, pp.11-19.

2- "The Future of Oil: Yesterday's Fuel", The Economist, August 3, 2013, p 11.

سوف يؤدي ذلك التوجه إلى انخفاض قدرة سيطرة الدول المنتجة للنفط على إمدادات النفط وأسعاره، وبالتالي تصبح أكبر خاسر في سوق النفط، في حين سوف يرتفع طلب الدول الناشئة مثل الصين على النفط، وتصبح لها حرية تعبير أكبر في سياسات النفط.

كما أن حجم الاستثمارات الصينية المباشرة والمشروعات التكنولوجية في الشرق الأوسط لا يزال ضئيلاً، وبالتالي فإن من الصعب أن تتحول إلى قوة تأثير فعالة. ففي الفترة بين عام 2003 حتى عام 2011، احتلت الاستثمارات الأوروبية 24% من حجم الاستثمارات الأجنبية في الشرق الأوسط، واحتلت أمريكا الشمالية 18%، في حين احتلت الصين 1.8% فقط⁽¹⁾. كما أن الصين عجزت عن الحصول على عقود في مجال التكنولوجيا المتقدمة، وحصلت على كم ضئيل جداً من المشروعات الأولية في مجال الاستثمارات في الطاقة، وهي استثمارات يمكن استبدالها، وتمثل حساسية وتأثيراً ضئيلاً بالنسبة لدول الشرق الأوسط؛ لأن الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وكوريا تسيطر على معظم العقود في مجال التكنولوجيا المتقدمة. فعلى سبيل المثال فازت كوريا الجنوبية في مناقصة لبناء أربع محطات لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية في الإمارات عام 2009، وتجاوزت قيمة العقد الإجمالية 20 مليار دولار، في حين لم تحظ الشركات الصينية على أية فرصة في السوق الضخمة لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية في الشرق الأوسط. ولكن تتميز الشركات الصينية في مشروعات البنية التحتية والمواصلات ذات التكنولوجيا المنخفضة، فتحتل الصين 45% من حجم مشروعات البنية التحتية للشركات الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط، بينما تحتل الولايات المتحدة 9% فقط⁽²⁾. ولكن لا تزال هناك إمكانات ضخمة أمام الاستثمارات الصينية المباشرة. فيصل الاحتياطي من العملة الأجنبية لدى الحكومة الصينية والبنوك المملوكة للدولة إلى 4 تريليونات دولار أمريكي، ويمكن أن يستخدم جزء كبير منه في الاستثمارات الأجنبية. كما أن سرعة نمو استثمارات الصين في الخارج لم تصل إلى الأرقام المتوقعة، فقد بلغ حجم الاستثمارات في عام 2010 نحو 69.2 مليار دولار، و76.2 مليار في عام 2011، و79.1 مليار في عام 2012، ومن المتوقع أن يصل إلى 80 مليار عام

1- "Shifting perspective", [http://www.ey.com/publication/vwLUAssets/shifting_perspective_middle_east_2012/\\$file/shifting_perspective_middle_east_2012.pdf](http://www.ey.com/publication/vwLUAssets/shifting_perspective_middle_east_2012/$file/shifting_perspective_middle_east_2012.pdf) (13-9-2013) (تاريخ الاطلاع والتحميل)

2- "Region's Project Market Booms", MEED, May12, 2013, Chart: Contractors by Project Value.

2013، ومن المأمول أن يصل إلى حاجز المائة مليار بحلول عام 2016⁽¹⁾. ولحسن الحظ أنه في الوقت الذي تبحث فيه الصين عن أسواق للاستثمار، يكون الشرق الأوسط في حاجة إلى استثمارات أجنبية ضخمة. وطبقاً لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة، يحتاج بناء البنية التحتية من الطاقة بحلول عام 2035 إلى استثمارات بقيمة 37 تريليون دولار، منها 430 مليار دولار إمدادات من النفط و184 مليار دولار إمدادات من الغاز الطبيعي كل عام⁽²⁾. وبالتالي سيصبح جذب الاستثمارات الكافية من أكبر التحديات التي تواجهها الدول المنتجة للطاقة في الشرق الأوسط في المستقبل. وبالطبع تتميز الصين بسوقها الضخمة، حيث وصل حجم الواردات في عام 2012 إلى 1.81783 تريليون دولار، لتصبح ثاني أكبر سوق على مستوى العالم. وعلى الرغم من أن حصة استيراد الشرق الأوسط للمنتجات غير النفطية من الصين تُعتبر ضئيلة في الوقت الحالي، لكن مع التنوع الاقتصادي في المستقبل، لا يمكننا أن نستهن بقوة جذب السوق الصينية.

على الرغم من تزايد حجم المساعدات الخارجية الصينية، لكن حصة الشرق الأوسط من المساعدات الصينية لا تزال صغيرة وضعيفة التأثير. وفي الوقت الراهن، تُعتبر المساعدات الصينية للشرق الأوسط ضئيلة مقارنةً بالمساعدات للقارة الإفريقية. فوفقاً للكتاب الأبيض الذي أصدرته وزارة التجارة الصينية في عام 2011 حول "المساعدات الخارجية الصينية لعام 2009"، احتلت المساعدات لإفريقيا 45.7%، والمساعدات لآسيا 32.8%، في حين لم تُدرج منطقة الشرق الأوسط بشكل مستقل⁽³⁾. ويتضح من ذلك أن منطقة الشرق الأوسط لا تمثل أهمية كبيرة في الاستراتيجية الصينية الخاصة بالمساعدات الخارجية. في حين أنه بعد تولي محمد مرسي السلطة في مصر عام 2012، تعهدت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات سنوية بقيمة 1.55 مليار دولار، وجرت المشاورات حول إعفاء مصر من مليار دولار من الديون، كما عقد صندوق النقد الدولي محادثات حول منح

1- Derek Scissors, "China's Steady Global Investment: American Choices", <http://www.heritage.org/research/reports/2013/07/china-s-Steady-global/invesimen/american-choices> (تاريخ الاطلاع والتحميل: 21-9-2013)

2- Bernice Lee, Felix Preston, Jaakko Kooroshy, Rob Bailey and Glada Lahn, "Resources Futures", Chatham House Report, December 2012, p.53.

3- "وزارة التجارة الصينية: توزيع المساعدات الخارجية الصينية لعام 2009", http://www.gov.cn/gzdt/2011-04/21/content_1849717.htm (تاريخ الاطلاع والتحميل: 15-9-2013).

مصر قرضاً بقيمة 4.8 مليار دولار. وفي العام نفسه، أعلنت الصين خلال زيارة مرسي لها في ديسمبر عن منح مصر قرضاً بقيمة 200 مليون دولار. وبعد عزل مرسي من السلطة، قدمت السعودية والكويت والإمارات مساعدات بقيمة 12 مليار دولار كدعم من دول الخليج للجيش المصري. ومن الواضح أن حجم المساعدات الصينية للشرق الأوسط ضئيل وغير كافٍ لإحداث تأثير كبير مقارنةً بمساعدات الولايات المتحدة ودول الخليج. ولا يعكس ذلك الفرق الكبير بين المساعدات الصينية والأمريكية للشرق الأوسط قوة كل دولة فحسب، بل يعود بشكل أكبر إلى تفاوت أهداف استراتيجيات كل دولة. ووفقاً لإحصاءات المؤسسات البحثية الأمريكية، فقد وصلت مساعدات جميع دول "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" لإفريقيا في عام 2007 إلى 27 مليار دولار، في حين وصل حجم مساعدات الصين وحدها لإفريقيا عام 2011 إلى 9.8 مليار دولار، ووصل حجم المساعدات إلى 75.4 مليار دولار في الفترة بين عام 2000 و2011⁽¹⁾. ما يعكس تفوق المساعدات الصينية في القارة الإفريقية على مساعدات الدول المتقدمة. وعلى نفس النهج، إذا اتخذت الحكومة الصينية قرارات استراتيجية حول منطقة الشرق الأوسط، فبالأكيد سوف تجد الموارد الكافية لتطبيق استراتيجياتها.

مقارنةً بالإمكانات في المجال الاقتصادي، تُعتبر الموارد السياسية الصينية في منطقة الشرق الأوسط ظاهرة أكثر للعيان وأكثر واقعية؛ حيث تتشارك الصين مع منطقة الشرق الأوسط في تاريخ من الاستعمار، ويتلقى الطرفان التنديدات من الغرب على المستوى السياسي، ولا يزالان في مراحل التنمية على المستوى الاقتصادي، كما أن كلاهما ينبذ التدخل الأمريكي على المستوى الدبلوماسي؛ ولذلك فهناك اتفاق قوي بين الطرفين في مجال الأيديولوجية السياسية، ويُعتبر ذلك أكبر الموارد السياسية الصينية في منطقة الشرق الأوسط. وعلى مستوى الأنظمة السياسية، يتهم الغرب الصين ودول الشرق الأوسط دائماً بأنها دول غير ديمقراطية وغير ليبرالية، وبالتالي تتعرض إلى القمع السياسي من الغرب في المجتمع الدولي. وبحسب ترتيب مؤشر منظمة "فريدام هاوس" الأمريكية للحريات عام 2013، تُعتبر كل من الصين (6.5)، والجزائر (5.5)، والبحرين (6)، ومصر (5)،

1- Austin Strange, Bradley Parks, Michael J. Tierney, Andreas Fuchs, Axel Dreher, and Vijaya Ramachandran, "China's Development Finance to Africa: A Media-Based Approach Data Collection", Center for Global Development, WorkingPaper323, April 2013, p.24

وإيران (6)، والعراق (6)، والأردن (5.5)، والكويت (5)، ولبنان (4.5)، وليبيا (4.5)، والمغرب (4.5)، وعمان (5.5)، وقطر (5.5)، والسعودية (7)، وسوريا (6)، وتونس (3.5)، وتركيا (3.5)، والإمارات (6)، واليمن (7)، كلها إما دولاً تفتقر إلى الحريات أو تتمتع بحريات جزئية⁽¹⁾. ونظراً للظروف السياسية المشتركة، عادةً ما تكون مواقف الصين ودول الشرق الأوسط متقاربةً في النزاعات السياسية الدولية، حيث يرفض الطرفان سياسة "التدخل" الغربية، ويعارضان "مسئولية الحماية" ومبدأ "إعلاء حقوق الإنسان على سيادة الدولة". فالصين والدول العربية لا تهتم أبداً بالتدخل في السياسات الداخلية للدول الأخرى، بل يثيرهما القلق حول تدخل الغرب في سياساتهم الداخلية⁽²⁾. وعلى العكس من ذلك، تستغل الولايات المتحدة شعار حقوق الإنسان والديمقراطية أثناء معالجتها لقضايا الشرق الأوسط، دون التفريق بين الدول الحليفة أو الأعداء، ما يجعل دول الشرق الأوسط في حالة حذر دائم.

على مستوى الأنظمة الاقتصادية، فقد أقيمت الاقتصادات المملوكة للدولة في كل من الصين ودول الشرق الأوسط إلى زوايا بعيدة داخل المجتمع الدولي بسبب موجات الرأسمالية الحرة الغربية. فتلعب الحكومة في الصين ودول الشرق الأوسط الدور الريادي في الاقتصاد. وتطبق الصين اقتصاد السوق الاشتراكي الذي يحتل فيه الاقتصاد المملوك للدولة مكانةً رياديةً، وتطبق دول الخليج نموذج الاقتصاد النفطي المملوك للدولة بشكل أساسي. ويعتبر الباحثون الغربيون الصين نموذجاً للرأسمالية القومية للقرن الحادي والعشرين⁽³⁾، وإن كانت حكومات العديد من دول الشرق الأوسط تلعب دوراً ملحوظاً أكثر في الاقتصاد مقارنةً بالصين. وتمتلك الحكومة الصينية 76% من ممتلكات الدولة، بينما يمتلك الشعب 4/1 الممتلكات فقط⁽⁴⁾، كما تحتل الشركات الصينية المدعومة

1- طبقاً للإحصاءات في تقرير منظمة "فريدام هاس" الأمريكية لعام 2013، يُعد الرق 1 هو المؤشر الأعلى، وبالتالي كلما ارتفع المؤشر انخفضت درجة الحريات. <http://www.freedomhouse.org/freedom/types-report> (تاريخ الاطلاع والتحميل: 2013-9-21).

2- Eamon Gearom, "Red Star in the Morning, Business War-ming", The Middle East, July 2006, p.28.

3- Ian Bremmer, The End of The Free Market, Portfolio, 2010.

4- تشن تسي وو: "ما هو حجم الحكومة الصينية؟"، <http://news.163.com/54/80/5228/00/HU68000121EP.html> (تاريخ الإطلاع والتحميل: 2013-9-21).

بالحكومة 80% من سوق البورصة الصينية⁽¹⁾. وتحتل شركات القطاع العام الصينية (شركات غير مالية) 29.7% من إجمالي الناتج المحلي. كما أن كلاً من شركة بروتشينا المحدودة وشركة سينوبك "الصين للبتروكيماويات" والشركة الصينية للطاقة الكهربائية صُنفت ضمن أول عشر مؤسسات في تصنيف أفضل 500 مؤسسة على مستوى العالم عام 2011⁽²⁾. وفي السعودية، تحتل شركات القطاع العام 65% من إجمالي الناتج المحلي. وفي إيران، يسيطر حرس الثورة الإسلامية وحده على 60% على الأقل من اقتصاد الدولة⁽³⁾. كما تحتل شركة أرامكو السعودية 85% من الميزانية المالية للحكومة السعودية. ومن بين أكبر عشرة صناديق سيادية على مستوى العالم لعام 2013، يعود ستة منها إلى الصين ودول الشرق الأوسط⁽⁴⁾. ولذلك يعتقد الباحثون العرب أن طريق التنمية الصينية جدير بالدراسة بالنسبة للمجتمع العربي⁽⁵⁾.

اتخذت كل من الصين ودول الشرق الأوسط مواقف متشابهة أمام المواجهات الشرقية الغربية؛ نظراً للتشابه في الأيديولوجية السياسية لدى الطرفين. ومنذ أن دخلت الولايات المتحدة الشرق الأوسط وهي تطبق سياسة الهيمنة وتحايي إسرائيل، ما قد شكّل أكبر العُقد في العلاقات بين الدول العربية والولايات المتحدة. وعلى العكس من ذلك، ظلت الصين تتمسك بمبادئ دبلوماسية سلمية مستقلة في الشرق الأوسط لفترات طويلة، ما تحول إلى ثروة سياسية ثمينة بالنسبة للصين. فتقوم الصين بتطبيق مبدأ الاستقلالية، أي "عدم الانحياز، وعدم العزلة، وعدم المقاومة، وعدم مواجهة طرف ثالث، والقيام

1- Ian Bremmer, "State Capitalism Comes of Age", Foreign Affairs, May/ June 2009, "The Rise of State Capitalism", The Economist, January 21-27, 2012, p.11.

2- () Aldo Musacchio, Sergio G. Lazzarini, "Leviathan in Business: Varieties of State Capitalism and their Implications for Economic Performance", Harvard Business Schools, Working Paper 12 – 108, June 4, 2012, p. 7.

3- Abba Milani, "Taking Tehran's Temperature: One Year on" Panel at the Carnegie Endowment for International Peace, <http://carne-gieendowment.org/files/0609carnegie-tehran.pdf>. (6-9-2013 تاريخ الاطلاع والتحميل)

4- SWF Institute Source by March 2013, <http://www.swfinsti-tute.Org/fund-rankings> (4-9-2013 تاريخ الاطلاع والتحميل)

5- "China for Us", Al - Ahram Weekly Online, No.571 , January 31 - February 6, 2002; "Shared Past, Different Future", Al-Ahram Weekly Online, No.756, August 18 - 24 , 2005.

بالأنشطة الدبلوماسية في جميع التوجهات"، ويُعد عدم الانحياز جوهر المبدأ الصيني⁽¹⁾. ولا يعني عدم الانحياز الافتقار إلى مبادئ أو مواقف سياسية، بل على العكس، لطالما دعمت الصين استقلال الشعوب العربية، وقدمت الدعم السياسي للعالم العربي في النزاع العربي الإسرائيلي. كما أن الحكومة الصينية دائماً ما تعلن عن "دعم الصين للقضية العادلة للشعب الفلسطيني" كما صرح المبعوث الصيني الخاص للشرق الأوسط سون بي جان، بدعم الدول العربية بصفة عامة لموقف الصين من قضية تايوان والتبنت وقضايا حقوق الإنسان، كما تدعم الصين أيضاً من جانبها سيادة الدول العربية وسلامة أراضيها وحقوق شعوبها المشروعة⁽²⁾. كما يُعد عدم التدخل في السياسة الداخلية للدول من أهم المبادئ الخمسة الصينية، ألا وهي: "الاحترام المتبادل لسيادة الدولة وسلامة أراضيها، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في السياسات الداخلية، والمساواة في تبادل المصالح، والتعايش السلمي". ويُعد مجلس الأمن ساحة مهمة تُظهر فيها الصين قوة تأثيرها السياسي، وقد أعربت الصين في ذلك المجلس عن تأييدها السياسي التام للشرق الأوسط. فقد اختلفت تصويت الصين عن الولايات المتحدة نحو خمسين مرة في التسعينيات، وكان 22% من الأصوات تتعلق بالشرق الأوسط. وصوتت الصين في أعقاب عام 2000 نحو 33 مرة عكس الولايات المتحدة، وكان 55% من الأصوات لها علاقة أيضاً بالشرق الأوسط. ثم بين عام 2011-2012، كانت 72% من أصوات الصين المعارضة متعلقة بالشرق الأوسط⁽³⁾. والجدير بالذكر أن الصين قليلاً ما كانت تستخدم حق الفيتو قبل عام 2011، ففي الفترة بين عام 1971 حتى 2009 استخدمت حق الفيتو خمس مرات فقط⁽⁴⁾، ولكن في الفترة بين عام 2011 و2012 استخدمت حق الفيتو ثلاث مرات فيما يتعلق بالقضية السورية. وقد لجأت الصين إلى الامتناع عن التصويت أو التصويت بالرفض في معظم الأوقات فيما

1- انظر: جو تشنغ، جونج شين خاي، "المتغيرات والثوابت في مبدأ الاستقلالية الصيني"

(تاريخ الاطلاع والتحميل: 15-9-2013). <http://www.politicalchina.org/printnews.asp?newsid=36493>

2- "China Hopes To Further Expand Cooperation With Arab Countries", <http://english.cri.cn/2946/2008/03/27/1221@338774.htm> (تاريخ الاطلاع والتحميل: 21-9-2013)

3- Yitzhak Shichor, Testimony before the U. S. - China Economic and Security Review Commission, Hearing on "China and the Middle East", <http://origin.www.uscc.gov/site/s/default/files/transcripts/US-CC%20Hearing%20Transcript%20June%206%202013.Pdf> (تاريخ الاطلاع والتحميل: 15-9-2013)

4- Yitzhak Shichor, "China's Voting Behavior in the UN Security Council", China Brief, No. 18, 2006, pp. 4 - 6

يتعلق بتدخل الغرب في قضايا السيادة في دول الشرق الأوسط، وفيما يتعلق بمواقف الصين وأيديولوجياتها السياسية. وعلى صعيد القضية الفلسطينية الإسرائيلية، صوتت الصين بالموافقة دعماً للشعب الفلسطيني، بينما صوتت الولايات المتحدة بالرفض انحيازاً لإسرائيل. ونظراً إلى دعم الصين للدول العربية سياسياً، وعدم التدخل في سياساتها الداخلية، فقد حظيت الصين بدعم سياسي واسع من الشعوب العربية. وقد أوضحت جميع استطلاعات الرأي أن الصين من الدول المرحب بها في الشرق الأوسط. فبحسب استطلاع للرأي قام به مركز استطلاعات الرأي التابع لإذاعة بي بي سي الإنجليزية في عام 2011، يعتقد 43% من المشاركين أن الصين لها تأثير إيجابي في المنطقة، بينما يعتقد 29% فقط أن الولايات المتحدة لها تأثير إيجابي⁽¹⁾. وبحسب استطلاع للرأي قام به مركز استطلاعات الرأي العربي التابع لمؤسسة بروكينغز في عام 2010 حول "أكثر الدول الكبرى المرحب بها"، جاءت الصين في المرتبة الثانية، بينما جاءت الولايات المتحدة في المرتبة قبل الأخيرة⁽²⁾. ولقد تحولت كراهية المسلمين للولايات المتحدة إلى نقطة ضعف في العلاقات بين حكومات الدول العربية وحلفاء الولايات المتحدة، مما قد دفع الدول العربية إلى الابتعاد عن الولايات المتحدة، واللجوء إلى الصين لموازنة التأثير الأمريكي.

تُعتبر الموارد العسكرية الصينية هي الأضعف مقارنةً بالموارد الاقتصادية والسياسية، وبالتالي تُعد نقطة الضعف في استراتيجيات الصين بالشرق الأوسط. وتضم الوسائل التي تتخذها الدول للتأثير عسكرياً في الخارج الآتي: التواجد العسكري، والحصول على حلفاء عسكريين، والتسليح، والمناورات العسكرية، والتبادلات العسكرية. ولكن تفتقر الصين إلى التميز في أي من هذه الجوانب. ومع ذلك تظهر جميع المؤشرات أن جيش التحرير الصيني سوف يبذل كل الجهود ليصبح جيشاً إقليمياً حديثاً قبل حلول عام 2020؛ لأنه قد حقق تقدماً ضئيلاً في القيام بعمليات عسكرية أو تسليح قوى عالمية، كما أن البحرية الصينية لم تقم بعمليات خارج مياهها الإقليمية⁽³⁾. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصين ليس

1- "Global Views of United States Improve While Other Countries Decline", BBC News, April 18, 2010.

2- Shibley Telhami, "2010 Arab Public Opinion Poll: Results of Arab Opinion Survey Conducted June29-July20, 2010", The Brookings Institution, August 5, 2010.

3- Office of the Secretary of Defense, "Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2011", http://www.defense.gov/pubs/pdfs/2011_CMPR.final.Pdf (15-9-2013 تاريخ الاطلاع والتحميل).

لديها حلفاء عسكريون وليس لها تواجد عسكري في المنطقة. ومنذ أربع سنوات، أرسلت البحرية الصينية 14 تشكيلاً من السفن وعشرة آلاف شخص، لحماية خمسة آلاف سفينة تجارية صينية وأجنبية⁽¹⁾. وإن قلنا إن الصين لديها تواجد عسكري في الشرق الأوسط، فإن التواجد الوحيد هو قافلة السفن الموجودة في خليج عدن. وفي سبتمبر عام 2010، قامت القوات الجوية الصينية بمناورات عسكرية مشتركة مع تركيا لمقاومة الإرهاب، وتُعد هذه أول عمليات عسكرية تقوم بها الصين في أراضي إحدى الدول الحليفة في حلف الناتو، وتُعد أيضاً المناورة الوحيدة التي قامت بها الصين في الشرق الأوسط حتى يومنا هذا. كما أن هناك تبادلات عسكرية بين الصين والقليل من الدول في الشرق الأوسط، وتشمل التبادلات العسكرية رقيقة المستوى بين الطرفين في الفترة بين عامي 2001 و2010 الآتي: 29 تبادلًا عسكريًا مع مصر، و20 مع تركيا، و10 مع سوريا، و9 مع الأردن، و8 مع تونس، ولكن مرات تكرارها ونطاقها ضئيل جدًا مقارنةً بالتبادلات العسكرية مع إفريقيا وأمريكا اللاتينية⁽²⁾. وعلى العكس من ذلك، نجد تبادلات عسكرية واسعة وعميقة بين الولايات المتحدة وروسيا وجيوش دول الشرق الأوسط. ففي الفترة بين عامي 1992-2012، قامت الولايات المتحدة بتسليح دول الشرق الأوسط بقيمة 70.658 مليار دولار، وروسيا بقيمة 38.59 مليار، بينما سلحت الصين المنطقة بقيمة 3.3 مليار دولار فقط. فوق هذا، فقد انخفضت عمليات التسليح الصينية للشرق الأوسط انخفاضًا حادًا⁽³⁾، فقد انخفض حجم تسليح الصين للشرق الأوسط من 19% من النسبة الإجمالية للتسليح في عام 2000 إلى 2.5% في عام 2012⁽⁴⁾. وبالتالي فإن التأثير العسكري للصين على الشرق الأوسط لا يُذكر تقريبًا من جميع النواحي.

-
- 1- Andrew S. Erickson, Testimony before the U. S. - China Economic and Security Review Commission, <http://origin.www.uscc.gov/sites/default/files/transcripts/USCC%20Hearing%20Transcript%20-%20june%206%202013.pdf> (تاريخ الاطلاع والتحميل: 21-9-2013)
 - 2- Yitzhak Shichor, Testimony before the U. S. - China Economic and Security Review Commission, Hearing on "China and the Middle East", <http://origin.www.uscc.gov/sites/default/files/transcripts/US-CC%20Hearing%20Transcript%20june%206%202013.Pdf> (تاريخ الاطلاع والتحميل: 15-9-2013)
 - 3- "Arm Export to the Middle East", SIPRI Arms Transfers Database.
 - 4- Yitzhak Shichor, Testimony before the U. S. - China Economic and Security Review Commission, Hearing on "China and the Middle East", <http://origin.www.uscc.gov/sites/default/files/transcripts/US-CC%20Hearing%20Transcript%20june%206%202013.Pdf> (تاريخ الاطلاع والتحميل: 15-9-2013)

الخاتمة

لقد أوضحنا من خلال تحليل المصالح الصينية الأهداف المثالية للسياسات الدبلوماسية، وعلى هذا الأساس أوضح الجزء الخاص بتحليل قوة التأثير الصينية الأهداف الواقعية للسياسات الدبلوماسية. ويتطلب الاستغلال الفعال لقوة التأثير الصينية لتحقيق الأهداف الدبلوماسية وحماية المصالح الوطنية، تحليلاً أعمق للمبادئ والسياسات الدبلوماسية. وعلى الرغم من أن مصالح الصين في الشرق الأوسط معقدة، وتتطلب الدراسات المضنية، لكن المصالح وقوة التأثير الصينية كلها أمور موضوعية، يمكن التوصل إلى تفاهات مشتركة حيالها. أما المبادئ والوسائل الدبلوماسية فهي ذاتية، وبالتالي من السهل أن ينشأ حيالها الاختلافات والتناقضات؛ لذلك تتطلب دراسات دقيقة ومنفتحة وقدر كبير من الحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، يمس الشرق الأوسط المصالح الصينية الجوهرية، وهي مصالح ملموسة حقيقية، ولكن الموارد والوسائل التي تلجأ إليها الصين لحماية مصالحها والسعي إليها تعتمد على "القوة الناعمة" بصفة أساسية، ما يتطلب القدرة على قهر القسوة باللين والتأثير الفكري.

في ظل المبادئ الدبلوماسية السلمية المستقلة، تطبق الصين حتى يومنا هذا سياسة الحفاظ على مسافات متساوية، وسياسة صفر مشاكل، وتلجأ إلى الدبلوماسية متعددة التوجهات في الشرق الأوسط، ما جعل الصين دولة مرحباً بها في المنطقة، ولا تلعب أدواراً حرجية في الأوقات والقضايا الحرجية. وبما أن الصين دولة ضد الانحياز، بالتالي فليس من مهامها أو مسئولياتها حماية حلفائها، وبالتالي لا تعتبرها دول الشرق الأوسط دولة كبرى لا غنى عنها. حتى إن دول الخليج ترى أن الصين لا تهتم إلا بمصالحها، ولا تعنى بالحلفاء أو الأصدقاء، الأمر الذي يمثل عائقاً كبيراً أمام العلاقات بين الصين ودول الخليج⁽¹⁾، ولكن عدم تدخل الصين في الشئون الداخلية يطمئن بلاد المنطقة، وإن كان الافتقار إلى وسائل تدخل فعالة في توجهات التنمية لبعض الدول المهمة يصعب على الصين ضمان مصالحها. صحيح أن الصين لم تشكك مطلقاً في شرعية أي من حكومات دول الشرق الأوسط، ولكن عندما تحتد الخلافات بين شعوب الشرق الأوسط والحكومات

1- Khalid R. Al- Rodhan, China's Strategic Posture in the Gulf, 1980 – 2010, p. 226.

يصبح موقف الحكومة الصينية في محل اختبار قاسٍ. وبالتالي يمكننا أن نعتبر التقاليد الدبلوماسية والأيديولوجية السياسية الصينية سلاحًا ذا حدين، له مميزات وأيضًا عيوب.

على الرغم من أن المصالح الصينية في الشرق الأوسط تتسع بشكل كبير، إلا أن الموارد المتاحة لحماية هذه المصالح محدودة، ما يشكل تحديًا كبيرًا أمام الاستراتيجيات الصينية في منطقة الشرق الأوسط. ولكن مع توسع التواجد السياسي والاقتصادي والعسكري للصين في المنطقة، من الحتمي أن تنمو قوة تأثير الصين، وتتزايد خياراتها الاستراتيجية. ولكن الشرق الأوسط اليوم مختلف عن الغد، والصين اليوم أيضًا مختلفة عما كانت عليه كدولة كبرى ناهضة على مدار التاريخ، وبالتالي لا يمكنها أن تسلك طريق التنمية القديم الذي سلكته إنجلترا والولايات المتحدة. وبصفة عامة، ينبغي على الصين أن تفعّل استراتيجية "الأثر الخفيف" في الشرق الأوسط، أي أن تولي الأولوية لاستغلال القوة الناعمة أكثر من القوة الصلبة، وأن تلجأ إلى الإجراءات الدفاعية أكثر من الهجومية. وطبقًا لتشبيه أحد المختصين الأوروبيين في القضايا الدولية، إذا شبهنا الولايات المتحدة بالأسد، فستكون الصين كالفيل. فالأسد حيوان آكل لحوم، في حين يعتمد الفيل في غذائه على النباتات. وعلى الرغم من أن الفيل لا يبادر بالهجوم، ومع ذلك فإنه يتمتع بقوة جبارة.

تم نشر هذه الدراسة في العدد العاشر من "مجلة العلاقات الدولية الحديثة" لعام 2013.

مبادرة "الحزام والطريق"
التحديات الأمنية والخيارات الصينية
ليو خاي تشوان



ملخص الدراسة: إن الطرح الاستراتيجي لبناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" (المعروفين باسم الحزام والطريق) يمثل أهمية كبيرة لرفع مستوى الاقتصاد الصيني المنفتح. وسوف تعالج هذه الدراسة البحث التحديات الأمنية المزدوجة التي يواجهها هذا الطرح الاستراتيجي، وهي: أولاً: تحديات أمنية تقليدية على رأسها الصراع السياسي بين الدول الكبرى، والنزاع على سيادة الأراضي والجزر، والاضطرابات السياسية في الدول داخل المنطقة. ثانياً: تهديدات أمنية غير تقليدية على رأسها الإرهاب، والقرصنة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وسوف تحلل هذه الدراسة أيضاً وضع التعاون الأمني في منطقة "الحزام والطريق"، وتطرح ضرورة الانتباه إلى ثلاثة جوانب مهمة أخرى إلى جانب تطوير الصين قواها الذاتية لمواجهة المخاطر الأمنية، وتشمل هذه الجوانب الآتي: ضرورة الانتباه إلى تقديم إسهامات أمنية، والاهتمام بالمصالح الأمريكية والروسية، والأخذ في الاعتبار دور باكستان "المحوري".

الكلمات المفتاحية: مبادرة "الحزام والطريق"؛ التعاون الأمني؛ الخيارات الصينية

الباحث: ليو خاي تشوان (1980-)، مدرس بقسم العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة شنغهاي للاقتصاد والتجارة الخارجية.

طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال زيارته إلى إندونيسيا وأربع دول من دول آسيا الوسطى في شهري سبتمبر وأكتوبر من عام 2013، استراتيجية بناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" (المعروف اختصاراً بـ"الحزام")، و"طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" (المعروف اختصاراً بـ"الطريق"). وفي "تقرير عمل الحكومة الصينية" عام 2014، أدرج رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ هذه الاستراتيجية ضمن أهم أعمال الحكومة لذلك العام، نظراً لما تمثله استراتيجية "الحزام والطريق" من أهمية استراتيجية كبيرة للرفع من مستوى الاقتصاد الصيني المنفتح. وتمثل المعالجة المتعمقة لوضع التعاون الأمني في المنطقة والتحديات التي تواجهها هذه الاستراتيجية أهمية حقيقية لضمان تحقيق مكاسب استراتيجية "الحزام والطريق" الصينية على أرض الواقع.

أولاً: أوضاع التعاون الأمني في مناطق "الحزام والطريق"

طرحت الصين ضرورة "رفع مستوى الاقتصاد الصيني المنفتح" منذ انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 2012؛ حيث دعت إلى ضرورة توسيع التعاون، وتعزيز التواصل مع دول الجوار، والتخطيط الشامل للتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف والتعاون على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. ثم طرحت الصين أيضاً ضرورة "الإسراع في بناء وسائل للتواصل مع البنية التحتية للدول والمناطق المجاورة، ودفع بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري، بالإضافة إلى خلق أوضاع جديدة تساعد على الانفتاح الشامل"، وذلك حسبما جاء في "قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن القضايا الرئيسية الخاصة بتعميق الإصلاح بشكل شامل" لعام 2013. كما طرح مؤتمر العمل الاقتصادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني لعام 2014 ضرورة "صياغة خطة استراتيجية"، وتطبيق استراتيجية "الحزام والطريق". ويغطي نطاق استراتيجية "الحزام والطريق" كلاً من القارة الآسيوية والأوروبية والإفريقية. وينقسم "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" الذي يعبر القارتين الآسيوية والأوروبية إلى ثلاثة مستويات من حيث النطاق المكاني، ألا وهي: مناطق محورية، ومناطق توسعية، ومناطق تشعبية⁽¹⁾. كما أن "طريق الحرير البحري" الذي يعبر منطقة جنوب شرق آسيا، ومنطقة جنوب آسيا، والخليج العربي، وخليج البحر الأحمر، والصفة الغربية من المحيط الهندي، ينقسم إلى ثلاثة أجزاء: خط جنوبي شرق آسيا، وخط جنوبي آسيا والخليج العربي، وخط خليج البحر الأحمر والصفة الغربية

1- تضم المناطق المحورية كلاً من الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى الخمسة. وتشمل المناطق التوسعية الدول الأعضاء والمراقبة في منظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي، وهي الدول التسع الآتية: الهند وباكستان وإيران وأفغانستان ومنغوليا وروسيا البيضاء وأرمينيا وأوكرانيا ومولدافيا. أما المناطق التشعبية فتشمل دول غرب آسيا ودول الاتحاد الأوروبي، وتمتد أيضاً إلى اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من دول شرق آسيا. انظر: باي يونغ شيو، وانغ سونغ جي، "الخلفية العميقة وراء طريق الحرير والاستراتيجيات الجغرافية"، "الإصلاح"، 2014، عدد3، ص68.

من المحيط الهندي⁽¹⁾. أما على النطاق العالمي، فهناك مستويات عديدة للتعاون الأمني في منطقة "الحزام والطريق"، وهي: التعاون الثنائي، والتعاون متعدد الأطراف، والتعاون عبر الإقليمي. وسوف تقتصر الدراسة في هذا البحث على مناقشة جميع الآليات (المنظمات) الأمنية في نطاق التعاون الثنائي وعبر الإقليمي فقط.

1.1 نتائج التعاون الأمني في مناطق الحزام الاقتصادي لطريق الحرير:

1. المناطق المحورية (آسيا الوسطى):

تم تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) في عام 2001 لحل النزاعات الحدودية في المنطقة، وتعزيز مستوى الثقة العسكرية على المناطق الحدودية. وبعد أكثر من عشر سنوات من التطور، شكلت هذه المنظمة تدريجيًا نظامًا متنوعًا ومتكاملًا للتعاون الأمني جوهره الأساسي مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى القضاء على تهريب المخدرات والأسلحة، ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ولقد توسع التعاون في هذه المنظمة خلال السنوات الأخيرة ليشمل المجالات الاقتصادية والتجارية والإنسانية والثقافية وغيرها من مجالات التعاون الأمني غير التقليدية، وخاصة المجال الاقتصادي، كما أنها عززت من القوة التنافسية الشاملة للمنطقة من خلال دفع التعاون الإقليمي في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت روسيا ودول آسيا الوسطى⁽²⁾ "معاهدة الأمن الجماعي" في عام 1992، التي تُعتبر آلية للتعاون الأمني في شكل تحالفات عسكرية في منطقة آسيا الوسطى. ولكن مع امتداد التأثير الأمريكي إلى منطقة آسيا الوسطى في القرن الحادي والعشرين، تحولت هذه الآلية إلى وسيلة للتعاون الأمني توجهها المصالح بصفة أساسية.

1- يشمل خط جنوب شرق آسيا: الصين وجميع دول اتحاد جنوب شرق آسيا (اتحاد الآسيان)، ويشمل خط جنوب آسيا والخليج العربي 12 دولة، وهي: بنغلاديش وسريلانكا والهند، وباكستان، وإيران، والعراق، والكويت، والسعودية، وقطر، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، وعمان. ويشمل خط خليج البحر الأحمر والصفحة الغربية للمحيط الهندي 9 دول، وهي: اليمن، ومصر، والسودان، وإريتريا، وجيبوتي، والصومال، وكينيا، وتنزانيا، والموزمبيق. انظر: تشن وان لينغ، خه تشوان تيان، "صراع الأطراف على طريق الحرير البحري والمكانة الاقتصادية والتجارية"، "الإصلاح"، 2014، عدد 3، ص-76 77.

2- تشمل دول آسيا الوسطى: كازاخستان وطاجيكستان وقرغيزستان وأوزبكستان.

2. المناطق التوسعية:

تضم المناطق التوسعية منطقتي جنوب آسيا وأوروبا الشرقية⁽¹⁾ دون الإقليميتين. والجدير بالذكر أن جميع دول جنوب آسيا قد تخلت عن الأنماط الأمنية المستقلة⁽²⁾ وسلكت طريق التعاون والأمن الإقليمي، كما بدأت تخلق بيئة أمنية إقليمية تقوم على السلم والثقة المتبادلة، عن طريق تبادلاتها الودية مع جميع دول المنطقة. وفي عام 2008، ركز مؤتمر القمة الخامس عشر لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) على مناقشة بعض القضايا وتقديم الحلول لها، من بينها: الأمن الغذائي، وأزمة الطاقة، والإرهاب؛ الأمر الذي ساعد على دفع التعاون الأمني في المنطقة.

ويعتمد التعاون الأمني في منطقة أوروبا الشرقية على الأنظمة الأمنية الخاصة باتحاد الدول المستقلة والتي تتمحور حول العلاقات مع روسيا، وبالتالي لم تظهر أية أنماط معقدة للتفاعل؛ حيث اعتمد أمن كل من روسيا البيضاء وأرمينيا على روسيا بشكل قوي، وتأسست تحالفات عسكرية وأمنية حصرية مع روسيا عن طريق منظمة معاهدة الأمن الجماعي. في حين نجد اختلافات كبيرة في الاستراتيجيات الأمنية الإقليمية بين أوكرانيا ومولدافيا وروسيا، حيث إنها لم تنضم إلى المنظومة الأمنية الجماعية، بل أسست "منظمة غوام للتطوير الديمقراطي والاقتصادي"⁽³⁾.

3. (أوروبا):

نظرًا للتفاعل التاريخي الطويل بين الفاعلين في العملية الأمنية سواء فيما يخص التهديدات الأمنية أو البيئة الأمنية الأوروبية، تم تأسيس ثلاث منظمات إقليمية كبرى للتعاون الأمني في أوروبا، ألا وهي: أولاً: حلف الناتو (NATO)، الذي تم تأسيسه لمواجهة

1- المقصود هنا بمنطقة أوروبا الشرقية، جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة، التي تضم: روسيا البيضاء، وأرمينيا، وأوكرانيا، ومولدافيا.

2- تضم هذه الأنماط الآتي: نمط عدم الانحياز وعلى رأسه الهند. نمط الانحياز وعلى رأسه باكستان. نمط "الدولة المحمية" وعلى رأسه نيبال. انظر: يانغ تشي تشن، "الأوضاع الأمنية في منطقة جنوب آسيا ما بعد الحرب الباردة وتأثير الصين على أمن المنطقة"، "المجلة العلمية لجامعة خوبي" (الفلسفة وعلم الاجتماع)، 2013، عدد 1، 66-67.

3- تأسست "منظمة غوام للتطوير الديمقراطي والاقتصادي" كتحالف إقليمي غير رسمي في عام 1997 على يد أربع دول، وهي: جورجيا، وأوكرانيا، وأذربيجان، ومولدافيا، وفي عام 1998 انضمت أوزبكستان، ثم انسحبت في عام 2005. وخلال عقد قمة غوام في كيب في مايو عام 2006، تم تغيير اسم هذه المنظمة إلى منظمة المجتمع الوطني.

تغير البيئة الأمنية في أوروبا، وقد لعب دوراً مهماً للمشاركة والتدخل في عملية المعالجة الأمنية في أوروبا؛ نظراً لما طرحه من مفاهيم استراتيجية جديدة في عام 1991 و1999 و2010. ثانياً: الاتحاد الأوروبي (EU)، الذي قام ببناء قدرات المنطقة الأمنية والدفاعية بشكل مبدئي بعد جهود مثابرة استمرت أكثر من نصف قرن، ولعب دوراً ملحوظاً في حل الصراعات الإقليمية. ثالثاً: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، وهي تهدف إلى منع وحل النزاعات، وإصلاح ما تسببه الحروب من دمار.

1.2 نتائج التعاون الأمني في مناطق "طريق الحرير البحري":

1. خط جنوب شرق آسيا:

في ظل التغير الحاد للظروف الأمنية في منطقة جنوب شرق آسيا، والضعف التدريجي في تأثير الأيديولوجية الفكرية، ومع ظهور مشكلات أمنية ملموسة في المناطق المجاورة عقب الحرب الباردة، قاد اتحاد دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) المنطقة لبناء آليات أمنية متعددة المستويات والأشكال في مجالات الأمن التقليدية وغير التقليدية، محاولاً تعويض ضعف قوى دول المنطقة، ومن هذه الآليات: منتدى اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ARF)، ومجلس التعاون الأمني لآسيا والباسيفيك (CSCAP)، وذلك للرفع من مكانة وقوة اتحاد الآسيان في الشؤون الأمنية الإقليمية. ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، قام اتحاد الآسيان بتوطيد وتوسيع التعاون الأمني، وبناء كيان مشترك يسوده الأمن، وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والقضاء على المخدرات وغيرها من الجرائم العابرة للحدود الوطنية، كما سعى في الوقت نفسه إلى بناء آليات تنظم اجتماعات بين وزراء دفاع المنطقة، عملاً على تعويض تقصير منتدى اتحاد دول جنوب شرق آسيا في بناء أنظمة أمنية إقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، كان من أهم خصائص التعاون الأمني في المنطقة سعي آليات التعاون الأمني بقيادة الدول الكبرى الغربية خارج المنطقة لريادة مسيرة التعاون الأمني.

2. خط جنوب آسيا والخليج العربي:

تناولنا فيما سبق التعاون الأمني في منطقة جنوب آسيا، فلا داعي الآن للدخول في

تفاصيله هنا مرة أخرى. أما فيما يتعلق بالتعاون الأمني في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، فإنه يتمحور حول أمن دول الخليج العربي الست⁽¹⁾. ولقد بدأت هذه الدول الخليجية تعطي الأولوية للإجراءات العسكرية والتعاون في مجال الدفاع منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي (GCC). وفي نهايات القرن العشرين، سعت هذه الدول إلى حماية نفسها من الانحياز الغربي خلال فترة الأزمة والحرب الخليجية من ناحية، ومن الناحية الأخرى، استمرت في تعزيز التعاون الأمني وتعويض مواضع قصورها بعد انتهاء الحرب. وفي القرن الحادي والعشرين، اعترفت الدول الست بأهمية الأمن بشكل أكبر؛ ولذلك قامت - إلى جانب تعزيز التعاون الأمني - بدفع التواصل والدعم لمواجهة ضغوط الأوضاع المعقدة في المنطقة، على سبيل المثال: مواجهة الوضع في العراق والقضية النووية الإيرانية، ما جعلها تلعب دوراً ملموساً في الحفاظ على الاستقرار بالمنطقة.

3. خط الضفة الغربية من المحيط الهندي:

يركز التعاون الأمني في هذه المنطقة على قضية القرصنة في السواحل الشرقية من القارة الإفريقية. وتمتد المناطق التي تهددها القرصنة من البحر الأحمر وخليج عدن إلى كينيا وتنزانيا وسيشيل ومدغشقر وموزمبيق جنوباً، وخاصةً خليج عدن الذي يُعد من أكثر المجالات البحرية ازدحاماً على مستوى العالم، ففيه تنتقل نحو عشرين ألف سفينة على الأقل كل يوم محملة بـ 12% من النفط العالمي⁽²⁾. ولمواجهة أخطار القرصنة، قامت الدول على الضفة الغربية من المحيط الهندي والمجتمع الدولي بالتعاون بشكل إيجابي لبناء منظومة متعددة المستويات لمحاربة القرصنة. كما مرر مجلس الأمن القرارات رقم 1816 و1838 و1846 و1851 و1897 لاتخاذ إجراءات للقضاء على القرصنة. وقامت القوات البحرية للعديد من الدول، من بينها الصين، بعمليات حراسة بتكليف من مجلس الأمن. وغلظت جميع الدول من المحاكمات القضائية ضد القرصنة. وفي ظل جهود جميع الأطراف، استطاعت أعمال مكافحة القرصنة تحقيق إنجازات ملموسة في هذا الشأن.

1- دول الخليج العربي الست هي: الإمارات، وعمان، والبحرين، وقطر، والكويت، والسعودية.

2- Peter Chalk, "Piracy off the Horn of Africa: Scope Dimensions, Causes and Responses", Brown Journal of World Affairs, Vol. 16, No.2, Spring/Summer 2010, p.96.

ثانيًا: التحديات الأمنية المزدوجة أمام تطبيق استراتيجية "الحزام والطريق"

على الرغم من الدور الذي تلعبه استراتيجية "الحزام والطريق" لتعميق التعاون الاقتصادي في هذه الأراضي الشاسعة، إلا أنها تواجه مخاطر أمنية هائلة، نقوم بتقسيمها في هذه الدراسة إلى: تحديات أمنية تقليدية، وأخرى غير تقليدية.

1.1 التحديات الأمنية التقليدية:

1. الصراع الجيوسياسي بين الدول الكبرى:

في السنوات الأخيرة، طرحت الدول الكبرى الأساسية استراتيجيات جغرافية خاصة بها على طول منطقة "الحزام والطريق"، سعيًا لتعزيز قوة تأثيرها في المنطقة.

واستنادًا إلى ما جاء في كتاب سيفين فريدريك ستار الصادر عام 2007 بعنوان "طريق الحرير الجديد: المواصلات والتجارة في آسيا الوسطى الكبرى"، فقد طرحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون مفهوم "آسيا الوسطى الكبرى" ومفهوم "طريق الحرير الجديد" في تشياني الهندية في يوليو عام 2011، داعية لبناء شبكة للمواصلات والتنمية الاقتصادية تربط بين جنوب آسيا وآسيا الوسطى وغرب آسيا⁽¹⁾. وخلال الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر، شرحت هيلاري كلينتون مخطط "طريق الحرير الجديد" أمام المجتمع الدولي، ووصفته بأنه مخطط يتخذ من أفغانستان مركزًا له، أملًا في أن تساهم الدول المجاورة لأفغانستان في حماية مكانة الولايات المتحدة الريادية في عملية تطوير أوراسيا⁽²⁾، ويعمل أيضًا على إضعاف قوة تأثير الصين في المنطقة، ويؤثر على التعاون الاقتصادي بين دول آسيا الوسطى والصين، ويقلل

1- "Remarks on India and the United States: A Vision for the 21st Century", <http://www.state.gov/secretary/20092013clinton/rm/2011/07/168840.htm>.

2- "Remarks at the New Silk Road Ministerial Meeting", <http://www.state.gov/secretary/20092013clinton/rm/2011/09/173807.htm>.

من وحدة منظمة شنغهاي للتعاون. كما تستمر الولايات المتحدة في دفع استراتيجية "إعادة التوازن تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، وتسعى إيجابياً لبناء مفهوم "كيان الهند-الباسيفيك"⁽¹⁾ (Pacific-Indo)، ومد حدود منطقة آسيا والباسيفيك إلى شبه القارة الهندية. وبالإضافة إلى ذلك، تعزز الولايات المتحدة من قواها العسكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتستغل النزاعات البحرية والبرية في المناطق المجاورة للصين لدعم حلفائها والدول المعنية في النزاعات، وتطبيق استراتيجية "استغلال الجوار لكبح الصين".

وفي عام 2009، طرح الاتحاد الأوروبي "خطة بناء طريق الحرير الجديد"، ووافق على بناء "خط أنابيب غاز نابوكو"، ما عزز من الاتصال بآسيا الوسطى والدول المجاورة في مجال الطاقة والتجارة والمعلومات والتبادلات الإنسانية، ودفع بالاستثمارات بشكل إيجابي، بالإضافة إلى أنه ساهم في ضمان الاكتفاء الذاتي بالطاقة، ورفع من قوة تأثير الاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى. ولكن كان الاتحاد الأوروبي يقلق من تأثير تدهور النزاعات في المنطقة على مصالحه الذاتية؛ لذا دعا جميع أطراف النزاع إلى حل النزاعات عن طريق الحوار في ظل آليات تعاون متعددة الأطراف. وعلى الرغم من أن تدخل الاتحاد الأوروبي قد ساعد على تحقيق التوازن بين قوة تأثير الولايات المتحدة وروسيا في منطقة آسيا الوسطى، لكنه على الجانب الآخر قد عَقَد من الأوضاع في المنطقة، ما لا يصب في مصلحة التعاون الإقليمي لدفع بناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" الصيني.

وفي عام 2002، اقترحت روسيا والهند وإيران "خطة الممر الشمالي الجنوبي"، حيث طرح الأطراف بناء قناة نقل دولية تمتد من الهند إلى القارة الأوروبية مروراً بإيران والقوقاز وروسيا، حفاظاً على قوة تأثير روسيا التقليدية في المنطقة. وفي السنوات الأخيرة، اقترحت روسيا فكرة الاندماج مع منطقة آسيا الوسطى، وهو تصور لبناء "تحالف أوروآسيوي"، مما يعجل من التكامل الاقتصادي لاتحاد الدول المستقلة. وفي أعقاب الحرب الباردة، ظلت روسيا تعتبر منطقة آسيا الوسطى دائرة نفوذ لها. وعلى الرغم من أن فلاديمير بوتين قد أعلن عن تأييده لخطة "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير"

1- لقد طُرِح مفهوم "كيان الهند-الباسيفيك" (Pacific-Indo) لأول مرة في كلمة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في هاواي عام 2010 تحت عنوان "دخول الولايات المتحدة إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ". انظر: Clinton Hillary, "Engagement s'America", <http://www.state.gov/secretary/20092013clinton/rm/2010/10/150141.htm>, "Pacific-Asia the in

خلال اللقاء الذي عُقد بين الرئيسين الصيني والروسي على هامش المؤتمر المعنّي بالتفاعل وتدبير بناء الثقة في آسيا عام 2014، إلا أنه ظل هناك تخوف وحذر من الصين، مما أثر في تحقيق التعاون الشامل بين الصين ودول آسيا الوسطى.

وفي عام 1997 خلال فترة حكومة ريوتارو هاشيموتو، طرحت اليابان "الاستراتيجية الدبلوماسية الأوروآسيوية". وفي عام 2004، طرحت بناء آلية الحوار "آسيا الوسطى + اليابان"، ثم في عام 2006 طرحت إقامة "قوس الحرية والازدهار"، كما قامت بالرفع من سرعة التنمية الاقتصادية والمكانة الدولية لجميع دول آسيا الوسطى، وتعزيز قوة تأثيرها السياسي والاقتصادي في المنطقة من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي بين اليابان وهذه الدول، كما استغلت موارد النفط والغاز الوفيرة في المنطقة لتأمين اكتفاء اليابان الذاتي من الطاقة. وفي أكتوبر عام 2013، رفع شينزو آبي من اهتمامه بمنطقة أوراسيا، حيث قال: "سوف ننطلق من طوكيو مروراً باسطنبول ووصولاً إلى لندن، ويجب أن تكون اليابان هي نقطة انطلاق لطريق الحرير الأوراسيوي الجديد، ودعامة جيوسياسية في المنطقة"⁽¹⁾. وبالإضافة إلى ما سبق، تطور اليابان من الأعمال الدبلوماسية مع الدول الواقعة على المحيط الهادئ وتعزز من تواجدها العسكري. ويُعد كل ما سبق إجراءات تهدف بها اليابان إلى بناء "خط دفاعي" لكبح الصين، ولكن على نطاق أوسع.

وتدفع كل من الهند وإيران وأفغانستان من أعمال بناء "طريق الحرير الجنوبي" في جنوب آسيا، في محاولة لشق "طريق الحرير البحري" و"طريق الحرير البري"⁽²⁾. وتسعى الهند للهيمنة على المحيط الهندي استناداً لتمييزها الجغرافي، وبالتالي تنظر بحذر شديد للقوى الخارجية الموجودة في المحيط الهندي، وتعتبر "استراتيجية عقد اللؤلؤ"⁽³⁾ الصينية تقييداً استراتيجياً لها. ويشكك راجا موهان (C. RajaMohan) في مدى سماح الهند للصين بتفعيل طريق الحرير البحري من خلال المحيط الهندي؛ وذلك نظراً لقوة

1- بانغ تشونغ بنغ، "استحالة اليابان في طريق الحرير الأوراسيوي الجديد"،

http://opinion.huanqiu.com/opinion_world.2013-11/4545624/html.

2- لي تشانغ جيو، "إعادة بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير"، "جريدة المراجع الاقتصادية"، 2013-10-17، الطبعة الخامسة.

3- كان أول ظهور لمفهوم "عقد اللؤلؤ الصيني" في:

تأثير العنصرين الجيوساسي والأمني⁽¹⁾. الأمر الذي سوف يؤثر سلبيًا على التعاون بين الصين ودول جنوب آسيا. والجدير بالذكر هنا أن الاستراتيجيات البحرية الهندية تؤثر حتمًا على أمن قنوات الطاقة الصينية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دفع الهند لاستراتيجية "التوجه إلى الغرب" والتدخل في قضية بحر الصين الجنوبي، والتنافس مع الصين على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري يعزز من تأثيرها في شئون منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ما يزيد من ضغوط الصين الاستراتيجية في جنوب شرق آسيا.

2. النزاع على سيادة الأراضي والجزر:

نظرًا لبعض الأسباب التاريخية، نجد في مناطق استراتيجية "الحزام والطريق"، نزاعات عديدة على سيادة الأراضي والجزر، وبالتأكيد تؤثر نتائج معالجة هذه النزاعات بشكل مباشر على أمان تطبيق هذه الاستراتيجية. وتشمل النزاعات الأساسية القائمة في وقتنا الحالي الآتي:

أولاً: نزاعات بحرية: على سبيل المثال "النزاعات على بحر الصين الجنوبي" بين الصين وبعض دول جنوب شرق آسيا، وهي تشير إلى النزاعات بين الصين وفيتنام على "سيادة جزر باراسيل" التي أثارته المنصة النفطية لـ "المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري 981". والنزاعات المتزايدة أيضًا على "سيادة جزر سبراتلي" بين الصين والفلبين وفيتنام. وبالإضافة إلى ذلك هناك نزاعات بين الصين واليابان على جزر دياويو، ونزاعات أيضًا على المناطق الاقتصادية الخالصة في بحر الصين الشرقي. ويعود جوهر هذه النزاعات البحرية إلى التناقضات بين قائدي وتابعي الأنظمة الإقليمية والنهضة الصينية. ومن الصعب أن تُحل هذه النزاعات على المدى القصير، ما يؤثر سلبيًا على تعميق التعاون الشامل بين الصين واتحاد دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، ومن ثم يؤثر أيضًا على حرية رأي الصين في صياغة قواعد التجارة الجديدة.

ثانيًا: النزاعات البرية: ومنها النزاعات القائمة بين الهند وباكستان على منطقة كشمير

1- C. Raja Mohan, "India Joins China's Maritime Silk Road", <http://indianexpress.com/article/opinion/columns/will-india-join-chinas-maritime-silk-road/2/>.

منذ نهاية "الحرب العالمية الثانية"، والنزاعات الحدودية بين الصين والهند، والنزاعات على سيادة الأراضي بين فلسطين وإسرائيل. ومع تفكك الاتحاد السوفيتي بعد انتهاء الحرب الباردة، ظهرت مجموعة من الدول ذات السيادة في مناطق "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير"، ولكن لم تتم أعمال ترسيم الحدود بين هذه الدول بشكل كامل. فلا يزال الجيب "فوروخ" التابع لطاجيكستان داخل حدود أراضي قرغيزستان، ورغم امتداد حدود البلدين لـ 911 كم، إلا أنه لم يتم ترسيم سوى 567 كم فقط، وتنشب النزاعات على أكثر من 70 منطقة بين البلدين. كما شهدت المناطق الحدودية بين قرغيزستان وطاجيكستان اشتباكات مسلحة في 11 يناير عام 2014. كما أنه لم يتم تعيين نحو 20% من الحدود بين طاجيكستان وأوزبكستان. ولم تُعين أيضاً الحدود بشكل واضح بين قرغيزستان وأوزبكستان في "وادي فرغانة"، فلا يزال جيب "قرية باراك" التابعة لأوزبكستان داخل حدود أراضي قرغيزستان، ولا يزال أيضاً جيباً "سوخ" و"شاه مردان" التابعان لقرغيزستان داخل حدود أراضي أوزبكستان. وعادةً ما تندلع الاشتباكات بين أهل هذه الجيوب والسكان المحليين. كما أن النزاعات تشد بين الدول الثلاث حول موارد المياه دون استعداد من الأطراف للتسوية. ولقد أصبحت النزاعات على سيادة الأراضي أو الجيوب والصراعات على موارد المياه، من العناصر المهمة والواضحة وراء تدهور الأوضاع في المنطقة. فتؤثر النزاعات في مناطق آسيا الوسطى بشكل مباشر على الثقة السياسية المتبادلة والتعاون الأمني والاقتصادي في نطاق منظمة شنغهاي للتعاون، ما يؤثر سلباً على استقرار مناطق غرب الصين.

3. اضطراب الأوضاع السياسية في دول المنطقة:

إن معظم الدول على "الحزام والطريق" دول نامية؛ ولذلك تتأثر بصراع الطبقات الاجتماعية والقضايا القومية والدينية وغيرها من العناصر المعقدة. وعادةً ما تطبق هذه الدول السياسات الحزبية، ولكن نظراً للنزاعات بين الحكومات والشعوب في بعض الدول، أصبحت الأوضاع السياسية ضعيفة ومتقلبة، وفُقدت مشاعر الانتماء، ما أثر على استمرارية السياسات الداخلية والسياسات الدبلوماسية المهمة في المنطقة. فعلى سبيل المثال، تواجه عملية تطوير السياسات الداخلية في قرغيزستان وطاجيكستان العديد من

الصعوبات، ولا تزال الصراعات بين جنوب وشمال قرغيزستان شديدة الحدة، وعادةً ما تتفجر الوقفات الاحتجاجية⁽¹⁾. وعلى الرغم من أن قرغيزستان قد أعلنت مشاركتها الإيجابية في بناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير"، لكنها أعلنت على الجانب الآخر انسحابها من تأسيس خط السكة الحديد بين الصين وقيرغيزستان وأوزبكستان، ما قد زاد من صعوبة التنسيق في هذا المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصبحت كل من الصومال واليمن الواقعتين على ضفاف المحيط الهندي دولتين تمثلان خطرًا كامنًا. ومع دفع استراتيجية "الحزام والطريق"، أصبح من الحتمي على الصين أن توسع من استثماراتها في المنطقة، وتوسع من حجم صادراتها ووارداتها، وتدفع بالتبادلات الإنسانية، ولكن الاضطرابات في هذه الدول من الممكن أن ترفع من تكاليف الاستثمارات الاقتصادية، وتقلل من كفاءة التعاون، ما يؤثر على مصالح الصين الخارجية.

1.2 التحديات الأمنية غير التقليدية:

1. خطر الإرهاب:

إن الأعمال التخريبية التي تسببها قوى التطرف الديني والانفصال، وخاصةً الإرهاب، تُعتبر من أهم العوامل التي تهدد تطبيق استراتيجية "الحزام والطريق"، ومثل أكبر التهديدات الأمنية غير التقليدية في المنطقة. وعلى الرغم من اختلاف الأهداف السياسية والعناصر البشرية والأشكال التنظيمية في مختلف التنظيمات المتطرفة، فإن جميعها تتفق في معارضة السلطة العلمانية، والدعوة إلى بناء دولة إسلامية تجمع بين الدين والسياسة. ونظرًا لتغير أوضاع الأمن ومكافحة الإرهاب الدولي في المنطقة؛ تشابكت العناصر البشرية في التنظيمات المتطرفة، واندмجت أفكارها ومفاهيمها، وانتشرت أنشطتها، وتفككت تنظيماتها، وتعززت اتصالاتها بالتنظيمات الإرهابية الدولية، خاصةً بعد انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان في عام 2014، الأمر الذي قد صعد الاشتباكات داخل حدود البلاد، وأدى إلى "تفشي" التطرف والإرهاب، ما يؤثر على الاستقرار في المنطقة على

1- في 18 من يناير عام 2013، كشف المتحدث الرسمي باسم وزارة الشؤون الداخلية في قرغيزستان أن قرغيزستان قد شهدت 726 تظاهرًا في عام 2012، 316 منها كانت حول قضايا سياسية، و410 كانت حول قضايا اجتماعية واقتصادية وبيئية. نقلًا عن خان جوان، "بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" من المنظور الجيوسياسي في آسيا الوسطى: مشكلات وتأملات"، "المجلة العلمية لجامعة شينجيانغ" (الفلسفة والعلوم الإنسانية)، 2013، عدد6، ص12.

نحو كبير. وبالإضافة ذلك، تواطأت قوى العنف والإرهاب من "تركستان الشرقية" داخل الحدود الصينية في السنوات الأخيرة، وشنت هجمات تستهدف الصين من وقت إلى آخر، ما يهدد أمن حياة وممتلكات الصينيين على نحو خطير.

2. المخاطر الأمنية على القنوات البحرية:

يُعد الحفاظ على أمن القنوات البحرية من الاعتبارات المهمة لتطبيق استراتيجية "الحزام والطريق"، والتي تأخذ في الاعتبار "شق" أو "قطع" بعض القنوات. فينتقل 90% من حجم التجارة العالمية و65% من إجمالي حجم النفط من خلال البحر، كما أن 50% من حاويات العالم تنتقل عبر المحيط الهندي، و70% من المنتجات النفطية تنتقل من الشرق الأوسط إلى منطقة المحيط الهادئ من خلال المحيط الهندي أيضًا. وعلى المحيط الهندي، تنتشر ممرات استراتيجية تؤثر بشكل كبير على التجارة العالمية، منها مضيق باب المندب، ومضيق هرمز، ومضيق ملقة، وينتقل 40% من حجم التجارة العالمية عبر مضيق ملقة، وينتقل أيضًا 40% من النفط الخام عبر مضيق هرمز⁽¹⁾. ويرتكز شريان حياة المحيطات الصينية على الخط البحري الممتد من مضيق ملقة والمحيط الهندي إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإذا قلنا إن النفط هو الدم المغذي لهذا الشريان، إذن فالقنوات البحرية التي تربط الشرق الأوسط بالمحيط الهندي وتمر بمضيق ملقة تُعد هي شريان التنمية الاقتصادية الصينية⁽²⁾. وبالتالي فإنها ضرورة قصوى أن يتم الحفاظ على أمن مضيق ملقة ومضيق هرمز ومضيق باب المندب على طول "طريق الحرير البحري" للقرن الحادي والعشرين. ولكن على نحو أدق، تمثل السيطرة الأمريكية أهم التحديات أمام تأمين مضيق ملقة، بينما يُعد تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة على رأس التحديات

1- Robert D. Kaplan, "Center Stage for the 21st Century: Power Plays in the Indian Ocean", Foreign Affairs, Vol.88, No. 2, 2009, pp.19-20

2- طبقًا لإحصاءات وزارة الدفاع الأمريكية، لقد مر 85% من حجم الواردات الصينية من النفط في عام 2011 عبر مضيق ملقة، و43% عبر مضيق هرمز، بينما مر 6% عبر خليج عدن. كما تحتل أنابيب النفط بين الصين وروسيا 6% من إجمالي حجم الواردات الصينية من النفط، وتحتل أنابيب النفط بين الصين وآسيا الوسطى 4%. انظر: Defense of Secretary the of Office: "Report Annual", Defense of Secretary the of Office: "Report Annual", The Department of Defense, May 6, 2013, p. 80, http://www.defense.gov/pubs/2013_china_report_final.pdf

التي يواجهها مضيق هرمز، في حين تتبع أبرز التحديات أمام مضيق باب المندب من تهديدات القرصنة. فطبقاً للتقرير الذي نشره المكتب البحري الدولي (IMB) حول أعمال القرصنة العالمية لعام 2013، على الرغم من أنه قد انخفضت أعمال القرصنة في السواحل الصومالية بشكل ملحوظ من 237 هجوماً في عام 2011 إلى 15 هجوماً فقط في عام 2013⁽¹⁾، لكن لا يزال خطر القرصنة قائماً خاصةً في السواحل الصومالية وخليج عدن.

3. الضغوط على التكامل الاقتصادي الإقليمي:

تهدف الصين من خلال استراتيجية "الحزام والطريق" إلى بناء اتصالات اقتصادية وتجارية وثيقة بين الصين وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأوروبا، والبحث عن تعاون أعمق وفضاء أرحب للتنمية، ودفع التنمية والازدهار لدول المنطقة من خلال نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ما يدفع بتطور وتوازن الاقتصاد الصيني. ولكن الولايات المتحدة طرحت "اتفاق الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادئ" (TTP) لعرقلة عملية التكامل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا، وإثارة الانقسامات في "علاقات الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة" (RCEP) التي نشأت تدريجياً بقيادة اتحاد الآسيان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبالإضافة إلى ذلك طرحت الولايات المتحدة وأوروبا اتفاق الشراكة التجارية والاستثمارية عبر المحيط الهادئ (TTIP)، ودعت إلى تطبيق قواعد دولية أكثر حرية في مجال الاقتصاد والتجارة، لتعرقل القارة الأوروبية مجرى التعاون الاقتصادي والتجاري بين آسيا وأوروبا. وبالتالي فقد ساهمت الاتفاقات TTP و TTIP في بناء شبكة المصالح الغربية، ولكن على الجانب الآخر عرقلت تحقيق أهداف استراتيجية "الحزام والطريق" الصينية.

4. الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية:

إن دفع استراتيجية "الحزام والطريق" الصينية يوطد العلاقات الاقتصادية والتجارية

1- "Somali Pirate Clampdown Caused Drop in Global Piracy, IMB Reveals", <http://www.icc-ccs.org/news/904-somali-pirate-clampdown-caused-drop-in-global-piracy-imb-reveals>.

بين دول المنطقة، ولكن يتأثر من الجانب الآخر بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ولقد أدرجت الأمم المتحدة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ضمن "أكبر الجرائم والكوارث العالمية"، وقد تفشت بشكل متزايد في الفترة الأخيرة، ما أثر بشكل خطير على التنمية الاقتصادية والاستقرار في جميع دول المنطقة. وتشمل أنواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الآتي: 1. تهريب المخدرات، حيث امتدت أضرار الأفيون الذي تنتجه أفغانستان إلى العالم بأكمله، خاصةً وأن "اقتصاد المخدرات" قد امتزج بقوى التطرف الديني، ما وجه ضربات عنيفة لأمن غرب الصين. 2. عبور الحدود بطرق غير قانونية. فمع انتقال العمالة الصينية إلى الخارج تزايدت جرائم العمالة الخارجية. 3. الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود: على سبيل المثال غسيل الأموال وجرائم الاحتيال عبر الاتصالات.

ثالثاً: الخيارات الصينية المتاحة أمام القضايا الأمنية التي تواجهها استراتيجية "الحزام والطريق"

تستطيع الصين من خلال تطبيق استراتيجية "الحزام والطريق" تشكيل أوضاع مفتوحة شاملة جديدة على المستوى الساحلي والبري والحدودي، ما يرفع من مستوى انفتاح الصين، ويزيد من حجمها الاقتصادي وحصصها الاقتصادية في أراضي غرب الصين، ويضمن أمن النقل البحري، ويعزز من الثقة المتبادلة على المستوى السياسي. وحتى تحقق الصين "التواصل السياسي، وسلسلة التجارة، وتداول العملات، وترباط الشعوب"⁽¹⁾ عليها، إلى جانب مواجهة المخاطر الأمنية بسبب تطبيق استراتيجية "الحزام والطريق"، تعزيز قواها الذاتية، والانتباه إلى ثلاثة جوانب مهمة، سنلخصها فيما يلي:

3.1 الاهتمام بتقديم الإسهامات الأمنية:

تشابك المخاطر الأمنية التقليدية وغير التقليدية في مناطق استراتيجية "الحزام والطريق"، وتمتد إلى العديد من الدول ذات السيادة، ولكن لا تستطيع أي من هذه الدول مواجهة هذه المخاطر ومعالجتها بشكل مستقل. وبالتالي لن تستطيع الصين تحفيز جميع الأطراف في المنطقة للمشاركة بإيجابية في تطبيق الاستراتيجية وتحقيق المصلحة المتبادلة والفوز المشترك إلا بوضع مفاهيم أكثر انفتاحاً للتعاون. وفي الحقيقة، لطالما تمسكت الصين بالتعاون في المجال الأمني في المنطقة. فحتى أغسطس من عام 2014، أرسلت الصين نحو 17 تشكيلاً للقيام بعمليات حراسة، ما وفر الأمن لأكثر من 5670 سفينة صينية وأجنبية، وقام بعمليات إنقاذ لأكثر من 60 سفينة أيضاً⁽²⁾. ويرى عمدة مدينة كابل السابق (AbdulSahibi) أن الصين تهتم اهتماماً بالغاً بتطوير طريق الحرير لأهميته الأمنية وتقديرًا لمصالحها في مجال الطاقة؛ ولذلك أطلقت الصين مبادرة

1- شي جين بينغ: "لنعزز الصداقة بين الشعوب ولنبن مستقبلاً أفضل - كلمة الرئيس في جامعة نزار باييف"، "صحيفة الشعب اليومية"، 8-9-2013، الطبعة الأولى.

2- "التشكيل الثامن عشر من سفن الحماية في البحرية الصينية تبحر، والقائد العام وو شنغ لي يقيم احتفالاً"، شبكة الإنترنت، <http://mil.huanqiu.com/china/2014-08/5093962.html>.

بناء طريق الحرير منذ عام 2000، كما أعادت طرح مبادرات للتعاون متعدد الأطراف في منطقة آسيا الوسطى⁽¹⁾.

إن اكتفاء الصين بطرح مفاهيم أمنية لن يصبح كافيًا في المستقبل، فيجب تطبيق هذه المفاهيم على أرض الواقع. كما يجب على الصين أن تتعرف على مطالب الدول في المنطقة، وأن تقدم إسهامات لمعالجة الأمن الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، تُعد القوى الصينية في مجالات الأمن التقليدية محدودة، فالقوى البحرية الصينية في الوقت الراهن ما هي إلا قوى "معادية للتدخل" لا تزال في طور البناء مقارنةً بالولايات المتحدة⁽²⁾. ومع ذلك، يُعتبر تميز الصين واضحًا في المجالات الأمنية غير التقليدية. وفوق هذا، تستطيع الصين مع زيادة القوة الاقتصادية أن تدعو إلى بناء صناديق مختلفة لحماية الأمن الإقليمي طبقًا لمبدأ "التنازل الجزئي عن بعض المصالح الاقتصادية"، وتقديم الضمانات الاقتصادية للتعاون الأمني في البلاد، وتحقيق بناء "المجتمع ذي المصير المشترك". وبالتأكيد عندما نتحدث عن الإسهامات الأمنية يجب أن تكون الإجراءات والتدابير سريعة، وأن يكون هناك قدر من الاهتمام والدقة⁽³⁾. فمنذ عام 2011، طرحت الصين أكثر من مرة أنها سوف تؤسس "صندوقًا للتعاون البحري بين الصين واتحاد الآسيان" بقيمة 3 مليارات يوان، لتعزيز الأنظمة الأمنية البحرية وإجراءات حماية البيئة في بحر الصين الجنوبي، ولكن لا يزال التقديم هذا الصندوق واستغلاله أمرًا غير واضح بالنسبة لاتحاد الآسيان.

3.2 مراعاة مصالح جميع الدول في المنطقة وخاصةً الدول الكبرى:

فالقضايا الأمنية التي تواجهها استراتيجية "الحزام والطريق" الصينية تنبع بشكل أساسي من الدول ذات الصلة داخل المنطقة، في حين ترجع النزاعات على سيادة الأراضي والجزر إلى أسباب تاريخية، وتعود الاضطرابات السياسية إلى مشكلات حقيقية على أرض الواقع. وبالتالي ينبغي على الصين أن تنبته إلى مصالح الدول ذات الصلة داخل المنطقة.

1- (مصدر أفغاني) "عملية تطوير طريق الحرير"، "رؤية الجسر القاري"، 2009، عدد 7، ص22-21.

2- Ronald O'Rourke, "China Naval Modernization: Implications for U. S. Navy Capabilities Background and Issues for Congress", CRS Report for Congress, March 23, 2012.

3- تساي تياو خونغ، "إقامة منبر لبناء طريق الحرير البحري: الأفق والتحديات"، "العالم المعاصر"، 2014، عدد 4، ص36.

بمعنى أدق، بما أن الصين أحد أطراف النزاع على سيادة الأراضي والجزر؛ فينبغي عليها أن تتمسك بمبدأ "استعادة سيادة الدولة، ووضع النزاعات جانباً، والسعي إلى التنمية المشتركة"، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار المصالح الاقتصادية لأطراف النزاع الآخرين، وحل هذه النزاعات من خلال المشاورات الثنائية. وفي مواجهة الاضطرابات السياسية في الدول ذات الصلة داخل المنطقة، ينبغي على الصين أن تتمسك بمبدأ "عدم التدخل في السياسة الداخلية"، وأن تلعب دوراً بناءً، وتدفع جميع الأطراف ذات الصلة لحل النزاعات عبر الوسائل السلمية والحفاظ على استقرار المنطقة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تخلو قضايا الأمن في المنطقة من عنصر الدول الكبرى؛ وذلك لأنه من الطبيعي أن يكون هناك تنافس بين الدول الكبرى في مناطق "الحزام والطريق"، خاصة وأن هناك ارتباطاً عكسياً بين قوى الدول الكبرى والدول الصاعدة. ولذلك ينبغي على الصين عند مواجهة المخاطر الأمنية في المنطقة أن تعتبر الدول الكبرى "أطرافاً مصيرية لمصالحها"، وبالتالي تعزز من التعاون معها، وتقوم بتسوية وتنسيق علاقاتها. وتُعد الولايات المتحدة وروسيا أهم الدول الكبرى في المنطقة؛ فالولايات المتحدة دولة مهيمنة وبالتالي تتمتع بمصالح واسعة داخل المنطقة، وروسيا دولة عظمى تقليدية تمثل تأثيراً واضحاً في جميع القضايا الأمنية في المنطقة.

وفي الوقت الراهن، يمكن أن تستغل كل من الصين والولايات المتحدة وروسيا آليات التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف المتاحة، وتتخذ أشكالاً مختلفة ومرنة من التعاون، لتدفع بالتعاون على المستويات المختلفة، وتعزز من الثقة المتبادلة على المستوى السياسي، وتبحث عن نقاط اتفاق للمصالح المشتركة. ومقارنةً بالعلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، تُعتبر الصين وروسيا أكثر اقتراباً، فكلا الطرفين يواجهان مهمة تحقيق النهضة للأمة؛ لذلك ينبغي على الصين الالتحام بدرجة كبيرة مع "التحالف الأوروآسيوي"، والسعي معاً للحفاظ على أمن "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير". وبالإضافة إلى ذلك، هناك "أزمات أمنية" هيكلية بين الصين والولايات المتحدة في مجالات الأمن التقليدية. وبالنسبة للولايات المتحدة تُعد التنمية الصينية "صفريّة"، وبالتالي من السهل أن يُعتبر التنسيق الصيني الروسي "بهدف إقصاء الولايات المتحدة"، ولكن العنصر الأمريكي قوي جداً وراء النزاعات على سيادة الأراضي والجزر والاضطرابات السياسية للدول في المنطقة.

ولذلك ينبغي أن يبدأ التعاون الأمني بين الصين والولايات المتحدة بمكافحة الإرهاب ومكافحة القرصنة والقضاء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وغيرها من المجالات الأمنية غير التقليدية، كما يجب استغلال جميع آليات الحوار والتبادل المتاحة بين الصين والولايات المتحدة لبناء الثقة بشكل تدريجي ومواجهة التحديات.

3.3 الانتباه إلى دور باكستان "المحوري":

يعتمد ضمان أمن استراتيجية "الحزام والطريق" في الاتجاهين الجنوبي والشمالي على التفاعل الفعال بين "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري". وعلى الرغم من أنه يمكن دمج المفاهيم الاستراتيجية المطروحة سابقاً في "الممر الاقتصادي بين الصين والهند وبنغلاديش وميانمار" و"الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان" في كيان واحد، إلا أن الربط بين "الممرين" يجعل الأمر أكبر من اللازم، وليس له دور واضح في مواجهة التحديات الأمنية التي تقف أمام استراتيجية "الحزام والطريق"، فالتفاعل الحقيقي يكمن في دور الدول "المحورية". وتعد كل من الهند وباكستان وغيرها من دول جنوب آسيا أهم الدول الواقعة في مناطق "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري"، ونظراً لوجود نزاعات طويلة بين البلدين حول سيادة الأراضي؛ بالتالي يجب أن تنتبه الصين إلى دور باكستان "المحوري"، الذي يمكن أن تضمنه علاقات الصين وباكستان التي تتميز بكونها علاقات جميع الأجواء.

وفي نطاق "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير"، يمكن أن تستغل الصين تأثير باكستان على أفغانستان وظروفها الجغرافية، للقضاء على جميع التنظيمات الإرهابية في منطقة آسيا الوسطى بما في ذلك قوى "انفصال إقليم شينجيانغ"، مما يضمن أمن غرب الصين. ويمكن أيضاً استغلال العلاقات الأمريكية الباكستانية "جسراً" لتعزيز التعاون الأمني بين الصين والولايات المتحدة. ويمكن أيضاً استغلال التناقضات بين الهند وباكستان لتقييد الهند وتخفيف الضغوط الأمنية الصينية في الاتجاهين الشرقي والغربي. أما في نطاق "طريق الحرير البحري"، فإن "الدول الكبرى تتنازع على الهيمنة وكأنها لعبة شطرنج، تختلف ألواح الشطرنج ولكن القواعد واحدة، وهي تدور حول هدف واحد،

ألا وهو السيطرة على المحيط الهندي"⁽¹⁾. وعلى الرغم من أن الصين لا تقع على ساحل المحيط الهندي، كما تتقيد بالقوى البحرية العسكرية، لكنها يمكن أن تستغل باكستان وسيطاً للمشاركة في شئون المحيط الهندي وحماية أمن القنوات البحرية. وعلى الرغم من أن الصين قد أكدت عدم رغبتها في بناء قواعد عسكرية في الخارج، إلا أن هذا لا يؤثر على استغلالها المناسب لميناء جواهر الباكستاني؛ لما يمثل موقعه الجغرافي من أهمية كبيرة للقضاء على القرصنة في الضفة الغربية من المحيط الهندي، وحماية أمن موارد الطاقة في المناطق الخليجية.

-1 تشانغ ون مو، "مصالح الصين البحرية"، دار النشر البحرية، 2010، ص65.

رابعًا: الخاتمة

تتطلب استراتيجية "الحزام والطريق" من الصين بناء اقتصاد منفتح مستقبلاً، وأن تنتبه إلى العنصر البحري والبري معاً وتحقيق التنمية المتوازنة. أما خلال عملية التطبيق، فسنلاحظ الأولوية لـ "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير"، واستغلال الحكومة دفع السكك الحديدية وغيرها من الصناعات فرصة "للخروج"، ما يدفع بالاتصال البري بشكل إيجابي، ويؤكد على التميز الزمني واللوجستي على المستوى البري. في حين أننا نرى أنه ينبغي إعطاء الأولوية في المستقبل لاستغلال الموارد البحرية؛ لأنه على الرغم من أنه تم شق شكك حديد دولية للنقل تشمل الطرق البرية الثلاثة التي تربط بين أوروبا والصين، لكن سيظل النقل البحري في مكانة رائدة لفترات طويلة. فقد يتعرض التميز الزمني للنقل البري إلى مخاطر أمنية، خاصة وأن معظم المخاطر الأمنية التي تواجهها استراتيجية "الحزام والطريق" كما ذكرناها سلفاً هي تحديات أمنية برية، في حين انخفضت المخاطر الأمنية في القنوات البحرية خلال السنوات الأخيرة في ظل سعي المجتمع الدولي للقضاء على جرائم القرصنة، والسيطرة على النزاعات البحرية والنزاعات على سيادة الجزر.

ولذلك ينبغي على الصين أن تبذل الجهود بالتعاون مع جميع دول المنطقة لمواجهة جميع التحديات والأخطار الأمنية وتفعيل استراتيجية "الحزام والطريق" بشكل ناجح، بالإضافة إلى بناء "مجتمع يجمعه مصير مشترك" و"كيان للمصالح المشتركة" بين الصين وجميع دول المنطقة، مما سوف يساعد في حماية المصالح الصينية بما فيها العنصر الأمني، وبناء صورة الصين كدولة كبرى مسؤولة، وتعزيز القوة الناعمة الصينية، مما يوفر البيئة الدولية المواتية لبناء الحداثة الصينية.

تم نشر هذه الدراسة في العدد الثاني من المجلد الثالث والعشرين من "مجلة المحيط الهادئ العلمية" في فبراير عام 2015.

بعدما حققت الصين نموًا اقتصاديًا هائلًا مهد لها الطريق لأن تصبح القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة، بدأت تتطلع إلى تعظيم دورها في الساحة الدولية. وبالطبع، يتطلب هذا التحول سياسات واستراتيجيات دبلوماسية جديدة، تختلف عن السياسات والمفاهيم الحذرة والمحافظة التي اتبعتها سياسة بكين الخارجية لعقود.

ونظرًا للدور المتزايد الذي تلعبه الصين اليوم في الساحة الدولية، توجب تقديم هذا الكتاب للمكتبة العربية كمرجع مهم يسد النقص في احتياجات الباحثين والمهتمين بالشأن الصيني في وطننا العربي، والتعرف على الرؤى الصينية الجديدة في مجال السياسة الخارجية؛ مع إلقاء الضوء على مبادرة الرئيس الصيني شي جين بينغ "مبادرة الحزام والطريق" وما لها من أهمية كبيرة في دفع تطور العلاقات الصينية الخارجية.

ويشتمل هذا الكتاب على مجموعة من الدراسات، بأقلام عدد من المتخصصين الصينيين البارزين في الشأن الدبلوماسي والعلاقات الخارجية، والذين ينتمون لعدد من الجامعات والمراكز البحثية الصينية المرموقة.

المولود في 1945/5، الباحث وعضو اللجنة العلمية ورئيس قسم الدراسات الدولية بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. باحث متخصص في الدراسات الاقتصادية والعلاقات الدولية. حصل في عام 1992 على لقب خبير متميز من مجلس الدولة الصيني. رئيس جمعية دراسات الصين وآسيا والمحيط الهادي، مدير مركز الأمن الإقليمي بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. نائب رئيس جمعية الصداقة الصينية الكورية الجنوبية.

المراجع: د. حسانين فهمي حسين

أستاذ مساعد بقسم اللغة الصينية كلية الألسن- جامعة عين شمس. صدر له العديد من الترجمات من الصينية إلى العربية والعكس. وعدد من الكتب التعليمية والمعاجم الثنائية بين اللغتين العربية والصينية.

حاصل على : "لقب الطالب المثالي بجامعة اللغات ببكين عام 2008". " جائزة "الشباب للترجمة" -المركز القومي للترجمة- 2013". و" جائزة الإسهام المتميز في ترجمة الكتب الصينية- 2016" وهي أكبر جائزة تمنحها الصين للمترجمين الأجانب.